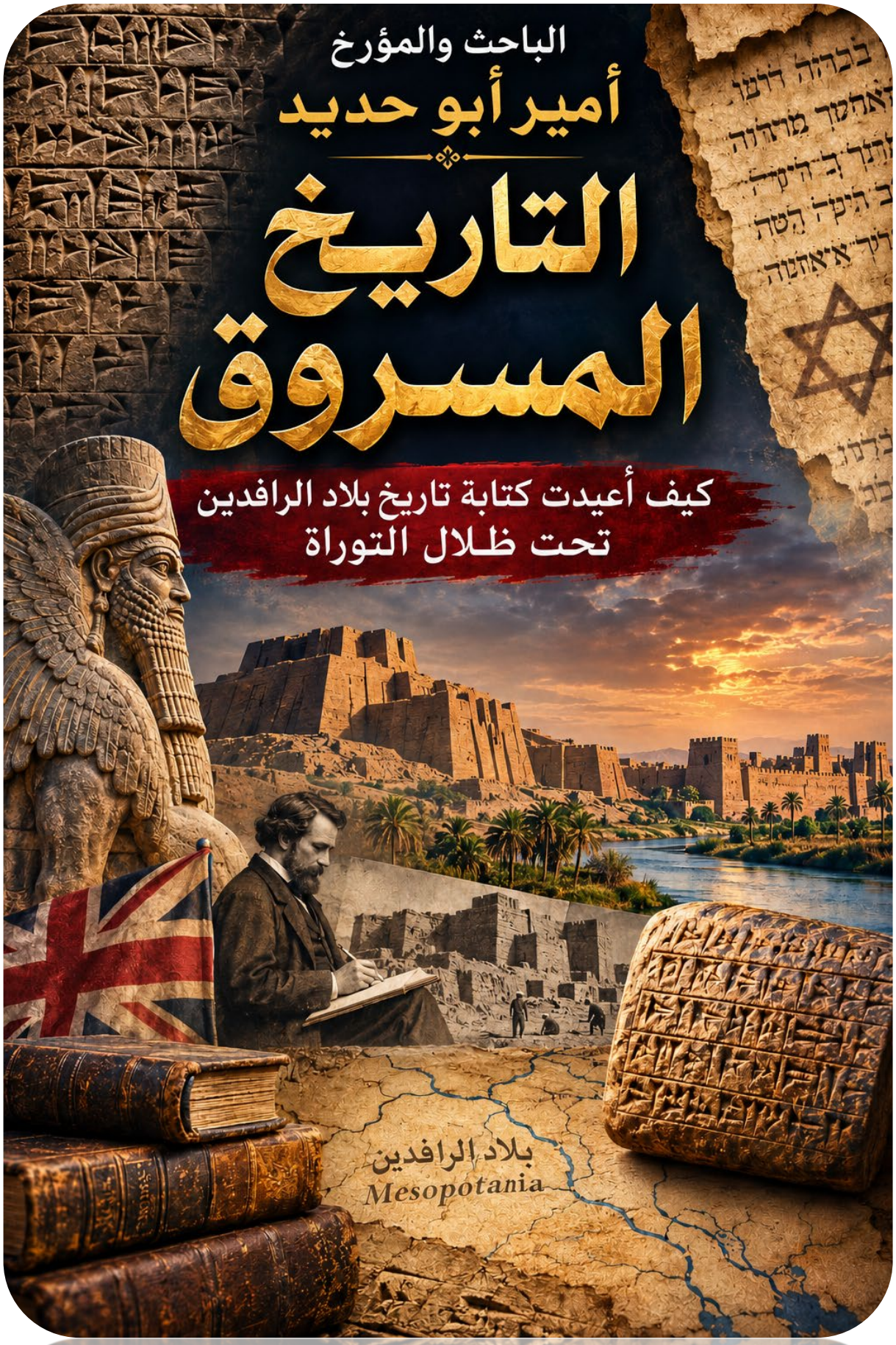

الباحث والمؤرخ
أمير أبو حديد
التاريخ المسروق
كيف أعيدت كتابة تاريخ بلاد الرافدين
تحت ظلال التوراة
بلاد الرافدين
Mesopotania

# التاريخ المسروق

## كيف أُعيدت كتابة تاريخ بلاد الرافدين تحت ظلال التوراة

تأليف الباحث والمؤرخ أمير أبو حديد.

المقدمة:

لم يكن التاريخ يوماً مجرد سجل للأحداث الماضية، ولا مجموعة من الحكايات التي تناقلتها الأجيال عن الملوك والحروب والإمبراطوريات، بل كان ولا يزال ميداناً للصراع على الذاكرة والهوية والشرعية والانتماء. فالأمم التي امتلكت القدرة على تدوين تاريخها استطاعت أن تحفظ جانباً من ذاكرتها، بينما وجدت أمم أخرى نفسها أمام روايات كتبها عنها الغرباء، وأعاد تفسيرها المنتصرون، ثم ورثتها الأجيال اللاحقة بوصفها حقائق لا يجوز التشكيك فيها. ومن هنا نشأت إحدى أعقد المشكلات التي تواجه الباحث في تاريخ الشرق القديم، وهي التمييز بين التاريخ الذي تكشفه الوثائق الأصلية والتاريخ الذي تشكل عبر التفسيرات الدينية والسياسية والقومية المتعاقبة.

لقد دفعتني سنوات البحث في تاريخ بلاد الرافدين وزاغروس والأناضول وبلاد الشام إلى إعادة النظر في كثير من المسلمات التي استقرت في المؤلفات التاريخية الحديثة. ولم يكن الدافع إلى ذلك مجرد الرغبة في مخالفة الآخرين أو استبدال رواية قومية بأخرى، وإنما القناعة بأن التاريخ الذي لا يحتمل المراجعة يتحول مع مرور الزمن إلى عقيدة، وأن الرواية التي ترفض مواجهة الوثيقة تفقد حقها في المطالبة بالثقة العلمية. وبوصفي باحثاً ومؤرخاً كوردياً، فإنني لا أخفي انتمائي القومي، ولا أرى في هذا الانتماء عيباً ينبغي الاعتذار عنه، بل أعده جزءاً من الدافع الذي

جعلني أتساءل عن موقع الشعوب التي عاشت في جبال زاغروس وشمال بلاد الرافدين ضمن السرديات التاريخية التي صاغتها المؤسسات العلمية والسياسية في القرنين التاسع عشر والعشرين.

إن القضية التي أتناولها في هذا الكتاب لا تتعلق بإنكار حضارة قديمة أو محو اسم شعب من التاريخ، وإنما تتعلق بالسؤال عن الكيفية التي تحولت بها الاكتشافات الأثرية إلى روايات تاريخية واسعة، وكيف انتقلت بعض الأسماء من النصوص القديمة إلى الخطاب القومي الحديث، وما إذا كانت الأدلة التي استُخدمت لإقامة هذه الروابط كافية لإثباتها. فوجود اسم في نقش مسماري يعود إلى الألف الأول قبل الميلاد لا يكفي وحده لإثبات أن جماعة معاصرة تحمل الاسم نفسه تمثل امتداداً قومياً مباشراً لأصحاب ذلك النقش. كما أن اختلاف الأسماء عبر العصور لا يثبت بالضرورة انقطاع الاستمرارية السكانية أو الثقافية. وبين هذين الاحتمالين تقع المساحة التي ينبغي أن يعمل فيها المؤرخ بعيداً عن الأحكام المسبقة.

لقد احتلت بلاد الرافدين مكانة استثنائية في المخيلة الدينية الأوروبية قبل أن تبدأ التنقيبات الأثرية الحديثة في مدنها القديمة. فقد كانت أسماء نينوى وبابل وآشور والكلدانيين معروفة لدى قراء الكتاب المقدس قبل أن يتمكن الباحثون من قراءة السجلات المسمارية التي تركها سكان المنطقة أنفسهم. وعندما بدأت البعثات الأوروبية في القرن التاسع عشر بالكشف عن القصور والمنحوتات والألواح الطينية، لم تكن تتحرك داخل فراغ معرفي خالص، بل دخلت إلى أرض محملة بتصورات سابقة عن جغرافيتها وشعوبها وملوكها. وكانت المقارنة بين المكتشفات والنصوص التوراتية من الدوافع البارزة لدى عدد من الرحالة

والمنقبين والباحثين. غير أن الاعتراف بهذا التأثير لا يعني أن جميع نتائج علم الآشوريات كانت مجرد إسقاطات توراتية، ولا أن فك الكتابة المسمارية كان عملاً خاضعاً بالكامل للرواية الدينية؛ فهذه مسائل تتطلب التمييز بين الدوافع الأولى للتنقيب، والمنهج الذي تطورت به قراءة النصوص، والنتائج التي أمكن التحقق منها بصورة مستقلة.

ومن الشخصيات التي تستحق الدراسة النقدية في هذا السياق أوستن هنري لايارد، الذي ارتبط اسمه بالتنقيبات الكبرى في نمرود ونينوى، وهنري رولنسون وإدوارد هينكس، اللذان أسهما في فك رموز الكتابة المسمارية. ولا يجوز التعامل مع هؤلاء بوصفهم شخصيات معصومة من الخطأ، كما لا يجوز اتهامهم بالتزوير لمجرد أنهم عملوا في سياق أوروبي تأثر بالكتاب المقدس والتوسع الإمبراطوري. إن ما يهمني هو دراسة مؤلفاتهم ومراسلاتهم وطرق استدلالهم، والبحث عن المواضع التي امتزج فيها الوصف الأثري بالتفسير الديني أو السياسي، ثم مقارنة تلك التفسيرات بالنصوص الأصلية وبما انتهت إليه الدراسات اللاحقة.

ولعل أخطر ما يمكن أن يصيب البحث التاريخي هو الخلط بين ثلاثة أمور مختلفة، هي الاسم الذي استخدمته دولة قديمة في وثائقها، والاسم الذي أطلقه الآخرون على سكان منطقة جغرافية، والهوية التي تبنتها جماعة بشرية في عصر متأخر. فهذه المستويات قد تتقاطع، لكنها ليست متطابقة بالضرورة. وقد تستمر أسماء المدن والأقاليم قروناً طويلة بعد زوال الكيانات السياسية التي ارتبطت بها، كما يمكن أن تتغير التسميات الدينية واللغوية والقومية دون أن يعني ذلك اختفاء السكان أو ظهورهم من العدم. ولهذا فإن أي محاولة لإثبات استمرارية قومية تمتد آلاف السنين

ينبغي أن تقوم على سلسلة مترابطة من الأدلة، لا على تشابه الأسماء وحده.

ومن هذا المنطلق، سأخصص جانباً مهماً من هذا الكتاب لدراسة الجماعات المسيحية الشرقية التي عاشت في شمال بلاد الرافدين والمناطق المجاورة، والتسميات التي ظهرت في مصادرها الكنسية واللغوية وفي الوثائق العثمانية والأوروبية. وسأبحث في العلاقة بين الانتماء الديني والانتماء اللغوي والهوية القومية الحديثة، وفي الظروف التي جعلت بعض التسميات القديمة تكتسب معاني سياسية جديدة خلال القرنين التاسع عشر والعشرين. ولن أتعامل مع الانتماء القومي المعاصر لأي جماعة بوصفه أمراً يحتاج إلى إذن من التاريخ، فالناس يملكون حق تعريف أنفسهم، لكن هذا الحق يختلف عن المطالبة بإثبات نسب تاريخي محدد يمتد إلى حضارة قديمة؛ فالأولى مسألة هوية معاصرة، والثانية دعوى تاريخية تخضع للفحص والتوثيق.

وسيكون الحضور البريطاني في المنطقة أحد المحاور الرئيسية لهذا التحقيق، ولا سيما العلاقة بين المبشرين والرحالة والقناصل والمؤسسات السياسية البريطانية وبين الجماعات المسيحية الشرقية. وسأتناول أثر الحرب العالمية الأولى وانهيار الدولة العثمانية ومؤتمر لوزان والنزاع على الموصل في تشكل المشاريع السياسية والهويات القومية الجديدة. كما سأعود إلى المراسلات البريطانية الأصلية لفحص ما قيل عن الوعود والتحالفات والمطالب الإقليمية، دون أن أفترض مسبقاً أن كل مشروع سياسي كان صناعة بريطانية، أو أن كل تطور في الهوية القومية يمكن تفسيره بقرار صادر عن قوة أجنبية.

وفي هذا الإطار سأناقش كتاب يوسف مالك الموسوم بالخيانة البريطانية للآشوريين، الذي صدر في ثلاثينيات القرن العشرين، بوصفه مصدراً مهماً لفهم الطريقة التي عرض بها أحد أبناء ذلك الوسط السياسي أحداث عصره. ولن أتعامل مع هذا الكتاب بوصفه مرجعاً محايداً أو حكماً نهائياً على الوقائع، بل باعتباره شهادة تاريخية وسياسية ينبغي تحليل لغتها ومصادرها ومقاصدها ومقارنتها بالمراسلات الحكومية والتقارير الدبلوماسية والشهادات المستقلة. وسأبحث فيما يورده المؤلف عن الوعود البريطانية والمشاريع السياسية والمآسي التي تعرضت لها الجماعات المعنية، مع التمييز الصارم بين الوقائع الموثقة وتفسيرات المؤلف واستنتاجاته.

أما التاريخ الكوردي، فلن يكون هامشاً عابراً في هذه الدراسة. إن موقع كوردستان الجغرافي بين زاغروس وبلاد الرافدين والأناضول جعل أراضيها مسرحاً لتحولات حضارية وسياسية ولغوية متتابعة، ومع ذلك كثيراً ما تناولت السرديات التاريخية هذه المنطقة من خلال تاريخ الإمبراطوريات التي سيطرت عليها، دون منح المجتمعات المحلية ما تستحقه من دراسة مستقلة. وسأناقش حضور الشعوب الجبلية القديمة، والحوريين والميديين وغيرهم، وعلاقاتهم بالمناطق التي استقر فيها الكورد في العصور اللاحقة. غير أنني سأميز بين الصلات الجغرافية والثقافية المحتملة وبين الأنساب اللغوية والقومية المثبتة، لأن الدفاع عن التاريخ الكوردي لا يحتاج إلى تحويل الفرضيات غير المحسومة إلى حقائق نهائية.

إن انحيازي إلى حق الشعب الكوردي في دراسة تاريخه واستعادة صوته داخل الكتابة التاريخية لا يعني أنني سأمنح نفسي الحق في اختراع الوثائق أو تجاهل الأدلة المخالفة. بل إنني أرى أن أقوى

دفاع عن أي قضية تاريخية هو ذلك الذي يستطيع مواجهة الاعتراضات دون خوف. ولا يمكنني أن أنتقد المبالغات القومية لدى الآخرين ثم أسمح لنفسي بالمبالغة نفسها. ولذلك سأخضع الروايات التي تتعلق بالكورد، كما الروايات التي تتعلق بغيرهم، للمعايير ذاتها من التحقيق والمقارنة والنقد.

وقد اخترت عنوان التاريخ المسروق لأنني أريد أن أطرح سؤالاً يتجاوز مجرد الاختلاف حول أسماء الملوك والمدن. فمن الذي امتلك سلطة تفسير الماضي؟ ومن الذي حدد الإطار الذي قرأ الأوروبيون من خلاله تاريخ بلاد الرافدين؟ وكيف انتقلت بعض التفسيرات من الكتب الاستشراقية إلى المؤلفات المدرسية والخطابات القومية؟ وما الذي تغير عندما أصبحت النقوش الأصلية متاحة للقراءة والمقارنة؟ إن وصف التاريخ بالمسروق في عنوان هذا الكتاب يمثل أطروحة نقدية سأعمل على اختبارها، وليس حكماً مسبقاً بأن كل ما كُتب عن المنطقة كان تزويراً متعمداً.

وسأعتمد في هذه الدراسة على النقوش المسمارية المنشورة، والمصادر الكلاسيكية، والمخطوطات الكنسية، والوثائق العثمانية والبريطانية، ومؤلفات الرحالة والمبشرين، والدراسات الأكاديمية الحديثة. وسأحرص على التفريق بين تاريخ تأليف النص وتاريخ أقدم نسخة باقية منه، وبين القراءة اللغوية المباشرة والتفسير التاريخي، وبين الشهادة المعاصرة للأحداث والرواية التي كُتبت عنها بعد أجيال. كما سأشير إلى مواطن الشك والخلاف بين الباحثين، لأن الاعتراف بحدود المعرفة ليس ضعفاً، بل أحد الشروط الأساسية للبحث الجاد.

إنني لا أكتب هذا الكتاب لأطلب من القارئ أن يستبدل إيماناً تاريخياً بإيمان آخر، ولا لأدعوه إلى كراهية شعب أو إنكار تراث جماعة بشرية. إنني أدعوه إلى ممارسة حقه في السؤال، وإلى ألا يقبل رواية تاريخية لمجرد أنها تكررت في مئات الكتب، أو حملت توقيع باحث مشهور، أو تبنتها مؤسسة دينية أو قومية أو سياسية. فالحقيقة التاريخية لا تتحدد بعدد الذين يرددونها، وإنما بمقدار ما تستطيع الأدلة الأصلية أن تسندها.

وإذا كان لهذا الكتاب من رسالة، فهي أن تاريخ بلاد الرافدين لا ينبغي أن يبقى أسيراً لتفسير واحد، وأن ذاكرة الشعوب التي عاشت على هذه الأرض تستحق إعادة القراءة بعيداً عن الاحتكار الديني والقومي والسياسي. وليس هدفي أن أستبدل أسماء بأسماء، أو أن أنزع تاريخاً من جماعة لأمنحه لجماعة أخرى، بل أن أعيد فتح الملفات التي أُغلقت قبل أن تُفحص أدلتها فحصاً كافياً.

إن الماضي لا يتكلم وحده، بل يتكلم من خلال ما بقي منه من نقوش ووثائق وآثار وشهادات، ومن خلال الأسئلة التي نوجهها إلى تلك البقايا. وقد آن الأوان لأن نطرح أسئلة جديدة، وأن نراجع الإجابات القديمة، وأن نضع كل رواية أمام الوثيقة التي تزعم الاستناد إليها.

من هنا تبدأ رحلتي في هذا الكتاب، رحلة البحث في تاريخ بلاد الرافدين وما أحاط به من تفسيرات وصراعات على الهوية والذاكرة. ولن يكون الحكم فيها للانتماء القومي للمؤرخ، ولا لشهرة صاحب الرواية، ولا لسلطة المؤسسة التي نشرتها، وإنما للدليل الذي يمكن قراءته وفحصه ومناقشته.

الفصل الأول

## بلاد الرافدين قبل ظهور الروايات التوراتية

حين أفتح صفحات تاريخ بلاد الرافدين، فإنني لا أبدأ من النصوص التوراتية، ولا من المؤلفات التي كتبها الرحالة الأوروبيون في القرن التاسع عشر، وإنما أعود إلى الأرض نفسها، إلى الطبقات الأثرية التي تراكمت عبر آلاف السنين، وإلى الألواح الطينية التي سجل عليها سكان المنطقة معاملاتهم وقوانينهم وصلواتهم وحروبهم وأسماء مدنهم وحكامهم. إنني أنطلق من قناعة تاريخية مفادها أن حضارة بلاد الرافدين لم تبدأ عندما ورد ذكرها في كتاب ديني، ولم تكتسب وجودها عندما اكتشفها الأوروبيون، بل كانت قد عرفت مدناً ومؤسسات سياسية وأنظمة اقتصادية وتقاليد كتابية قبل ظهور النصوص التوراتية بقرون طويلة، بل بآلاف السنين في بعض جوانبها.

ولعل أول ما ينبغي توضيحه أن عبارة بلاد الرافدين ليست اسماً قومياً لشعب واحد، وإنما تسمية جغرافية وتاريخية تشير إلى منطقة واسعة ارتبطت بنهري دجلة والفرات، وشهدت خلال عصورها القديمة قيام مجتمعات متعددة اللغات والثقافات. ولم تكن حدود هذه المنطقة ثابتة في جميع المراحل، كما لم تكن المجتمعات التي استوطنت سهولها منفصلة عن سكان الجبال والهضاب المحيطة بها. فقد شكلت مناطق زاغروس والأناضول والجزيرة الفراتية وبلاد الشام فضاءات متصلة بالتجارة والهجرة والصراع والتبادل الثقافي. ومن الخطأ المنهجي أن نتصور حضارة بلاد الرافدين وكأنها نشأت داخل حدود مغلقة، أو أن ننسب جميع منجزاتها إلى جماعة بشرية واحدة لم تتغير عبر آلاف السنين.

تعود أقدم الشواهد المعروفة على الاستيطان والزراعة المنظمة في أجزاء من شمال بلاد الرافدين والمناطق المجاورة إلى عصور ما قبل التاريخ، حين بدأت المجتمعات البشرية بالانتقال التدريجي من الاعتماد الواسع على الصيد وجمع النباتات إلى أشكال أكثر استقراراً من إنتاج الغذاء. وقد كشفت مواقع مثل جرمو في منطقة زاغروس، وحسونة وسامراء في العراق، وحلف في شمال بلاد الرافدين، عن مراحل مختلفة من هذا التحول الطويل. ولا تعني هذه الاكتشافات أن جميع تلك المجتمعات كانت تنتمي إلى أصل قومي واحد، بل تؤكد أن تاريخ المنطقة أقدم بكثير من الدول والإمبراطوريات التي اشتهرت أسماؤها في النصوص المكتوبة.

وأتوقف هنا عند موقع جرمو، الواقع في منطقة زاغروس ضمن إقليم كوردستان العراق المعاصر، لأنه يقدم مثالاً مهماً على ضرورة إعادة الاعتبار إلى التاريخ المبكر للمناطق الجبلية. فقد كشفت التنقيبات التي ارتبطت بأعمال عالم الآثار روبرت بريدوود عن مجتمع زراعي من العصر الحجري الحديث، يعود بصورة عامة إلى الألف السابع قبل الميلاد، مع اختلاف التأريخ الدقيق بحسب العينات وطرق المعايرة. وتكمن أهمية الموقع في أنه يوضح الدور الذي أدته مناطق سفوح زاغروس في التحولات الاقتصادية والاجتماعية المبكرة. لكنني لا أرى في وجود موقع أثري داخل جغرافية كوردستان الحالية دليلاً كافياً على أن سكانه كانوا كوراً بالمعنى اللغوي أو القومي الحديث. فمثل هذا الاستنتاج يحتاج إلى أدلة لا توفرها آثار العصر الحجري الحديث، ولا يجوز للمؤرخ أن يستبدل غياب الدليل بالتمنيات القومية مهما كانت دوافعه.

ومع تطور المجتمعات الزراعية وازدياد حجم المستوطنات، شهد جنوب بلاد الرافدين تحولات عميقة خلال الألفين الخامس والرابع قبل الميلاد، ولا سيما في المرحلة التي يطلق عليها علماء الآثار عصر أوروك. وفي هذه المرحلة ظهرت تجمعات حضرية كبيرة، وتطورت أشكال الإدارة الاقتصادية وتسجيل السلع والعمل، وبرزت المؤسسات الدينية والاقتصادية التي أدت أدواراً مركزية في حياة المدن. وقد عُثر في أوروك على ألواح طينية تحمل علامات كتابية مبكرة تعود إلى أواخر الألف الرابع قبل الميلاد، وهي من أقدم الشواهد المعروفة على نشوء الكتابة في العالم.

وهنا أطرح سؤالاً أساسياً: كيف يمكن أن نبدأ تاريخ هذه المنطقة من روايات دينية دُوّنت في عصور لاحقة، بينما نمتلك سجلات مادية أقدم منها بآلاف السنين؟ إن الألواح الإدارية المبكرة لم تُكتب لكي تشرح أحداث التوراة، ولم يكن أصحابها ينتظرون أن يأتي مؤرخ أوروبي بعد خمسة آلاف عام ليحدد موقعهم داخل قصة دينية. لقد سجلوا احتياجات مؤسساتهم وأعمالهم الاقتصادية بلغتهم وأنظمة علاماتهم، ومن واجبنا أن نقرأ هذه الوثائق ضمن ظروفها الأصلية قبل أن نقارنها بأي نص لاحق.

ولا يعني ذلك أن المقارنة بين النصوص الدينية والمصادر المسمارية عمل غير مشروع، فالمقارنة قد تكشف علاقات ثقافية مهمة، وتساعد على فهم انتقال بعض الموضوعات الأدبية والدينية بين المجتمعات. لكن المقارنة شيء، وإخضاع الوثيقة القديمة مسبقاً لرواية متأخرة شيء آخر. فإذا وجد الباحث تشابهاً بين قصة دينية ونص مسماري أقدم، فإن عليه أن يبحث في طبيعة التشابه

وتاريخه ومسارات انتقاله، لا أن يفترض تلقائياً أن النص الأقدم كُتب لتأكيد النص الأحدث.

ومع بداية الألف الثالث قبل الميلاد، تتضح أمامنا صورة أكثر تعقيداً للمدن والدول في جنوب بلاد الرافدين. فقد ظهرت مراكز سياسية بارزة مثل أوروك وأور ولكش وكيش وأوما، وتكشف النقوش الملكية والسجلات الاقتصادية عن علاقات متغيرة من التحالف والمنافسة والحرب. وفي هذه البيئة التاريخية برزت اللغة السومرية في مجموعة واسعة من النصوص، إلى جانب الحضور المتزايد للغات سامية شرقية، وفي مقدمتها الأكدية. ولم تكن هذه المجتمعات تتعامل مع نفسها وفق التصنيفات القومية الحديثة التي ظهرت بعد آلاف السنين، بل كانت الهويات السياسية والمحلية والدينية واللغوية تتداخل بطرق لا يمكن اختزالها في مفهوم الأمة الحديثة.

إنني أرفض المنهج الذي يحاول تحويل كل مدينة قديمة إلى ملكية حصرية لشعب معاصر، كما أرفض أن تتحول أسماء الحضارات إلى أدوات للمفاضلة العرقية بين البشر. فالحضارة ليست ميراثاً بيولوجياً ينتقل دون انقطاع من الآباء إلى الأبناء، وإنما تراكم طويل من المعرفة والعمل والتفاعل. وقد تتغير لغة المجتمع ونظامه السياسي ودينه واسمه، بينما تستمر عناصر من حياته الاقتصادية وثقافته المادية. ولذلك فإن السؤال عن الاستمرارية التاريخية يجب أن يُطرح بدقة، مع تحديد نوع الاستمرارية المقصودة، بدلاً من الاكتفاء بعبارات عامة عن الأحفاد والأجداد.

وفي النصف الثاني من الألف الثالث قبل الميلاد، ظهرت الدولة الأكدية التي ارتبطت باسم سرجون الأكدي وخلفائه، وشكلت إحدى

أبرز التجارب المبكرة في توحيد مناطق واسعة من بلاد الرافدين تحت سلطة سياسية مركزية. وتقدم النقوش الملكية الأكدية تصوراً عن الحملات العسكرية والسلطة والشرعية، لكن هذه النقوش لا يمكن التعامل معها بوصفها تقارير محايدة. فالملك القديم كان يكتب لكي يخلد انتصاراته ويؤكد مشروعية حكمه، وقد يلجأ إلى المبالغة في وصف أعدائه أو اتساع سلطته. وهنا نجد أنفسنا أمام مشكلة تاريخية لم تختف حتى العصر الحديث، وهي أن السلطة السياسية كثيراً ما تسعى إلى التحكم في الطريقة التي ستتذكر بها الأجيال اللاحقة أحداث عصرها.

ولذلك فإن نقد الرواية الملكية القديمة لا يختلف في جوهره المنهجي عن نقد الرواية السياسية الحديثة. فكما ينبغي مقارنة نقوش الملوك بالسجلات الإدارية والآثار والشواهد المستقلة، ينبغي أيضاً مقارنة روايات المؤرخين والرحالة والقناصل الأوروبيين بوثائق عصرهم. ولا يكفي أن يكتب الملك القديم أنه أخضع جميع البلاد حتى نصدق أن سلطته الفعلية امتدت إلى كل مكان ذكره، كما لا يكفي أن يكتب مؤلف حديث أن جماعة بشرية تنحدر مباشرة من شعب قديم حتى تصبح هذه الدعوى حقيقة تاريخية.

ومن المسائل التي أرى ضرورة منحها مكانة خاصة في هذا الكتاب تاريخ الشعوب والمجتمعات التي عاشت في المناطق الجبلية المحيطة ببلاد الرافدين. فقد اعتادت بعض السرديات التاريخية التركيز على الدول التي امتلكت مؤسسات كتابية واسعة، بينما ظهر سكان الجبال فيها غالباً من خلال أخبار الحملات العسكرية التي شنها ملوك السهول عليهم. وهذا الاختلال في طبيعة المصادر يؤدي أحياناً إلى اختلال في الصورة التاريخية،

لأننا نعرف بعض المجتمعات من خلال ما قاله خصومها عنها أكثر مما نعرفها من خلال شهاداتها الذاتية.

وتقدم النصوص المسمارية أسماء جماعات ومناطق جبلية متعددة، منها اللولوبيون والكوتيون وغيرهم، لكن تفسير هويات هذه الجماعات ولغاتها وعلاقاتها بالسكان اللاحقين لا يزال موضوعاً يحتاج إلى حذر شديد. وقد ارتبط اسم الكوتيين في بعض النصوص بفترة من الاضطراب السياسي بعد ضعف الدولة الأكدية، غير أن الصورة التي رسمتها بعض المؤلفات الأدبية الرافدية عنهم لا يمكن فصلها عن مواقف أصحاب تلك المؤلفات السياسية والثقافية. وليس من المنهج العلمي أن نأخذ أوصاف الخصوم باعتبارها تصويراً موضوعياً لطبيعة شعب كامل.

وأرى أن إعادة دراسة هذه المجتمعات الجبلية تمثل ضرورة خاصة لفهم التاريخ الطويل لزاغروس وكوردستان. فهذه المنطقة لم تكن مجرد ممر للجيوش أو ملجأ لجماعات هاربة من الدول الكبرى، بل شهدت مجتمعات مستقرة وشبكات اقتصادية وعلاقات سياسية وثقافية مع السهول المجاورة. غير أن البحث في صلات تلك المجتمعات بالكورد المعاصرين يجب أن يظل مفتوحاً على الأدلة اللغوية والأثرية والتاريخية، دون القفز فوق الفجوات الزمنية أو تجاهل التحولات السكانية المعقدة التي شهدتها المنطقة.

ومع الانتقال إلى الألف الثاني قبل الميلاد، تتسع أمامنا خريطة اللغات والكيانات السياسية. فقد برزت بابل القديمة في عهد حمورابي، وظهرت ممالك ومراكز أخرى في شمال بلاد الرافدين والجزيرة الفراتية والأناضول. كما أصبح الحضور الحوري واضحاً في عدد كبير من المصادر، ثم ارتبطت جماعات ناطقة

بالحورية بمملكة ميتاني التي أدت دوراً سياسياً مهماً في شمال بلاد الرافدين وبلاد الشام خلال القرن الخامس عشر والرابع عشر قبل الميلاد.

وتستحق الحضارة الحورية دراسة مستقلة، لأنها تمثل مثالاً واضحاً على تعقيد تاريخ المنطقة قبل تشكل الخريطة السياسية المعروفة من العصور اللاحقة. فقد ترك الحوريون آثاراً لغوية ودينية وثقافية في مناطق واسعة، وكانت لغتهم مختلفة عن اللغات السامية وعن اللغات الهندوأوروبية، وترتبط لغوياً باللغة الأورارتية ضمن الأسرة الحورية الأورارتية. لكن هذا الارتباط اللغوي لا يثبت وحده أن الحوريين كانوا كورداً بالمعنى التاريخي الحديث، كما لا يسمح باستبعاد احتمال وجود عناصر من تراثهم ضمن التاريخ السكاني والثقافي الطويل للمناطق التي عاش فيها الكورد لاحقاً. إن المطلوب هو دراسة مسارات الاتصال والتحول، لا فرض هوية حديثة على مجتمع قديم.

وفي الوقت نفسه، شهدت مناطق شمال بلاد الرافدين تطور الكيانات السياسية التي ارتبطت بمدينة آشور، ثم توسع نفوذ الدولة الآشورية في مراحل لاحقة. ولا بد هنا من التمييز بين تاريخ مدينة آشور وتاريخ الدولة التي حملت اسمها، وبين حدود السلطة السياسية الآشورية والمجتمعات المختلفة التي خضعت لها أو تفاعلت معها. فالاسم السياسي القديم لا يلغي التنوع السكاني واللغوي داخل الدولة، كما أن توسع الإمبراطورية لا يعني أن جميع سكان أراضيها أصبحوا ينتمون إلى جماعة قومية واحدة.

وهذه النقطة ستكون ذات أهمية خاصة عندما نصل في الفصول اللاحقة إلى دراسة استعمال الأسماء القديمة في الخطابات القومية

الحديثة. فالوثيقة المسمارية التي تتحدث عن ملك آشوري أو عن أرض آشور تقدم شهادة تاريخية عن سياقها القديم، لكنها لا تقدم بمفردها حكماً على هوية جماعة مسيحية عاشت في القرن التاسع عشر أو العشرين. وإذا أراد الباحث إثبات علاقة تاريخية بين الطرفين، فعليه أن يقدم أدلة تتناول المراحل الوسيطة، وأن يميز بين الاستمرارية الجغرافية والسكانية والثقافية واللغوية واستمرار التسمية القومية.

ولم تكن العلاقة بين بلاد الرافدين والروايات التوراتية علاقة بسيطة أو أحادية الاتجاه. فقد نشأت تقاليد أدبية ودينية في الشرق الأدنى القديم قبل تدوين أجزاء كبيرة من النصوص التوراتية بصيغها المعروفة، وانتقلت موضوعات وصور ورموز بين المجتمعات عبر فترات طويلة. وتكشف المقارنات بين ملحمة جلجامش وبعض روايات الطوفان، وبين نصوص الخلق الرافدية وتقاليد دينية لاحقة، عن وجود موضوعات مشتركة واختلافات مهمة في الوقت نفسه. ولا ينبغي أن يؤدي التشابه إلى إنكار خصوصية كل نص، كما لا يجوز تجاهل الفروق الزمنية بين الشواهد المكتوبة.

إن إحدى المشكلات التي واجهت الدراسات المبكرة لبلاد الرافدين كانت الميل إلى النظر إلى بعض الاكتشافات بوصفها وسائل لإثبات صحة روايات دينية معروفة مسبقاً. وقد أسهمت هذه الدوافع في جذب اهتمام الجمهور الأوروبي إلى الآثار المسمارية، لكنها أثارت أيضاً أسئلة حول الحدود الفاصلة بين البحث الأثري والتفسير اللاهوتي. ومع تطور علم الآشوريات، أصبحت قراءة النصوص تعتمد بصورة متزايدة على المقارنة اللغوية وقوائم

العلامات والشواهد المتعددة، ولم تعد صحة القراءة العلمية مرتبطة بمدى اتفاقها مع نص ديني.

ومن هنا فإنني لا أضع جميع الباحثين الأوروبيين في سلة واحدة، ولا أتعامل مع تاريخ الاستشراق باعتباره مؤامرة موحدة. فقد شهد هذا التاريخ أعمالاً علمية أساسية، وأخطاءً منهجية، وتنافساً بين الباحثين، وتأثيرات دينية وسياسية متفاوتة. والمهمة التي أضعها أمام نفسي هي تحديد هذه العناصر في كل حالة، بالرجوع إلى النصوص الأصلية والمراسلات المنشورة والسياقات التاريخية، لا الاكتفاء بإطلاق الأحكام العامة.

وعندما نتحدث عن سرقة التاريخ، ينبغي أن نحدد المقصود بهذه العبارة بدقة. فقد تقع عملية تشويه التاريخ عندما تُنتزع وثيقة من سياقها، أو يُترجم اسم قديم بطريقة توحي بمعنى لم يكن مقصوداً في عصره، أو تُعرض فرضية غير محسومة بوصفها حقيقة قطعية، أو تُهمل شهادات مخالفة لأنها لا تخدم رواية سياسية أو قومية. لكن إثبات التعمد في التزوير يحتاج إلى أدلة إضافية، مثل معرفة الباحث بالمصدر الصحيح ثم تغييره أو إخفائه بصورة يمكن توثيقها. ولا يجوز الخلط بين الخطأ العلمي والتحيز التفسيري والتزوير المتعمد، لأن لكل منها طبيعة مختلفة ومسؤولية مختلفة.

وأعتقد أن هذه التفرقة ستكون حاسمة في دراستنا اللاحقة للمؤلفات التي ربطت بين تاريخ بلاد الرافدين القديم والهويات القومية الحديثة. فقد يكون بعض المؤلفين قد اعتمدوا على معلومات كانت مقبولة في عصرهم ثم تجاوزتها الاكتشافات الجديدة، وقد يكون آخرون قد انتقوا الأدلة التي تؤيد مواقفهم، بينما تحتاج اتهامات

التلاعب المقصود إلى تحقيق مستقل. إن المؤرخ الذي يطالب الآخرين بالدليل ينبغي أن يكون أول من يلتزم به.

لقد سبق تاريخ بلاد الرافدين المكتوب ظهور النصوص التوراتية المعروفة بآلاف السنين في بعض مراحله، وتطورت فيه حضارات ومدن ولغات ومؤسسات سياسية لم تكن مجرد مقدمات لأحداث دينية لاحقة. وقد ترك سكان هذه المنطقة من الشواهد ما يسمح لنا بإعادة بناء جوانب واسعة من تاريخهم، وإن ظلت فجوات كبيرة في معرفتنا. ولذلك فإن نقطة البداية الصحيحة لا تكون بإلغاء المصادر الدينية ولا بمنحها سلطة مطلقة، وإنما بوضع كل مصدر في زمنه ومكانه وطبيعته الأدبية والتاريخية.

إنني أرى أن استعادة تاريخ بلاد الرافدين تبدأ بتحرير السؤال التاريخي من الإجابة المسبقة. فلا ينبغي أن نسأل النقش المسماري عما نريد منه أن يقول، بل عما يقوله بالفعل. ولا ينبغي أن نبحث عن أسماء الشعوب القديمة لكي نوزعها على القوميات المعاصرة، بل لكي نفهم المجتمعات التي استخدمتها، والمعاني التي حملتها، والتحولات التي مرت بها.

ومن هذه القاعدة سأنتقل في الفصل التالي إلى دراسة الشعوب واللغات والهويات في بلاد الرافدين القديمة، حيث سنفحص الفروق بين التسميات السياسية والجغرافية واللغوية، ونناقش حدود ما يمكن أن تثبته النقوش عن الانتماءات البشرية، تمهيداً للبحث في الكيفية التي أعادت بها المؤلفات الحديثة تفسير تلك الأسماء.

المراجع الأساسية للفصل الأول

Robert J. Braidwood and Bruce Howe, Prehistoric Investigations in Iraqi Kurdistan, 1960.

Hans J. Nissen, The Early History of the Ancient Near East, 9000–2000 B.C., 1988.

Guillermo Algaze, Ancient Mesopotamia at the Dawn of Civilization: The Evolution of an Urban Landscape, 2008.

Marc Van De Mieroop, A History of the Ancient Near East, ca. 3000–323 BC, الطبعات الأكاديمية المختلفة.

Piotr Steinkeller, دراساته حول تاريخ جنوب بلاد الرافدين المبكر والدولة الأكدية.

Gernot Wilhelm, The Hurrians, 1989.

Amélie Kuhrt, The Ancient Near East, c. 3000–330 BC, 1995.

Mario Liverani, The Ancient Near East: History, Society and Economy, 2014.

الفصل الثاني

الشعوب واللغات والهويات في بلاد الرافدين القديمة

حين أتناول تاريخ الشعوب واللغات والهويات في بلاد الرافدين القديمة، فإنني أجد نفسي أمام واحدة من أكثر القضايا تعقيداً في دراسة التاريخ الإنساني، وهي العلاقة بين الإنسان والأرض واللغة والاسم الذي يُعرف به عبر العصور. فالأسماء التي نقرأها اليوم في المؤلفات التاريخية ليست بالضرورة الأسماء التي استخدمتها المجتمعات القديمة للتعريف بنفسها، كما أن المصطلحات التي وضعها الباحثون المحدثون لتصنيف اللغات والحضارات لا تعكس دائماً طبيعة الانتماءات التي كانت سائدة قبل آلاف السنين. ومن هنا فإنني أرى أن أي محاولة لفهم التاريخ السكاني لبلاد الرافدين يجب أن تبدأ بتفكيك هذه المفاهيم، والتمييز بين الجماعة البشرية التي تعيش في منطقة معينة، واللغة التي تتحدث بها، والسلطة السياسية التي تخضع لها، والاسم الذي يطلقه عليها الآخرون.

لقد اعتادت كثير من المؤلفات التاريخية تقديم بلاد الرافدين من خلال سلسلة متعاقبة من الشعوب والدول، تبدأ بالسومريين ثم الأكديين والبابليين والآشوريين، وكأن كل جماعة ظهرت بعد الأخرى قد حلت محلها بصورة كاملة. غير أن هذه الصورة المبسطة لا تعكس التعقيد الذي تكشفه الوثائق الأثرية واللغوية. فقد عاشت في المنطقة جماعات متعددة في أزمنة متداخلة، واستمرت لغات وتقاليد ثقافية بعد زوال الكيانات السياسية التي ارتبطت بها، كما انتقلت أسماء بعض المناطق والمدن بين أنظمة حكم مختلفة. ولذلك فإن الحديث عن تعاقب الحضارات لا ينبغي أن يتحول إلى افتراض تعاقب شعوب منفصلة تماماً من الناحية السكانية.

إنني أنظر إلى بلاد الرافدين بوصفها فضاءً تاريخياً مفتوحاً، لا جزيرة حضارية معزولة عن محيطها. فقد ارتبطت سهول دجلة

والفرات منذ عصور مبكرة بجبال زاغروس شرقاً، وبمرتفعات الأناضول شمالاً، وببلاد الشام غرباً، وبالخليج جنوباً. وكانت هذه الروابط تتخذ أشكالاً متعددة، من التجارة وتبادل المواد الخام إلى الهجرة والتحالفات السياسية والحروب. وقد أدت هذه الاتصالات إلى انتقال عناصر ثقافية ولغوية بين المجتمعات، بحيث يصبح من الصعب في كثير من الحالات رسم حدود ثابتة بين ما هو محلي وما هو وافد.

وتظهر هذه الحقيقة بوضوح عندما ندرس أقدم اللغات التي وصلت إلينا نصوصها في بلاد الرافدين. فاللغة السومرية، التي كُتبت بنظام الكتابة المسمارية، تمثل إحدى أقدم اللغات المدونة المعروفة. وهي تُصنف في الدراسات اللغوية الحالية بوصفها لغة معزولة، أي إن الباحثين لم يتمكنوا من إثبات انتمائها إلى أسرة لغوية معروفة. ولا يعني وصفها بالعزلة اللغوية أن المتحدثين بها كانوا معزولين عن بقية المجتمعات، وإنما يعني أن الأدلة المتاحة لم تسمح بإثبات قرابة لغوية وراثية بينها وبين لغة أخرى.

وهنا ينبغي أن نميز بين اللغة والعرق. فاللغة السومرية ليست دليلاً مباشراً على وجود عرق سومري محدد بخصائص بيولوجية ثابتة، كما أن استخدام اللغة الأكدية لا يعني بالضرورة أن جميع المتحدثين بها كانوا ينحدرون من أصل سكاني واحد. إن اللغة وسيلة اتصال تنتقل بالتعلم والتفاعل الاجتماعي، وقد تتبناها جماعات تختلف في أصولها وتاريخها. وهذه الحقيقة، التي تبدو بديهية في عالمنا المعاصر، كثيراً ما تُهمل عندما يتعلق الأمر بتفسير الهويات القديمة.

أما اللغة الأكدية، فقد انتمت إلى الفرع السامي الشرقي، ووصلتنا منها نصوص واسعة تمتد عبر مراحل تاريخية طويلة. وتطورت داخلها تقاليد كتابية ولهجية ارتبطت بما يسميه الباحثون البابلية والآشورية. لكن هذين المصطلحين يحتاجان إلى توضيح دقيق، لأن استعمالهما في علم اللغة لا يتطابق بالضرورة مع استعمالهما في التاريخ السياسي أو القومي. فالآشورية القديمة والوسطى والحديثة، عندما ترد في الدراسات اللغوية الخاصة بالألفين الثاني والأول قبل الميلاد، تشير إلى مراحل ولهجات من اللغة الأكدية، وليست اسماً عاماً لكل لغة تحدث بها سكان المناطق التي خضعت للدولة الآشورية.

وأرى أن هذه النقطة أساسية في مناقشة كثير من الادعاءات الحديثة. فعندما يقرأ القارئ عبارة اللغة الآشورية في دراسة متخصصة عن النقوش المسمارية، يجب أن يسأل عن المقصود بها تحديداً. هل يتحدث الباحث عن لهجة أكدية قديمة موثقة بالألواح المسمارية، أم عن إحدى اللغات الآرامية الحديثة التي تحمل اليوم تسميات قومية أو كنسية مختلفة؟ إن الخلط بين هذين المستويين يؤدي إلى استنتاجات تاريخية غير دقيقة، لأن الاشتراك في الاسم لا يثبت أن اللغتين تمثلان لغة واحدة استمرت دون تغير.

وقد شهدت بلاد الرافدين خلال الألف الأول قبل الميلاد توسعاً كبيراً في استعمال الآرامية، وهي لغة سامية شمالية غربية تختلف في تصنيفها اللغوي عن الأكدية. وأسهمت التحولات السياسية والإدارية والسكانية في انتشار الآرامية داخل مناطق واسعة من الشرق الأدنى. وفي العصور اللاحقة أصبحت لهجات آرامية متعددة لغات رئيسية لدى مجتمعات مختلفة، ومنها الجماعات

المسيحية التي طورت تقاليد أدبية وكنسية مهمة. ولا يمكن فهم تاريخ هذه المجتمعات دون دراسة هذا التحول اللغوي الطويل.

إن انتقال السكان من استعمال لغة إلى أخرى لا يعني بالضرورة انتقالهم من أصل عرقي إلى أصل آخر. فقد يتخلى مجتمع عن لغته القديمة نتيجة التحولات السياسية أو الاقتصادية أو الدينية، بينما تستمر فيه عناصر سكانية وثقافية من مراحله السابقة. وفي المقابل، لا يمكن إثبات الاستمرارية السكانية الكاملة لمجرد أن جماعة لاحقة عاشت في المنطقة نفسها. ولهذا فإن دراسة التحولات اللغوية يجب أن تُستكمل بالأدلة الأثرية والتاريخية والسكانية، دون أن تتحول اللغة وحدها إلى شهادة نسب قاطعة.

ومن القضايا التي أرى أنها تستحق اهتماماً خاصاً مسألة الأسماء الذاتية والأسماء الخارجية. فقد تستخدم جماعة بشرية اسماً معيناً للإشارة إلى نفسها، بينما يطلق عليها جيرانها أو خصومها أو حكامها اسماً آخر. وقد يكون الاسم جغرافياً في مرحلة، ثم يكتسب معنى سياسياً أو ثقافياً في مرحلة لاحقة. كما قد ينتقل الاسم بين لغات مختلفة، فيتغير نطقه وكتابته ومعناه. ولذلك فإن العثور على صيغة اسمية في نص قديم لا يكفي لتحديد معناها دون معرفة اللغة التي وردت فيها والسياق الذي استخدمت ضمنه.

وتظهر أهمية هذا التمييز في دراسة الأسماء المرتبطة بمدينة آشور والدولة الآشورية القديمة. فقد ورد اسم آشور في النصوص المسمارية اسماً لمدينة وإلهاً وكياناً سياسياً، بحسب السياق التاريخي واللغوي. ومع توسع الدولة الآشورية، اكتسب الاسم دلالات سياسية وإقليمية أوسع. لكن هذه الدلالات لا ينبغي دمجها في معنى واحد ثابت يمتد عبر جميع العصور. فاسم الدولة ليس

بالضرورة اسماً قومياً لجميع سكانها، كما أن الاسم الجغرافي قد يستمر بعد انهيار السلطة السياسية التي حملته.

وعندما انتقلت بعض الأسماء القديمة إلى المصادر اليونانية واللاتينية والآرامية وغيرها، أصبحت دراسة العلاقات بينها أكثر تعقيداً. فقد تتشابه صيغ الأسماء نتيجة الاقتراض اللغوي أو التطور الصوتي، وقد تتغير حدود الأقاليم التي تشير إليها. ومن الخطأ أن نستنتج من تشابه اسمين أنهما كانا يحملان المعنى السياسي أو القومي نفسه في كل عصر. إن الإثبات يحتاج إلى تتبع الاستعمال الفعلي في النصوص المؤرخة، ومقارنة السياقات التي ظهر فيها الاسم، وتحديد ما إذا كان يشير إلى أرض أو سلطة أو لغة أو جماعة بشرية.

وسأعود في الفصول اللاحقة إلى المصطلحات السريانية والآرامية التي استخدمت للإشارة إلى مناطق أو جماعات ارتبطت باسم آشور، ومنها الصيغة السريانية أتورايا. لكنني أؤكد منذ الآن أن البحث اللغوي يجب أن يسبق الاستنتاج القومي. فوجود لفظة في مخطوطة لا يثبت وحده أن كاتبها استخدمها اسماً قومياً لنفسه، كما أن ترجمتها إلى إحدى اللغات الحديثة لا تعفي الباحث من تحديد معناها في النص الأصلي. ولذلك سأحرص على ذكر المخطوطة وتاريخها والموضع الذي وردت فيه الكلمة كلما توفرت هذه المعلومات، ولن أنسب نصاً إلى عصر قديم لمجرد أن مؤلفاً متأخراً نسبه إلى شخصية عاشت في ذلك العصر.

ولا تقتصر مشكلة الأسماء والهويات على المجتمعات التي ارتبطت بآشور وبابل، بل تشمل أيضاً تاريخ الشعوب الجبلية في زاغروس والمناطق المجاورة. فقد وردت في النصوص الرافدية

أسماء متعددة لجماعات وكيانات سياسية عاشت في هذه المناطق، منها اللولوبيون والكوتيون والكاشيون، ثم ظهرت في مراحل لاحقة أسماء أخرى ارتبطت بتحولات سياسية ولغوية واسعة. وقد حاول عدد من الباحثين تفسير العلاقات بين هذه الجماعات وبين السكان اللاحقين، لكن كثيراً من تلك العلاقات لا يزال محل نقاش.

إنني، بوصفي مؤرخاً كوردياً، أجد من الضروري أن أبحث في هذه المسألة بعيداً عن صورتين متعارضتين أراهما غير كافيتين علمياً. الصورة الأولى تتجاهل تاريخ المجتمعات القديمة في زاغروس وكأن المنطقة لم تكتسب أهميتها إلا عندما أصبحت جزءاً من إمبراطوريات السهول. والصورة الثانية تنسب جميع الشعوب القديمة التي عاشت في زاغروس إلى الكورد المعاصرين دون تقديم سلسلة لغوية وتاريخية متصلة تثبت هذا النسب. وأنا أرفض الصورتين معاً، لأن تاريخ كوردستان أوسع من أن يُختزل في روايات الملوك الذين غزوا أراضيها، وأعقد من أن يُختصر في نسب قومي واحد يمتد بصورة آلية إلى عصور ما قبل الكتابة.

ولعل دراسة الحوريين تقدم مثالاً واضحاً على هذه المشكلة. فقد انتشرت اللغة الحورية في أجزاء من شمال بلاد الرافدين والأناضول وبلاد الشام خلال الألف الثاني قبل الميلاد، ووصلتنا نصوص حورية في مواقع متعددة، منها نوزي وأوغاريت وحتوسا. وتدل هذه الشواهد على وجود تقاليد لغوية وثقافية مهمة، كما تكشف عن علاقات الحوريين بممالك وقوى سياسية مختلفة. غير أن اللغة الحورية ليست مصنفة ضمن اللغات الإيرانية التي تنتمي إليها الكوردية، ولا توجد سلسلة نصية تثبت تطور الكوردية مباشرة من الحورية.

لكن غياب هذه السلسلة اللغوية لا يسمح أيضاً بإصدار حكم شامل ينفي أي مساهمة سكانية أو ثقافية قديمة في التكوين التاريخي للمجتمعات اللاحقة في المنطقة. فالتاريخ السكاني لا يتطابق دائماً مع تاريخ اللغات، وقد تتغير لغة السكان عبر أجيال طويلة دون أن يعني ذلك انقطاع جميع عناصر الاستمرارية. ولذلك فإن السؤال العلمي ليس ما إذا كان الحوريون كورداً بالمعنى الحديث، بل ما طبيعة العلاقات المحتملة بين المجتمعات التي عاشت في مناطق الحضور الحوري وبين المجتمعات التي ظهرت فيها اللغات الإيرانية لاحقاً، وما الأدلة التي تسمح بتحديد تلك العلاقات.

أما الميديون، الذين ظهروا في المصادر الآشورية خلال الألف الأول قبل الميلاد، فيمثلون قضية مختلفة من الناحية اللغوية والتاريخية. فقد ارتبط اسمهم بمناطق من الهضبة الإيرانية وزاغروس، وتشير الدراسات إلى انتمائهم إلى البيئة اللغوية الإيرانية القديمة. ومع ذلك فإن المعرفة المباشرة باللغة الميدية محدودة للغاية، لأننا لا نمتلك مجموعة واسعة من النصوص الميدية المستقلة يمكن مقارنتها بصورة منهجية باللغة الكوردية. ولهذا فإن القول بوجود صلات تاريخية ولغوية عامة بين الكوردية واللغات الإيرانية القديمة أمر يختلف عن الادعاء بأن الكوردية الحديثة هي استمرار مباشر ومثبت للغة الميدية دون مراحل وسيطة مجهولة.

وأرى أن من واجب المؤرخ الكوردي أن يوضح هذه الفروق، لأن قوة البحث لا تأتي من رفع سقف الادعاء، وإنما من القدرة على تحديد ما نعرفه وما نرجحه وما لا نملك دليلاً كافياً لإثباته. إن التاريخ الكوردي لا يفقد قيمته عندما نعترف بوجود فجوات في السجل اللغوي، كما أن الشعوب الأخرى لا تكتسب حقاً حصرياً

في تاريخ المنطقة لمجرد أن أسماء دولها القديمة وصلت إلينا في عدد أكبر من النقوش.

وتبرز هنا مشكلة أخرى تتعلق بطبيعة المصادر المكتوبة. فالمجتمعات التي امتلكت أجهزة إدارية متطورة ونظماً كتابية واسعة تركت وراءها سجلات أكثر عدداً من المجتمعات التي اعتمدت على تقاليد شفوية أو على وسائل توثيق لم تصل إلينا. وهذا التفاوت في حجم الأدلة قد يؤدي إلى تضخيم حضور بعض القوى السياسية في الرواية التاريخية، بينما يظهر غيرها بصورة محدودة أو مشوهة. ومن هنا فإن غياب النصوص الذاتية عن جماعة معينة لا يثبت غيابها عن التاريخ، لكنه يفرض علينا في الوقت نفسه ألا ننسب إليها أقوالاً أو هويات لم تترك أدلة عليها.

وفي هذا السياق، يجب أن نقرأ النقوش الملكية الآشورية بحذر منهجي. فقد سجل الملوك حملاتهم العسكرية ضد جماعات ومدن ومناطق متعددة، ووصفوا خصومهم أحياناً بألفاظ تعكس خطاب السلطة والانتصار. ولا يجوز أن نعامل هذه الأوصاف باعتبارها شهادات محايدة عن طبيعة المجتمعات التي تعرضت للحملات. كما ينبغي أن نميز بين أسماء الجماعات التي وردت في النصوص وبين التصنيفات العرقية التي وضعها الباحثون المحدثون. فالملك الذي يذكر أنه أخضع منطقة جبلية لا يقدم بالضرورة وصفاً دقيقاً للغة جميع سكانها أو أصولهم أو طريقة تعريفهم لأنفسهم.

ومن ناحية أخرى، لا يجوز إنكار القيمة التاريخية لهذه النقوش لمجرد أنها صدرت عن سلطة توسعية. فهي تقدم معلومات أساسية عن أسماء الأماكن والطرق والملوك والتحالفات والصراعات، ويمكن مقارنتها بالشواهد الأثرية والنصوص الأخرى. والموقف

العلمي الصحيح هو استخدامها بوصفها مصادر تاريخية تحتاج إلى النقد، لا بوصفها حقائق مطلقة ولا بوصفها وثائق باطلة بالكامل.

إن العلاقة بين اللغة والهوية الدينية تستحق بدورها اهتماماً خاصاً. فقد شهد الشرق الأدنى القديم تحولات دينية متعددة، ثم انتشرت المسيحية في مناطق واسعة من بلاد الرافدين والجزيرة الفراتية وزاغروس خلال القرون الأولى للميلاد. ومع انتشار المسيحية تطورت مؤسسات كنسية وتقاليد كتابية استعملت السريانية وغيرها من اللغات. وقد أصبحت الانتماءات الكنسية في بعض الفترات من أهم وسائل تعريف الجماعات بنفسها وتمييزها عن غيرها، ولا سيما في البيئات التي تعددت فيها السلطات السياسية واللغات المحلية.

لكن الانتماء إلى كنيسة واحدة لا يثبت بالضرورة وحدة الأصل القومي لجميع أتباعها. فقد تضم المؤسسة الدينية جماعات مختلفة في أصولها ولغاتها ومناطقها، وقد تتغير أسماء الكنائس وانتماءاتها التنظيمية عبر القرون. ولذلك فإن دراسة كنيسة المشرق أو غيرها من الكنائس الشرقية لا يمكن أن تتحول تلقائياً إلى دراسة تاريخ شعب واحد يمتد دون تغير من العصور القديمة إلى العصر الحديث. ويجب أن نفرق بين تاريخ المؤسسة الدينية وتاريخ الجماعات التي انضوت تحت سلطتها الروحية.

وسوف يكون هذا التمييز ضرورياً عندما نبحث في استعمال مصطلحات مثل السريان والنساطرة والكلدان والآشوريين في المصادر المتأخرة. فلكل تسمية تاريخ استعمال ينبغي تتبعه في الوثائق الأصلية، وقد تحمل الكلمة الواحدة معاني مختلفة باختلاف اللغة والعصر والسياق. ولا يصح أن نأخذ المعنى القومي الذي

استقر في القرن العشرين ثم نفرضه على نص من القرن الخامس أو العاشر أو السادس عشر دون دليل مستقل.

إنني أرى أن إحدى المشكلات الكبرى في الكتابة التاريخية الحديثة تتمثل في التعامل مع الهوية القومية كما لو كانت حقيقة ثابتة منذ بداية التاريخ. لكن المجتمعات القديمة لم تكن بالضرورة تفكر في نفسها بالطريقة التي تفكر بها الأمم الحديثة. فقد يكون الانتماء إلى المدينة أو المملكة أو الجماعة الدينية أو الأسرة الحاكمة أكثر أهمية من الانتماء إلى اسم واسع يضم سكان مناطق متعددة. وهذا لا يعني أن المجتمعات القديمة كانت تفتقر إلى الوعي الجماعي، بل يعني أن أشكال ذلك الوعي ومفاهيمه لا ينبغي افتراض تطابقها مع القومية الحديثة.

ولذلك فإنني أميز بين وجود جماعة بشرية قديمة تحمل اسماً معيناً، وبين ظهور حركة قومية حديثة تتبنى ذلك الاسم وتعيد تفسيره ضمن مشروع سياسي وثقافي جديد. وقد تكون للحركة الحديثة روابط حقيقية بالماضي، وقد تستخدم رموزاً مستمدة من تاريخ المنطقة، لكن إثبات طبيعة هذه الروابط يحتاج إلى بحث مستقل. فالهوية الحديثة لا تصبح باطلة لأنها حديثة التبلور، كما أن قدم الاسم لا يجعل جميع الادعاءات المرتبطة به صحيحة.

ومن هذا المنطلق، فإنني لا أتعامل مع سؤال الهوية الآشورية الحديثة بوصفه سؤالاً يمكن حسمه بمجرد العثور على اسم آشور في نقش مسماري، ولا بمجرد إثبات أن جماعات مسيحية عاشت في مناطق كانت جزءاً من الدولة الآشورية القديمة. إن المطلوب هو دراسة المراحل التاريخية الوسيطة، والبحث في التسميات التي استخدمتها الجماعات المعنية لنفسها، وتحليل الوثائق التي سجلت

تلك التسميات، ثم تحديد متى ظهرت المعاني القومية الحديثة وكيف تطورت. وسوف نخصص لهذا التحقيق فصولاً مستقلة، ونعتمد فيه على المصادر الكنسية والوثائق العثمانية والمراسلات الأوروبية والمطبوعات القومية المبكرة.

وفي المقابل، فإنني أرفض أن يتحول النقد التاريخي إلى وسيلة لنزع حق جماعة معاصرة في تعريف نفسها. فالمؤرخ يستطيع أن يناقش صحة دعوى الاستمرارية القومية، لكنه لا يملك أن يمحو وجود الناس أو ثقافتهم أو لغاتهم بسبب اختلافه مع تفسيرهم للماضي. إن نقد الرواية التاريخية شيء، وإنكار الهوية المعاصرة شيء آخر، والخلط بينهما يفسد البحث ويحول النقاش العلمي إلى خصومة لا تنتج معرفة.

لقد علمني البحث في تاريخ الشرق القديم أن الوثائق لا تتحدث دائماً باللغة التي نرغب في سماعها. فقد تكشف لنا عن حقائق تؤيد بعض تصوراتنا، وقد تدفعنا إلى مراجعة تصورات أخرى. ومن هنا فإنني أرى أن الانتماء القومي الصريح لا يتعارض بالضرورة مع البحث العلمي، بشرط ألا يتحول إلى سلطة تمنع قبول الدليل المخالف. وأنا لا أخفي اهتمامي بتاريخ الكورد ولا اعتراضي على تهميش تاريخ زاغروس، لكنني أرفض أن أبني الدفاع عن هذا التاريخ على ادعاءات لا تستطيع الصمود أمام النقد.

إن إعادة قراءة تاريخ بلاد الرافدين تقتضي أيضاً مراجعة اللغة التي نستخدمها في وصف المجتمعات القديمة. فكلمات الشعب والأمة والعرق واللغة والحضارة ليست مترادفات، واستعمالها دون تحديد يؤدي إلى أخطاء واسعة. فقد تكون هناك حضارة متعددة الشعوب، ودولة متعددة اللغات، وجماعة دينية تضم أصولاً

مختلفة، وشعب واحد يتحدث أكثر من لغة. ولذلك فإنني سأستخدم هذه المصطلحات بحذر، وسأحدد معناها بحسب السياق كلما كانت المسألة موضع خلاف.

وإذا أردنا أن نصل إلى نتائج تاريخية يمكن الدفاع عنها، فعلينا أن نبدأ من النص الأصلي لا من الترجمة المتداولة وحدها، وأن نحدد تاريخ الوثيقة ومكان العثور عليها وطبيعتها، وأن نسأل عن هوية كاتبها والجمهور الذي خوطب بها. كما ينبغي أن نميز بين اسم ورد في وثيقة معاصرة للأحداث واسم ظهر في رواية متأخرة عنها بقرون. فالمسافة الزمنية بين الحدث والنص قد تكون عاملاً حاسماً في تقييم الشهادة، ولا يجوز إهمالها لمجرد أن الرواية المتأخرة تخدم موقفاً قومياً أو دينياً معيناً.

إنني أعتقد أن التاريخ المسروق، إذا أردنا استخدام هذا التعبير استخداماً علمياً، لا يمكن استعادته بتغيير أسماء الشعوب في الكتب أو باستبدال انحياز بانحياز آخر، وإنما بإعادة بناء العلاقة بين الوثيقة والتفسير. فقد يكون الخطأ في قراءة الاسم، أو في تحديد موقعه الجغرافي، أو في افتراض استمرارية غير مثبتة، أو في إهمال مصادر مخالفة. ولكل حالة وسائل تحقيق مختلفة، ولا يجوز إصدار حكم واحد على جميع المؤلفات أو الباحثين.

وفي نهاية هذا الفصل، أصل إلى نتيجة منهجية أعدها أساساً للفصول اللاحقة، وهي أن تاريخ بلاد الرافدين لا يمكن فهمه من خلال أسماء الدول وحدها، ولا من خلال تصنيف اللغات وحده، ولا من خلال الهويات القومية المعاصرة وحدها. إنه تاريخ مجتمعات متداخلة شهدت تحولات طويلة في السلطة واللغة والدين

والثقافة، ولا يمكن اختزال هذا التعقيد في سلسلة أنساب قومية بسيطة.

ومن هنا فإن السؤال الذي ينبغي أن نطرحه ليس من يملك تاريخ بلاد الرافدين، بل كيف نقرأ هذا التاريخ دون أن نحوله إلى ملكية حصرية لأي جماعة. فالوثيقة القديمة ليست صك ملكية قومية، والنقش المسماري ليس شهادة نسب معاصرة، والاسم التاريخي لا يكتسب معنى ثابتاً لمجرد أنه بقي متداولاً في بعض اللغات.

وسأنتقل في الفصل الثالث إلى دراسة النقوش المسمارية نفسها، وكيفية اكتشافها وفك رموزها وقراءتها وترجمتها، مع التركيز على الفروق بين النص الأصلي والتفسير الحديث، وعلى دور الباحثين الأوروبيين في تأسيس علم الآشوريات. وهناك سنبدأ بفحص الأدوات التي استُخدمت في بناء الرواية التاريخية الحديثة، تمهيداً لدراسة أثر التفسيرات الدينية والسياسية في قراءة تاريخ الشرق القديم.

المراجع الأساسية للفصل الثاني

Ignace J. Gelb, Hurrians and Subarians, 1944.

Gernot Wilhelm, The Hurrians, 1989.

Wolfram von Soden, The Ancient Orient: An Introduction to the Study of the Ancient Near East, 1994.

John Huehnergard, A Grammar of Akkadian,
الطبعات الأكاديمية المختلفة.

Andrew George, The Babylonian Gilgamesh Epic: Introduction, Critical Edition and Cuneiform Texts, 2003.

Karen Radner, Ancient Assyria: A Very Short Introduction, 2015.

Amélie Kuhrt, The Ancient Near East, c. 3000–330 BC, 1995.

Nicholas Postgate, Early Mesopotamia: Society and Economy at the Dawn of History, 1992.

Geoffrey Khan, The Neo-Aramaic Dialect of the Assyrian Christians of Urmi, 2016.

David N. MacKenzie, Kurdish Origins, 1961.

الفصل الثالث

النقوش المسمارية بين الشهادة التاريخية والتفسير الحديث

حين أتناول النقوش المسمارية بوصفها مصدراً أساسياً لتاريخ بلاد الرافدين، فإنني أجد نفسي أمام سؤال يتجاوز مجرد القدرة على قراءة العلامات المحفورة على الألواح الطينية. فالقضية ليست كيف استطاع الباحثون الأوروبيون فك رموز هذه الكتابة فحسب، وإنما كيف تحولت النصوص القديمة، بعد قراءتها وترجمتها، إلى مادة لبناء تصورات تاريخية عن الشعوب والدول واللغات والهويات. إن المسافة بين العلامة المسمارية المنقوشة قبل آلاف السنين وبين الرواية التاريخية التي يقرأها الإنسان المعاصر ليست

مسافة زمنية وحدها، بل هي سلسلة من العمليات العلمية والتفسيرية تبدأ بالاكتشاف والتنقيب، وتمر بالنسخ والقراءة والترجمة، وتنتهي بالتحليل التاريخي. وفي كل مرحلة من هذه المراحل يمكن أن تظهر أخطاء أو افتراضات أو اختلافات في الفهم، ولذلك فإنني أرى أن التعامل مع النقوش المسمارية يحتاج إلى منهج نقدي يميز بين ما تقوله الوثيقة القديمة بالفعل وما يستنتجه الباحث الحديث منها.

لقد ظهرت الكتابة المسمارية في جنوب بلاد الرافدين خلال أواخر الألف الرابع قبل الميلاد، ومرت بمراحل طويلة من التطور قبل أن تصبح نظاماً كتابياً واسع الاستخدام في الشرق الأدنى القديم. ولم تكن الكتابة المسمارية لغة مستقلة، كما يتصور بعض غير المتخصصين، بل كانت نظاماً للكتابة استُخدم لتدوين لغات متعددة، منها السومرية والأكدية والحثية والحورية والإيلامية والأورارتية. وهذه الحقيقة تحمل أهمية كبيرة، لأن الاشتراك في نظام الكتابة لا يعني الاشتراك في اللغة أو الأصل القومي. فكما يمكن اليوم كتابة لغات مختلفة بالحروف اللاتينية دون أن تصبح لغة واحدة، استطاعت مجتمعات قديمة متعددة استخدام العلامات المسمارية لتسجيل لغاتها، مع إدخال تعديلات على قيم العلامات وأساليب استعمالها.

ومن هنا فإنني أرفض الخلط بين تاريخ الكتابة وتاريخ الشعوب. فوجود نص مسماري في منطقة معينة لا يعني بالضرورة أن سكان تلك المنطقة كانوا يتحدثون اللغة نفسها التي كُتب بها النص في حياتهم اليومية، كما أن العثور على أرشيف إداري بلغة معينة لا يكفي وحده لإثبات أن جميع السكان كانوا ينتمون إلى جماعة لغوية واحدة. فقد كانت اللغات الإدارية والدبلوماسية والدينية

تتجاوز أحياناً حدود المجتمعات التي نشأت فيها. ويكفي أن نتذكر أن اللغة الأكدية استُخدمت في المراسلات الدولية خلال الألف الثاني قبل الميلاد، وأن رسائل العمارنة المكتشفة في مصر تقدم مثالاً واضحاً على انتشار تقاليد الكتابة الأكدية خارج موطنها الأصلي.

وعندما أعود إلى تاريخ اكتشاف النقوش المسمارية في العصر الحديث، أجد أن بدايات الاهتمام الأوروبي بهذه الكتابات سبقت التنقيبات الكبرى في نينوى ونمرود. فقد شاهد رحالة أوروبيون نقوشاً في مواقع إيرانية قديمة، ونقل بعضهم نسخاً من علاماتها إلى أوروبا، قبل أن يتمكن الباحثون من فهم نظامها الكتابي. ومن الشخصيات المبكرة في هذا المجال الرحالة الإيطالي بيترو ديلا فالي، الذي نقل نماذج من العلامات المسمارية في القرن السابع عشر. غير أن نقل العلامات لم يكن يعني القدرة على قراءتها، فقد ظلت طبيعة الكتابة ولغاتها مجهولة إلى حد كبير خلال تلك المرحلة.

وفي القرن الثامن عشر بدأت مرحلة أكثر انتظاماً في دراسة هذه النقوش، ولا سيما بعد الرحلات التي قام بها كارستن نيبور إلى الشرق. وقد نشر نيبور نسخاً مهمة من نقوش برسبوليس، وأسهمت دقة ملاحظاته في تمكين الباحثين اللاحقين من التمييز بين أنظمة كتابية مختلفة ظهرت في النقوش الأخمينية. ولم يكن هذا التمييز اكتشافاً لغوياً كاملاً، لكنه مثل خطوة ضرورية لفهم أن العلامات التي بدت متشابهة في شكلها العام لم تكن جميعها تنتمي إلى نظام واحد.

ثم جاءت جهود جورج فريدريش غروتفند في مطلع القرن التاسع عشر، حين حاول قراءة بعض الأسماء الملكية في النقوش الفارسية القديمة اعتماداً على أنماط متكررة ومقارنات تاريخية. وقد كانت محاولاته خطوة مهمة في فك الكتابة المسمارية الفارسية القديمة، وإن لم تؤد وحدها إلى قراءة جميع النصوص. وتتابعت بعد ذلك أعمال باحثين آخرين، منهم كريستيان لاسن وأوجين بورنوف وهنري رولنسون وإدوارد هينكس، وأسهمت جهودهم المتراكمة في تطوير المعرفة بأنظمة الكتابة المسمارية ولغاتها.

إنني أتوقف عند هذه المرحلة لأن بعض الروايات الشعبية تقدم فك الكتابة المسمارية وكأنه إنجاز رجل واحد اكتشف سر الحضارات القديمة بصورة مفاجئة. لكن التاريخ الفعلي لهذا الإنجاز أكثر تعقيداً، فقد كان نتيجة عمل تراكمي شارك فيه باحثون متعددون، واعتمد على نسخ النقوش ومقارنة الأسماء واللغات والعلامات. ومن الخطأ أن ننسب الإنجاز كاملاً إلى شخصية واحدة، كما أنه من الخطأ أن ننكر إسهام أحد الباحثين لمجرد اختلافنا مع بعض تفسيراته التاريخية أو مواقفه السياسية.

وقد احتل نقش بيستون، الواقع في غرب إيران، مكانة مركزية في هذا التطور. فقد أمر الملك الأخميني داريوس الأول بتسجيل نصوصه بثلاث لغات هي الفارسية القديمة والإيلامية والبابلية، باستخدام أنظمة مسمارية مختلفة. وتكمن أهمية هذا النقش في أنه قدم مادة واسعة للمقارنة بين نصوص تتناول مضموناً ملكياً مترابطاً بلغات متعددة. وقد أسهم هنري رولنسون في نسخ أجزاء مهمة من النقش ودراستها، وأصبحت هذه الأعمال من العناصر الأساسية في تقدم قراءة المسمارية البابلية.

ولا ينبغي أن نتصور أن فك الكتابة المسمارية كان عملية بسيطة تقوم على استبدال كل علامة بحرف واحد. فقد اتضح أن النظام المسماري المستخدم في كتابة الأكدية يضم علامات ذات قيم صوتية متعددة، وعلامات يمكن أن تمثل كلمات كاملة، وعلامات أخرى تؤدي وظائف تصنيفية أو تفسيرية. كما أن بعض العلامات تحمل أكثر من قراءة بحسب السياق. ولذلك فإن قراءة النصوص تتطلب معرفة اللغة وقواعدها والمفردات المستعملة فيها، إلى جانب معرفة أشكال العلامات وتطورها عبر العصور.

وهذه الطبيعة المعقدة للكتابة تفسر سبب اختلاف الباحثين أحياناً في قراءة بعض النصوص، ولا سيما عندما تكون الألواح مكسورة أو العلامات متآكلة أو السياقات غير مكتملة. وقد تتغير قراءة كلمة أو اسم بعد اكتشاف نصوص جديدة أو إعادة فحص صورة عالية الدقة أو نسخة أصلية محفوظة في متحف. لكن اختلاف القراءة لا يعني بالضرورة وجود تزوير متعمد، بل قد يكون نتيجة طبيعية لتطور المعرفة العلمية. ومن هنا فإنني أميز بين الخطأ الذي ينشأ عن محدودية الأدلة، والتفسير الذي يتجاوز ما تسمح به الوثيقة، والتلاعب المقصود بالنصوص.

وقد شهد عام 1857 حدثاً مهماً في تاريخ علم الآشوريات، عندما نظمت الجمعية الآسيوية الملكية في لندن اختباراً لقراءة نص مسماري آشوري. فقد قُدمت ترجمات مستقلة لنص ملكي من عهد تغلث فلاسر الأول، وظهر قدر مهم من الاتفاق بين قراءات هنري رولنسون وإدوارد هينكس وجوليوس أوبيرت ووليم هنري فوكس تالبوت. ولم يكن هذا الاختبار برهاناً على أن كل قراءة مسمارية لاحقة ستكون صحيحة، لكنه قدم دليلاً قوياً على أن الباحثين

أصبحوا قادرين على قراءة جانب كبير من النصوص الأكدية بطريقة يمكن اختبارها بصورة مستقلة.

وأرى أن أهمية هذا الحدث تكمن في مبدأ التحقق المستقل. فلو كانت قراءة النصوص المسمارية قائمة على تخمينات فردية لا تخضع لقواعد لغوية، لما أمكن لباحثين مختلفين الوصول إلى نتائج متقاربة عند التعامل مع نص واحد. ومع ذلك فإن نجاح اختبار القراءة لا يعني أن جميع التفسيرات التاريخية التي بُنيت لاحقاً على النصوص كانت صحيحة. فهناك فرق بين قراءة اسم ملك أو مدينة بصورة سليمة، وبين بناء نظرية عن الأصل القومي لجماعة معاصرة اعتماداً على ذلك الاسم.

إن هذا الفرق يمثل أحد المحاور الأساسية في كتابي. فقد يستطيع الباحث قراءة اسم آشور في نقش مسماري قراءة صحيحة تماماً، ثم ينتقل إلى استنتاج تاريخي واسع يربط ذلك الاسم بجماعة بشرية عاشت بعد أكثر من ألفي عام. وفي هذه الحالة لا تكون المشكلة بالضرورة في قراءة العلامات، وإنما في الاستنتاج الذي بُني عليها. فالوثيقة القديمة قد تثبت وجود مدينة أو دولة أو لقب ملكي، لكنها لا تستطيع بمفردها إثبات سلسلة متصلة من الانتماءات القومية عبر جميع العصور اللاحقة.

وعندما أتناول أعمال أوستن هنري لايارد، فإنني أرى ضرورة الفصل بين القيمة الأثرية لاكتشافاته وبين الطريقة التي فُسرت بها تلك الاكتشافات داخل المجتمع الأوروبي. فقد بدأ لايارد تنقيباته في نمرود سنة 1845، ثم ارتبط اسمه بالكشف عن آثار مهمة في نينوى ومواقع أخرى. وقد أثارت المنحوتات والقصور والنقوش التي نقل أخبارها إلى أوروبا اهتماماً واسعاً، وساعدت مؤلفاته في

جعل حضارات بلاد الرافدين موضوعاً حاضراً في الثقافة الأوروبية خلال القرن التاسع عشر.

غير أن عنوان كتابه الشهير نينوى وآثارها، الصادر سنة 1849، يكشف جانباً من الإطار الثقافي الذي استقبلت من خلاله الاكتشافات. فقد كانت نينوى اسماً معروفاً في الكتاب المقدس، وكان لهذا الاسم وقع خاص لدى الجمهور الأوروبي. ولا يعني ذلك أن لايارد اختلق المواقع أو النقوش التي اكتشفها، لكنه يوضح أن الاهتمام الشعبي بالاكتشافات ارتبط جزئياً بأسماء وأحداث كانت معروفة من الروايات الدينية.

ومن هنا فإنني أطرح سؤالاً منهجياً: هل كانت الاكتشافات الأثرية تُقرأ دائماً من خلال ما تكشفه النصوص الأصلية، أم أن بعض الباحثين والجمهور كانوا يبحثون فيها أيضاً عما يؤكد تصورات سابقة؟ إن الإجابة لا يمكن أن تكون حكماً عاماً يشمل جميع الباحثين، بل تحتاج إلى دراسة مقدمات كتبهم ومراسلاتهم وطريقة اختيارهم للعناوين وتفسيرهم للآثار. وسنعود إلى هذه المسألة بصورة أوسع في الفصل المخصص لتأثير التوراة في تفسير الاكتشافات الأثرية.

لقد أدت التنقيبات في بلاد الرافدين إلى اكتشاف آلاف الألواح المسمارية، وكان من أبرز الاكتشافات ما عُثر عليه في مكتبة آشوربانيبال الملكية في نينوى. وقد احتوت هذه المجموعة على نصوص أدبية ودينية وعلمية وإدارية ومعجمية، وأسهمت في توسيع المعرفة بالحياة الفكرية في بلاد الرافدين القديمة. ولم تكن جميع النصوص المكتشفة من تأليف العصر الذي جُمعت فيه، فقد ضمت المكتبات القديمة نسخاً من مؤلفات وتقاليد أقدم، ولذلك

ينبغي التمييز بين تاريخ النص الأدبي وتاريخ اللوح الذي وصل إلينا.

وهذه المسألة شديدة الأهمية عند دراسة النصوص القديمة. فقد تكون لدينا نسخة من ملحمة أو ترنيمة تعود إلى القرن السابع قبل الميلاد، بينما ترجع بعض تقاليدها الأدبية إلى عصور أقدم بكثير. ولا يجوز أن ننسب تاريخ النسخة المادية تلقائياً إلى تاريخ تأليف النص، كما لا يجوز أن نفترض أن جميع أجزاء النص وصلت إلينا بصيغتها الأصلية دون تعديل. إن دراسة انتقال النصوص ونسخها وإعادة تحريرها تمثل جزءاً أساسياً من النقد التاريخي.

وقد كشف اكتشاف نصوص الطوفان الرافدية عن جانب مهم من العلاقة بين الأدب المسماري والروايات التوراتية. ففي سنة 1872 أعلن جورج سميث عن قراءته لمقطع من ملحمة جلجامش يتناول قصة الطوفان، وأثار هذا الإعلان اهتماماً واسعاً في بريطانيا. وكان التشابه بين بعض عناصر الرواية الرافدية وقصة الطوفان في سفر التكوين سبباً رئيسياً في ذلك الاهتمام. لكن القيمة العلمية للاكتشاف لا تقتصر على التشابه، بل تشمل أيضاً الاختلافات بين الروايتين، والسياقات الدينية والأدبية التي ظهرت فيها كل منهما.

إن وجود روايات للطوفان في نصوص رافدية أقدم من أقدم الشواهد المخطوطة الباقية للنص التوراتي يفرض على الباحث دراسة تاريخ هذه التقاليد وعلاقاتها المحتملة. غير أن المقارنة الزمنية يجب أن تتم بحذر، لأن تاريخ المخطوطة الباقية ليس بالضرورة تاريخ تأليف الرواية التي تحملها. كما أن وجود

موضوع أدبي مشترك لا يكفي وحده لتحديد مسار الاقتباس المباشر دون تحليل النصوص وتواريخها وبيئاتها الثقافية.

وأرى أن الخطأ يبدأ عندما يتحول التشابه الأدبي إلى وسيلة لإثبات نتيجة محددة مسبقاً. فقد يسعى بعض الباحثين إلى اعتبار النص الرافدي مجرد تأكيد للرواية التوراتية، بينما يسعى آخرون إلى اعتبار كل عنصر مشترك دليلاً قاطعاً على النقل المباشر. وفي الحالتين قد تضيع خصوصية النصوص وتاريخها. إن المنهج العلمي يقتضي دراسة كل رواية ضمن تقاليدها، ثم مقارنة العناصر المشتركة والمختلفة قبل إصدار الحكم.

ومن المسائل التي تستحق النقد أيضاً طريقة تسمية اللغات والحضارات في الدراسات الحديثة. فقد شاع مصطلح علم الآشوريات للدلالة على الحقل الأكاديمي الذي يدرس لغات بلاد الرافدين القديمة ونصوصها وتاريخها، رغم أن هذا الحقل يتناول أيضاً السومريين والبابليين وغيرهم. وقد نشأ هذا الاصطلاح في سياق تاريخي ارتبط بالاكتشافات الأولى في المواقع الآشورية وبالمؤسسات العلمية الأوروبية. ولا يعني استعمال المصطلح أن جميع النصوص المسمارية آشورية من الناحية اللغوية أو السياسية، كما لا يثبت أن جميع الحضارات التي يدرسها هذا العلم تنتمي إلى شعب واحد.

وهنا أؤكد ضرورة التفريق بين المصطلح الأكاديمي واسم الهوية القومية. فقد يكون اسم الحقل العلمي أوسع أو أضيق من الموضوعات التي يدرسها، وقد يستمر استعماله لأسباب تاريخية ومؤسسية حتى بعد اتساع نطاق المعرفة. ولذلك فإنني لا أرى في اسم علم الآشوريات وحده دليلاً على تزوير تاريخ بلاد الرافدين،

لكنني أرى ضرورة توضيح حدوده حتى لا يُستخدم خارج سياقه العلمي لتقديم استنتاجات قومية لا تسندها النصوص.

إن القضية التي تشغلني ليست مجرد أسماء العلوم، وإنما السلطة التي اكتسبتها التفسيرات الحديثة عندما انتقلت من المؤلفات المتخصصة إلى الثقافة العامة. فقد يضع الباحث فرضية محدودة بشأن اسم قديم، ثم تتكرر هذه الفرضية في مؤلفات لاحقة دون الإشارة إلى درجة اليقين التي صاحبت طرحها الأول. ومع مرور الزمن قد تتحول الفرضية إلى حقيقة شائعة، ويصبح الاعتراض عليها أمراً صعباً حتى لو كانت الأدلة الأصلية لا تسمح بذلك الجزم. وهذه العملية لا تحتاج دائماً إلى وجود مؤامرة أو تزوير متعمد، بل قد تنشأ من التكرار والاختصار وإهمال التحفظات العلمية.

ولهذا فإنني أرى أن دراسة تاريخ التفسير لا تقل أهمية عن دراسة النص القديم نفسه. فإذا أردنا معرفة كيف أصبح اسم معين مرتبطاً بجماعة أو منطقة أو حضارة في المؤلفات الحديثة، فعلينا أن نبحث عن أول من قدم ذلك التفسير، والمصادر التي اعتمد عليها، والطريقة التي انتقل بها إلى الباحثين اللاحقين. وقد تكشف هذه الدراسة أن بعض الآراء استندت إلى وثائق قوية، بينما قامت آراء أخرى على مقارنات لغوية أو تاريخية لم تعد مقبولة في ضوء المعرفة الحديثة.

ومن هنا فإنني سأتعامل بحذر مع الترجمات التي تستبدل المصطلحات القديمة بأسماء قومية حديثة دون توضيح. فقد يكون الاسم في النص الأصلي اسماً جغرافياً أو لقباً سياسياً، ثم تظهر في الترجمة كلمة تحمل لدى القارئ المعاصر معنى قومياً محدداً. وفي

مثل هذه الحالات يصبح الرجوع إلى النص الأصلي ضرورياً، لأن الترجمة ليست عملية محايدة بالكامل، بل تتضمن اختيارات لغوية وتفسيرية قد تؤثر في فهم القارئ.

وتبرز هذه المشكلة بصورة خاصة في دراسة أسماء الشعوب والمناطق التي وردت في النصوص المسمارية. فقد تستخدم النقوش الملكية أسماء مختلفة للإشارة إلى مناطق جبلية أو جماعات سياسية، وقد تتغير دلالات تلك الأسماء بين عصر وآخر. كما أن بعض الأسماء لا يصلنا إلا من خلال لغة الخصوم أو الحكام الذين تعاملوا مع تلك الجماعات. ولذلك فإنني أرى ضرورة دراسة الاسم ضمن سياقه النصي والجغرافي، وعدم تحويله تلقائياً إلى اسم قومي ثابت.

وعندما أعود إلى تاريخ زاغروس والمناطق التي تشكل اليوم أجزاء من كوردستان، أجد أن هذه المشكلة أكثر وضوحاً. فقد وردت أسماء جماعات جبلية متعددة في النقوش الرافدية، لكننا لا نملك دائماً نصوصاً بلغاتها الذاتية تسمح بمعرفة الطريقة التي عرفت بها نفسها. وقد أدى هذا النقص إلى اعتماد المؤرخين على الروايات التي تركتها الدول المجاورة، ولا سيما النقوش الملكية. ومن هنا فإن تاريخ هذه المجتمعات يحتاج إلى قراءة نقدية تراعي طبيعة المصادر وعدم تكافؤها.

إنني لا أطالب بإلغاء النقوش الآشورية أو البابلية من دراسة تاريخ زاغروس، بل أطالب بقراءتها بوصفها شهادات صادرة عن سلطات سياسية لها مصالحها وأهدافها. فإذا وصف ملك قديم جماعة جبلية بأنها متمردة أو معادية، فإن هذا الوصف يكشف موقف السلطة منها، لكنه لا يكفي وحده لفهم نظامها الاجتماعي أو

ثقافتها أو هويتها. وقد يكون ما تسميه الدولة تمرداً دفاعاً محلياً عن الاستقلال، كما قد تكون بعض الصراعات مرتبطة بالسيطرة على طرق التجارة والموارد. ولا يمكن تحديد طبيعة كل حالة دون دراسة الأدلة المتاحة.

وهذه القراءة النقدية لا تعني أن جميع روايات الملوك كاذبة، وإنما تعني أن النص الملكي يجمع بين المعلومات التاريخية والخطاب السياسي. فقد يذكر أسماء مدن ومناطق وحكام يمكن التحقق من وجودهم، لكنه قد يبالغ في أعداد القتلى أو حجم الغنائم أو مدى السيطرة. ولذلك ينبغي مقارنة الروايات الملكية بالنقوش الأخرى والآثار والوثائق الإدارية كلما أمكن ذلك.

ومن الأخطاء التي أرفضها أيضاً التعامل مع النقوش المسمارية كما لو كانت سجلاً شاملاً لجميع سكان بلاد الرافدين. فقد وصلتنا نصوص كثيرة من القصور والمعابد والمؤسسات الإدارية، بينما بقيت جوانب واسعة من حياة عامة السكان خارج السجل المكتوب. كما أن الظروف الطبيعية والتاريخية أثرت في بقاء الألواح، فقد تحفظت بعض المواقع على آلاف الوثائق، بينما فقدت مواقع أخرى معظم أرشيفاتها. ومن هنا فإن غياب اسم جماعة أو لغة من مجموعة معينة من النصوص لا يثبت بالضرورة عدم وجودها في المنطقة.

لكن هذا المبدأ لا يجوز أن يتحول إلى ذريعة لإثبات ما لا دليل عليه. فعدم العثور على نصوص بلغة معينة لا يسمح لنا بافتراض وجودها بصورة مؤكدة، كما أن احتمال ضياع الوثائق لا يعوض الحاجة إلى الشواهد. إن المؤرخ يستطيع أن يطرح فرضية معقولة، لكنه ملزم بتوضيح أنها فرضية وليست حقيقة مثبتة.

وقد أدى تطور الدراسات المسمارية خلال القرنين العشرين والحادي والعشرين إلى مراجعة عدد كبير من القراءات والتفسيرات القديمة. فقد أصبحت النصوص تُنشر في طبعات نقدية تتضمن نسخ العلامات وترجمتها وملاحظات عن الأجزاء المكسورة والقراءات البديلة. كما ساعد التصوير الحديث وقواعد البيانات الرقمية على توسيع إمكانية الوصول إلى الألواح ومقارنتها. وأصبح الباحث قادراً في كثير من الحالات على مراجعة صورة النص الأصلي بدلاً من الاعتماد الكامل على ترجمة قديمة.

إن هذا التطور يفرض علينا إعادة النظر في بعض المؤلفات التي صدرت خلال المراحل الأولى من علم الآشوريات. فالباحث الذي كتب في منتصف القرن التاسع عشر لم يكن يمتلك بالضرورة المعاجم والنصوص المقارنة التي أصبحت متاحة لاحقاً. ولذلك فإن تقييم أعماله يجب أن يراعي المعرفة التي كانت متوفرة في عصره، مع الاحتفاظ بحقنا في نقد النتائج التي لم تعد تتفق مع الأدلة الحديثة.

ومع ذلك فإنني أرفض استخدام التطور العلمي ذريعة لتبرير كل خطأ قديم. فإذا كانت هناك وثائق تثبت أن باحثاً تجاهل عمداً قراءة معروفة أو أخفى شاهداً يخالف استنتاجه، فإن هذه الحالة تستحق تحقيقاً مستقلاً. لكن اتهام الباحث بالتزوير يحتاج إلى أدلة واضحة على الفعل والقصد، ولا يجوز أن يقوم على مجرد الاختلاف معه أو الاعتراض على نتائج أعماله.

إنني أرى أن استعادة تاريخ بلاد الرافدين من التفسيرات غير الدقيقة تبدأ بإعادة الاعتبار إلى الوثيقة الأصلية. فلا يكفي أن أقتبس

عبارة من كتاب حديث يقول إن نقشاً معيناً يثبت وجود شعب أو دولة أو لغة، بل ينبغي أن أبحث عن النص الذي استند إليه المؤلف، وأن أراجع قراءته وترجمته وتاريخه. وإذا كانت هناك قراءات مختلفة، فعلي أن أعرضها وأوضح أسباب الاختلاف بينها. وإذا كانت الوثيقة ناقصة أو مكسورة، فلا يجوز أن أقدم الأجزاء المستعادة على سبيل التخمين وكأنها نص محفوظ بصورة كاملة.

ولهذا فإنني سأعتمد في الفصول اللاحقة على التمييز بين النص المسماري كما نُشر في الطبعات العلمية، والترجمة التي قدمها الباحث، والاستنتاج التاريخي الذي استخرجه منها. وسأحرص على ألا تتحول الترجمة إلى بديل عن النص، ولا الاستنتاج إلى بديل عن الدليل.

إن ما يثير اهتمامي بصورة خاصة هو المرحلة التي انتقلت فيها أسماء الدول القديمة من الدراسات الأثرية إلى الخطابات القومية الحديثة. فقد أصبحت أسماء مثل آشور وبابل وميديا وغيرها عناصر مهمة في بناء تصورات عن الماضي لدى جماعات معاصرة. وليس في استحضار التاريخ القديم مشكلة بحد ذاته، فالمجتمعات تستلهم ماضيها بطرق متعددة، لكن المشكلة تبدأ عندما يُقدَّم الاستلهام الرمزي بوصفه برهاناً على نسب تاريخي مباشر دون دراسة المراحل الوسيطة.

وسوف نرى في الفصول التالية كيف أصبحت بعض الأسماء القديمة جزءاً من النقاشات المتعلقة بالهوية في الشرق الأوسط الحديث، وكيف دخلت المؤسسات الدينية والسياسية والأوروبية في هذه النقاشات بدرجات مختلفة. ولن أتعامل مع هذه التحولات

بوصفها نتيجة سبب واحد، بل سأبحث في تداخل العوامل المحلية والدينية واللغوية والسياسية، مع إعطاء الوثائق المعاصرة لكل مرحلة الأولوية في إعادة بناء الأحداث.

إنني أعتقد أن النقوش المسمارية تمثل إحدى أعظم الثروات المعرفية التي وصلتنا من العالم القديم، لكنها لا تقدم إجابات جاهزة عن جميع الأسئلة التي يطرحها الإنسان الحديث. فهي تكشف لنا عن الدول والملوك واللغات والاقتصاد والدين والأدب، لكنها لا تسمح دائماً بإعادة بناء الهويات السكانية على النحو الذي تتطلبه المناقشات القومية المعاصرة. ومن واجب الباحث أن يحترم حدود الوثيقة، لأن تجاوز تلك الحدود قد يؤدي إلى تحويل الشاهد التاريخي إلى أداة لخدمة رواية مسبقة.

وفي نهاية هذا الفصل، أصل إلى نتيجة أساسية، وهي أن فك الكتابة المسمارية كان إنجازاً علمياً حقيقياً تحقق عبر جهود متراكمة وقابلة للاختبار، لكن صحة القراءة اللغوية لا تمنح جميع التفسيرات التاريخية اللاحقة حصانة من النقد. فالوثيقة القديمة شيء، والترجمة شيء آخر، والاستنتاج التاريخي شيء ثالث. وقد تكون القراءة صحيحة والترجمة دقيقة، بينما يكون الاستنتاج الذي بُني عليهما أوسع مما تسمح به الأدلة.

ومن هنا فإنني لا أرى أن مهمة المؤرخ هي هدم علم الآشوريات أو إنكار منجزاته، بل إخضاع الروايات التي نشأت حول اكتشافاته للفحص التاريخي. وإذا ثبت أن تفسيراً معيناً قام على خطأ لغوي أو إسقاط ديني أو افتراض قومي غير موثق، فإن تصحيحه يصبح واجباً علمياً. أما إذا كانت الأدلة الأصلية تؤيد تفسيراً لا يتفق مع موقفي الشخصي، فإن الأمانة التاريخية تقتضي الاعتراف بذلك.

إن التاريخ الذي أبحث عنه ليس تاريخاً تصنعه الرغبات، وإنما تاريخ يمكن الدفاع عنه أمام الوثائق. ولذلك فإنني سأواصل هذا التحقيق من خلال دراسة سقوط نينوى سنة 612 قبل الميلاد والتحولات السياسية والسكانية التي أعقبته، وهي مرحلة ستكون ضرورية لفهم الفروق بين زوال الدولة واستمرار السكان، وبين اختفاء السلطة السياسية وتحول الأسماء والهويات عبر العصور.

المراجع الأساسية للفصل الثالث


Austen Henry Layard, Nineveh and Its Remains, 1849.

Austen Henry Layard, Discoveries in the Ruins of Nineveh and Babylon, 1853.

Henry Creswicke Rawlinson, The Persian Cuneiform Inscription at Behistun, 1846.

George Smith, The Chaldean Account of Genesis, 1876.

C. B. F. Walker, Cuneiform, 1987.

Jean Bottéro, Mesopotamia: Writing, Reasoning, and the Gods, 1992.

Andrew George, The Babylonian Gilgamesh Epic: Introduction, Critical Edition and Cuneiform Texts, 2003.

Karen Radner and Eleanor Robson, The Oxford Handbook of Cuneiform Culture, 2011.

Irving Finkel and Jonathan Taylor, Cuneiform, 2015.

Paul-Alain Beaulieu, A History of Babylon, 2200 BC–AD 75, 2018

الفصل الرابع

## سقوط نينوى سنة 612 قبل الميلاد والتحولات السياسية والسكانية في بلاد الرافدين

لم يكن سقوط نينوى سنة 612 قبل الميلاد مجرد حادثة عسكرية انتهت باقتحام مدينة عظيمة، بل كان تحولاً سياسياً عميقاً في تاريخ الشرق الأدنى القديم، ترتبت عليه نتائج امتدت إلى موازين القوى الإقليمية وإدارة الأراضي وتوزيع السلطة بين الممالك المنتصرة. وقد احتلت هذه الحادثة مكانة بارزة في الروايات التاريخية اللاحقة، حتى أصبحت في بعض المؤلفات نقطة فاصلة بين عالمين، عالم الدولة الآشورية الحديثة وعالم القوى التي ورثت ممتلكاتها. غير أنني أرى أن المشكلة الأساسية لا تكمن في تحديد تاريخ سقوط المدينة وحده، وإنما في الطريقة التي فُسرت بها نتائجه، ولا سيما الخلط بين انهيار الدولة بوصفها مؤسسة سياسية وبين مصير السكان الذين عاشوا داخل حدودها الواسعة.

إن الدولة الآشورية الحديثة، التي بلغت أوج قوتها خلال القرنين الثامن والسابع قبل الميلاد، لم تكن دولة صغيرة محصورة في مدينة آشور أو نينوى، بل كانت إمبراطورية واسعة ضمت مناطق

متعددة وشعوباً مختلفة اللغات والتقاليد. وقد توسعت سلطتها عبر الحملات العسكرية والتحالفات والإدارة الإقليمية ونقل السكان، وأقامت شبكة من المراكز الحضرية والإدارية التي ارتبطت بالعاصمة وبالمؤسسة الملكية. ولذلك فإن انهيار مركز الحكم لا يعني بالضرورة اختفاء جميع المجتمعات التي كانت تعيش تحت سلطته، كما أن زوال اسم الدولة من الألقاب الملكية لا يثبت انقطاع التاريخ السكاني للأراضي التي حكمتها.

ولفهم الأحداث التي أدت إلى سقوط نينوى، لا بد من العودة إلى العقود الأخيرة من القرن السابع قبل الميلاد، عندما بدأت الدولة الآشورية تواجه اضطرابات داخلية وضغوطاً عسكرية متزايدة. فقد شهدت السنوات التي أعقبت وفاة آشوربانيبال صراعات على السلطة وتراجعاً في قدرة الحكم المركزي على ضبط الأطراف، بينما أخذت بابل تستعيد استقلالها السياسي في ظل قيادة نبوبلاصر، مؤسس الدولة البابلية الحديثة. ولا تسمح المصادر المتاحة بإعادة بناء جميع تفاصيل الصراعات الداخلية الآشورية بصورة كاملة، لكنها تكشف بوضوح أن الانهيار لم يقع نتيجة معركة منفردة، بل جاء بعد سنوات من الضعف والحروب والتحولات في التحالفات الإقليمية.

وفي سنة 626 قبل الميلاد رسخ نبوبلاصر سلطته في بابل، لتبدأ مرحلة جديدة من الصراع مع الدولة الآشورية. وقد أصبحت بلاد الرافدين خلال السنوات التالية مسرحاً لحملات متبادلة، تراجعت خلالها قدرة الآشوريين على الاحتفاظ بمواقعهم السابقة. وتقدم الأخبار البابلية المعاصرة، ولا سيما السجل المعروف في الدراسات الحديثة باسم حولية سقوط نينوى، معلومات أساسية عن

هذه المرحلة. وتكتسب هذه الوثيقة أهميتها لأنها تعود إلى البيئة التاريخية القريبة من الأحداث، ولا تعتمد على رواية متأخرة كُتبت بعد قرون طويلة.

ومن أبرز الوقائع التي تسجلها هذه الحولية سقوط مدينة آشور سنة 614 قبل الميلاد، عندما هاجمتها القوات الميدية بقيادة الملك كي أخسار، المعروف في المصادر اليونانية باسم سياكساريس. وقد كان سقوط آشور ضربة شديدة للدولة التي ارتبط تاريخها وشرعيتها السياسية والدينية بهذه المدينة. وتذكر الحولية أن نبوبلاصر وصل بعد سقوط المدينة، وأن اتفاقاً عُقد بينه وبين الملك الميدي. وهذه الشهادة مهمة لأنها تكشف عن التحالف السياسي والعسكري الذي تشكل بين القوتين، لكنها لا تسمح لنا بافتراض أن جميع تفاصيل العلاقة بينهما قد وصلت إلينا.

وأتوقف هنا عند الدور الميدي، لأنه يمثل أحد المحاور التي أرى أنها لم تنل دائماً ما تستحقه من الاهتمام في السرديات الشعبية عن سقوط نينوى. فالميديون لم يكونوا مجرد جماعات هامشية ظهرت بصورة عابرة في تاريخ الإمبراطورية الآشورية، بل أصبحوا خلال هذه المرحلة قوة عسكرية وسياسية قادرة على المشاركة في إسقاط أهم مراكزها. وتؤكد الحولية البابلية دورهم في العمليات العسكرية، بينما تقدم المصادر اليونانية اللاحقة روايات أوسع عن تاريخهم وملوكهم. غير أنني أميز بين شهادة النص البابلي القريب من الأحداث وبين التفاصيل التي أضافتها الروايات المتأخرة، لأن اختلاف زمن المصدر يؤثر في مقدار الثقة التي يمكن منحها لمعلوماته.

ولا يعني إبراز الدور الميدي أنني أنسب انتصار سنة 612 قبل الميلاد إلى الميديين وحدهم. فالأدلة المعاصرة تشير إلى مشاركة القوات البابلية والميدية في العمليات التي انتهت بسقوط نينوى. ومن هنا فإن تصوير المعركة باعتبارها انتصاراً حصرياً لطرف واحد يتعارض مع طبيعة الشهادة التاريخية المتاحة. لكن من الضروري في الوقت نفسه ألا يُهمش دور الميديين، ولا سيما عند دراسة التحولات السياسية التي شهدتها زاغروس وشمال بلاد الرافدين في نهاية القرن السابع قبل الميلاد.

وفي سنة 612 قبل الميلاد تقدمت القوات المتحالفة نحو نينوى، التي كانت إحدى أهم العواصم الآشورية ومركزاً ملكياً وإدارياً وثقافياً بارزاً. وتشير الحولية البابلية إلى حصار المدينة ثم اقتحامها وتعرضها للنهب والدمار. وقد كان سقوطها حدثاً بالغ الأهمية، لأن المدينة ارتبطت في العصر الآشوري الحديث بمؤسسات الحكم والقصور الملكية والأرشيفات والسلطة العسكرية. ومع ذلك فإن النصوص لا تسمح لنا بتحديد عدد القتلى أو مصير جميع السكان بصورة دقيقة، ولذلك ينبغي الحذر من الأرقام والتفاصيل التي تظهر في بعض الروايات دون سند معاصر واضح.

لقد تعرضت نينوى لدمار كبير، وتؤكد الشواهد الأثرية وجود آثار حريق وتخريب في عدد من مبانيها الملكية. غير أن الدمار الذي أصاب القصور والمؤسسات المركزية لا يمكن تعميمه بصورة آلية على كل منزل وكل حي وكل قرية في المنطقة. فالموقع الأثري لا يمثل دائماً صورة كاملة عن حياة السكان بعد سقوط السلطة السياسية، كما أن توقف النشاط الإداري في قصر ملكي لا يثبت

اختفاء المجتمع الذي كان يعيش حوله. وهذه التفرقة ضرورية إذا أردنا فهم ما حدث بعد سنة 612 قبل الميلاد بعيداً عن المبالغات.

وتبرز هنا مسألة تاريخية أعدها من أهم القضايا التي ينبغي مناقشتها في هذا الكتاب، وهي الفرق بين سقوط الدولة واختفاء الشعب. فالدولة مؤسسة سياسية يمكن أن تنهار نتيجة الحرب أو الصراع الداخلي أو فقدان الموارد، بينما يتكون السكان من جماعات بشرية قد تستمر في العيش داخل مناطقها رغم تغير الحكام واللغات الإدارية والأسماء السياسية. وقد شهد التاريخ أمثلة كثيرة على زوال دول وإمبراطوريات دون أن يترتب على ذلك فناء جميع سكانها. لكن استمرار السكان في منطقة معينة لا يثبت تلقائياً استمرار الهوية القومية نفسها دون تغير عبر القرون.

إنني أرفض هنا استنتاجين متقابلين لا تسمح الأدلة بإطلاقهما بصورة مطلقة. الأول أن سقوط نينوى يعني الإبادة الكاملة لجميع السكان المرتبطين بالدولة الآشورية، والثاني أن استمرار السكان في شمال بلاد الرافدين يثبت وحده وجود استمرارية قومية مباشرة ومتجانسة بين سكان الإمبراطورية القديمة وجماعة معاصرة بعينها. فكلا الاستنتاجين يتجاوز ما يمكن أن تثبته الوثائق.
والسؤال الذي ينبغي أن نطرحه هو ما الذي استمر بالفعل بعد انهيار الدولة، وما الذي تغير، وكيف يمكن تتبع هذه التحولات عبر المصادر المتعاقبة.

ولم تنتهِ جميع مظاهر المقاومة السياسية الآشورية بسقوط نينوى. فقد انتقل مركز النشاط الملكي المتبقي إلى حران، وظهر آشور أوبالط الثاني في المصادر بوصفه آخر الحكام الآشوريين المعروفين في تلك المرحلة. وفي سنة 610 قبل الميلاد تعرضت

حران للهجوم، وانسحبت منها القوات الآشورية، ثم جرت محاولة لاستعادتها سنة 609 قبل الميلاد بمشاركة قوات مصرية. وتشير الحوليات البابلية إلى فشل هذه المحاولة. ولذلك فإن سنة 612 قبل الميلاد تمثل سقوط نينوى، لكنها لا تمثل النهاية الفورية لجميع العمليات العسكرية المرتبطة ببقايا الحكم الآشوري.

وتكتسب هذه التفاصيل الزمنية أهمية خاصة، لأن الاختصار المفرط للأحداث يؤدي أحياناً إلى بناء صورة غير دقيقة عن نهاية الدولة. فقد تُختزل سنوات من الصراع في جملة تقول إن الآشوريين انتهوا سنة 612 قبل الميلاد، بينما تكشف الوثائق أن انهيار السلطة كان عملية امتدت إلى السنوات التالية. ولا يعني ذلك أن الدولة استطاعت استعادة قوتها السابقة، وإنما يعني أن المؤرخ مطالب بالتمييز بين سقوط العاصمة ونهاية المقاومة السياسية المنظمة.

وبعد انهيار الحكم الآشوري، أصبحت مناطق واسعة من ممتلكاته السابقة خاضعة لقوى جديدة، وفي مقدمتها البابليون والميديون. لكن تحديد الحدود الدقيقة للمناطق التي خضعت لكل طرف ليس أمراً محسومًا في جميع الحالات. فقد كانت السيطرة السياسية في الشرق الأدنى القديم تتغير بحسب الحملات العسكرية والتحالفات وطبيعة الإدارة المحلية، ولا يجوز أن نرسم حدوداً ثابتة لممالك تلك المرحلة اعتماداً على الخرائط الحديثة وحدها.

أما الميديون، فإن دورهم في سقوط الدولة الآشورية يفتح أمامنا سؤالاً أوسع عن طبيعة التنظيم السياسي الذي امتلكوه في أواخر القرن السابع قبل الميلاد. فقد اعتادت بعض المؤلفات تقديم المملكة الميدية بوصفها إمبراطورية مركزية واسعة ذات حدود واضحة

ومؤسسات مماثلة للدول اللاحقة، بينما أظهرت الدراسات الحديثة أن حجم السلطة الميدية وطبيعة تنظيمها الإداري ما زالا موضع نقاش. ولهذا فإنني أرى ضرورة الفصل بين الحقيقة الموثقة، وهي المشاركة الميدية الفاعلة في إسقاط المراكز الآشورية، وبين إعادة بناء شكل الدولة الميدية وحدودها الداخلية، وهي مسألة تحتاج إلى أدلة مستقلة.

وبوصفي مؤرخاً كوردياً، فإنني أرى في دراسة الميديين ضرورة لفهم التاريخ القديم لزاغروس، لكنني لا أحتاج إلى المبالغة في وصف قوتهم لكي أثبت أهمية حضورهم. فمجرد مشاركتهم الموثقة في التحولات الكبرى التي أنهت الهيمنة الآشورية يمثل حقيقة تاريخية ذات وزن كبير. أما العلاقة بين الميديين والكورد المعاصرين، فهي قضية أخرى تتطلب دراسة لغوية وسكانية وتاريخية تمتد عبر مراحل طويلة، ولا يجوز حسمها من خلال معركة واحدة مهما بلغت أهميتها.

ومن الجوانب التي تستحق الاهتمام أيضاً مصير المدن والقرى في شمال بلاد الرافدين بعد انهيار الدولة الآشورية. فقد شهدت المنطقة تغيراً في مراكز السلطة وفي بعض شبكات الإدارة والاقتصاد، لكن الأدلة لا تدعم تصوراً بسيطاً يقول إن جميع الأراضي أصبحت خالية من السكان. وتظهر الشواهد الأثرية والتاريخية استمرار الاستيطان في أجزاء من المنطقة خلال العصور اللاحقة، وإن تفاوتت كثافة السكان وأهمية المدن من موقع إلى آخر. ومن الضروري هنا ألا نخلط بين استمرار الاستيطان في الإقليم واستمرار كل مدينة أو مؤسسة بالشكل الذي كانت عليه قبل سقوط نينوى.

وقد كانت الإمبراطورية الآشورية نفسها قد مارست، خلال مراحل توسعها، سياسات واسعة لنقل السكان بين الأقاليم. وتكشف النصوص الملكية والإدارية عن عمليات ترحيل وإعادة توطين شملت جماعات متعددة، وكان الهدف منها أحياناً إضعاف مراكز المقاومة أو توفير القوى العاملة أو إعادة تنظيم المناطق الخاضعة للدولة. وقد أسهمت هذه السياسات في تعقيد التركيبة السكانية واللغوية داخل الإمبراطورية قبل سقوطها بوقت طويل. ولذلك فإن محاولة تصوير سكان شمال بلاد الرافدين في القرن السابع قبل الميلاد بوصفهم جماعة متجانسة تماماً تتجاهل طبيعة الدولة التي حكمت المنطقة.

إن هذه الحقيقة تؤثر مباشرة في دراسة الاستمرارية السكانية. فإذا كانت الدولة الآشورية قد ضمت جماعات متعددة، ونقلت سكاناً بين أقاليم مختلفة، فإن استمرار بعض السكان بعد انهيارها لا يسمح لنا بمعرفة أصولهم أو هوياتهم من خلال اسم الدولة وحده. فقد يكون بين السكان أفراد تنحدر أسرهم من مناطق متعددة، وقد تكون بعض الجماعات قد احتفظت بتقاليد محلية سابقة على التوسع الآشوري. ولا يمكن حسم هذه المسائل دون دراسة تفصيلية للمصادر الخاصة بكل منطقة وفترة.

أما من الناحية اللغوية، فقد كانت الآرامية قد اكتسبت انتشاراً واسعاً في أجزاء من الإمبراطورية الآشورية قبل سقوط نينوى. ولم يبدأ حضورها مع انهيار الدولة، بل ارتبط بعمليات تاريخية أقدم شملت التجارة والإدارة وانتقال السكان. وقد استمر استعمال الآرامية وتوسع في مراحل لاحقة، بينما تراجعت الأكدية تدريجياً بوصفها لغة حية، مع استمرار تقاليدها الكتابية والعلمية في بعض

البيئات البابلية لقرون أخرى. ويقدم هذا التحول مثالاً واضحاً على أن تاريخ اللغة لا يتطابق دائماً مع تاريخ الدولة السياسية.

إن انتقال المجتمعات إلى استعمال الآرامية لا يثبت اختفاء جميع العناصر السكانية التي كانت تتحدث الأكدية، كما لا يثبت بقاءها جميعاً دون تغير. فالتحول اللغوي قد يحدث نتيجة عوامل اجتماعية وإدارية واقتصادية متراكمة، وقد يستغرق أجيالاً طويلة. ولهذا فإن استعمال لغة آرامية في عصر لاحق لا يكفي وحده لتحديد الأصل السكاني لجميع المتحدثين بها، ولا يجوز أن تتحول اللغة إلى دليل نسب حصري.

وتزداد أهمية هذا الموضوع عندما ننتقل إلى القرون الميلادية الأولى، حيث ظهرت تقاليد آرامية أدبية ودينية متعددة في شمال بلاد الرافدين والمناطق المجاورة. وسوف نبحث هذه المرحلة في الفصول المخصصة للمسيحية الشرقية، لكنني أؤكد منذ الآن أن وجود صلة جغرافية بين جماعة متأخرة ومركز آشوري قديم لا يكفي لإثبات استمرار الهوية القومية نفسها. وفي المقابل، لا يجوز استخدام تغير اللغة أو الدين دليلاً قاطعاً على انقطاع جميع الروابط السكانية بالماضي.

وقد استمرت أسماء جغرافية مشتقة من أسماء قديمة في مصادر لاحقة، لكن دلالاتها لم تكن ثابتة بالضرورة. فقد يشير الاسم في عصر معين إلى دولة سياسية، ثم يصبح اسماً لإقليم جغرافي، أو يظهر في تقاليد لغوية مختلفة بمعانٍ متباينة. ولذلك فإن تتبع الأسماء يحتاج إلى دراسة مستقلة لكل مرحلة، مع تحديد اللغة التي ورد فيها الاسم والسياق الذي استُخدم ضمنه.

وهنا أصل إلى إحدى المشكلات التي أرى أنها أثرت في كتابة التاريخ الحديث، وهي تحويل الاستمرارية الاسمية إلى استمرارية قومية مثبتة دون دراسة المراحل الفاصلة. فقد يجد الباحث اسماً في نقش من القرن السابع قبل الميلاد، ثم يعثر على صيغة مشابهة في مصدر متأخر، فيستنتج أن الجماعة التي استخدمت الاسم الثاني تمثل استمراراً مباشراً للجماعة الأولى. لكن هذا الاستنتاج لا يكون مقبولاً إلا إذا دُرست طبيعة الاسم في المصدرين، والعلاقة اللغوية بينهما، والتغيرات التاريخية التي وقعت خلال القرون الفاصلة.

ولا يعني ذلك أن الاستمرارية مستحيلة، بل يعني أن إثباتها يحتاج إلى أكثر من التشابه اللفظي. فقد تنتقل الأسماء بين اللغات والشعوب، وقد يستمر الاسم الجغرافي بعد تغير السلطة والسكان، وقد تتبنى جماعة حديثة اسماً قديماً ضمن عملية إعادة تعريف هويتها. وكل احتمال من هذه الاحتمالات يحتاج إلى أدلة مناسبة لطبيعته.

وعندما ننتقل إلى الروايات التوراتية المتعلقة بسقوط نينوى، نجد أن سفر ناحوم يتضمن خطاباً نبوياً يتناول المدينة وخرابها، بينما يرد ذكر نينوى أيضاً في نصوص دينية أخرى. وهذه النصوص مهمة لدراسة التصورات الدينية والأدبية التي أحاطت بالمدينة، لكنها تختلف في طبيعتها عن الحوليات البابلية التي تسجل الحملات العسكرية وتسلسل الأحداث. ولذلك فإنني أرى ضرورة الفصل بين النص الذي يقدم تفسيراً دينياً أو أدبياً للخراب والنص الذي يسجل وقائع سياسية وعسكرية قريبة من زمن وقوعها.

إن سقوط نينوى في الخطاب النبوي يمكن أن يُقرأ بوصفه تعبيراً عن رؤية دينية للعدالة والعقاب، بينما تكشف الحولية البابلية عن تحالفات وحملات وحصار وتغير في موازين القوى. ولا يجوز أن نطلب من النصين أداء الوظيفة التاريخية نفسها، كما لا يجوز أن نلغي قيمة أحدهما لمجرد اختلاف طبيعته عن الآخر. فالنص الديني شاهد مهم على التصورات التي يحملها، لكنه لا يغني عن المصادر المعاصرة عند إعادة بناء التسلسل العسكري للأحداث.

وقد أثرت شهرة نينوى في التراث التوراتي في الاهتمام الأوروبي الحديث باكتشاف آثارها. غير أن هذه الحقيقة لا تعني أن الحوليات المسمارية أو الشواهد الأثرية اكتسبت صحتها من موافقتها للرواية الدينية. فالأدلة الأثرية والنصية تُفحص وفق قواعدها الخاصة، ويمكن أن تؤيد بعض التفاصيل الواردة في مصادر أخرى أو تخالفها أو تقدم معلومات لا تذكرها تلك المصادر أصلاً.

إنني أرى أن من أخطر الأخطاء المنهجية اعتبار التاريخ القديم مجرد شرح للأحداث التي وردت في الكتب الدينية. فقد كانت بلاد الرافدين تمتلك تاريخاً سياسياً واجتماعياً واقتصادياً معقداً، ولم تكن حروبها وتحالفاتها وتحولاتها السكانية مجرد مقدمات لروايات لاحقة. ولهذا فإنني أبدأ بدراسة الحوليات والنقوش والآثار، ثم أنتقل إلى مقارنة ما تكشفه بالمصادر الأدبية والدينية، دون أن أفرض نتيجة المقارنة مسبقاً.

ومن المفيد هنا أن نتذكر أن الروايات اليونانية عن الميديين وسقوط الحكم الآشوري كُتبت في سياقات لاحقة، وأن بعضها يختلف في التفاصيل عن السجلات البابلية. فقد قدم هيرودوت رواية عن صعود الميديين وملوكهم، بينما نقل كتيسياس تقاليد

أخرى وصلت إلينا بصورة غير مباشرة عبر مؤلفين لاحقين. ولا يجوز التعامل مع جميع هذه الروايات باعتبارها شهادات متساوية في القرب من الأحداث. فالحولية البابلية المعاصرة تمتلك قيمة خاصة في تحديد التسلسل العسكري، بينما تحتاج التفاصيل التي تقدمها المصادر المتأخرة إلى المقارنة والتحقيق.

وأجد من الضروري أيضاً التنبيه إلى أن غياب النصوص الملكية الآشورية بعد انهيار الدولة لا يعني توقف جميع أشكال الذاكرة المحلية. فقد تبقى أسماء الأماكن والتقاليد الدينية والعناصر الثقافية في مجتمعات لاحقة، لكن إثبات طبيعة هذه الاستمراريات يتطلب دراسة الشواهد التي وصلت إلينا من العصور التالية. ولا يجوز افتراض وجود سلسلة متصلة من الوعي القومي لمجرد أن منطقة ما احتفظت باسم قديم أو بقيت فيها آثار مدينة تاريخية.

وفي المقابل، فإن اختفاء الدولة الآشورية من الخريطة السياسية لا يجيز لنا الحديث عن اختفاء جميع سكانها. إن الدول تسقط، بينما قد تستمر المجتمعات وتتغير وتختلط بغيرها وتتبنى لغات وأدياناً وأسماء جديدة. وهذه حقيقة تاريخية عامة، لكنها لا تقدم وحدها جواباً نهائياً عن هوية كل جماعة عاشت في المنطقة بعد سقوط نينوى.

وسوف نرى في الفصول اللاحقة أن هذه المسألة أصبحت ذات أهمية كبيرة في المناقشات القومية الحديثة، عندما استُخدمت نهاية الدولة الآشورية القديمة ونشأة الجماعات المسيحية الشرقية ضمن روايات مختلفة عن الاستمرارية والانقطاع. وسأبحث تلك الروايات من خلال الوثائق التي تعود إلى الفترات المعنية، دون أن أسمح لرغبة إثبات الاستمرارية أو نفيها بأن تسبق فحص الأدلة.

إنني أعتقد أن أهم درس يقدمه سقوط نينوى هو أن الحدث العسكري، مهما بلغت ضخامته، لا يستطيع وحده تفسير التاريخ السكاني لمنطقة تمتد حياتها عبر آلاف السنين. فقد انتهت السلطة الإمبراطورية الآشورية، وتغيرت موازين القوى، وتراجعت بعض المراكز الحضرية، وظهرت أنظمة حكم جديدة. لكن دراسة السكان واللغات والأسماء بعد هذا التحول تحتاج إلى تتبع مستقل لا توفره أخبار المعركة وحدها.

ولذلك فإنني أرفض تحويل سنة 612 قبل الميلاد إلى تاريخ قاطع لموت شعب بأكمله، كما أرفض استخدامها نقطة انطلاق لإثبات سلسلة قومية مستمرة حتى العصر الحديث دون وثائق وسيطة. إنها سنة مفصلية في التاريخ السياسي والعسكري، أما تاريخ المجتمعات التي عاشت في المنطقة فقد استمر عبر تحولات أكثر تعقيداً.

وفي نهاية هذا الفصل أصل إلى نتيجة أعدها ضرورية لفهم موضوع كتابنا، وهي أن سقوط نينوى يمثل نهاية مركز سياسي إمبراطوري كبير، لكنه لا يقدم حكماً نهائياً على مصير جميع السكان أو اللغات أو الهويات المرتبطة بالأراضي التي حكمتها الدولة الآشورية. إن التمييز بين الدولة والمجتمع، وبين الاسم السياسي والاسم الجغرافي، وبين الاستمرارية السكانية والاستمرارية القومية، هو الأساس الذي ينبغي أن تقوم عليه أي دراسة جادة لهذه المرحلة.

ومن هنا فإنني سأنتقل في الفصل الخامس إلى دراسة الأسماء الجغرافية والقومية في المصادر اليونانية والرومانية، حيث سنفحص كيف انتقلت بعض أسماء الشرق القديم إلى لغات أخرى،

وكيف تغيرت دلالاتها عبر العصور، وما إذا كانت تلك الأسماء تشير إلى شعوب أو أقاليم أو كيانات سياسية. وسيكون هذا التحقيق ضرورياً قبل الانتقال إلى دراسة التسميات التي ظهرت في المصادر المسيحية والوثائق المتأخرة.

المراجع الأساسية للفصل الرابع


A. K. Grayson, Assyrian and Babylonian Chronicles, 1975. ويضم النص المعروف باسم حولية سقوط نينوى، المصنف في الدراسات المسمارية بالرمز ABC 3 ، والمرتبط باللوح BM 21901.

D. J. Wiseman, Chronicles of Chaldaean Kings (626–556 B.C.) in the British Museum, 1956.

Amélie Kuhrt, The Ancient Near East, c. 3000–330 BC, 1995.

Mario Liverani, The Ancient Near East: History, Society and Economy, 2014.

Karen Radner, Ancient Assyria: A Very Short Introduction, 2015.

Eckart Frahm, Assyria: The Rise and Fall of the World's First Empire, 2023.

Robert Rollinger, The Median Empire, the End of Urartu and Cyrus the Great's Campaign in 547 B.C., 2008.

Herodotus, Histories, Book I، بوصفه مصدراً يونانياً متأخراً يحتاج إلى المقارنة مع السجلات البابلية.

سفر ناحوم، بوصفه مصدراً دينياً وأدبياً لدراسة صورة نينوى، وليس بديلاً عن السجلات العسكرية المعاصرة.

ملاحظة توثيقية

يشكل نص حولية سقوط نينوى أحد أهم المصادر الأولية لهذا الفصل، ولا سيما في تحديد أحداث السنوات 614 و612 و610 و609 قبل الميلاد. أما طبيعة الدولة الميدية وحدودها وتفاصيل التحولات السكانية بعد انهيار الحكم الآشوري، فهي موضوعات تتضمن مسائل لا تزال محل نقاش أكاديمي. وتحتاج النسخة النهائية من الكتاب إلى مطابقة التفاصيل مع النصوص الأصلية والطبعات النقدية، وإضافة أرقام الصفحات والإحالات الدقيقة قبل اعتمادها للنشر.

الفصل الخامس

الأسماء الجغرافية والقومية في المصادر اليونانية والرومانية

لم يكن انتقال أسماء بلاد الرافدين إلى المؤلفات اليونانية والرومانية مجرد انتقال لغوي من لسان إلى آخر، بل كان تحولاً في الطريقة التي أصبحت بها جغرافية الشرق القديم معروفة لدى الشعوب التي عاشت خارج حدوده. فقد حمل الرحالة والمؤرخون والجغرافيون اليونانيون والرومان أسماء المدن والأقاليم والممالك الشرقية إلى مؤلفاتهم، لكنهم لم يستخدموا تلك الأسماء دائماً بالمعاني نفسها التي حملتها في النصوص المسمارية أو في اللغات المحلية. وقد اتسعت بعض التسميات وتقلصت أخرى، بينما

اكتسبت أسماء معينة دلالات سياسية وجغرافية جديدة نتيجة تغير الحدود وظهور الممالك والإمبراطوريات. ومن هنا فإنني أرى أن دراسة الأسماء في المصادر الكلاسيكية تمثل مرحلة ضرورية لفهم الكيفية التي انتقلت بها أسماء الشرق القديم إلى الكتابة التاريخية الأوروبية الحديثة، وكيف أصبحت بعض تلك الأسماء لاحقاً جزءاً من النقاشات المتعلقة بالأصول والهويات القومية.

إن أول ما ينبغي توضيحه هو أن المؤرخ اليوناني أو الروماني لم يكن شاهداً مباشراً على جميع المجتمعات التي كتب عنها. فقد اعتمد بعض المؤلفين على الرحلات والمشاهدة الشخصية، بينما نقل آخرون معلومات عن مؤرخين سابقين أو عن تجار وجنود وموظفين إداريين. وقد امتزجت في مؤلفاتهم المعرفة الجغرافية بالموروث الأدبي والتصورات السياسية، ولذلك لا يجوز التعامل مع جميع الأسماء التي وردت فيها بوصفها شهادات متساوية في الدقة أو القرب من الواقع المحلي. فالمصدر الذي يصف إقليماً في القرن الخامس قبل الميلاد لا يمكن أن يُستخدم دون تحفظ لإثبات المعنى الذي حمله الاسم نفسه في القرن الثاني الميلادي.

ومن أبرز الأسماء التي تستحق الدراسة في هذا السياق اسم آشور وما ارتبط به من صيغ يونانية ولاتينية. فقد عرفت النصوص المسمارية القديمة اسم آشور بوصفه اسماً لمدينة وإلهاً وكياناً سياسياً، بينما ظهرت في المصادر اليونانية تسميات مثل أسيريا، واستخدمت للإشارة إلى مناطق وسلطات وسكان بحسب العصر والمؤلف. لكن وجود علاقة تاريخية أو لغوية بين بعض هذه الصيغ لا يعني أن جميع استعمالاتها كانت متطابقة، ولا يسمح لنا

بأن نفرض على كل نص يوناني معنى قومياً واحداً لمجرد أن الاسم يشبه اسماً معروفاً من العصور القديمة.

وأتوقف هنا عند هيرودوت، الذي عاش في القرن الخامس قبل الميلاد، لأنه يمثل أحد أهم المؤلفين اليونانيين الذين تناولوا تاريخ الممالك الشرقية وشعوبها. وقد استخدم أسماء متعددة في وصف المناطق الخاضعة للسلطة الأخمينية، وقدم معلومات عن البابليين والميديين والفرس وغيرهم. وتظهر في مؤلفه أحياناً تسميات تحتاج إلى تفسير دقيق، لأن حدودها لا تتطابق بالضرورة مع الحدود السياسية التي عرفتها بلاد الرافدين في العصور السابقة.

ومن المواضع المهمة ما يرد في الكتاب السابع من تاريخ هيرودوت، حيث يذكر جماعة سماها اليونانيون سوريين، بينما يورد أن غيرهم عرفهم باسم آشوريين. وهذه العبارة تستحق التحقيق لأنها تكشف عن علاقة بين التسميتين في سياق محدد من الاستعمال اليوناني والفارسي كما نقله المؤلف. لكنها لا تقدم وحدها حكماً شاملاً على أصول جميع الجماعات التي حملت إحدى التسميتين في العصور اللاحقة، ولا تثبت أن كل استعمال لكلمة سوري أو سرياني كان يحمل المعنى السياسي أو القومي نفسه.

إنني أرى أن المشكلة تبدأ عندما تُنتزع عبارة هيرودوت من سياقها، ثم تُستخدم لإثبات نظرية واسعة عن أصل شعب أو لغة أو هوية دينية بعد قرون طويلة. فالمؤرخ مطالب أولاً بتحديد النص اليوناني الأصلي، ثم دراسة السياق الذي وردت فيه العبارة، ومعرفة الجماعة التي كان هيرودوت يتحدث عنها، قبل الانتقال إلى أي استنتاج يتعلق بالتسميات اللاحقة. كما ينبغي التمييز بين ما

يقرره المؤلف عن استعمال الأسماء وبين التفسير اللغوي الذي يقدمه الباحث الحديث للعلاقة بينها.

ولا يجوز في المقابل تجاهل الشواهد اللغوية التي تشير إلى صلات تاريخية بين بعض الصيغ الاسمية. فقد ناقش الباحثون العلاقة بين التسميات المشتقة من آشور وبين الصيغ التي ظهرت في اللغات اليونانية والأناضولية وغيرها. ومن الشواهد المهمة في هذا النقاش نقش جينيكوي الثنائي اللغة، المكتشف في منطقة قيليقية بتركيا، والذي يعود إلى أواخر القرن الثامن قبل الميلاد. وقد استُخدم هذا النقش في الدراسات اللغوية المتعلقة بالعلاقة بين الصيغ اللووية والفينيقية لبعض الأسماء الإقليمية. وتكمن أهميته في أنه يقدم شاهداً قديماً يمكن مقارنته بالنصوص الأخرى، لا مجرد تخمين قائم على التشابه الصوتي.

لكن إثبات الصلة الاشتقاقية بين اسمين لا يحسم جميع الأسئلة المتعلقة بالهوية. فقد ينتقل اسم إقليم من لغة إلى أخرى، ثم تتسع دلالته الجغرافية أو تتغير وظيفته السياسية. وقد يستخدم المؤرخ اسماً موروثاً لوصف سكان لا يتطابقون تماماً مع الجماعة التي ارتبط بها الاسم في مرحلة أقدم. ولذلك فإنني أميز بين أصل الكلمة وتاريخ استعمالها، لأن البحث الاشتقاقي يجيب عن سؤال مختلف عن السؤال المتعلق بالهوية القومية.

وقد ظهرت هذه المشكلة بوضوح في استعمال اسم سوريا في المصادر اليونانية والرومانية. فقد استخدم المؤلفون هذا الاسم للإشارة إلى مناطق اختلف نطاقها بحسب العصر والسياق، وأصبح في المرحلة الرومانية اسماً لإقليم إداري معروف. لكن الحدود السياسية للمقاطعة الرومانية لا يمكن إسقاطها على جميع

استعمالات الاسم في المصادر اليونانية الأقدم، كما أن المعنى الجغرافي لا يثبت بالضرورة وجود جماعة قومية واحدة تجمع جميع سكان الإقليم.

إنني أرى أن دراسة هذه التسميات يجب أن تنطلق من الوثائق المؤرخة، لا من الرغبة في إثبات أصل قومي محدد. فإذا استخدم مؤلف يوناني اسماً لإقليم واسع، فعلينا أن نبحث عن حدوده في مؤلفه وعن الأسماء الأخرى التي استخدمها للمناطق المجاورة. وإذا ظهر الاسم نفسه في مصدر روماني بعد قرون، فلا بد من دراسة التحولات السياسية التي قد تكون غيرت دلالته. أما الانتقال مباشرة من الاسم القديم إلى هوية حديثة دون تتبع المراحل الوسيطة، فهو استنتاج لا يستوفي شروط التحقيق التاريخي.

ومن الأسماء التي تستحق اهتماماً خاصاً اسم ميديا، الذي ارتبط بالميديين ومناطق واسعة من الهضبة الإيرانية وزاغروس. فقد ورد الميديون في النصوص الآشورية خلال الألف الأول قبل الميلاد، ثم ظهر اسمهم في المصادر اليونانية بوصفهم قوة سياسية مهمة سبقت صعود الدولة الأخمينية. وقد قدم هيرودوت رواية عن الملوك الميديين وصعود سلطتهم، لكنه كتب بعد الأحداث التي تناولها بزمن طويل، ولذلك فإن التفاصيل التي يوردها تحتاج إلى المقارنة مع الشواهد المسمارية المعاصرة.

ولا أخفي أن تاريخ الميديين يحتل مكانة مهمة في اهتمامي بتاريخ كوردستان القديم، لأن مناطق واسعة من الحضور الميدي ارتبطت بجغرافية زاغروس التي تشكل جزءاً أساسياً من التاريخ الكوردي. غير أنني أرفض اختزال هذه العلاقة في عبارة عامة تقول إن كل ما كان ميدياً أصبح كوردياً دون تغير. فالعلاقة بين الجغرافيا

والسكان واللغة والهوية تحتاج إلى دراسة متدرجة، ولا يمكن إثباتها من خلال التشابه بين الأسماء أو التداخل المكاني وحده.

وقد وردت أسماء الميديين والفرس في مؤلفات يونانية متعددة، لكن طبيعة العلاقة بينهما لم تكن ثابتة في جميع العصور. فقد استخدم بعض المؤلفين أسماء قديمة بصورة أدبية أو تقليدية حتى بعد تغير السلطة السياسية. ومن هنا فإن استمرار استعمال اسم ميديا لا يعني بالضرورة استمرار دولة ميدية مستقلة، كما أن خضوع المنطقة لسلطة جديدة لا يثبت اختفاء سكانها السابقين. إن الاسم الجغرافي قد يبقى بعد زوال المملكة، وقد يصبح جزءاً من النظام الإداري لدولة أخرى.

وتقدم هذه الظاهرة مثالاً مهماً على الفرق بين الاستمرارية الاسمية والاستمرارية السياسية. فقد تبقى أسماء الأقاليم قروناً طويلة، بينما تتغير الممالك واللغات الإدارية والأديان والحدود. ولذلك فإنني لا أقبل أن يتحول بقاء الاسم إلى دليل قاطع على بقاء الهوية القومية نفسها، ولا أن يصبح زوال الاسم السياسي دليلاً على اختفاء جميع السكان.

أما اسم بابل، فقد استمر حضوره في المصادر اليونانية والرومانية بعد زوال استقلال الدولة البابلية الحديثة. وقد تناول هيرودوت المدينة وأحوالها، كما كتب مؤلفون آخرون عن تاريخها ومكانتها. وتكشف هذه الاستمرارية عن قدرة بعض المدن الكبرى على الاحتفاظ بشهرتها الثقافية والجغرافية حتى بعد تغير السلطة التي تحكمها. لكن شهرة المدينة في المؤلفات اللاحقة لا تعني أن جميع الروايات التي نُقلت عنها كانت دقيقة، فقد تضمنت بعض

الأوصاف الكلاسيكية عناصر أدبية أو معلومات يصعب التحقق منها.

ومن هنا فإنني أرى أن المؤرخ لا ينبغي أن يمنح الرواية اليونانية سلطة مطلقة لمجرد أنها كُتبت بلغة أصبحت لاحقاً من اللغات الأساسية للثقافة الأوروبية. فالمؤلف اليوناني كان إنساناً يعمل ضمن معارف عصره وحدود مصادره، وقد يصيب في بعض المعلومات ويخطئ في غيرها. ولا يجوز أن تتحول شهرة هيرودوت أو سترابون أو بلينيوس إلى بديل عن النقد التاريخي.

ويحتل سترابون مكانة مهمة في دراسة الجغرافيا التاريخية للشرق الأدنى، لأنه قدم في مؤلفه الجغرافيا أوصافاً لمناطق وشعوب متعددة في أواخر القرن الأول قبل الميلاد وبدايات القرن الأول الميلادي. وقد استخدم أسماء جغرافية موروثة من العصور السابقة، وربط بينها وبين التنظيمات السياسية المعروفة في عصره. وتساعد مؤلفاته على فهم كيفية تصور الجغرافيين اليونانيين للعالم الشرقي، لكنها لا تسمح لنا بأن نفترض أن جميع الأسماء التي ذكرها كانت تحمل المعنى نفسه قبل مئات السنين.

ومن الأقاليم التي تستحق الدراسة في هذا السياق أديابيني، التي عُرفت في المصادر اليونانية والرومانية بوصفها مملكة وإقليماً في شمال بلاد الرافدين، وارتبط مركزها بأربيل القديمة. وقد شهدت هذه المنطقة تحولات سياسية ودينية مهمة خلال القرون السابقة للميلاد والقرون الأولى بعده. وتكشف أخبارها عن استمرار الحياة السياسية والاجتماعية في شمال بلاد الرافدين بعد انهيار الدولة الآشورية القديمة بقرون طويلة، لكنها لا تقدم وحدها دليلاً على أن سكان المملكة احتفظوا بهوية قومية واحدة موروثة دون تغير.

إن وجود مملكة في منطقة كانت خاضعة سابقاً للدولة الآشورية يثبت استمرار الأهمية السياسية والجغرافية لتلك المنطقة، لكنه لا يثبت أن المملكة الجديدة كانت استمراراً مؤسسياً للدولة القديمة. فقد تتغير الأسرة الحاكمة واللغة الإدارية والتحالفات السياسية، بينما تبقى المدينة أو الإقليم مأهولاً بالسكان. ولذلك فإنني أرى ضرورة التمييز بين تاريخ المكان وتاريخ السلطة وتاريخ المجتمع.

وتظهر في المصادر الكلاسيكية أيضاً أسماء أقاليم مثل أوسرويني، التي ارتبطت بمدينة الرها، وكوردويني أو كوردوين، التي وردت بصيغ مختلفة في المؤلفات اليونانية والرومانية. وتستحق هذه الأسماء دراسة دقيقة لأنها ارتبطت بمناطق شهدت تداخلاً سكانياً ولغوياً وثقافياً واسعاً. ولا يجوز أن نخلط بينها لمجرد تقارب مواقعها الجغرافية أو تشابه بعض حروفها، كما لا يجوز أن نعامل جميع سكانها بوصفهم جماعة واحدة.

ومن المواضع المهمة في دراسة كوردويني ما أورده الجغرافي سترابون عن الإقليم، وما ذكره مؤلفون آخرون عن المناطق الجبلية الواقعة شمال بلاد الرافدين. وقد ناقش الباحثون العلاقة بين هذه التسميات وبين أسماء ظهرت في مصادر أقدم أو أحدث. غير أنني أرى أن كل علاقة مقترحة يجب أن تُفحص على أساس الأدلة اللغوية والتاريخية، لأن التشابه الصوتي وحده لا يكفي لإثبات الاستمرارية.

وهنا تبرز مسألة الكاردوخيين الذين ورد ذكرهم في كتاب الأناباسيس لزينوفون، في سياق انسحاب الجيش اليوناني عبر المناطق الجبلية شمال بلاد الرافدين سنة 401 قبل الميلاد. فقد

وصف زينوفون جماعات جبلية قاومت مرور القوات اليونانية، وقدم معلومات عن طبيعة المنطقة وصعوبة المسالك والقتال الذي جرى فيها. وتكتسب هذه الشهادة أهمية خاصة لأنها ترتبط بتجربة عسكرية عاشها المؤلف، لكنها لا تقدم لنا وصفاً لغوياً كاملاً لسكان المنطقة أو سلسلة نسب تربطهم بجماعة قومية حديثة.

وقد حاول عدد من الباحثين ربط اسم الكاردوخيين بأسماء لاحقة ارتبطت بالكورد، إلا أن هذه العلاقة لا تزال تحتاج إلى التمييز بين الاحتمال الاشتقاقي والاستمرارية التاريخية المثبتة. وأنا أرى أن شهادة زينوفون تمثل مصدراً مهماً لتاريخ المجتمعات الجبلية في المنطقة، لكنها لا تسمح وحدها بإثبات أن جميع الكاردوخيين كانوا كورداً بالمعنى اللغوي والقومي الحديث. وفي المقابل، فإن عدم امتلاكنا نصوصاً بلغتهم لا يجيز استبعاد جميع احتمالات الاتصال التاريخي بينهم وبين سكان المنطقة اللاحقين.

إن ما يهمني في هذه المسألة هو رفض الانتقائية في استعمال الأدلة. فلا يجوز أن نطالب بتوثيق صارم عندما يتعلق الأمر بتاريخ الكورد، ثم نقبل تشابه الأسماء وحده دليلاً كافياً على الاستمرارية القومية لدى جماعة أخرى. كما لا يجوز أن نمارس العكس فنمنح تاريخنا استثناءات لا نقبلها لدى الآخرين. إن المعيار العلمي ينبغي أن يكون واحداً، لأن قيمة البحث لا تقاس بالنتيجة التي نرغب في الوصول إليها، وإنما بقدرة الأدلة على دعم تلك النتيجة.

ومن المهم كذلك دراسة العلاقة بين أسماء الأقاليم والسلطات التي حكمتها. فقد خضعت مناطق شمال بلاد الرافدين خلال العصور الهلنستية والفرثية والرومانية لتحولات سياسية متعددة، وظهرت

فيها ممالك محلية وأشكال مختلفة من الإدارة. وقد استخدم المؤرخون أسماء جغرافية قديمة إلى جانب تسميات سياسية جديدة، مما يجعل تحديد المقصود بكل اسم مسألة تحتاج إلى معرفة دقيقة بتاريخ المرحلة.

وفي هذا السياق لا يمكن تجاهل دور اللغة اليونانية في نقل المعرفة الجغرافية إلى المؤلفات الأوروبية اللاحقة. فقد أصبحت أعمال هيرودوت وسترابون وبطليموس وغيرهم من المصادر الأساسية التي رجع إليها الباحثون الأوروبيون عند دراسة الشرق القديم. ومع تطور الدراسات التاريخية في العصر الحديث، انتقلت أسماء كثيرة من هذه المؤلفات إلى الخرائط والكتب الأكاديمية. غير أن نقل الاسم من نص قديم إلى خريطة حديثة لا يضمن أن الحدود الجغرافية أو الدلالات السكانية قد نُقلت بالدقة نفسها.

وأرى أن هذه المسألة تساعدنا على فهم جانب من تاريخ التفسير الأوروبي لبلاد الرافدين. فقد كان بعض الباحثين في القرن التاسع عشر يتعاملون مع أسماء معروفة من الكتاب المقدس والمؤلفات اليونانية والرومانية قبل أن تتوافر لهم قراءة واسعة للنقوش المسمارية. ولذلك كانت المقارنة بين الأسماء القديمة جزءاً من عملية تحديد المواقع وربط الاكتشافات بالسرديات المعروفة. لكن هذه العملية لم تكن معصومة من الخطأ، وقد احتاجت بعض المطابقات الجغرافية والتاريخية إلى مراجعة مع اتساع المعرفة بالنصوص الأصلية.

ولن أعيد هنا تفاصيل أعمال لايارد ورولنسون وغيرهما، فقد تناولت تلك الشخصيات في دراسات سابقة، وإنما أكتفي بالإشارة إلى أن تفسير تاريخ بلاد الرافدين في القرن التاسع عشر جرى في

مرحلة كانت فيها مسائل أثرية ولغوية كثيرة، في الشرق وأوروبا معاً، لا تزال قيد البحث. ومن ثم فإن الثقة التي ظهرت في بعض التفسيرات المبكرة ينبغي أن تُقاس بمقدار الأدلة التي كانت متاحة لأصحابها، لا بمكانتهم اللاحقة في تاريخ العلوم.

إن المقارنة بين تاريخ الأسماء في المصادر الكلاسيكية وتاريخ استعمالها في العصر الحديث تكشف عن مشكلة أخرى، وهي انتقال المصطلح من الوصف الجغرافي إلى التعريف القومي. فقد يستخدم الجغرافي القديم اسماً للإشارة إلى سكان إقليم واسع دون أن يقصد أنهم ينتمون جميعاً إلى أصل واحد، ثم يأتي مؤلف حديث فيتعامل مع الاسم باعتباره تسمية قومية محددة. وقد يحدث العكس عندما يُختزل اسم جماعة سياسية أو سكانية قديمة في مجرد اسم جغرافي. ولذلك فإن فهم طبيعة الاسم يتطلب دراسة طريقة استعماله في النص نفسه.

ومن هنا فإنني أميز بين ثلاثة مستويات من الدلالة. المستوى الأول هو الاسم الذي يطلقه مجتمع على نفسه، والمستوى الثاني هو الاسم الذي يستخدمه الآخرون للإشارة إليه، والمستوى الثالث هو المصطلح الذي يضعه الباحث الحديث لتصنيف ذلك المجتمع. وقد تتقاطع هذه المستويات، لكنها لا تتطابق بالضرورة. وإذا لم يميز المؤرخ بينها، فإنه قد ينسب إلى جماعة قديمة هوية لم تستخدمها، أو ينكر عليها اسماً ورد في مصادرها الذاتية.

وقد ظهرت هذه المشكلة بصورة خاصة في الدراسات المتعلقة بالمجتمعات المسيحية الشرقية، حيث استُخدمت تسميات دينية ولغوية وجغرافية متعددة عبر العصور. وسوف نناقش هذه المسألة في الفصول التالية من خلال المصادر الكنسية والوثائق التاريخية،

لكنني أرى ضرورة التأكيد هنا أن النص اليوناني أو الروماني لا يكفي وحده لتحديد الهوية الذاتية لجماعة عاشت بعده بقرون. فلا بد من الرجوع إلى الوثائق التي أنتجتها الجماعة نفسها، ومقارنتها بالأسماء التي أطلقها عليها الآخرون.

ولا يعني هذا أن الاسم الذاتي أكثر دقة دائماً في وصف التاريخ القديم، فقد تتبنى الجماعات أسماء جديدة أو تعيد تفسير أسمائها الموروثة في ضوء تحولات دينية وسياسية. لكن معرفة الاسم الذي استخدمته الجماعة لنفسها تبقى خطوة أساسية قبل دراسة الادعاءات المتعلقة بأصولها. ومن غير المقبول أن نلغي هذه الشهادة ونستبدل بها تسمية خارجية دون تفسير تاريخي واضح.

إنني أعتقد أن دراسة الأسماء القديمة لا ينبغي أن تتحول إلى منافسة بين القوميات المعاصرة على امتلاك أكبر عدد من الحضارات. فقد عاشت في الشرق الأدنى مجتمعات متعددة، وانتقلت بينها اللغات والأسماء والتقاليد، ولم تكن الحدود القومية الحديثة موجودة بالشكل الذي نعرفه اليوم. ولذلك فإن تحويل كل اسم قديم إلى شهادة ملكية قومية يؤدي إلى تشويه طبيعة المجتمعات التي أنتجت تلك الأسماء.

وبالنسبة إلى التاريخ الكوردي، فإنني أرى أن المصادر اليونانية والرومانية تمثل مادة مهمة لدراسة جغرافية زاغروس وشمال بلاد الرافدين والأناضول، لكنها ليست بديلاً عن البحث اللغوي والأثري. فقد حفظت لنا هذه المصادر أسماء جماعات ومناطق لم تصلنا عنها نصوص ذاتية كافية، لكنها كتبت من وجهات نظر خارجية، وتأثرت أحياناً بالمصالح العسكرية والسياسية للسلطات

التي ارتبط بها مؤلفوها. ومن هنا فإن قيمتها الحقيقية تظهر عندما نقرأها قراءة نقدية ونقارنها بالشواهد الأخرى.

إن غياب نصوص محلية عن بعض المجتمعات الجبلية لا يجعلها خارج التاريخ، لكنه يحد من قدرتنا على تحديد لغاتها وهوياتها بصورة قاطعة. ولذلك فإنني أرفض أن تتحول فجوات المعرفة إلى مبرر لإنكار وجود هذه المجتمعات أو التقليل من دورها، كما أرفض أن تتحول الفجوات نفسها إلى مساحة مفتوحة لاختراع الأنساب والتسميات.

ومن المهم أيضاً ألا نخلط بين صحة الاسم وصحة الرواية التي ورد فيها. فقد يذكر مؤلف يوناني اسماً جغرافياً معروفاً بصورة صحيحة، لكنه يقدم معلومات غير دقيقة عن تاريخ سكانه أو عاداتهم. وقد يحدث أن يحفظ لنا مؤلف متأخر اسماً قديماً لم يعد مستخدماً في الحياة السياسية لعصره. ولذلك فإن كل عنصر من عناصر النص يحتاج إلى تقييم مستقل، ولا يجوز قبول جميع معلومات المصدر أو رفضها دفعة واحدة.

وهذا المبدأ سيكون حاسماً عندما نصل إلى دراسة الوثائق الأوروبية الحديثة التي تناولت الجماعات المسيحية في شمال بلاد الرافدين. فقد استخدم بعض الرحالة والمبشرين والقناصل أسماء مستمدة من التراث الكلاسيكي أو الكتاب المقدس، بينما استعمل السكان المحليون تسميات كنسية ولغوية مختلفة. ولا يمكن فهم التحولات التي طرأت على هذه الأسماء دون معرفة تاريخها السابق وحدود استعمالها.

إنني أرى أن أخطر ما يمكن أن يقع فيه الباحث هو التعامل مع الاسم القديم وكأنه يحمل شهادة نسب لا تحتاج إلى إثبات. فالأسماء

تنتقل بين اللغات، وتتغير دلالاتها، وقد تستمر بعد زوال الدول التي ارتبطت بها. أما الاستمرارية السكانية أو القومية، فهي مسألة تاريخية أوسع تحتاج إلى شواهد متتابعة من فترات مختلفة.

وفي نهاية هذا الفصل أصل إلى نتيجة أساسية، وهي أن المصادر اليونانية والرومانية حفظت جانباً مهماً من أسماء الشرق القديم، لكنها لم تقدم نظاماً ثابتاً ونهائياً لتحديد هويات جميع شعوبه. فقد اختلف استعمال الأسماء بحسب المؤلف والعصر والسياق الجغرافي والسياسي، ولذلك فإن تحويل تلك التسميات إلى أدلة قاطعة على الأصول القومية الحديثة يتطلب أكثر من الاستشهاد بعبارة منفردة.

ومن هنا فإنني أرى أن استعادة التاريخ تبدأ بإعادة كل اسم إلى سياقه الأصلي، ثم تتبع انتقاله بين اللغات والمصادر، وتحديد المعاني التي اكتسبها عبر العصور. وإذا كانت هناك صلة لغوية أو تاريخية بين تسميتين، فينبغي إثباتها بأدلتها المناسبة، دون تحميلها نتائج لا تستطيع وحدها إثباتها.

وبذلك نكون قد وصلنا إلى نهاية المرحلة الأولى من هذا الكتاب، التي تناولت تاريخ بلاد الرافدين القديم ومصادره ولغاته وأسماءه وتحولاته السياسية. وسأنتقل في الفصل السادس إلى دراسة انتشار المسيحية في بلاد الرافدين وشمالها، وهي مرحلة جديدة ستسمح لنا بفحص ظهور المؤسسات الكنسية والتقاليد اللغوية والدينية، وكيف تغيرت وسائل تعريف الجماعات البشرية بنفسها بعد التحولات السياسية والثقافية التي شهدتها المنطقة.

المراجع الأساسية للفصل الخامس

Herodotus, Histories, Book I and Book VII.ولا سيما المواضع المتعلقة بالميديين والبابليين والتسميات التي استخدمها اليونانيون والفرس.

Xenophon, Anabasis, Book IV.وهو من المصادر الأساسية لدراسة الكاردوخيين والمناطق الجبلية التي عبرتها القوات اليونانية.

Strabo, Geography, Books XI and XVI.ويتضمن معلومات عن ميديا وأرمينيا وأقاليم شمال بلاد الرافدين والمناطق المجاورة.

Pliny the Elder, Natural History, Books V and VI.ويتناول أسماء الأقاليم والشعوب والمدن في الشرق الأدنى.

Claudius Ptolemy, Geography.وهو مصدر مهم لدراسة الأسماء الجغرافية في العصر الروماني، مع ضرورة مراعاة مشكلات تحديد المواقع والإحداثيات القديمة.

Robert Rollinger, The Terms Assyria and Syria Again, Journal of Near Eastern Studies, 2006.

Robert Rollinger, The Median Empire, the End of Urartu and Cyrus the Great's Campaign in 547 B.C., 2008.

Pierre Briant, From Cyrus to Alexander: A History of the Persian Empire, 2002.

Amélie Kuhrt, The Ancient Near East, c. 3000–330 BC, 1995.

Mario Liverani, The Ancient Near East: History, Society and Economy, 2014.

ملاحظة توثيقية

تُعد مؤلفات هيرودوت وزينوفون وسترابون وبلينيوس وبطليموس مصادر أولية لدراسة استعمال الأسماء في العالم اليوناني والروماني، لكنها تختلف في قربها الزمني من الأحداث وطبيعة المعلومات التي تقدمها. وتحتاج النسخة النهائية إلى تحديد المواضع النصية الدقيقة لكل تسمية ومراجعة ألفاظها في اللغة الأصلية، ولا سيما في المسائل المتعلقة بالعلاقة بين الأسماء الجغرافية والأسماء القومية. أما الدراسات الحديثة المذكورة فهي مراجع للمراجعة والتحقيق، ولا تمثل بمجرد إدراجها توثيقاً مباشراً لجميع الاستنتاجات الواردة في الفصل.

الفصل السادس

انتشار المسيحية في بلاد الرافدين وشمالها والتحولات الدينية واللغوية للسكان

لم يكن انتشار المسيحية في بلاد الرافدين وشمالها حدثاً منفصلاً عن التاريخ الطويل للمجتمعات التي عاشت في هذه المنطقة، كما لم يكن تحولاً مفاجئاً نقل السكان جميعاً من هوية واحدة إلى هوية أخرى في لحظة تاريخية محددة. فقد دخلت المسيحية إلى عالم تتداخل فيه الممالك المحلية والتقاليد الدينية واللغات والسلطات السياسية، وكانت مدن مثل الرها ونصيبين وأربيل والحضر جزءاً

من شبكة واسعة من العلاقات التجارية والثقافية التي ربطت بلاد الرافدين بالأناضول وزاغروس وبلاد الشام. ومن هنا فإنني أرى أن دراسة انتشار المسيحية يجب أن تبدأ من الواقع السكاني واللغوي الذي سبقها، ثم تنتقل إلى فحص المصادر التي تحدثت عن ظهور الجماعات المسيحية الأولى، دون أن نفترض أن اعتناق دين جديد كان يعني بالضرورة ظهور شعب جديد أو اختفاء الأصول السكانية السابقة.

لقد شهدت المنطقة خلال القرون السابقة للميلاد تحولات سياسية عميقة، ولا سيما بعد انهيار الدولة الأخمينية وقيام الممالك الهلنستية، ثم اتساع النفوذ الفرثي والروماني. وقد أصبحت أجزاء من شمال بلاد الرافدين مناطق تماس بين سلطات متنافسة، بينما احتفظت بعض الممالك المحلية بدرجات متفاوتة من الاستقلال أو الحكم الذاتي. ولم تكن الحدود السياسية تمنع انتقال التجار ورجال الدين والأفكار، ولذلك فإن انتشار المسيحية في هذه البيئة لا يمكن تفسيره من خلال قرار سياسي واحد أو نشاط تبشيري منفرد.

ومن الضروري أن نميز منذ البداية بين الروايات الكنسية التي تتحدث عن وصول المسيحية في العصر الرسولي وبين الشواهد التاريخية التي يمكن تأريخها بصورة مستقلة. فقد حفظت التقاليد المسيحية الشرقية أخباراً عن نشاط توما الرسول وأداي وماري وغيرهم من الشخصيات المرتبطة ببدايات التبشير في الشرق. وتكتسب هذه الروايات أهمية كبيرة في دراسة الذاكرة الدينية للجماعات المسيحية، لكنها لا تسمح لنا دائماً بإثبات جميع تفاصيل الأحداث التي تنسبها إلى القرن الأول الميلادي.

ومن أبرز النصوص التي تناولت هذه البدايات كتاب تعليم أداي، المعروف في الدراسات الغربية باسمDoctrine of Addai ، والذي ارتبط بتقاليد كنيسة الرها. ويروي النص قصة وصول البشارة المسيحية إلى المدينة وعلاقتها بالملك أبجر. غير أن الصيغة الأدبية المعروفة لهذا العمل تعود إلى مرحلة متأخرة عن العصر الرسولي، ويؤرخها كثير من الباحثين إلى أواخر القرن الرابع أو أوائل القرن الخامس الميلادي. ولذلك فإنني لا أتعامل مع جميع أحداثها باعتبارها وثائق معاصرة للقرن الأول، بل أقرأها بوصفها مصدراً مهماً لفهم الطريقة التي صاغت بها الجماعة المسيحية في الرها روايتها عن أصولها الدينية.

وهنا يظهر أحد المبادئ الأساسية التي أعتمدها في هذا الكتاب، وهو أن تاريخ الحدث وتاريخ النص الذي يرويه ليسا شيئاً واحداً. فإذا تحدث مؤلف من القرن الخامس عن واقعة ينسبها إلى القرن الأول، فإن علينا أن نبحث عن الشواهد المستقلة التي تؤيد تلك الواقعة، وأن نحدد ما إذا كان النص يحفظ تقليداً أقدم أم يعكس تصورات المجتمع الذي دُوّن فيه. ولا يجوز أن نمنح الرواية المتأخرة صفة الوثيقة المعاصرة لمجرد أنها تتناول زمناً قديماً.

وقد ارتبطت الرها بمكانة خاصة في تاريخ المسيحية الناطقة بالسريانية، لأنها أصبحت مركزاً مهماً للإنتاج الأدبي والديني. وكانت المدينة معروفة في العالم القديم باسم أوديسا، بينما احتفظت باسمها المحلي في التقاليد الآرامية. وقد أسهم موقعها الجغرافي في جعلها نقطة اتصال بين العالمين الروماني والفرثي، ثم الساساني، وبين المجتمعات التي استخدمت اليونانية والآرامية وغيرها من اللغات.

لكنني أرى ضرورة التمييز بين تاريخ الرها بوصفها مدينة متعددة المراحل السياسية والثقافية وبين التاريخ اللاحق للمؤسسات المسيحية التي نشأت فيها. فقد سبقت المدينةُ انتشارَ المسيحية بقرون، ولم يكن جميع سكانها مسيحيين عند ظهور الجماعات المسيحية الأولى. كما أن تحول السريانية إلى لغة أدبية مسيحية بارزة لم يعن أن جميع الناطقين بالآرامية كانوا مسيحيين، أو أن جميع المسيحيين في المنطقة كانوا ينتمون إلى أصل سكاني واحد.

إن اللغة السريانية، في معناها اللغوي التاريخي، تمثل تقليداً أدبياً من الآرامية ارتبط بصورة خاصة بالرها ومحيطها، ثم اكتسب انتشاراً واسعاً في المؤسسات المسيحية الشرقية. وقد استُخدمت في الترجمة والتفسير واللاهوت والشعر والكتابة التاريخية، وأصبحت إحدى أهم اللغات الأدبية للمسيحية في الشرق. لكن ظهور هذا التقليد الأدبي لا ينبغي أن يُخلط بظهور اللغة الآرامية نفسها، لأن الآرامية كانت معروفة ومستخدمة قبل المسيحية بقرون طويلة.

وأتوقف عند هذه المسألة لأن بعض الروايات الحديثة تتعامل مع اللغة الدينية كما لو كانت دليلاً مباشراً على الأصل القومي لجميع مستخدميها. غير أن التاريخ يقدم أمثلة كثيرة على تبني المجتمعات لغات أدبية أو دينية تختلف عن لغاتها المحلية أو عن لغات أسلافها. فقد تصبح لغة معينة وسيلة للعبادة والتعليم والتأليف، وتنتشر بين جماعات متعددة دون أن تتحول جميع تلك الجماعات إلى شعب واحد بالمعنى القومي الحديث.

ولهذا فإنني أرى أن استعمال السريانية في الكنائس الشرقية لا يكفي وحده لإثبات وحدة الأصل السكاني لجميع المؤمنين الذين استخدموها. كما أن انتماء جماعة إلى تقليد كنسي سرياني لا يثبت

بالضرورة أنها كانت تتحدث السريانية في حياتها اليومية، فقد عرفت المؤسسات المسيحية الشرقية تعدداً لغوياً شمل الآرامية ولهجاتها واليونانية والفارسية الوسطى وغيرها من اللغات بحسب المناطق والعصور.

ومن المراكز التي تستحق الدراسة في تاريخ المسيحية المبكرة مدينة أربيل، التي عُرفت في المصادر القديمة بصيغ مختلفة، ومنها أربيل وأربيلا. وقد احتفظت المدينة بمكانتها الجغرافية في شمال بلاد الرافدين خلال تحولات سياسية متعاقبة، وارتبطت في التقاليد المسيحية الشرقية بتاريخ مبكر للجماعات المسيحية. ومن أهم النصوص التي تناولت هذا التاريخ ما يُعرف باسم تاريخ أربيل، المنسوب إلى مشيحا زخا.

غير أن هذا النص يثير مشكلات تاريخية ونقدية معروفة، فقد اختلف الباحثون بشأن تاريخ تأليفه وأصالته وطبيعة المعلومات التي يقدمها عن القرون المسيحية الأولى. ولذلك فإنني لا أراه دليلاً كافياً بمفرده لإثبات تسلسل كامل لأساقفة أربيل منذ القرن الأول الميلادي. ومن الضروري مقارنة أخباره بالمصادر الأخرى، وتحديد المواضع التي يمكن تأييدها بشواهد مستقلة، بدلاً من قبول جميع التفاصيل لمجرد أنها وردت في مؤلف يحمل عنواناً تاريخياً.

وتكشف هذه المسألة عن مشكلة أوسع في دراسة تاريخ المسيحية الشرقية، وهي أن كثيراً من أخبار البدايات وصلتنا من خلال مؤلفات كُتبت بعد الأحداث بزمن طويل. وقد كانت لهذه المؤلفات أهداف دينية ومؤسسية، منها تأكيد قدم الجماعة أو شرعية مركزها الكنسي أو اتصالها بالعصر الرسولي. ولا يعني وجود هذه

الأهداف أن جميع الروايات مختلقة، لكنه يفرض علينا قراءة النصوص ضمن الظروف التي أُنتجت فيها.

ومن هنا فإنني أرفض أن تتحول التقاليد الرسولية إلى وثائق قومية تستخدم لإثبات أصول جماعات معاصرة. فالنص الذي يتحدث عن وصول مبشر أو تأسيس كنيسة يقدم مادة لدراسة التاريخ الديني، لكنه لا يحدد بالضرورة الأصل القومي لجميع الذين اعتنقوا المسيحية في تلك المنطقة. وإذا أردنا معرفة هويات السكان قبل اعتناقهم الدين الجديد، فعلينا الرجوع إلى الأدلة الجغرافية واللغوية والسياسية السابقة، لا الاكتفاء بالتسمية التي حملتها مؤسساتهم الدينية بعد قرون.

ولم يكن انتشار المسيحية في شمال بلاد الرافدين محصوراً بمدينة واحدة، فقد ظهرت جماعات مسيحية في مناطق مختلفة من الجزيرة الفراتية وبلاد ما بين النهرين، وتطورت علاقاتها بالمراكز الكنسية الواقعة داخل الإمبراطورية الرومانية وخارجها. وقد ساعدت طرق التجارة والتنقل على انتقال الأفكار الدينية، بينما أدت الاضطرابات السياسية والحروب أحياناً إلى انتقال السكان ورجال الدين بين المناطق.

وكانت نصيبين من المدن المهمة في هذا التاريخ، نظراً إلى موقعها على الحدود المتغيرة بين الإمبراطوريتين الرومانية والساسانية. وقد شهدت المدينة نشاطاً دينياً وتعليمياً بارزاً، وارتبط اسمها بشخصيات مسيحية مهمة، منها يعقوب النصيبيني وأفرام السرياني. غير أن التحولات السياسية التي مرت بها المدينة أثرت في حركة السكان والمؤسسات الدينية، ولا سيما بعد انتقالها إلى

السيطرة الساسانية سنة 363 ميلادية بموجب التسوية التي أعقبت حملة الإمبراطور يوليانوس.

وقد انتقل أفرام السرياني إلى الرها بعد هذه التحولات، وأصبح من أبرز الشخصيات الأدبية واللاهوتية المرتبطة بالتراث السرياني. وتقدم مؤلفاته مثالاً مهماً على تطور اللغة السريانية بوصفها أداة للتعبير الديني والفكري. لكنني أرى ضرورة الفصل بين قيمة هذا التراث الأدبي وبين محاولة استخدامه لإثبات هوية قومية حديثة لم تكن مصطلحاتها ومفاهيمها مطابقة بالضرورة لما عرفه القرن الرابع الميلادي.

إننا عندما نقرأ مؤلفات أفرام أو غيره من الكتّاب المسيحيين الأوائل، يجب أن نبحث في الألفاظ التي استخدموها للتعريف بأنفسهم وبمجتمعاتهم، وأن نحدد معناها في سياقها الأصلي. فقد تحمل التسمية معنى لغوياً أو دينياً أو جغرافياً، ولا يجوز أن نختار أحد هذه المعاني بصورة مسبقة ثم نفرضه على جميع النصوص.

وتبرز أهمية هذا المنهج بصورة خاصة عند دراسة التحولات التي شهدتها المجتمعات الواقعة شرق الحدود الرومانية. فقد عاشت جماعات مسيحية داخل الدولة الساسانية، التي حكمت مناطق واسعة من بلاد الرافدين وإيران منذ القرن الثالث الميلادي. وكانت هذه الجماعات تتفاعل مع بيئات لغوية ودينية متعددة، وتواجه ظروفاً سياسية تختلف عن ظروف المسيحيين داخل الإمبراطورية الرومانية.

وقد تأثرت أوضاع المسيحيين في الدولة الساسانية بالعلاقات السياسية والعسكرية بين الساسانيين والرومان، ولا سيما بعد تحول المسيحية إلى دين يحظى بدعم إمبراطوري في عهد قسطنطين

وخلفائه. وفي بعض المراحل تعرض المسيحيون داخل الأراضي الساسانية إلى الاضطهاد، بينما شهدت مراحل أخرى قدراً من التنظيم المؤسسي والنشاط الديني. ولا يجوز اختزال هذه القرون في صورة واحدة ثابتة، لأن سياسات الملوك الساسانيين تجاه الجماعات المسيحية اختلفت بحسب الظروف السياسية والدينية.

ومن أبرز الأحداث التي ارتبطت بتاريخ الكنيسة الشرقية مجمع سنة 410 ميلادية في سلوقية قطيسفون، الذي انعقد في عهد الملك الساساني يزدجرد الأول. وقد مثل هذا المجمع مرحلة مهمة في تنظيم البنية الكنسية للجماعات المسيحية الواقعة داخل الدولة الساسانية، وأقر ترتيبات تتعلق بالأساقفة والسلطة الكنسية. وتقدم أعمال المجمع، كما حفظتها التقاليد القانونية الكنسية اللاحقة، مادة أساسية لدراسة تطور المؤسسة الدينية.

لكنني أؤكد أن تنظيم كنيسة في القرن الخامس لا يعني بالضرورة ظهور قومية جديدة، كما لا يثبت أن جميع أتباعها كانوا ينحدرون من أصل واحد. فقد كانت الكنيسة مؤسسة دينية تجمع المؤمنين ضمن نظام عقائدي وإداري، ويمكن أن تضم جماعات متعددة اللغات والأصول. ومن هنا فإن استعمال اسم الكنيسة بوصفه اسماً قومياً لجميع أتباعها يحتاج إلى أدلة مستقلة لا توفرها القرارات الكنسية وحدها.

وفي سنة 424 ميلادية انعقد مجمع آخر ارتبط بتأكيد مكانة الجاثليق الشرقي في تنظيم الكنيسة داخل الدولة الساسانية. وقد أسهمت هذه التطورات في ترسيخ استقلالية مؤسساتها الكنسية عن السلطات الأسقفية الواقعة داخل الإمبراطورية الرومانية. وكان لهذا التمايز بعد ديني وإداري وسياسي، ولا ينبغي تفسيره على أنه

دليل مباشر على اختلاف قومي بين جميع المسيحيين الذين عاشوا على جانبي الحدود.

إنني أرى أن الحدود السياسية بين الإمبراطوريتين كان لها أثر كبير في تطور المؤسسات المسيحية الشرقية. فقد أصبحت الكنائس الواقعة داخل الدولة الساسانية تعمل ضمن بيئة سياسية مختلفة عن الكنائس الرومانية، وتأثرت علاقاتها بالمراكز الدينية الأخرى بالصراعات الإمبراطورية والخلافات اللاهوتية. لكن هذه الظروف لا تسمح لنا بأن نستنتج أن جميع المؤمنين في كل جانب كانوا ينتمون إلى شعب مستقل ومتمايز منذ العصور القديمة.

ومع تطور الخلافات اللاهوتية خلال القرنين الخامس والسادس، أصبحت التسميات المرتبطة بالمدارس والمذاهب الكنسية أكثر حضوراً في المصادر. وقد أثرت المجامع الكبرى، ومنها مجمع أفسس سنة 431 ومجمع خلقيدونية سنة 451، في العلاقات بين الجماعات المسيحية ومؤسساتها. غير أن تاريخ هذه الخلافات أكثر تعقيداً من الصورة التي تقدمها بعض المؤلفات الشعبية، ولا يجوز التعامل مع جميع الكنائس الشرقية بوصفها مجرد امتداد مباشر لخلاف عقائدي واحد.

ومن الضروري هنا توضيح أن تسمية النسطورية، التي استُخدمت في مصادر متعددة للإشارة إلى كنيسة المشرق، كانت في كثير من الأحيان تسمية خارجية ذات طابع لاهوتي جدلي. وقد تطور التقليد اللاهوتي لكنيسة المشرق عبر مراحل متعددة، ولا يمكن اختزاله في شخص نسطور وحده أو في قرارات مجمع واحد. ولذلك فإنني سأدرس هذه التسمية في الفصل المخصص لتاريخ كنيسة المشرق،

مع التمييز بين الاسم الذي استخدمته المؤسسة لنفسها والأسماء التي أطلقها عليها خصومها أو الباحثون اللاحقون.

إن القضية التي تهمني في هذا الفصل ليست الفصل في الخلافات اللاهوتية، وإنما فهم تأثيرها في تشكيل التسميات الدينية والاجتماعية. فقد أصبحت بعض الجماعات تُعرف في المصادر بحسب انتمائها الكنسي، بينما استمرت في استخدام لغات وتقاليد محلية متعددة. ومع مرور الزمن اكتسبت هذه التسميات مكانة مهمة في السجلات السياسية والإدارية، ثم انتقلت إلى المؤلفات الأوروبية الحديثة.

وهنا تظهر مشكلة الخلط بين الدين والقومية بصورة واضحة. فقد يُعرف الإنسان في وثيقة قديمة بأنه مسيحي أو تابع لكنيسة معينة، لكن هذا التعريف لا يقدم بالضرورة معلومات كافية عن لغته الأم أو أصله السكاني. كما أن استخدام لغة دينية مشتركة لا يعني أن جميع المؤمنين كانوا ينتمون إلى جماعة قومية واحدة. ومن هنا فإنني أرى أن دراسة تاريخ الجماعات المسيحية الشرقية يجب أن تميز بين الانتماء الديني والانتماء اللغوي والانتماء الجغرافي.

ولا يمكن تجاهل دور المجتمعات الكوردية والمناطق الجبلية في هذا التاريخ. فقد امتدت المسيحية إلى مناطق مختلفة من شمال بلاد الرافدين وزاغروس، وهي مناطق شهدت في العصور اللاحقة حضوراً كوردياً واسعاً. وتوجد شواهد على انتشار المسيحية في أجزاء من هذه الجغرافية قبل الإسلام، لكن تحديد أعداد المسيحيين من أسلاف الكورد أو نسبتهم إلى مجموع السكان يظل أمراً بالغ الصعوبة بسبب غياب إحصاءات سكانية موثوقة وشاملة لتلك العصور.

إنني أرفض أن نستنتج من وجود كنيسة أو دير في منطقة كوردية معاصرة أن جميع سكان المنطقة في العصور القديمة كانوا كورداً، كما أرفض أن نستنتج أن جميع المسيحيين الذين عاشوا فيها كانوا ينتمون إلى جماعة قومية واحدة مختلفة عن محيطهم. فالمناطق الجبلية والحدودية شهدت تحولات سكانية ولغوية طويلة، ولا يمكن تحديد هويات جميع سكانها اعتماداً على الخريطة القومية الحديثة.

لكنني أرى في الوقت نفسه أن دراسة انتشار المسيحية في زاغروس لا ينبغي أن تقتصر على تاريخ المؤسسات الكنسية الكبرى، بل يجب أن تشمل المجتمعات المحلية التي اعتنقت المسيحية، واللغات التي استخدمتها، وعلاقاتها بالمراكز الدينية والسياسية. فقد تكون بعض الجماعات قد تبنت السريانية لغة للعبادة والتعليم مع استمرارها في استعمال لغات أخرى في حياتها اليومية. ولا يمكن حسم طبيعة هذه العلاقات دون دراسة النصوص والمواقع الأثرية والتقاليد المحلية.

ومن المسائل المهمة التي ينبغي التوقف عندها الفرق بين اللغة السريانية الكلاسيكية واللهجات الآرامية المحكية. فقد أصبحت السريانية الكلاسيكية لغة أدبية وكنسية واسعة الانتشار، بينما استمرت لهجات آرامية متعددة في الحياة اليومية داخل مناطق مختلفة. ولا يجوز أن نتصور أن جميع المتحدثين بالآرامية كانوا يستخدمون الشكل الأدبي نفسه، أو أن جميع النصوص الكنسية تعكس بصورة مباشرة اللغة المحكية للسكان.

وقد استمر هذا التعدد اللغوي خلال القرون التالية، وأصبح من الضروري عند دراسة المخطوطات التمييز بين لغة النص ولغة الجماعة التي أنتجته أو استخدمته. فقد ينسخ كاتب مخطوطة

بالسريانية الكلاسيكية لأنه تلقى تعليمه في مؤسسة دينية، دون أن يكون ذلك دليلاً قاطعاً على أن جميع سكان قريته كانوا يتحدثون السريانية الكلاسيكية في حياتهم اليومية.

إنني أرى أن هذه الحقيقة ستكون ذات أهمية خاصة عندما نصل إلى دراسة التسميات القومية في العصور الحديثة. فقد اعتمد بعض المؤلفين على اللغة الكنسية لإثبات وحدة الأصل القومي، بينما تجاهلوا الفروق بين اللغة الأدبية واللغة المحكية، وبين الانتماء إلى مؤسسة دينية والانتماء إلى جماعة سكانية محددة. ولا يعني ذلك أن الروابط الثقافية واللغوية بين الجماعات المسيحية الشرقية غير موجودة، وإنما يعني أن طبيعتها تحتاج إلى دراسة دقيقة.

ومن الضروري أيضاً ألا نغفل أن المسيحية انتشرت في مناطق كان سكانها قد عرفوا تقاليد دينية متعددة قبل اعتناقها. فقد عرفت بلاد الرافدين عبادات محلية وموروثات دينية مرتبطة بمدنها وممالكها، كما شهدت حضور اليهودية والزرادشتية وغيرها من التقاليد. وقد حدث الانتقال إلى المسيحية بصورة تدريجية ومتفاوتة بين المناطق، ولم يؤد إلى اختفاء جميع الممارسات والمعتقدات السابقة في وقت واحد.

وقد انعكست بعض عناصر البيئة الثقافية القديمة في الأدب المسيحي الشرقي، سواء في اللغة أو الصور الأدبية أو أساليب التعبير. لكن وجود عناصر ثقافية مشتركة لا يكفي لإثبات استمرار هوية قومية محددة، لأن الثقافة تنتقل بين المجتمعات وتتغير معانيها عبر الزمن. ومن هنا فإنني أميز بين الاستمرارية الثقافية والاستمرارية الدينية والاستمرارية القومية، ولا أتعامل معها بوصفها ظاهرة واحدة.

إنني أعتقد أن دراسة المسيحية المبكرة في بلاد الرافدين تكشف عن عملية تحول اجتماعي وثقافي واسعة، لا عن انتقال جماعة بشرية واحدة من دين قديم إلى دين جديد مع احتفاظها بجميع خصائصها السابقة دون تغير. فقد دخلت المسيحية إلى مدن وقرى ومناطق متعددة، وتفاعلت مع لغات ومؤسسات وتقاليد محلية مختلفة، ثم تطورت داخل بيئات سياسية متنافسة. ولذلك فإن محاولة اختزال هذا التاريخ في رواية قومية واحدة تتجاهل التنوع الذي تكشفه المصادر.

ومن هنا فإنني أرى أن أي ادعاء يربط جماعة مسيحية معاصرة بحضارة قديمة يجب أن يجيب عن مجموعة من الأسئلة التاريخية. ما الأسماء التي استخدمتها الجماعة في كل مرحلة؟ وما اللغات التي تحدث بها أفرادها وكتب بها رجال دينها؟ وما طبيعة العلاقة بين مؤسساتها الكنسية والمجتمعات المحلية المحيطة بها؟ وهل توجد وثائق متتابعة تسمح بإثبات استمرارية التسمية أو الوعي الجماعي عبر القرون؟ إن هذه الأسئلة لا يمكن الإجابة عنها من خلال مخطوطة منفردة أو رواية كنسية متأخرة.

وفي المقابل، فإن عدم العثور على سلسلة متصلة من النصوص لا يعني أن جميع الروابط السكانية والثقافية قد انقطعت. فقد تستمر المجتمعات وتغير أسماءها ولغاتها وأديانها، وقد تبقى عناصر من ماضيها في تقاليدها المحلية. لكن المؤرخ لا يستطيع تحويل الاحتمال إلى يقين دون أدلة كافية. ولهذا فإنني أرى أن الاعتراف بحدود المعرفة أكثر قيمة من تقديم إجابات قاطعة لا تسندها الوثائق.

وقد شهدت القرون السابقة للفتح الإسلامي تطوراً واسعاً في الحياة الرهبانية والمدارس الدينية والكتابة اللاهوتية داخل بلاد الرافدين والمناطق المجاورة. وأصبحت الأديرة مراكز للتعليم والنسخ والترجمة وحفظ المخطوطات، وأسهمت في نقل معارف متعددة بين الأجيال. وقد أدى هذا النشاط إلى بقاء تراث أدبي كبير باللغة السريانية، لكنه لا يمثل بالضرورة سجلاً شاملاً لجميع الجماعات التي عاشت في المنطقة.

إن طبيعة المخطوطات التي وصلت إلينا تؤثر في الصورة التي نستطيع إعادة بنائها عن المجتمع. فقد حفظت المؤسسات الدينية النصوص اللاهوتية والطقسية والتاريخية التي كانت مهمة لها، بينما لم تصلنا بالقدر نفسه سجلات الحياة اليومية لجميع السكان. ولذلك فإن الاعتماد على المخطوطات الكنسية وحدها قد يؤدي إلى تضخيم حضور المؤسسة الدينية في تفسير التاريخ الاجتماعي، إذا لم تُقارن تلك المخطوطات بالشواهد الأثرية والمصادر السياسية واللغوية الأخرى.

ومن هنا فإنني أرفض تحويل تاريخ الكنيسة إلى بديل كامل عن تاريخ السكان. فالكنيسة مؤسسة لها تاريخها الخاص، بينما يتكون المجتمع من جماعات وأسر وقرى ومدن تتغير علاقاتها عبر الزمن. وقد يكون لبعض السكان انتماء كنسي واضح، بينما يحتفظون في الوقت نفسه بروابط لغوية ومحلية مختلفة. ولذلك فإن كتابة تاريخ الجماعات المسيحية الشرقية تحتاج إلى الجمع بين التاريخ الديني والتاريخ الاجتماعي، لا الاكتفاء بأحدهما.

إن انتشار المسيحية في بلاد الرافدين لم يُلغِ تاريخ المنطقة السابق، كما لم يجعل جميع سكانها ينتمون إلى أصلٍ واحد. فقد استمرت

المدن والقرى والطرق التجارية، وتغيرت المؤسسات واللغات الدينية، وظهرت مراكز تعليمية جديدة. وكان هذا التحول جزءاً من تاريخ طويل من التفاعل بين المجتمعات، لا قطيعة مطلقة مع الماضي ولا استمراراً ثابتاً لكل ما سبقه.

وفي نهاية هذا الفصل أصل إلى نتيجة أساسية، وهي أن المسيحية انتشرت في بلاد الرافدين وشمالها داخل بيئة متعددة اللغات والسكان والسلطات السياسية، وأن المؤسسات الكنسية التي نشأت فيها لا يمكن التعامل معها بوصفها دليلاً تلقائياً على وجود قومية واحدة تجمع جميع أتباعها. كما أن اللغة السريانية، رغم أهميتها الأدبية والدينية، لا تكفي وحدها لإثبات الأصل القومي لجميع من استخدموها.

إنني أرى أن الطريق إلى فهم الهويات المسيحية الشرقية يمر عبر دراسة النصوص التي أنتجتها هذه الجماعات في عصورها المختلفة، وتحديد معاني التسميات التي وردت فيها، ثم مقارنة تلك المعاني بما ظهر في الوثائق السياسية والكنسية اللاحقة. ومن دون هذا التحقيق سيظل من السهل الخلط بين اسم الكنيسة واسم الشعب، وبين اللغة الدينية واللغة الأم، وبين الذاكرة الرسولية والتاريخ السكاني.

وسأنتقل في الفصل السابع إلى دراسة كنيسة المشرق، ونشأتها وتنظيمها وتسمياتها التاريخية، مع التركيز على الوثائق الكنسية الأصلية والفرق بين الأسماء التي استخدمتها المؤسسة لنفسها والتسميات التي أطلقها عليها الآخرون. وسيكون هذا الفصل خطوة أساسية قبل الانتقال إلى دراسة السريان والنساطرة والكلدان في المصادر القديمة والوسيطة.

## المراجع الأساسية للفصل السادس


Sebastian P. Brock, The Luminous Eye: The Spiritual World Vision of Saint Ephrem, 1985.

Sebastian P. Brock, An Introduction to Syriac Studies, 1992.

Sebastian P. Brock, The Syriac Fathers on Prayer and the Spiritual Life, 1987.

J. B. Segal, Edessa: The Blessed City, 1970.

Walter Bauer, Orthodoxy and Heresy in Earliest Christianity, الطبعة الإنجليزية 1971.

David Wilmshurst, The Martyred Church: A History of the Church of the East, 2011.

Wilhelm Baum and Dietmar W. Winkler, The Church of the East: A Concise History, 2003.

Jean-Baptiste Chabot, Synodicon Orientale ou recueil de synodes nestoriens, 1902.

Alphonse Mingana, Sources syriaques, 1907.

Arthur Vööbus, History of Asceticism in the Syrian Orient, 1958–1960.

The Doctrine of Addai، النص السرياني وترجماته العلمية، بوصفه مصدراً كنسياً يحتاج إلى التمييز بين زمن تأليفه والأحداث التي يرويها.

ملاحظة توثيقية

تعتمد دراسة انتشار المسيحية في بلاد الرافدين على مصادر متفاوتة من حيث تاريخ التأليف والقرب من الأحداث، ولا سيما الروايات الرسولية والمخطوطات الكنسية وأعمال المجامع. ولذلك ينبغي في النسخة العلمية النهائية التحقق من تاريخ كل نص وطبعاته النقدية، وإضافة الإحالات الدقيقة إلى مواضع الشهادات الأصلية. كما يجب التعامل بحذر مع الروايات المتعلقة بالبدايات المسيحية في الرها وأربيل، وعدم تقديمها بوصفها شهادات معاصرة للقرن الأول الميلادي دون دليل مستقل.

الفصل السابع

كنيسة المشرق: نشأتها وتسمياتها التاريخية بين الوثائق الكنسية والتحولات السياسية

إن دراسة تاريخ كنيسة المشرق لا تبدأ من الأسماء القومية التي ظهرت في القرنين التاسع عشر والعشرين، وإنما من الوثائق التي أنتجتها المؤسسة الكنسية نفسها، ومن الظروف السياسية والدينية التي رافقت نشأتها وتطورها. فقد كانت الكنيسة التي نشأت في المناطق الواقعة شرقي الحدود الرومانية جزءاً من تاريخ المسيحية في بلاد الرافدين والدولة الساسانية، ثم أصبحت مؤسسة دينية واسعة الامتداد تجاوز نشاطها حدود موطنها الأول. ومن هنا فإنني أرى أن أول واجب على المؤرخ هو التمييز بين الاسم الكنسي الذي استخدمته المؤسسة في مرحلة معينة، وبين التسميات التي

أطلقها عليها خصومها الدينيون أو الرحالة الأوروبيون أو المؤرخون المحدثون. فهذه التسميات لم تنشأ كلها في زمن واحد، ولم تحمل دائماً المعنى نفسه، ولا يجوز جمعها في تعريف قومي واحد ثم إسقاط ذلك التعريف على القرون السابقة.

لقد تناولت في الفصل السابق انتشار المسيحية في بلاد الرافدين وشمالها، وبيّنت أن هذا الانتشار وقع داخل بيئة متعددة اللغات والتقاليد والسكان. أما في هذا الفصل فسأنتقل من تاريخ انتشار الدين إلى تاريخ المؤسسة الكنسية، لأن ظهور جماعات مسيحية في منطقة ما لا يعني بالضرورة وجود كنيسة مستقلة ذات نظام إداري موحد منذ اللحظة الأولى. فقد تطورت المؤسسات الكنسية تدريجياً، وظهرت مراكز أسقفية متعددة، ثم نشأت علاقات تنظيمية بين هذه المراكز وفق الظروف السياسية واللاهوتية التي عرفتها المنطقة.

ومن الضروري أن نبدأ بتحديد المقصود بعبارة كنيسة المشرق. فقد استُخدمت هذه التسمية للإشارة إلى المؤسسة الكنسية التي تطورت بصورة رئيسية داخل الدولة الساسانية، وكان مركزها الأعلى في سلوقية قطيسفون، ثم امتد نشاطها إلى مناطق واسعة في آسيا. ويقابل الاسم في التراث السرياني تعبير ܥܕܬܐ ܕܡܕܢܚܐ، الذي يمكن نقله إلى العربية بمعنى كنيسة المشرق أو الكنيسة الشرقية. وتكمن أهمية هذه التسمية في أنها تعبر عن تعريف كنسي وجغرافي، ولا تتضمن بذاتها حكماً على الأصل القومي لجميع المؤمنين الذين انتموا إلى هذه المؤسسة.

إنني أرى أن تحديد المعنى التاريخي لهذا الاسم يجب أن يسبق أي نقاش عن التسميات اللاحقة. فكلمة المشرق في السياق الكنسي

القديم ترتبط بموقع المؤسسة بالنسبة إلى المراكز المسيحية الواقعة في الغرب، ولا تعني بالضرورة أن جميع أتباعها كانوا من قومية واحدة. كما أن استخدام لغة سريانية في الإدارة الدينية والطقوس لا يثبت أن جميع المؤمنين كانوا يتحدثون اللغة نفسها في حياتهم اليومية أو ينحدرون من أصل سكاني مشترك.

وقد ارتبط تطور الكنيسة الشرقية بالظروف السياسية للدولة الساسانية، التي قامت سنة 224 ميلادية بعد سقوط الحكم الفرثي. فقد أصبحت مناطق واسعة من بلاد الرافدين خاضعة لسلطة سياسية اتخذت من الزرادشتية تقليداً دينياً ذا مكانة بارزة في الدولة، بينما عاشت داخل حدودها جماعات دينية متعددة، منها المسيحيون واليهود وأتباع معتقدات أخرى. وقد تأثرت أوضاع المسيحيين بالعلاقات بين الساسانيين والرومان، ولا سيما عندما أصبحت المسيحية مرتبطة بصورة متزايدة بالسلطة الإمبراطورية الرومانية خلال القرن الرابع الميلادي.

ولم تكن العلاقة بين الدولة الساسانية والجماعات المسيحية علاقة اضطهاد دائم أو تسامح دائم، بل شهدت مراحل مختلفة من التوتر والتنظيم والتفاوض. ففي عهد شابور الثاني، الذي حكم بين سنتي 309 و379 ميلادية، تعرضت جماعات مسيحية إلى اضطهادات ارتبطت في المصادر الكنسية بالصراعات السياسية والدينية. لكن هذه الأخبار تحتاج إلى قراءة نقدية، لأن بعض روايات الشهداء دُوّنت في صيغ أدبية ولاهوتية لاحقة، وقد حملت أهدافاً دينية تتجاوز مجرد تسجيل الأحداث.

إنني لا أنكر وقوع الاضطهادات التي تشهد عليها المصادر، لكنني أرفض التعامل مع جميع التفاصيل الواردة في أدب الشهداء

بوصفها سجلات إدارية معاصرة. فالنص الديني قد يحفظ ذكرى حادثة تاريخية، لكنه قد يتضمن أيضاً عناصر وعظية ورمزية. ولذلك فإن إعادة بناء تاريخ المسيحيين في الدولة الساسانية تتطلب مقارنة الروايات الكنسية بالمصادر السياسية والأثرية، مع تحديد تاريخ تدوين كل نص.

وفي بداية القرن الخامس الميلادي دخل تنظيم الكنيسة الشرقية مرحلة مهمة، تمثلت في انعقاد مجمع سلوقية قطيسفون سنة 410 ميلادية، في عهد الملك الساساني يزدجرد الأول. وقد ارتبط هذا المجمع باسم إسحاق، أسقف سلوقية قطيسفون، وبجهود تنظيم العلاقة بين المراكز الأسقفية المختلفة. وتقدم أعمال المجمع، كما حفظتها المجموعة المعروفة باسم السينوديكون الشرقي، شهادة أساسية على تطور البنية المؤسسية للكنيسة.

ومن المهم أن نوضح أن النصوص المجمعية التي وصلت إلينا حُفظت في مجموعات مخطوطة لاحقة، ولذلك فإن دراسة المجمع لا تقتصر على قراءة القرارات المنسوبة إليه، بل تشمل أيضاً تاريخ نقل النصوص وترتيبها وتحريرها. ومع ذلك فإن مجمع سنة 410 يمثل محطة تاريخية معترفاً بأهميتها في تنظيم كنيسة المشرق، ولا سيما في تحديد مكانة أسقف سلوقية قطيسفون وعلاقته بالمراكز الأسقفية الأخرى.

وقد أسهم هذا التنظيم في تعزيز موقع الجاثليق، وهو اللقب الذي ارتبط برئاسة الكنيسة الشرقية. ولا يجوز أن نخلط بين هذا اللقب الكنسي وبين لقب ملكي أو قومي، لأنه يدل على وظيفة داخل المؤسسة الدينية. وقد تطورت الألقاب والصلاحيات عبر الزمن، وظهر استعمال لقب البطريرك في مراحل لاحقة إلى جانب لقب

الجاثليق، لكن ذلك لا يعني أن المؤسسة غيرت أصلها السكاني أو أصبحت تمثل قومية جديدة بمجرد تغير الألقاب.

إنني أرى أن الألقاب الكنسية يجب أن تُقرأ وفق معناها الإداري والديني في النصوص الأصلية. فإذا ورد اسم جاثليق أو مطران أو أسقف، فإننا نكون أمام منصب داخل نظام ديني، ولا يجوز أن نستنتج منه مباشرة هوية قومية لجميع المؤمنين الخاضعين لذلك المنصب. كما أن وجود مركز كنسي في مدينة معينة لا يعني أن جميع سكان المدينة كانوا ينتمون إلى الكنيسة نفسها.

وفي سنة 424 ميلادية انعقد مجمع ارتبط باسم داد يشوع، وأكد مكانة الجاثليق الشرقي في شؤون الكنيسة الداخلية. وقد فُسرت قرارات هذا المجمع في الدراسات الحديثة بوصفها مرحلة مهمة في ترسيخ استقلالية الكنيسة الشرقية عن السلطات الكنسية الواقعة داخل الإمبراطورية الرومانية. غير أن هذا الاستقلال لم يكن إعلاناً عن قومية جديدة، بل كان تطوراً مؤسسياً مرتبطاً بالحدود السياسية وبالعلاقات الكنسية بين المراكز المختلفة.

ومن هنا فإنني أرى ضرورة التمييز بين الاستقلال الإداري والاستقلال العقائدي والاستقلال القومي. فقد تستطيع مؤسسة دينية تنظيم شؤونها بعيداً عن سلطة كنسية أخرى دون أن يعني ذلك أن أتباعها أصبحوا شعباً مستقلاً. كما أن اختلاف الموقف اللاهوتي بين كنيستين لا يثبت اختلاف الأصل السكاني لجميع المؤمنين في كل منهما. وهذه مسألة أساسية لأن بعض الروايات الحديثة تخلط بين الانقسام الكنسي وتكوين الشعوب.

وقد شهد القرن الخامس الميلادي خلافات لاهوتية واسعة في العالم المسيحي، ولا سيما حول طبيعة المسيح والعلاقة بين اللاهوت

والناسوت. وكان لمجمع أفسس سنة 431 ميلادية دور بارز في هذه الخلافات، إذ أدان تعليم نسطور، بطريرك القسطنطينية. لكن ربط كنيسة المشرق كلها بنسطور منذ نشأتها يمثل تبسيطاً تاريخياً، لأن المؤسسة الشرقية كانت موجودة قبل المجمع، وكان لها تاريخ إداري وديني مستقل عن شخصية نسطور.

إنني أرى أن هذه الحقيقة يجب أن تكون نقطة انطلاق في دراسة التسمية النسطورية. فقد نشأت كنيسة المشرق وتطورت قبل أن تصبح الخلافات المرتبطة بنسطور جزءاً من تاريخها اللاهوتي. ولذلك فإن تسمية جميع أتباعها في القرون الأولى بالنساطرة تنطوي على إسقاط زمني إذا استُخدمت للإشارة إلى فترة سبقت ظهور النزاع نفسه.

وقد تأثر تطور اللاهوت في كنيسة المشرق بتراث مدرسة أنطاكية وبكتابات ثيودور المصيصي، الذي توفي سنة 428 ميلادية. وقد احتلت مؤلفاته مكانة بارزة في التقليد اللاهوتي الشرقي، وكان تأثيره في بعض المراحل أعمق من تأثير نسطور نفسه. وتكشف هذه الحقيقة عن ضرورة دراسة تاريخ الأفكار اللاهوتية داخل الكنيسة بدلاً من اختزالها في اسم شخص واحد.

وفي أواخر القرن الخامس الميلادي شهدت الكنيسة الشرقية تحولات مهمة ارتبطت بمجمع سنة 486 ميلادية، في عهد الجاثليق أقاق. وقد عكست القرارات المنسوبة إلى هذا المجمع تطوراً في التعبير اللاهوتي والتنظيم الكنسي. لكنني أرى أن تفسير هذه المرحلة يحتاج إلى دراسة المصطلحات التي استخدمتها النصوص السريانية نفسها، لأن نقلها إلى لغات أخرى قد يؤدي

أحياناً إلى تبسيط الخلافات أو تحميلها معاني لم تكن مقصودة في سياقها الأصلي.

ومن هنا فإنني لا أتعامل مع مصطلح النسطورية بوصفه تعريفاً محايداً دائماً. فقد استُخدم في مصادر مختلفة للدلالة على مواقف لاهوتية معينة، كما استُخدم أحياناً بوصفه تسمية جدلية أطلقها خصوم الكنيسة عليها. وفي مراحل لاحقة أصبح شائعاً في الكتابات الأوروبية، حتى إن بعض المؤلفات استخدمته للإشارة إلى الكنيسة الشرقية بأكملها، بصرف النظر عن الفروق التاريخية واللاهوتية التي شهدتها.

إن استعمال هذا الاسم في مصدر تاريخي لا يعني بالضرورة أن الجماعة المعنية كانت تستخدمه لتعريف نفسها. ولذلك فإنني أرى ضرورة البحث في النصوص الداخلية للكنيسة لمعرفة التسميات التي اعتمدتها في كل مرحلة، ثم مقارنتها بالأسماء الخارجية. فقد تكون التسمية الخارجية مفيدة لتحديد المقصود في سياق معين، لكنها لا تصبح تلقائياً شهادة على الهوية الذاتية للجماعة.

وقد تطورت كنيسة المشرق خلال القرنين السادس والسابع، وظهرت فيها شخصيات لاهوتية وإدارية مهمة، منها باباي الكبير، الذي عاش في أواخر القرن السادس وبداية القرن السابع الميلادي. وقد أسهمت كتاباته في صياغة التعبير اللاهوتي للكنيسة، ولا سيما في المسائل المتعلقة بالمسيح. وتكشف أعماله عن وجود تقليد فكري متطور لا يمكن اختزاله في الاتهامات التي وردت في بعض الكتابات الجدلية الخارجية.

ومن المهم أن نلاحظ أن تاريخ الكنيسة لم يكن مجرد سلسلة من المجامع والخلافات اللاهوتية، بل شمل أيضاً المدارس والأديرة

والمكتبات والأنشطة التبشيرية. فقد لعبت مدرسة نصيبين دوراً بارزاً في التعليم الديني، وأصبحت مركزاً مهماً لتكوين رجال الدين والكتّاب. كما أسهمت الأديرة في حفظ المخطوطات وتطوير التقاليد الأدبية السريانية.

لكن انتشار التعليم السرياني داخل المؤسسات الكنسية لا يعني أن جميع المؤمنين كانوا ينتمون إلى جماعة لغوية واحدة. فقد امتد نشاط كنيسة المشرق إلى مناطق متعددة خارج بلاد الرافدين، ووصل في مراحل لاحقة إلى آسيا الوسطى والهند والصين. وتكشف هذه الحركة الواسعة عن قدرة المؤسسة على تجاوز الحدود السياسية واللغوية، وعن انضمام جماعات مختلفة إلى تقاليدها الدينية.

وتقدم الشواهد المرتبطة بالمسيحية في الصين مثالاً مهماً على هذه الحقيقة. فقد وصل مبشرون من تقليد كنيسة المشرق إلى الصين في القرن السابع الميلادي، وتذكر المسلة المعروفة باسم نصب شيآن، التي أُقيمت سنة 781 ميلادية، وصول الراهب ألوبن سنة 635 ميلادية في عهد أسرة تانغ. ويضم النقش نصوصاً صينية وسريانية، ويقدم شهادة مهمة على انتشار هذا التقليد المسيحي خارج موطنه الأول.

إن وجود مسيحيين مرتبطين بكنيسة المشرق في الصين لا يعني أن جميعهم كانوا من أصل سكاني واحد مع المسيحيين الذين عاشوا في بلاد الرافدين. فقد انتقلت المؤسسة الدينية إلى بيئات جديدة، وتفاعلت مع لغات وثقافات مختلفة. وهذا المثال يكشف بوضوح أن الانتماء الكنسي يمكن أن يتجاوز الانتماء القومي، وأن استعمال اسم الكنيسة لا يكفي لتحديد أصول جميع أتباعها.

وقد عرفت الكنيسة الشرقية أيضاً حضوراً في الهند، حيث ارتبطت جماعات مسيحية بتقاليد ليتورجية سريانية وعلاقات كنسية مع المراكز الواقعة في بلاد الرافدين. وقد تطورت هذه العلاقات عبر قرون طويلة، ولا يجوز اختزال تاريخ المسيحيين الهنود في مجرد انتقال جماعة سكانية واحدة من بلاد الرافدين إلى الهند. فقد كان للتجارة والهجرة والتواصل الديني دور في تكوين هذه الروابط، بينما احتفظت المجتمعات المحلية بخصوصياتها الثقافية واللغوية.

ومن هنا فإنني أرى أن الامتداد الجغرافي الواسع لكنيسة المشرق يقدم دليلاً قوياً على طبيعتها بوصفها مؤسسة دينية متعددة المجتمعات، لا دولة قومية ولا جماعة سكانية متجانسة. وإذا كان هذا التعدد واضحاً في الهند والصين وآسيا الوسطى، فلا يجوز تجاهله عند دراسة مناطق نشأتها الأولى، حيث كانت بلاد الرافدين نفسها تضم جماعات متعددة اللغات والأصول.

وقد استمرت الكنيسة في أداء دور مهم خلال القرون الإسلامية الأولى، وشهدت تغيرات في علاقاتها بالسلطات السياسية الجديدة. وبعد الفتح الإسلامي لبلاد الرافدين في القرن السابع الميلادي، أصبحت المؤسسات المسيحية تعمل ضمن نظام سياسي مختلف عن الدولة الساسانية. وقد أثرت هذه التحولات في أوضاعها القانونية والاجتماعية والاقتصادية، لكنها لم تؤد إلى اختفائها أو توقف نشاطها الديني.

ومع انتقال مركز الخلافة العباسية إلى بغداد في القرن الثامن الميلادي، أصبحت المدينة مركزاً مهماً للحياة السياسية والثقافية، وارتبط بها أيضاً نشاط عدد من رجال كنيسة المشرق. وقد أسهم بعض العلماء والمترجمين المسيحيين في حركة نقل المعارف من

اليونانية والسريانية إلى العربية، ولا سيما في الطب والفلسفة والعلوم. وتكشف هذه المرحلة عن استمرار الدور الثقافي للمؤسسات المسيحية الشرقية ضمن بيئة جديدة متعددة اللغات.

لكنني أرى أن هذا النشاط العلمي لا يجوز تحويله إلى دليل على احتكار جماعة قومية واحدة للمعرفة أو الترجمة. فقد شارك في الحركة العلمية أفراد من خلفيات دينية ولغوية مختلفة، وكان انتقال المعرفة نتيجة تفاعل طويل بين مؤسسات وأشخاص وتقاليد متعددة. ولذلك فإن نسبة جميع الإنجازات إلى اسم كنسي أو قومي واحد تتجاهل طبيعة هذه الحركة الثقافية.

ومن المسائل التي ينبغي التوقف عندها أيضاً استعمال اسم الكلدان في التاريخ الكنسي. فقد كان هذا الاسم معروفاً في تاريخ بلاد الرافدين القديم بوصفه تسمية ارتبطت بجماعات ومناطق في بابل خلال الألف الأول قبل الميلاد، ثم اكتسب استعمالات أخرى في المصادر الكلاسيكية والدينية. لكن ظهوره لاحقاً في سياقات كنسية لا يعني تلقائياً أن جميع من حملوا الاسم في تلك السياقات كانوا يمثلون استمراراً قومياً مباشراً لجماعات بابل القديمة.

وقد أصبحت تسمية الكنيسة الكلدانية مرتبطة بصورة خاصة بتاريخ الاتحاد الكنسي مع روما في العصور الحديثة، ولا سيما منذ القرن السادس عشر، مع وجود استعمالات كنسية أوروبية أقدم للاسم. وسوف أدرس هذه المسألة في الفصل التالي، لأن تاريخ الاسم الكنسي يختلف عن تاريخ الاسم في النصوص المسمارية، ولا يجوز الجمع بينهما دون تتبع المراحل الوسيطة.

إنني أرى أن المشكلة نفسها تظهر عندما تُستخدم تسمية آشورية في بعض الكتابات الحديثة للإشارة إلى كنيسة المشرق في جميع

عصورها. فوجود اسم آشور في تاريخ بلاد الرافدين القديم لا يكفي وحده لإثبات أن المؤسسة الكنسية التي تطورت بعد قرون كانت تستخدم الاسم نفسه تعريفاً قومياً رسمياً منذ نشأتها. ولا بد من الرجوع إلى النصوص الكنسية المؤرخة لمعرفة الأسماء التي استخدمتها المؤسسة، ثم دراسة الظروف التي ظهرت فيها التسميات الحديثة.

وهنا أؤكد أن البحث في تاريخ الأسماء لا يهدف إلى نفي حق أي جماعة معاصرة في تعريف نفسها بالاسم الذي تختاره. فالهويات الحديثة واقع اجتماعي وتاريخي يستحق الدراسة والاحترام، لكن إثبات تاريخ ظهور تسمية معينة يختلف عن الاعتراف بحق الجماعة في استخدامها اليوم. ومن واجب المؤرخ أن يميز بين هذين المستويين، لأن الخلط بينهما يحول البحث التاريخي إلى نزاع حول شرعية الوجود المعاصر.

ومن الضروري كذلك ألا نخلط بين اسم المؤسسة الكنسية وأسماء أفرادها. فقد يذكر نص تاريخي أن شخصاً كان تابعاً لكنيسة المشرق، بينما يرد في نص آخر تعريفه بحسب مدينته أو لغته أو منصبه الديني. وقد يحمل الفرد الواحد أكثر من وصف بحسب السياق، ولا يعني ذلك بالضرورة وجود تناقض في هويته. فالتعريفات الدينية والجغرافية واللغوية يمكن أن تتداخل دون أن تتطابق.

وقد استخدمت المصادر الإسلامية الوسيطة تسميات متعددة للجماعات المسيحية الشرقية، منها النصارى والنساطرة واليعاقبة والملكانية، بحسب السياق الديني أو المذهبي. وتكشف هذه التسميات عن الطريقة التي صنف بها المؤلفون المسلمون

الجماعات المسيحية، لكنها لا تقدم بالضرورة وصفاً شاملاً لأصول جميع أفرادها. ولذلك فإنني أرى ضرورة دراسة المصطلحات ضمن طبيعة النصوص التي وردت فيها، سواء كانت كتباً في الفرق أو التاريخ أو الجغرافيا أو الإدارة.

إن وجود تسمية مذهبية في كتاب إسلامي لا يعني أن جميع أفراد الجماعة استخدموها لأنفسهم، كما أن ورود اسم ديني في وثيقة سياسية لا يثبت أنه كان اسماً قومياً. ومن هنا فإنني أرى أن دراسة المصادر الخارجية يجب أن تقترن بدراسة الوثائق الداخلية للكنيسة، لأن المقارنة بينهما تكشف عن اختلافات مهمة في استعمال الأسماء.

ومن أبرز المصادر التي تساعدنا على فهم التنظيم الداخلي لكنيسة المشرق أعمال المجامع المحفوظة في السينوديكون الشرقي، إلى جانب المؤلفات التاريخية واللاهوتية التي أنتجها كتّاب الكنيسة. وقد حفظت هذه النصوص أسماء الأساقفة والمراكز الكنسية والقرارات الإدارية والخلافات العقائدية، وهي مادة أساسية لإعادة بناء تاريخ المؤسسة. لكن طبيعتها لا تسمح دائماً بإعادة بناء التركيبة السكانية لجميع المناطق التي كانت تضم جماعات مسيحية.

إنني أرى أن المؤرخ الذي يريد دراسة الأصل القومي لجماعة ما لا يستطيع الاكتفاء بقوائم الأساقفة أو قرارات المجامع. فقد تخبرنا هذه الوثائق عن وجود مؤسسة كنسية في مدينة معينة، لكنها لا تحدد بالضرورة لغة جميع السكان أو أصولهم أو طبيعة علاقاتهم بالمجتمعات المجاورة. ولذلك فإن الانتقال من التاريخ الكنسي إلى التاريخ القومي يحتاج إلى أدلة إضافية.

وقد كانت المناطق التي انتشرت فيها كنيسة المشرق تضم جماعات آرامية وإيرانية وغيرها، كما شهدت عبر القرون انتقال السكان وتغير اللغات والحدود السياسية. ومن هنا فإنني أرى أن فرض هوية قومية واحدة على جميع المؤمنين الذين انتموا إلى الكنيسة خلال أكثر من ألف سنة يمثل تبسيطاً لا تسمح به طبيعة التاريخ الاجتماعي للمنطقة.

ولا يعني هذا أن الجماعات المسيحية الشرقية لم تطور أشكالاً من الوعي الجماعي أو الانتماء الثقافي. فقد ساعدت المؤسسات الدينية واللغة الأدبية والطقوس المشتركة على تكوين روابط واسعة بين المؤمنين. لكن هذه الروابط تحتاج إلى دراسة في سياقها التاريخي، ولا يجوز أن نساوي بينها تلقائياً وبين مفهوم القومية الحديثة الذي تطور في ظروف سياسية وفكرية مختلفة.

إنني أعتقد أن من أهم أخطاء الكتابة التاريخية الحديثة التعامل مع المؤسسات الدينية القديمة كما لو كانت دولاً قومية معاصرة. فقد كانت الكنيسة تنظم العبادة والتعليم والعلاقات بين رجال الدين والمؤمنين، بينما كانت السلطة السياسية في أيدي ممالك وإمبراطوريات مختلفة. ولم يكن الانتماء إلى الكنيسة يحدد وحده جميع جوانب هوية الفرد أو المجتمع.

ومن هنا فإنني أرى أن تاريخ كنيسة المشرق يجب أن يُكتب أولاً بوصفه تاريخ مؤسسة مسيحية نشأت في بيئة بلاد الرافدين والدولة الساسانية، ثم تطورت عبر مراحل سياسية ولاهوتية متعددة. وبعد تحديد هذا التاريخ يمكن دراسة الأسماء التي ارتبطت بها في العصور المختلفة، دون أن نفرض عليها تعريفاً قومياً واحداً من البداية إلى النهاية.

إن الوثائق الكنسية المبكرة تقدم لنا تسميات مرتبطة بالمشرق وبالمراكز الأسقفية وبالمناصب الدينية، بينما تظهر التسميات المذهبية في سياقات جدلية وتاريخية متعددة. أما الأسماء القومية الحديثة، فينبغي دراسة تاريخ استعمالها في المصادر الأقرب إلى زمن ظهورها، مع التمييز بين الاسم القديم الذي قد يكون له أصل لغوي معروف وبين المعنى القومي الذي اكتسبه في مرحلة لاحقة.

وفي نهاية هذا الفصل أصل إلى نتيجة أساسية، وهي أن كنيسة المشرق مؤسسة دينية ذات تاريخ طويل ومعقد، نشأت وتطورت داخل مجتمعات متعددة اللغات والأصول، وأن تسمياتها التاريخية لا يمكن اختزالها في اسم قومي واحد دون دراسة الوثائق المؤرخة. كما أن التسمية النسطورية لا تصلح وصفاً شاملاً لجميع مراحل تاريخ الكنيسة، لأنها ارتبطت بخلافات لاهوتية ظهرت بعد نشأة المؤسسة نفسها.

إنني أرى أن إعادة قراءة تاريخ هذه الكنيسة لا تتطلب إنكار تراثها أو التقليل من دورها الثقافي والديني، بل تتطلب تحرير تاريخها من الإسقاطات اللاحقة، وإعادة كل تسمية إلى عصرها ومعناها وسياقها. فالمؤسسة التي امتد نشاطها من بلاد الرافدين إلى الهند والصين لا يمكن فهمها من خلال تصنيف قومي واحد، كما أن تاريخ أتباعها لا يمكن اختزاله في سلسلة من الأسماء التي تغير استعمالها عبر القرون.

وسأنتقل في الفصل الثامن إلى دراسة السريان والنساطرة والكلدان في المصادر القديمة والوسيطة، حيث سأفحص تاريخ كل تسمية على حدة، وأميز بين معناها اللغوي والديني والجغرافي، ثم أبحث في التحولات التي طرأت عليها قبل العصر الحديث. وسيكون هذا

التحقيق ضرورياً لفهم الكيفية التي انتقلت بها التسميات الكنسية إلى الوثائق العثمانية والمؤلفات الأوروبية اللاحقة.

المراجع الأساسية للفصل السابع

Jean-Baptiste Chabot, Synodicon Orientale ou recueil de synodes nestoriens, 1902.

Wilhelm Baum and Dietmar W. Winkler, The Church of the East: A Concise History, 2003.

David Wilmshurst, The Martyred Church: A History of the Church of the East, 2011.

Sebastian P. Brock, The Christology of the Church of the East in the Synods of the Fifth to Early Seventh Centuries: Preliminary Considerations and Materials, 1985.

Sebastian P. Brock, The Church of the East in the Sasanian Empire up to the Sixth Century and Its Absence from the Councils in the Roman Empire, 1994.

Arthur Vööbus, History of the School of Nisibis, 1965.

Adam H. Becker, Fear of God and the Beginning of Wisdom: The School of Nisibis and Christian

Scholastic Culture in Late Antique Mesopotamia, 2006.

John M. L. Young, By Foot to China: Mission of the Church of the East, to 1400, 1984.

Samuel N. C. Lieu, Manichaeism in the Later Roman Empire and Medieval China, 1992،
للاستفادة من السياق الديني والثقافي الأوسع، وليس بوصفه مرجعاً متخصصاً حصرياً في تاريخ كنيسة المشرق.

The Xi'an Stele of 781، النقش الصيني السرياني المعروف بنصب شيآن، بوصفه مصدراً أولياً لدراسة انتشار المسيحية الشرقية في الصين.

ملاحظة توثيقية

تستند دراسة نشأة كنيسة المشرق وتسمياتها إلى أعمال المجامع والنصوص السريانية التاريخية واللاهوتية، مع ضرورة التمييز بين زمن الأحداث وزمن تدوين النصوص وحفظها في المخطوطات اللاحقة. وتحتاج النسخة النهائية إلى مراجعة ألفاظ التسميات الكنسية في النصوص الأصلية، وإضافة الإحالات الدقيقة إلى قرارات مجامع 410 و424 و486 ميلادية، وتوثيق تاريخ استعمال كل اسم قبل بناء أي استنتاج يتعلق بالاستمرارية القومية أو تغير الهوية.

الفصل الثامن

# السريان والنساطرة والكلدان في المصادر القديمة والوسيطة: دراسة في نشأة التسميات وتحول معانيها التاريخية

إن البحث في تاريخ السريان والنساطرة والكلدان لا يمكن أن يبدأ من التعريفات القومية المعاصرة، لأن هذه التسميات ظهرت في أزمنة مختلفة، وحملت معاني لغوية ودينية وجغرافية وسياسية لم تكن متطابقة في جميع مراحل استعمالها. وقد أدى جمع هذه الأسماء في رواية تاريخية واحدة، دون التمييز بين أصولها وسياقاتها، إلى ظهور تفسيرات متعارضة حول تاريخ الجماعات المسيحية في بلاد الرافدين وشمالها. ومن هنا فإنني أرى أن المهمة الأساسية لهذا الفصل هي إعادة كل تسمية إلى أقدم شواهدها المعروفة، وتتبع استعمالها في النصوص التي سبقت العصر الحديث، ثم تحديد ما يمكن إثباته تاريخياً وما يبقى موضع خلاف بين الباحثين.

ولا أتعامل مع هذه الأسماء باعتبارها ألفاظاً متساوية في الأصل أو الوظيفة. فاسم الكلدان معروف في المصادر المسمارية قبل ظهور المسيحية بقرون طويلة، بينما ارتبطت تسمية النساطرة بخلافات لاهوتية نشأت في القرن الخامس الميلادي، أما السريان فقد ارتبط اسمهم بتاريخ لغوي وثقافي وديني أكثر تعقيداً، وشهد استعماله تحولات متعددة. ولذلك فإن محاولة استخراج أصل قومي واحد من هذه التسميات الثلاث، أو اعتبارها أسماء مترادفة منذ العصور القديمة، لا تنسجم مع التسلسل الزمني للشواهد.

وأبدأ بتسمية السريان، لأنها من أكثر التسميات التي أثارت خلافاً في الكتابات التاريخية الحديثة. فقد ظهرت في المصادر اليونانية أسماء جغرافية وسكانية بصيغ متعددة، بينما تطور في البيئة

الآرامية تقليد أدبي عُرف بالسريانية. ومع انتشار المسيحية أصبحت السريانية إحدى أهم لغات التأليف الديني في الشرق، واكتسب الاسم حضوراً واسعاً في النصوص الكنسية. غير أن هذا التطور لا يسمح لنا بأن نفترض أن جميع استعمالات الاسم كانت تحمل معنى واحداً منذ البداية.

إنني أرى ضرورة الفصل بين ثلاثة أسئلة مختلفة: ما الأصل اللغوي للاسم؟ ومتى أصبح مرتبطاً بتقليد أدبي آرامي؟ وكيف استُخدم لاحقاً في التعريف الديني والاجتماعي؟ فقد تكون بين الأسماء صلات اشتقاقية يمكن دراستها علمياً، لكن الاشتقاق وحده لا يحدد هوية جميع الأشخاص الذين استخدموا الاسم بعد قرون. ومن هنا فإن البحث في أصل التسمية لا يغني عن دراسة تاريخ استعمالها.

ومن أقدم الشواهد المهمة التي تدخل في هذا النقاش نقش جينيكوي، المكتشف في قيليقية، والذي يعود إلى أواخر القرن الثامن قبل الميلاد. وقد أثار النقش اهتمام الباحثين بسبب المقابلة بين صيغ أسماء إقليمية في نصيه اللووي والفينيقي، واستُخدم في مناقشة العلاقة التاريخية بين بعض التسميات المعروفة في المصادر الشرقية واليونانية. لكن هذا النقش لا يتحدث عن المسيحية أو الجماعات الكنسية التي ظهرت بعده بقرون، ولذلك لا يجوز تحويله إلى وثيقة تثبت بصورة مباشرة هوية دينية أو قومية في العصر الميلادي.

إن القيمة الحقيقية لهذا الشاهد تكمن في تاريخ الأسماء وانتقالها بين اللغات، لا في إثبات نسب جميع الجماعات التي حملت أسماء مشابهة في العصور اللاحقة. وأرى أن الخلط بين هذين المستويين

يمثل أحد الأخطاء التي ينبغي تجنبها في كتابة تاريخ بلاد الرافدين.

أما السريانية بوصفها لغة أدبية، فهي شكل تاريخي من الآرامية ارتبط بصورة خاصة بالرها ومحيطها، ثم اتسع استعماله في الكتابة المسيحية. وقد حفظت لنا النقوش المبكرة من الرها ومناطق مجاورة شواهد على تطور هذا التقليد الكتابي قبل اكتمال ازدهاره الأدبي المسيحي. وهذا يعني أن تاريخ السريانية لا يبدأ مع ظهور أول مؤلف مسيحي مشهور، كما أن تاريخ الآرامية أقدم بكثير من ظهور السريانية الكلاسيكية.

وقد أصبح هذا التقليد اللغوي وسيلة للتعبير عن العقيدة المسيحية وترجمة النصوص الدينية وتأليف الشعر واللاهوت والتاريخ. وظهرت به أعمال أدبية واسعة، منها مؤلفات أفرام السرياني وأفراهاط الحكيم الفارسي وغيرهما. لكن استعمال هؤلاء الكتّاب لغة أدبية مشتركة لا يثبت بالضرورة أنهم كانوا ينتمون إلى أصل سكاني واحد، لأن اللغة الأدبية قد تنتشر بين مجتمعات مختلفة وتصبح وسيلة للتواصل الثقافي والديني.

ومن المهم أن نبحث في الطريقة التي استخدم بها المؤلفون المسيحيون الأوائل أسماءهم الجماعية. فقد تظهر في النصوص أوصاف مرتبطة باللغة أو الإقليم أو الإيمان المسيحي، وقد يحمل اللفظ الواحد أكثر من دلالة بحسب السياق. ولا يجوز أن نقرر مسبقاً أن كل استعمال لتسمية السريان كان يعني جماعة قومية بالمعنى الحديث، كما لا يجوز أن نفترض أنه كان دائماً مرادفاً للمسيحيين دون تمييز.

وهنا أتوقف عند فرضية تستحق الفحص، وهي أن تسمية السريان اكتسبت في بعض البيئات المسيحية معنى دينياً أو اجتماعياً مرتبطاً بالانتماء إلى المسيحية. وقد يكون هذا المعنى واضحاً في نصوص وسياقات معينة، لكن تعميمه على جميع استعمالات الاسم يحتاج إلى شواهد متتابعة. فلا يكفي أن نجد مؤلفاً يستخدم التسمية في مقابل جماعة دينية أخرى لكي نستنتج أن أصل الكلمة نفسه نشأ حصرياً للدلالة على التحول من الوثنية إلى المسيحية.

إنني أرى أن هذه المسألة يجب أن تُحسم بالنصوص لا بالافتراضات. فإذا وجدنا شاهداً مؤرخاً يربط الاسم صراحة بالانتماء المسيحي، فعلينا تحديد تاريخ النص ومكانه واللغة التي كُتب بها، ثم مقارنة هذا الاستعمال بالشواهد الأخرى. أما إذا وجدنا الاسم في سياق جغرافي أو لغوي، فلا يجوز تجاهل ذلك السياق من أجل فرض تفسير ديني واحد.

وقد شهدت المجتمعات المسيحية الناطقة بالسريانية انقسامات كنسية ولاهوتية متعددة، لكنها استمرت في استخدام تقاليد لغوية متقاربة. وهذا يوضح أن اللغة لم تكن حكراً على كنيسة واحدة، وأن الانتماء إلى التراث السرياني لم يكن مطابقاً دائماً للانتماء إلى مؤسسة دينية محددة. فقد استُخدمت السريانية في كنيسة المشرق وفي الكنائس السريانية الغربية، مع اختلافات في التقاليد الكتابية والطقسية واللاهوتية.

ومن هنا فإنني أرفض أن تتحول تسمية السريان إلى دليل تلقائي على وحدة مذهبية أو أصل قومي واحد لجميع مستخدمي اللغة السريانية. فالتاريخ يكشف عن جماعات متعددة تشاركت في لغة

أدبية وتراث ثقافي، بينما اختلفت في انتماءاتها السياسية والكنسية وأحياناً في لغاتها المحكية.

أما تسمية النساطرة، فإن تاريخها يختلف جذرياً عن تاريخ السريان. فقد ارتبط الاسم بنسطور، الذي أصبح بطريركاً للقسطنطينية سنة 428 ميلادية، ثم أُدينت تعاليمه في مجمع أفسس سنة 431. وقد أصبح اسمه لاحقاً جزءاً من الجدل اللاهوتي حول طبيعة المسيح، واستُخدم لوصف اتجاهات ومؤسسات كنسية معينة.

ولا يمكن من الناحية الزمنية أن تكون تسمية النساطرة قد وُجدت بهذا المعنى قبل ظهور نسطور والخلاف المرتبط به. ولذلك فإن إطلاقها على جميع المسيحيين الذين عاشوا في بلاد الرافدين خلال القرنين الأول والثاني الميلاديين يمثل خطأً تاريخياً واضحاً. فقد سبقت الجماعات المسيحية الشرقية ظهور هذه التسمية، وتطورت مؤسساتها قبل أن تصبح الخلافات اللاهوتية في القرن الخامس جزءاً من تاريخها.

وقد استخدم مؤلفون بيزنطيون وسريان ومسلمون لاحقون تسمية النساطرة للإشارة إلى أتباع كنيسة المشرق، لكن هذا الاستعمال لم يكن دائماً تعبيراً عن الاسم الذاتي الرسمي للكنيسة. فقد ارتبط أحياناً بالتصنيف المذهبي والجدل العقائدي، وانتقل من مصدر إلى آخر حتى أصبح مألوفاً في الكتابات التاريخية.

إنني أرى أن من الضروري التمييز بين استعمال الاسم في النصوص الخارجية وبين استعماله في الوثائق الداخلية للمؤسسة. فقد يستخدم المؤلف اسماً لوصف جماعة لا تقبله الجماعة نفسها، وقد يصبح الاسم الخارجي شائعاً في الكتابات اللاحقة حتى يطغى

على التسمية الأصلية. وهذه الظاهرة ليست خاصة بتاريخ المسيحية الشرقية، بل عرفتها جماعات دينية وثقافية متعددة.

ومن المصادر الإسلامية التي تساعدنا على فهم استعمال التسمية النسطورية كتاب مقالات الإسلاميين لأبي الحسن الأشعري، وكتاب الفرق بين الفرق لعبد القاهر البغدادي، وكتاب الملل والنحل للشهرستاني، إلى جانب مؤلفات تاريخية وجغرافية أخرى. وقد تناولت هذه الأعمال الجماعات المسيحية ضمن تصنيفات دينية ومذهبية، لكنها لم تكن دراسات أنثروبولوجية حديثة لأصول السكان.

ومن هنا فإن ورود كلمة النساطرة في مؤلف إسلامي وسيط يثبت أن المؤلف استخدم هذا الاسم لتحديد جماعة مذهبية، لكنه لا يثبت أن جميع أفرادها كانوا ينحدرون من شعب قديم واحد. كما أن اختلاف المذهب بين جماعتين مسيحيتين لا يعني بالضرورة اختلاف الأصل السكاني بينهما، لأن الانقسامات الدينية قد تحدث داخل المجتمع الواحد، وقد تجمع المؤسسة الدينية الواحدة أشخاصاً من أصول متعددة.

وقد وردت في المصادر الإسلامية أيضاً تسميات اليعاقبة والملكانية، وهي أسماء ارتبطت بتقاليد كنسية ومواقف لاهوتية مختلفة. وتكشف المقارنة بينها وبين تسمية النساطرة أن المؤلفين المسلمين كانوا في كثير من الأحيان يصنفون المسيحيين بحسب الانتماء المذهبي، لا بحسب الأصول القومية. ولذلك فإن تحويل هذه التصنيفات إلى أسماء شعوب مستقلة يحتاج إلى أدلة لا توفرها المصطلحات المذهبية وحدها.

وأرى أن دراسة هذه التسميات تقدم لنا مثالاً واضحاً على كيفية انتقال الاسم من المجال الديني إلى المجال الاجتماعي. فقد تصبح التسمية المذهبية مع مرور الزمن جزءاً من التعريف الجماعي، وقد تستخدمها السلطات السياسية في السجلات الإدارية، ثم يتعامل معها المؤرخون اللاحقون باعتبارها اسماً مستقراً لجماعة بشرية. لكن هذا التطور لا يعني أن الاسم حمل المعنى نفسه منذ ظهوره الأول.

أما تسمية الكلدان، فإنها تفتح أمامنا مسألة مختلفة، لأن الاسم معروف في المصادر المسمارية قبل المسيحية بقرون طويلة. فقد وردت جماعات كلدية في جنوب بلاد الرافدين خلال الألف الأول قبل الميلاد، وارتبطت بمناطق وقبائل وبيوت حاكمة في بابل. ومن أبرز الأسماء التي ظهرت في هذا السياق بيت ياقين وبيت داكوري وبيت أموكاني، وهي جماعات معروفة في النصوص الآشورية والبابلية.

وقد برز الكلدان سياسياً خلال الصراعات التي شهدتها بابل في القرنين الثامن والسابع قبل الميلاد، ثم ارتبط اسمهم في الكتابات التاريخية الحديثة بالدولة البابلية الحديثة التي أسسها نبوبلاصر سنة 626 قبل الميلاد. غير أن وصف الدولة البابلية الحديثة بأنها كلدية لا يعني أن جميع سكانها كانوا من أصل كلدي، لأن بابل كانت مركزاً حضرياً وسياسياً واسعاً ضم جماعات مختلفة.

ومن المهم أن نلاحظ أن اسم الكلدان اكتسب في المصادر اليونانية استعمالات أخرى، فقد استخدم أحياناً للإشارة إلى جماعات ارتبطت بعلم الفلك والتنجيم والتقاليد الكهنوتية البابلية. وتظهر هذه الدلالة في عدد من المؤلفات الكلاسيكية، حيث لا يكون المقصود

دائماً جماعة سكانية محددة، بل أصحاب معرفة أو ممارسة علمية ودينية معينة.

إن هذا التحول في استعمال الاسم يمثل دليلاً على أن التسميات القديمة لا تحتفظ بالضرورة بمعنى واحد عبر القرون. فقد يبدأ الاسم مرتبطاً بجماعات قبلية أو مناطق جغرافية، ثم يصبح وصفاً سياسياً أو ثقافياً أو مهنياً في مصادر لاحقة. ولذلك فإنني أرى ضرورة تحديد المقصود بكلمة الكلدان في كل نص قبل استخدامها لإثبات أي علاقة تاريخية.

وفي النصوص الدينية اليهودية والمسيحية ظهرت تسمية الكلدان في سياقات متعددة، منها الإشارة إلى بابل وسكانها أو إلى الحكماء والمنجمين. وقد أسهمت شهرة الاسم في التراث الكتابي في استمراره داخل الثقافة الدينية الأوروبية، حتى بعد زوال الكيانات السياسية القديمة التي ارتبط بها.

لكن استمرار الاسم في الكتب الدينية لا يثبت وحده استمرار جماعة قومية متجانسة تحمل الاسم نفسه عبر جميع العصور. فقد تبقى التسمية في النصوص الأدبية والدينية بعد تغير استعمالها في الحياة اليومية، وقد تعود للظهور في سياقات جديدة نتيجة اعتماد المؤسسات الدينية أو السياسية عليها.

وقد دخل اسم الكلدان في التاريخ الكنسي الشرقي من خلال استعمالات لاتينية وكنسية ارتبطت بالعلاقات بين روما وبعض الجماعات المسيحية الشرقية. ومن المهم هنا الإشارة إلى أن استعمال الاسم في الوثائق الكاثوليكية سبق أحياناً قيام البطريركية الكلدانية بصورتها التي تطورت في العصر الحديث، ولذلك لا يجوز اختزال تاريخ التسمية الكنسية في تاريخ واحد.

وفي سنة 1552 ميلادية وقع انقسام مهم داخل كنيسة المشرق، نتجت عنه حركة انتخاب يوحنا سولاقا بطريركاً، ثم توجهه إلى روما وحصوله على الاعتراف البابوي سنة 1553. وقد كانت هذه الأحداث جزءاً من تاريخ معقد للعلاقات بين الجماعات الكنسية الشرقية والكنيسة الكاثوليكية، وأسهمت في تطور المؤسسات التي ارتبط بها لاحقاً اسم الكنيسة الكلدانية الكاثوليكية.

لكن هذا التطور لم يكن عملية بسيطة انتقلت فيها جميع الجماعات من اسم إلى آخر في وقت واحد. فقد شهدت القرون التالية تغيرات في خطوط البطاركة والعلاقات مع روما، وظهرت انقسامات واتحادات جديدة. ولذلك فإن دراسة تاريخ الكنيسة الكلدانية تتطلب تتبع الوثائق البطريركية والبابوية والكنسية عبر مراحل متعددة، لا الاكتفاء بحدث سنة 1553.

ومن الضروري أن نميز بين ظهور اسم كلداني في وثيقة كنسية وبين استعماله اسماً قومياً بمعناه الحديث. فقد يكون المقصود في الوثيقة جماعة كنسية مرتبطة بروما أو تقليداً طقسياً معيناً، بينما لا تتناول الوثيقة بالضرورة أصل جميع المؤمنين أو هويتهم القومية. ولذلك فإنني أرى أن الاسم الكنسي لا يمكن تحويله تلقائياً إلى شهادة نسب تاريخية تعود إلى بابل القديمة.

وفي المقابل، لا يجوز إنكار أن الجماعات التي حملت اسم الكلدان في العصور الحديثة طورت هوية جماعية خاصة بها، وأن هذه الهوية أصبحت جزءاً من تاريخها الاجتماعي والديني. لكن دراسة تاريخ ظهور الهوية وتطورها تختلف عن إثبات استمرارها بالمعنى نفسه منذ الألف الأول قبل الميلاد.

إنني أرى أن هذا التمييز ضروري لحماية البحث التاريخي من التوظيف السياسي. فقد تكون للجماعة المعاصرة هوية راسخة واسم تختاره لنفسها، لكن ذلك لا يلزم المؤرخ بقبول جميع الروايات التي تربط الاسم بتاريخ قديم دون أدلة وسيطة. كما أن نقد الرواية التاريخية لا يعني إنكار وجود الجماعة أو حقها في تعريف نفسها.

ومن المسائل التي تستحق التحقيق أيضاً استعمال اسم الكلدان في الوثائق الأوروبية خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر. فقد استخدم المبشرون والموظفون الكنسيون أسماء متعددة للجماعات المسيحية الشرقية، وكان لبعض هذه التسميات ارتباط بالسياسات الدينية الرومانية وبمحاولات إقامة الاتحاد الكنسي. ومن هنا فإنني أرى أن دراسة الأرشيفات البابوية والرسائل التبشيرية ضرورية لفهم كيفية انتقال الاسم من التراث الديني إلى التصنيف الكنسي.

وقد أصبحت هذه التسميات أكثر تعقيداً مع اتساع الحضور الأوروبي في الشرق خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. فقد استخدم بعض الرحالة والمبشرين أسماء مستمدة من الكتاب المقدس أو المؤلفات الكلاسيكية، بينما كانت الجماعات المحلية تستخدم تسميات دينية ولغوية مختلفة. وسوف أتناول هذه المرحلة في الفصول المخصصة للمبشرين والرحالة الأوروبيين، دون تكرار التفاصيل التي سبق أن درستها في مؤلفات أخرى.

إن القضية التي تهمني هنا هي أن الأسماء الثلاثة، السريان والنساطرة والكلدان، لا تنتمي إلى فئة تاريخية واحدة. فالأول ارتبط بتاريخ لغوي وثقافي وجغرافي وديني متعدد المراحل، والثاني نشأ في سياق خلاف لاهوتي، والثالث له تاريخ قديم في

بلاد الرافدين ثم اكتسب استعمالات دينية وكنسية لاحقة. ومن هنا فإن التعامل معها بوصفها أسماء قومية متطابقة منذ العصور القديمة يمثل تجاوزاً للفروق التي تكشفها المصادر.

ومن المهم كذلك أن نلاحظ أن الفرد الواحد قد يحمل أكثر من تعريف في المصادر التاريخية. فقد يكون مسيحياً من حيث الدين، وتابعاً لكنيسة معينة من حيث المؤسسة، وناطقاً بالسريانية من حيث اللغة الأدبية أو الطقسية، ومنتمياً إلى مدينة أو إقليم معين من حيث الجغرافيا. وقد تستخدم السلطات السياسية اسماً آخر للإشارة إليه بحسب النظام الإداري المعمول به.

ولا يعني تعدد هذه الأوصاف أن الشخص كان يملك بالضرورة هويات قومية متعددة بالمعنى الحديث، بل يعكس اختلاف مستويات التعريف في المجتمعات القديمة والوسيطة. ولذلك فإنني أرى أن المؤرخ يجب أن يحدد طبيعة كل وصف قبل استخدامه في إعادة بناء التاريخ السكاني.

وقد أدى الخلط بين هذه المستويات إلى ظهور روايات تحاول إثبات أن الاسم الديني أو اللغوي كان منذ البداية اسماً قومياً شاملاً. لكن الوثائق لا تسمح دائماً بمثل هذا الاستنتاج، لأن استعمال الاسم قد يكون محدوداً بسياق معين أو مؤسسة معينة. ومن هنا فإنني أرى أن أفضل وسيلة لتجنب الخطأ هي تتبع التسميات في النصوص المؤرخة، مع بيان اختلاف معانيها بين المصادر.

إنني أرفض أن تتحول دراسة الأسماء إلى عملية انتقاء للشواهد التي توافق نتيجة مسبقة. فإذا وجدنا نصاً يستخدم كلمة السريان بمعنى لغوي، وجب الاعتراف بذلك. وإذا وجدنا نصاً يستخدمها في سياق ديني، وجب تحديد هذا السياق. وإذا ظهر اسم الكلدان في

وثيقة بابوية بوصفه تسمية كنسية، فلا يجوز تجاهل هذه الحقيقة أو تحويلها دون دليل إلى تعريف قومي قديم. وكذلك فإن ورود اسم النساطرة في كتاب إسلامي لا يثبت أن جميع أتباع الكنيسة كانوا يستخدمونه تعريفاً ذاتياً.

وأرى أن هذه القاعدة يجب أن تطبق على جميع الجماعات دون استثناء، لأن البحث التاريخي لا يمكن أن يكون علمياً إذا اختلف معيار الإثبات بحسب الجماعة التي نتناولها. فقد يكون من المشروع دراسة الصلات التاريخية بين المجتمعات القديمة والحديثة، لكن هذه الصلات تحتاج إلى أدلة لغوية وسكانية وثقافية ووثائقية متتابعة، ولا يكفي إثباتها من خلال اسم واحد.

وفي نهاية هذا الفصل أصل إلى نتيجة أساسية، وهي أن تاريخ السريان والنساطرة والكلدان يكشف عن تحولات طويلة في استعمال الأسماء، وأن هذه التسميات لا يمكن التعامل معها بوصفها شهادات قومية ثابتة منذ العصور القديمة. فقد انتقلت الأسماء بين اللغات والمؤسسات الدينية والسلطات السياسية، واكتسبت معاني جديدة بحسب الظروف التاريخية.

إنني أرى أن إعادة كتابة تاريخ بلاد الرافدين تبدأ من تحرير الأسماء من المعاني التي أضيفت إليها في العصور اللاحقة، ثم إعادة دراستها ضمن سياقاتها الأصلية. ولا يعني ذلك إنكار الروابط التاريخية المحتملة بين المجتمعات القديمة والحديثة، وإنما يعني أن إثبات هذه الروابط يحتاج إلى وثائق تتجاوز مجرد التشابه بين التسميات.

وسأنتقل في الفصل التاسع إلى دراسة التسميات الدينية والقومية في الوثائق العثمانية، حيث سنفحص كيفية تصنيف السلطات

العثمانية للجماعات المسيحية الشرقية، والأسماء التي ظهرت في السجلات الإدارية والفرمانات والوثائق الكنسية، ومدى اختلافها عن التسميات التي استخدمها الرحالة والمبشرون الأوروبيون. وسيكون هذا التحقيق ضرورياً قبل الانتقال إلى دراسة ظهور الهويات القومية الحديثة.

المراجع الأساسية للفصل الثامن


Sebastian P. Brock, An Introduction to Syriac Studies, 1992.

Sebastian P. Brock, The Hidden Pearl: The Syrian Orthodox Church and Its Ancient Aramaic Heritage, ضمن الدراسات الخاصة بالتراث السرياني.

J. B. Segal, Edessa: The Blessed City, 1970.

Robert Rollinger, The Terms Assyria and Syria Again, Journal of Near Eastern Studies, 2006.

Jean-Baptiste Chabot, Synodicon Orientale ou recueil de synodes nestoriens, 1902.

Wilhelm Baum and Dietmar W. Winkler, The Church of the East: A Concise History, 2003.

David Wilmshurst, The Martyred Church: A History of the Church of the East, 2011.

Heleen Murre-van den Berg, The Church of the East and the Chaldean Church: A History of the Churches of the East, ضمن الدراسات الحديثة لتاريخ الكنائس الشرقية.

Joseph Habbi, Signification de l'union chaldéenne de Mar Sulaqa avec Rome en 1553, ضمن الدراسات المتعلقة بتاريخ الاتحاد الكنسي.

Herodotus, Histories، للمقارنة بين استعمال الأسماء الجغرافية والسكانية في المصادر اليونانية.

Strabo, Geography، لدراسة استعمال اسم الكلدان وغيره من التسميات في الجغرافيا الكلاسيكية.

الشهرستاني، الملل والنحل، بوصفه مصدراً إسلامياً وسيطاً لتصنيف الجماعات الدينية والمذهبية.

عبد القاهر البغدادي، الفرق بين الفرق، بوصفه مصدراً لدراسة المصطلحات المذهبية في التراث الإسلامي.

ملاحظة توثيقية

تحتاج دراسة التسميات الثلاث إلى التمييز بين الشواهد المسمارية واليونانية والسريانية والعربية واللاتينية، مع تحديد تاريخ كل استعمال وسياقه. وتستلزم النسخة النهائية مراجعة النصوص الأصلية والطبعات النقدية، ولا سيما الشواهد المتعلقة بتاريخ اسم السريان، واستعمال تسمية النساطرة في المصادر الكنسية والإسلامية، وتطور اسم الكلدان في الوثائق البابوية والشرقية. ولا

يجوز اعتبار التشابه بين الأسماء دليلاً كافياً على الاستمرارية القومية دون شواهد تاريخية مستقلة.

الفصل التاسع

التسميات الدينية والقومية في الوثائق العثمانية: المسيحيون الشرقيون بين السجلات الرسمية والانتماءات المحلية

إن دراسة الوثائق العثمانية المتعلقة بالمسيحيين في بلاد الرافدين والأناضول وكوردستان تمثل مرحلة أساسية في التحقيق بتاريخ التسميات التي استخدمتها الجماعات المسيحية الشرقية قبل ظهور الحركات القومية الحديثة. وتكمن أهمية هذه الوثائق في أنها تنقلنا من المؤلفات الكنسية والروايات التاريخية إلى عالم الإدارة والضرائب والقضاء والتعداد السكاني والمراسلات الرسمية. فقد حكم العثمانيون مناطق واسعة من الشرق الأوسط طوال قرون، وأنتجت مؤسساتهم سجلات ضخمة تضمنت أسماء السكان والطوائف والقرى والمدن والولايات. غير أن هذه السجلات لم تُكتب أساساً لتحديد الأصول القومية القديمة، بل لتنظيم شؤون الحكم وجباية الضرائب وإدارة العلاقات بين الدولة ورعاياها. ولذلك فإنني أرى أن فهم طبيعة الوثيقة العثمانية يجب أن يسبق استخدامها دليلاً على هوية جماعة بعينها.

بدأت السيطرة العثمانية على مناطق واسعة من شرقي الأناضول وشمال بلاد الرافدين خلال القرن السادس عشر، ولا سيما بعد معركة جالديران سنة 1514، ثم توسعت إلى مناطق عراقية مختلفة خلال الصراع مع الدولة الصفوية. وقد دخلت الموصل تحت الحكم العثماني في النصف الأول من القرن السادس عشر، بينما شهدت بغداد انتقالات في السيطرة السياسية قبل أن يستعيدها

العثمانيون سنة 1638. ولم تكن هذه المناطق وحدات إدارية ثابتة طوال العهد العثماني، بل تغيرت حدودها وأسماؤها وارتباطاتها الإدارية بحسب الظروف العسكرية والسياسية.

وكانت كوردستان، بمناطقها الجبلية والسهول المجاورة، جزءاً من هذا العالم السياسي المتغير. فقد احتفظت بعض الإمارات الكوردية بدرجات متفاوتة من الحكم المحلي في مراحل مختلفة، بينما خضعت مناطق أخرى لإدارة عثمانية أكثر مباشرة. وكانت الجماعات المسيحية تعيش داخل هذا المحيط إلى جانب جماعات مسلمة ويزيدية ويهودية وغيرها، وتتفاعل معها في التجارة والزراعة والحرف والعلاقات الاجتماعية. ومن هنا فإن دراسة الوثائق العثمانية لا ينبغي أن تعزل المسيحيين عن المجتمع المحلي الذي عاشوا فيه، لأن السجل الإداري قد يكشف عن علاقات اقتصادية وقضائية مشتركة لا تظهر في المؤلفات الدينية.

إن أول ما ينبغي توضيحه هو أن الدولة العثمانية لم تعتمد طوال تاريخها نظاماً واحداً ثابتاً لتصنيف السكان. فقد تغيرت المصطلحات الإدارية والقانونية بين القرن السادس عشر والقرن التاسع عشر، كما اختلفت طريقة تسجيل الجماعات بحسب نوع الوثيقة ومكان صدورها. ولذلك فإن استعمال كلمة ملة في وثيقة متأخرة لا يسمح لنا بأن نفترض وجود النظام الإداري نفسه في جميع القرون السابقة.

وقد استخدمت الدولة العثمانية مصطلح الملة في سياقات دينية وقانونية، لكنه اكتسب معاني مؤسسية أكثر تحديداً خلال مراحل مختلفة من تاريخ الدولة، ولا سيما في القرن التاسع عشر. وقد اعتادت بعض المؤلفات الحديثة وصف النظام العثماني كله بأنه

نظام الملل، وكأنه مؤسسة واحدة مكتملة منذ قيام الدولة. غير أن الدراسات التاريخية أظهرت أن تنظيم الجماعات غير المسلمة تطور تدريجياً، وأن الصورة الشائعة عن نظام الملل تحتاج إلى مراجعة في ضوء الوثائق الخاصة بكل مرحلة.

إنني أرى أن هذه المسألة مهمة لأنها تكشف خطورة إسقاط المؤسسات المتأخرة على العصور السابقة. فإذا كانت الدولة قد اعترفت بجماعة دينية ضمن ترتيبات إدارية معينة في القرن التاسع عشر، فلا يجوز أن نفترض أن الاعتراف نفسه كان قائماً بالصورة ذاتها في القرن السادس عشر. كما أن وجود تسمية دينية في السجلات لا يعني أنها كانت اسماً قومياً بالمعنى الحديث.

ومن أقدم أنواع الوثائق العثمانية المهمة في هذا المجال دفاتر التحرير، المعروفة باسمTahrir Defterleri ، وهي سجلات استخدمتها الدولة لتوثيق الموارد والالتزامات الضريبية والسكان الخاضعين لأنظمة الجباية في مناطق مختلفة. وقد تضمنت هذه الدفاتر أسماء القرى والأحياء وأرباب الأسر وبعض الفئات الضريبية، وأحياناً معلومات عن الانتماء الديني أو الوضع القانوني. لكنها لم تكن إحصاءات سكانية حديثة تشمل جميع الأفراد بالطريقة التي نعرفها اليوم.

وقد اعتمدت بعض السجلات على تسجيل الأسر أو الوحدات الضريبية، لا على تعداد كل رجل وامرأة وطفل. ولذلك فإن تحويل أعداد الخانات المسجلة إلى أعداد سكانية دقيقة يحتاج إلى تقديرات وافتراضات قد تختلف من منطقة إلى أخرى. ولا يجوز أن نستخرج من دفتر ضريبي رقماً قاطعاً لعدد أفراد جماعة دينية أو قومية دون معرفة طريقة التسجيل والفئات التي شملها السجل.

وتظهر في الوثائق العثمانية تسميات عامة مثل النصارى أو المسيحيين، إلى جانب تسميات كنسية أكثر تحديداً في بعض المصادر والفترات. وقد استخدمت اللغة العثمانية مصطلحات مثل نصراني ومسيحي، كما ظهرت أسماء جماعات وكنائس بصيغ تتأثر باللغة الإدارية وسياق الوثيقة. ومن الضروري هنا ألا نترجم جميع هذه الألفاظ إلى مصطلح قومي واحد، لأن المقصود في كثير من الأحيان كان الانتماء الديني أو الطائفي.

إنني أرى أن الخطأ المنهجي يبدأ عندما يأخذ الباحث تسمية وردت في سجل ضريبي، ثم يمنحها معنى قومياً لم يكن جزءاً واضحاً من وظيفة السجل. فقد يكون الموظف العثماني مهتماً بمعرفة الوضع الضريبي والقانوني للأسرة، لا بتحديد أصلها التاريخي. وإذا وردت تسمية طائفية، فإنها قد تعكس ارتباط الجماعة بمؤسسة دينية معينة، ولا تثبت وحدها أن جميع أفرادها كانوا يتبنون هوية قومية واحدة.

ومن الوثائق المهمة أيضاً سجلات المحاكم الشرعية، المعروفة باسم سجلات القضاء أو Şer‘iyye Sicilleri. فقد تضمنت هذه السجلات معاملات البيع والشراء والديون والميراث والنزاعات والعقود، وظهر فيها أفراد من جماعات دينية متعددة. وتقدم هذه الوثائق فرصة لدراسة الحياة اليومية والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية، بعيداً عن التصنيفات الكبرى التي تظهر في المؤلفات السياسية.

وقد يرد اسم شخص مسيحي في سجل قضائي مقروناً باسم أبيه أو مهنته أو محل إقامته أو انتمائه الديني، دون أن يتضمن السجل أي تصريح عن أصله القومي. ومن هنا فإن غياب تسمية قومية في

مثل هذه الوثيقة لا يكفي وحده لإثبات أن صاحبها لم يكن يمتلك شعوراً جماعياً أو انتماءً محلياً. فالوثيقة قد لا تكون معنية أصلاً بتسجيل ذلك النوع من المعلومات.

وهذه نقطة أعدها ضرورية في التحقيق التاريخي، لأن بعض الباحثين يتعاملون مع صمت الوثيقة بوصفه نفياً قاطعاً. لكن غياب الاسم قد يعود إلى طبيعة السجل أو الغرض الإداري منه، لا إلى عدم وجود التسمية في المجتمع. ولذلك فإن الاستنتاج الصحيح يجب أن يكون محدوداً بما تسمح به الوثيقة: فإذا لم يرد اسم قومي في سجل معين، فإننا نستطيع القول إن السجل لم يستخدمه، لكننا لا نستطيع من ذلك وحده الجزم بأنه لم يكن معروفاً في أي سياق آخر.

ومن المناطق التي تستحق دراسة خاصة ولاية الموصل، لأنها ضمت خلال العهد العثماني مدناً وقرى ومناطق جبلية شهدت حضوراً مسيحياً متنوعاً. وقد كانت الموصل مركزاً تجارياً وإدارياً مهماً، وارتبطت بمناطق سهل نينوى والعمادية وعقرة والجزيرة والجبال المجاورة. وقد عاش في هذه الجغرافية مسيحيون من تقاليد كنسية متعددة، إلى جانب الكورد والعرب والتركمان واليزيديين واليهود وغيرهم.

إن دراسة سكان الموصل لا يمكن أن تقوم على افتراض وجود حدود قومية واضحة بين جميع القرى والأحياء، لأن الانتماءات المحلية والدينية واللغوية كانت متداخلة. وقد تتحدث جماعة لغة معينة في حياتها اليومية، وتستخدم لغة أخرى في العبادة، وتخضع لإدارة سياسية مختلفة، وتحمل في الوثائق اسماً مرتبطاً بمؤسستها الدينية. ولذلك فإنني أرى أن إعادة بناء التاريخ السكاني للموصل

تتطلب الجمع بين السجلات العثمانية والمخطوطات الكنسية والمصادر المحلية والرحلات المعاصرة.

وقد شهدت الموصل خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر تطوراً في العلاقات بين الكنائس الشرقية وروما، وظهرت فيها مؤسسات وجماعات كاثوليكية شرقية إلى جانب المؤسسات الكنسية الأخرى. وقد انعكست هذه التحولات في التسميات التي استخدمتها الوثائق الدينية والإدارية، لكن ظهور اسم كنسي جديد أو الاعتراف به لا يعني أن السكان الذين ارتبطوا به ظهروا فجأة من الناحية السكانية.

ومن هنا فإنني أرى أن تاريخ الكنيسة الكلدانية في الموصل ينبغي أن يُدرس بوصفه جزءاً من التحولات الكنسية والمؤسسية التي شهدتها المنطقة. وقد أصبح اسم الكلدان مرتبطاً بجماعات كاثوليكية شرقية ضمن تطورات امتدت عبر قرون، لكن تحديد تاريخ استعمال الاسم في السجلات العثمانية يتطلب الرجوع إلى الوثائق المؤرخة نفسها، لا الاكتفاء بالمعلومات التي تقدمها المؤلفات الحديثة.

ومن المهم أن نميز بين الاعتراف الكنسي الصادر عن روما وبين الاعتراف الإداري العثماني. فقد تمنح السلطة البابوية لقباً أو تعترف ببطريرك، لكن ذلك لا يعني بالضرورة أن الإدارة العثمانية استخدمت التسمية نفسها في جميع سجلاتها. كما أن استعمال الاسم في مراسلة قنصلية أوروبية لا يثبت أنه كان المصطلح الرسمي المعتمد في الدفاتر المحلية.

وقد ظهرت هذه الفروق بوضوح في القرن التاسع عشر، عندما ازدادت العلاقات بين الدولة العثمانية والقوى الأوروبية، وتوسعت

أنشطة الإرساليات الكاثوليكية والبروتستانتية، وأصبحت المسائل المتعلقة بحماية الجماعات المسيحية جزءاً من المراسلات الدبلوماسية. وقد استخدم القناصل والمبشرون تسميات متعددة، بعضها ديني وبعضها جغرافي وبعضها مستمد من التراث التاريخي القديم.

إنني أرى أن هذه المرحلة تحتاج إلى فصل واضح بين لغة الوثيقة العثمانية ولغة التقرير الأوروبي. فقد يصف القنصل البريطاني جماعة باسم معين، بينما تسجلها الإدارة العثمانية تحت اسم طائفي آخر. ولا يجوز أن نعامل الوصف القنصلي باعتباره ترجمة حرفية للسجل العثماني دون مقارنة النصين الأصليين.

ومن أبرز التحولات الإدارية في القرن التاسع عشر إصلاحات التنظيمات العثمانية، التي بدأت بمرسوم كلخانة سنة 1839، ثم تعززت بخط همايون سنة 1856. وقد تناولت هذه الإصلاحات مسائل تتعلق بحقوق الرعايا وتنظيم الإدارة والعلاقات بين الدولة والجماعات الدينية. وكان لها أثر في تطور الأطر القانونية والمؤسسية التي تعاملت الدولة من خلالها مع غير المسلمين.

وقد أدى هذا التطور إلى زيادة أهمية التمثيل الطائفي والمؤسسات الدينية في بعض مجالات الإدارة، لكنه لم يحول جميع الجماعات تلقائياً إلى قوميات مستقلة. فالإصلاحات العثمانية جرت في سياق دولة متعددة الأديان واللغات، وكانت مفاهيم المواطنة والانتماء السياسي تتغير تحت تأثير التحولات الداخلية والضغوط الدولية.

ومن الضروري أن نتوقف عند كلمة عثماني نفسها، لأنها كانت تشير إلى انتماء سياسي للدولة، ولم تكن بالضرورة اسماً لأصل عرقي واحد. وقد سعت بعض مشاريع الإصلاح إلى تعزيز مفهوم

العثمانية بوصفه رابطة سياسية بين الرعايا، لكن هذه المشاريع واجهت تحديات متعددة مع صعود الحركات القومية والتنافس الدولي. ولذلك فإن فهم التسميات الدينية في القرن التاسع عشر لا ينفصل عن تاريخ التحول في مفهوم الانتماء السياسي داخل الدولة.

وقد تطورت سجلات النفوس العثمانية خلال القرن التاسع عشر، وأصبحت أداة مهمة لإدارة السكان والتجنيد والضرائب والهوية القانونية. ومن أبرز مراحل هذا التطور تعداد سنة 1831، الذي كان من أوائل الجهود المركزية الواسعة لتسجيل السكان في الدولة العثمانية، وإن لم يكن تعداداً شاملاً لجميع الأفراد وفق المعايير الحديثة. ثم توسعت إجراءات التسجيل في العقود التالية، وظهرت دفاتر نفوس أكثر تفصيلاً.

وتكتسب هذه السجلات أهمية خاصة لأنها قد تتضمن أسماء الأشخاص وأعمارهم وعلاقاتهم الأسرية وأماكن إقامتهم وانتماءاتهم الدينية. لكن طريقة التصنيف لم تكن موحدة تماماً بين جميع المناطق والفترات، كما أن بقاء السجلات وإتاحتها للباحثين يختلفان من ولاية إلى أخرى. ولذلك فإن أي دراسة جادة تحتاج إلى تحديد الدفتر والسنة والوحدة الإدارية والحقول التي تضمنها.

إنني أرى أن الاستشهاد بتعداد عثماني دون ذكر سنة إجرائه أو طبيعة الفئات التي سجلها لا يكفي لإثبات دعوى تاريخية. فإذا قيل إن جماعة معينة وردت تحت اسم محدد، فينبغي تقديم صورة الوثيقة أو رقمها الأرشيفي، وقراءة الاسم باللغة العثمانية، ثم تحديد ما إذا كان المصطلح يشير إلى الدين أو الطائفة أو اللغة أو الأصل القومي.

ولا يمكن تجاهل أن اللغة العثمانية استخدمت نظاماً كتابياً مختلفاً عن التركية الحديثة، وأن قراءة الوثائق تتطلب معرفة بالمصطلحات الإدارية وبالخطوط المستخدمة في السجلات. فقد يؤدي الاعتماد على ترجمة غير دقيقة إلى تغيير معنى الاسم أو الخلط بين تسميتين متقاربتين. ولذلك فإنني أرى ضرورة الرجوع إلى الأصل العثماني كلما كان الاستنتاج متعلقاً بتاريخ تسمية معينة.

ومن المصطلحات التي تستحق البحث في الوثائق العثمانية المتأخرة أسماء النساطرة والكلدان والسريان، إلى جانب تسميات أخرى ارتبطت بالمؤسسات المسيحية الشرقية. لكنني لا أضع هذه الأسماء في مرتبة واحدة قبل فحص النصوص، لأن بعضها قد يظهر في مراسلات إدارية محلية، وبعضها في تقارير دبلوماسية، وبعضها في وثائق كنسية لا تمثل بالضرورة التصنيف الرسمي للدولة.

وتحتاج تسمية النساطرة إلى اهتمام خاص في مناطق هكاري والعمادية والجبال المجاورة، حيث عاشت جماعات مرتبطة بكنيسة المشرق ضمن بيئة سياسية واجتماعية معقدة. وقد كانت العلاقات بين بعض القبائل المسيحية والسلطات المحلية والإمارات الكوردية تتأثر بعوامل متعددة، منها الضرائب والحماية والمراعي والتنافس على النفوذ. ولا يمكن تفسير هذه العلاقات بوصفها صراعاً قومياً ثابتاً بين جماعتين متجانستين، لأن التحالفات والنزاعات كانت تتغير بحسب الظروف.

وقد احتفظت بعض الجماعات المسيحية الجبلية بتنظيمات محلية وعشائرية خاصة، وكان للبطريركية ورجال الدين دور مهم في

حياتها. لكن هذه التنظيمات لا تعني أن جميع المسيحيين في المنطقة عاشوا وفق النظام الاجتماعي نفسه، فقد اختلفت أوضاع سكان القرى الزراعية والمدن والمناطق الجبلية. ولذلك فإنني أرى أن دراسة المجتمع المسيحي الشرقي في العهد العثماني تحتاج إلى التمييز بين الجماعات القبلية والمجتمعات الحضرية والقرى التابعة لمراكز كنسية مختلفة.

ومن المهم كذلك دراسة العلاقة بين البطريركية والسلطات العثمانية. فقد كانت بعض المسائل المتعلقة بالتعيينات الكنسية والضرائب والنزاعات المحلية تُطرح أمام الإدارة، بينما احتفظت المؤسسات الدينية بدرجات متفاوتة من التنظيم الداخلي. وقد تتضمن المراسلات الرسمية أسماء البطاركة والأساقفة والطوائف، لكن هذه الأسماء لا تمثل بالضرورة تعريفات قومية لجميع السكان.

إنني أرى أن وجود بطريرك معترف به أو معروف لدى السلطات لا يثبت وحده وجود كيان قومي مستقل، كما أن عدم وجود اعتراف إداري منفصل لا ينفي وجود هوية اجتماعية مميزة. فالعلاقة بين المؤسسة الدينية والجماعة السكانية تحتاج إلى دراسة تاريخية تتجاوز الصيغة القانونية.

وقد شهد القرن التاسع عشر أحداثاً مأساوية في مناطق هكاري والموصل والجبال المجاورة، ولا سيما خلال الصراعات التي ارتبطت بتراجع سلطة الإمارات المحلية ومحاولات الدولة العثمانية تعزيز سيطرتها المباشرة. ومن أبرز هذه الأحداث الهجمات التي تعرضت لها جماعات مسيحية في هكاري خلال أربعينيات القرن التاسع عشر، في سياق الصراع مع بدرخان بك

وحلفائه. وقد أدت هذه الأحداث إلى سقوط ضحايا ونزوح سكان، وأصبحت موضوعاً بارزاً في التقارير القنصلية والتبشيرية.

ولا يجوز إنكار العنف الذي تعرضت له المجتمعات المسيحية أو التقليل من معاناتها، كما لا يجوز تحويل هذه الأحداث إلى حكم جماعي على جميع الكورد أو جميع المسلمين. فقد كانت الظروف السياسية والعسكرية معقدة، وشارك فيها قادة محليون وقوى إقليمية ومصالح متنافسة. ولذلك فإنني أرى ضرورة تحديد المسؤوليات التاريخية على أساس الأفعال والوثائق، لا على أساس الانتماء القومي أو الديني.

وقد أثرت هذه الأحداث في زيادة الاهتمام الأوروبي بالجماعات المسيحية الشرقية، وأصبحت تقارير المبشرين والقناصل مصدراً مهماً للمعلومات عن المنطقة. لكن هذه التقارير لم تكن دائماً محايدة، فقد كُتبت أحياناً في سياق المنافسة بين القوى الأوروبية أو الدفاع عن مشاريع تبشيرية أو المطالبة بتدخل سياسي. ولذلك فإنني أرى ضرورة مقارنتها بالمراسلات العثمانية والمصادر المحلية قبل اعتمادها بوصفها رواية نهائية للأحداث.

ومن هنا تظهر أهمية التمييز بين الوثيقة التي تسجل حادثة وبين التفسير الذي يقدمه كاتبها. فقد يذكر تقرير قنصلي أسماء القرى والضحايا وتاريخ الهجوم، ثم يقدم تفسيراً سياسياً أو دينياً للأسباب. ويمكن أن تكون المعلومات المتعلقة بالحدث قابلة للتحقق، بينما يحتاج التفسير إلى مقارنة مستقلة. ولا يجوز أن نقبل جميع عناصر التقرير أو نرفضها دفعة واحدة.

وقد ارتبطت هذه المرحلة أيضاً بتطور استعمال أسماء الجماعات المسيحية في الكتابات الأوروبية. فقد استخدم بعض المبشرين

أسماء قديمة مستمدة من المؤلفات الدينية والكلاسيكية، بينما استمر آخرون في استعمال التسميات المذهبية المعروفة. لكن ظهور اسم في تقرير أوروبي لا يثبت أنه كان الاسم الذاتي لجميع أفراد الجماعة، كما لا يثبت أنه كان المصطلح الرسمي الذي استخدمته الإدارة العثمانية.

إنني أرى أن التحقيق في هذه المسألة يجب أن يقوم على مقارنة ثلاث فئات من المصادر: الوثائق العثمانية الأصلية، والوثائق الكنسية المحلية، والتقارير الأوروبية المعاصرة. فإذا ظهر اسم معين في الفئات الثلاث، وجب دراسة معناه في كل منها. وإذا اقتصر ظهوره على فئة واحدة، فلا يجوز تعميمه على بقية المصادر دون دليل.

ومن المهم كذلك أن نبحث في الوثائق المتعلقة بالكنائس السريانية الأرثوذكسية والكاثوليكية، لأن تاريخها الإداري يختلف عن تاريخ كنيسة المشرق والكنيسة الكلدانية. وقد تطورت علاقاتها بالسلطات العثمانية وفق ظروف محلية ومؤسسية متعددة، وأصبحت لبعضها ترتيبات تمثيلية أكثر وضوحاً خلال القرن التاسع عشر. ولا يجوز أن نفترض أن جميع الكنائس المسيحية الشرقية كانت تخضع للنظام الإداري نفسه في كل فترة.

وقد انعكس هذا التنوع في استعمال أسماء الجماعات في المراسلات والفرمانات والسجلات. فقد يشير الاسم إلى مؤسسة كنسية معترف بها، أو إلى جماعة محلية، أو إلى بطريركية معينة، أو إلى فئة دينية أوسع. ولذلك فإنني أرى أن تحديد المعنى يتطلب قراءة النص كاملاً، بما في ذلك الجهة التي أصدرته والجهة التي وُجه إليها والغرض الذي كُتب من أجله.

إن أحد الأخطاء التي ينبغي تجنبها هو التعامل مع الفرمان العثماني بوصفه وثيقة إثبات أصل قومي. فالفرمان قد يمنح امتيازاً أو يعترف بمنصب ديني أو ينظم علاقة إدارية، لكنه لا يتحول تلقائياً إلى شهادة عن أصول السكان القديمة. وإذا استخدم الفرمان اسماً معيناً، فإننا نستطيع إثبات استعمال ذلك الاسم في التاريخ المحدد، أما ربطه بحضارة سبقت الوثيقة بألفي سنة فيحتاج إلى أدلة أخرى.

وقد ازدادت أهمية هذه المسألة مع اقتراب نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، عندما أصبحت الهويات القومية جزءاً من الصراعات السياسية في الدولة العثمانية ومحيطها. فقد تأثرت جماعات متعددة بالأفكار القومية الحديثة، وظهرت جمعيات ومؤسسات وصحف استخدمت أسماء تاريخية وثقافية مختلفة. وكان هذا التحول جزءاً من تاريخ أوسع شمل شعوب الدولة العثمانية، ولا يمكن فهمه من خلال الوثائق الكنسية وحدها.

ومن هنا فإنني أرى أن ظهور الوعي القومي الحديث يجب أن يُدرس بوصفه عملية تاريخية لها ظروفها ومؤسساتها ومفكروها، لا بوصفه استمراراً تلقائياً لجميع أشكال الانتماء الديني التي سبقته. فقد تتبنى جماعة اسماً قديماً وتعيد تفسيره ضمن مشروع ثقافي أو سياسي جديد، وقد يستند هذا المشروع إلى عناصر من الذاكرة التاريخية واللغة والدين. لكن دراسة هذه العملية لا تعني أن الهوية الحديثة كانت موجودة بمعناها نفسه في جميع العصور السابقة.

ولا يمكن إغفال دور الطباعة والتعليم الحديث في هذا التحول. فقد أسهم انتشار المدارس والإرساليات والمطابع والصحف في زيادة تداول الأسماء والتصورات التاريخية بين الجماعات المسيحية

الشرقية. وأصبحت بعض المصطلحات التي كانت محدودة في المؤلفات الدينية أو الأوروبية أكثر حضوراً في النقاشات المحلية. وقد ساعدت هذه التحولات على ظهور أشكال جديدة من التعريف الجماعي، تختلف في طبيعتها عن التصنيفات الضريبية والإدارية القديمة.

إنني أرى أن دراسة تاريخ الأسماء في العهد العثماني يجب أن تشمل هذه الوسائط الثقافية، لأن انتقال الاسم من وثيقة دينية إلى صحيفة أو جمعية سياسية قد يغير معناه ووظيفته. فقد يصبح الاسم أداة للتعبئة الثقافية أو المطالبة بحقوق جماعية، بعد أن كان يستخدم سابقاً في سياق كنسي أو جغرافي. ولا يجوز أن نقرأ الاستعمال القديم من خلال المعنى السياسي الذي اكتسبه الاسم لاحقاً.

ومن المهم أيضاً دراسة الوثائق المتعلقة بالكورد في المناطق نفسها، لأن تاريخ المسيحيين الشرقيين لم يكن منفصلاً عن تاريخ الإمارات والقبائل والقرى الكوردية. فقد تضمنت السجلات العثمانية أسماء عشائر وأمراء ومناطق إدارية، واستخدمت مصطلحات مرتبطة بكوردستان والكورد في سياقات مختلفة. لكن هذه المصطلحات نفسها تحتاج إلى دراسة دقيقة، لأن الاسم الجغرافي أو الإداري لا يتطابق دائماً مع الحدود القومية الحديثة.

إنني أرى أن تطبيق المعيار نفسه على جميع الجماعات يمثل شرطاً أساسياً للبحث العلمي. فإذا كانت تسمية كوردستان في وثيقة عثمانية تحتاج إلى تحديد حدودها الإدارية والجغرافية، فإن تسمية أي جماعة مسيحية في الوثيقة نفسها تحتاج إلى تحديد معناها الديني أو الاجتماعي. ولا يجوز أن نستخدم الوثائق بصورة

انتقائية، فنقبل دلالتها الحرفية عندما تخدم استنتاجاً معيناً، ثم نرفضها عندما تقود إلى نتيجة مختلفة.

وقد كانت بعض الإمارات الكوردية تضم قرى مسيحية ومسلمة ويزيدية، وكانت العلاقات بينها تتراوح بين التعاون والتبعية والنزاع. وتكشف هذه الحقيقة عن ضرورة دراسة المجتمعات المحلية بوصفها وحدات تاريخية معقدة، لا مجرد امتداد لصراعات قومية حديثة. فقد كان الانتماء إلى قرية أو عشيرة أو إمارة أو مؤسسة دينية يؤدي دوراً مهماً في حياة السكان، بينما لم تكن جميع أشكال الهوية الحديثة قد اكتملت بعد.

ومن هنا فإنني أرى أن دراسة سجلات الضرائب والأراضي والمحاكم قد تقدم معلومات أكثر دقة عن العلاقات اليومية من بعض الروايات السياسية المتأخرة. فقد تكشف الوثائق عن ملكية مشتركة أو معاملات تجارية أو نزاعات على المياه والأراضي، وهي جوانب تساعد على فهم طبيعة المجتمع بعيداً عن التصنيفات العامة.

ولا يعني ذلك أن الوثائق العثمانية خالية من التحيز أو الأخطاء. فقد كانت الإدارة تعمل وفق مصالح الدولة، وقد تتأثر المعلومات التي تسجلها بقدرة السلطات على الوصول إلى المناطق أو بالتقديرات المحلية أو بالظروف السياسية. كما أن بعض المناطق الجبلية لم تكن تخضع دائماً لدرجة الرقابة الإدارية نفسها التي عرفتها المدن الكبرى. ولذلك فإنني أرى أن الوثيقة الرسمية يجب أن تُفحص نقدياً مثل غيرها من المصادر، لا أن تُعامل باعتبارها معصومة من الخطأ.

وقد يؤدي اختلاف أسماء الأماكن في الوثائق إلى مشكلات إضافية. فقد تظهر القرية باسم عثماني أو عربي أو كوردي أو سرياني، وقد تختلف طريقة كتابتها من سجل إلى آخر. ومن هنا فإن تحديد الموقع الجغرافي يحتاج إلى مقارنة الأسماء والخرائط والوثائق المحلية، ولا يجوز أن نفترض أن اختلاف الكتابة يعني بالضرورة وجود مكانين مختلفين.

وتكتسب هذه المسألة أهمية خاصة عند دراسة قرى هكاري وطور عبدين وسهل نينوى والعمادية، حيث عرفت المنطقة تعدداً لغوياً واسعاً. فقد تنتقل أسماء الأماكن بين اللغات، وتظهر بصيغ مختلفة في المخطوطات الكنسية والوثائق العثمانية والتقارير الأوروبية. ولذلك فإنني أرى أن دراسة الاسم الجغرافي يجب أن تسبق استخدامه في بناء أي استنتاج يتعلق بالأصل السكاني.

ومن الضروري كذلك أن نميز بين المصطلحات التي ظهرت في الوثائق الرسمية وبين الترجمات الحديثة لهذه الوثائق. فقد يستخدم المترجم المعاصر اسماً قومياً شائعاً اليوم لتوضيح المقصود بجماعة وردت في النص العثماني تحت تسمية مذهبية. وقد يكون هذا الاختيار مفهوماً من الناحية التحريرية، لكنه لا يجوز أن يتحول إلى دليل على أن الاسم الحديث كان موجوداً حرفياً في الوثيقة الأصلية.

إنني أرى أن التحقيق العلمي يقتضي تقديم اللفظ العثماني كما ورد، ثم ترجمته ترجمة دقيقة، مع بيان أي تفسير حديث أُضيف إليه. فإذا وردت تسمية نسطوري مثلاً، فلا ينبغي استبدالها في الاقتباس المباشر باسم قومي مختلف دون توضيح. وإذا وردت تسمية

كلداني أو سرياني، فيجب تحديد ما إذا كانت تشير إلى مؤسسة كنسية أو جماعة محلية أو فئة إدارية.

وهنا أصل إلى مسألة أساسية في هذا الفصل، وهي الفرق بين إثبات استعمال الاسم وإثبات استمراريته التاريخية. فقد نجد وثيقة عثمانية من سنة معينة تستخدم تسمية محددة، وهذا يثبت وجود الاسم في ذلك التاريخ والسياق. لكن الوثيقة لا تستطيع وحدها إثبات أن الاسم كان مستخدماً بالمعنى نفسه قبل ألف سنة، كما لا تستطيع إثبات أن جميع أفراد الجماعة كانوا يحملون الوعي القومي نفسه الذي يظهر في العصر الحديث.

وفي المقابل، فإن عدم العثور على اسم في مجموعة محدودة من الوثائق لا يثبت أنه لم يكن مستخدماً في أي مكان آخر. فقد تكون السجلات ناقصة، أو لم تُفهرس بعد، أو لم تُدرس جميعها، أو استخدمت مصطلحات مختلفة. ولذلك فإنني أرى أن الاستنتاجات المتعلقة بغياب التسمية يجب أن تكون محددة زمنياً وجغرافياً ووثائقياً.

إن القول إن اسماً معيناً لم يظهر في دفتر محدد يختلف عن القول إنه لم يظهر في جميع وثائق الدولة العثمانية. والانتقال من النتيجة الأولى إلى الثانية يحتاج إلى بحث أرشيفي واسع يشمل مجموعات متعددة من السجلات والمراسلات والفرمانات. ومن دون هذا البحث يصبح النفي الشامل ادعاءً يتجاوز الأدلة المتاحة.

وأرى أن هذه القاعدة ستكون مهمة جداً عندما نصل إلى دراسة الوثائق البريطانية في أوائل القرن العشرين، لأن بعض التسميات التي استخدمتها الإدارة البريطانية لا تتطابق دائماً مع المصطلحات العثمانية السابقة. وقد ارتبط هذا الاختلاف بالتحولات السياسية

والحرب العالمية الأولى والمشاريع القومية الجديدة، ولذلك لا يجوز تفسيره دون دراسة الظروف التي أنتجته.

إنني أعتقد أن الوثائق العثمانية تمثل مصدراً لا غنى عنه لفهم تاريخ الجماعات المسيحية الشرقية، لكنها لا تقدم بمفردها إجابة نهائية عن جميع الأسئلة المتعلقة بالأصول القومية. فهي تكشف عن طريقة تصنيف الدولة للسكان، وعن التنظيمات الدينية والإدارية، وعن العلاقات الاقتصادية والقضائية، لكنها لا تستطيع دائماً أن تخبرنا كيف كان كل فرد يفهم هويته الذاتية.

ومن هنا فإنني أرى أن البحث التاريخي يجب أن يجمع بين الوثيقة الرسمية والشهادة المحلية والمصدر الكنسي والكتابة المعاصرة، مع مراعاة اختلاف وظيفة كل منها. فقد يقدم السجل العثماني اسماً إدارياً، وتقدم المخطوطة الكنسية اسماً دينياً، ويستخدم الرحالة الأوروبي اسماً جغرافياً أو تاريخياً. ولا يمكن تحويل هذه الأسماء المختلفة إلى تعريف واحد دون دراسة.

وفي نهاية هذا الفصل أصل إلى نتيجة أساسية، وهي أن التسميات التي ظهرت في الوثائق العثمانية كانت مرتبطة بطبيعة الإدارة والقانون والمؤسسات الدينية، وأنها تغيرت عبر القرون بحسب تطور الدولة والعلاقات السياسية والاجتماعية. ولذلك فإن استخدامها لإثبات وجود هوية قومية ثابتة منذ العصور القديمة يحتاج إلى أدلة إضافية تتجاوز مجرد ورود الاسم في سجل رسمي.

إنني أرى أن القيمة الحقيقية للوثائق العثمانية تكمن في قدرتها على تحديد استعمال الأسماء في أزمنة وأماكن معينة، وكشف العلاقات بين الجماعات والمؤسسات والسلطات. أما تحويلها إلى شهادات

نسب تعود إلى حضارات بلاد الرافدين القديمة، فهو استنتاج لا يجوز قبوله دون سلسلة مستقلة من الشواهد التاريخية.

وبذلك نصل إلى مرحلة مهمة في هذا الكتاب، لأننا أصبحنا أمام المصادر التي سبقت مباشرة صعود الحركات القومية الحديثة. وسوف أتناول في الفصل العاشر مسألة الاستمرارية الموثقة للتسمية القومية عبر العصور، من خلال دراسة الفروق بين استمرار السكان واستمرار اللغة واستمرار الاسم واستمرار الوعي الجماعي، مع تحديد المعايير التي يمكن أن تسمح للمؤرخ بإثبات الاستمرارية أو نفيها.

المراجع الأساسية للفصل التاسع


Karen Barkey, Empire of Difference: The Ottomans in Comparative Perspective, 2008.

Benjamin Braude and Bernard Lewis, editors, Christians and Jews in the Ottoman Empire: The Functioning of a Plural Society, 1982.

Benjamin Braude, Foundation Myths of the Millet System, 1982.

Kemal H. Karpat, Ottoman Population, 1830–1914: Demographic and Social Characteristics, 1985.

Carter V. Findley, Ottoman Civil Officialdom: A Social History, 1989.

Suraiya Faroqhi, Subjects of the Sultan: Culture and Daily Life in the Ottoman Empire, 2005.

Dina Rizk Khoury, State and Provincial Society in the Ottoman Empire: Mosul, 1540–1834, 1997.

David McDowall, A Modern History of the Kurds, 2004.

Martin van Bruinessen, Agha, Shaikh and State: The Social and Political Structures of Kurdistan, 1992.

Heleen Murre-van den Berg, Scribes and Scriptures: The Church of the East in the Eastern Ottoman Provinces (1500–1850), 2015.

David Wilmshurst, The Ecclesiastical Organisation of the Church of the East, 1318–1913, 2000.

Selim Deringil, The Well-Protected Domains: Ideology and the Legitimation of Power in the Ottoman Empire, 1876–1909, 1998.

الأرشيف العثماني التابع لرئاسة أرشيف الدولة التركية، Osmanlı Arşivi، بوصفه المصدر الأولي المطلوب لفحص دفاتر التحرير والنفوس والمراسلات الإدارية والفرمانات المتعلقة بالجماعات المسيحية الشرقية.

ملاحظة توثيقية

هذا الفصل دراسة تفسيرية لطبيعة التصنيفات العثمانية ومشكلاتها المنهجية، وليس تحقيقاً نهائياً في جميع الأسماء التي وردت في الأرشيف العثماني. ولم تُفحص فيه وثيقة عثمانية محددة برقمها الأرشيفي وصورتها الأصلية، ولذلك لا يصح الاستناد إليه لإثبات أن تسمية معينة ظهرت أو غابت عن جميع السجلات. ويتطلب إعداد النسخة النهائية للنشر اختيار وثائق مؤرخة من ولايات الموصل وديار بكر ووان والمناطق المجاورة، وتسجيل أرقامها الأرشيفية، ونسخ ألفاظها العثمانية، وترجمتها ومقارنتها بالوثائق الكنسية والقنصلية المعاصرة.

**الفصل العاشر**

## هل توجد استمرارية موثقة للتسمية القومية عبر العصور؟ دراسة نقدية في الأسماء القديمة والهوية الحديثة ومعايير الإثبات التاريخي

إن البحث في استمرارية التسميات القومية عبر العصور يمثل واحدة من أعقد المسائل التي تواجه المؤرخ عند دراسة تاريخ بلاد الرافدين وكوردستان والمجتمعات التي تعاقبت على هذه الجغرافية. فالأسماء التي نجدها في النقوش المسمارية والمصادر اليونانية والرومانية والمخطوطات الكنسية والسجلات العثمانية لا تحمل بالضرورة المعاني نفسها التي تحملها الأسماء القومية في العصر الحديث. وقد يؤدي التشابه بين اسم قديم واسم معاصر إلى افتراض وجود استمرارية تاريخية مباشرة، بينما قد تكشف دراسة الوثائق أن الاسم انتقل بين لغات مختلفة، أو تغير معناه، أو انقطع

استعماله في بعض البيئات، أو استُعيد لاحقاً في سياق ثقافي وسياسي جديد.

إنني أرى أن هذه القضية لا يمكن حسمها بالانتماءات العاطفية أو الروايات المتوارثة، وإنما تحتاج إلى منهج تاريخي واضح يحدد أولاً ما المقصود بالاستمرارية، ثم يبحث في الأدلة التي تسمح بإثباتها. فاستمرار السكان في منطقة معينة لا يعني بالضرورة استمرار اسمهم القديم، واستمرار اللغة لا يعني بقاء الهوية السياسية، واستمرار التسمية في الكتب لا يثبت وحده أن الجماعة التي حملتها احتفظت بالوعي نفسه عبر آلاف السنين. ومن هنا فإنني أميز بين استمرارية السكان واستمرارية اللغة واستمرارية الثقافة واستمرارية المؤسسة الدينية واستمرارية الاسم واستمرارية الوعي الجماعي، لأن هذه الظواهر قد تتداخل، لكنها لا تتطابق دائماً.

لقد شهدت بلاد الرافدين منذ الألف الثالث قبل الميلاد تحولات سياسية ولغوية وسكانية متتابعة. فقد ظهرت فيها مراكز حضارية ودول ومدن حملت أسماء مختلفة، وتغيرت حدود السلطات التي حكمتها، وانتقلت اللغات بين الجماعات، وتطورت المؤسسات الدينية والإدارية. ولم تكن هذه التحولات تعني في كل مرة اختفاء السكان السابقين وظهور سكان جدد، كما أنها لا تعني بقاء جميع عناصر الهوية دون تغيير. ولذلك فإن السؤال التاريخي الصحيح لا ينبغي أن يكون هل بقي الشعب القديم أم اختفى بصورة مطلقة، وإنما ما العناصر التي يمكن تتبع استمرارها، وما العناصر التي تغيرت، وما الأدلة التي تسمح لنا بتحديد ذلك.

ومن الضروري أن نبدأ بالتمييز بين الشعب والدولة. فقد تحمل الدولة اسماً مرتبطاً بمدينة أو سلالة حاكمة أو إقليم جغرافي، بينما تضم داخل حدودها جماعات متعددة اللغات والأصول. وعندما تسقط الدولة قد يختفي اسمها من الاستعمال السياسي الرسمي، لكن السكان الذين عاشوا داخل حدودها قد يستمرون في مدنهم وقراهم، ويتحولون تدريجياً إلى أنظمة سياسية وثقافية جديدة. ولا يجوز أن نعامل انهيار السلطة المركزية بوصفه دليلاً على انقراض جميع السكان، كما لا يجوز أن نفترض أن استمرار السكان يعني استمرار الدولة القديمة في صورة قومية حديثة.

إنني أرى أن الخلط بين الدولة والشعب يمثل أحد الأسباب الرئيسية التي أدت إلى اضطراب الكتابة التاريخية عن بلاد الرافدين. فقد أصبحت أسماء الممالك القديمة في بعض المؤلفات الحديثة أسماء قوميات معاصرة، دون تقديم سلسلة وثائقية تشرح كيف انتقل الاسم من المؤسسة السياسية القديمة إلى التعريف الاجتماعي اللاحق. وفي حالات أخرى استُخدم سقوط الدولة حجة لإنكار أي استمرارية سكانية، مع أن التاريخ الاجتماعي لا يتوقف بانهيار السلطة السياسية.

وتظهر هذه المشكلة بصورة واضحة عند دراسة أسماء المدن والأقاليم القديمة. فقد تستمر تسمية جغرافية عبر قرون طويلة، حتى عندما تتغير لغة السكان ودينهم والسلطة التي تحكمهم. وقد تبقى أسماء المدن والأنهار والجبال بعد زوال الممالك التي ارتبطت بها. لكن استمرار الاسم الجغرافي لا يكفي لإثبات استمرار هوية قومية واحدة، لأن المكان قد يحتفظ باسمه بينما تتغير الجماعات التي تسكنه أو تتبدل طرق تعريفها لنفسها.

ومن الأمثلة المعروفة على ذلك استمرار أسماء جغرافية قديمة في الشرق الأدنى ضمن صيغ لغوية مختلفة. فقد عرفت المصادر الكلاسيكية والوسيطة أسماء أقاليم ومدن انتقلت بين اليونانية واللاتينية والسريانية والعربية والفارسية وغيرها. وفي كل انتقال قد يتغير النطق أو نطاق الدلالة الجغرافية. ولذلك فإنني أرى أن دراسة الاسم تحتاج إلى تحديد موقعه ومعناه في كل مصدر، لا الاكتفاء بالتشابه الصوتي بين صورتين تفصل بينهما قرون طويلة.

ولا يقل عن ذلك أهمية التمييز بين الاسم الذي تستخدمه الجماعة لنفسها والاسم الذي يطلقه الآخرون عليها. ففي علم التاريخ واللسانيات يميز الباحثون بين التسمية الذاتية والتسمية الخارجية. وقد تحمل الجماعة اسماً في لغتها، بينما يستخدم جيرانها أو حكامها أو الرحالة الذين يزورونها اسماً مختلفاً. وقد تنتشر التسمية الخارجية في الوثائق السياسية حتى تصبح أكثر شهرة من الاسم المحلي، ثم تتبناها الجماعة نفسها في مرحلة لاحقة.

إن هذا التحول لا يعني بالضرورة أن الهوية الجماعية اختُلقت من العدم، كما لا يعني أن الاسم الخارجي كان معروفاً لدى الجماعة منذ أقدم العصور. فالاسم والهوية ظاهرتان مرتبطتان، لكنهما ليستا شيئاً واحداً. وقد توجد جماعة ذات تقاليد اجتماعية واضحة دون أن تستخدم اسماً قومياً موحداً، كما قد يستخدم اسم واحد للإشارة إلى جماعات مختلفة في فترات تاريخية متباعدة.

ومن هنا فإنني أرى أن إثبات استمرارية التسمية يحتاج إلى دراسة زمنية متتابعة، تبدأ بأقدم شاهد معروف، ثم تتبع الاسم في المصادر اللاحقة مع تحديد الفجوات التي لا تتوافر عنها أدلة. ولا يجوز أن نقفز من نقش يعود إلى القرن السابع قبل الميلاد إلى

وثيقة من القرن التاسع عشر، ثم نعلن أن الاسم استمر طوال خمسة وعشرين قرناً دون تغيير. فالفترة الواقعة بين الشاهدين ليست فراغاً يمكن ملؤه بالافتراضات.

لكن غياب الشواهد خلال فترة معينة لا يثبت وحده انقطاع الاستعمال. فقد تضيع المخطوطات والسجلات، وقد تكون النصوص التي وصلت إلينا محدودة في موضوعاتها، وقد تستخدم الجماعة أسماء مختلفة بحسب الظروف. ولذلك فإن الاستنتاج المنهجي الصحيح هو أن الاستمرارية لم تثبت خلال الفترة التي تفتقر إلى الشواهد، وليس أنها مستحيلة تاريخياً.

وهنا ينبغي أن نميز بين أمرين: عدم إثبات الاستمرارية وإثبات عدم الاستمرارية. فالأول يعني أن الأدلة المتاحة غير كافية، بينما الثاني يحتاج إلى شواهد إيجابية تدل على تغير التسمية أو اختفائها في سياق محدد. وأرى أن هذا التمييز ضروري، لأن بعض المؤلفين يحولون نقص الوثائق إلى نفي مطلق، بينما يحوله آخرون إلى مساحة مفتوحة لإثبات ما يريدون دون أدلة.

إن دراسة الاستمرارية السكانية تختلف عن دراسة الاستمرارية الاسمية. فقد يستمر سكان منطقة عبر أجيال متعاقبة، مع حدوث اختلاط وهجرات وتحولات لغوية ودينية، دون أن يحتفظوا بالاسم الذي استخدمته السلطة السياسية القديمة. ويمكن للآثار وأنماط الاستيطان والسجلات الاقتصادية والنصوص التاريخية أن تساعد على دراسة هذه الاستمرارية، لكنها لا تقدم دائماً تعريفاً قومياً واضحاً للسكان.

وقد شهدت بلاد الرافدين تحولات لغوية واسعة، كان من أبرزها انتشار الآرامية خلال الألف الأول قبل الميلاد. وقد ارتبط هذا

الانتشار بعوامل سياسية واقتصادية وإدارية واجتماعية متعددة، ولم يكن نتيجة حدث واحد. واستمرت الآرامية بأشكال مختلفة خلال العصور اللاحقة، بينما تراجع استعمال الأكدية تدريجياً حتى انحصر في تقاليد كتابية وعلمية ودينية قبل اختفائه.

ومن المهم أن نلاحظ أن تحول المجتمع من لغة إلى أخرى لا يعني بالضرورة أن سكانه استُبدلوا بالكامل. فقد تتبنى الجماعات لغة أكثر انتشاراً في الإدارة أو التجارة أو الدين، ثم تنتقل هذه اللغة إلى الأجيال التالية. ولذلك فإنني أرى أن استعمال الآرامية في منطقة كانت تستخدم الأكدية سابقاً لا يثبت وحده حدوث إحلال سكاني شامل، كما لا يثبت استمرار هوية سياسية قديمة دون تغيير.

وقد استمرت بعض أشكال الآرامية الشرقية في مجتمعات بلاد الرافدين والمناطق الجبلية المجاورة، وتطورت عبر القرون إلى لهجات ولغات آرامية حديثة متعددة. وتقدم هذه الاستمرارية اللغوية مادة مهمة لدراسة تاريخ المنطقة، لكنها لا تسمح وحدها بتحديد الأصل القومي لجميع المتحدثين بها. فقد انتشرت الآرامية تاريخياً بين جماعات مختلفة، وأصبحت لغة تواصل وكتابة وعبادة في بيئات واسعة.

إنني أرى أن اللغة دليل تاريخي مهم، لكنها ليست شهادة نسب جماعي. فقد يتحدث أفراد من أصول مختلفة لغة واحدة، وقد ينتمي أفراد من أصل اجتماعي مشترك إلى جماعات لغوية مختلفة بعد مرور أجيال طويلة. ولذلك فإن إثبات صلة لغوية بين نص قديم ولهجة حديثة لا يكفي وحده لإثبات استمرارية قومية متجانسة.

وتظهر المسألة نفسها في دراسة اللغات الإيرانية وكوردستان. فقد تنتمي لغات معاصرة إلى أسرة لغوية ذات جذور قديمة، لكن ذلك

لا يعني أن جميع خصائصها الحديثة كانت موجودة في العصور القديمة. فالكوردية تنتمي إلى اللغات الإيرانية، وتضم تنوعاً لغوياً داخلياً، بينما يحتاج ربط إحدى لهجاتها المعاصرة بلغة جماعة قديمة محددة إلى أدلة لغوية تاريخية دقيقة.

ومن هنا فإنني أرى ضرورة الحذر عند دراسة العلاقة بين الميديين والكورد. فقد عرفت المصادر القديمة الميديين بوصفهم جماعات وقوة سياسية في مناطق من الهضبة الإيرانية، بينما تظهر تسمية الكورد في مصادر تاريخية لاحقة ضمن سياقات مختلفة. وتوجد فرضيات علمية تتناول العلاقات التاريخية واللغوية بين هذه المجتمعات، لكن إثبات انحدار جميع الكورد المعاصرين مباشرة من الميديين، أو اعتبار اللغة الكوردية استمراراً موثقاً للغة الميدية نفسها، يتجاوز ما تسمح به الأدلة اللغوية المتاحة حالياً.

ولا يعني هذا إنكار وجود روابط تاريخية محتملة بين سكان زاغروس القدماء والمجتمعات الكوردية اللاحقة. فالتاريخ السكاني للمنطقة طويل ومعقد، ومن المعقول أن تكون المجتمعات الحديثة قد تشكلت من عناصر سكانية وثقافية متعددة عاشت فيها عبر قرون. لكن الانتقال من احتمال المشاركة في تاريخ إقليمي طويل إلى إثبات نسب قومي حصري يحتاج إلى شواهد أكثر تحديداً.

إنني أرى أن تطبيق هذا المعيار على التاريخ الكوردي ضروري بقدر تطبيقه على تاريخ أي جماعة أخرى. فلا يجوز أن نرفض الادعاءات غير الموثقة عندما تتعلق بجماعة معينة، ثم نقبلها عندما تتعلق بتاريخنا نحن. فالقيمة العلمية للبحث تتحدد بقدرته على إخضاع جميع الروايات للمعايير نفسها، حتى عندما تكون النتائج مختلفة عن التصورات الشائعة.

ومن المسائل التي تستحق الاهتمام أيضاً العلاقة بين الاستمرارية الدينية والاستمرارية القومية. فقد تستمر مؤسسة دينية عبر قرون طويلة، وتحتفظ بطقوسها ونصوصها وألقابها ومراكزها، بينما تتغير التركيبة السكانية لأتباعها أو تنتشر بين جماعات جديدة. وقد يحدث العكس، فتستمر جماعة سكانية في منطقة معينة بينما يتغير دينها أو مذهبها عبر الأجيال.

وتقدم الكنائس الشرقية مثالاً واضحاً على هذا التمييز. فقد استمرت مؤسسات كنسية وتقاليد ليتورجية ومخطوطات سريانية عبر مراحل سياسية متعددة، لكن هذه الاستمرارية المؤسسية لا تكفي وحدها لإثبات أن جميع أتباع الكنيسة كانوا يحملون هوية قومية واحدة منذ نشأتها. كما أن وجود اسم كنسي في القرن السادس أو العاشر الميلادي لا يعني بالضرورة أن معناه مطابق لمعنى اسم قومي يستخدم في القرن العشرين.

إنني أرى أن المؤسسة الدينية قد تحفظ الذاكرة الجماعية وتؤثر في تكوين الهوية، لكنها لا تختزل جميع عناصرها. فقد يجتمع أشخاص من لغات وأصول مختلفة داخل كنيسة واحدة، وقد تنقسم جماعة محلية بين مؤسسات كنسية متعددة دون أن يعني ذلك انقسامها إلى شعوب منفصلة من الناحية السكانية.

ومن هنا فإن دراسة تاريخ التسميات المسيحية الشرقية تحتاج إلى التفريق بين الاسم الذي يشير إلى الكنيسة والاسم الذي يشير إلى اللغة والاسم الذي يشير إلى الإقليم والاسم الذي يشير إلى جماعة قومية. وقد يحمل اللفظ الواحد أكثر من معنى، لكن تحديد المعنى في كل حالة يحتاج إلى قراءة النص الأصلي وظروف إنتاجه.

وتكتسب هذه القاعدة أهمية خاصة عند دراسة الأسماء المستمدة من تاريخ بلاد الرافدين القديم. فقد استمرت أسماء بعض الممالك والشعوب القديمة في النصوص الدينية والكلاسيكية، ثم أعيد استخدامها في المؤلفات الأوروبية الحديثة. لكن استمرار الاسم في الأدب التاريخي لا يثبت بالضرورة استمرار استعماله تعريفاً ذاتياً متصلاً لدى جماعة سكانية محددة.

إنني أرى أن بقاء الاسم في الكتب يختلف عن بقائه في الحياة الاجتماعية. فقد يعرف المؤرخ اسم مملكة قديمة من خلال نص يوناني أو كتاب ديني، بينما لا يكون لدينا دليل على أن سكان المنطقة استخدموا الاسم نفسه لتعريف أنفسهم في الفترة ذاتها. وقد يعود الاسم لاحقاً إلى التداول الاجتماعي نتيجة التعليم أو النشر أو النشاط الثقافي، وهو تحول تاريخي يستحق الدراسة بحد ذاته.

لكن استعادة اسم قديم لا تعني بالضرورة أن الجماعة التي تبنته لا تملك جذوراً محلية عميقة. فقد يكون سكانها امتداداً لمجتمعات عاشت في المنطقة عبر أجيال طويلة، حتى لو تغيرت أسماؤهم أو مؤسساتهم أو لغاتهم. ولذلك فإنني أرى أن نقد الاستمرارية الاسمية لا يجوز أن يتحول إلى إنكار تلقائي للاستمرارية السكانية.

وهذه نقطة أساسية في دراسة الهويات الحديثة، لأن كثيراً من الجماعات القومية المعاصرة أعادت تفسير ماضيها في ضوء أسماء تاريخية ورموز ثقافية قديمة. وقد حدث ذلك في أوروبا والشرق الأوسط ومناطق أخرى من العالم، خصوصاً مع انتشار التعليم الحديث والطباعة وعلم الآثار والكتابة القومية للتاريخ. ولا يعني هذا أن جميع تلك الهويات بلا جذور، بل يعني أن صورتها الحديثة تشكلت ضمن ظروف تاريخية محددة.

وقد أسهم القرن التاسع عشر في تغيير طريقة النظر إلى الماضي القديم. فقد تطورت الدراسات اللغوية والآثار والتاريخ المقارن، وأصبحت أسماء الممالك القديمة أكثر حضوراً في الثقافة الأوروبية. وفي الوقت نفسه كانت الأفكار القومية تنتشر وتؤثر في تصورات الشعوب عن أصولها وحقوقها السياسية. وقد أدى التفاعل بين هذين المسارين إلى ظهور قراءات جديدة تربط الجماعات الحديثة بحضارات قديمة.

إنني أرى أن دراسة هذه المرحلة لا تحتاج إلى افتراض وجود مؤامرة موحدة لإعادة كتابة التاريخ، بل إلى تحليل المؤسسات والأفكار والمصالح التي أثرت في إنتاج المعرفة. فقد عمل بعض الباحثين بدافع علمي واضح، بينما تأثرت أعمال أخرى بالتصورات الدينية أو المنافسات الإمبراطورية أو النظريات العرقية السائدة في زمنها. وكان من الممكن أن يجتمع أكثر من دافع داخل المشروع البحثي الواحد.

ومن الضروري كذلك ألا نعامل كل تفسير تاريخي متأثر بالتوراة بوصفه تزويراً متعمداً. فقد كانت النصوص الدينية جزءاً من الثقافة المعرفية التي انطلق منها عدد من الباحثين الأوروبيين، واستخدموها أحياناً لتحديد المواقع أو تفسير الأسماء. وقد أسهمت بعض المقارنات في طرح أسئلة أثرية مفيدة، بينما أدت مقارنات أخرى إلى إسقاط روايات دينية على شواهد لا تؤيدها. ولذلك فإن الحكم العلمي يجب أن يقوم على فحص كل حالة، لا على تعميم الاتهام.

وقد أصبح علم الآثار في بلاد الرافدين مجالاً لتفاعل معقد بين المعرفة العلمية والتصورات الكتابية والسياسات الاستعمارية. لكن

الاكتشافات نفسها قدمت نصوصاً أصلية مكّنت الباحثين من مراجعة روايات كانت معروفة سابقاً من خلال المصادر اليونانية أو الدينية وحدها. ومن هنا فإنني أرى أن قيمة النقوش المسمارية تكمن في قدرتها على توفير شهادة مستقلة، مع ضرورة إخضاعها هي الأخرى للنقد التاريخي.

ولا يجوز أن ننسى أن النقوش الملكية القديمة كانت تنتجها سلطات سياسية لها مصالحها وأهدافها. فقد تبالغ في وصف الانتصارات أو تتجاهل الهزائم أو تستخدم لغة دعائية لتمجيد الملك. ولذلك فإن الوثيقة المسمارية ليست حقيقة مطلقة لمجرد أنها أقدم من الرواية اللاحقة. لكن قربها الزمني من الحدث يمنحها أهمية خاصة، ويجعل مقارنتها بالمصادر الأخرى خطوة أساسية في التحقيق.

إنني أرى أن الاستمرارية القومية لا يمكن إثباتها من خلال نقش ملكي واحد، حتى لو ورد فيه اسم شعب أو إقليم بصورة واضحة. فالنقش قد يثبت وجود تسمية في عهد ملك معين، لكنه لا يخبرنا بالضرورة كيف تطورت هذه التسمية بعد قرون، أو ما إذا كانت الجماعات التي حملتها قد احتفظت بتعريفها الذاتي في العصور التالية.

ولكي نثبت الاستمرارية الاسمية، ينبغي أن نجد سلسلة من الشواهد المؤرخة تسمح بتتبع الاسم بين العصور. ولا يشترط أن تكون هذه الشواهد متصلة سنة بعد سنة، لأن ذلك مطلب غير واقعي في التاريخ القديم، لكن يجب أن تكون الفجوات معروفة، وأن توجد أسباب وثائقية ولغوية مقنعة لربط المراحل المختلفة.

ومن الضروري أن ندرس التحولات الصوتية والكتابية للأسماء، لأن الاسم قد ينتقل بين لغات متعددة وتتغير صورته دون أن

تنقطع صلته التاريخية. لكن التشابه الصوتي وحده لا يكفي لإثبات العلاقة، فقد تتشابه أسماء مختلفة مصادفة، وقد تكون لبعض الأسماء أصول اشتقاقية متعددة. ولذلك فإنني أرى أن المقارنة اللغوية يجب أن تعتمد على قواعد الأصوات والتاريخ اللغوي والشواهد المؤرخة، لا على التقارب الظاهري بين الحروف.

وقد تواجهنا مشكلة أخرى عندما يستخدم المؤلفون القدماء الاسم نفسه للإشارة إلى مناطق مختلفة. فقد تتسع دلالة الاسم الجغرافي في مرحلة معينة، ثم تضيق في مرحلة لاحقة، أو ينتقل إلى إقليم مجاور نتيجة تغير الحدود السياسية. ولذلك فإن الاستمرارية اللفظية لا تعني دائماً الاستمرارية الجغرافية الدقيقة.

ومن هنا فإنني أرى ضرورة رسم تاريخ جغرافي لكل تسمية، يحدد الأماكن التي ارتبطت بها في المصادر المختلفة. فإذا ظهر الاسم في نص قديم يشير إلى منطقة محددة، ثم ورد بعد قرون للدلالة على مساحة أوسع، فلا يجوز التعامل مع الاستعمالين باعتبارهما متطابقين دون تفسير هذا التحول.

وتظهر أهمية هذا المنهج عند دراسة المناطق الواقعة بين شمال بلاد الرافدين وزاغروس والأناضول. فقد عرفت هذه الجغرافية أسماء سياسية وإقليمية متعددة، وتغيرت حدودها تبعاً لصعود الممالك والإمبراطوريات. كما أن الجماعات التي عاشت فيها لم تكن معزولة عن بعضها، بل ارتبطت بعلاقات تجارية وزراعية وعسكرية ودينية واسعة.

وقد استخدمت المصادر اليونانية والرومانية أسماء مثل ميديا وأرمينية وكوردوين وأديابين وغيرها، لكن هذه الأسماء لم تكن كلها تصنيفات قومية بالمعنى الحديث. فقد يشير الاسم إلى مملكة

أو إقليم أو جماعة سكانية أو وحدة إدارية بحسب المؤلف والسياق. ولذلك فإنني أرى أن تحويل هذه الأسماء مباشرة إلى خرائط قومية معاصرة يمثل إسقاطاً زمنياً يحتاج إلى مراجعة.

ومن المهم أن نميز بين الاستمرارية الثقافية والاستمرارية السياسية. فقد تستمر عادات اجتماعية أو تقاليد زراعية أو أنماط معمارية في منطقة معينة رغم تغير الحكام واللغات والأديان. لكن هذه الاستمرارية لا تثبت وحدها بقاء قومية واحدة، لأن الممارسات الثقافية قد تنتقل بين جماعات مختلفة نتيجة التفاعل الطويل.

كما أن التشابه في الأزياء أو الموسيقى أو الاحتفالات أو المعتقدات الشعبية لا يكفي وحده لإثبات نسب قومي مباشر. فقد تتشارك المجتمعات المتجاورة في عناصر ثقافية عديدة، وقد تتغير دلالات هذه العناصر مع مرور الزمن. ولذلك فإنني أرى أن دراسة الثقافة المادية يجب أن تقترن بالمصادر المكتوبة واللغوية والاجتماعية، لا أن تتحول إلى بديل عنها.

وقد أصبحت الدراسات الوراثية الحديثة جزءاً من النقاش حول تاريخ السكان، لكنها تحتاج أيضاً إلى تفسير حذر. فقد تساعد تحليلات الحمض النووي القديم والحديث على دراسة التحركات السكانية والقرابة البيولوجية بين مجموعات بشرية في أزمنة مختلفة، لكنها لا تستطيع وحدها تحديد الاسم القومي الذي استخدمه الأفراد أو اللغة التي تحدثوا بها أو الهوية السياسية التي تبنوها.

إنني أرى أن تحويل النتائج الوراثية إلى شهادات قومية مباشرة يمثل خطأً منهجياً، لأن الجماعات البشرية لا تتطابق بصورة ثابتة مع وحدات وراثية مغلقة. فقد تتشارك جماعات تحمل أسماء

مختلفة في أصول سكانية واسعة، وقد تتغير الهوية الاجتماعية دون حدوث تحول وراثي كبير. ولذلك فإن الدراسات الجينية يمكن أن تدعم البحث في الاستمرارية السكانية، لكنها لا تحل محل التاريخ الوثائقي للأسماء.

ومن هنا فإن أي ادعاء يتعلق بالاستمرارية القومية ينبغي أن يحدد نوع الأدلة التي يعتمد عليها. فإذا كان الادعاء متعلقاً باستمرار السكان، وجب تقديم شواهد سكانية وأثرية مناسبة. وإذا كان متعلقاً باستمرار اللغة، وجب تقديم أدلة لغوية تاريخية. وإذا كان متعلقاً باستمرار الاسم، وجب تتبع استعماله في النصوص. وإذا كان متعلقاً باستمرار الوعي الجماعي، وجب البحث عن شهادات تكشف كيف عرّف الناس أنفسهم في المراحل المختلفة.

وهذا المستوى الأخير من أصعب مستويات البحث، لأن الوعي الجماعي لا يظهر دائماً بصورة مباشرة في الوثائق القديمة. فقد تعبر النصوص عن ولاء لمدينة أو ملك أو دين أو قبيلة أو إقليم، لكن تفسير هذه الولاءات بوصفها قومية حديثة يحتاج إلى حذر. ولم تكن المجتمعات القديمة خالية من الشعور بالانتماء، لكنها لم تستخدم بالضرورة المفاهيم السياسية نفسها التي ظهرت مع الدولة القومية الحديثة.

إنني أرى أن إنكار وجود أي هوية جماعية قبل العصر الحديث يمثل تبسيطاً لا يقل خطأً عن إسقاط القومية الحديثة على جميع العصور. فقد عرفت المجتمعات القديمة تصورات عن النسب واللغة والأرض والدين والتمييز بين الجماعات. لكن طبيعة هذه التصورات اختلفت باختلاف الزمان والمكان، ولذلك ينبغي دراستها بمصطلحات تناسب سياقها التاريخي.

وقد ناقش الباحثون في القومية هذه المسألة من زوايا مختلفة. فهناك اتجاهات تركز على نشأة القومية الحديثة مع الدولة والتعليم والطباعة والتحولات الاقتصادية، واتجاهات أخرى تؤكد أهمية الرموز والذكريات والتقاليد الجماعية السابقة للعصر الحديث. ولا يعني اختلاف هذه المقاربات أن جميع الهويات القومية الحديثة إما اختراعات كاملة أو امتدادات ثابتة منذ العصور القديمة، بل يكشف عن تعقيد العلاقة بين الماضي والهوية المعاصرة.

ومن المفيد في هذا السياق الاستفادة من أعمال بندكت أندرسون وإرنست غلنر وإريك هوبسباوم وأنتوني سميث، مع مراعاة اختلاف مناهجهم ونتائجهم. فقد ساعدت هذه الدراسات على توضيح دور المؤسسات الحديثة والذاكرة التاريخية في تكوين الأمم، لكنها لا تقدم حكماً جاهزاً على تاريخ جماعة بعينها في بلاد الرافدين. فالتطبيق الصحيح يحتاج إلى دراسة المصادر المحلية، لا الاكتفاء باستعارة نظرية عامة.

إنني أرى أن دراسة تاريخ الجماعات المسيحية الشرقية في القرنين التاسع عشر والعشرين يجب أن تستفيد من هذه المناقشات، لأن تلك المرحلة شهدت تحولاً في استعمال بعض الأسماء التاريخية والكنسية ضمن مشاريع ثقافية وسياسية جديدة. لكن تحديد طبيعة هذا التحول يحتاج إلى معرفة من استخدم الاسم، وفي أي وثيقة، ولأي غرض، وكيف استجابت له الجماعات المحلية.

وقد يكون للاسم تاريخ سابق في المؤلفات الأوروبية أو الكنسية، ثم يكتسب انتشاراً اجتماعياً أوسع في مرحلة لاحقة. وقد تتبناه بعض النخب قبل أن يصبح شائعاً بين قطاعات أوسع من السكان. وقد تتنافس داخل المجتمع الواحد تسميات مختلفة تعكس انتماءات

كنسية أو لغوية أو قومية متباينة. ولذلك فإنني أرى أن البحث عن تاريخ واحد قاطع لميلاد هوية جماعية قد يكون مضللاً إذا لم نميز بين مراحل استعمال الاسم.

ومن المهم كذلك أن ندرس دور المدارس والصحف والجمعيات والبعثات الدينية في نشر التسميات. فقد ساعدت وسائل التعليم والطباعة على توحيد بعض المصطلحات وإعادة تفسير التاريخ المحلي ضمن سرديات أوسع. لكن وجود تأثير خارجي في هذه العملية لا يعني أن الجماعات المحلية كانت مجرد أدوات بلا إرادة أو مشاركة. فقد أعادت النخب المحلية تفسير الأفكار والأسماء وفق مصالحها وتصوراتها وتجاربها.

إنني أرى أن نسبة تكوين هوية حديثة بالكامل إلى مبشر أو قنصل أو باحث أوروبي واحد تتجاهل دور المجتمع الذي تبنى الاسم أو ناقشه أو رفضه. كما أن الادعاء بأن الاسم القومي الحديث كان موجوداً بالمعنى نفسه منذ العصور القديمة يتجاهل التحولات الفكرية والسياسية التي شهدتها المنطقة. ولذلك فإن الدراسة التاريخية يجب أن تبحث في التفاعل بين التأثيرات الخارجية والمبادرات المحلية.

وتكتسب الوثائق البريطانية والفرنسية والأمريكية والعثمانية أهمية خاصة عند دراسة هذه المرحلة، لأنها قد تكشف عن اختلاف المصطلحات المستخدمة في وصف الجماعات نفسها. فقد يستخدم تقرير دبلوماسي اسماً تاريخياً، بينما تستخدم وثيقة كنسية اسماً مذهبياً، وتستخدم جماعة محلية اسماً آخر في مراسلاتها. ومن هنا فإنني أرى أن المقارنة بين هذه المصادر يمكن أن تساعد على

تحديد كيفية انتقال التسمية من المجال الديني أو التاريخي إلى المجال السياسي.

لكن هذه المقارنة لا تكون علمية إذا اعتمدنا على ترجمة واحدة أو اقتباس مقتطع من سياقه. فلا بد من تحديد تاريخ الوثيقة وكاتبها والجهة التي أرسلت إليها والغرض من إعدادها، ثم قراءة الاسم في لغته الأصلية. كما ينبغي التمييز بين المصطلح الذي استخدمه صاحب الوثيقة وبين الشرح الذي أضافه المحقق أو المترجم الحديث.

إنني أرى أن بعض أخطاء التأريخ القومي تنشأ من هذه النقطة تحديداً. فقد يرد اسم قديم في عنوان أضافه ناشر حديث إلى وثيقة تاريخية، ثم يُنسب العنوان إلى صاحب الوثيقة الأصلي. وقد يستخدم المترجم مصطلحاً قومياً معاصراً لتوضيح جماعة وردت في النص تحت اسم ديني، ثم يتحول الاختيار التحريري إلى دليل مزعوم على قدم التسمية.

ولذلك فإنني أؤكد أن التحقيق الوثائقي يجب أن يبدأ بصورة المصدر الأصلي، وأن يميز بين النص والتعليقات والعناوين والفهارس. فالفهرس الأرشيفي الحديث أداة للبحث، لكنه ليس بالضرورة جزءاً من الوثيقة التي أُنتجت في زمن الحدث. وقد تتغير أسماء الملفات في الفهارس وفق التصنيفات التي يعتمدها الأرشيف بعد عقود.

ومن الضروري كذلك دراسة الفروق بين الاستعمال الرسمي والاستعمال الشعبي. فقد تعتمد الدولة تسمية معينة في مراسلاتها، بينما يستخدم السكان أسماء أخرى في حياتهم اليومية. وقد تنتشر التسمية الرسمية تدريجياً، أو تبقى محدودة في الإدارة. ولذلك

فإنني أرى أن ظهور الاسم في وثيقة حكومية لا يثبت تلقائياً أنه كان الاسم الذي فضله جميع أفراد الجماعة.

وفي المقابل، فإن ظهور اسم ذاتي في رسالة محلية لا يعني أنه كان معتمداً لدى جميع أفراد المجتمع. فقد تمثل الرسالة موقف شخص أو مؤسسة أو مجموعة محددة. ولذلك فإن إثبات انتشار التسمية يحتاج إلى مقارنة عدد من الشواهد المستقلة، تشمل مناطق وفئات اجتماعية مختلفة.

وهنا تبرز أهمية دراسة الأسماء الشخصية وأسماء المؤسسات والجمعيات والصحف. فقد تكشف هذه المواد عن كيفية تعريف الأفراد والجماعات لأنفسهم في فترة معينة. لكن الاسم الشخصي أو عنوان الجمعية لا يكفي وحده لإثبات وجود إجماع اجتماعي، كما أن استمرار اسم مؤسسة لا يعني ثبات جميع أفكارها أو أهدافها عبر الزمن.

إنني أرى أن الاستمرارية القومية ليست مسألة نعم أو لا بصورة مطلقة، بل قد تتخذ درجات وأشكالاً مختلفة. فقد توجد استمرارية سكانية قوية مع تغير الاسم، أو استمرارية لغوية مع تغير الدين، أو استمرارية دينية مع تنوع الأصول، أو استمرارية اسمية في النصوص مع تحول المعنى الاجتماعي. وقد تجتمع بعض هذه العناصر في جماعة معينة دون أن تجتمع جميعها.

ومن هنا فإن صياغة السؤال التاريخي يجب أن تكون دقيقة. فبدلاً من السؤال هل هذه الجماعة هي الشعب القديم نفسه، ينبغي أن نسأل ما العلاقة التي يمكن إثباتها بين الجماعة القديمة والمجتمع الحديث؟ وهل العلاقة لغوية أم سكانية أم جغرافية أم ثقافية أم دينية

أم اسمية؟ وما مقدار الاستمرارية الذي تسمح به الأدلة؟ وأين تبدأ الفجوات التي لا نستطيع تجاوزها بثقة؟

إنني أرى أن هذه الأسئلة تمنح البحث التاريخي قدرة أكبر على الوصول إلى نتائج قابلة للمراجعة. فقد نثبت استمرار بعض العناصر ونبقى غير قادرين على إثبات عناصر أخرى، دون أن يعني ذلك فشل البحث. فالمؤرخ ليس مطالباً بإنتاج جواب قاطع لكل مسألة، وإنما بتحديد ما تسمح به الأدلة وما لا تسمح به.

ومن الأخطاء التي ينبغي تجنبها أيضاً تحويل التاريخ إلى منافسة بين الجماعات المعاصرة على احتكار الحضارات القديمة .فقد عاشت في بلاد الرافدين مجتمعات متعددة، وتفاعلت فيما بينها عبر آلاف السنين، وأسهمت في تشكيل تاريخ المنطقة. ولا يمكن اختزال هذا التاريخ في نسب حصري لجماعة حديثة واحدة، كما لا يجوز إنكار مساهمة جماعة معينة لمجرد أن هويتها الحالية تشكلت في ظروف مختلفة عن العصور القديمة.

إنني أرى أن الحضارة ليست ملكية وراثية تنتقل بصورة حصرية من دولة قديمة إلى قومية حديثة. فقد تنتقل المعارف واللغات والمؤسسات والرموز بين مجتمعات متعددة، وتصبح جزءاً من تراث إقليمي واسع. ولذلك فإن دراسة تاريخ بلاد الرافدين يجب أن تركز على الشواهد والعمليات التاريخية، لا على توزيع الملكية الرمزية للحضارات بين الشعوب المعاصرة.

ولا يعني هذا أن الجماعات الحديثة لا تملك الحق في الاعتزاز بالماضي الذي ارتبط بجغرافيتها أو لغتها أو تراثها الثقافي. لكن الاعتزاز الثقافي يختلف عن البرهان التاريخي، ولا ينبغي أن يحل أحدهما محل الآخر. فقد يكون للتراث القديم تأثير عميق في

الذاكرة الحديثة، حتى عندما لا تتوافر أدلة كافية على استمرار جميع عناصر الهوية عبر القرون.

ومن هنا فإنني أرى أن نقد الادعاءات القومية يجب أن يكون موجهاً إلى الأدلة والتفسيرات، لا إلى كرامة الجماعات أو حقها في الوجود. فقد تختلف جماعات معاصرة حول تفسير أصولها، لكن هذا الاختلاف لا يبرر إنكار هوياتها الحالية أو التشكيك في حقوق أفرادها. فالمؤرخ يبحث في كيفية تشكل الهوية وتطورها، وليس في منح الشعوب شهادات شرعية أو نزعها عنها.

وعندما نعود إلى موضوع هذا الكتاب، نجد أن المشكلة الأساسية لا تكمن في وجود أسماء قديمة أو حديثة، بل في الطريقة التي تُستخدم بها تلك الأسماء لإنتاج روايات عن الماضي. فقد يتحول الاسم الجغرافي إلى اسم قومي، أو يتحول الاسم الديني إلى دليل نسب، أو تُستعاد تسمية تاريخية ضمن مشروع سياسي جديد، ثم يُعاد تفسير الوثائق القديمة على ضوء هذا المشروع.

إنني أرى أن هذه العمليات لا يمكن فهمها دون دراسة تاريخ المعرفة نفسها. فمن الذي جمع الوثائق؟ ومن الذي ترجمها؟ ومن الذي اختار أسماء الفصول والخرائط؟ وما التصورات الدينية والسياسية التي أثرت في تفسير النصوص؟ وكيف انتقلت النتائج من المؤلفات الأكاديمية إلى الكتب المدرسية والخطابات القومية؟ هذه الأسئلة لا تقل أهمية عن السؤال المتعلق بمعنى الاسم في مصدر قديم.

وقد أسهمت الكتابات التاريخية الأوروبية في تشكيل كثير من التصورات الحديثة عن الشرق الأدنى، لكن هذه الكتابات لم تكن متجانسة في مناهجها أو نتائجها. فقد اختلف الباحثون في تفسير

النصوص والأسماء واللغات، وتغيرت آراؤهم مع ظهور اكتشافات جديدة. ولذلك فإنني أرى ضرورة دراسة تطور المعرفة بدلاً من افتراض أن جميع المؤلفين الأوروبيين تبنوا تفسيراً واحداً أو سعوا إلى هدف سياسي مشترك.

ومن المهم أن نلاحظ أن بعض النظريات التي كانت شائعة في القرن التاسع عشر فقدت مكانتها في الدراسات الحديثة، ولا سيما التصورات العرقية الجامدة التي حاولت تقسيم الشعوب إلى سلالات ثابتة. وقد ساعد تطور اللسانيات والآثار والتاريخ الاجتماعي على إظهار تعقيد العلاقات بين اللغة والسكان والهوية. ولذلك فإن الاعتماد على مؤلفات قديمة دون مراجعة الدراسات الحديثة قد يؤدي إلى إعادة إنتاج أخطاء تجاوزها البحث العلمي.

إنني أرى أن دراسة الاستمرارية القومية يجب أن تكون مفتوحة للتعديل كلما ظهرت وثائق جديدة. فقد يكشف نقش أو مخطوط أو سجل إداري عن استعمال لم يكن معروفاً سابقاً، وقد يؤدي ذلك إلى تعديل تاريخ ظهور تسمية معينة أو توسيع فهمنا لمعناها. لكن الاكتشاف الجديد لا ينبغي أن يُستخدم لإلغاء جميع الشواهد الأخرى، بل يجب وضعه ضمن التسلسل التاريخي العام.

ولا يمكن بناء تاريخ موثوق من خلال الشواهد المنفردة التي تُنتزع من سياقاتها. فكل وثيقة تحتاج إلى مقارنة، وكل اسم يحتاج إلى تفسير لغوي وتاريخي، وكل ادعاء بالاستمرارية يحتاج إلى سلسلة من الأدلة المتنوعة. وقد تكون النتيجة النهائية أقل بساطة من الرواية القومية الشائعة، لكنها تكون أقرب إلى طبيعة التاريخ الفعلية.

إنني أرى أن المؤرخ يجب أن يمتلك الشجاعة العلمية للاعتراف بما لا يعرفه. فإذا لم تتوافر لدينا نصوص كافية عن لغة جماعة قديمة، فلا يجوز أن نعيد بناء لغتها كاملة من خلال التخمين. وإذا لم نملك وثائق تثبت استعمال اسم قومي خلال فترة معينة، فلا يجوز أن نملأ الفراغ بنصوص متأخرة. وإذا كانت الأدلة تشير إلى تحولات متعددة في الهوية، فلا يجوز اختزالها في خط مستقيم يبدأ من مملكة قديمة وينتهي بقومية حديثة.

وهذا لا يعني أن التاريخ سلسلة من الانقطاعات الكاملة. فقد تستمر المجتمعات والثقافات واللغات والمؤسسات عبر تحولات عميقة، وقد تحتفظ بعناصر من ماضيها حتى عندما تتغير أسماؤها. لكن الاستمرارية التاريخية لا تعني الجمود، كما أن التغير لا يعني الانعدام. ولذلك فإنني أرى أن أفضل تفسير للماضي هو الذي يستطيع الجمع بين عناصر البقاء والتحول دون التضحية بأحدهما.

وفي ضوء هذه المعايير يمكننا أن نعيد النظر في الادعاءات التي تربط الجماعات المعاصرة بحضارات بلاد الرافدين القديمة. فلا يكفي وجود اسم متشابه، ولا يكفي استمرار مؤسسة دينية، ولا يكفي السكن في الجغرافية نفسها، ولا تكفي صلة لغوية عامة. لكن اجتماع شواهد مستقلة من هذه الأنواع، مع وجود تسلسل تاريخي معقول، قد يسمح ببناء فرضية قوية عن بعض أشكال الاستمرارية.

إنني أرى أن قوة الفرضية يجب أن تتناسب مع قوة الأدلة. فإذا كانت الشواهد محدودة، وجب أن يكون الاستنتاج حذراً. وإذا كانت متعددة ومتوافقة، أمكن الوصول إلى نتيجة أكثر ثقة. أما إذا كانت متعارضة، فينبغي تفسير التعارض بدلاً من إخفائه أو تجاهله.

ومن هنا فإنني أرفض التعامل مع الهوية القومية بوصفها حقيقة بيولوجية ثابتة لا تتغير، كما أرفض اعتبارها مجرد تسمية اعتباطية منفصلة عن التاريخ. فالهوية قد تتشكل من ذاكرة مشتركة ولغة ومؤسسات وتجارب سياسية واجتماعية، وقد تتغير حدودها ومعانيها عبر الزمن. ولذلك فإن دراستها تحتاج إلى تاريخ اجتماعي وثقافي وسياسي، لا إلى البحث عن اسم واحد في نقش قديم.

وعند الانتقال من العصور القديمة إلى القرن التاسع عشر، سنجد أن ظهور الحركات القومية الحديثة غيّر طبيعة الأسئلة التي طرحها المؤلفون عن الماضي. فقد أصبحت أسماء الممالك القديمة جزءاً من النقاش حول الشعوب والحقوق السياسية والأوطان، وأصبحت الكتابة التاريخية وسيلة لإنتاج تصورات جديدة عن الانتماء الجماعي. وسوف تكون هذه المرحلة موضوعاً أساسياً في الفصول التالية.

إنني أرى أن دراسة الرحالة والمبشرين الأوروبيين يجب أن تنطلق من النتائج المنهجية التي توصلنا إليها هنا. فحين نجد أحدهم يستخدم اسماً تاريخياً لوصف جماعة مسيحية شرقية، ينبغي أن نسأل عن مصدر الاسم ومعناه، وعن مدى استعماله محلياً، وعن الفرق بين وصف الرحالة وتعريف الجماعة لنفسها. ولا يجوز أن نعتبر مجرد ورود الاسم في كتاب أوروبي دليلاً قاطعاً على استمرار قومي منذ العصور القديمة.

وفي الوقت نفسه، لا يجوز أن نفترض أن جميع الأسماء التي استخدمها الأوروبيون كانت من اختراعهم. فقد تكون لبعضها جذور في نصوص قديمة أو تقاليد محلية أو مؤلفات كنسية، وقد

يكون الجديد هو توسيع استعمالها أو منحها معنى سياسياً مختلفاً. ولذلك فإنني أرى أن التحقيق يجب أن يحدد بدقة ما الذي كان قديماً في الاسم، وما الذي كان جديداً في طريقة استعماله.

وهنا أصل إلى نتيجة أعدها من أهم نتائج هذا الفصل، وهي أن الاستمرارية التاريخية ليست دعوى واحدة يمكن إثباتها أو نفيها بوثيقة منفردة، وإنما مجموعة من الأسئلة المستقلة التي تتعلق بالسكان واللغة والثقافة والدين والمؤسسات والأسماء والوعي الجماعي. وقد تختلف الإجابة عن كل سؤال بحسب طبيعة المصادر المتاحة.

إنني أرى أن أي محاولة لربط جماعة حديثة بمملكة قديمة يجب أن تبدأ بتحديد نوع العلاقة المقصودة، ثم تقديم الأدلة المناسبة لها. فإذا كان المقصود استمرار السكان، فلا بد من دراسة التاريخ السكاني. وإذا كان المقصود استمرار الاسم، فلا بد من تتبع النصوص. وإذا كان المقصود استمرار الهوية القومية، فلا بد من البحث عن شواهد تتعلق بالتعريف الذاتي والذاكرة الجماعية والمؤسسات التي حفظتها أو أعادت تشكيلها.

وفي نهاية هذا الفصل أؤكد أن التاريخ العلمي لا يقوم على نفي جذور الشعوب ولا على منحها أنساباً قديمة دون دليل، بل على دراسة التحولات التي صنعت المجتمعات كما نعرفها اليوم. فقد يكون الماضي أكثر تعقيداً من الروايات القومية التي تسعى إلى تقديمه في صورة سلسلة متصلة من الأسماء والملوك والحضارات، لكن هذا التعقيد هو ما يمنحه قيمته التاريخية الحقيقية.

إنني أرى أن إعادة كتابة تاريخ بلاد الرافدين لا تعني استبدال رواية قومية برواية قومية مضادة، وإنما تعني تحرير البحث من النتائج المسبقة، والعودة إلى الوثائق بلغاتها الأصلية، وتحديد ما تثبته وما لا تثبته. فالتاريخ الذي يستحق أن يُكتب ليس التاريخ الذي يرضي جميع الانتماءات، وإنما التاريخ الذي يستطيع الصمود أمام النقد والمقارنة والتحقيق.

وبذلك نصل إلى المرحلة التي ستنتقل فيها دراستنا من تحليل الأسماء في المصادر القديمة والوسيطة والعثمانية إلى فحص الدور الذي أداه الرحالة والمبشرون الأوروبيون في القرن التاسع عشر في وصف الجماعات المسيحية الشرقية وتفسير تاريخها. وسوف أتناول في الفصل الحادي عشر كيف أثرت الرحلات والإرساليات والمدارس والتقارير القنصلية في تداول التسميات التاريخية، مع التمييز بين ما كان معروفاً في المصادر المحلية وما أضافته الكتابات الأوروبية من تفسيرات جديدة.

**المراجع الأساسية للفصل العاشر**


Benedict Anderson, Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism, revised edition, 1991.

Ernest Gellner, Nations and Nationalism, 1983.

Eric Hobsbawm, Nations and Nationalism since 1780: Programme, Myth, Reality, 1990.

Eric Hobsbawm and Terence Ranger, editors, The Invention of Tradition, 1983.

Anthony D. Smith, The Ethnic Origins of Nations, 1986.

Anthony D. Smith, National Identity, 1991.

John Breuilly, Nationalism and the State, 1982.

Fredrik Barth, editor, Ethnic Groups and Boundaries: The Social Organization of Culture Difference, 1969.

Rogers Brubaker, Ethnicity without Groups, 2004.

Amélie Kuhrt, The Ancient Near East, c. 3000–330 BC, 1995.

Mario Liverani, The Ancient Near East: History, Society and Economy, 2014.

Karen Radner, Ancient Assyria: A Very Short Introduction, 2015.

Geoffrey Haig and Geoffrey Khan, editors, The Languages of Kurdistan, ضمن الدراسات اللغوية المتعلقة بكوردستان والتنوع اللغوي فيها.

Ludwig Paul, Zazaki: Grammatik und Versuch zur historischen Einordnung, 1998، للاستفادة من المنهج اللغوي التاريخي عند دراسة اللغات الإيرانية في المنطقة.

Martin van Bruinessen, Agha, Shaikh and State: The Social and Political Structures of Kurdistan, 1992.

David McDowall, A Modern History of the Kurds, 2004.

Sebastian P. Brock, An Introduction to Syriac Studies, 1992.

Heleen Murre-van den Berg, Scribes and Scriptures: The Church of the East in the Eastern Ottoman Provinces (1500–1850), 2015.

David Wilmshurst, The Ecclesiastical Organisation of the Church of the East, 1318–1913, 2000.

Kemal H. Karpat, Ottoman Population, 1830–1914: Demographic and Social Characteristics, 1985.

**ملاحظة توثيقية**

هذا الفصل دراسة منهجية في معايير إثبات الاستمرارية التاريخية، وليس حكماً نهائياً على الأصول السكانية أو القومية لأي جماعة معاصرة. وتستند مناقشته إلى التمييز بين أنواع الأدلة التاريخية وإلى الدراسات المتعلقة بالقومية والهوية واللغة والتاريخ

الاجتماعي. ولم يُجر فيه تحقيق أرشيفي شامل لجميع الشواهد القديمة والوسيطة والحديثة المتعلقة بتسمية قومية بعينها.

## الفصل الحادي عشر

## الرحالة والمبشرون الأوروبيون في القرن التاسع عشر: دور الإرساليات الدينية والتقارير القنصلية في إعادة تعريف الجماعات المسيحية الشرقية

إن دراسة الدور الذي أداه الرحالة والمبشرون الأوروبيون في بلاد الرافدين وكوردستان خلال القرن التاسع عشر تمثل مرحلة أساسية لفهم التحولات التي طرأت على كتابة تاريخ المنطقة، ولا سيما عندما انتقلت أسماء الجماعات المسيحية الشرقية من نطاقها الديني والكنسي والمحلي إلى نطاق أوسع ارتبط بالتاريخ القديم والتصورات الأوروبية عن الشعوب والأمم. ولم تكن هذه التحولات نتيجة حادثة واحدة أو قرار اتخذه شخص بعينه، بل جاءت ضمن عملية تاريخية طويلة شاركت فيها المؤسسات التبشيرية والكنائس الأوروبية والبعثات العلمية والقنصليات والسلطات العثمانية والنخب المحلية. وقد أدى تداخل هذه الأطراف إلى ظهور أوصاف وتصنيفات جديدة، وإلى إعادة تفسير بعض الأسماء القديمة في ضوء الاكتشافات الأثرية والقراءات الدينية والمصالح السياسية التي ميزت ذلك العصر.

إنني أرى أن البحث في هذه المرحلة ينبغي أن يبدأ من سؤال محدد: كيف كانت الجماعات المسيحية الشرقية تُعرّف في المصادر المحلية قبل اتساع النشاط الأوروبي، وكيف وصفها الرحالة والمبشرون عندما وصلوا إلى المنطقة، وما التغير الذي طرأ على هذه الأوصاف خلال القرن التاسع عشر؟ ولا يكفي

للإجابة عن ذلك أن نقتبس عبارة من كتاب رحالة أو رسالة مبشر، لأن الألفاظ التي استخدمها الأوروبيون لم تكن دائماً مطابقة للتسميات التي استعملتها الجماعات المحلية، كما أن بعض المؤلفين الأوروبيين استخدموا أكثر من اسم للجماعة نفسها بحسب السياق الديني أو الجغرافي أو التاريخي.

كانت بلاد الرافدين وشمالها خلال العقود الأولى من القرن التاسع عشر جزءاً من عالم عثماني وإيراني متعدد اللغات والأديان. فقد ضمت الموصل وسهل نينوى وهكاري وطور عبدين وأورمية والمناطق الجبلية المجاورة مجتمعات مسيحية تنتمي إلى تقاليد كنسية مختلفة، منها كنيسة المشرق والكنيسة الكلدانية الكاثوليكية والكنيسة السريانية الأرثوذكسية وغيرها. وكانت لهذه المجتمعات مؤسسات دينية ومخطوطات وتقاليد محلية وعلاقات اجتماعية متشابكة مع جيرانها من الكورد والعرب والأرمن والتركمان والفرس وغيرهم. ولم تكن الحدود بين هذه المجتمعات قائمة دائماً على الانتماء القومي بالمفهوم الحديث، بل لعبت الكنيسة والقرية والعشيرة واللغة والسلطة المحلية أدواراً متفاوتة في تحديد الانتماء الاجتماعي.

ومن الضروري أن نلاحظ أن هذه المجتمعات لم تكن مجهولة التاريخ قبل وصول الأوروبيين. فقد امتلكت تقاليد كتابية ومؤسسات دينية وذاكرة محلية، وكانت أسماء كنائسها وبطاركتها ومراكزها معروفة في المخطوطات والرسائل والسجلات. لكن المعرفة الأوروبية بها كانت متفاوتة، وقد تأثرت بطبيعة العلاقات بين الكنائس الشرقية والغربية وبالكتابات الجغرافية والدينية التي سبقت القرن التاسع عشر. ولذلك فإنني أرى أن القول إن الأوروبيين اكتشفوا هذه الجماعات أو منحوا لها تاريخاً من العدم

يمثل تبسيطاً، كما أن إنكار تأثيرهم في إعادة تفسير تاريخها الحديث لا ينسجم مع حجم النشاط الذي مارسته الإرساليات والمدارس والمطابع والقنصليات.

وقد اتسع الاهتمام الأوروبي بالشرق خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر نتيجة عوامل متعددة، منها التنافس السياسي بين القوى الكبرى، وتطور الدراسات الشرقية، والاهتمام بالمواقع المذكورة في الكتاب المقدس، والبحث عن المخطوطات القديمة، والرغبة في إقامة علاقات مع الكنائس الشرقية. وكانت هذه الدوافع متداخلة في كثير من الأحيان، فقد يجمع الشخص الواحد بين النشاط الديني وجمع المعلومات الجغرافية واللغوية وإرسال التقارير إلى مؤسسات أوروبية.

إنني أرى أن فهم طبيعة هذه الرحلات يتطلب التمييز بين أربعة أنماط من النشاط: الرحلة الاستكشافية التي تهدف إلى وصف الجغرافيا والسكان، والبعثة التبشيرية التي تسعى إلى التعليم أو الإصلاح الديني أو التحول المذهبي، والبعثة العلمية التي تجمع المخطوطات والآثار والمعلومات اللغوية، والمهمة القنصلية التي ترتبط بالمصالح السياسية والتجارية. وقد تتداخل هذه الأنماط، لكن التمييز بينها يساعد على فهم سبب استخدام أسماء مختلفة للجماعة نفسها.

ومن أقدم الأمثلة المهمة في القرن التاسع عشر نشاط الرحالة البريطاني كلوديوس جيمس ريتش، الذي شغل منصب المقيم البريطاني في بغداد، وقام برحلات في مناطق كوردستان وشمال بلاد الرافدين خلال العقد الثاني من ذلك القرن. وقد نُشرت ملاحظاته عن كوردستان في كتاب صدر بعد وفاته سنة 1836

بعنوان Narrative of a Residence in Koordistan. وتكتسب هذه الملاحظات أهمية لأنها سبقت مرحلة التنقيبات الأثرية الكبرى في نينوى، وقدمت وصفاً لجغرافية المنطقة وسكانها وعلاقاتهم السياسية والاجتماعية.

لكن ملاحظات ريتش لا يمكن التعامل معها باعتبارها تصويراً كاملاً للمجتمع المحلي، لأنها تعكس ما استطاع مشاهدته خلال رحلات محدودة، وما تلقاه من معلومات من الأشخاص الذين التقاهم. كما أن موقعه ضمن الجهاز البريطاني يجعل من الضروري قراءة وصفه للمنطقة في سياق الاهتمام السياسي والتجاري البريطاني بالشرق. ولذلك فإنني أرى أن قيمة كتابه تكمن في كونه شهادة معاصرة قابلة للمقارنة، لا حكماً نهائياً على أصول الجماعات التي وصفها.

وقد شهدت ثلاثينيات القرن التاسع عشر بداية مرحلة أكثر تنظيماً في النشاط التبشيري الأمريكي بين المسيحيين الشرقيين، ولا سيما في منطقة أورمية. وكان من أبرز الشخصيات المرتبطة بهذه المرحلة المبشر الأمريكي جاستن بيركنز، الذي وصل إلى المنطقة سنة 1834 ضمن نشاط المجلس الأمريكي للمفوضين للبعثات الأجنبية، المعروف باسم American Board of Commissioners for Foreign Missions.

وقد كان اهتمام الإرسالية الأمريكية موجهاً بصورة أساسية إلى المسيحيين المرتبطين بكنيسة المشرق في المنطقة، واستخدمت في وثائقها الإنجليزية تسميات متعددة، منهاNestorians ، أي النساطرة، وهي تسمية كانت شائعة في الكتابات الأوروبية لوصف هذه الجماعات. لكن استعمالها في التقارير الأمريكية لا يعني أنها

كانت الاسم الذاتي الوحيد الذي استخدمه جميع أفراد المجتمع المحلي، كما لا يعني أن المبشرين كانوا يقدمون تصنيفاً قومياً بالمعنى الحديث.

ومن المصادر المهمة كتاب جاستن بيركنز A Residence of Eight Years in Persia, among the Nestorian Christians، المنشور سنة 1843. ويكشف عنوان الكتاب نفسه عن طبيعة التصنيف الذي اعتمده المؤلف، إذ قدم الجماعة من خلال تسمية كنسية كانت مألوفة في الكتابات الأوروبية. وقد تناول الكتاب الحياة الدينية والاجتماعية والتعليمية في منطقة أورمية، وأصبح أحد المصادر التي اعتمد عليها القراء الأوروبيون والأمريكيون في التعرف إلى هذه المجتمعات.

إنني أرى أن أهمية هذا الكتاب لا تكمن في المعلومات التي يقدمها عن السكان فحسب، بل في الطريقة التي نقل بها صورة الجماعة إلى جمهور غربي واسع. فقد أصبحت أوصاف المبشرين جزءاً من المعرفة الأوروبية عن المسيحيين الشرقيين، وانتقلت بعض المصطلحات من الرسائل الداخلية للإرساليات إلى الكتب المنشورة والمجلات الدينية والتقارير العامة. وهنا بدأت عملية تراكم معرفي أثرت لاحقاً في الطريقة التي صُنفت بها الجماعات في الكتابات التاريخية والسياسية.

وقد اهتمت الإرساليات الأمريكية بالتعليم والطباعة وترجمة النصوص وإعداد المواد الدينية، وكان لهذه الأنشطة أثر مهم في الحياة الثقافية المحلية. فقد ساعد إنشاء المدارس وتطوير المطبوعات باللغة الآرامية الحديثة في منطقة أورمية على توسيع

نطاق التعليم والقراءة، وأسهم في تكوين بيئة جديدة للتواصل بين رجال الدين والمعلمين والطلاب والمؤسسات الغربية.

ومن المهم هنا أن نميز بين السريانية الكلاسيكية المستخدمة في التراث الكنسي وبين اللغة المحكية التي استخدمتها المجتمعات المحلية في حياتها اليومية. فقد سعت بعض الإرساليات إلى إعداد نصوص تعليمية ودينية بلغة أقرب إلى كلام السكان، بينما ظلت السريانية الكلاسيكية تحتفظ بمكانتها في العبادة والمخطوطات. وكان لهذا التطور أثر في توحيد بعض الأعراف الكتابية ونشر مواد مطبوعة يمكن تداولها بين مناطق مختلفة.

إنني أرى أن الطباعة تمثل عاملاً بالغ الأهمية في دراسة تشكل الهويات الحديثة، لأن الانتقال من المخطوط المحدود التداول إلى الكتاب المدرسي والصحيفة والمنشور الديني يغير طبيعة انتشار الأسماء والمفاهيم. فقد يصبح المصطلح الذي كان معروفاً في بيئة كنسية أو علمية محدودة جزءاً من اللغة اليومية لفئات أوسع، وقد تتغير دلالته نتيجة ارتباطه بالتعليم والتاريخ المكتوب.

لكن من الخطأ اعتبار كل نشاط تعليمي تبشيري مشروعاً قومياً مقصوداً. فقد كانت الأهداف الدينية واضحة في كثير من هذه الإرساليات، وسعت إلى نشر تصوراتها اللاهوتية وإصلاح الممارسات الكنسية وفق فهمها الخاص. أما النتائج الثقافية والاجتماعية التي ترتبت على التعليم والطباعة فقد تجاوزت أحياناً الأهداف المباشرة للمبشرين. ولذلك فإنني أرى ضرورة التمييز بين نية المؤسسة والنتائج التاريخية لنشاطها.

وفي الفترة نفسها ازداد اهتمام الكنيسة الإنجليزية بالجماعات المسيحية الشرقية، وظهرت بعثات حاولت إقامة علاقات مع كنيسة

المشرق ودراسة تاريخها وطقوسها ومخطوطاتها. ومن الشخصيات المهمة في هذا السياق جورج بيرسي بادجر، الذي نشر سنة 1852 كتابه The Nestorians and Their Rituals في مجلدين. ويعد هذا العمل مصدراً مهماً لدراسة الطريقة التي نظر بها بعض رجال الدين الإنجليز إلى الكنائس الشرقية خلال منتصف القرن التاسع عشر.

وقد جمع بادجر في كتابه معلومات عن المؤسسات الكنسية والطقوس والمخطوطات والعلاقات بين الجماعات المسيحية المختلفة. لكن عمله لم يكن منفصلاً عن الاهتمامات اللاهوتية والكنسية للبيئة التي انتمى إليها. ولذلك فإنني أرى أن قراءته يجب أن تقوم على فصل المعلومات التي ينقلها عن الوثائق والطقوس عن الأحكام التي يقدمها بشأن العقائد والتاريخ الكنسي.

ومن المهم أن نتوقف عند عنوان كتاب بادجر، لأنه يستخدم تسمية النساطرة بوصفها مدخلاً لتعريف الجماعة. وهذا الاستعمال يقدم شاهداً واضحاً على شيوع المصطلح في الأدبيات الكنسية الإنجليزية في منتصف القرن التاسع عشر، لكنه لا يثبت وحده أن جميع السكان الذين وصفهم كانوا يستخدمون التسمية نفسها في تعريفهم الذاتي. كما أنه لا يقدم دليلاً على أصلهم السكاني القديم، لأن الاسم في هذا السياق مرتبط أساساً بتاريخ الكنيسة وتصنيفها المذهبي.

وقد شهدت أربعينيات القرن التاسع عشر أيضاً رحلات هنري جون فان توزيل، المعروف باسم هوراشيو ساوثغيت، الذي ارتبط بالنشاط الكنسي الأمريكي في الدولة العثمانية. وقد نشر سنة 1840 كتاب Narrative of a Tour through Armenia,

Kurdistan, Persia and Mesopotamia، وقدم فيه وصفاً لرحلاته في مناطق متعددة، بما فيها المجتمعات المسيحية الشرقية.

وتكتسب هذه الرحلات أهمية لأنها تكشف عن تعدد التسميات المستخدمة في وصف سكان المنطقة، وعن اختلاف التصنيفات بحسب المكان والانتماء الكنسي واللغة. لكن من الضروري أن نقرأها باعتبارها شهادات رحالة ارتبطوا بمؤسسات دينية غربية، لا باعتبارها سجلات سكانية رسمية أو وثائق تثبت الأصول القومية بصورة مباشرة.

إنني أرى أن المقارنة بين ريتش وبيركنز وساوثغيت وبادجر تكشف عن حقيقة مهمة، وهي أن المعرفة الأوروبية عن المسيحيين الشرقيين لم تتشكل من مصدر واحد. فقد كان بعض المؤلفين مهتماً بالجغرافيا والسياسة، وبعضهم باللاهوت والطقوس، وبعضهم باللغة والتعليم. ولذلك اختلفت الأسماء التي فضلوها، واختلفت المعاني التي ارتبطت بها تلك الأسماء في مؤلفاتهم.

ومن هنا لا يجوز أن نبحث عن تاريخ واحد افتراضي أعلن فيه الأوروبيون تغيير اسم جماعة بأكملها. فالتسميات كانت تتداول في مؤسسات متعددة، وقد تتعايش الأسماء القديمة والجديدة في الكتاب الواحد. كما أن استعمال اسم تاريخي في مؤلف أوروبي لا يعني بالضرورة أنه أصبح فوراً اسماً قومياً معتمداً لدى السكان المحليين.

وقد اكتسبت هذه المسألة أهمية إضافية مع بداية التنقيبات الأثرية في مواقع شمال بلاد الرافدين خلال أربعينيات القرن التاسع عشر. فقد جذبت اكتشافات خورسباد ونمرود ونينوى اهتماماً أوروبياً

واسعاً، وأصبحت الآثار المكتشفة موضوعاً للكتب والصحف والمتاحف والنقاشات الدينية. وقد ساعد هذا الاهتمام على إعادة حضور أسماء الممالك القديمة في الثقافة العامة الأوروبية.

وكان بول إميل بوتا، القنصل الفرنسي في الموصل، من الشخصيات المرتبطة ببداية التنقيبات في خورسباد سنة 1843، بينما ارتبط اسم أوستن هنري لايارد بالتنقيبات في نمرود ونينوى خلال السنوات التالية. وقد تناولت مؤلفات كثيرة هذه الاكتشافات، ولا حاجة هنا إلى إعادة سرد سير الباحثين أو تفاصيل أعمالهم، لأن موضوعنا الأساسي هو أثر انتشار المعرفة الأثرية في استعمال الأسماء التاريخية.

إنني أرى أن هذه المرحلة شهدت التقاء مسارين كانا منفصلين نسبياً في البداية: مسار الدراسات الأثرية الذي أعاد أسماء الممالك القديمة إلى الواجهة، ومسار الإرساليات الكنسية الذي كان يصف الجماعات المسيحية الشرقية ويبحث في تاريخها الديني. وقد أصبح من الممكن لبعض المؤلفين أن يقارنوا بين الأسماء المعروفة من الآثار أو النصوص الدينية وبين أسماء الجماعات التي تعيش في الجغرافية نفسها.

لكن هذه المقارنة لا تمثل بحد ذاتها دليلاً على الاستمرارية القومية. فقد يكون الاسم القديم معروفاً في النصوص، وقد تعيش جماعة حديثة في المنطقة نفسها، لكن إثبات العلاقة التاريخية بينهما يحتاج إلى شواهد وسيطة. ولذلك فإنني أرى أن ظهور تفسير يربط جماعة مسيحية معاصرة بمملكة قديمة يجب أن يُدرس باعتباره فرضية تاريخية، لا حقيقة تثبت بمجرد التشابه الجغرافي أو اللغوي.

ومن الضروري أن نلاحظ أن الاهتمام الأوروبي بالآثار القديمة تأثر أيضاً بالكتاب المقدس. فقد كانت أسماء مدن بلاد الرافدين وملوكها معروفة لدى القراء الأوروبيين من النصوص الدينية، وأدت الاكتشافات الأثرية إلى زيادة الرغبة في المقارنة بين الروايات الكتابية والنقوش القديمة. وقد أسهم هذا الاهتمام في تمويل بعض الرحلات ونشر نتائجها وإثارة اهتمام الجمهور.

غير أن العلاقة بين الآثار والكتاب المقدس لم تكن علاقة تطابق كامل. فقد قدمت النصوص المسمارية معلومات سياسية وإدارية ودينية مستقلة، وأظهرت أحياناً اختلافات مهمة عن الروايات اللاحقة. ولذلك فإنني أرى أن الخطأ لا يكمن في مقارنة النصوص الدينية بالآثار، بل في جعل الرواية الدينية معياراً يفرض تفسيراً مسبقاً على جميع الشواهد.

وقد أسهمت الصحافة الأوروبية والمتاحف والكتب الشعبية في توسيع انتشار هذه التصورات. فلم تعد أسماء المدن والممالك القديمة محصورة في المؤلفات المتخصصة، بل أصبحت جزءاً من الثقافة التاريخية العامة. وفي هذه البيئة كان من الممكن أن تنتقل أسماء قديمة إلى وصف المجتمعات الحديثة، خصوصاً عندما سعى المؤلفون إلى إقامة روابط بين الماضي الكتابي والجغرافيا المعاصرة.

إنني أرى أن دراسة هذا الانتقال تحتاج إلى تتبع تاريخ نشر المصطلحات، لا الاكتفاء بتاريخ اكتشاف المواقع الأثرية. فقد يظهر الاسم في كتاب علمي ثم في مجلة دينية ثم في تقرير قنصلي ثم في منشور محلي، وتتغير دلالته خلال هذه المراحل. ومن هنا

فإن تاريخ الكلمة في المطبوعات يمثل مصدراً مهماً لفهم تشكل التصورات الحديثة عن الهوية.

ومن أبرز المؤلفات التي تستحق الفحص في هذا السياق كتاب لايارد Nineveh and Its Remains المنشور سنة 1849، لا من أجل إعادة دراسة أعماله الأثرية بالتفصيل، وإنما من أجل تحليل الألفاظ التي استخدمها عند الحديث عن السكان المحليين وعلاقتهم بالماضي القديم. فالمطلوب هو تحديد ما إذا كان المؤلف يستخدم اسماً تاريخياً بوصفه وصفاً جغرافياً أو فرضية نسب أو تسمية اجتماعية، ثم مقارنة ذلك بالتسميات الواردة في كتابات المبشرين المعاصرين.

ولا يجوز أن نفترض مسبقاً أن جميع المصطلحات التي استخدمها لايارد كانت جديدة أو من اختراعه. فقد سبقت بعض الأسماء التاريخية القرن التاسع عشر في المؤلفات الكلاسيكية والكنسية والأوروبية. ولذلك فإن السؤال الصحيح هو ما الذي أضافه استعماله إلى تداول هذه الأسماء، وكيف أثرت شهرة مؤلفاته في انتشار بعض التفسيرات بين القراء الأوروبيين.

ومن المهم أيضاً التمييز بين استخدام اسم قديم للإشارة إلى موقع أثري واستخدامه للإشارة إلى جماعة بشرية معاصرة. فقد يكون إطلاق الاسم على مدينة أو إقليم قائماً على شواهد جغرافية وتاريخية، بينما يحتاج إطلاقه على سكان معاصرين بوصفه نسباً قومياً إلى نوع آخر من الأدلة. ولا يجوز نقل اليقين من المجال الأول إلى المجال الثاني دون تحقيق مستقل.

وقد شهد منتصف القرن التاسع عشر تصاعد التنافس البريطاني والفرنسي والروسي في مناطق الدولة العثمانية وإيران. وكانت

الجماعات المسيحية الشرقية جزءاً من البيئة التي تحركت فيها هذه القوى، سواء من خلال العلاقات الدينية أو الحماية القنصلية أو النشاط التعليمي أو جمع المعلومات السياسية. وقد أدى ذلك إلى زيادة أهمية التقارير التي تصف السكان والقبائل والطرق الجبلية والسلطات المحلية.

إنني أرى أن التقرير القنصلي يختلف في طبيعته عن المخطوطة الكنسية. فقد يهتم القنصل بعدد السكان أو موقع القرية أو قوة الزعيم المحلي أو إمكان إقامة علاقات سياسية، بينما يهتم الكاتب الكنسي بالتسلسل البطريركي أو العقيدة أو الطقوس. ولذلك فإن الاسم نفسه قد يؤدي وظيفة مختلفة في المصدرين، ولا يجوز أن نعاملهما باعتبارهما شهادتين متطابقتين دون دراسة السياق.

وقد ساعدت الأحداث العنيفة التي شهدتها هكاري خلال أربعينيات القرن التاسع عشر على زيادة اهتمام المؤسسات الأوروبية بالمسيحيين في المنطقة. فقد تعرضت جماعات مسيحية لهجمات وعمليات قتل وتهجير، وأصبحت هذه الأحداث موضوعاً للتقارير والرسائل والمناقشات السياسية. وكان لبعض هذه الكتابات دور في تشكيل صورة المجتمعات الجبلية لدى الجمهور الأوروبي.

ومن الضروري أن ندرس هذه التقارير مع مراعاة طبيعة الأحداث التي وصفتها. فقد تكون شهادات المبشرين والقناصل مهمة لتوثيق معاناة السكان وتحديد مواقع الاعتداءات، لكنها قد تتضمن أيضاً تفسيرات سياسية أو دينية متأثرة بمواقف أصحابها. ولذلك فإنني أرى أن التحقيق يتطلب مقارنة الروايات الأوروبية بالمصادر العثمانية والمحلية، دون التقليل من الجرائم أو تحويل مسؤولية قادة معينين إلى اتهام جماعي لشعب بأكمله.

وقد كان المجتمع الكوردي نفسه يعيش تحولات سياسية عميقة خلال تلك المرحلة، نتيجة تراجع سلطة الإمارات المحلية وتوسع الإدارة العثمانية المباشرة. وكانت العلاقات بين الإمارات الكوردية والجماعات المسيحية تتأثر بالضرائب والأراضي والمراعي والتحالفات والنزاعات المحلية. ولذلك فإن تفسير تاريخ المنطقة من خلال مواجهة قومية ثابتة بين الكورد والمسيحيين يتجاهل تعقيد العلاقات الاجتماعية والسياسية التي سبقت ظهور الحركات القومية الحديثة.

إنني أرى أن بعض الكتابات الأوروبية ساهمت في تبسيط هذه العلاقات عندما قدمت المجتمعات المحلية ضمن تصنيفات دينية أو حضارية حادة. لكن ذلك لا يعني أن جميع الرحالة استخدموا التفسيرات نفسها، فقد سجل بعضهم أيضاً مظاهر التعاون والتجارة والعلاقات اليومية بين الجماعات المختلفة. ومن هنا فإن الدراسة النقدية يجب أن تقارن بين المؤلفين، وأن تبحث عن الاختلافات داخل الكتابات الأوروبية نفسها.

وقد ظهرت خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر مرحلة جديدة من النشاط التعليمي والتبشيري، ولا سيما مع توسع المدارس والمطابع وازدياد إنتاج الكتب والمجلات. وأصبح لبعض الجماعات المسيحية المحلية دور أكبر في إعداد النصوص وتدريس اللغات والعمل في المؤسسات التعليمية. وقد أسهم هذا النشاط في ظهور نخب متعلمة قادرة على التواصل مع المؤسسات الغربية وإعادة تفسير تاريخها وتراثها.

ومن المهم أن نؤكد أن السكان المحليين لم يكونوا مجرد متلقين سلبيين للتصنيفات الأوروبية. فقد شارك رجال دين ومعلمون

ومترجمون وكتّاب محليون في إنتاج المعرفة ونقل المخطوطات وإعداد الكتب، وقد قبل بعضهم تسميات معينة بينما فضّل آخرون تسميات مختلفة. ولذلك فإنني أرى أن تاريخ الهوية الحديثة لا يمكن أن يُكتب بوصفه قصة فرض اسم أوروبي على مجتمع صامت.

وقد كان للمترجمين المحليين دور مهم في هذه العملية، لأن الرحالة والمبشرين اعتمدوا عليهم في فهم اللغات والتقاليد والأحداث. وقد تنتقل المعلومة من مخبر محلي إلى مترجم ثم إلى مؤلف أوروبي ثم إلى كتاب منشور، وتخضع خلال ذلك لعمليات اختيار وصياغة وتفسير. ولذلك فإنني أرى أن دراسة سلسلة نقل المعلومة ضرورية قبل التعامل مع الوصف المنشور بوصفه شهادة مباشرة عن تعريف السكان لأنفسهم.

وتظهر أهمية هذه المسألة عند قراءة المصطلحات التي ترد في النصوص الإنجليزية والفرنسية. فقد يترجم المؤلف اسماً محلياً إلى مصطلح كنسي معروف لدى جمهوره، أو يستخدم اسماً تاريخياً لتقريب المعنى إلى القارئ. وقد يكون هذا الاختيار تفسيراً من المؤلف لا نقلاً حرفياً لعبارة السكان. ومن هنا فإن معرفة اللفظ الأصلي، متى أمكن، تمثل شرطاً مهماً في التحقيق.

إنني أرى أن كل ادعاء بأن جماعة معينة كانت تستخدم اسماً قومياً محدداً في القرن التاسع عشر يحتاج إلى شاهد يوضح طبيعة الاستعمال. فإذا ورد الاسم في رسالة كتبها شخص من الجماعة، فهذا نوع من الأدلة. وإذا ورد في كتاب رحالة أوروبي، فهذا نوع آخر. وإذا ورد في عنوان أضافه ناشر أو مترجم، فلا يجوز معاملته باعتباره شهادة ذاتية من السكان.

ومن الأمثلة التي تكشف أهمية هذا التمييز كتابات المبشر الإنجليزي ويليام هنري براون، الذي ارتبط ببعثة رئيس أساقفة كانتربري إلى المسيحيين المرتبطين بكنيسة المشرق في أواخر القرن التاسع عشر. وقد استخدمت هذه البعثة في تسميتها الإنجليزية وصفAssyrian Christians ، وهو شاهد مهم على استعمال الاسم التاريخي في الإطار الكنسي الإنجليزي خلال تلك الفترة.

وقد تأسست بعثة رئيس أساقفة كانتربري إلى المسيحيين الذين وصفتهم الوثائق الإنجليزية بالآشوريين سنة 1886، في سياق العلاقات بين الكنيسة الإنجليزية وكنيسة المشرق. وتكتسب هذه البعثة أهمية خاصة لأنها تكشف عن مرحلة أصبح فيها الاسم التاريخي جزءاً من تسمية مؤسسة تبشيرية معروفة، بعد أن كانت تسميات مثل النساطرة شائعة في كثير من الكتابات السابقة.

لكن ظهور الاسم في عنوان البعثة لا يثبت أن جميع أفراد الجماعات التي تعاملت معها كانوا يستخدمونه تعريفاً قومياً موحداً، كما لا يثبت أن البعثة هي التي اخترعت الاسم من العدم. فقد كان للاسم تاريخ سابق في المؤلفات الأوروبية، وكانت دلالاته تتغير بين الجغرافيا والتاريخ والدين. ولذلك فإنني أرى أن السؤال الأساسي هو كيف استخدمته البعثة، وكيف تلقاه رجال الدين والسكان المحليون، وما الشواهد التي تكشف عن انتقاله إلى الاستعمال الذاتي.

ومن الضروري هنا الرجوع إلى تقارير البعثة ومراسلاتها وموادها التعليمية، لا الاكتفاء بعنوانها. فقد تكشف هذه الوثائق عن اختلاف المصطلحات المستخدمة في مخاطبة الجمهور الإنجليزي

والجماعات المحلية. كما قد تظهر فيها تسميات كنسية وتاريخية متعددة، وهو ما يساعد على فهم المرحلة الانتقالية في استعمال الأسماء.

وقد أسهمت بعثة كانتربري في نشاط تعليمي ولغوي وكنسي، وكانت علاقتها بكنيسة المشرق تختلف في بعض أهدافها عن النشاط البروتستانتي الأمريكي. ولذلك فإنني أرى أن جمع جميع الإرساليات الغربية تحت عنوان واحد يخفي الاختلافات اللاهوتية والمؤسسية بينها. فقد سعت بعض البعثات إلى إصلاح الكنائس الشرقية من داخل تقاليدها، بينما حاولت أخرى نشر تعليم بروتستانتي أو إقامة علاقات اتحادية مع كنائس غربية.

وكانت الإرساليات الكاثوليكية بدورها جزءاً من هذا المشهد، خصوصاً في الموصل والمناطق المجاورة. وقد ارتبط نشاطها بالعلاقات بين روما والكنائس الشرقية وبالتعليم والطباعة والمؤسسات الدينية. واستُخدمت في وثائقها أسماء كنسية مثل الكلدان والسريان وغيرهما، وفق السياق المؤسسي واللغوي. ومن هنا فإنني أرى أن المقارنة بين الوثائق الكاثوليكية والأنجليكانية والبروتستانتية تكشف عن اختلاف طرق تصنيف المجتمعات نفسها.

ولا يجوز أن نعامل اختلاف التسميات بين الإرساليات بوصفه دليلاً تلقائياً على اختلاف الأصول السكانية. فقد تستخدم مؤسسة كاثوليكية اسماً كنسياً، وتستخدم مؤسسة بروتستانتية اسماً مذهبياً، وتستخدم مؤسسة أنجليكانية اسماً تاريخياً للجماعة نفسها أو لأجزاء متداخلة منها. ولذلك فإن البحث في الأسماء يحتاج إلى تحديد المؤسسة التي استخدمتها والغرض من استعمالها.

إنني أرى أن هذه المقارنة تساعدنا على فهم كيفية تشكل تصورات جديدة عن الهوية، لكنها لا تكفي وحدها لإثبات وجود مشروع أوروبي موحد لصناعة قومية معينة. فالمؤسسات الغربية كانت تختلف في مصالحها وتصوراتها، وكانت تتنافس أحياناً على النفوذ الديني والتعليمي. كما أن الجماعات المحلية لم تتبنَّ جميع الأسماء والتفسيرات بالدرجة نفسها.

ومن المسائل المهمة أيضاً أثر الخرائط الأوروبية في إعادة تعريف المنطقة. فقد استخدمت الخرائط التاريخية والجغرافية أسماء مستمدة من المصادر الكلاسيكية والكتابية، وأعادت رسم حدود الأقاليم القديمة وفق المعرفة المتاحة في ذلك الزمن. وقد يؤدي ظهور اسم تاريخي على خريطة حديثة إلى ترسيخ تصورات معينة لدى القراء، حتى عندما تكون حدود الإقليم القديم غير مؤكدة.

لكن الخريطة ليست دليلاً مستقلاً على أصل السكان لمجرد أنها تحمل اسماً تاريخياً. فقد يكون الاسم اختياراً تحريرياً من رسام الخريطة، أو ترجمة لاسم معروف في المصادر الكلاسيكية، أو محاولة لإعادة بناء جغرافية قديمة. ولذلك فإنني أرى ضرورة دراسة تاريخ إعداد الخريطة ومصادرها، والتمييز بين الخرائط المعاصرة للأحداث والخرائط التاريخية التي أُنتجت بعد قرون.

وقد ساهمت المتاحف الأوروبية أيضاً في تشكيل الصورة الحديثة عن بلاد الرافدين. فقد نُقلت آثار كثيرة إلى لندن وباريس ومؤسسات أخرى، وأصبحت موضوعاً للعرض والدراسة والنشر. وقد ساعدت هذه المعروضات على زيادة حضور الحضارات

القديمة في الوعي الأوروبي، لكنها فصلت في بعض الأحيان القطع الأثرية عن سياقاتها المحلية والاجتماعية.

إنني أرى أن دراسة تاريخ المتاحف يجب أن تشمل الظروف السياسية والقانونية التي جُمعت فيها الآثار، وطريقة عرضها وتسميتها، والأفكار التي رافقت تفسيرها. فقد أسهمت بعض المعارض في تقديم إنجازات علمية مهمة، لكنها قد تكون تأثرت أيضاً بالتصورات الاستعمارية والدينية السائدة. ولا يجوز أن نختزل هذا التاريخ في تمجيد الاكتشافات أو إدانتها بصورة شاملة، بل ينبغي تحليل كل مؤسسة وممارسة في سياقها.

وقد أصبحت أسماء الممالك القديمة في أواخر القرن التاسع عشر أكثر حضوراً في الأدبيات العامة، وبدأت بعض الكتابات تربطها بالمجتمعات التي كانت تعيش في الجغرافية نفسها. لكن هذه الروابط لم تكن جميعها قائمة على الأدلة نفسها. فقد استند بعضها إلى التشابه اللغوي أو الاستمرار الجغرافي، بينما اعتمد بعضها الآخر على روايات دينية أو تصورات عن الأنساب القديمة.

إنني أرى أن مهمة المؤرخ هنا ليست رفض جميع هذه الروابط أو قبولها دفعة واحدة، بل تحديد الأساس الذي قامت عليه كل فرضية. فإذا كان المؤلف يقدم دليلاً لغوياً، وجب فحصه وفق قواعد البحث اللغوي. وإذا كان يقدم شاهداً تاريخياً، وجب تحديد تاريخ النص ومعناه. وإذا كان يعتمد على تقليد شفهي، وجب دراسة تاريخ تسجيله ومدى استقلاله عن المؤلفات المنشورة.

ومن المهم كذلك أن ندرس العلاقة بين الذاكرة المحلية والمعرفة الأوروبية. فقد تكون لدى الجماعة روايات عن أصولها وتاريخها قبل وصول المبشرين، وقد يعيد المؤلف الأوروبي تفسير هذه

الروايات ضمن إطار كتابي أو كلاسيكي. وقد تعود الصياغة الجديدة لاحقاً إلى المجتمع المحلي من خلال المدارس والكتب، فتؤثر في الطريقة التي يعيد بها بعض أفراده فهم الماضي.

وهذه العملية لا تعني بالضرورة أن الرواية المحلية كانت مزيفة أو أن التفسير الأوروبي كان صحيحاً. بل تعني أن الذاكرة التاريخية تتغير عندما تتفاعل مع مؤسسات التعليم والطباعة والبحث العلمي. ولذلك فإنني أرى أن دراسة تاريخ الهوية تحتاج إلى مقارنة الروايات المحلية قبل الاحتكاك الأوروبي وبعده، مع الاعتراف بأن العثور على نصوص محلية مبكرة قد يكون صعباً بسبب ضياع المصادر أو محدودية حفظها.

ومن الضروري أيضاً التمييز بين ظهور الاسم في الاستعمال المحلي وظهوره في الحركة القومية المنظمة. فقد يستخدم أفراد من جماعة معينة اسماً تاريخياً في رسائلهم أو كتاباتهم دون أن تكون هناك حركة سياسية قومية مكتملة. وقد يتطور الاستعمال لاحقاً إلى برامج ثقافية وصحف وجمعيات ومطالب سياسية. ولذلك فإنني أرى أن الانتقال من التسمية إلى المشروع القومي يحتاج إلى دراسة مستقلة.

وقد شهدت العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين اتساعاً في انتشار الأفكار القومية في الدولة العثمانية وإيران ومناطق أخرى. وتأثرت جماعات متعددة بهذه التحولات، بما فيها بعض النخب المسيحية الشرقية. وكان التعليم الحديث والاتصال بالمؤسسات الأوروبية من العوامل التي ساعدت على انتشار المفاهيم الجديدة، إلى جانب التحولات السياسية الداخلية والتجارب المحلية.

إنني أرى أن وصف هذه المرحلة بأنها مجرد اختراع خارجي للهويات يتجاهل دور النخب المحلية وتجاربها، كما أن تصوير جميع الهويات الحديثة بوصفها استمراراً ثابتاً منذ العصور القديمة يتجاهل أثر المؤسسات الحديثة في إعادة تشكيلها. ولذلك فإن الدراسة العلمية يجب أن تتناول العلاقة بين الاستمرارية والتحول، وأن تميز بين التاريخ الاجتماعي الطويل وتاريخ القومية الحديثة بوصفها حركة سياسية وثقافية.

ومن المسائل التي تحتاج إلى اهتمام خاص طريقة استعمال كلمة الأمة في الترجمات الأوروبية والشرقية. فقد تستخدم بعض النصوص الإنجليزية كلمة nation في سياقات لا تتطابق مع المفهوم الحديث للدولة القومية، وقد تشير إلى جماعة دينية أو شعب أو مجتمع ذي تقاليد مشتركة. كما أن ترجمتها إلى العربية بكلمة أمة أو قومية قد تؤدي إلى تغيير الدلالة إذا لم يُشرح السياق.

ولذلك فإنني أرى ضرورة العودة إلى النص الإنجليزي أو الفرنسي الأصلي عند دراسة أي عبارة تتعلق بالأمة أو الشعب أو العرق. فقد يستخدم المؤلف كلمة race وفق تصورات القرن التاسع عشر، وهي تصورات تختلف عن الاستعمالات العلمية والاجتماعية الحديثة. ولا يجوز أن ننقل المصطلح القديم إلى البحث المعاصر دون توضيح معناه التاريخي.

وقد كانت النظريات العرقية شائعة في بعض الأوساط الأوروبية خلال القرن التاسع عشر، وأثرت في تصنيف اللغات والشعوب. وقد حاول بعض المؤلفين ربط اللغة بالأصل البيولوجي أو تقسيم المجتمعات إلى سلالات ثابتة، وهي مقاربات تعرضت لاحقاً لنقد علمي واسع. ولذلك فإنني أرى أن الاستشهاد بهذه المؤلفات لإثبات

أصول الشعوب يحتاج إلى حذر، حتى عندما تكون المعلومات الجغرافية أو اللغوية التي تتضمنها مفيدة.

ومن المهم أن نلاحظ أن الدراسات اللغوية الحديثة تميز بين القرابة بين اللغات والقرابة بين السكان. فقد تتبنى جماعة لغة جديدة دون أن يتغير أصل سكانها بصورة كاملة، وقد تنتشر لغة واحدة بين مجتمعات متعددة. ولذلك فإن استخدام اللغة الآرامية أو السريانية في جماعة مسيحية شرقية لا يثبت وحده نسبها إلى دولة قديمة بعينها، كما أن استعمال لغة إيرانية أو كوردية لا يثبت وحده انحدار جميع المتحدثين بها من جماعة تاريخية واحدة.

إنني أرى أن هذا المعيار يجب أن يطبق على جميع المجتمعات التي تناولها الرحالة الأوروبيون، لأن بعض تصنيفات القرن التاسع عشر اعتمدت على افتراضات لغوية وعرقية لم تعد مقبولة بصورتها القديمة. وقد ساعد تطور البحث التاريخي واللغوي على إظهار أن المجتمعات تتغير وتتداخل، وأن الأسماء لا تنتقل دائماً بصورة مستقيمة من الماضي إلى الحاضر.

ومن هنا فإن التحقيق في كتابات الرحالة والمبشرين ينبغي أن يميز بين الشهادة المباشرة والتفسير التاريخي. فإذا وصف الرحالة قرية زارها وذكر لغتها أو عدد بيوتها أو اسم رجل الدين فيها، فإن هذه المعلومات قد تمثل شهادة معاصرة تستحق المقارنة والتحقق. أما إذا قرر أن سكان القرية ينحدرون مباشرة من شعب عاش قبل ألفي سنة، فإن هذا الاستنتاج يحتاج إلى أدلة إضافية لا يوفرها مجرد وجوده في المكان.

ولا يجوز كذلك أن نعتبر كل رواية يذكرها الرحالة عن السكان شهادة ذاتية مؤكدة. فقد ينقل كلام شخص واحد أو مترجم أو رجل

دين، ثم يعممه على مجتمع كامل. ولذلك فإنني أرى ضرورة تحديد مصدر المعلومة داخل الكتاب، وهل شاهدها المؤلف بنفسه أم سمعها من غيره، وهل ذكر اسم المخبر أو ظروف المقابلة.

وقد يكون لبعض الرحالة معرفة واسعة باللغات المحلية، بينما يعتمد آخرون على مترجمين أو مرافقين. وقد تختلف دقة المعلومات تبعاً لذلك. ومن هنا فإن تقييم المصدر يجب أن يشمل كفاءة المؤلف اللغوية وطبيعة رحلته والمدة التي قضاها في المنطقة، لا مجرد شهرته أو مكانته الاجتماعية.

إنني أرى أن إحدى المشكلات الكبرى في الكتابة التاريخية الحديثة هي إعادة استخدام أقوال الرحالة دون العودة إلى طبعات كتبهم الأصلية. فقد تنتقل عبارة من مؤلف إلى آخر، ثم تُقتبس بعد عقود باعتبارها حقيقة موثقة، بينما قد يكون أصلها مجرد تخمين أو تفسير شخصي. ولذلك فإنني أؤكد ضرورة تتبع سلسلة الاقتباس والعودة إلى المصدر الأول كلما كان ذلك ممكناً.

ومن المهم أيضاً دراسة تواريخ النشر، لأن الكتاب قد يصدر بعد الرحلة بسنوات، وقد يخضع للتحرير أو الإضافة. وقد تُنشر رسائل المبشرين في مجلات دورية قبل جمعها في كتاب، وتختلف الصياغة بين النسختين. ولذلك فإنني أرى أن تاريخ وقوع الحدث وتاريخ كتابة الملاحظة وتاريخ نشرها يجب أن تُسجل بصورة منفصلة.

وقد شهد القرن التاسع عشر تحولات متسارعة في أسماء المؤسسات الكنسية والجماعات المحلية، ولذلك فإن استخدام كتاب صدر في نهاية القرن لوصف وضع السكان في بدايته قد يؤدي إلى إسقاط زمني. ومن هنا فإنني أرى ضرورة بناء تسلسل زمني

دقيق لاستعمال كل تسمية، مع بيان أقدم شاهد معروف في كل نوع من المصادر.

إنني أرى أن البحث في هذه المرحلة يجب أن يركز على الوثائق التي تكشف عن الاستعمال الذاتي للأسماء، لأنها تسمح بمقارنة التصنيف الخارجي بالتعريف المحلي. وقد تكون الرسائل التي كتبها رجال دين محليون أو المعلمون أو رؤساء الجماعات أكثر فائدة في هذا المجال من العناوين التي وضعها الناشرون الأوروبيون. لكن هذه الرسائل نفسها تحتاج إلى تحديد جمهورها والغرض منها، لأن الكاتب قد يختار تسمية معينة عند مخاطبة مؤسسة أجنبية تختلف عن الاسم الذي يستخدمه في بيئته المحلية.

ومن الضروري أن ندرس كذلك دور المصالح السياسية في اختيار التسميات. فقد تستخدم قوة أوروبية اسماً تاريخياً في سياق الدفاع عن جماعة دينية أو المطالبة بحمايتها، بينما تستخدم الدولة العثمانية اسماً إدارياً أو طائفياً. وقد تؤثر هذه الفروق في الطريقة التي تُعرض بها القضية أمام الحكومات والرأي العام.

لكن وجود مصلحة سياسية لا يثبت تلقائياً أن جميع المعلومات الواردة في التقرير غير صحيحة. فقد يجمع التقرير بين وقائع دقيقة وتفسيرات منحازة. ولذلك فإنني أرى أن النقد العلمي يجب أن يفصل بين المعلومة القابلة للتحقق والاستنتاج الذي يقدمه الكاتب، وأن يقارن كليهما بالمصادر المستقلة.

ومن هنا فإن الوثائق القنصلية البريطانية والفرنسية والروسية والأمريكية تمثل مادة أساسية لدراسة تاريخ الأسماء في القرن التاسع عشر. لكنها لا ينبغي أن تحل محل المصادر المحلية أو العثمانية. فالمطلوب هو مقارنة متعددة الأطراف تسمح بفهم كيف

رأى كل طرف الجماعات التي تعامل معها، وما الأسماء التي استخدمها، وما المصالح التي أثرت في تفسيره.

إنني أرى أن إعادة بناء تاريخ التسميات تحتاج إلى مشروع توثيقي يجمع الشواهد المؤرخة في تسلسل واضح. ويجب أن يحدد كل شاهد اسم المؤلف وتاريخ الوثيقة ولغتها ومكان صدورها والتسمية المستخدمة فيها، ثم يوضح ما إذا كانت التسمية ذاتية أو خارجية، وما إذا كانت دينية أو لغوية أو جغرافية أو سياسية. وبهذه الطريقة يمكن أن ننتقل من الجدل القائم على الاقتباسات المنفردة إلى دراسة تاريخية قابلة للمراجعة.

وقد تكون نتيجة هذا التحقيق أن بعض الأسماء التاريخية كانت معروفة في الأدبيات الأوروبية قبل القرن التاسع عشر، ثم ازداد انتشارها خلاله. وقد تكشف الوثائق أيضاً أن بعض الجماعات المحلية تبنت هذه الأسماء تدريجياً، بينما احتفظت جماعات أخرى بتسمياتها الكنسية أو اللغوية. لكن تحديد هذا التطور يحتاج إلى شواهد مباشرة، ولا يجوز افتراضه مسبقاً.

ومن المهم أن نؤكد أن تبني جماعة معاصرة اسماً تاريخياً لا ينفي وجودها الاجتماعي أو جذورها المحلية. فقد تكون الجماعة قد عاشت في المنطقة عبر قرون طويلة، ثم أعادت تعريف نفسها ضمن ظروف سياسية وثقافية جديدة. ولذلك فإنني أرى أن نقد تاريخ الاسم لا ينبغي أن يتحول إلى إنكار لحقوق الجماعة أو تاريخها الاجتماعي.

وفي المقابل، فإن وجود جذور محلية عميقة لا يثبت تلقائياً أن الاسم القومي الحديث استُخدم بالمعنى نفسه منذ العصور القديمة. فقد تتغير الأسماء والمؤسسات واللغات والأديان، بينما يستمر

السكان أو بعض عناصر ثقافتهم. ولذلك فإنني أرى أن التمييز بين الاستمرارية السكانية والاستمرارية الاسمية يظل ضرورياً في دراسة نتائج النشاط الأوروبي خلال القرن التاسع عشر.

ومن هنا أصل إلى السؤال الذي سيقود الفصول التالية: هل ساهم الرحالة والمبشرون الأوروبيون في نقل أسماء تاريخية قديمة إلى المجال الاجتماعي والسياسي الحديث، أم أنهم سجلوا أسماء كانت مستخدمة محلياً من قبل، أم أن الواقع شهد تفاعلاً بين الأمرين؟ إن الإجابة لا يمكن أن تكون واحدة لجميع الأسماء أو جميع الجماعات، لأن تاريخ كل تسمية يحتاج إلى تحقيق مستقل.

إنني أرى أن بعض الكتابات الأوروبية أعادت تفسير الماضي المحلي من خلال النصوص الكتابية والمصادر الكلاسيكية والاكتشافات الأثرية، وأن هذه التفسيرات أثرت في المعرفة الحديثة عن بلاد الرافدين. لكن تحديد مدى تأثيرها في تشكيل هوية قومية معينة يتطلب دراسة المطبوعات المحلية والرسائل الكنسية والجمعيات والصحف التي ظهرت لاحقاً، لا الاكتفاء بما كتبه الرحالة الأوروبيون.

كما أنني أرى أن من الخطأ تحويل جميع الباحثين والمبشرين الأوروبيين إلى جماعة واحدة ذات هدف مشترك. فقد اختلفوا في انتماءاتهم الدينية والسياسية ومناهجهم العلمية، وتعارضت تفسيراتهم في مسائل عديدة. ولذلك فإن النقد التاريخي يجب أن يكون محدداً بالأسماء والنصوص والأفعال، لا قائماً على أحكام عامة لا يمكن اختبارها.

وفي نهاية هذا الفصل أصل إلى نتيجة أساسية، وهي أن القرن التاسع عشر شهد تحولاً مهماً في إنتاج المعرفة عن الجماعات

المسيحية الشرقية، نتيجة اتساع نشاط الرحالة والمبشرين والمدارس والمطابع والقنصليات والبعثات الأثرية. وقد ساعد هذا النشاط على زيادة تداول أسماء تاريخية وكنسية متعددة، وعلى ظهور تفسيرات جديدة للعلاقة بين المجتمعات المعاصرة وحضارات بلاد الرافدين القديمة.

لكن هذه النتيجة لا تعني أن الأوروبيين اخترعوا جميع الأسماء أو الهويات التي ظهرت في تلك المرحلة، كما لا تعني أن كل تسمية تاريخية استخدموها كانت استمراراً قومياً موثقاً منذ العصور القديمة. فالحكم في كل حالة يحتاج إلى مقارنة الشواهد المحلية والأوروبية والعثمانية، وإلى تحديد الفرق بين استعمال الاسم في النصوص القديمة واستعماله في المجتمع الحديث.

إنني أرى أن المهمة الأساسية للمؤرخ هي كشف كيفية تشكل الرواية التاريخية، لا استبدالها برواية مضادة لا تقل عنها اعتماداً على الافتراضات. فإذا كانت بعض التفسيرات الأوروبية قد تأثرت بالتصورات الكتابية أو بالمصالح السياسية، فإن كشف هذا التأثير يحتاج إلى وثائق واضحة وتحليل دقيق. وإذا كانت بعض الجماعات المحلية قد أعادت تفسير أصولها في ضوء المعرفة الأوروبية الحديثة، فإن هذه العملية يجب أن تُدرس بوصفها جزءاً من تاريخها الفكري والاجتماعي.

وبذلك نصل إلى مرحلة جديدة من هذا البحث، حيث سننتقل من دراسة الرحالة والمبشرين إلى تحليل العلاقة بين التنقيبات الأثرية في نينوى وانتشار التصورات التاريخية عن بلاد الرافدين. ولن يكون الهدف إعادة سرد سيرة أوستن هنري لايارد أو تفاصيل اكتشافاته التي تناولتها دراسات سابقة، وإنما فحص أثر نشر الآثار

والنقوش في إعادة بناء صورة الماضي، وكيف انتقلت بعض التفسيرات من المجال الأثري إلى الكتابة التاريخية والهوية الحديثة.

**المراجع الأساسية للفصل الحادي عشر**


Claudius James Rich, Narrative of a Residence in Koordistan, and on the Site of Ancient Nineveh, 1836.

Justin Perkins, A Residence of Eight Years in Persia, among the Nestorian Christians, 1843.

Horatio Southgate, Narrative of a Tour through Armenia, Kurdistan, Persia and Mesopotamia, 1840.

George Percy Badger, The Nestorians and Their Rituals, 2 volumes, 1852.

Austen Henry Layard, Nineveh and Its Remains, 1849.

Austen Henry Layard, Discoveries in the Ruins of Nineveh and Babylon, 1853.

John Joseph, The Modern Assyrians of the Middle East: Encounters with Western Christian Missions, Archaeologists, and Colonial Powers, 2000.

Heleen Murre-van den Berg, From a Spoken to a Written Language: The Introduction and Development of Literary Urmia Aramaic in the Nineteenth Century, 1999.

Heleen Murre-van den Berg, Scribes and Scriptures: The Church of the East in the Eastern Ottoman Provinces (1500–1850), 2015.

David Wilmshurst, The Ecclesiastical Organisation of the Church of the East, 1318–1913, 2000.

David Wilmshurst, The Martyred Church: A History of the Church of the East, 2011.

Wilhelm Baum and Dietmar W. Winkler, The Church of the East: A Concise History, 2003.

Martin van Bruinessen, Agha, Shaikh and State: The Social and Political Structures of Kurdistan, 1992.

David McDowall, A Modern History of the Kurds, 2004.

Dina Rizk Khoury, State and Provincial Society in the Ottoman Empire: Mosul, 1540–1834, 1997.

Reports of the Archbishop of Canterbury's Mission to the Assyrian Christians، وهي سلسلة من التقارير المرتبطة بنشاط البعثة الإنجليزية منذ أواخر القرن التاسع عشر، ويجب تحديد المجلد والسنة عند الاستشهاد بأي تقرير منها.

The Missionary Herald، الدورية الأمريكية التي نشرت تقارير ومراسلات الإرساليات المرتبطة بالمجلس الأمريكي للمفوضين للبعثات الأجنبية، ويجب تحديد العدد وتاريخ النشر عند استخدام أي رسالة منها.

**ملاحظة توثيقية**

يعتمد هذا الفصل على مؤلفات تاريخية معروفة ودراسات أكاديمية تناولت الرحالة والإرساليات المسيحية في القرن التاسع عشر، لكنه لا يمثل تحقيقاً شاملاً لجميع مراسلات المبشرين والقناصل. وقد استُخدمت عناوين الكتب وتواريخ نشرها بوصفها شواهد على طبيعة الاهتمام الأوروبي والتسميات المتداولة في المطبوعات، دون افتراض أن كل تسمية وردت في عنوان أوروبي كانت اسماً ذاتياً لجميع السكان المحليين.

وتحتاج النسخة النهائية من الكتاب إلى استخراج نصوص محددة من الطبعات الأصلية لكتب ريتش وبيركنز وساوثغيت وبادجر ولايارد، مع ذكر الصفحات والعبارات الإنجليزية كما وردت، ثم مقارنتها بالمخطوطات والرسائل المحلية والوثائق العثمانية المعاصرة. كما ينبغي مراجعة تقارير بعثة كانتربري ومطبوعات الإرساليات الأمريكية بحسب سنوات صدورها، لتحديد كيفية انتقال التسميات بين المجال الكنسي والمجال التاريخي والمجال القومي الحديث.

ولا يجوز اعتبار وجود اسم تاريخي في كتاب رحالة دليلاً كافياً على استمرار قومي متصل عبر آلاف السنين، كما لا يجوز اعتبار غيابه عن مجموعة محدودة من الكتب دليلاً على عدم استعماله في أي بيئة محلية. فإثبات الاستمرارية أو التحول يحتاج إلى شواهد مؤرخة ومتعددة المصادر، وإلى فصل واضح بين الوقائع التي تسجلها الوثائق والتفسيرات التي أضافها مؤلفوها.

## الفصل الثاني عشر

## أوستن هنري لايارد والتنقيبات في نينوى: من اكتشاف الآثار القديمة إلى إعادة تشكيل الرواية التاريخية في القرن التاسع عشر

إن دراسة التنقيبات الأثرية التي شهدتها بلاد الرافدين خلال القرن التاسع عشر لا تقتصر على معرفة المواقع التي اكتُشفت فيها القصور والمنحوتات والنقوش المسمارية، وإنما تتطلب البحث في الظروف الفكرية والسياسية والدينية التي أحاطت بتلك الاكتشافات، وفي الطريقة التي انتقلت بها نتائجها من المواقع الأثرية إلى المتاحف والكتب والصحف الأوروبية، ثم إلى الروايات التاريخية التي تناولت شعوب المنطقة وهوياتها. فقد مثّل الكشف عن آثار نمرود وخورسباد ونينوى تحولاً كبيراً في معرفة العالم القديم، لكنه وقع في عصر كانت فيه أوروبا تشهد توسعاً استعمارياً وتنافساً سياسياً، وكانت النصوص التوراتية والمصادر اليونانية والرومانية تحتل مكانة مهمة في تصور المؤرخين الأوروبيين لتاريخ الشرق.

إنني أرى أن القضية الأساسية التي ينبغي التحقيق فيها ليست ما إذا كانت الاكتشافات الأثرية حقيقية، لأن وجود القصور والنقوش

والمنحوتات واللقى المادية أمر ثابت تؤكده الأدلة، وإنما كيف فُسرت هذه الاكتشافات، وما المصادر التي استُخدمت لتحديد هويتها، وكيف انتقلت بعض الأسماء القديمة من وصف المدن والممالك التاريخية إلى استعمالات أوسع في الكتابات الأوروبية الحديثة. فهناك فرق جوهري بين اكتشاف أثر ينتمي إلى دولة قديمة، وبين الاستنتاج بأن جماعة سكانية معاصرة تمثل استمراراً قومياً مباشراً لتلك الدولة.

ولم يكن تاريخ بلاد الرافدين مجهولاً بالكامل قبل القرن التاسع عشر. فقد احتفظت المصادر اليونانية والرومانية والكتابات الدينية والجغرافية بأسماء مدن وممالك وشخصيات قديمة، كما ظلت بعض المواقع الأثرية معروفة للسكان المحليين من خلال أسمائها وتقاليدها الجغرافية. لكن المعرفة المتاحة كانت مجزأة، وكثيراً ما اختلطت فيها الروايات التاريخية بالتفسيرات الدينية والأساطير والأخبار التي انتقلت عبر قرون طويلة.

وقد أدى ظهور التنقيبات المنظمة نسبياً إلى تغيير طبيعة الأدلة المتاحة. فبدلاً من الاعتماد على الروايات المتأخرة وحدها، أصبح بالإمكان دراسة الأبنية والمنحوتات والكتابات التي أنتجتها المجتمعات القديمة نفسها. وكان هذا الانتقال من الخبر المنقول إلى الشاهد المادي تحولاً علمياً مهماً، حتى إن كانت مناهج التنقيب والتوثيق في القرن التاسع عشر أقل تطوراً بكثير من المعايير الأثرية المعاصرة.

ومن الضروري هنا أن نميز بين اكتشاف الموقع الأثري واكتشاف تاريخه. فقد يستطيع الباحث العثور على قصر أو تمثال أو نقش دون أن يعرف مباشرة تاريخ بنائه أو اسم الملك الذي أمر بإنشائه.

وقد يعتمد في المرحلة الأولى على المقارنة بالمصادر الكلاسيكية أو النصوص الدينية، ثم تتغير النتائج عندما تصبح الكتابات القديمة قابلة للقراءة. ولذلك فإن تاريخ التنقيبات لا ينفصل عن تاريخ فك الكتابة المسمارية وتطور الدراسات اللغوية.

وقد بدأت مرحلة مهمة من التنقيبات الأوروبية في شمال بلاد الرافدين عندما شرع القنصل الفرنسي بول إميل بوتا سنة 1843 في العمل بمنطقة خورسباد، حيث ظهرت بقايا قصر الملك سرجون الثاني في دور شروكين. وكان التعرف إلى طبيعة الموقع وتاريخه عملية تدريجية ارتبطت بتقدم دراسة النقوش، ولم تكن جميع التفاصيل التي نعرفها اليوم متاحة للباحثين عند بداية العمل.

وتكتسب تجربة بوتا أهمية لأنها تكشف أن اكتشاف آثار الممالك القديمة لم يكن عملاً بريطانياً منفرداً، بل جاء ضمن نشاط أوروبي شاركت فيه بعثات ومؤسسات متعددة. وقد أسهم التنافس الفرنسي البريطاني في زيادة الاهتمام بالمواقع الأثرية، كما أثّر في نقل الآثار إلى المتاحف الأوروبية وفي سرعة نشر نتائج الاكتشافات.

وفي سنة 1845 بدأ أوستن هنري لايارد أعمال التنقيب في نمرود، التي كانت موقع مدينة كالح القديمة، ثم اتسعت أعماله إلى مواقع أخرى، ومنها منطقة قوينجق المرتبطة بمدينة نينوى القديمة. وقد أسفرت هذه الأعمال عن العثور على منشآت معمارية ومنحوتات ضخمة ونقوش ملكية ومواد أثرية متنوعة، وأثارت اهتماماً واسعاً في بريطانيا وأوروبا.

ولا أرى ضرورة لإعادة سرد السيرة الشخصية للايارد أو تفاصيل رحلاته، فقد تناولتها مؤلفات كثيرة. لكن المهم في سياق هذا الكتاب هو تحديد الدور الذي أدته منشوراته في نقل الاكتشافات

من المجال الأثري إلى الوعي التاريخي الأوروبي، خصوصاً أن كتابه Nineveh and Its Remains الصادر سنة 1849 أصبح من المؤلفات التي ساهمت في نشر صورة جديدة عن حضارات شمال بلاد الرافدين.

ويجب الانتباه إلى أن عنوان الكتاب لا يعني أن جميع الآثار التي وصفها المؤلف اكتُشفت في مدينة نينوى نفسها. فقد كان جزء مهم من أعماله الأولى في نمرود، وهي موقع مختلف عن نينوى، وإن كانت المدينتان تنتميان إلى التاريخ السياسي للدولة القديمة نفسها. ومن هنا تظهر أهمية التمييز بين اسم الكتاب والموقع الأثري الفعلي، لأن العنوان الموجه إلى الجمهور قد يستخدم اسماً مشهوراً أكثر من استعماله وصفاً جغرافياً دقيقاً لكل موقع.

إنني أرى أن هذه المسألة تقدم مثالاً مبكراً على العلاقة بين الاكتشاف الأثري وطريقة عرضه للجمهور. فقد يكون الاسم الذي يختاره المؤلف أو الناشر مفهوماً من الناحية الثقافية أو التجارية، لكنه لا ينبغي أن يتحول إلى بديل عن تحديد الموقع وتاريخه. ولهذا يجب الرجوع إلى خرائط التنقيب ووصف المباني واللقى، لا الاكتفاء بالعناوين العامة.

وقد احتلت نينوى مكانة خاصة في المخيلة الأوروبية بسبب حضورها في النصوص التوراتية. وكانت المدينة معروفة في الروايات الدينية قبل أن تكشف التنقيبات عن جانب كبير من بقاياها المادية. ولذلك لم يكن الاهتمام الأوروبي بها مجرد اهتمام بمدينة قديمة مجهولة، بل ارتبط أيضاً بالرغبة في العثور على آثار يمكن مقارنتها بالأسماء والأحداث الواردة في الكتاب المقدس.

وهنا ينبغي أن نطرح سؤالاً مهماً: هل كانت الرواية التوراتية تقود البحث الأثري، أم أن الآثار كانت تقود إلى إعادة تفسير الرواية التوراتية؟ إن الإجابة تختلف باختلاف الباحث والمرحلة والموضوع. فقد ساعدت الأسماء الواردة في النصوص القديمة على توجيه الاهتمام إلى بعض المواقع، لكن النقوش واللقى المكتشفة وفرت لاحقاً معلومات مستقلة لم تكن معروفة من الروايات الدينية وحدها.

إنني أرى أن المشكلة المنهجية تظهر عندما تتحول الرواية التوراتية من مصدر قابل للمقارنة إلى إطار مسبق يُفرض على النتائج الأثرية. فالنص الديني قد يحفظ معلومات تاريخية مهمة، لكنه قد يكون أيضاً قد كُتب أو حُرر في سياقات زمنية مختلفة عن الأحداث التي يصفها. ولذلك لا يجوز أن نمنحه أولوية مطلقة على النصوص المعاصرة أو الأدلة المادية دون تحقيق.

وقد ارتبطت أعمال التنقيب الأولى أيضاً بمحدودية المعرفة بالكتابة المسمارية. فعندما ظهرت النقوش على جدران القصور والتماثيل والألواح، لم يكن جميع نصوصها قابلاً للقراءة بصورة مستقرة. وكان الباحثون يعتمدون على المقارنة بين العلامات واللغات والنصوص المعروفة، في مرحلة شهدت تقدماً متدرجاً في فك الكتابات القديمة.

ومن المهم أن نؤكد أن فك الكتابة المسمارية كان إنجازاً علمياً حقيقياً، ساهم فيه باحثون متعددون، ولم يكن مجرد عملية إعادة تسمية للنصوص وفق الروايات التوراتية. فقد سمحت المقارنات اللغوية والنقوش متعددة اللغات بقراءة أسماء الملوك والألقاب

والأحداث، ثم توسعت المعرفة تدريجياً إلى النصوص الإدارية والقانونية والدينية والأدبية.

لكن هذا الإنجاز لا يمنع دراسة الأخطاء التي ارتبطت بالتفسيرات الأولى. فقد كان بعض الباحثين يعمل ضمن تصورات تاريخية موروثة من المصادر الكلاسيكية والكتابية، وقد احتاجت بعض القراءات إلى مراجعة مع تقدم المعرفة. ولذلك فإنني أرى أن تاريخ العلم ينبغي أن يميز بين نجاح المنهج في فك النصوص وبين صحة جميع الاستنتاجات التاريخية التي قدمها الباحثون في مراحلهم الأولى.

وقد أصبح اكتشاف النصوص الملكية القديمة عاملاً مهماً في إعادة بناء التسلسل السياسي لبلاد الرافدين. فقد تضمنت النقوش أسماء ملوك وحملات عسكرية ومدناً وأقاليم وشعوباً، وأصبح بالإمكان مقارنة هذه المعلومات بالمصادر اليونانية والكتابية. لكن النقوش الملكية لم تكن سجلات محايدة، لأنها كُتبت غالباً لتمجيد الملك وإظهار قوته وشرعية حكمه.

ومن هنا فإنني أرى أن المؤرخ لا يجوز أن يستبدل الاعتماد غير النقدي على الرواية التوراتية بالاعتماد غير النقدي على النقش الملكي. فكل مصدر أنتجته سلطة أو مؤسسة يحمل أهدافاً خاصة، وتحتاج أخباره إلى المقارنة بالنصوص الأخرى وبالأدلة الأثرية. وقد تبالغ النصوص الملكية في وصف الانتصارات أو تتجاهل الخسائر، كما قد تختار أحداثاً معينة لخدمة صورة الحاكم.

وقد أظهرت التنقيبات أن المدن القديمة كانت مراكز سياسية واقتصادية ودينية ومعمارية معقدة، ولم تكن مجرد مسارح للأحداث التي تذكرها الروايات الدينية. فقد ضمت القصور قاعات

استقبال ومنحوتات ونقوشاً وبرامج تصويرية تمجد السلطة، بينما تكشف الألواح الإدارية والرسائل عن جوانب من إدارة الدولة والعلاقات بين الحكام والموظفين والأقاليم.

إنني أرى أن القيمة الكبرى لهذه المكتشفات تكمن في أنها أعادت إلى الدراسة التاريخية أصواتاً ووثائق من داخل المجتمع القديم نفسه. فقد أصبح بالإمكان البحث في الاقتصاد والقانون والإدارة والديانة والحروب والعلاقات الدولية من خلال مصادر أنتجها سكان المنطقة، بدلاً من الاقتصار على الصورة التي قدمتها عنهم مؤلفات لاحقة.

وقد كشفت أعمال التنقيب في قوينجق عن مواد مرتبطة بمكتبة آشوربانيبال، التي تضم مجموعات كبيرة من الألواح المسمارية والنصوص المتنوعة. وقد أصبح لهذه المكتبة أثر بالغ في دراسة أدب بلاد الرافدين ومعارفها وتقاليدها الدينية والعلمية. وتكشف هذه المواد أن الحياة الفكرية في المنطقة كانت أوسع بكثير من الأحداث السياسية والعسكرية التي ركزت عليها بعض الروايات القديمة.

ومن المهم أن نلاحظ أن تسمية مكتبة آشوربانيبال لا تعني أنها كانت مكتبة بالمعنى الحديث المطابق للمؤسسات العامة المعاصرة. فقد كانت مجموعات النصوص مرتبطة بالقصر وبالمؤسسات الكتابية والعلمية، وضمت أعمالاً نُسخت وجُمعت لأغراض متعددة. ولذلك فإن فهمها يحتاج إلى دراسة سياق الألواح ومحتواها وتاريخ نسخها وعلاقاتها بالتقاليد الكتابية الأقدم.

وقد ساعد اكتشاف النصوص الأدبية، ومنها نسخ من ملحمة جلجامش، على توسيع المقارنات بين أدب بلاد الرافدين

والنصوص الكتابية. وأصبحت بعض موضوعات الخلق والطوفان والحكمة والملوكية موضع نقاش جديد، لأن الباحثين وجدوا تقاليد أدبية أقدم أو مستقلة في جوانب متعددة عن الصيغ التي عرفوها من النصوص التوراتية.

إنني أرى أن هذه الاكتشافات كان ينبغي أن تؤدي إلى إعادة تقييم موقع بلاد الرافدين في تاريخ الفكر الإنساني بوصفها حضارة ذات إنتاج معرفي مستقل، لا مجرد خلفية جغرافية للروايات الدينية. وقد تحقق هذا التحول في جانب مهم من الدراسات الحديثة، لكن بعض الكتابات الشعبية ظلت تقدم الآثار القديمة أساساً من خلال علاقتها بالنصوص الكتابية.

ومن هنا فإن تاريخ استقبال الاكتشافات لا يقل أهمية عن تاريخ الاكتشافات نفسها. فقد كانت الصحف والمجلات الدينية والكتب الموجهة إلى الجمهور تؤدي دوراً في اختيار الأخبار التي تستحق النشر وفي تحديد المعاني التي تُنسب إليها. وقد يركز تقرير شعبي على اسم مدينة وردت في الكتاب المقدس، بينما يهتم الباحث المتخصص ببنية النص المسماري أو تاريخ الطبقة الأثرية.

إنني أرى أن دراسة هذه الفروق تساعد على فهم كيف تشكلت صورة بلاد الرافدين في الثقافة الأوروبية. فقد كان القارئ العام يتلقى المعلومات من خلال عناوين مثيرة ورسوم للمنحوتات الضخمة ومقارنات دينية، بينما كانت الدراسات العلمية تتطور عبر نقاشات لغوية وأثرية أكثر تعقيداً. ولذلك لا يجوز التعامل مع جميع المنشورات الأوروبية باعتبارها تمثل مستوى واحداً من المعرفة أو المنهج.

وقد ساهمت المتاحف في ترسيخ هذه الصورة، ولا سيما المتحف البريطاني الذي استقبل مجموعات مهمة من آثار شمال بلاد الرافدين. وأصبحت الثيران المجنحة والمنحوتات الجدارية والنقوش جزءاً من العرض العام للحضارات القديمة، وهو ما ساعد على زيادة اهتمام الجمهور بتاريخ المنطقة.

لكن نقل الآثار إلى أوروبا يثير مسائل تتعلق بالسلطة والملكية والسياق الأثري. فقد جرت التنقيبات في إطار الدولة العثمانية، وفي زمن كانت فيه القوانين المنظمة للآثار تختلف عن القوانين المعاصرة، وكانت القوى الأوروبية تتمتع بنفوذ سياسي واقتصادي كبير. ولذلك فإنني أرى أن دراسة تاريخ هذه المجموعات تحتاج إلى فحص التصاريح والاتفاقات والمراسلات وظروف النقل، لا الاكتفاء بوصف وصولها إلى المتاحف بأنه عملية إنقاذ أو اكتشاف.

كما ينبغي ألا ننسى دور العمال والحرفيين والمرشدين والمساعدين المحليين في أعمال التنقيب. فقد اعتمدت البعثات الأوروبية على معرفة السكان بالمواقع والطرق والظروف الجغرافية، وعلى عمل أعداد من أبناء المنطقة في الحفر والنقل والحراسة. لكن الروايات المنشورة ركزت في كثير من الأحيان على أسماء رؤساء البعثات الأوروبيين، بينما بقيت مساهمات العاملين المحليين أقل حضوراً.

إنني أرى أن هذه المسألة جزء من تاريخ إنتاج المعرفة، لأن الاكتشاف الأثري لم يكن نتيجة عمل شخص واحد، بل نتاج شبكة من العمال والمترجمين والمساعدين والمؤسسات والسلطات

المحلية. وقد يؤدي تجاهل هذه الشبكة إلى تقديم صورة غير متوازنة عن تاريخ التنقيبات.

ومن المهم أيضاً أن ندرس دور السكان المحليين في معرفة أسماء المواقع القديمة. فقد كانت التلال الأثرية جزءاً من الجغرافيا التي عاشوا فيها، وكانت لها أسماء محلية وتقاليد متوارثة. لكن معرفة موقع تل أو اسم قرية لا تعني بالضرورة معرفة جميع المراحل التاريخية التي مر بها الموقع، كما أن عدم معرفة الاسم القديم لا ينفي ارتباط السكان بالجغرافية التي يعيشون فيها.

إنني أرى أن التمييز بين المعرفة المحلية والمعرفة الأثرية ضروري، لأن كلتيهما تقدم نوعاً مختلفاً من المعلومات. فقد تساعد الرواية المحلية في تحديد مكان أو وصف تغير جغرافي، بينما تساعد النقوش والطبقات الأثرية في تحديد تاريخ البناء أو استعماله. ولا ينبغي أن تُستخدم إحدى المعرفتين لإلغاء الأخرى بصورة مطلقة.

وقد شهد القرن التاسع عشر أيضاً تغيراً في طريقة رسم الخرائط التاريخية للمنطقة. فمع اتساع المعرفة بالمواقع القديمة، أصبح بالإمكان تحديد مواقع مدن ومراكز سياسية بصورة أدق، وإن ظلت بعض التحديدات موضع نقاش. وقد انتقلت أسماء المدن والممالك إلى الخرائط المدرسية والكتب التاريخية، وأصبحت جزءاً من الصورة الحديثة للشرق الأدنى القديم.

لكن الخرائط التاريخية التي أُنتجت في أوروبا لم تكن كلها متساوية في الدقة. فقد اعتمد بعضها على نتائج تنقيبات حديثة، بينما احتفظ بعضها الآخر بتحديدات قديمة مستمدة من المصادر الكلاسيكية. ولذلك فإنني أرى أن الخريطة يجب أن تُدرس بوصفها وثيقة

أنتجها مؤلف في زمن معين، لا باعتبارها صورة مباشرة للواقع القديم.

وتظهر هذه المشكلة عندما تُستخدم حدود الممالك القديمة لإثبات ملكية قومية حديثة للأرض. فقد كانت حدود الدول تتغير مع الحروب والتحالفات، وكانت المناطق الخاضعة لها تضم جماعات متعددة. ولذلك فإن وجود مدينة داخل حدود دولة قديمة لا يثبت أن جميع سكانها في العصر الحديث ينتمون إلى قومية واحدة تنحدر حصرياً من تلك الدولة.

إنني أرى أن إسقاط الخرائط القديمة على النزاعات القومية المعاصرة يمثل أحد أخطر أشكال سوء استخدام التاريخ، لأنه يحول السيطرة السياسية القديمة إلى حجة نسب أو ملكية حديثة. وقد حكمت دول كثيرة أراضي واسعة ضمت شعوباً متعددة، ولا يجوز أن تتحول حدودها إلى شهادة حصرية على أصل جميع السكان الذين يعيشون فيها اليوم.

ومن هنا ينبغي أن نعود إلى السؤال المتعلق بالعلاقة بين الآثار القديمة والجماعات المسيحية الشرقية في القرن التاسع عشر. فقد تزامن اتساع التنقيبات مع نشاط الإرساليات الأوروبية التي كانت تتعامل مع المجتمعات المسيحية في الموصل وهكاري وأورمية والمناطق المجاورة. وقد ساعد هذا التزامن على زيادة تداول أسماء تاريخية وكنسية في الكتابات الغربية.

لكن مجرد التزامن لا يثبت وجود علاقة سببية مباشرة بين اكتشاف موقع أثري واعتماد جماعة معينة اسماً قومياً حديثاً. فإثبات هذه العلاقة يحتاج إلى نصوص تظهر انتقال المصطلح من المؤلفات الأثرية إلى التقارير التبشيرية، ثم إلى المطبوعات

والرسائل المحلية. ومن دون هذه السلسلة يصبح الحديث عن التأثير احتمالاً يحتاج إلى التحقيق.

إنني أرى أن السؤال الدقيق هو: متى بدأ مؤلف أوروبي يستخدم اسماً تاريخياً قديماً لوصف جماعة مسيحية معاصرة؟ وهل كان استعماله مبنياً على رواية محلية، أم على استنتاج جغرافي، أم على مقارنة بالنصوص الدينية، أم على فرضية تاريخية تتعلق بالأصول؟ ثم متى ظهر الاسم نفسه في كتابات أشخاص من الجماعة، وبأي معنى؟

ولا يمكن الإجابة عن هذه الأسئلة من خلال مؤلفات لايارد وحدها، لأن بعض الأسماء التاريخية كانت معروفة قبل تنقيباته، كما أن الإرساليات الكنسية استخدمت تسميات متعددة. ولذلك فإنني أرى ضرورة مقارنة كتب الرحالة الأقدم بتقارير المبشرين والمراسلات المحلية والمنشورات التي ظهرت بعد اكتشافات نينوى.

ومن المهم أن نميز بين الاسم القديم الذي استُخدم في النصوص التاريخية وبين الاسم الذي ظهر في سياق الحركة القومية الحديثة. فقد يحتفظ اللفظ بصورة متقاربة، بينما تتغير وظيفته من الإشارة إلى مملكة أو إقليم إلى الإشارة إلى مجتمع ديني أو قومي. ولا يجوز أن نفترض أن ثبات اللفظ يعني ثبات جميع معانيه.

وقد تكون لبعض الجماعات المسيحية الشرقية جذور سكانية عميقة في شمال بلاد الرافدين، لكن هذا الاحتمال لا يكفي وحده لإثبات أن جميع أفرادها ينحدرون حصرياً من سكان دولة قديمة معينة. فقد شهدت المنطقة تحولات سكانية ولغوية ودينية واسعة عبر القرون، وكانت المسيحية نفسها ديناً انتشر بين مجتمعات متعددة.

إنني أرى أن البحث في الأصول السكانية يجب أن يكون مستقلاً عن تاريخ اعتماد الأسماء القومية. فقد يستمر جزء كبير من السكان في جغرافية معينة مع تغير لغتهم أو دينهم أو تعريفهم الجماعي، وقد يتبنى مجتمع اسماً تاريخياً يعبر عن ذاكرته أو هويته الحديثة دون أن يكون الاسم قد استُخدم بصورة متصلة عبر جميع العصور.

ومن هنا فإن نقد التفسيرات التي ربطت جماعات حديثة بحضارات قديمة لا يعني إنكار وجود تلك الجماعات أو جذورها المحلية. بل يعني أن كل ادعاء بالاستمرارية يحتاج إلى أدلة تناسب طبيعته، وأن الاستمرارية السكانية تختلف عن الاستمرارية الاسمية والقومية.

وقد كان القرن التاسع عشر زمناً شهد انتشار التصورات العرقية في بعض الأوساط الأوروبية، وحاول بعض المؤلفين تصنيف الشعوب القديمة والحديثة ضمن سلالات مفترضة. وقد أثرت هذه التصورات في بعض الدراسات التاريخية واللغوية، لكنها تعرضت لاحقاً لنقد علمي واسع بسبب الخلط بين اللغة والأصل البيولوجي والثقافة.

إنني أرى أن استخدام مصطلحات القرن التاسع عشر يحتاج إلى تفسير تاريخي دقيق. فقد يستخدم مؤلف كلمة race أو nation بمعانٍ لا تتطابق مع مفاهيم العرق والقومية المعاصرة، وقد يشير إلى جماعة دينية أو لغوية أو سكان إقليم معين. ولذلك فإن ترجمة هذه الكلمات إلى العربية دون بيان سياقها قد تؤدي إلى استنتاجات غير صحيحة.

ومن الضروري أيضاً أن ندرس أثر الترجمة في نقل الأسماء القديمة. فقد تنتقل التسمية من النص المسماري إلى قراءة علمية حديثة، ثم إلى الإنجليزية أو الفرنسية، ثم إلى العربية أو لغة محلية أخرى. وقد تتغير الصيغة أو الدلالة في كل مرحلة، خصوصاً عندما تُستخدم التسمية خارج سياقها الأصلي.

إنني أرى أن الباحث الذي يريد إثبات علاقة بين اسم قديم واسم حديث يجب أن يعود إلى الشواهد اللغوية الأصلية، وأن يحدد كيف قُرئ الاسم في النص القديم، وما التحولات الصوتية والتاريخية التي مر بها، ومتى بدأ استعماله في السياق الحديث. أما الاكتفاء بتشابه صورتين مكتوبتين فلا يكفي لإثبات الاستمرارية.

وقد شهدت الدراسات الأثرية منذ القرن التاسع عشر تطوراً كبيراً في مناهج الحفر والتسجيل والتأريخ. فقد أصبحت الطبقات الأثرية والسياقات المادية والتحليل المقارن جزءاً أساسياً من البحث، بينما كانت بعض التنقيبات الأولى تركز على استخراج القطع الضخمة والنقوش والمنحوتات التي يمكن عرضها في المتاحف.

ولا يعني ذلك أن جميع أعمال التنقيب المبكرة كانت خالية من التوثيق، فقد سجل بعض الباحثين مواقع المكتشفات ورسموا المباني واللقى، لكن المعايير الحديثة أصبحت أكثر دقة في حفظ المعلومات المتعلقة بالسياق الأثري. ولذلك فإنني أرى ضرورة إعادة تقييم نتائج التنقيبات الأولى في ضوء الدراسات اللاحقة، مع التمييز بين المعلومات التي ما زالت ثابتة والتفسيرات التي تغيرت.

ومن الأمثلة المهمة على ذلك إعادة دراسة تواريخ المباني ومراحل استخدامها، لأن الموقع الواحد قد يضم آثاراً تعود إلى عصور

متعددة. وقد يؤدي التركيز على القصر الملكي إلى إهمال مراحل الاستيطان اللاحقة أو السابقة. ولذلك فإن فهم تاريخ الموقع يحتاج إلى دراسة جميع طبقاته، لا إلى اختزاله في فترة ازدهار دولة واحدة.

وتكتسب هذه المسألة أهمية خاصة في شمال بلاد الرافدين، حيث استمرت الحياة السكانية في مناطق واسعة بعد سقوط الممالك القديمة. فقد تغيرت السلطات السياسية واللغات والأديان، لكن ذلك لم يؤد إلى اختفاء جميع المجتمعات أو انقطاع الاستيطان في المنطقة بأكملها. ولذلك فإنني أرى أن دراسة التحولات السكانية يجب أن تعتمد على الأدلة الأثرية والتاريخية الخاصة بكل مدينة وإقليم.

ولا يجوز أن نستخدم سقوط نينوى سنة 612 قبل الميلاد بوصفه دليلاً على انقراض جميع سكان شمال بلاد الرافدين، كما لا يجوز أن نعتبر استمرار الاستيطان في المنطقة دليلاً على بقاء هوية قومية واحدة دون تغيير. فالتاريخ السكاني أكثر تعقيداً من هذين الاستنتاجين المتقابلين.

وقد أصبحت هذه الفروق أكثر وضوحاً مع تطور الدراسات الحديثة في التاريخ الاجتماعي والآثار واللسانيات. فقد أظهرت الأبحاث أن المجتمعات القديمة كانت متعددة ومتغيرة، وأن أسماء الدول لا تتطابق دائماً مع الهويات الاجتماعية لجميع سكانها. ولذلك فإنني أرى أن إعادة قراءة نتائج تنقيبات القرن التاسع عشر يجب أن تستفيد من هذه المناهج الحديثة، لا أن تكتفي بالتفسيرات الأولى التي قدمها مكتشفو الآثار.

ومن المهم كذلك دراسة علاقة المؤسسات العلمية الأوروبية بالسلطات السياسية في زمن التنقيبات. فقد كان الحصول على التصاريح والتمويل ونقل القطع الأثرية يعتمد على علاقات دبلوماسية وإدارية، وكانت بعض البعثات مرتبطة بقناصل أو مؤسسات حكومية. لكن هذا الارتباط لا يعني أن كل نتيجة علمية كانت صادرة عن قرار سياسي، كما لا يعني أن البحث كان مستقلاً تماماً عن الظروف الإمبراطورية.

إنني أرى أن التحليل الصحيح يجب أن يحدد نوع العلاقة في كل حالة. فقد تؤثر السياسة في اختيار موقع التنقيب أو تمويله أو نقل آثاره، بينما تعتمد قراءة النقش على قواعد لغوية يمكن اختبارها علمياً. وقد تتأثر طريقة نشر النتائج بالاهتمام الديني أو الوطني، لكن ذلك لا يجعل النص الأثري نفسه اختراعاً.

ومن هنا فإن النقد التاريخي لا ينبغي أن يقوم على رفض المعرفة الأثرية بسبب الظروف السياسية التي أحاطت بإنتاجها، بل على فصل الشاهد الأصلي عن طريقة اكتشافه وتفسيره ونشره. فقد تكون القطعة الأثرية أصيلة، ويكون تاريخ اكتشافها مرتبطاً بالتنافس الاستعماري، وتكون بعض التفسيرات الأولى لها خاطئة أو ناقصة. وهذه أمور يمكن أن تجتمع دون تناقض.

وقد ساعدت الاكتشافات الأثرية على إعادة بناء تاريخ الممالك القديمة من خلال أسماء ملوكها ونصوصها الإدارية وحملاتها العسكرية وعلاقاتها مع جيرانها. لكن بعض الروايات الشعبية اختزلت هذا التاريخ في صور القوة العسكرية والعقاب والدمار، متأثرة جزئياً بالمصادر الدينية وبالنقوش الملكية التي تمجد الانتصارات.

إنني أرى أن هذا الاختزال يحجب جوانب واسعة من تاريخ بلاد الرافدين، مثل الزراعة والتجارة والحرف والكتابة والقانون والعلوم والعلاقات الاجتماعية. ولذلك فإن إعادة كتابة التاريخ ينبغي أن تعيد الاهتمام إلى المجتمع القديم بوصفه مجتمعاً بشرياً معقداً، لا مجرد سلسلة من الملوك والحروب.

ومن الضروري كذلك ألا ننظر إلى الحضارات القديمة بوصفها كيانات قومية مغلقة. فقد انتقلت المعارف والسلع واللغات والرموز الدينية بين بلاد الرافدين والأناضول وزاغروس وبلاد الشام وإيران، وأسهمت هذه العلاقات في تشكيل تاريخ المنطقة. ولذلك فإنني أرى أن تفسير الحضارة من خلال نسب قومي حصري يتجاهل طبيعة التفاعل الطويل بين المجتمعات.

وقد كان لسكان المناطق الجبلية المحيطة ببلاد الرافدين دور مهم في هذا التاريخ، سواء من خلال التجارة أو الحروب أو التحالفات أو انتقال الجماعات والسلع. وقد ظهرت أسماء شعوب ومناطق من زاغروس والأناضول في النصوص المسمارية، لكن تحديد علاقتها بالمجتمعات الحديثة يحتاج إلى دراسة مستقلة لكل اسم وشاهد.

إنني أرى أن تاريخ كوردستان لا ينبغي أن يُكتب باعتباره هامشاً تابعاً لتاريخ الممالك التي حكمت السهول، لأن الجغرافيا الجبلية امتلكت مجتمعاتها ومساراتها التاريخية الخاصة. لكن هذا لا يبرر أيضاً تحويل كل جماعة جبلية قديمة إلى جماعة كوردية حديثة دون أدلة. فالمطلوب هو دراسة سكان زاغروس والأناضول وشمال بلاد الرافدين ضمن تاريخ إقليمي مترابط، مع احترام الفروق الزمنية واللغوية.

ومن هنا فإن التنقيبات في نينوى ونمرود وخورسباد لا تقدم وحدها تاريخ جميع المجتمعات التي عاشت في شمال بلاد الرافدين وكوردستان. فهي تكشف بصورة أساسية عن مواقع ومؤسسات وفترات محددة، بينما تحتاج دراسة المناطق الأخرى إلى مصادر أثرية ونصية مستقلة. ولذلك فإنني أرى أن تحويل نتائج التنقيب في عاصمة قديمة إلى تفسير شامل لأصول جميع سكان المنطقة يمثل توسعاً غير مبرر في دلالة الأدلة.

وقد أسهمت شهرة لايارد في جعل اكتشافات شمال بلاد الرافدين جزءاً من النقاش الأوروبي العام، لكن شهرته لا تمنحه سلطة نهائية في تفسير التاريخ السكاني للمنطقة. فقد كان شاهداً على بعض المجتمعات المحلية ومكتشفاً لآثار مهمة، لكنه عاش في القرن التاسع عشر، وكانت أدوات البحث المتاحة له مختلفة عن الأدوات الحديثة.

إنني أرى أن الاستفادة العلمية من مؤلفاته تقتضي التمييز بين ثلاثة مستويات: وصفه المباشر للمواقع واللقى، والمعلومات التي نقلها عن السكان المحليين، والاستنتاجات التاريخية التي قدمها بشأن الأسماء والأصول. فقد تكون ملاحظاته الأثرية ذات قيمة كبيرة، بينما تحتاج بعض استنتاجاته الاجتماعية أو التاريخية إلى مراجعة في ضوء مصادر أخرى.

ولا يجوز أن تتحول مكانة المؤلف الأوروبي إلى بديل عن الدليل. فإذا قال إن جماعة معاصرة تنحدر من شعب قديم، فإن المطلوب هو فحص الأساس الذي اعتمد عليه. وإذا استخدم اسماً تاريخياً لوصف سكان منطقة معينة، فينبغي تحديد ما إذا كان ينقل تسمية

محلية أم يقدم تفسيراً من عنده. ولا يكفي أن نكرر عبارته دون تحقيق.

وفي المقابل، فإن رفض استنتاج تاريخي قدمه لايارد لا يستلزم إنكار قيمة اكتشافاته الأثرية. فقد يكون الباحث قد أسهم في كشف مواد أصلية مهمة، ثم قدم بشأن بعض المسائل تفسيرات تحتاج إلى تعديل. وهذا أمر مألوف في تاريخ العلوم، لأن المعرفة تتقدم من خلال المراجعة والنقد.

ومن هنا فإنني أرى أن المشكلة ليست في وجود الباحث الأوروبي أو في نجاحه في الكشف عن الآثار، وإنما في تحويل تفسيراته التاريخية إلى حقائق نهائية لا تقبل المراجعة، خصوصاً عندما تُستخدم لإثبات أنساب قومية أو حقوق سياسية معاصرة.

وقد شهدت العقود اللاحقة من القرن التاسع عشر توسعاً في نشر النصوص المسمارية وترجمتها، وأصبح بالإمكان إعادة بناء أجزاء متزايدة من تاريخ بلاد الرافدين. ومع ذلك ظلت بعض التصورات القديمة حاضرة في الكتابات الشعبية والتعليمية، لأن انتقال المعرفة المتخصصة إلى الثقافة العامة لا يحدث بصورة فورية.

إنني أرى أن دراسة هذا التأخر مهمة لفهم كيفية استمرار بعض الأخطاء التاريخية. فقد تُصحح قراءة نقش في الدراسات العلمية، بينما تظل الصيغة القديمة متداولة في الكتب المدرسية أو المؤلفات العامة. وقد يُعاد نشر تفسير من القرن التاسع عشر بعد عقود دون الإشارة إلى أن البحث الحديث تجاوزه.

ومن الضروري كذلك أن ندرس أثر الانتقاء في كتابة التاريخ. فقد يختار المؤلف من بين مئات النقوش ما يؤيد فكرة معينة، ويتجاهل النصوص التي تقدم صورة مختلفة. وقد يؤدي التركيز على أسماء الملوك الواردة في الكتاب المقدس إلى إهمال فترات وشخصيات لا تظهر في الروايات الدينية. ولذلك فإنني أرى أن البحث العلمي يحتاج إلى قراءة واسعة للمادة المتاحة، لا إلى تجميع الشواهد التي توافق نتيجة مسبقة.

وقد أصبحت قواعد البيانات الحديثة ونشرات النصوص المسمارية والطبعات النقدية أدوات مهمة لتجاوز بعض هذه المشكلات. فهي تسمح بمقارنة القراءات وتحديد مصدر النص وتاريخه ومكان العثور عليه، وتساعد على التمييز بين النسخة الأصلية والترجمة والتفسير. ولذلك فإن إعادة التحقيق في الادعاءات التاريخية يجب أن تعتمد على هذه الأدوات كلما كانت متاحة.

إنني أرى أن من الضروري أيضاً مراجعة المصطلحات المستخدمة في وصف الكتابة واللغة القديمة. فقد كانت التسميات العلمية تتغير مع تقدم فك النصوص وتصنيف اللغات، ولم تكن جميع المصطلحات المستخدمة في القرن التاسع عشر مستقرة بالمعنى الذي تحمله اليوم. ولذلك يجب تحديد ما إذا كان المؤلف يتحدث عن نظام كتابة أو لغة أو دولة أو شعب، لأن الخلط بينها قد يؤدي إلى نتائج غير صحيحة.

ومن هنا فإن وجود نص مكتوب بالكتابة المسمارية لا يعني أن جميع مستخدمي هذا النظام الكتابي تحدثوا لغة واحدة، كما أن استعمال لغة معينة في الإدارة لا يثبت أن جميع سكان الدولة كانوا ينتمون إلى أصل قومي واحد. فقد استُخدمت الكتابة المسمارية

لكتابة لغات متعددة، وكان التاريخ اللغوي للمنطقة أكثر تنوعاً من التصنيفات السياسية العامة.

وقد ساعد هذا التنوع على إظهار أن حضارات الشرق الأدنى القديم لم تكن وحدات ثقافية معزولة، بل مجتمعات متفاعلة تبادلت أنظمة الكتابة والمفاهيم الدينية والأشكال الفنية والتقنيات الإدارية. ولذلك فإنني أرى أن إعادة بناء تاريخ المنطقة يجب أن تتجاوز التصورات التي تجعل كل إنجاز حضاري ملكاً حصرياً لشعب واحد.

وعندما ننظر إلى تاريخ التنقيبات من هذه الزاوية، نجد أنها فتحت الباب أمام معرفة أوسع بالماضي، لكنها لم تحسم جميع الأسئلة المتعلقة بالأصول السكانية والهويات الحديثة. فقد كشفت عن دول ومدن ومؤسسات قديمة، بينما بقيت العلاقة بين تلك المجتمعات وسكان المنطقة في العصور اللاحقة موضوعاً يحتاج إلى مصادر متعددة.

إنني أرى أن الخلط بين هذين المستويين كان من أسباب ظهور روايات تاريخية مبسطة. فقد أصبح العثور على قصر قديم في منطقة معينة يُستخدم أحياناً دليلاً على انحدار جماعة حديثة من سكان ذلك القصر أو الدولة التي بنته. لكن الأثر المادي لا يقدم مثل هذا الاستنتاج مباشرة، لأن الموقع قد شهد تحولات سكانية ولغوية ودينية طويلة.

ومن المهم كذلك ألا نستخدم الانقطاع السياسي دليلاً على انقطاع جميع أشكال الحياة. فقد تسقط العاصمة وتتفكك مؤسسات الحكم، بينما تستمر القرى والأنشطة الزراعية والتقاليد المحلية. ولذلك فإن

دراسة ما حدث بعد سقوط الدول القديمة تحتاج إلى البحث في الفترات اللاحقة، لا إلى الاكتفاء بنهاية الرواية الملكية.

وقد أظهرت الدراسات الأثرية أن تاريخ الاستيطان في شمال بلاد الرافدين يختلف من موقع إلى آخر، وأن بعض المدن شهدت تراجعاً أو تحولات كبيرة، بينما استمرت الحياة في مناطق أخرى. ولذلك فإنني أرى أن الحديث عن استمرار السكان أو انقطاعهم يجب أن يكون محدداً بالموقع والفترة، لا حكماً شاملاً على الإقليم كله.

ومن هنا فإن البحث في العلاقة بين آثار نينوى والهويات الحديثة يحتاج إلى فصل واضح بين ثلاثة أسئلة: ماذا تكشف الآثار عن الدولة القديمة؟ وماذا نعرف عن التحولات السكانية والثقافية التي تلت سقوطها؟ ومتى ظهرت التسميات والهويات الحديثة التي ربطت نفسها بذلك الماضي؟ ولا يجوز أن نجيب عن السؤال الثالث من خلال نتائج السؤال الأول وحدها.

إنني أرى أن هذه الأسئلة تمثل أساساً ضرورياً للفصول اللاحقة، لأن تاريخ القرن التاسع عشر لم يشهد اكتشاف الآثار فقط، بل شهد أيضاً تطور الدراسات اللغوية والتفسيرات التاريخية التي أثرت في فهم أسماء الشعوب والممالك. وسوف تتضح هذه العلاقة بصورة أكبر عند دراسة دور فك الكتابة المسمارية في تحويل النقوش من رموز غير مفهومة إلى مصادر تاريخية قابلة للقراءة.

ومن الضروري أن نلاحظ أن هذه العملية لم تكن خالية من الأخطاء أو الخلافات العلمية، لكنها أدت في النهاية إلى نشوء مجال معرفي واسع يعتمد على النصوص الأصلية. ولذلك فإنني

أرى أن النقد الجاد يجب أن يستفيد من نتائج هذا العلم، وأن يراجع تفسيراته الأولى دون إنكار الإنجازات التي حققها.

وفي نهاية هذا الفصل أصل إلى نتيجة أساسية، وهي أن تنقيبات القرن التاسع عشر في شمال بلاد الرافدين كشفت عن تراث مادي ونصي بالغ الأهمية، وأسهمت في تغيير المعرفة الأوروبية والعالمية بتاريخ المنطقة. لكن الظروف الدينية والسياسية والثقافية التي أحاطت بالاكتشافات أثرت في طريقة تقديمها وتفسيرها، وخصوصاً في العلاقة التي أقامتها بعض المؤلفات بين آثار الممالك القديمة والروايات التوراتية.

إنني أرى أن وجود هذه التأثيرات لا يجعل الآثار المكتشفة غير أصيلة، ولا يجعل جميع الباحثين الأوروبيين متفقين على تفسير واحد. لكنه يفرض علينا أن نميز بين الشاهد الأثري الأصلي وبين الرواية التي بُنيت حوله، وأن نبحث في كيفية انتقال الأسماء والمفاهيم من النقوش إلى المؤلفات ثم إلى الخطابات التاريخية والقومية الحديثة.

كما أرى أن العلاقة بين المجتمعات المعاصرة وحضارات بلاد الرافدين القديمة لا يمكن إثباتها أو نفيها من خلال التنقيبات وحدها. فقد تكون هناك استمراريات سكانية وثقافية ولغوية بدرجات مختلفة، لكن إثباتها يحتاج إلى سلسلة من الأدلة المستقلة، ولا يكفي العثور على أثر قديم في جغرافية يعيش فيها مجتمع حديث.

وبذلك فإن إعادة قراءة تاريخ التنقيبات لا تعني إنكار قيمتها العلمية، بل تعني تحرير نتائجها من التفسيرات التي تجاوزت حدود الأدلة. فالمؤرخ لا ينبغي أن يكتفي بسؤال من اكتشف القصر أو قرأ النقش، وإنما عليه أن يسأل كيف فُسر الاكتشاف،

ومن نشر تفسيره، وما المصالح والأفكار التي أثرت في انتشاره، وما الذي بقي ثابتاً منه بعد تقدم البحث العلمي.

إنني أرى أن هذه الأسئلة تقودنا إلى المرحلة التالية من الكتاب، حيث سنبحث في تاريخ فك الكتابة المسمارية ودور الدراسات اللغوية في إعادة بناء تاريخ بلاد الرافدين. ولن يكون الهدف إعادة سرد السير الشخصية للباحثين الأوروبيين، وإنما تحليل المنهج الذي سمح بقراءة النصوص، ثم دراسة الفروق بين القراءة اللغوية المثبتة والتفسير التاريخي الذي قد يتأثر بفرضيات سابقة.

**المراجع الأساسية للفصل الثاني عشر**


Austen Henry Layard, Nineveh and Its Remains, 2 volumes, 1849.

Austen Henry Layard, Discoveries in the Ruins of Nineveh and Babylon, 1853.

Paul-Émile Botta and Eugène Flandin, Monument de Ninive, 1849–1850.

Mogens Trolle Larsen, The Conquest of Assyria: Excavations in an Antique Land, 1840–1860, 1996.

Frederick N. Bohrer, Orientalism and Visual Culture: Imagining Mesopotamia in Nineteenth-Century Europe, 2003.

Zainab Bahrani, Zeynep Çelik and Edhem Eldem, editors, Scramble for the Past: A Story of Archaeology in the Ottoman Empire, 1753–1914, 2011.

Eleanor Robson, Ancient Knowledge Networks: A Social Geography of Cuneiform Scholarship in First-Millennium Assyria and Babylonia, 2019.

Karen Radner, Ancient Assyria: A Very Short Introduction, 2015.

Mario Liverani, The Ancient Near East: History, Society and Economy, 2014.

Amélie Kuhrt, The Ancient Near East, c. 3000–330 BC, 1995.

Marc Van De Mieroop, A History of the Ancient Near East, ca. 3000–323 BC، طبعات متعددة.

John Joseph, The Modern Assyrians of the Middle East: Encounters with Western Christian Missions, Archaeologists, and Colonial Powers, 2000.

Heleen Murre-van den Berg, Scribes and Scriptures: The Church of the East in the Eastern Ottoman Provinces (1500–1850), 2015.

British Museum, مجموعات نمرود ونينوى وخورسباد وسجلات القطع الأثرية المرتبطة بتنقيبات القرن التاسع عشر، بوصفها مصادر أولية لدراسة تاريخ الاكتشاف والنقل والعرض المتحفي.

**ملاحظة توثيقية**

هذا الفصل دراسة نقدية للعلاقة بين التنقيبات الأثرية وتاريخ إنتاج المعرفة عن بلاد الرافدين، وليس إعادة تحقيق تفصيلية في جميع أعمال لايارد أو بوتا. وتستند المناقشة إلى الوقائع الأساسية المعروفة عن تاريخ التنقيبات وإلى الدراسات التي تناولت أثر الآثار في الثقافة الأوروبية، مع التمييز بين الاكتشافات المادية الأصيلة والتفسيرات التاريخية التي أُلحقت بها.

**الفصل الثالث عشر**

## هنري رولنسون وإدوارد هينكس وفك الكتابة المسمارية: بين الإنجاز اللغوي والتفسيرات التاريخية في القرن التاسع عشر

### أولاً: مقدمة تاريخية

لم يكن فك الكتابة المسمارية في القرن التاسع عشر مجرد اكتشاف لغوي أضاف أسماء ملوك ومدن إلى كتب التاريخ، بل كان تحولاً عميقاً في الطريقة التي بدأ بها الأوروبيون قراءة تاريخ بلاد الرافدين والشرق الأدنى القديم. فقبل التقدم في قراءة هذه النصوص، كانت المعرفة الأوروبية بتاريخ المنطقة تعتمد بدرجات متفاوتة على المؤلفات اليونانية والرومانية، والروايات التوراتية، والكتابات الدينية المتأخرة، وما حفظته المصادر العربية والفارسية وغيرها من أخبار وآثار. أما بعد فك الرموز، فقد أصبح بالإمكان

الوصول إلى نصوص كتبها سكان المنطقة أنفسهم قبل آلاف السنين.

لكن هذا التحول العلمي لم يحدث في فراغ. فقد جرى في قرن شهد توسع النفوذ البريطاني والفرنسي، واشتداد المنافسة الأوروبية على المواقع الأثرية والمخطوطات والآثار، وازدياد الاهتمام الديني بالبحث عن المدن والملوك المذكورين في الكتاب المقدس. ولذلك فإن دراسة هذا الإنجاز لا تكتمل بمجرد سرد أسماء العلماء الذين قرؤوا العلامات المسمارية، بل تحتاج إلى فحص المؤسسات التي دعمتهم، والمصادر التي اعتمدوا عليها، والافتراضات التي وجهت بعض أسئلتهم، والطريقة التي انتقلت بها نتائجهم إلى الكتابات التاريخية والقومية اللاحقة.

إنني، بصفتي باحثاً ومؤرخاً كوردياً، أرى أن المهمة الأساسية هنا ليست إنكار الإنجاز اللغوي الذي حققه علماء القرن التاسع عشر، وإنما إخضاع تاريخ ذلك الإنجاز وتفسيراته للفحص النقدي. فقراءة نقش قديم قراءة صحيحة لا تعني بالضرورة صحة كل استنتاج تاريخي أو قومي بُني عليه، كما أن وجود انحياز ديني أو سياسي لدى بعض الباحثين لا يجعل جميع قراءاتهم اللغوية باطلة.

ومن هذا التمييز يبدأ التحقيق.

**ثانياً: الكتابة المسمارية ليست لغة واحدة**

من أول الأخطاء التي يجب تجنبها الاعتقاد بأن الكتابة المسمارية كانت لغة واحدة، أو أن جميع النصوص التي كُتبت بها تنتمي إلى شعب واحد.

فالكتابة المسمارية نظام كتابي تطور في الشرق الأدنى القديم، واستُخدم لتدوين لغات متعددة، منها السومرية والأكدية والعيلامية والحثية والحورية. وقد اختلفت طريقة استعمال العلامات بين هذه اللغات، كما اختلفت قيمها الصوتية ووظائفها.

وكان النظام المسماري الفارسي القديم أبسط نسبياً من النظام المستخدم في النصوص الأكدية، ولذلك كان فك رموزه من المداخل المهمة التي ساعدت الباحثين على فهم بعض النقوش الأخرى.

أما الأكدية، فقد استعملت نظاماً معقداً يجمع بين العلامات المقطعية والعلامات الدالة على كلمات كاملة والعلامات المحددة للفئات الدلالية.

وهذا الاختلاف أساسي لفهم تاريخ فك الرموز.

فلا يجوز القول إن الباحث الذي نجح في قراءة الفارسية القديمة أصبح قادراً تلقائياً على قراءة السومرية أو الأكدية أو الحورية. فقد تطلبت كل لغة من هذه اللغات عملاً مستقلاً، واستغرقت معرفة بعضها عقوداً إضافية من البحث.

كما أن استخدام لغات متعددة لنظام كتابي متشابه لا يعني أنها تنتمي إلى أسرة لغوية واحدة.

**ثالثاً: النقوش قبل رولنسون وهينكس**

عرف بعض الرحالة الأوروبيين النقوش المسمارية قبل القرن التاسع عشر بوقت طويل. وقد شاهدوا العلامات المحفورة على الصخور وجدران المباني والآثار، ونسخوا نماذج منها، ونقلوا رسومها إلى أوروبا.

وكانت برسبوليس من المواقع التي جذبت اهتمام الرحالة، لأنها احتوت على نقوش ملكية أخمينية مكتوبة بأنظمة مسمارية مختلفة.

وقد أدت نسخ النقوش إلى ظهور أسئلة بشأن طبيعة العلامات، وما إذا كانت تمثل صوراً أو رموزاً أو أصواتاً أو كلمات.

لكن النسخ الأولى لم تكن دقيقة دائماً، وكان بعض الرحالة يخلط بين العلامات أو يهمل تفاصيلها، الأمر الذي جعل المقارنة العلمية صعبة.

ومن هنا فإن تاريخ فك المسمارية بدأ قبل رولنسون وهينكس، من خلال تراكم نسخ النقوش ومقارنتها ومحاولة تحديد أنماطها المتكررة.

وكان هذا العمل التمهيدي ضرورياً، حتى عندما لم يؤدِّ مباشرة إلى قراءة صحيحة.

## رابعاً: جورج فريدريش غروتفند وبداية فك الفارسية القديمة سنة 1802

يحتل الباحث الألماني جورج فريدريش غروتفند مكانة أساسية في تاريخ فك الكتابة المسمارية الفارسية القديمة.

ففي الرابع من سبتمبر سنة 1802 قدم إلى جمعية العلوم في غوتنغن دراسة تضمنت محاولة لفك أجزاء من النقوش الأخمينية.

واعتمد غروتفند على مقارنة الصيغ الملكية المتكررة، وعلى المعلومات المعروفة عن تسلسل بعض الملوك الأخمينيين.

وقد افترض أن مجموعات معينة من العلامات تمثل أسماء ملوك، وأن الصيغ التي تتكرر بينها تتضمن ألقاباً ملكية وعلاقات نسب.

واستطاع بهذه الطريقة الاقتراب من قراءة أسماء مثل داريوس وخشايارشا.

لكن نجاحه لم يكن كاملاً، ولم يكن قد توصل إلى تفسير جميع العلامات أو القواعد.

ونُشرت محاولته الأولى سنة 1805 ضمن عمل للمؤرخ أرنولد هيرن، ثم واصل نشر دراسات أخرى، من بينها كتابه الصادر سنة 1837 بعنوان «إسهامات جديدة في تفسير الكتابة المسمارية البرسبوليسية.«

إن أهمية غروتفند تكمن في أنه أثبت إمكانية الاقتراب من قراءة نص مجهول عبر تحليل أنماطه الداخلية ومقارنته بمعلومات تاريخية مستقلة.

لكن لا يجوز أن ننسب إليه فك جميع الكتابات المسمارية، لأن إنجازه تعلق أساساً بالمراحل الأولى من فهم الفارسية القديمة.

**خامساً: دور أوجين بورنوف وكريستيان لاسن**

لم يتوقف تطور قراءة الفارسية القديمة عند غروتفند.

فقد أسهم الباحث الفرنسي أوجين بورنوف والباحث كريستيان لاسن في تطوير معرفة القيم الصوتية للعلامات، مستفيدين من المقارنة بين النقوش والمعرفة المتزايدة باللغات الإيرانية القديمة.

وكانت دراسة النصوص الأفستية وغيرها من المواد اللغوية ذات صلة بهذا التقدم.

وتكشف هذه المرحلة أن فك الرموز لم يكن نتيجة اكتشاف مفاجئ قام به شخص واحد، بل عملية تراكمية ساهم فيها باحثون من خلفيات علمية مختلفة.

وقد ظهرت بينهم اختلافات بشأن بعض القراءات، لكن هذه الاختلافات كانت جزءاً من عملية اختبار الفرضيات.

ومن المهم هنا أن نميز بين الأسبقية في اقتراح قراءة معينة، والأسبقية في نشرها، والأسبقية في إثباتها من خلال نصوص إضافية.

فقد يتوصل باحث إلى فرضية قبل غيره، لكن نشرها يتأخر، أو تكون قراءته جزئية، ثم يأتي باحث آخر فيطورها ويصححها.

ولهذا فإن تاريخ العلم لا ينبغي أن يتحول إلى منافسة قومية حول اسم مكتشف واحد.

**سادساً: هنري رولنسون بين الخدمة البريطانية والبحث اللغوي**

ولد هنري كريزويك رولنسون سنة 1810، وارتبطت مسيرته المهنية بالخدمة العسكرية والسياسية البريطانية في آسيا.

وقد عمل في مناطق خاضعة لنفوذ شركة الهند الشرقية البريطانية، ثم ارتبط نشاطه السياسي والعلمي بإيران والعراق.

وكان موقعه المهني يمنحه فرصاً للوصول إلى مناطق ونقوش ومعلومات لم تكن متاحة بسهولة لكثير من الباحثين الأوروبيين.

وهنا تظهر العلاقة بين البحث العلمي والنفوذ الإمبراطوري.

فقد ساعدت شبكات الإدارة والاتصال البريطانية على تنقل بعض الباحثين وجمع المعلومات وإرسال النسخ والآثار إلى المؤسسات الأوروبية.

لكن وجود هذه العلاقة لا يعني أن نتائج البحث اللغوي كانت مجرد أوامر سياسية.

فالمسألة تحتاج إلى التمييز بين الوسائل التي أتاحت جمع المادة العلمية، والمنهج الذي استُخدم في قراءتها، والتفسيرات التي بُنيت عليها.

وقد ارتبط اسم رولنسون خصوصاً بنقش بيستون، الذي أصبح من أشهر الوثائق في تاريخ الدراسات الإيرانية والمسمارية.

**سابعاً: نقش بيستون ومحتواه التاريخي**

يقع نقش بيستون في غربي إيران، وقد أُنجز بأمر الملك الأخميني داريوس الأول في أواخر القرن السادس قبل الميلاد.

ويتضمن النقش رواية ملكية عن وصول داريوس إلى السلطة، والصراعات التي واجهها، والتمردات التي قمعها، وأسماء أشخاص وأقاليم مرتبطة بتلك الأحداث.

وقد كُتب بثلاث لغات هي الفارسية القديمة والعيلامية والبابلية، والأخيرة من تقاليد اللغة الأكدية.

وتكمن أهمية النقش في أنه أتاح مقارنة نصوص تتناول أحداثاً متقاربة بلغات مختلفة.

لكن النسخ الثلاث ليست متطابقة تماماً في جميع تفاصيلها، ولذلك يجب التعامل معها بوصفها نصوصاً مترابطة، لا ترجمات حرفية متساوية في كل موضع.

كما أن النقش نفسه وثيقة ملكية ذات وظيفة سياسية.

فداريوس لم يكتب روايته لتقديم تاريخ محايد، بل لتثبيت شرعية حكمه وإظهار خصومه بوصفهم متمردين أو مدعين للسلطة.

ومن هنا فإن قراءة النقش لا تعني قبول جميع أحكامه السياسية دون مقارنة بالمصادر الأخرى.

**ثامناً: رولنسون وقراءة الفارسية القديمة**

بدأ رولنسون دراسة نقش بيستون ونسخ أجزائه خلال ثلاثينيات القرن التاسع عشر.

وقد أحرز تقدماً في قراءة الفارسية القديمة، مستفيداً من النصوص الملكية والمقارنات اللغوية.

وأرسل نتائج تتعلق بقراءته للنص الفارسي إلى الجمعية الملكية الآسيوية سنة 1838، ثم نشر أعمالاً أكثر تفصيلاً في السنوات اللاحقة.

وكانت أعماله مهمة بسبب اتساع المادة التي تناولها ودقة بعض نسخه ومقارناته.

لكن الادعاء بأنه فك الفارسية القديمة وحده يتجاهل جهود غروتفند وبورنوف ولاسن وغيرهم.

كما أن التسلسل الزمني للقراءات والنشر يفرض علينا الحذر عند الحديث عن الأسبقية.

فقد جرت أعمال متوازية، ووصل بعض الباحثين إلى نتائج متقاربة بطرق مختلفة، واستفاد بعضهم من أعمال سبق نشرها.

ولذلك فإن رولنسون يمثل مرحلة أساسية في تطور فك الفارسية القديمة، لكنه لم يكن بداية العملية ولا نهايتها.

**تاسعاً: هل كان نقش بيستون مفتاح فك الأكدية؟**

من الأخطاء الشائعة في تاريخ علم المسماريات تقديم نقش بيستون بوصفه المفتاح المباشر والحاسم لفك جميع النصوص المسمارية.

لكن الدراسات المتخصصة تميز بين دوره في قراءة الفارسية القديمة ودوره في تطور قراءة الأكدية.

فقد نسخ رولنسون النص البابلي الرئيسي في بيستون سنة 1847، لكن نشره تأخر إلى نهاية سنة 1851.

وكان الباحثون قد أحرزوا تقدماً مهماً في قراءة الأكدية قبل أن يصبح هذا النص متاحاً بصورة منشورة.

وقد استخدموا نقوشاً أخرى، منها نصوص من برسبوليس ونقش رستم، إضافة إلى مواد مكتشفة في بلاد الرافدين.

ولهذا فإن وصف بيستون بأنه حجر رشيد المسمارية يحتاج إلى تقييد شديد.

فقد كان نقشاً بالغ الأهمية، لكنه لم يكن المصدر الوحيد أو الحاسم في جميع مراحل فك الأنظمة المسمارية.

وتكشف هذه المسألة أهمية مراجعة الروايات الشائعة عن تاريخ الاكتشافات، لأن شهرة موقع معين قد تؤدي إلى تضخيم دوره وإغفال مواد أخرى أسهمت في الوصول إلى النتائج.

**عاشراً: إدوارد هينكس ودوره في فهم الأكدية**

كان إدوارد هينكس، المولود سنة 1792، رجل دين وباحثاً إيرلندياً مهتماً باللغات القديمة.

وقد أسهم إسهاماً كبيراً في فهم النظام الكتابي المستخدم في النصوص الأكدية.

وكان من أهم ما ميز عمله إدراكه أن العلامات المسمارية لا تعمل وفق نظام أبجدي بسيط، وأن العلامة الواحدة قد تحمل أكثر من قيمة بحسب السياق.

فقد تُستخدم العلامة للدلالة على مقطع صوتي، أو كلمة كاملة، أو وظيفة تحدد نوع الاسم أو المعنى.

وكان فهم هذه الخصائص ضرورياً لتفسير نصوص لم يكن ممكناً قراءتها من خلال مطابقة كل علامة بحرف واحد.

وقد ساعد هينكس في تطوير معرفة القيم الصوتية والقواعد التي تحكم النصوص الأكدية.

كما أن أعماله أوضحت أهمية المقارنة بين الكلمات والصيغ النحوية، لا الاعتماد على الأسماء الملكية وحدها.

ومن هنا فإن دوره لا يجوز أن يُختزل في كونه أحد المشاركين في تجربة سنة 1857.

فقد كان من المساهمين الأساسيين في بناء الأسس اللغوية التي جعلت تلك التجربة ممكنة.

**الحادي عشر: التنافس العلمي بين رولنسون وهينكس**

لم تكن العلاقة بين الباحثين الأوروبيين خالية من التنافس.

فقد ظهرت خلافات بشأن أسبقية بعض الاكتشافات والقراءات، وبرز التنافس بين رولنسون وهينكس في سياق الاعتراف العلمي والنشر.

وكان رولنسون يمتلك موقعاً سياسياً وعلاقات مؤسسية واسعة، بينما عمل هينكس بدرجة أكبر من خلال البحث اللغوي والنشر العلمي.

لكن لا يجوز أن نحول هذا الاختلاف إلى حكم مسبق بأن أحدهما كان عالماً حقيقياً والآخر مجرد موظف سياسي.

فكلاهما قدم مساهمات علمية، كما أن كلاً منهما عمل ضمن ظروف ومؤسسات مختلفة.

والمطلوب هو مقارنة تواريخ نشر الدراسات والمراسلات العلمية والقراءات التي قدمها كل باحث.

فقد تكون بعض الادعاءات بالأسبقية صحيحة، وقد تكون أخرى متأثرة بالتنافس الشخصي.

ومن هنا فإن دراسة تاريخ فك المسمارية تحتاج إلى مراجعة مراسلات العلماء أنفسهم، لا الاكتفاء بالسير التي كتبت عنهم بعد وفاتهم.

**الثاني عشر: نيلس فيسترغارد وإدوين نوريس**

من الأسماء التي لا ينبغي إغفالها في تاريخ فك الكتابات المسمارية نيلس لودفيغ فيسترغارد وإدوين نوريس.

فقد أسهم فيسترغارد في دراسة النقوش الأخمينية، ولا سيما المواد المتعلقة بالعيلامية.

أما نوريس فقد قدم إسهامات مهمة في دراسة العلامات العيلامية وفي تنظيم بعض الجهود العلمية المرتبطة بالمقارنات المسمارية.

وقد اعترف نوريس في أعماله بأن جزءاً من العلامات التي تناولها كان قد سبق تفسيره على أيدي باحثين آخرين، منهم فيسترغارد وهينكس.

وتكشف هذه الاعترافات أن تاريخ فك الكتابات القديمة لم يكن سلسلة اكتشافات مستقلة تماماً، بل شبكة من الدراسات المتراكمة.

وكان بعض الباحثين يصحح نتائج غيره، بينما يعيد آخرون تنظيم القيم الصوتية أو اختبارها في نصوص جديدة.

ومن هنا فإن تاريخ العلم لا يكتمل إذا اقتصر على الشخصيات التي أصبحت أكثر شهرة في الكتب العامة.

**الثالث عشر: جوليوس أوبيرت وتطور علم المسماريات**

كان جوليوس أوبيرت من الباحثين الذين أسهموا في تطوير الدراسات المسمارية خلال القرن التاسع عشر.

وقد شارك في مناقشة النصوص الأكدية، كما ارتبط اسمه بتطور الدراسات المتعلقة بالسومرية.

وكانت تلك المرحلة تشهد خلافات بشأن تصنيف بعض اللغات وطبيعة العلامات المستخدمة في النصوص.

وقد ظهرت فرضيات تغيرت لاحقاً مع اكتشاف مواد إضافية وتحسن فهم القواعد اللغوية.

ولا يجوز اعتبار تغير هذه الفرضيات دليلاً على أن العلم كان قائماً على الخداع.

فالمعرفة العلمية تتطور عندما تسمح الأدلة الجديدة بتصحيح النتائج القديمة.

لكن من واجب المؤرخ أن يحدد ما الذي كان معروفاً في زمن أوبيرت، وما الذي أصبح معروفاً بعده، حتى لا ينسب إلى باحث في القرن التاسع عشر نتائج لم تكن متاحة في عصره.

**الرابع عشر: تجربة الجمعية الملكية الآسيوية سنة 1857**

تعد تجربة سنة 1857 إحدى المحطات المهمة في تاريخ الاعتراف العلمي بإمكان قراءة النصوص الأكدية المسمارية.

وقد ارتبطت التجربة بالجمعية الملكية الآسيوية في لندن، وبأربعة باحثين هم هنري رولنسون وإدوارد هينكس وجوليوس أوبيرت وويليام هنري فوكس تالبوت.

وكان النص المختار نقشاً ملكياً مرتبطاً بتغلث فلاسر الأول.

وفي مارس سنة 1857 قدم فوكس تالبوت ترجمة مختومة إلى الجمعية، بهدف اختبار مدى اتفاق قراءته مع قراءة باحثين آخرين.

ثم جرى ترتيب مشاركة العلماء الآخرين وتقديم نسخ مستقلة للمقارنة.

وتكشف مراسلات إدوين نوريس المؤرخة في العشرين من أبريل سنة 1857 عن هذه الإجراءات، ومنها الحرص على استقلال الترجمات وإبقائها مختومة قبل المقارنة.

ولم تكن الترجمات الأربع متطابقة تماماً أو مكتملة بالدرجة نفسها.

لكن المقارنة أظهرت تقارباً مهماً في فهم النص، ولا سيما بين القراءات الأكثر تقدماً.

وقد عززت التجربة الثقة في أن قراءة الأكدية أصبحت تستند إلى قواعد تسمح لباحثين مختلفين بالوصول إلى نتائج متقاربة.

ومع ذلك، لم تكن التجربة إعلاناً بأن جميع العلامات والكلمات قد فُهمت نهائياً.

فقد استمر تطوير المعاجم والقواعد والقراءات بعد سنة 1857.

**الخامس عشر: ماذا أثبتت تجربة سنة 1857؟**

أثبتت التجربة أن قراءة النصوص المسمارية لم تعد مجرد محاولات فردية يصعب اختبارها.

فقد أصبح من الممكن تقديم نص إلى باحثين مختلفين، ثم مقارنة ترجماتهم وقياس مقدار الاتفاق بينها.

وهذا يمثل تطوراً علمياً مهماً.

لكن التجربة لم تثبت صحة جميع التفسيرات التاريخية التي قدمها العلماء المشاركون.

فقد ينجح الباحث في قراءة اسم ملك أو فعل أو لقب، ثم يخطئ في تفسير دلالة الاسم على شعب أو قومية أو أصل سكاني.

ولهذا فإنني أميز بين صحة القراءة اللغوية وصحة الاستنتاج التاريخي.

فالأولى تُختبر بالقيم الصوتية والقواعد والنصوص المقارنة، أما الثانية فتحتاج إلى دراسة التاريخ والجغرافيا والسكان والمؤسسات والمصادر اللاحقة.

ومن الخطأ استخدام نجاح تجربة لغوية سنة 1857 لإضفاء اليقين على جميع التصورات التاريخية التي ظهرت في القرن التاسع عشر.

**السادس عشر: الأكدية والبابلية والآشورية في الدراسات اللغوية**

بعد تطور قراءة النصوص المسمارية، أصبح الباحثون قادرين على دراسة اللغة الأكدية بصورة أوسع.

والأكدية لغة سامية قديمة، تضم تقاليد ولهجات تاريخية من أبرزها البابلية والآشورية.

وقد استُخدمت هذه التسميات في الدراسات اللغوية للإشارة إلى مجموعات من النصوص والخصائص اللغوية المرتبطة بمناطق وفترات معينة.

لكن استعمال مصطلح لغوي لا ينبغي أن يتحول تلقائياً إلى حكم بشأن الهوية القومية لجميع السكان.

فقد يشير الاسم في سياق معين إلى لغة أو لهجة، وفي سياق آخر إلى دولة أو إقليم أو جماعة سكانية.

كما أن وجود لهجة تسمى الآشورية في علم المسماريات لا يثبت وحده أن جماعة حديثة تحمل الاسم نفسه حافظت على جميع عناصر هويتها دون تغير منذ العصور القديمة.

وفي المقابل، فإن تغير اللغة أو الاسم لا يعني بالضرورة انقطاع الاستمرارية السكانية.

ومن هنا فإن البحث يجب أن يحدد المعنى المقصود من كل تسمية قبل استخدامها دليلاً تاريخياً.

**السابع عشر: من قراءة النصوص إلى إعادة بناء التاريخ**

أتاح فك الكتابة المسمارية الوصول إلى أنواع متعددة من الوثائق.

فقد تضمنت الأرشيفات القديمة نقوشاً ملكية، ورسائل إدارية، وعقوداً اقتصادية، وسجلات للضرائب والتجارة، ونصوصاً قانونية ودينية وأدبية وعلمية.

وكانت النقوش الملكية من المصادر التي جذبت اهتمام الباحثين الأوائل بسبب احتوائها على أسماء الملوك والحملات والأحداث السياسية.

لكن هذه النقوش لم تكن سجلات محايدة.

فقد كتبها الحكام أو مؤسساتهم لتخليد السلطة والانتصارات وإظهار شرعية الحكم.

وقد تبالغ بعض النصوص في وصف الانتصارات أو تقلل من أهمية الهزائم.

ولهذا فإن قراءة النقش بصورة صحيحة لا تعني قبول روايته السياسية كاملة.

ويجب مقارنة النصوص الملكية بالرسائل الإدارية والوثائق الاقتصادية والمصادر الأثرية الأخرى.

فقد تكشف رسالة إدارية عن صعوبات عسكرية أو اقتصادية لا تظهر في نقش ملكي يحتفل بانتصار الحاكم.

ومن هنا فإن علم المسماريات وفر مصادر أصلية مهمة، لكنه لم يلغ الحاجة إلى النقد التاريخي.

**الثامن عشر: التوراة في البيئة العلمية الأوروبية**

كان للكتاب المقدس تأثير واضح في اهتمام قطاعات من الجمهور الأوروبي بتاريخ بلاد الرافدين.

فقد كانت أسماء نينوى وبابل وبعض الملوك والحملات معروفة من الروايات التوراتية قبل أن تصبح النصوص المسمارية قابلة للقراءة.

وقد شجع هذا الاهتمام البحث عن المواقع والأحداث التي يمكن مقارنتها بتلك الروايات.

لكن العلاقة بين الدراسات التوراتية وفك الكتابة المسمارية لم تكن علاقة واحدة ثابتة.

فقد استخدم بعض الباحثين النصوص الكتابية للمقارنة التاريخية، بينما انطلق آخرون من التحليل اللغوي للنقوش، ثم درسوا علاقتها بالمصادر المعروفة.

ومن هنا فإن القول إن فك المسمارية كان مجرد محاولة لإثبات التوراة سيكون حكماً غير دقيق.

كما أن القول إن التوراة لم تؤثر إطلاقاً في اتجاهات البحث الأوروبي سيكون مخالفاً لطبيعة البيئة الفكرية التي جرى فيها العمل.

والمنهج الصحيح هو تحديد مواضع التأثير في اختيار الأسئلة والمواقع والتفسيرات، ثم فحص الأدلة الخاصة بكل حالة.

**التاسع عشر: سنحاريب سنة 701 قبل الميلاد مثالاً للمقارنة**

من الأمثلة المهمة على العلاقة بين النصوص المسمارية والروايات التوراتية حملة الملك سنحاريب في بلاد الشام سنة 701 قبل الميلاد.

فقد تناولت النقوش الملكية المسمارية هذه الحملة، كما وردت أخبار مرتبطة بها في النصوص الكتابية.

وتسمح المقارنة بين المصادر بدراسة أسماء الملوك والمدن والأحداث، مع مراعاة اختلاف أغراض النصوص.

فالنقش الملكي يهدف إلى تمجيد سلطة الحاكم وإظهار نجاح حملاته، بينما تتضمن الرواية الدينية تفسيراً لاهوتياً للأحداث.

ولا يجوز أن نقرر مسبقاً صحة جميع تفاصيل أحد المصدرين لمجرد أنه أقدم أو يحمل مكانة دينية.

بل يجب تحليل تاريخ النص ومضمونه وسياقه ومقارنته بالشواهد المستقلة.

وهذا المثال يوضح أن فك المسمارية لم يجعل الروايات التوراتية معياراً نهائياً للتاريخ، بل أتاح مقارنتها بمصادر أخرى.

**العشرون: البحث الأثري والتنافس الإمبراطوري**

شهد القرن التاسع عشر تنافساً بين المؤسسات الأوروبية على التنقيب وجمع الآثار ونشر الاكتشافات.

وقد ارتبطت بعض البعثات بتمويل حكومي أو متحفي، وكان نقل القطع الأثرية إلى المتاحف الأوروبية جزءاً من تاريخ هذه المنافسة.

وفي هذا السياق لا يمكن فصل بعض مسارات البحث عن التوسع السياسي والاقتصادي الأوروبي.

فقد ساعد النفوذ السياسي على الوصول إلى المواقع والحصول على التراخيص وتنظيم عمليات النقل.

كما أسهمت المتاحف والمؤسسات العلمية في تمويل نشر النقوش وترجماتها.

لكن العلاقة بين السلطة والعلم تحتاج إلى تحليل دقيق.

فقد تؤثر المؤسسة السياسية في اختيار موقع البحث أو طريقة عرض الاكتشاف، دون أن تستطيع فرض قراءة لغوية تخالف الأدلة التي يمكن للمتخصصين اختبارها.

ومن هنا فإن النقد التاريخي يجب أن يتناول بنية المؤسسات والتمويل وجمع الآثار وتفسير النتائج، دون تحويل كل إنجاز علمي إلى اتهام غير موثق بالتزوير.

**الحادي والعشرون: رولنسون والتاريخ الذي لم يكن الأوروبيون قد فكوا جميع أسراره**

عندما كان رولنسون وهينكس وغيرهما يعملون على قراءة نصوص الشرق الأدنى القديم، كانت الدراسات الأوروبية نفسها تواجه أسئلة غير محسومة بشأن مراحل من التاريخ القديم في أوروبا.

فقد كانت معرفة الباحثين بلغات ونقوش وتقاليد أوروبية قديمة تتطور تدريجياً، ولم تكن جميع الكتابات القديمة قد فُكت أو جميع التحولات السكانية واللغوية قد أُعيد بناؤها.

وهذه المقارنة تستحق الاهتمام، لأنها تكشف حدود المعرفة التاريخية في القرن التاسع عشر.

لكن لا يجوز أن نستنتج من وجود مسائل أوروبية غير محسومة أن الباحثين كانوا عاجزين عن قراءة نصوص بلاد الرافدين.

فنجاح فك كتابة معينة يعتمد على طبيعة الشواهد المتاحة وإمكان المقارنة بينها، وليس على ضرورة حل جميع المشكلات التاريخية في قارة الباحث أولاً.

إنني أرى أن النقد الأقوى هنا هو أن ندرس مستوى المعرفة الذي امتلكه الباحثون، والأسئلة التي تركوها مفتوحة، ثم نقارن ذلك بدرجة اليقين التي ظهرت أحياناً في تفسيراتهم التاريخية الواسعة.

فقد تكون القراءة اللغوية متقدمة، بينما تبقى معرفة تاريخ السكان واللغات والهويات محدودة.

وهذا التفاوت هو ما ينبغي كشفه، لا تحويله إلى اتهام شامل بأن الباحثين لم يحققوا شيئاً علمياً.

**الثاني والعشرون: السومرية والحورية واللغات غير السامية**

كشف تطور الدراسات المسمارية عن تنوع لغوي واسع في الشرق الأدنى القديم.

فقد كانت السومرية لغة تختلف في بنيتها عن الأكدية، كما عُرفت نصوص حورية وحثية وعيلامية وغيرها.

وقد تطلب فهم هذه اللغات مراحل إضافية من البحث.

وتكتسب الحورية أهمية خاصة في تاريخ شمال بلاد الرافدين والأناضول والمناطق المجاورة، لأنها ارتبطت بمجتمعات وممالك تركت نصوصاً وشواهد ثقافية مهمة.

لكن تحديد العلاقة بين الحورية واللغات الحديثة يحتاج إلى أدلة لغوية منتظمة.

فالتشابه بين أسماء أو مفردات منفردة لا يكفي لإثبات الانحدار المباشر.

وينطبق هذا المعيار على اللغات الإيرانية القديمة أيضاً.

فالمادة اللغوية الميدية المباشرة محدودة، ولا تسمح بإعادة بناء اللغة الميدية كاملة.

ولهذا فإن دراسة علاقة الكوردية بالميدية يجب أن تميز بين الانتماء العام إلى اللغات الإيرانية وبين إثبات استمرار مباشر للغة تاريخية محددة.

وهذا لا ينفي العمق التاريخي للسكان الكورد أو تاريخ المجتمعات التي عاشت في زاغروس، لكنه يحدد نوع الأدلة المطلوبة لكل ادعاء لغوي.

**الثالث والعشرون: الأسماء القديمة ومشكلة الهوية القومية الحديثة**

من أخطر الأخطاء في قراءة التاريخ الانتقال من اسم ورد في نقش قديم إلى حكم شامل بشأن أصل جماعة معاصرة.

فقد يشير الاسم القديم إلى مدينة أو دولة أو إقليم أو جماعة سكانية أو مؤسسة سياسية.

وقد تتغير دلالته مع الزمن.

كما أن سكان الدولة القديمة لم يكونوا بالضرورة جماعة لغوية أو سكانية واحدة.

ولهذا فإن وجود اسم في نقش من الألف الأول قبل الميلاد لا يثبت وحده أن جميع حاملي اسم مشابه في العصر الحديث ينحدرون حصرياً من سكان تلك الدولة.

لكن غياب الاسم من بعض المصادر اللاحقة لا يثبت أيضاً انقراض السكان أو انقطاع جميع الروابط الثقافية والسكانية.

ومن هنا فإن دراسة الاستمرارية تحتاج إلى مصادر متعددة من الفترات القديمة والوسيطة والحديثة.

ويجب التمييز بين استمرار السكان، واستمرار اللغة، واستمرار الدين، واستمرار الاسم، واستمرار الهوية السياسية.

فقد يستمر السكان مع تغير لغتهم ودينهم، وقد يبقى اسم جغرافي بعد سقوط الدولة التي ارتبط بها، وقد تظهر هوية سياسية حديثة تستخدم اسماً تاريخياً قديماً.

ولا يجوز دمج هذه الظواهر المختلفة في استنتاج واحد.

## الرابع والعشرون: من النقش الأصلي إلى الترجمة الحديثة

لا تصل النصوص المسمارية إلى القارئ الحديث مباشرة في معظم الحالات.

فقد تمر بمراحل تبدأ بالقطعة الأثرية، ثم تصوير العلامات أو نسخها، ثم نقلها إلى رموز علمية، ثم ترجمتها، ثم تفسيرها تاريخياً.

وقد يقع الخطأ في أي مرحلة من هذه المراحل.

فقد تكون القطعة مكسورة، أو تكون بعض العلامات غير واضحة، أو يختلف الباحثون بشأن قيمة صوتية أو معنى كلمة.

كما أن بعض الترجمات تضيف كلمات لتوضيح المعنى لا توجد بصورة حرفية في النص الأصلي.

ومن هنا فإن الاستشهاد العلمي يحتاج إلى تحديد رقم القطعة أو النص، ومصدر النشرة، والقراءة المعتمدة، ودرجة اليقين في المواضع الأساسية.

كما يجب الانتباه إلى العناوين التي يضعها المحققون للنصوص.

فقد يحمل نقش قديم عنواناً حديثاً لا يظهر في النص نفسه.

ولا يجوز أن ننسب إلى صاحب النقش عبارة لم يكتبها لمجرد أنها وردت في عنوان النشرة.

وتكتسب هذه القاعدة أهمية خاصة في الدراسات المتعلقة بالأسماء القومية والجغرافية.

**الخامس والعشرون: النتيجة التاريخية لفك الكتابة المسمارية**

أصل في نهاية هذا الفصل إلى نتيجة أساسية، وهي أن فك الكتابة المسمارية كان إنجازاً علمياً حقيقياً شارك فيه عدد من الباحثين عبر مراحل متراكمة.

فقد أسهم غروتفند في فتح الطريق أمام قراءة الفارسية القديمة، وطور بورنوف ولاسن وغيرهما هذه الجهود، وقدم رولنسون أعمالاً مهمة في قراءة نقش بيستون، بينما كان لهينكس دور أساسي في فهم طبيعة النظام المسماري الأكدي.

كما أسهم فيسترغارد ونوريس وأوبيرت وتالبوت وغيرهم في تطوير المعرفة واختبارها.

وقد شكلت تجربة الجمعية الملكية الآسيوية سنة 1857 محطة مهمة في إثبات إمكان الوصول إلى قراءات مستقلة ومتقاربة للنصوص الأكدية.

لكن هذا الإنجاز لا يمنح جميع التفسيرات التاريخية التي ظهرت في القرن التاسع عشر درجة اليقين نفسها.

فقد عمل الباحثون ضمن بيئة سياسية ودينية وفكرية أثرت في بعض الأسئلة والاهتمامات والتفسيرات.

كما أن الانتقال من قراءة نقش قديم إلى إثبات أصل قومي حديث يحتاج إلى أدلة تتجاوز النص المسماري نفسه.

إنني أرى أن مهمة المؤرخ ليست إنكار ما ثبت علمياً، ولا قبول كل ما قيل باسم العلم.

بل عليه أن يعود إلى الوثيقة، ويفحص قراءتها، ويحدد سياقها، ويميز بين مضمونها الأصلي والاستنتاج الذي أضافه الباحث الحديث.

وبهذا المنهج وحده يمكن إعادة قراءة تاريخ بلاد الرافدين بعيداً عن التقديس غير النقدي للروايات القديمة أو الحديثة.

## خاتمة الفصل الثالث عشر

لم يكن تاريخ فك الكتابة المسمارية قصة عالم أوروبي واحد اكتشف أسرار الشرق القديم، بل كان تاريخاً طويلاً من النسخ والمقارنة والتخمين والتصحيح والتجريب العلمي.

وقد جرى هذا العمل في ظروف شهدت توسع النفوذ الأوروبي وتنافس المؤسسات العلمية والمتاحف، واهتماماً واسعاً بمقارنة الاكتشافات الجديدة بالروايات التوراتية.

لكن نجاح الباحثين في قراءة النصوص لم يكن مجرد نتيجة لهذه الظروف السياسية والدينية، بل استند إلى مناهج لغوية تطورت وأصبحت قابلة للاختبار.

ومن هنا فإنني أرفض تفسيرين متطرفين.

الأول هو الاعتقاد بأن جميع ما كتبه علماء القرن التاسع عشر عن تاريخ بلاد الرافدين أصبح حقيقة نهائية لمجرد أنهم نجحوا في فك الرموز.

والثاني هو الاعتقاد بأن ارتباط بعضهم بالمؤسسات الإمبراطورية أو بالاهتمامات التوراتية يجعل إنجازاتهم اللغوية باطلة.

فالحقيقة التاريخية تحتاج إلى التمييز بين القراءة والتفسير، وبين النص الأصلي والرواية الحديثة، وبين تاريخ الدولة القديمة وتاريخ المجتمعات التي عاشت بعدها.

وبصفتي باحثاً ومؤرخاً كوردياً، أرى أن هذا التمييز ضروري لحماية تاريخ بلاد الرافدين وكوردستان من الاختزال في روايات قومية أو دينية متنافسة.

فلا يجوز أن نعيد كتابة التاريخ من خلال استبدال يقين غير موثق بيقين آخر.

بل يجب أن نعيده إلى مصادره الأصلية، ونقارن الشواهد، ونعترف بما ثبت وما بقي محل بحث.

وفي الفصل الرابع عشر سننتقل إلى دراسة تأثير التوراة في تفسير الاكتشافات الأثرية، وكيف استُخدمت بعض النصوص المسمارية في دعم روايات معروفة مسبقاً، وكيف ساعدت الاكتشافات نفسها على مراجعة تلك الروايات وإعادة بناء تاريخ الشرق الأدنى القديم بصورة أكثر استقلالاً.

**المصادر والمراجع الأساسية للفصل الثالث عشر**

**أولاً: المصادر التاريخية والأعمال الأصلية**

Georg Friedrich Grotefend, Praevia de cuneatis quas vocant inscriptionibus persepolitanis legendis et explicandis relatio, presented 1802, published 1805.

Georg Friedrich Grotefend, Neue Beiträge zur Erläuterung der persepolitanischen Keilschrift, 1837.

Henry Creswicke Rawlinson, The Persian Cuneiform Inscription at Behistun, Journal of the Royal Asiatic Society, 1846.

Henry Creswicke Rawlinson, The Babylonian Cuneiform Inscriptions at Behistun, 1851.

Edward Hincks, On the First and Second Kinds of Persepolitan Writing, 1846.

Edward Hincks, On the Assyrio-Babylonian Phonetic Characters, 1852.

W. H. Fox Talbot, E. Hincks, J. Oppert and H. C. Rawlinson, Comparative Translations, Journal of the Royal Asiatic Society, volume 18, 1861, pp. 150–219.

Royal Asiatic Society Archives, Letter from Edwin Norris to Edward Hincks, 20 April 1857, GB 891 RAS GOV4/410.

Royal Asiatic Society Archives, Letter from Edwin Norris to Henry Fox Talbot, 20 April 1857, GB 891 RAS GOV4/411.

Julius Oppert, Éléments de la grammaire assyrienne, 1860.

**ثانياً: الدراسات العلمية الحديثة**

C. B. F. Walker, Cuneiform, 1987.

Jean Bottéro, Mesopotamia: Writing, Reasoning, and the Gods, 1992.

Marc Van De Mieroop, Cuneiform Texts and the Writing of History, 1999.

Eleanor Robson, Ancient Knowledge Networks: A Social Geography of Cuneiform Scholarship in First-Millennium Assyria and Babylonia, 2019.

Mogens Trolle Larsen, The Conquest of Assyria: Excavations in an Antique Land, 1840–1860, 1996.

Karen Radner and Eleanor Robson, editors, The Oxford Handbook of Cuneiform Culture, 2011.

Amélie Kuhrt, The Ancient Near East, c. 3000–330 BC, 1995.

Mario Liverani, The Ancient Near East: History, Society and Economy, 2014.

The Earliest Contributions to the Decipherment of Sumerian and Akkadian, Cuneiform Digital Library Journal, 2011.

Encyclopaedia Iranica, Henry Rawlinson: Contributions to Assyriology and Iranian Studies.

Deutsche Biographie, Georg Friedrich Grotefend.

**ثالثاً: قواعد البيانات والمشروعات العلمية**

Cuneiform Digital Library Initiative (CDLI).

Open Richly Annotated Cuneiform Corpus (ORACC).

Royal Asiatic Society Archives.

British Museum Collections.

**ملاحظة توثيقية**

يميز هذا الفصل بين المصادر الأصلية المنشورة في القرن التاسع عشر، والمراسلات الأرشيفية، والدراسات الحديثة التي أعادت تقييم تاريخ فك الكتابة المسمارية.

وقد جرى تصحيح التسلسل الزمني المتعلق بغروتفند ونقش بيستون وتجربة سنة 1857، مع تجنب نسبة فك جميع الأنظمة المسمارية إلى باحث واحد.

ولا تعني الإحالة إلى مراسلة أرشيفية أن جميع أوراق الملف المرتبط بها قد فُحصت مباشرة، كما لا تعني صحة قراءة نص مسماري صحة جميع الاستنتاجات التاريخية التي بُنيت عليه.

**الفصل الرابع عشر**

**التوراة وتأثيرها في تفسير الاكتشافات الأثرية: بين الرواية الدينية والوثيقة التاريخية وإعادة بناء ماضي بلاد الرافدين**

## أولاً: مقدمة تاريخية

لم يبدأ تاريخ بلاد الرافدين عندما وصل المنقبون الأوروبيون إلى نمرود ونينوى وبابل في القرن التاسع عشر، ولم تكن شعوب هذه البلاد تنتظر اكتشاف آثارها حتى يصبح لها ماضٍ يستحق الدراسة. فقد تركت المجتمعات التي عاشت بين دجلة والفرات وفي المناطق الجبلية والسهول المحيطة بهما إرثاً واسعاً من المدن والمعابد والقصور والنقوش والوثائق الإدارية والقانونية والأعمال الأدبية. وكانت هذه الشواهد موجودة قبل ظهور علم المسماريات الحديث بآلاف السنين، وإن ظلت أجزاء كبيرة من مضامينها غير مقروءة في أوروبا حتى القرن التاسع عشر.

لكن الأوروبيين لم يصلوا إلى هذه المواقع دون معرفة سابقة أو تصورات موروثة. فقد كانت أسماء نينوى وبابل ونبوخذنصر وسنحاريب معروفة من خلال الكتاب المقدس، إلى جانب ما حفظته المصادر اليونانية والرومانية. وكان لهذه المعرفة أثر في اختيار الأسئلة التاريخية، وفي تفسير بعض المواقع، وفي الطريقة التي عُرضت بها الاكتشافات على الجمهور الأوروبي.

إنني، بصفتي باحثاً ومؤرخاً كوردياً، لا أرى أن المشكلة تكمن في دراسة التوراة أو مقارنتها بالنقوش المسمارية. فالمقارنة بين المصادر المختلفة عمل مشروع وضروري. وإنما تبدأ المشكلة عندما تتحول الرواية الدينية إلى إطار مسبق تُفسر من خلاله الوثائق، أو عندما يُعامل اسم ورد في كتاب مقدس باعتباره دليلاً كافياً على هوية مدينة أو شعب أو جماعة سكانية.

ولا يجوز في المقابل أن نستبدل هذا الخلل بحكم شامل يتهم جميع المنقبين الأوروبيين بتزوير التاريخ. فقد أسهمت أعمالهم، على

اختلاف دوافعها ومناهجها، في الكشف عن وثائق سمحت بمراجعة كثير من التصورات الموروثة. ومن واجب المؤرخ أن يميز بين الاكتشاف الأثري، وقراءة النص القديم، وتفسيره، ثم استخدام نتائجه في الخطاب الديني أو السياسي أو القومي.

ولهذا سأبحث في هذا الفصل عن الشواهد التي تكشف أثر الروايات الكتابية في تاريخ التنقيب والتفسير، مع العودة إلى مؤلفات القرن التاسع عشر والنصوص المسمارية والدراسات النقدية الحديثة. فالمقصود ليس إصدار حكم على المعتقدات، وإنما تحرير تاريخ بلاد الرافدين من أي سلطة تفسيرية لا تستند إلى الدليل.

**ثانياً: تحديد معنى التوراة والكتاب المقدس العبري**

تُستخدم كلمة التوراة بمعناها الدقيق للدلالة على الأسفار الخمسة الأولى من الكتاب المقدس العبري: التكوين والخروج واللاويين والعدد والتثنية. غير أن كثيراً من الأخبار المتعلقة ببلاد الرافدين توجد في أسفار أخرى، منها الملوك وأخبار الأيام وإشعياء وإرميا وناحوم ويونان ودانيال.

ولهذا يجب التمييز بين التوراة بمعناها المحدد، وبين الكتاب المقدس العبري بوصفه مجموعة أوسع من النصوص. وسأستخدم في هذا الفصل مصطلح الأسفار الكتابية عندما يكون الحديث عن نصوص لا تنتمي إلى الأسفار الخمسة.

وهذا التمييز ضروري لأن هذه المؤلفات لا تنتمي إلى نوع أدبي واحد. فهناك روايات عن البدايات الأولى للبشر، وأخبار عن

الملوك والحروب، ونصوص نبوية وشعرية، وأعمال أدبية تتخذ من المدن القديمة مسرحاً لأحداث ذات مغزى ديني.

ولا يمكن التعامل مع جميع هذه النصوص باعتبارها سجلات سياسية متساوية في قيمتها الوثائقية. فالنص الذي يتناول حملة عسكرية يحتاج إلى معايير نقد تختلف عن المعايير المستخدمة لدراسة رواية رمزية عن نشأة اللغات.

كما يجب التمييز بين تاريخ الحدث الذي يرويه النص، وتاريخ تأليفه أو تحريره، وتاريخ أقدم مخطوطة باقية تحفظه. وهذه تواريخ قد تفصل بينها قرون.

إنني أرى أن عدم ضبط هذه الفروق كان أحد أسباب الخلط بين الرواية الدينية والتاريخ القديم، وهو خلط ينبغي تجنبه عند دراسة بلاد الرافدين.

## ثالثاً: تاريخ تدوين النصوص ومشكلة إسقاط الأسماء على العصور القديمة

أظهرت الدراسات النقدية أن أسفار الكتاب المقدس العبري لم تتشكل جميعها في زمن واحد، وأن عدداً منها مر بمراحل من الجمع والتحرير وإعادة الصياغة. ولا يوجد اتفاق أكاديمي كامل بشأن تاريخ كل مرحلة، لكن الفترات البابلية والفارسية اكتسبت أهمية خاصة في دراسة تشكل أجزاء من الأدب الكتابي.

ويترتب على ذلك أن الاسم الوارد في رواية عن عصر قديم قد يعكس استعمالاً جغرافياً أو سياسياً معروفاً في زمن تأليف الرواية أو تحريرها.

وقد يستخدم المؤلف اسماً متداولاً في عصره للإشارة إلى مدينة أو منطقة أقدم، دون أن يعني ذلك أن سكان المرحلة التي يتحدث عنها كانوا يستخدمون الاسم نفسه بالدلالة ذاتها.

وهذه الظاهرة ليست خاصة بالنصوص التوراتية، بل تظهر في الكتابات التاريخية القديمة عموماً.

ومن هنا فإنني أرى أن دراسة أسماء المدن والشعوب يجب أن تبدأ بأقدم الشواهد المعروفة لها، ثم تتبع استعمالاتها وتحولاتها عبر العصور.

فوجود اسم في سفر التكوين لا يثبت وحده أن ذلك الاسم كان مستخدماً في الألف الثالث أو الرابع قبل الميلاد، كما أن ظهور اسم مشابه في نقش مسماري لا يكفي لإثبات التطابق التام بين الجماعات التي تشير إليها المصادر المختلفة.

**رابعاً: بلاد الرافدين قبل الروايات الكتابية**

كانت بلاد الرافدين قد شهدت تطورات حضارية كبرى قبل تدوين الصيغ التي وصلتنا من كثير من الروايات الكتابية.

فقد ازدهرت أوروك خلال الألف الرابع قبل الميلاد، وارتبطت بتطور العمران والمؤسسات الإدارية والكتابة المبكرة. ثم ظهرت دول وممالك متعددة خلال الألف الثالث، ومنها الدولة الأكدية المرتبطة بسرجون الأكدي وخلفائه.

وشهدت الألفان الثانية والأولى قبل الميلاد تحولات سياسية ولغوية ودينية واسعة، وظهرت مراكز حضارية مهمة في جنوب بلاد الرافدين وشمالها وفي المناطق المجاورة.

وقد وثقت هذه المجتمعات نشاطها من خلال آلاف النصوص المسمارية التي تناولت الاقتصاد والقانون والدين والإدارة والسياسة والأدب.

ولهذا فإن تاريخ أوروك أو أكد أو نينوى لا يبدأ من ذكرها في رواية كتابية لاحقة.

كما ينبغي عدم الخلط بين سرجون الأكدي الذي عاش في الألف الثالث قبل الميلاد وسرجون الثاني الذي حكم في الألف الأول قبل الميلاد. فالتشابه بين الأسماء الملكية لا يلغي الفاصل الزمني والسياسي الكبير بين الشخصيتين.

إنني أرى أن كتابة تاريخ بلاد الرافدين يجب أن تنطلق من الشواهد التي أنتجتها مجتمعاتها، مع الاستفادة من الروايات اللاحقة بعد تحديد طبيعتها وحدودها.

**خامساً: المعرفة الأوروبية ببلاد الرافدين قبل الحفريات الكبرى**

لم تكن معرفة الأوروبيين ببلاد الرافدين في مطلع القرن التاسع عشر قائمة على النصوص الكتابية وحدها. فقد عرفوا أيضاً روايات مؤرخين وجغرافيين يونانيين ورومان، إلى جانب أخبار الرحالة والمصادر الشرقية التي وصلت إلى أوروبا.

لكن الكتاب المقدس كان يتمتع بمكانة واسعة في الثقافة والتعليم، ولذلك كانت أسماء بابل ونينوى وبعض الملوك مألوفة لدى جمهور كبير.

وقد أدى ذلك إلى اهتمام خاص بالمواقع التي اعتُقد أنها ترتبط بهذه الأسماء.

غير أن معرفة اسم مدينة قديمة لا تعني معرفة موقعها الأثري بدقة. فقد كانت التلال الأثرية منتشرة حول الموصل وفي مناطق أخرى، ولم يكن التمييز بين نمرود ونينوى وخورسباد محسومًا منذ البداية.

وكانت بعض التحديدات الأولى تقوم على المقارنة بين الروايات المتاحة والملاحظات الجغرافية والآثار الظاهرة، قبل أن تسمح قراءة النقوش بتصحيحها.

وهنا تظهر إحدى أهم المشكلات المنهجية: فقد يسبق الاسم المعروف من الرواية الدينية التعرف العلمي إلى الموقع، ثم يُستخدم الاسم في تفسير المكتشفات قبل اكتمال الأدلة.

**سادساً: كلوديوس جيمس ريتش وبدايات التحقيق الأثري**

سبق كلوديوس جيمس ريتش أعمال لايارد في دراسة مواقع أثرية مرتبطة ببلاد الرافدين. وكان ريتش موظفاً بريطانياً مقيماً في بغداد، وجمع خلال رحلاته ملاحظات ومواد ومعلومات عن المواقع القديمة.

وقد استفاد الباحثون اللاحقون من بعض أعماله ومشاهداته.

وتكشف هذه المرحلة أن المعرفة الأوروبية بالآثار لم تتطور من خلال الحفريات وحدها، بل شارك فيها موظفون دبلوماسيون ورحالة وجامعو آثار ومترجمون ومرشدون محليون.

كما تكشف أن البحث الأثري كان يتداخل أحياناً مع شبكات النفوذ السياسي والتجاري.

لكن وجود هذا التداخل لا يثبت أن المعلومات التي جمعها هؤلاء كانت مختلقة. فالواجب هو فحص كل معلومة ومصدرها وظروف إنتاجها.

ومن الضروري أيضاً الاعتراف بأن السكان المحليين كانوا يعرفون المواقع والتلال والطرق والآثار قبل وصول البعثات الأوروبية، وأن إسهامهم في الاكتشافات لم يحصل دائماً على المكانة التي يستحقها في المؤلفات المنشورة.

**سابعاً: بول إميل بوتا وخورسباد**

بدأ القنصل الفرنسي بول إميل بوتا أعمال التنقيب في منطقة الموصل خلال أربعينيات القرن التاسع عشر، وأدت أعماله إلى الكشف عن آثار مهمة في خورسباد.

وأصبح الموقع معروفاً لاحقاً بأنه دور شروكين، المدينة المرتبطة بسرجون الثاني.

لكن تحديد هوية المواقع لم يكن واضحاً منذ بداية التنقيب، وكانت أسماء المدن المعروفة من المصادر الكتابية والكلاسيكية تؤثر في توقعات الباحثين.

ومع تقدم دراسة النقوش أمكن التمييز بصورة أدق بين المدن والمواقع.

إنني أرى أن هذه الحالة توضح الفرق بين الاكتشاف والتفسير. فقد تكون القطعة الأثرية حقيقية، ويكون الموقع محدداً جغرافياً، لكن نسبته إلى مدينة معينة يحتاج إلى دليل مستقل.

ولا يجوز أن يصبح الاسم المشهور في الروايات السابقة بديلاً عن قراءة النقوش وفحص الأدلة المعمارية والجغرافية.

**ثامناً: لايارد ونمرود ونينوى بين الاسم المعروف والموقع المكتشف**

بدأ أوستن هنري لايارد التنقيب في نمرود سنة 1845، ثم ارتبط اسمه باكتشافات مهمة في مواقع أخرى من شمال بلاد الرافدين.

وفي سنة 1849 نشر كتابه الشهير «نينوى وبقاياها»، الذي حظي باهتمام واسع في أوروبا.

لكن جانباً كبيراً من الاكتشافات الأولى التي تناولها الكتاب جاء من نمرود، أي كالح القديمة، وليس من نينوى نفسها.

وكانت هويات بعض المواقع لا تزال موضع نقاش خلال المراحل الأولى من التنقيب.

ومن هنا فإن عنوان الكتاب يمثل شاهداً مهماً على تاريخ المعرفة الأثرية، لأنه يعكس مرحلة كانت فيها شهرة نينوى أكبر من وضوح التمييز بين بعض المواقع القديمة.

ولا يعني ذلك أن لايارد تعمد تضليل القراء، بل يعني أن بعض التحديدات الأولية كانت تحتاج إلى تصحيح مع تقدم قراءة النقوش.

وهذه واقعة مهمة بالنسبة إلى موضوع كتابنا، لأنها تبين أن الاسم الموروث من الثقافة الكتابية قد يتقدم أحياناً على التحقيق الأثري.

المصدر الأساسي Austen Henry Layard, Nineveh and Its Remains, London, 1849. :

**تاسعاً: لايارد وافتراض الصلة بين السكان المعاصرين وسكان العصور القديمة**

تكتسب مقدمة كتاب لايارد «نينوى وبقاياها» أهمية خاصة لأنها تكشف عن الطريقة التي جمع بها المؤلف بين وصف الآثار القديمة وملاحظاته عن سكان المنطقة في القرن التاسع عشر.

ففي الصفحة الرومانية العاشرة من مقدمة المجلد الأول، تناول لايارد احتمال وجود صلة بين بعض الجماعات التي شاهدها وبين سكان العصور القديمة، مستخدماً تصوراً عن بقاء عناصر سكانية من الماضي.

إن أهمية هذه الإشارة لا تكمن في إثبات صحة النسب الذي افترضه، وإنما في أنها تقدم شاهداً أصلياً على حضور هذا التصور في كتابات أحد أشهر المنقبين الأوروبيين.

فلا يجوز أن نستنتج من وجود جماعة مسيحية في القرن التاسع عشر أنها تمثل تلقائياً استمراراً قومياً مباشراً لمملكة قديمة، كما لا يجوز نفي جميع أشكال الاستمرارية السكانية لمجرد تغير اللغة أو الدين أو الاسم.

وتزداد أهمية المسألة لأن لايارد نفسه أقر في الصفحة الرومانية التاسعة من مقدمته بأن بعض آرائه كانت اقتراحات تحتاج إلى أدلة إضافية.

ومن هنا فإنني أرى أن من الخطأ تحويل افتراضات الرحالة إلى حقائق نهائية، خصوصاً عندما تتعلق بأصول الجماعات الحديثة.

ويجب كذلك التمييز بين استعمال لايارد للتسميات الدينية والإقليمية المعروفة في عصره، وبين الهوية القومية الحديثة التي قد تتخذ أسماء مشابهة في فترات لاحقة.

المصدر Austen Henry Layard, Nineveh and Its Remains, Vol. I, London, 1849, Preface, pp. ix–x. :

**عاشراً: الآثار والمؤسسات البريطانية وإنتاج المعرفة**

لم تكن الحفريات الأثرية في القرن التاسع عشر منفصلة عن المؤسسات التي مولتها أو ساعدت على نشر نتائجها.

فقد ارتبطت أعمال بعض الرحالة والمنقبين بمؤسسات بريطانية وفرنسية، وأسهمت المتاحف ودور النشر والجهات الرسمية في جمع القطع ونقلها وعرضها.

وفي مقدمة كتاب لايارد، المجلد الأول، يشكر المؤلف موظفين في المتحف البريطاني، كما يشير في الصفحة الرومانية الثانية عشرة إلى دعم شركة الهند الشرقية لنشر رسوماته الأثرية.

وهذه الإشارة تقدم دليلاً على وجود علاقة مؤسسية بين بعض مراحل نشر المعرفة الأثرية والجهات البريطانية.

لكن الدعم المالي أو الإداري لا يثبت وحده أن الجهة الداعمة فرضت تفسيراً تاريخياً معيناً أو أمرت بتزوير النقوش.

ولإثبات تدخل مباشر من هذا النوع نحتاج إلى مراسلات أو تعليمات أو وثائق تكشف طبيعة ذلك التدخل.

إنني أرى أن النقد التاريخي يصبح أقوى عندما يميز بين العلاقة المؤسسية المثبتة والاتهام الذي يحتاج إلى دليل إضافي.

المصدر Austen Henry Layard, Nineveh and Its Remains, Vol. I, 1849, Preface, pp. xi–xii.

## الحادي عشر: جورج سميث واكتشاف رواية الطوفان سنة 1872

يمثل اكتشاف جورج سميث لرواية الطوفان البابلية إحدى أهم اللحظات في تاريخ العلاقة بين النصوص المسمارية والكتاب المقدس.

كان سميث يعمل في المتحف البريطاني على دراسة الألواح المسمارية، واستطاع التعرف إلى أجزاء من رواية الطوفان ضمن النصوص المرتبطة بملحمة جلجامش.

وفي الثالث من ديسمبر سنة 1872 قدم بحثه أمام جمعية الآثار الكتابية في لندن بعنوان «الرواية الكلدانية للطوفان.»

ونُشر البحث سنة 1873 في المجلد الثاني من معاملات الجمعية، في الصفحات 213–234.

وفي الصفحة 213 يوضح سميث ظروف اكتشاف الرواية بين الألواح المحفوظة في المتحف، والصعوبات المرتبطة بالعثور على الأجزاء المتناثرة وتجميعها.

وقد أثار الإعلان اهتماماً واسعاً لأنه كشف عن نص مسماري يتناول موضوعاً معروفاً من سفر التكوين.

لكن اكتشاف سميث لم يثبت أن جميع تفاصيل رواية نوح وقعت حرفياً، ولم يثبت أن الروايتين متطابقتان.

بل أثبت أن تقاليد أدبية عن الطوفان كانت موجودة في بلاد الرافدين، وأن دراستها تتيح مقارنة الرواية الكتابية بمواد أقدم أو موازية.

ومن هنا فإنني أرى أن قيمة هذا الاكتشاف تكمن في توسيع مصادر المعرفة، لا في تحويل النص المسماري إلى شهادة شاملة على صحة رواية دينية.

المصدر: George Smith, The Chaldean Account of the Deluge, Transactions of the Society of Biblical Archaeology, Vol. II, 1873, pp. 213–234.

**الثاني عشر: رواية الطوفان بين النص المسماري والتفسير الكتابي**

لم تكن رواية الطوفان التي درسها جورج سميث تقريراً إدارياً عن كارثة طبيعية، بل نصاً أدبياً ذا عناصر دينية وأسطورية.

وتظهر في الرواية موضوعات مشتركة مع قصة نوح، منها وقوع طوفان مدمر، واختيار شخصية للنجاة، وبناء وسيلة للإنقاذ، وحفظ كائنات حية.

لكن الروايات تختلف في أسماء الشخصيات والأسباب الدينية والتفاصيل والبنية الأدبية.

وفي الصفحات اللاحقة من بحث سميث، ولا سيما الصفحات 229–233، تظهر أهمية المقارنة بين النصوص، إلى جانب حدود المعرفة التي كانت متاحة له آنذاك.

ومن هنا لا يجوز التعامل مع اكتشافه باعتباره إثباتاً أثرياً لطوفان عالمي واحد.

كما لا يجوز أن نفترض أن كل عنصر مشترك بين الروايتين انتقل بصورة مباشرة من نص واحد إلى الآخر دون دراسة مراحل التأليف والتداول.

إنني أرى أن العلاقة بين الروايات تحتاج إلى تحليل أدبي وتاريخي ولغوي، مع التمييز بين التأثير المباشر والاشتراك في تقليد ثقافي أوسع.

**الثالث عشر: أتراحاسيس وجلجامش والتقاليد الأدبية الأقدم**

توجد روايات الطوفان في أكثر من نص مسماري، ومن أبرزها تقاليد أتراحاسيس ورواية أوتنابشتم في اللوح الحادي عشر من النسخة البابلية القياسية لملحمة جلجامش.

وتكشف هذه النصوص عن وجود تقاليد أدبية متعددة تناولت موضوع الكارثة المائية ونجاة البشر.

وقد سبقت بعض الشواهد المسمارية الباقية أقدم المخطوطات المحفوظة للرواية الكتابية، لكن أسبقية المخطوطة لا تكشف وحدها عن جميع مراحل انتقال القصة.

فقد تكون النصوص المكتوبة قد اعتمدت على تقاليد شفوية أو مكتوبة أقدم لم تصل إلينا.

كما أن وجود فيضانات تاريخية في بلاد الرافدين لا يكفي لربط رواية معينة بطبقة أثرية محددة.

ومن هنا فإنني أرى أن البحث في الطوفان يجب أن يقوم على مقارنة النصوص وتاريخها وسياقاتها، لا على افتراض أن التشابه الأدبي يمثل برهاناً على حدث عالمي واحد.

المراجع- W. G. Lambert and A. R. Millard, Atra-ḫasīs: The Babylonian Story of the Flood, 1969؛ Andrew R. George, The Babylonian Gilgamesh Epic, 2003.

**الرابع عشر: برج بابل وزقورة إيتمنانكي**

ترد قصة برج بابل في الإصحاح الحادي عشر من سفر التكوين، حيث تتناول الرواية بناء مدينة وبرج، ثم اختلاف ألسنة البشر وتفرقهم.

وقد ربط بعض الباحثين بين صورة البرج في الرواية وبين الأبراج المدرجة المعروفة في بلاد الرافدين.

وكانت بابل تضم زقورة شهيرة عُرفت باسم إيتمنانكي، وارتبطت بالمجمع الديني للإله مردوخ.

ويقدم وجود هذه الزقورة خلفية معمارية وثقافية مهمة لفهم الرواية.

لكن وجود بناء تاريخي لا يثبت أن جميع تفاصيل القصة وقعت بوصفها أحداثاً حرفية.

فلا توجد أدلة لغوية أو أثرية تثبت أن البشر كانوا جميعاً يتحدثون لغة واحدة، ثم تفرقت لغاتهم نتيجة حادثة واحدة مرتبطة ببناء برج.

كما أن الدراسات اللغوية المقارنة توضح أن اللغات تتغير وتتفرع عبر عمليات تاريخية طويلة.

ومن هنا فإنني أرى أن العلاقة بين إيتمنانكي وقصة برج بابل ينبغي أن تُدرس بوصفها احتمالاً يتعلق بالخلفية الثقافية والأدبية، لا باعتبارها تطابقاً أثرياً مثبتاً بين البناء وجميع أحداث الرواية.

**الخامس عشر: بابل التاريخية وبابل الرمزية**

كانت بابل مدينة تاريخية كبرى، ذات مؤسسات سياسية واقتصادية ودينية وثقافية معقدة.

وقد شهدت في عهد نبوخذنصر الثاني، الذي حكم بين سنتي 605 و562 قبل الميلاد، نشاطاً عمرانياً واسعاً شمل المعابد والأسوار والمنشآت الملكية.

وتوثق النقوش الملكية والأدلة الأثرية جوانب من هذه الأعمال.

لكن بابل تظهر في بعض النصوص الكتابية بوصفها رمزاً للمنفى والسلطة والعقاب الإلهي.

وهذا الاختلاف في وظيفة الاسم مهم.

فالنقش الملكي الذي يتحدث عن بناء معبد لا يؤدي الغرض نفسه الذي يؤديه نص ديني يتناول سقوط القدس.

كما أن الرواية الكتابية قد تركز على حدث له أهمية خاصة في تاريخ يهوذا، بينما تكشف الوثائق البابلية عن مجالات أوسع من الحياة السياسية والاجتماعية.

إنني أرى أن اختزال تاريخ بابل في علاقتها بالقدس يمثل تقليصاً غير مبرر لتاريخ المدينة، حتى عندما تكون بعض الأحداث المشتركة موثقة بمصادر مستقلة.

## السادس عشر: الحولية البابلية BM 21946 وحملة سنة 597 قبل الميلاد

من أهم الوثائق التي تسمح بمقارنة النصوص الكتابية بالمصادر البابلية اللوح المحفوظ في المتحف البريطاني تحت الرقم BM 21946.

ويتضمن هذا اللوح جزءاً من الحوليات البابلية المتعلقة بالسنوات الأولى من حكم نبوخذنصر الثاني.

وقد نشر دونالد وايزمان قراءة النص وترجمته في كتابه «حوليات الملوك الكلدانيين»، الصادر سنة 1956.

وترد الإشارة إلى حملة نبوخذنصر على القدس في الوجه الأمامي من اللوح، الأسطر 11–13، وفق الترجمة المنشورة في الصفحة 73 من دراسة وايزمان.

ويذكر النص أن الملك البابلي حاصر مدينة يهوذا واستولى عليها، وقبض على ملكها، ثم عين ملكاً آخر.

ويرتبط الحدث بسنة 597 قبل الميلاد.

وتسمح هذه المعلومات بمقارنة الحولية بما ورد في سفر الملوك الثاني بشأن أسر يهوياكين وتعيين صدقيا.

لكن اللوح لا يثبت جميع التفاصيل التي ترد في الروايات الكتابية عن المنفى البابلي.

كما يجب التمييز بين حملة سنة 597 قبل الميلاد وبين تدمير القدس اللاحق سنة 587 أو 586 قبل الميلاد، بحسب مسائل التأريخ التي يناقشها الباحثون.

إنني أرى أن قيمة هذه الوثيقة تكمن في أنها تقدم شاهداً مستقلاً على حدث سياسي محدد، لا في أنها تمنح جميع الروايات المرتبطة بالعصر نفسه درجة اليقين ذاتها.

المصدر D. J. Wiseman, Chronicles of Chaldaean Kings (626–556 B.C.) in the British Museum, London, 1956, p. 73, BM 21946, obverse lines 11–13.

**السابع عشر: الفرق بين تاريخ الحدث وتاريخ الوثيقة**

يجب التمييز بين تاريخ الحملة التي تسجلها الحولية البابلية، وتاريخ تدوين النسخة المادية الباقية، وتاريخ اكتشاف النص أو نشره علمياً.

فقد تتناول الوثيقة حدثاً يعود إلى سنة معينة، بينما تكون النسخة المحفوظة قد كُتبت بعده.

كما أن تاريخ دخول اللوح إلى المتحف لا يمثل تاريخ إنتاجه في العصور القديمة.

وهذا التمييز ضروري لأن بعض المؤلفات العامة تخلط بين هذه المستويات المختلفة.

ولا يجوز وصف كل نص يروي حدثاً بأنه كُتب بالضرورة في اللحظة التي وقع فيها الحدث.

وفي المقابل، فإن النسخة اللاحقة قد تحفظ معلومات تاريخية صحيحة إذا أمكن إثبات اعتمادها على تقاليد موثوقة.

إنني أرى أن قيمة المصدر تتحدد من خلال تاريخ إنتاجه وطبيعته وغرضه واستقلاله وإمكان مقارنته بوثائق أخرى.

**الثامن عشر: نينوى بين الحوليات البابلية والروايات الكتابية**

ظهرت نينوى في عدد من الأسفار الكتابية، لكنها لم تظهر دائماً بالوظيفة نفسها.

ففي سفر يونان تشكل المدينة مسرحاً لرواية دينية عن التوبة والرحمة، بينما يتناول سفر ناحوم سقوطها بلغة نبوية وشعرية.

أما المصادر المسمارية فتقدم معلومات عن التاريخ السياسي والعسكري للمدينة والدولة التي كانت مركزاً لها.

وقد سقطت نينوى سنة 612 قبل الميلاد في سياق الحرب التي شاركت فيها القوات البابلية والميدية.

وتوثق الحوليات البابلية جوانب مهمة من الحملة وسقوط المدينة.

لكن إثبات سقوط نينوى لا يعني أن جميع الأوصاف الأدبية الواردة في الأسفار الكتابية تمثل تقارير حرفية عن الحدث.

ومن هنا فإنني أرى أن نينوى يجب أن تُدرس على مستويين مختلفين: مدينة تاريخية يمكن إعادة بناء جوانب من ماضيها من خلال النقوش والآثار، ومدينة اكتسبت وظائف رمزية ودينية في النصوص اللاحقة.

**التاسع عشر: جدول الأمم في سفر التكوين**

يقدم الإصحاح العاشر من سفر التكوين قائمة تربط جماعات ومناطق وشعوباً بأنساب تعود إلى أبناء نوح.

وقد عُرفت هذه القائمة في الدراسات الحديثة باسم جدول الأمم.

وتظهر فيها أسماء يمكن دراستها في ضوء الجغرافيا القديمة والتقاليد السياسية واللغوية.

لكن القائمة لا تمثل سجلاً وراثياً حديثاً يثبت الأصول البيولوجية لجميع الشعوب.

فقد استخدمت المجتمعات القديمة الأنساب أحياناً للتعبير عن علاقات سياسية أو جغرافية أو ثقافية بين جماعات مختلفة.

وقد يُقدم اسم شعب أو إقليم في صورة شخص يرتبط بآخر بعلاقة أبوة أو بنوة.

ومن هنا فإن تحويل هذه القائمة إلى خريطة قومية ثابتة يمثل تجاوزاً لطبيعتها الأدبية.

كما أن ترتيب الأسماء فيها لا يقدم بالضرورة التسلسل الزمني الحقيقي لنشأة جميع الجماعات المذكورة.

إنني أرى أن جدول الأمم يمثل مصدراً مهماً لدراسة التصورات الجغرافية والأنساب الأدبية لدى مؤلفي النصوص، لكنه لا يحل محل النقوش والسجلات التاريخية والبحث اللغوي.

**العشرون: النسب التوراتي وتصنيف اللغات والشعوب**

تأثرت بعض التصنيفات الأوروبية القديمة بأسماء مأخوذة من التقاليد التوراتية.

ومن الأمثلة المعروفة استعمال مصطلحات مثل السامية والحامية.

لكن التصنيف اللغوي الحديث لا يقوم على إثبات أن المتحدثين بلغات متقاربة ينحدرون من شخصيات توراتية محددة.

فاللغات السامية تشكل فرعاً من الأسرة الأفروآسيوية، ويقوم تحديد قرابتها على المقارنة اللغوية التاريخية.

ولا يعني انتماء لغتين إلى الفرع نفسه أن جميع المتحدثين بهما ينتمون إلى جماعة سكانية واحدة.

كما أن اللغة يمكن أن تنتقل بين المجتمعات، وقد تتغير لغة جماعة عبر القرون مع استمرار بعض عناصرها السكانية والثقافية.

ومن هنا فإنني أرفض الخلط بين اللغة والعرق والدين والنسب الأدبي.

فكل مجال يحتاج إلى أدلته الخاصة.

**الحادي والعشرون: أثر الترجمة في أسماء المدن والشعوب**

انتقلت النصوص الكتابية عبر تقاليد لغوية متعددة، منها العبرية واليونانية واللاتينية والسريانية والعربية.

وقد أدت عمليات النقل والترجمة إلى اختلافات في صيغ بعض الأسماء.

كما أن النصوص محفوظة في تقاليد مخطوطية مختلفة، منها النص الماسوري والترجمة السبعينية وشواهد مخطوطات البحر الميت.

ومن هنا فإن الاسم الذي يظهر في ترجمة عربية أو أوروبية حديثة لا ينبغي أن يُعامل تلقائياً بوصفه الصيغة الأصلية التي استخدمها مؤلف النص القديم.

كما أن التشابه بين اسمين في لغتين لا يكفي لإثبات وحدة الجماعة التي يشيران إليها.

ويجب أن يبدأ التحقيق من الصيغة الأصلية، ثم يتتبع انتقالها بين اللغات وتغير دلالتها.

وتكتسب هذه القاعدة أهمية خاصة عندما يُستخدم الاسم لإثبات نسب قومي أو استمرارية تاريخية.

**الثاني والعشرون: الوثيقة التاريخية والتفسير اللاهوتي**

لم تكن التفسيرات الدينية للأحداث السياسية مقتصرة على النصوص التوراتية.

فقد نسب ملوك بلاد الرافدين انتصاراتهم إلى آلهتهم، وفسروا بعض الكوارث والهزائم ضمن تصورات دينية عن النظام والعقاب والشرعية.

ولهذا فإن المقارنة بين النقش الملكي والرواية الكتابية يجب ألا تقوم على افتراض أن الأول محايد دائماً وأن الثانية دينية دائماً.

فكلاهما قد يتضمن عناصر أيديولوجية.

لكن هناك فرقاً بين تسجيل حدث سياسي وبين تفسير سببه تفسيراً لاهوتياً.

فقد تسقط مدينة نتيجة تحالفات عسكرية أو صراعات داخلية أو تغير موازين القوى، بينما يصفها النص الديني بأنها سقطت بسبب غضب إلهي.

ومن هنا فإن المؤرخ يدرس الاعتقاد الديني بوصفه جزءاً من ثقافة المجتمع، لكنه يبحث عن الأسباب السياسية والعسكرية والاقتصادية من خلال الأدلة القابلة للفحص.

**الثالث والعشرون: من تاريخ الممالك إلى ادعاءات الأصول القومية**

من أخطر نتائج الخلط بين النصوص القديمة والتفسيرات الحديثة الانتقال من إثبات وجود مملكة إلى إثبات نسب قومي مباشر لجماعة معاصرة دون سلسلة تاريخية كافية.

فقد يظهر اسم دولة في نقش مسماري، ثم يظهر الاسم نفسه أو صيغة قريبة منه في نص يوناني أو ديني أو جغرافي لاحق.

لكن استمرار الاسم لا يعني بالضرورة استمرار جميع معانيه.

فقد يشير الاسم في عصر إلى دولة، وفي عصر آخر إلى إقليم، ثم إلى جماعة دينية أو ثقافية أو هوية سياسية حديثة.

كما أن سقوط الدولة لا يعني بالضرورة اختفاء سكانها.

ومن هنا فإنني أرى أن دراسة العلاقة بين المجتمعات القديمة والحديثة تحتاج إلى التمييز بين الاستمرارية السكانية واللغوية والدينية والجغرافية والقومية.

ولا يجوز أن تتحول أسماء الممالك القديمة إلى شهادات نسب جاهزة تمنحها الدراسات الأوروبية لجماعات حديثة دون تحقيق.

وينبغي تطبيق هذا المعيار على جميع المجتمعات، بما فيها المجتمعات الكوردية، دون استثناء أو ازدواجية.

**الرابع والعشرون: هل أعاد الأوروبيون كتابة تاريخ بلاد الرافدين تحت تأثير التوراة؟**

إن الإجابة العلمية عن هذا السؤال تحتاج إلى التمييز بين مستويات متعددة.

فقد أثرت الروايات التوراتية في اهتمام بعض الرحالة والمنقبين الأوروبيين بالمدن القديمة.

كما أثرت في طريقة تقديم بعض الاكتشافات للجمهور وفي اختيار المقارنات التي حظيت بالاهتمام.

وقد أسهمت الثقافة الدينية السائدة في أوروبا في تشكيل أسئلة بحثية تتعلق بأسماء الملوك والمدن والأحداث المعروفة من الكتاب المقدس.

لكن ذلك لا يثبت أن جميع الباحثين اشتركوا في خطة موحدة لتزوير تاريخ بلاد الرافدين.

ولا يثبت أيضاً أن جميع نتائج التنقيب وفك الكتابة المسمارية كانت مجرد إسقاطات توراتية.

فقد أنتج البحث العلمي نصوصاً وقراءات ونتائج صححت كثيراً من التصورات السابقة، وكشفت عن تاريخ أوسع من الروايات الكتابية.

ومن هنا فإنني أرى أن العبارة الأدق هي أن تاريخ بلاد الرافدين أُعيد تفسير أجزاء منه في بيئة أوروبية تأثرت بالتوراة والمصالح

الإمبراطورية والتصورات الفكرية السائدة، وأن بعض هذه التفسيرات يحتاج إلى مراجعة نقدية.

وهذا الحكم أقوى علمياً من الاتهام الشامل، لأنه يسمح بتحديد الباحث والنص والواقعة والنتيجة التي تجاوزت الأدلة.

**الخامس والعشرون: النتيجة التاريخية والمنهجية**

تكشف الأمثلة التي تناولها هذا الفصل أن العلاقة بين التوراة والاكتشافات الأثرية لم تكن علاقة بسيطة.

فقد ساعدت شهرة نينوى وبابل في الثقافة الكتابية على توجيه اهتمام بعض الباحثين الأوروبيين إلى مواقع معينة.

كما أثرت هذه الشهرة في عناوين الكتب وطريقة عرض المكتشفات، كما يظهر في تاريخ أعمال لايارد.

وفي المقابل، كشفت النصوص المسمارية عن مواد لم تكن معروفة من الروايات الكتابية وحدها.

وكان اكتشاف جورج سميث لرواية الطوفان سنة 1872 مثالاً واضحاً على انتقال البحث من رواية معروفة إلى تقاليد أدبية أوسع.

كما قدم اللوح BM 21946 شاهداً مستقلاً على حملة نبوخذنصر سنة 597 قبل الميلاد، دون أن يحسم جميع تفاصيل الروايات الأخرى المتعلقة بالعصر نفسه.

وكشفت المقارنة بين النصوص أن بعض الأحداث التاريخية يمكن توثيقها من مصادر متعددة، بينما تحتاج روايات أخرى إلى دراسة أدبية أو لاهوتية.

ومن هنا فإنني أرى أن إعادة كتابة تاريخ بلاد الرافدين لا تتحقق بإلغاء النصوص التوراتية، ولا بإخضاع النقوش لها، بل بإعادة كل مصدر إلى زمنه ولغته وغرضه التاريخي.

**خاتمة الفصل الرابع عشر**

عندما بدأت الاكتشافات الأثرية الكبرى في شمال بلاد الرافدين خلال القرن التاسع عشر، لم يكن الباحثون الأوروبيون ينطلقون من معرفة خالية من التصورات السابقة. فقد حملوا معهم أسماء مدن وملوك وأحداث عرفوها من النصوص الدينية والكلاسيكية، وعملوا في بيئة سياسية وثقافية ارتبطت بالتوسع الأوروبي والتنافس على الآثار والمعرفة.

وقد أثرت هذه الخلفية في بعض توقعاتهم وتفسيراتهم، كما أثرت في طريقة تقديم المكتشفات للجمهور.

لكن الوثائق المسمارية نفسها كشفت عن تاريخ أقدم وأوسع وأكثر تنوعاً من الإطار الذي كانت توفره الروايات الكتابية وحدها.

فقد ظهر عالم من المدن والممالك واللغات والمؤسسات والتقاليد الأدبية والدينية التي تحتاج إلى الدراسة في سياقها الأصلي.

ومن هنا فإنني، بصفتي باحثاً ومؤرخاً كوردياً، أرى أن تاريخ بلاد الرافدين لا يجوز أن يبقى أسيراً للرواية الدينية أو للتفسير الأوروبي الذي نشأ في القرن التاسع عشر، كما لا يجوز أن يتحول نقد تلك التفسيرات إلى إنكار الإنجازات العلمية المثبتة.

فالمؤرخ لا يستبدل رواية مقدسة برواية قومية مقدسة، ولا يقبل استنتاجاً لأنه يخدم انتماءه، بل يطالب بالدليل في جميع الحالات.

وقد أثبت هذا الفصل أن بعض الاكتشافات قُدمت في إطار توراتي قبل أن تكتمل معرفة الباحثين بهوية المواقع، وأن نصوصاً مسمارية مستقلة أتاحت مراجعة روايات كانت معروفة سابقاً من الكتاب المقدس.

لكن هذه الوقائع لا تكفي وحدها لإثبات وجود مؤامرة تاريخية شاملة، بل تكشف عن عمليات معقدة من الاختيار والتفسير والتصحيح وإعادة بناء المعرفة.

إن التاريخ لا يُستعاد من خلال الأسماء وحدها، ولا من خلال شهرة الروايات، وإنما من خلال العودة إلى الوثائق الأصلية ومقارنتها وفحص حدود دلالتها.

وفي الفصل الخامس عشر سننتقل إلى دراسة انتقال المصطلح الأثري إلى مجال الهوية القومية الحديثة، وكيف استُخدمت أسماء الممالك القديمة في الخطابات السياسية والثقافية اللاحقة، وما إذا كانت الأدلة تسمح بإثبات الاستمرارية التي ادعتها بعض الكتابات الحديثة.

**المصادر والمراجع الأساسية للفصل الرابع عشر**

**أولاً: المصادر الأصلية والوثائق الأثرية**

Austen Henry Layard, Nineveh and Its Remains: With an Account of a Visit to the Chaldaean Christians of Kurdistan, and the Yezidis, or Devil-Worshippers; and an Enquiry into the Manners and Arts of the Ancient Assyrians,

London, John Murray, 1849, Vol. I, Preface, pp. ix–xii.

Austen Henry Layard, Discoveries in the Ruins of Nineveh and Babylon, London, John Murray, 1853.

George Smith, The Chaldean Account of the Deluge, Transactions of the Society of Biblical Archaeology, Vol. II, 1873, pp. 213–234.

George Smith, The Chaldean Account of Genesis, London, 1876.

British Museum, BM 21946, Babylonian Chronicle concerning the early years of Nebuchadnezzar II and the campaign against Jerusalem in 597 BCE.

D. J. Wiseman, Chronicles of Chaldaean Kings (626–556 B.C.) in the British Museum, London, 1956, p. 73.

A. K. Grayson, Assyrian and Babylonian Chronicles, 1975.

Jean-Jacques Glassner, Mesopotamian Chronicles, 2004.

**ثانياً: الدراسات التاريخية والأدبية**

John J. Collins, Introduction to the Hebrew Bible, 2004, and later editions.

Konrad Schmid and Jens Schröter, The Making of the Bible: From the First Fragments to Sacred Scripture, 2021.

David M. Carr, The Formation of Genesis 1–11: Biblical and Other Precursors, 2020.

David M. Carr, The Formation of the Hebrew Bible: A New Reconstruction, 2011.

Karel van der Toorn, Scribal Culture and the Making of the Hebrew Bible, 2007.

Thomas L. Thompson, The Historicity of the Patriarchal Narratives, 1974.

John Van Seters, Abraham in History and Tradition, 1975.

Mario Liverani, Israel's History and the History of Israel, 2005.

Amélie Kuhrt, The Ancient Near East, c. 3000–330 BC, 1995.

Marc Van De Mieroop, A History of the Ancient Near East, ca. 3000–323 BC.

Stephanie Dalley, Myths from Mesopotamia: Creation, the Flood, Gilgamesh, and Others, revised edition, 2000.

Andrew R. George, The Babylonian Gilgamesh Epic: Introduction, Critical Edition and Cuneiform Texts, 2003.

W. G. Lambert and A. R. Millard, Atra-ḫasīs: The Babylonian Story of the Flood, 1969.

Lester L. Grabbe, Ancient Israel: What Do We Know and How Do We Know It?, 2007.

William G. Dever, What Did the Biblical Writers Know and When Did They Know It?, 2001.

Ronald Hendel, The Book of Genesis: A Biography, 2013.

Mogens Trolle Larsen, The Conquest of Assyria: Excavations in an Antique Land, 1840–1860, 1996.

**ثالثاً: الأرشيفات والمجموعات العلمية**

British Museum Collections.

National Library of Scotland, manuscripts and proofs of Austen Henry Layard's Nineveh and Its Remains, MSS.42347–42353.

Society of Biblical Archaeology, Transactions, Vol. II, 1873.

Cuneiform Digital Library Initiative (CDLI).

Open Richly Annotated Cuneiform Corpus (ORACC).

**ملاحظة توثيقية**

تتضمن هذه النسخة دمج التصحيحات الخاصة بمقدمة لايارد، وبحث جورج سميث، والحولية البابلية BM 21946 في مواضعها المناسبة داخل الفصل.

وقد جرى التمييز بين الوقائع التي تدعمها الوثائق، والتفسيرات التاريخية المستندة إليها، والفرضيات التي تحتاج إلى أدلة إضافية.

ولا يعني إدراج كتاب ضمن قائمة المراجع أن جميع صفحاته قد خضعت للمقابلة النصية المباشرة. وتبقى المراجعة النهائية للطبعات الأصلية، ولا سيما العبارات المنسوبة إلى لايارد، خطوة ضرورية قبل اعتماد الاقتباسات الحرفية في النسخة المطبوعة.

**الفصل الخامس عشر**

**من المصطلح الأثري إلى الهوية القومية الحديثة: تطور التسميات التاريخية بين الوثائق الكنسية والكتابات الأوروبية والحركات القومية**

## أولاً: مقدمة تاريخية

لم تكن أسماء الممالك القديمة مجرد ألفاظ جامدة بقيت محفوظة في النقوش والكتب. فقد تغيرت دلالاتها عبر القرون، وانتقلت من المجال السياسي إلى الجغرافيا، ومن الجغرافيا إلى الأدب الديني، ثم أعيد استخدام بعضها في ظروف حديثة لتشكيل تصورات عن الهوية القومية.

وفي القرن التاسع عشر، تزامن اتساع الدراسات الأثرية الأوروبية في بلاد الرافدين مع نشاط الإرساليات المسيحية والتنافس الدبلوماسي بين القوى الكبرى. وأدى هذا التزامن إلى تداول أسماء تاريخية قديمة في الكتابات الأوروبية عن الجماعات المسيحية التي عاشت في الموصل وهكاري وأورمية وطور عبدين وغيرها من مناطق الشرق الأدنى.

إنني، بصفتي باحثاً ومؤرخاً كوردياً، أرى أن دراسة هذه المرحلة لا يجوز أن تبدأ من افتراض أن جميع التسميات الحديثة كانت موجودة بالمعنى نفسه منذ العصور القديمة، كما لا يجوز أن تبدأ من افتراض معاكس يقول إن الأوروبيين اخترعوا شعوباً لم تكن موجودة.

فالمجتمعات البشرية لا تنشأ بمجرد ظهور اسم جديد في كتاب أوروبي، لكنها قد تعيد تعريف نفسها وتطور خطابها التاريخي والسياسي عندما تتغير الظروف المحيطة بها.

والمسألة التي أريد التحقيق فيها هنا هي كيفية انتقال بعض الأسماء القديمة إلى المجال القومي الحديث، وما الذي تثبته الوثائق

الأصلية عن هذا الانتقال، وما الذي بقي في نطاق التأويل والفرضية.

وسأميز بين الاسم الذي يرد في نقش قديم، والاسم الذي يستخدمه مؤرخ أو رحالة، والاسم الذي تتبناه جماعة لتعريف نفسها، والاسم الذي يصبح عنواناً لمشروع قومي أو سياسي.

فكل مرحلة من هذه المراحل تحتاج إلى دليل مستقل، ولا يجوز اختزالها جميعاً في سلسلة نسب مفترضة تمتد دون انقطاع عبر آلاف السنين.

**ثانياً: الدولة القديمة ليست الأمة الحديثة**

كان اسم الدولة في بلاد الرافدين القديمة يشير إلى كيان سياسي له ملوك ومؤسسات وأراضٍ خاضعة للسلطة، وقد يضم سكاناً يتحدثون لغات متعددة وينتمون إلى تقاليد دينية ومحلية مختلفة.

أما الأمة الحديثة فهي مفهوم يرتبط بتطورات تاريخية لاحقة، منها التعليم والطباعة والمؤسسات السياسية وتوسع وسائل الاتصال وظهور الحركات القومية.

ولا يعني ذلك أن سكان العصور القديمة كانوا يفتقرون إلى الشعور بالانتماء، بل يعني أن أشكال الانتماء لم تكن مطابقة بالضرورة للتصورات القومية التي ظهرت في العصر الحديث.

وقد يظل اسم الدولة القديمة معروفاً في المصادر الجغرافية أو الدينية بعد زوال سلطتها السياسية، دون أن يعني ذلك استمرار جميع مؤسساتها أو هويات رعاياها.

كما أن تغير اسم الإقليم أو الجماعة لا يثبت انقطاع سكانه عن الماضي.

ومن هنا فإنني أرى أن دراسة الهوية تحتاج إلى الفصل بين التاريخ السياسي وتاريخ السكان وتاريخ الأسماء وتاريخ الوعي القومي.

**ثالثاً: ماذا بقي من أسماء الممالك بعد سقوطها؟**

عندما تسقط دولة قديمة، لا تختفي بالضرورة أسماء مدنها وأقاليمها.

فقد تحتفظ المصادر اللاحقة بأسماء جغرافية أو سياسية مشتقة من الماضي، وقد تستخدمها بمعانٍ تختلف عن معانيها الأصلية.

كما قد تنتقل الأسماء بين اللغات، فتتغير أصواتها وكتابتها وحدود مدلولها الجغرافي.

ولهذا فإن ظهور اسم قديم في مؤلف يوناني أو روماني أو كنسي لا يكفي وحده لإثبات أن الجماعة التي حملته في عصر الدولة القديمة ظلت تستخدمه تعريفاً قومياً متصلاً.

وفي المقابل، لا يجوز القول إن الاسم اختفى تماماً إذا كانت لدينا شواهد على بقائه في تقاليد مكتوبة.

والسؤال التاريخي الصحيح ليس هل بقي اللفظ موجوداً فحسب، بل أين بقي، ومن استخدمه، ولأي غرض، وهل كان يشير إلى أرض أو سكان أو مؤسسة دينية أو هوية جماعية.

**رابعاً: التمييز بين الاسم الذاتي والاسم الخارجي**

من القواعد الأساسية في دراسة التسميات التمييز بين الاسم الذي تطلقه الجماعة على نفسها والاسم الذي يطلقه عليها الآخرون.

فقد يستخدم الرحالة اسماً جغرافياً معروفاً في ثقافته، بينما يستخدم سكان المنطقة اسماً كنسياً أو لغوياً أو محلياً مختلفاً.

وقد يستخدم الكاتب الواحد أكثر من تسمية بحسب الموضوع والجمهور الذي يخاطبه.

كما قد تتبنى الجماعة اسماً كان يستخدمه الآخرون، فيصبح مع الزمن جزءاً من تعريفها الذاتي.

ولهذا فإن وجود الاسم في كتاب أوروبي لا يكفي لإثبات استعماله المحلي العام، لكنه يمثل دليلاً مهماً على تداول الاسم في البيئة التي أنتجت الكتاب.

أما إثبات استعماله الذاتي فيحتاج إلى رسائل ومخطوطات وصحف ووثائق صادرة عن أفراد الجماعة نفسها.

ويجب كذلك التمييز بين استعمال فرد واحد للاسم وانتشاره بين مجتمع واسع.

**خامساً: التسميات الكنسية في شمال بلاد الرافدين**

كانت المجتمعات المسيحية الشرقية تستخدم تسميات متعددة ارتبطت بتاريخ الكنائس واللغات والأقاليم.

ومن هذه التسميات السريان والكلدان وأتباع كنيسة المشرق والنساطرة واليعاقبة.

لكن هذه الأسماء لا تؤدي جميعها الوظيفة نفسها.

فتسمية النساطرة شاعت في مؤلفات أوروبية وإسلامية للإشارة إلى أتباع كنيسة المشرق، مع أن استعمالها لم يكن دائماً مقبولاً بوصفه تعريفاً ذاتياً لدى المعنيين.

أما اسم الكلدان فقد اكتسب معنى كنسياً محدداً في تاريخ الجماعات التي دخلت في شركة مع روما، وإن كان للفظ تاريخ أقدم ودلالات أخرى.

واسم السريان له تاريخ لغوي وأدبي وكنسي طويل، ولا يصح اختزاله في تسمية مذهبية واحدة.

ومن هنا فإنني أرى أن تحويل كل اسم كنسي إلى اسم قومي قديم دون تحقيق يمثل خطأ منهجياً.

كما أن استعمال تسمية كنسية لا يمنع وجود انتماءات لغوية أو إقليمية أو تاريخية أخرى لدى أفراد الجماعة نفسها.

**سادساً: الوثائق الكنسية بوصفها مصادر تاريخية**

تقدم المخطوطات الكنسية والرسائل البطريركية والسجلات الدينية معلومات مهمة عن أسماء الجماعات ومؤسساتها.

لكن قيمة هذه الوثائق تتحدد بطبيعتها وتاريخها ولغتها والغرض الذي كتبت من أجله.

فقد يذكر مخطوط اسم كنيسة أو أبرشية أو لغة طقسية، دون أن يكون بصدد تعريف قومية.

وقد تستخدم الرسالة الموجهة إلى سلطة سياسية اسماً مختلفاً عن الاسم المستخدم في النصوص الليتورجية.

كما أن النساخ قد يضيفون عناوين أو ملاحظات في عصور لاحقة.

ولهذا فإنني أرى أن الاستشهاد بالمخطوطات يحتاج إلى تحديد تاريخ النص وتاريخ النسخة وموضع الاسم فيها، وهل ورد في المتن الأصلي أم في عنوان أو تعليق لاحق.

وهذه القاعدة ضرورية عند البحث في الأصول التاريخية للجماعات المسيحية الشرقية.

**سابعاً: الأسماء في الوثائق العثمانية**

كانت الدولة العثمانية تستخدم تصنيفات إدارية ودينية تتعلق بالانتماء الكنسي والسلطة المحلية والالتزامات القانونية والمالية.

ولا يمكن افتراض أن جميع هذه التصنيفات كانت مطابقة للقوميات الحديثة.

فقد تشير الوثيقة إلى جماعة بحسب طائفتها أو مؤسستها الدينية، بينما تستخدم وثيقة أخرى اسم منطقة أو عشيرة أو قرية.

كما أن غياب اسم قومي حديث من سجل عثماني لا يثبت غياب الجماعة البشرية التي تتبناه اليوم.

لكن وجود اسم كنسي في السجل لا يثبت أيضاً أن الدولة العثمانية اعترفت بقومية قديمة مستقلة بالمعنى السياسي الحديث.

ومن هنا فإن البحث الجاد يحتاج إلى النص العثماني الأصلي وتاريخه وسياقه الإداري.

ولا يكفي الاستشهاد بترجمة حديثة دون معرفة اللفظ الذي استعملته الوثيقة.

**ثامناً: أورمية والموصل وهكاري وطور عبدين**

لم تكن المجتمعات المسيحية الشرقية تعيش في وحدة سياسية أو لغوية أو كنسية متجانسة.

فأورمية كانت ضمن المجال القاجاري الإيراني، بينما ارتبطت الموصل وهكاري وطور عبدين بالإدارة العثمانية وبظروف محلية مختلفة.

كما تنوعت اللهجات واللغات المحكية والتقاليد الكنسية والعلاقات مع السلطات والإرساليات الأجنبية.

وقد أدى هذا التنوع إلى اختلاف استعمال الأسماء بين منطقة وأخرى.

ومن الخطأ أن نأخذ اسماً ورد في وثيقة من أورمية ونفترض أنه كان الاسم المفضل لدى جميع سكان الموصل أو طور عبدين في الفترة نفسها.

كما أن الاختلاف بين التسميات لا يثبت بالضرورة اختلافاً تاماً في الأصول السكانية.

إنني أرى أن الجغرافيا عنصر أساسي في دراسة الهوية، وأن كل منطقة تحتاج إلى سلسلة مصادر خاصة بها قبل الوصول إلى تعميمات واسعة.

**تاسعاً: الإرساليات الأمريكية وبداية التحولات التعليمية**

شهدت أورمية منذ ثلاثينيات القرن التاسع عشر نشاطاً للإرساليات البروتستانتية الأمريكية.

وكان من أبرز المبشرين المرتبطين بهذه المرحلة جاستن بيركنز، الذي كتب عن إقامته بين مسيحيي المنطقة في مؤلف صدر سنة 1843.

وقد اهتمت الإرساليات بالتعليم والترجمة والطباعة والنشاط الديني.

وساعدت هذه الأعمال على توسيع استخدام الكتابة في اللغة الآرامية الحديثة المتداولة بين بعض المجتمعات المحلية.

لكن النشاط التعليمي لم يكن مشروعاً قومياً بالضرورة منذ بدايته.

فقد كانت أهداف الإرساليات دينية وتربوية في المقام الأول، وإن أسهمت مؤسساتها لاحقاً في نشوء بيئات ثقافية استخدمت أدوات التعليم والطباعة للتعبير عن هويات أوسع.

ومن هنا فإنني أرى أن العلاقة بين التبشير والقومية يجب أن تُدرس بوصفها علاقة تاريخية متغيرة، لا باعتبارها خطة واحدة ثابتة منذ البداية.

## عاشراً: مطابع أورمية وتطور اللغة المكتوبة

كان لتأسيس المطابع في أورمية أثر مهم في انتقال بعض أشكال الآرامية الحديثة من الاستعمال الشفهي إلى مجالات أوسع من الكتابة والنشر.

وقد أتاح ذلك إنتاج كتب دينية ومدرسية ونصوص مترجمة ومطبوعات دورية.

ولم تكن عملية تطوير اللغة المكتوبة عملاً أجنبياً خالصاً، فقد شارك فيها معلمون ومترجمون ومثقفون محليون.

وتكشف هذه المرحلة أن الهوية الثقافية الحديثة لا تتشكل من خلال الاسم وحده، بل من خلال المؤسسات التي تتيح للجماعة قراءة نصوص مشتركة وتبادل الأفكار.

لكن وجود لغة مكتوبة أو مطبعة لا يثبت تلقائياً وجود حركة قومية مكتملة.

فقد تسبق النهضة التعليمية ظهور المطالب السياسية بعقود.

المراجع: Justin Perkins, A Residence of Eight Years in Persia, 1843؛ Heleen Murre-van den Berg, From a Spoken to a Written Language, 1999.

**الحادي عشر: صحيفة زهريرا دبهرا سنة 1849**

تمثل صحيفة زهريرا دبهرا، التي يعني اسمها «أشعة النور»، مصدراً مهماً لدراسة التحولات الثقافية في أورمية.

وتؤرخ دراسات مرجعية لبداية صدورها سنة 1849 في البيئة التبشيرية الأمريكية. وهذا تاريخ يستند إلى الأدبيات التاريخية، لا إلى مقابلة مباشرة أجريتها هنا مع العدد الأول المحفوظ.

وتكمن أهمية الصحيفة في أنها تتيح دراسة اللغة التي استخدمها المحررون والكتّاب في مخاطبة القراء، والتسميات التي ظهرت في المقالات، والموضوعات التي اكتسبت أهمية مع مرور الزمن.

ولا يجوز افتراض أن جميع أعداد الصحيفة حملت خطاباً قومياً واحداً.

فالمطبوعات الدينية والتعليمية قد تتغير موضوعاتها ومفرداتها عبر العقود.

ومن هنا فإنني أرى أن دراسة الصحيفة يجب أن تقوم على مقارنة أعداد مؤرخة، لا على الاكتفاء باسمها أو تاريخ تأسيسها.

ولا أستخدم هذه الصحيفة في هذا الفصل لإثبات ظهور اسم قومي محدد في عدد بعينه، لأن ذلك يتطلب تقديم صورة العدد وتاريخه والنص الأصلي الذي يتضمن الاسم.

**الثاني عشر: الرحالة الأوروبيون قبل تأسيس البعثة الأنجليكانية**

كانت الجماعات المسيحية في كوردستان وشمال بلاد الرافدين موضع اهتمام الرحالة والمبشرين الأوروبيين قبل تأسيس بعثة رئيس أساقفة كانتربري سنة 1886.

ومن المؤلفات المهمة كتاب جورج بيرسي بادجر «النساطرة وطقوسهم»، الصادر سنة 1852.

ويكشف عنوان الكتاب عن حضور تسمية النساطرة في الأدبيات الأوروبية آنذاك.

كما تناول مؤلفون آخرون الجماعات نفسها من زوايا جغرافية وكنسية ولغوية مختلفة.

وتكشف وثيقة رايلي سنة 1884 أن العلاقات الأنجليكانية مع القيادات الكنسية كانت أقدم من التأسيس المؤسسي سنة 1886. فبحسب تقريره، تعود طلبات المساعدة إلى سنة 1838، وأُرسل بادجر وجون فليتشر سنة 1842، ثم جرت مهمة استقصائية لكتس سنة 1876، وأُرسل رودولف فال سنة 1881.

وهذه التواريخ تمثل رواية رايلي المنشورة عن تاريخ العلاقة، ولا ينبغي الخلط بينها وبين تأسيس البعثة الدائمة.

ومن هنا فإن دراسة الأسماء تحتاج إلى مقارنة المؤلفات الصادرة في عقود متتابعة، لمعرفة متى ظهرت تسمية معينة، وهل استخدمت إلى جانب تسميات أخرى أم حلت محلها.

المصادر George Percy Badger, The Nestorians : Athelstan Riley, ؛and Their Rituals, 1852 Narrative of a Visit to the Assyrian Christians in Kurdistan, 1884, General Report, pp. 9–10.

**الثالث عشر: إدوارد لويس كتس وتقرير سنة 1877**

يقدم تقرير القس إدوارد لويس كتس الصادر سنة 1877 شاهداً مهماً على استعمال تسمية الآشوريين في الأدبيات الكنسية الإنجليزية قبل تأسيس البعثة الأنجليكانية الرسمية.

وقد حمل التقرير عنواناً يتضمن «المسيحيون الآشوريون»، وتناول رحلة إلى الجماعات المسيحية في كوردستان وأورمية بناءً على رغبة رئيسي أساقفة كانتربري ويورك.

والأهمية الوثائقية هنا أن العنوان الإنجليزي يقدم استعمالاً مؤرخاً للتسمية، ولا يحتاج إثبات ذلك إلى افتراض وجود حركة قومية محلية مكتملة.

لكن يجب التمييز بين استعمال الاسم في عنوان منشور أوروبي، واستعماله بوصفه تعريفاً ذاتياً لدى السكان.

كما أن ظهور الاسم في سنة 1877 لا يعني أنه ظهر للمرة الأولى في تلك السنة.

وقد أشار رايلي سنة 1884 إلى مهمة كتس السابقة، مما يتيح وضع التقرير ضمن تسلسل من الاتصالات الكنسية البريطانية.

ومن هنا فإنني أرى أن تقرير كتس يمثل نقطة مهمة في تاريخ تداول الاسم، لكنه لا يكفي وحده لإثبات الاستمرارية القومية منذ العصور القديمة.

المصدر Edward L. Cutts, The Assyrian Christians: Report of a Journey Undertaken by Desire of the Archbishop of Canterbury and the Archbishop of York, London, 1877. :

**الرابع عشر: بعثة رئيس أساقفة كانتربري سنة 1886**

تأسست بعثة رئيس أساقفة كانتربري إلى المسيحيين الذين سمتهم الأدبيات الإنجليزية «Assyrian Christians» سنة 1886.

وقد سبق تأسيسها اهتمام أنجليكاني بالجماعات المسيحية في كوردستان وأورمية، شمل زيارات وتقارير ومراسلات ومهمة رودولف فال التي بدأت سنة 1881.

وكانت البعثة ذات أهداف كنسية وتعليمية، وعملت ضمن علاقات معقدة بين المؤسسات البريطانية والسلطات المحلية والقيادات الدينية.

ويثبت اسم البعثة أن التسمية كانت قد أصبحت جزءاً من اللغة المؤسسية الإنجليزية في أواخر القرن التاسع عشر.

لكن اسم المؤسسة لا يثبت أن جميع أبناء الجماعات التي تعاملت معها كانوا يحملون تصوراً قومياً موحداً.

كما أن وجود البعثة لا يثبت أن بريطانيا اخترعت الاسم من العدم.

وتكشف رسائل رجال الدين التي نشرها رايلي أن العلاقة لم تكن مجرد مشروع فرضته مؤسسة خارجية دون مخاطبات محلية، بل شملت طلبات ومفاوضات ومواقف صادرة عن قيادات كنسية.

لكن هذه الرسائل، بصيغتها الإنجليزية المنشورة، لا تكفي وحدها لتحديد جميع الألفاظ الأصلية التي استخدمها أصحابها في السريانية.

المراجع1884 ,Athelstan Riley, Narrative :؛ J. F. Coakley, The Church of the East and the Church of England, 1992.

**الخامس عشر: شهادة أثلستان رايلي سنة 1884 عن الاسم الإنجليزي والاسم المحلي**

تقدم رحلة أثلستان رايلي سنة 1884 واحدة من أهم الشهادات المباشرة المتعلقة بتعدد التسميات.

فقد شرح رايلي في ملاحظة ضمن تقريره أنه يستخدم لفظ «Assyrian»للإشارة إلى الكنيسة والجماعة التي يسميها أيضاً «Nestorian»، لأن هذه هي التسمية المعروفة في بلاده.

ثم ذكر أن أفراد الجماعة يطلقون على أنفسهم تسميات أخرى، منها«Syrians» ، التي نقلها صوتياً بصيغة«Soorayee» ، إلى جانب تسميات كنسية أخرى.

إن هذه الشهادة مهمة لأنها تميز صراحة بين اختيار الكاتب الإنجليزي للاسم وبين التسميات التي نسبها إلى السكان أنفسهم.

لكن يجب ألا نقرأها قراءة انتقائية.

فرايلي لم يكتف بذكر اسم واحد، بل أورد أكثر من تسمية، كما استخدم هو نفسه عبارات مثل «الأمة الآشورية» في سياق تقريره.

وهذا يبين أن اللغة القومية كانت موجودة في وصفه الإنجليزي، لكنه لا يثبت أن كل صياغة استخدمها كانت ترجمة حرفية لتعريف محلي موحد.

كما أن إشارته إلى الأسماء المحلية لا تعني أن جميع الأفراد كانوا يستخدمونها بالمعنى نفسه.

إنني أرى أن هذه الوثيقة تقدم دليلاً قوياً على تعدد التسميات وعلى ضرورة الفصل بين اللغة التي استخدمها المبشر واللغة التي نسبها إلى من التقاهم.

المصدر: Athelstan Riley, Narrative of a Visit to the Assyrian Christians in Kurdistan, London, 1884, p. 5, note concerning the designation “Assyrian” and “Soorayee”.

**السادس عشر: رسائل البطريرك والمطران وربان يوحنان سنة 1884**

لا تقتصر أهمية تقرير رايلي على وصفه الشخصي، بل تمتد إلى الملحق الذي نشر فيه ثلاث رسائل قال إنه حملها من الشرق إلى رئيس أساقفة كانتربري.

وقد أوضح ناشرو التقرير أن الرسائل تُرجمت عن السريانية إلى الإنجليزية بطلب من رئيس الأساقفة.

وهنا نكون أمام نوع مختلف من الأدلة: نصوص منسوبة إلى رجال دين محليين، لكنها منشورة بوساطة ترجمة إنجليزية.

في الرسالة الأولى، المؤرخة في السابع من أكتوبر سنة 1884، يعرّف البطريرك مار شمعون نفسه في الترجمة المنشورة بوصفه جاثليق المشرق ورئيس كنيسة الكلدان القديمة.

وفي الرسالة الثانية، التي تحمل تاريخ الرابع والعشرين من سبتمبر سنة 1884، يستخدم المطران مار يوسف حنان يشوع في الترجمة المنشورة تسمية «النساطرة» عند الحديث عن جماعته.

أما الرسالة الثالثة، المؤرخة في الثامن من أكتوبر سنة 1884، والمنسوبة إلى ربان يوحنان، فتتضمن في الترجمة الإنجليزية عبارة تشير إلى «الكلدان النساطرة الشرقيين.«

إن أهمية هذه النصوص لا تكمن في إثبات أن اسماً واحداً كان سائداً دون غيره، بل في إظهار تنوع التسميات في وثائق متقاربة زمنياً وموجهة إلى المؤسسة البريطانية نفسها.

لكن يجب التنبيه إلى أن هذه الألفاظ مأخوذة من الترجمة الإنجليزية المنشورة، وأن التحقق النهائي من صيغها السريانية يحتاج إلى مقابلة المخطوطات الأصلية أو نسخ موثوقة منها.

كما أن الرسائل كنسية ودبلوماسية في غرضها، ولا يجوز اعتبارها استفتاءً على الهوية القومية لجميع السكان.

ومن هنا فإنني أرى أن هذه الوثائق تمثل أساساً مهماً لنقد التعميمات المتعلقة بالأسماء، سواء كانت صادرة عن الكتابات الأوروبية أو الخطابات القومية اللاحقة.

المصدر : Athelstan Riley, Narrative of a Visit to the Assyrian Christians in Kurdistan, London, 1884, Appendix, Letters I–III, pp. 18–20وما يليها.

**السابع عشر: لايارد والتصورات المتعلقة بأصول السكان**

في كتابات أوستن هنري لايارد تظهر محاولات للربط بين آثار بلاد الرافدين القديمة وبعض الجماعات التي عاشت في المنطقة خلال القرن التاسع عشر.

وقد تناولنا في الفصل الرابع عشر الإشارات الواردة في مقدمة كتابه «نينوى وبقاياها»، الصادر سنة 1849.

والأهمية هنا ليست إعادة سرد حفرياته، بل دراسة أثر تصوراته التاريخية في الخطاب اللاحق عن أصول السكان.

فحين يقترح رحالة وجود علاقة بين جماعة معاصرة وسكان دولة قديمة، فإننا نكون أمام فرضية تحتاج إلى دليل.

وقد تنتقل هذه الفرضية إلى مؤلفات أخرى، ثم تصبح جزءاً من خطاب ثقافي أو قومي.

لكن انتقالها بين الكتب لا يحولها تلقائياً إلى حقيقة مثبتة.

ومن هنا فإنني أرى أن علينا تتبع تاريخ الفكرة نفسها: من صاغها، ومن نقلها، وهل أضاف إليها دليلاً جديداً، أم اكتفى بتكرارها.

**الثامن عشر: هل كان الأوروبيون وحدهم صانعي الهوية الحديثة؟**

من الخطأ تصوير المجتمعات المسيحية الشرقية بوصفها جماعات بلا إرادة أو فكر، انتظرت المؤسسات الأوروبية حتى تمنحها أسماءها.

فقد شارك رجال دين ومعلمون وكتاب ومثقفون محليون في تطوير التعليم والطباعة والترجمة والصحافة.

كما تفاعلوا مع الإرساليات بطرق مختلفة، فقبل بعضهم برامجها وعارضها آخرون أو حاولوا توجيهها لخدمة مصالح مجتمعاتهم.

وقد استخدمت النخب المحلية الأدوات الثقافية الحديثة لصياغة تصورات عن اللغة والتاريخ والانتماء.

لكن الاعتراف بهذا الدور لا يعني أن جميع أفراد المجتمع تبنوا تصوراً واحداً.

فقد اختلفت الهويات بحسب المنطقة والكنيسة واللغة والظروف السياسية.

ومن هنا فإنني أرى أن تفسير نشوء الهوية الحديثة يجب أن يدرس التفاعل بين المبادرات المحلية والتأثيرات الخارجية، لا أن ينسب العملية كلها إلى طرف واحد.

**التاسع عشر: فريدون آتورايا والخطاب القومي سنة 1911**

يمثل فريدون آتورايا مثالاً مهماً على انتقال بعض التسميات التاريخية إلى خطاب قومي صريح في مطلع القرن العشرين.

وتذكر الموسوعة الإيرانية أنه كان ينشر صحيفة «ناقوشا» في تفليس سنة 1911، وأنه كتب مقالاً بعنوان يقارب معناه «من هم السريان وكيف ننهض بأمتنا؟.«

وفي المقال، بحسب النص الذي تنقله الموسوعة، ربط آتورايا الجماعة المعاصرة بتاريخ آشور القديم، وقدّم هذا الربط بوصفه جزءاً من تصور قومي.

وتكمن أهمية هذه الشهادة في أنها تختلف عن عنوان تقرير تبشيري أوروبي.

فنحن هنا أمام خطاب منسوب إلى شخصية من داخل الجماعة، يستخدم التاريخ القديم لتحديد هوية معاصرة.

لكن يجب التمييز بين ثلاثة مستويات: تاريخ المقال المنسوب إلى سنة 1911، وإعادة نشره في مجلة «آتور» سنة 1972، ونقل مقتطف منه في دراسة موسوعية لاحقة.

فالنص الأصلي الصادر سنة 1911 لم يُقابل مباشرة في هذا التحقيق.

ولهذا لا يجوز تقديم العبارات المنقولة عنه باعتبارها اقتباسات تحققت بنفسي من عدد الصحيفة الأصلي.

كما أن وجود خطاب قومي لدى آتورايا لا يثبت أن جميع الجماعات المعنية تبنته في التاريخ نفسه.

ومن هنا فإنني أرى أن سنة 1911 تقدم شاهداً مهماً على مرحلة متقدمة من الخطاب القومي، دون أن تكون بالضرورة تاريخ ميلاده الأول.

المصدر Encyclopaedia Iranica, “Assyrians in Iran,” section I: الإحالة إلى صحيفة Nāqōšā سنة 1911 وإعادة النشر في مجلةĀtor ، العدد 140، سنة 1972.

**العشرون: الفرق بين تبني الاسم وإثبات النسب**

عندما تتبنى جماعة معاصرة اسماً تاريخياً، فإن ذلك يمثل واقعة اجتماعية وثقافية يمكن توثيقها.

لكن تبني الاسم لا يثبت وحده أن جميع أفراد الجماعة ينحدرون حصرياً من سكان الدولة القديمة التي حملته.

فقد شهدت بلاد الرافدين وكوردستان تحولات سكانية ودينية ولغوية طويلة.

وقد استمرت جماعات في مناطقها رغم تغير الدول واللغات والأديان، كما حدثت هجرات وعمليات امتزاج وتحول ثقافي.

ولهذا فإن الاستمرارية السكانية تختلف عن الاستمرارية اللغوية، وكلتاهما تختلف عن الاستمرارية القومية.

ولا يجوز أن نستنتج انقطاعاً سكانياً كاملاً من تغير الاسم، كما لا يجوز أن نستنتج نسباً حصرياً من بقائه.

إنني أرى أن السؤال عن الأصول يحتاج إلى مصادر تاريخية وأثرية ولغوية، مع الاعتراف بأن الأدلة لا تسمح دائماً بإعادة بناء أنساب جماعية متصلة عبر آلاف السنين.

**الحادي والعشرون: التنافس بين الهويات والتسميات الحديثة**

لم تتطور التسميات الحديثة في بيئة خالية من الخلافات.

فقد ظهرت تصورات مختلفة حول العلاقة بين اللغة السريانية والتراث الآرامي والممالك القديمة والهويات الكنسية.

وتبنت جماعات وأفراد تسميات قومية وثقافية مختلفة، مع وجود مساحات من التداخل بينها.

وقد ارتبطت هذه الاختيارات أحياناً بالمؤسسات الدينية أو المدارس أو الصحافة أو الظروف السياسية.

لكن لا يجوز افتراض أن كل خلاف في الاسم يعني اختلافاً كاملاً في الأصل السكاني.

كما لا يجوز إلغاء الاختلافات الفعلية بين الجماعات بحجة أنها تشترك في بعض التقاليد اللغوية أو الدينية.

ومن هنا فإنني أرى أن دراسة الهوية يجب أن تحترم التعريفات الذاتية المعاصرة، مع إخضاع الادعاءات التاريخية المتعلقة بالماضي للفحص النقدي.

**الثاني والعشرون: الحرب العالمية الأولى وتحول الخطاب السياسي**

أدت الحرب العالمية الأولى وانهيار الدولة العثمانية إلى تغيرات كبيرة في أوضاع المجتمعات المسيحية الشرقية.

وشهدت المنطقة عنفاً وتهجيراً وخسائر بشرية واسعة، وتداخلت فيها صراعات الدول والجماعات المحلية والقوى العسكرية.

وفي هذه الظروف اكتسبت المطالب المتعلقة بالحماية والتمثيل السياسي والإدارة الذاتية أهمية متزايدة لدى بعض القيادات.

لكن المشاريع السياسية التي ظهرت بعد الحرب لا يجوز إسقاطها على جميع مراحل القرن التاسع عشر.

فالمؤسسة التبشيرية التي أنشأت مدرسة في أربعينيات ذلك القرن لم تكن بالضرورة تعمل وفق البرنامج السياسي الذي تبنته قيادة محلية بعد الحرب العالمية الأولى.

وإثبات الصلة بين المرحلتين يحتاج إلى وثائق تكشف مسارات التأثير والتغير.

كما أن المواقف المحلية لم تكن موحدة، بل تأثرت بالظروف العسكرية والاجتماعية والجغرافية.

**الثالث والعشرون: اختبار الاستمرارية التاريخية بين العصور القديمة والحديثة**

إذا أراد الباحث إثبات أن اسماً قومياً استُخدم بصورة متصلة منذ العصور القديمة، فعليه أن يقدم سلسلة وثائقية تتيح تتبع الاستعمال عبر الفترات المختلفة.

ويجب أن تحدد هذه السلسلة اللغة التي ظهر فيها الاسم، والمعنى الذي حمله، والجماعة التي استخدمته، والظروف التي ورد فيها.

فوجود الاسم في نقش مسماري، ثم في كتاب يوناني، ثم في عنوان بعثة أوروبية، لا يثبت وحده أن المعنى بقي واحداً.

وقد تكون بين هذه الشواهد استمرارية جغرافية أو أدبية، بينما تكون الدلالة القومية الحديثة قد تطورت في مرحلة لاحقة.

وفي المقابل، لا يجوز نفي وجود استعمالات محلية أقدم لمجرد أن الوثائق المتاحة قليلة.

إنني أرى أن الموقف العلمي الصحيح هو تحديد ما تثبته الشواهد، وما ترجحه، وما لا تزال عاجزة عن حسمه.

ولا ينبغي ملء الفجوات التاريخية بالافتراضات، سواء كانت مؤيدة للاستمرارية المطلقة أو نافية لها.

**الرابع والعشرون: ماذا تثبت الأدلة المتاحة، وماذا لا تثبت؟**

تثبت الوثائق المنشورة أن أسماء كنسية ولغوية وجغرافية متعددة كانت مستخدمة بين المجتمعات المسيحية الشرقية.

وتثبت أن الأدبيات الأوروبية استخدمت تسمية الآشوريين في القرن التاسع عشر، ومن الشواهد الواضحة تقرير إدوارد لويس كتس سنة 1877.

وتثبت أن رايلي استخدم التسمية في تقرير سنة 1884، مع إقراره بأن بعض السكان كانوا يستخدمون تسميات أخرى لتعريف أنفسهم.

كما تقدم الرسائل المنشورة في ملحق تقريره شواهد مترجمة على تنوع الأسماء في المراسلات الكنسية المحلية.

وتثبت أن بعثة أنجليكانية حملت التسمية بصورة مؤسسية سنة 1886.

كما تثبت الدراسات أن الطباعة والصحافة في أورمية أسهمتا في نشوء مجال ثقافي جديد، وأن خطاباً قومياً يربط الجماعات

المعاصرة بتاريخ آشور القديم كان موجوداً لدى بعض المثقفين في مطلع القرن العشرين.

لكن هذه الأدلة لا تثبت أن جميع الجماعات المسيحية الشرقية كانت تحمل هوية قومية واحدة في كل عصر.

ولا تثبت أن الاسم القومي الحديث استُخدم بالمعنى نفسه بصورة غير منقطعة منذ الدولة القديمة.

كما لا تثبت أن الأوروبيين اخترعوا الجماعات البشرية التي تبنت الاسم.

ومن هنا فإنني أرى أن التحول الحديث في استعمال التسمية حقيقة تاريخية تستحق الدراسة، لكنه لا يجيز إطلاق أحكام شاملة بشأن الأصول السكانية دون أدلة مستقلة.

**الخامس والعشرون: النتيجة التاريخية والمنهجية**

إن الانتقال من المصطلح الأثري إلى الهوية القومية الحديثة لم يكن حدثاً واحداً يمكن نسبته إلى شخص أو مؤسسة أو سنة بعينها.

فقد تداخلت فيه التقاليد الكنسية واللغات المحلية والكتابات الأوروبية والتعليم والطباعة والصحافة والتحولات السياسية.

وقد ساعد القرن التاسع عشر على توسيع تداول بعض الأسماء التاريخية، بينما شهدت العقود اللاحقة ظهور استعمالات قومية أكثر وضوحاً.

لكن تاريخ الاسم لا يساوي تاريخ السكان، وتاريخ السكان لا يساوي بالضرورة تاريخ الحركة القومية.

ومن هنا فإنني أرى أن المؤرخ يجب أن يتعامل مع كل مستوى من هذه المستويات بوثائقه الخاصة.

فلا يكفي أن يثبت أن مملكة قديمة حملت اسماً معيناً، ثم يجد جماعة حديثة تستخدم الاسم نفسه، لكي يعلن وجود استمرارية قومية غير منقطعة.

كما لا يجوز أن يستخدم تاريخ ظهور الاسم الحديث لإنكار الوجود التاريخي أو الحقوق الثقافية للجماعة المعاصرة.

إن المهمة الأساسية هي تحرير البحث التاريخي من الأحكام المسبقة، سواء جاءت من التفسير الأوروبي القديم أو من الخطابات القومية الحديثة.

**خاتمة الفصل الخامس عشر**

لقد كشفت دراسة التسميات التاريخية عن مسار معقد انتقلت خلاله بعض الأسماء من النصوص القديمة إلى المؤلفات الأوروبية والوثائق الكنسية، ثم اكتسبت دلالات جديدة في الصحافة والحركات القومية الحديثة.

وقد أظهرت الوثائق أن اسم الآشوريين كان متداولاً في بعض الكتابات الكنسية الإنجليزية قبل تأسيس بعثة رئيس أساقفة كانتربري سنة 1886، وأن تقرير إدوارد لويس كتس سنة 1877 يمثل شاهداً واضحاً على ذلك.

كما أظهرت رحلة أثلستان رايلي سنة 1884 أن الكاتب الإنجليزي كان واعياً بوجود اختلاف بين التسمية التي يستخدمها في بلاده والتسميات التي نسبها إلى السكان المحليين.

وتكتسب الرسائل المنشورة في ملحق التقرير أهمية خاصة لأنها تكشف، في ترجمتها الإنجليزية، عن استعمال تسميات كنسية متعددة في مخاطبات رجال دين من المنطقة.

لكن هذه الشواهد لا تسمح بتحويل التاريخ إلى سلسلة نسب قطعية تمتد دون انقطاع عبر جميع العصور.

كما أظهرت الدراسات أن أورمية شهدت نشاطاً تعليمياً وطباعياً مهماً خلال القرن التاسع عشر، وأن بعض المثقفين المحليين استخدموا التاريخ القديم في بناء خطاب قومي خلال مطلع القرن العشرين.

إنني، بصفتي باحثاً ومؤرخاً كوردياً، أرى أن العدالة التاريخية لا تتحقق بمنح جماعة معاصرة تاريخاً لا تثبته الوثائق، ولا بحرمانها من تاريخها الاجتماعي والثقافي بسبب اختلاف أسمائها عبر الزمن.

فالوثيقة يجب أن تبقى المرجع الأول، والاسم يجب أن يُدرس في سياقه، والهوية الحديثة يجب أن تُفهم بوصفها ظاهرة تاريخية لها جذور وتحولات.

ولا أقبل أن تتحول شهرة مملكة قديمة إلى دليل نسب جاهز، كما لا أقبل أن تصبح فرضيات الرحالة والمبشرين أحكاماً نهائية لمجرد تكرارها في المؤلفات اللاحقة.

وبهذا نصل إلى نتيجة أساسية: إن تاريخ الممالك القديمة، وتاريخ المجتمعات التي عاشت في أراضيها، وتاريخ القوميات الحديثة، ثلاثة مجالات متصلة لكنها ليست متطابقة.

وفي الفصل السادس عشر سننتقل إلى دراسة المبشرين والقناصل البريطانيين وعلاقاتهم بالجماعات المسيحية الشرقية، مع التركيز على المراسلات والبعثات والوظائف الدينية والسياسية للمؤسسات، وكيف أصبحت بعض القضايا المحلية جزءاً من الاهتمام الدبلوماسي الأوروبي.

**المصادر والمراجع الأساسية للفصل الخامس عشر**

**أولاً: المصادر الأصلية**


Justin Perkins, A Residence of Eight Years in Persia, among the Nestorian Christians, Andover, 1843.

George Percy Badger, The Nestorians and Their Rituals, London, 1852.

Edward L. Cutts, The Assyrian Christians: Report of a Journey Undertaken by Desire of the Archbishop of Canterbury and the Archbishop of York, London, 1877.

Athelstan Riley, Narrative of a Visit to the Assyrian Christians in Kurdistan: Undertaken at the Request of the Archbishop of Canterbury, in the Autumn of 1884, London, Richard Clay and Son, 1884.

Athelstan Riley, Progress and Prospects of the Archbishop's Mission to the Assyrian Christians, Being the Report of a Visit to the Mission in the Autumn of 1888, London, Society for Promoting Christian Knowledge, 1889.

Austen Henry Layard, Nineveh and Its Remains, London, 1849.

Zahrira d-Bahra, Urmia, nineteenth-century periodical.

The Missionary Herald, nineteenth-century reports concerning the American missions in Urmia.

Reports of the Archbishop of Canterbury's Mission to the Assyrian Christians, late nineteenth-century publications.

**ثانياً: الدراسات الأكاديمية**

John Joseph, The Modern Assyrians of the Middle East: Encounters with Western Christian Missions, Archaeologists, and Colonial Powers, Brill, 2000.

Adam H. Becker, Revival and Awakening: American Evangelical Missionaries in Iran and

the Origins of Assyrian Nationalism, University of Chicago Press, 2015.

Sargon George Donabed, Reforging a Forgotten History: Iraq and the Assyrians in the Twentieth Century, Edinburgh University Press, 2015.

Heleen Murre-van den Berg, From a Spoken to a Written Language: The Introduction and Development of Literary Urmia Aramaic in the Nineteenth Century, 1999.

Heleen Murre-van den Berg, Scribes and Scriptures: The Church of the East in the Eastern Ottoman Provinces (1500–1850), Peeters, 2015.

J. F. Coakley, The Church of the East and the Church of England: A History of the Archbishop of Canterbury's Assyrian Mission, Oxford, 1992.

David Wilmshurst, The Ecclesiastical Organisation of the Church of the East, 1318–1913, Peeters, 2000.

Wilhelm Baum and Dietmar W. Winkler, The Church of the East: A Concise History, 2003.

Benedict Anderson, Imagined Communities, 1983.

Eric Hobsbawm, Nations and Nationalism since 1780, 1990.

Anthony D. Smith, The Ethnic Origins of Nations, 1986.

Rogers Brubaker, Ethnicity without Groups, 2004.

**ثالثاً: المراجع الموسوعية والأرشيفية**

Encyclopaedia Iranica, “Assyrians in Iran,” section I, “The Assyrian Community.”

Gorgias Encyclopedic Dictionary of the Syriac Heritage, “Urmia.”

Project Canterbury, digitized edition of Athelstan Riley's Narrative, 1884.

Archbishop of Canterbury's Mission historical reports and correspondence.

**ملاحظة توثيقية**

أُدخلت في هذه النسخة التصحيحات الخاصة بتاريخ نشر رحلة رايلي سنة 1884، ونشاط رودولف فال سنة 1881، وشهادة

رايلي بشأن الاسم الإنجليزي والتسميات المحلية، والرسائل الثلاث المنشورة في ملحق تقريره.

وجرى التمييز بين النصوص المحلية المنقولة بالترجمة الإنجليزية والنصوص الأصلية التي لم تُقابل مخطوطاتها السريانية مباشرة.

كما جرى توضيح أن خبر مقال فريدون آتورايا سنة 1911 يعتمد على إحالات موسوعية إلى إعادة نشر لاحقة سنة 1972، وأن تاريخ صحيفة زهريرا دبهرا يستند إلى الدراسات المرجعية دون فحص مباشر لعددها الأول.

**الفصل الخامس عشر**

**من المصطلح الأثري إلى الهوية القومية الحديثة: تطور التسميات التاريخية بين الوثائق الكنسية والكتابات الأوروبية والحركات القومية**

**أولاً: مقدمة تاريخية**

لم تكن أسماء الممالك القديمة مجرد ألفاظ محفوظة في النقوش والكتب، بل خضعت لتحولات طويلة في معناها واستعمالها. فقد يكون الاسم في عصر معين عنواناً لدولة ذات حدود وجيش وملك، ثم يتحول بعد زوال تلك الدولة إلى اسم جغرافي أو اصطلاح أدبي، قبل أن يستعيد حضوراً جديداً في الخطابات الثقافية والقومية الحديثة.

وفي القرن التاسع عشر، تزامن اتساع الدراسات الأثرية الأوروبية في بلاد الرافدين مع نشاط الإرساليات المسيحية والتنافس الدبلوماسي بين القوى الكبرى. وأدى هذا التزامن إلى تجدد الاهتمام بأسماء الممالك القديمة، وإلى استعمال بعضها في

الكتابات الأوروبية عن الجماعات المسيحية التي عاشت في الموصل وهكاري وأورمية وطور عبدين.

إنني، بصفتي باحثاً ومؤرخاً كوردياً، لا أقبل أن يتحول الاسم القديم إلى شهادة نسب جماعية دون تحقيق، كما لا أقبل أن يتحول تاريخ ظهور تسمية قومية حديثة إلى ذريعة لإنكار الوجود التاريخي للمجتمع الذي يستخدمها.

إن القضية التي أريد بحثها ليست وجود الجماعات المسيحية الشرقية، فهذا وجود موثق عبر قرون، وإنما تطور التسميات التي استخدمتها هذه الجماعات أو استخدمها الآخرون للإشارة إليها، والظروف التي انتقلت فيها بعض الأسماء من الوصف الجغرافي والكنسي إلى التعبير القومي الحديث.

وسأعتمد التمييز بين أربعة مستويات: الاسم في المصادر القديمة، والاسم في الوثائق الكنسية، والاسم في الكتابات الأوروبية، والاسم في الخطاب القومي الصادر عن أفراد الجماعة نفسها.

ولا يجوز أن ندمج هذه المستويات في رواية واحدة دون أدلة تثبت الصلة بينها.

## ثانياً: الدولة القديمة ليست الأمة الحديثة

كانت الدول القديمة في بلاد الرافدين كيانات سياسية تضم ملوكاً ومؤسسات وجيوشاً وسكاناً متنوعين. وقد ارتبطت أسماؤها بأقاليم وعواصم وسلالات حاكمة، لكنها لم تكن بالضرورة أمماً بالمعنى السياسي الذي استقر في العصر الحديث.

فالقومية الحديثة ارتبطت بتطور التعليم والطباعة والصحافة والمؤسسات السياسية ووسائل الاتصال والحركات المطالبة بالتمثيل والحقوق الجماعية.

ولا يعني ذلك أن سكان العصور القديمة لم يعرفوا الانتماء إلى بلادهم أو جماعتهم أو ملكهم، بل يعني أن علينا دراسة أشكال الانتماء وفق مفاهيم كل عصر.

ومن الخطأ أن نأخذ مفهوماً قومياً من القرن العشرين ونضعه داخل نقش من القرن السابع قبل الميلاد، ثم نعتبر التشابه في الاسم دليلاً كافياً على تطابق الهوية.

إنني أرى أن الدولة القديمة والسكان الذين عاشوا فيها والهوية القومية الحديثة موضوعات متصلة، لكنها ليست شيئاً واحداً.

**ثالثاً: بقاء الأسماء بعد سقوط الدول**

عندما تسقط دولة قديمة، لا تختفي بالضرورة أسماء أقاليمها ومدنها وسكانها.

فقد تبقى الأسماء في الكتابات الجغرافية أو الدينية أو التاريخية، وقد تتغير معانيها عندما تنتقل من لغة إلى أخرى.

ولهذا فإن ظهور اسم قديم في نص يوناني أو روماني أو كنسي لا يثبت وحده أن جماعة معاصرة احتفظت به تعريفاً قومياً متصلاً عبر جميع القرون.

وفي المقابل، لا يجوز الادعاء بأن الاسم اختفى تماماً إذا كانت هناك شواهد مكتوبة على استمراره.

والسؤال الذي يجب طرحه هو: من استخدم الاسم؟ ومتى؟ وبأي لغة؟ وهل قصد به دولة أو إقليماً أو جماعة سكانية أو مؤسسة دينية؟

إن الاستمرارية اللفظية لا تكفي لإثبات الاستمرارية القومية، كما أن تغير اللفظ لا يثبت انقطاع السكان عن ماضيهم.

**رابعاً: الاسم الذاتي والاسم الخارجي**

من أهم قواعد التحقيق التاريخي التمييز بين الاسم الذي تطلقه الجماعة على نفسها والاسم الذي يطلقه عليها الآخرون.

فقد يستخدم الرحالة الأوروبي اسماً معروفاً في بلاده، بينما يستخدم سكان المنطقة اسماً محلياً أو كنسياً مختلفاً.

وقد يحمل الفرد الواحد أكثر من انتماء؛ فيعرّف نفسه بحسب لغته في سياق، وبحسب كنيسته في سياق آخر، وبحسب موطنه في سياق ثالث.

كما يمكن أن تتبنى جماعة اسماً كان مستخدماً خارجياً، ثم يصبح جزءاً من تعريفها الذاتي.

لكن إثبات هذا الانتقال يحتاج إلى وثائق مؤرخة صادرة عن أفراد الجماعة، وليس إلى مجرد تكرار الاسم في الكتب الأوروبية.

ولهذا فإنني أرى أن الوثائق المحلية تكتسب أهمية خاصة عند البحث في تاريخ تشكل الهوية.

**خامساً: التسميات الكنسية في شمال بلاد الرافدين**

عرفت المجتمعات المسيحية الشرقية تسميات متعددة ارتبطت بتاريخ الكنائس واللغات والأقاليم، ومنها السريان والكلدان وأتباع كنيسة المشرق والنساطرة واليعاقبة.

ولم تكن هذه الأسماء جميعها تؤدي الوظيفة نفسها.

فاسم النساطرة استخدم في مؤلفات كثيرة للإشارة إلى أتباع كنيسة المشرق، مع أن علاقته بالتعريف الذاتي للجماعة كانت أكثر تعقيداً.

أما اسم الكلدان فقد اكتسب استعمالاً كنسياً بارزاً في تاريخ الجماعات المتحدة مع روما، مع وجود استعمالات أوسع وأقدم للفظ.

وكان للسريان تراث لغوي وأدبي وكنسي طويل، ولم يقتصر استعمال الاسم على مؤسسة مذهبية واحدة.

ولهذا فإن تحويل كل تسمية كنسية إلى قومية قديمة دون تحقيق يمثل خطأ منهجياً.

كما أن اختلاف الانتماء الكنسي لا يعني بالضرورة اختلاف الأصل السكاني، ولا يلغي إمكان وجود هويات قومية وثقافية مختلفة بين الجماعات المعاصرة.

**سادساً: الوثائق الكنسية ومشكلة الترجمة**

تقدم المخطوطات الكنسية والرسائل البطريركية والسجلات الدينية معلومات مهمة عن التسميات المستعملة.

لكن هذه الوثائق تحتاج إلى تحقيق دقيق، لأن الاسم قد يرد في النص الأصلي أو في عنوان أضافه ناسخ لاحق، وقد يتغير معناه عند الترجمة.

فإذا كتب رجل دين رسالة بالسريانية، ثم نشرها مبشر إنجليزي مترجمة، فلا يجوز أن نفترض تلقائياً أن كل لفظ إنجليزي في الترجمة يقابل الاسم الأصلي بدقة تامة.

كما ينبغي التمييز بين النص الديني والرسالة السياسية والمخاطبة الكنسية.

إنني أرى أن التحقيق في الأسماء يحتاج إلى تحديد تاريخ الوثيقة، ولغتها الأصلية، واسم مترجمها، والغرض من كتابتها، ومدى إمكان مقابلة الترجمة بالمخطوط.

وهذه القاعدة ستكون أساسية عند تحليل رسائل سنة 1884.

**سابعاً: الأسماء في الوثائق العثمانية**

استخدمت الدولة العثمانية تصنيفات إدارية ودينية متعددة للإشارة إلى سكانها ومؤسساتهم.

وقد تظهر الجماعة في سجل بحسب كنيستها، وفي سجل آخر بحسب إقليمها أو قريتها أو وضعها القانوني.

ولا يجوز اعتبار كل تصنيف ديني اعترافاً بقومية حديثة.

كما أن غياب اسم قومي معين من وثيقة عثمانية لا يثبت غياب المجتمع الذي يستخدمه اليوم.

إنني أرى أن البحث في الوثائق العثمانية يحتاج إلى قراءة اللفظ الأصلي في سياقه الإداري، ومقارنة الوثائق الصادرة في فترات مختلفة.

ولا يكفي الاستناد إلى ترجمة حديثة أو إلى تفسير مؤلف معاصر دون العودة إلى النص العثماني كلما أمكن ذلك.

**ثامناً: اختلاف المناطق بين أورمية والموصل وهكاري وطور عبدين**

لم تكن المجتمعات المسيحية الشرقية تعيش ضمن إدارة سياسية واحدة أو ظروف اجتماعية متطابقة.

فأورمية كانت ضمن الدولة القاجارية، بينما ارتبطت الموصل وهكاري وطور عبدين بالدولة العثمانية.

كما تنوعت اللهجات واللغات المحكية والتقاليد الكنسية والعلاقات مع السلطات المحلية.

وقد أدى هذا التنوع إلى اختلاف استعمال التسميات من منطقة إلى أخرى.

ومن الخطأ أن نأخذ اسماً ورد في وثيقة من أورمية ونفترض أنه كان التعريف المفضل لدى جميع سكان الموصل أو طور عبدين في الفترة نفسها.

إنني أرى أن دراسة كل منطقة على حدة، ثم المقارنة بينها، أكثر دقة من بناء هوية موحدة بأثر رجعي اعتماداً على عدد محدود من النصوص.

**تاسعاً: الإرساليات الأمريكية والتحولات التعليمية**

شهدت أورمية منذ ثلاثينيات القرن التاسع عشر نشاطاً للإرساليات البروتستانتية الأمريكية.

وكان جاستن بيركنز من أبرز الشخصيات المرتبطة بهذه المرحلة، وقد نشر سنة 1843 كتاباً عن إقامته بين المسيحيين الذين سماهم في عنوان مؤلفه «النساطرة.«

واهتمت الإرساليات بالتعليم والترجمة والطباعة والنشاط الديني.

وساعدت هذه الأعمال على تطوير الكتابة بالأشكال الحديثة من الآرامية المستخدمة بين بعض الجماعات المحلية.

لكن النشاط التعليمي لم يكن بالضرورة مشروعاً قومياً منذ بدايته.

فقد كانت للإرساليات أهداف دينية واضحة، وإن ساهمت المؤسسات التي أنشأتها لاحقاً في نشوء مجال ثقافي أوسع.

كما شارك معلمون ومترجمون ومثقفون محليون في هذه التحولات، ولا يجوز اختزال دورهم في تلقي الأفكار الأوروبية دون مساهمة ذاتية.

**عاشراً: المطابع واللغة المكتوبة**

كان لتطور الطباعة في أورمية أثر مهم في نشر الكتب الدينية والمدرسية والصحف.

وقد أتاحت المطبوعات للقراء الاطلاع على نصوص مشتركة، وأسهمت في توسيع استعمال اللغة المكتوبة.

لكن وجود لغة مكتوبة لا يثبت وحده وجود حركة قومية منظمة.

فقد تبدأ النهضة الثقافية بأهداف تعليمية ودينية، ثم تتطور لدى بعض المثقفين تصورات عن التاريخ والانتماء والحقوق الجماعية.

إنني أرى أن دراسة هذه المرحلة يجب أن تميز بين تطور أدوات التعبير الثقافي وظهور المطالب السياسية.

فالعلاقة بينهما مهمة، لكنها لا تعني أن الأولى كانت منذ بدايتها تنفيذاً لبرنامج قومي مكتمل.

**الحادي عشر: صحيفة زهريرا دبهرا سنة 1849**

تعد صحيفة زهريرا دبهرا، ومعنى اسمها «أشعة النور»، من المصادر المهمة لدراسة تاريخ الطباعة والصحافة في أورمية.

وتذكر الموسوعة الإيرانية أنها بدأت سنة 1849 في البيئة التبشيرية الأمريكية، واستمرت حتى نهاية الحرب العالمية الأولى.

لكن إثبات ظهور تسمية قومية معينة في الصحيفة يحتاج إلى تحديد العدد والصفحة والنص الأصلي.

ولا يجوز أن نعتبر مجرد صدور الصحيفة دليلاً على أن جميع أعدادها حملت خطاباً قومياً موحداً.

كما أن تاريخ تأسيسها لا يحدد وحده تاريخ ظهور فكرة معينة في مقالاتها.

ومن هنا فإنني أرى أن أهميتها تكمن في إمكان تتبع تغير المفردات والأفكار عبر أعداد مؤرخة، وليس في الاستشهاد باسمها مجرداً من محتواها.

**الثاني عشر: شهادة محلية من الموصل سنة 1847**

تورد الموسوعة الإيرانية شهادة مهمة تعود إلى سنة 1847، منسوبة إلى ناسخ وشاعر يعقوبي يدعى عبد الواحد من الموصل.

وتذكر الدراسة أنه وصف نفسه بأنه من أصل آشوري ومن ديانة سريانية يعقوبية.

وتحيل الموسوعة إلى مخطوط ضمن مجموعة منغانا، برقم 77، الورقة 106.

وتكمن أهمية هذه الإشارة في أنها، إن ثبتت بقراءة المخطوط الأصلي وتاريخه، تقدم مثالاً محلياً على الجمع بين وصف متعلق بالأصل التاريخي وتعريف ديني سرياني، قبل بعض المنشورات الأنجليكانية اللاحقة.

لكنني لا أتعامل معها بوصفها دليلاً قاطعاً على انتشار هوية قومية عامة سنة 1847.

فهي شهادة فردية منقولة عبر دراسة حديثة، ولم تُقابل هنا مباشرة بصورة المخطوط.

كما ينبغي التحقق من اللغة الأصلية والعبارة الدقيقة وما إذا كان النص من كتابة الناسخ نفسه.

ومن هنا فإنني أرى أن هذه الشهادة تستحق مكاناً بارزاً في البحث، لكنها تحتاج إلى تحقيق مستقل قبل استخدامها دليلاً نهائياً على الاستمرارية القومية.

المصدر: Encyclopaedia Iranica, “Assyrians in Iran,” section I؛ الإحالة إلى Mingana MS 77, fol. 106.

**الثالث عشر: إدوارد لويس كتس وكتاب سنة 1877**

يمثل إدوارد لويس كتس شخصية مهمة في تاريخ الاتصالات الكنسية البريطانية مع مسيحيي كوردستان وأورمية.

وقد قام بمهمة استقصائية سنة 1876، ونشر سنة 1877 كتاباً بعنوان «المسيحيون تحت الهلال في آسيا»، بالإنجليزية Christians under the Crescent in Asia.

وهذا تصحيح ضروري، لأن بعض الصياغات السابقة نسبت إليه عنواناً مختلفاً هو «المسيحيون الآشوريون.»

ولا يجوز استخدام عنوان لم يحمله الكتاب دليلاً على تاريخ ظهور تسمية معينة.

لكن الكتاب يظل مصدراً مهماً لدراسة الأسماء التي استخدمها كتس داخل نصه، ووصفه للجماعات والمؤسسات التي التقاها.

كما أشار أثلستان رايلي لاحقاً إلى مهمة كتس وكتابه في تقرير سنة 1884.

ومن هنا فإنني أرى أن القيمة التاريخية لهذا المصدر تكمن في مضمونه الفعلي، لا في عنوان غير صحيح نُسب إليه.

المصدر : Edward Lewes Cutts, Christians under the Crescent in Asia, London, Society for Promoting Christian Knowledge, 1877.

**الرابع عشر: العلاقات الأنجليكانية قبل سنة 1886**

لم تبدأ العلاقات الأنجليكانية مع الجماعات المسيحية الشرقية بصورة مفاجئة سنة 1886.

فقد ذكر أثلستان رايلي في تقريره سنة 1884 أن طلبات المساعدة من قيادات كنسية شرقية تعود، بحسب روايته، إلى سنة 1838.

كما أشار إلى إرسال جورج بيرسي بادجر وجون فليتشر سنة 1842، وإلى مهمة كتس الاستقصائية سنة 1876، ثم إرسال رودولف فال سنة 1881.

وهذه المعلومات توضح وجود اتصالات وأنشطة سابقة على تأسيس البعثة الدائمة.

لكن يجب أن نميز بين تاريخ الاتصالات الأولية، وتاريخ إرسال الممثلين، وتاريخ إنشاء المؤسسة الدائمة.

إنني أرى أن اختزال هذا التسلسل كله في سنة واحدة يحجب التطور الفعلي للعلاقات.

كما أن تقرير رايلي يمثل رواية صادرة عن المؤسسة البريطانية نفسها، ويجب مقارنته بمراسلات الأطراف المحلية وبالوثائق الدبلوماسية كلما أمكن ذلك.

## الخامس عشر: أثلستان رايلي سنة 1884 والتسميات المحلية

تقدم رحلة أثلستان رايلي سنة 1884 شهادة مهمة عن اختلاف التسميات.

فقد أوضح في ملاحظة ضمن تقريره أنه يستخدم اسم «الآشوريين» للإشارة إلى الجماعة التي يسميها أيضاً «النساطرة»، لأن هذا الاسم معروف في بلاده.

ثم نسب إلى السكان استعمال تسميات متعددة، منها السريان بصيغةSoorayee ، والنساطرة، والكلدان.

كما أورد في الملاحظة نفسها ادعاءً يتعلق بالأصل اليهودي.

ولا يجوز اعتبار هذه الإشارة الأخيرة حقيقة تاريخية مثبتة لمجرد أن رايلي نقلها؛ فهي جزء من وصفه للتصورات التي نسبها إلى السكان.

وتكمن أهمية النص في أنه يميز صراحة بين الاسم الذي اختاره الكاتب الإنجليزي والتسميات التي ذكر أن السكان يستخدمونها.

لكن رايلي نفسه استعمل في مواضع أخرى عبارات ذات دلالة قومية، ولذلك يجب قراءة تقريره كاملاً دون اقتطاع ملاحظة واحدة.

إنني أرى أن هذه الشهادة تكشف تعقيد استعمال الأسماء في القرن التاسع عشر، لكنها لا تكفي وحدها لإثبات هوية موحدة لجميع المجتمعات المعنية.

المصدر : Athelstan Riley, Narrative of a Visit to the Assyrian Christians in Kurdistan, 1884, p. 5, note on the designation “Assyrian”.

**السادس عشر: رسائل سنة 1884 ومشكلة الترجمة الإنجليزية**

نشر رايلي في ملحق تقريره ثلاث رسائل حملها من الشرق إلى رئيس أساقفة كانتربري.

وقد أوضح أن عميد كاتدرائية كانتربري هو الذي ترجمها من السريانية إلى الإنجليزية بناءً على طلب رئيس الأساقفة.

وهذه المعلومة مهمة، لأن الأسماء التي نقرؤها في النص المنشور هي ألفاظ الترجمة الإنجليزية، ولا يجوز افتراض أنها تعكس دائماً جميع الفروق الموجودة في الأصل السرياني.

في الرسالة الأولى، المؤرخة في السابع من أكتوبر سنة 1884، يعرّف البطريرك مار شمعون نفسه في الترجمة المنشورة بأنه جاثليق المشرق ورئيس كنيسة الكلدان القديمة.

وفي الرسالة الثانية، المؤرخة في الرابع والعشرين من سبتمبر سنة 1884، يستخدم المطران مار يوسف حنان يشوع في الترجمة المنشورة تسمية النساطرة عند الحديث عن جماعته.

أما الرسالة الثالثة، المؤرخة في الثامن من أكتوبر سنة 1884، والمنسوبة إلى ربان يوحنان، فتتضمن في الترجمة الإنجليزية تسمية الكلدان النساطرة الشرقيين.

إن هذه الرسائل تقدم شواهد على تنوع التسميات في مخاطبات كنسية متقاربة زمنياً.

لكنها كانت رسائل تطلب المساعدة والحماية والدعم الديني، ولذلك يجب تحليل غرضها السياسي والكنسي إلى جانب ألفاظها.

ولا يجوز اعتبارها استفتاءً شاملاً على الهوية القومية للسكان.

كما أن المقابلة النهائية تحتاج إلى النصوص السريانية الأصلية.

المصدر : Athelstan Riley, Narrative, 1884, Appendix, Letters I–III, pp. 18–20.

**السابع عشر: رايلي بوصفه شاهداً غير محايد**

لا يجوز التعامل مع تقرير رايلي بوصفه وصفاً محايداً لجميع الوقائع.

فقد كتب الرجل في سياق مهمة كنسية، وكان معنياً بتقييم النشاط السابق واقتراح تنظيم بعثة أكثر فاعلية.

وقد تضمن تقريره أحكاماً قاسية وتعميمات سلبية عن السكان، إلى جانب انتقادات لمستوى التعليم الديني ومقترحات لإنشاء المدارس وطباعة الكتب.

كما تناول التنافس بين المؤسسات الأنجليكانية والكاثوليكية والبروتستانتية.

وهذه العناصر تكشف أن التقرير لم يكن دراسة إثنوغرافية مستقلة عن أهداف المؤسسة التي يمثلها.

إنني أرى أن أهميته التاريخية تكمن في المعلومات التي يقدمها عن الاتصالات والأسماء والمدارس والمراسلات، مع ضرورة نقد أحكامه وتحيزاته.

ولا يصح نقل تعميماته عن السكان باعتبارها حقائق علمية.

كما لا يصح تجاهل شهادته لمجرد أن الكاتب كان يحمل تصورات دينية وثقافية منحازة.

فالمصدر التاريخي قد يكون مهماً ومتحيزاً في الوقت نفسه.

**الثامن عشر: لايارد وأثر الاكتشافات الأثرية في التصورات الحديثة**

في كتابات أوستن هنري لايارد تظهر محاولات لربط آثار بلاد الرافدين القديمة ببعض الجماعات التي عاشت في المنطقة خلال القرن التاسع عشر.

وقد تناولنا في الفصل الرابع عشر أثر الاكتشافات الأثرية الأوروبية في إعادة تفسير تاريخ المنطقة.

والأهمية هنا ليست إعادة سرد الحفريات، بل دراسة كيفية انتقال بعض التصورات من الكتابات الأثرية إلى النقاشات المتعلقة بأصول السكان.

فحين يقترح رحالة أو باحث علاقة بين جماعة معاصرة وسكان دولة قديمة، فإننا نكون أمام فرضية تحتاج إلى أدلة مستقلة.

وقد تنتقل هذه الفرضية بين الكتب وتكتسب شهرة واسعة، لكن تكرارها لا يجعلها حقيقة مثبتة.

ومن هنا فإنني أرى أن علينا تتبع تاريخ الفكرة نفسها، ومقارنة ما قاله الباحث الأول بما أضافه الباحثون اللاحقون.

**التاسع عشر: توما أودو والنقاش اللغوي سنة 1897**

لم يبدأ النقاش حول العلاقة بين التسميات السريانية والآشورية مع فريدون آتورايا سنة 1911.

فقد أشارت الموسوعة الإيرانية إلى المطران والعالم اللغوي توما أودو، الذي تناول العلاقة بين هذه التسميات في قاموسه الصادر بالموصل سنة 1897، ثم في مؤلف صدر بأورمية سنة 1906.

وقد حاول أودو تقديم تفسير لغوي يربط بين الصيغتين.

لكن الموسوعة نفسها أشارت إلى أن هذا التفسير موضع اعتراض لدى باحثين آخرين، ومنهم فرانز روزنتال وجون جوزيف.

وهنا يجب الفصل بين وجود تفسير لغوي منشور وبين ثبوت صحته.

فالتشابه بين اسمين لا يكفي وحده لإثبات أن أحدهما اشتق مباشرة من الآخر، كما أن النقاش الاشتقاقي لا يثبت نسباً سكانياً متصلاً.

إنني أرى أن أهمية أودو تكمن في إثبات وجود مساهمة محلية في النقاش التاريخي واللغوي قبل سنة 1911.

لكن هذا لا يعني أن تفسيره الاشتقاقي أصبح حقيقة لغوية نهائية.

المصدر : Tʾōmā Ōdo, Dictionnaire de la langue chaldéenne, Mosul, 1897, p. 9, note؛
Encyclopaedia Iranica, “Assyrians in Iran.”

**العشرون: الصحافة المحلية قبل الحرب العالمية الأولى**

لم تقتصر الصحافة في أورمية على صحيفة واحدة.

فقد ظهرت مطبوعات ارتبطت بمؤسسات كنسية مختلفة، ومنها صحيفة صوت الحقيقة سنة 1896، وصحيفة أورمية الأرثوذكسية سنة 1904، وصحيفة الكوكب سنة 1906، وفق التسلسل الذي تعرضه الموسوعة الإيرانية.

وتكشف هذه المطبوعات عن تعدد البيئات الثقافية والدينية التي نشطت فيها الكتابة الحديثة.

وقد اهتم بعضها بالموضوعات الدينية والتعليمية، بينما ارتبط بعضها الآخر بتطور الخطاب القومي.

لكن لا يجوز افتراض أن جميع الصحف تبنت التسميات نفسها أو المواقف التاريخية نفسها.

إنني أرى أن دراسة هذه الصحافة تحتاج إلى مقارنة المقالات المؤرخة، ومعرفة هوية المحررين، وملاحظة التغير في استعمال الأسماء عبر الزمن.

فهذا المسار أكثر دقة من افتراض ظهور قومية موحدة بمجرد تأسيس مطبعة أو صحيفة.

## الحادي والعشرون: فريدون آتورايا والخطاب القومي سنة 1911

يمثل فريدون آتورايا مثالاً مهماً على استخدام التاريخ القديم في بناء خطاب قومي خلال مطلع القرن العشرين.

وتذكر الموسوعة الإيرانية أنه كان ينشر صحيفة ناقوشا في تفليس سنة 1911، وأنه كتب مقالاً بعنوان يقارب معناه «من هم السريان وكيف ننهض بأمتنا؟.«

وقد ربط المقال، بحسب ما نقلته الموسوعة، الجماعة المعاصرة بتاريخ آشور القديم.

وتكمن أهمية هذه الشهادة في أنها تتعلق بخطاب منسوب إلى شخصية من داخل الجماعة، وليس بمجرد تسمية استخدمها رحالة أوروبي.

لكن النص الذي تنقله الموسوعة يعتمد على إعادة نشر في مجلة آتور سنة 1972، ولذلك يجب التمييز بين تاريخ المقال الأصلي وتاريخ إعادة نشره.

كما أن وجود خطاب قومي لدى أحد المثقفين لا يثبت أن جميع الجماعات المعنية تبنته في الفترة نفسها.

ومن هنا فإنني أرى أن سنة 1911 تمثل شاهداً مهماً على تطور الخطاب القومي، لكنها ليست بالضرورة بداية استعمال الاسم أو بداية النقاش حول التاريخ القديم.

المصدر : Encyclopaedia Iranica, “Assyrians in Iran,” section I؛ الإحالة إلى Nāqōšā, 1911, وإعادة النشر في.Ātor, no. 140, 1972

**الثاني والعشرون: من النهضة الثقافية إلى المطالب السياسية**

لا تتحول الجماعة إلى حركة قومية منظمة بمجرد امتلاكها لغة مكتوبة أو صحافة أو تراث تاريخي.

فقد يبدأ النشاط الثقافي بترجمة الكتب وتأسيس المدارس ونشر الصحف، ثم تتطور لدى بعض المثقفين تصورات عن وحدة المجتمع ومصالحه السياسية.

وقد تتحول هذه التصورات إلى مطالب تتعلق بالتمثيل أو الحماية أو الإدارة الذاتية.

لكن هذه المراحل لا تحدث دائماً بالتسلسل نفسه، ولا تتبناها جميع الفئات بالدرجة نفسها.

وقد تتعايش الهويات الكنسية والقومية والإقليمية لدى الفرد الواحد.

إنني أرى أن البحث في نشوء الحركات القومية يحتاج إلى تحديد أصحاب المطالب وتواريخها ومؤسساتها ومدى انتشارها.

ولا يكفي وجود مقال يربط جماعة حديثة بمملكة قديمة لإثبات قيام حركة سياسية شاملة.

**الثالث والعشرون: الحرب العالمية الأولى والتحولات السياسية**

أدت الحرب العالمية الأولى وانهيار الدولة العثمانية إلى تغيرات عميقة في أوضاع المجتمعات المسيحية الشرقية.

وشهدت المنطقة عنفاً وتهجيراً وخسائر بشرية واسعة، وتداخلت فيها صراعات الدول والجماعات المحلية والقوى العسكرية.

وفي هذه الظروف اكتسبت المطالب المتعلقة بالحماية والتمثيل السياسي والإدارة الذاتية أهمية متزايدة لدى بعض القيادات.

لكن المشاريع السياسية التي ظهرت بعد الحرب لا يجوز إسقاطها على جميع مراحل القرن التاسع عشر.

فالنشاط التبشيري والتعليمي في أورمية لم يكن بالضرورة يحمل البرنامج السياسي نفسه الذي تبنته بعض القيادات بعد الحرب العالمية الأولى.

كما أن المواقف المحلية لم تكن موحدة، بل تأثرت بالظروف العسكرية والاجتماعية والجغرافية.

ومن هنا فإنني أرى أن دراسة هذه المرحلة تحتاج إلى وثائق سياسية ودبلوماسية مستقلة، وسنعود إليها في الفصول اللاحقة.

**الرابع والعشرون: اختبار الاستمرارية التاريخية**

إذا أراد الباحث إثبات أن اسماً قومياً استُخدم بصورة متصلة منذ العصور القديمة، فعليه أن يقدم سلسلة وثائقية تتيح تتبع استعماله عبر الفترات المختلفة.

ويجب أن تحدد هذه السلسلة اللغة التي ظهر فيها الاسم، والمعنى الذي حمله، والجماعة التي استخدمته، والظروف التي ورد فيها.

فوجود الاسم في نقش قديم، ثم في مؤلف كلاسيكي، ثم في وثيقة كنسية، ثم في عنوان بعثة أوروبية، لا يثبت وحده أن مدلوله ظل ثابتاً.

وقد تكون هناك استمرارية جغرافية أو سكانية أو لغوية بدرجات مختلفة، دون أن تكون الهوية القومية الحديثة مطابقة لهوية سكان الدولة القديمة.

وفي المقابل، لا يجوز نفي الاستمرارية السكانية لمجرد تغير الأسماء أو غياب بعض الوثائق.

إنني أرى أن الموقف العلمي الصحيح هو تحديد ما تثبته الشواهد وما ترجحه وما تعجز عن حسمه.

ولا ينبغي ملء الفجوات التاريخية بافتراضات تخدم خطاباً قومياً معيناً.

**الخامس والعشرون: النتيجة التاريخية والمنهجية**

تكشف الوثائق التي تناولناها أن تطور التسميات لم يكن حدثاً واحداً يمكن نسبته إلى شخص أو مؤسسة أو سنة بعينها.

فقد استُخدمت أسماء كنسية ولغوية متعددة بين المجتمعات المسيحية الشرقية، كما ظهرت استعمالات تاريخية أخرى في الكتابات الأوروبية وبعض النصوص المحلية.

وتقدم الإشارة إلى مخطوط الموصل سنة 1847، إذا ثبتت بالمقابلة المباشرة، شاهداً محلياً مبكراً يستحق التحقيق.

كما تكشف كتابات كتس ورايلي عن تطور الاهتمام الأنجليكاني بهذه الجماعات، وعن اختلاف الاسم الذي يستخدمه الكاتب الأوروبي عن بعض التسميات التي ينسبها إلى السكان.

وتقدم رسائل سنة 1884، في ترجمتها الإنجليزية، شواهد مهمة على تنوع الأسماء الكنسية.

ثم تظهر مساهمة توما أودو سنة 1897 في النقاش اللغوي، قبل الخطاب القومي الأكثر وضوحاً الذي ارتبط بفريدون آتورايا سنة 1911.

إنني أرى أن هذا التسلسل يثبت تطور استعمال الأسماء والأفكار، لكنه لا يثبت وحده وجود استمرارية قومية غير منقطعة منذ العصور القديمة.

كما أنه لا يسمح بالقول إن المجتمعات التي تبنت أسماء حديثة قد اختُرعت في القرن التاسع عشر.

فالتاريخ السياسي القديم، وتاريخ السكان، وتاريخ التسميات، وتاريخ القومية الحديثة، مجالات متصلة لكنها ليست متطابقة.

**خاتمة الفصل الخامس عشر**

لقد أظهرت هذه الدراسة أن أسماء الجماعات المسيحية الشرقية خضعت لتحولات تاريخية طويلة، وأن الوثائق الكنسية والكتابات الأوروبية والصحافة المحلية قدمت استعمالات متعددة لا يجوز اختزالها في تعريف واحد.

كما كشفت أن التفاعل بين الاكتشافات الأثرية والإرساليات والتعليم والطباعة ساهم في إعادة طرح أسئلة التاريخ والانتماء خلال القرن التاسع عشر.

لكن هذه التحولات لم تكن نتيجة عمل أوروبي منفرد، فقد شارك فيها رجال دين ومثقفون وكتاب محليون، واختلفت مواقفهم وتفسيراتهم.

إنني، بصفتي باحثاً ومؤرخاً كوردياً، أرى أن العدالة التاريخية لا تتحقق بمنح جماعة معاصرة نسباً لا تثبته الوثائق، ولا بإنكار تاريخها الاجتماعي والثقافي بسبب تغير الأسماء عبر القرون.

ولا أقبل أن تتحول فرضية أثرية أو اشتقاق لغوي مختلف عليه إلى حقيقة تاريخية نهائية لمجرد تكراره في الكتب.

فالوثيقة يجب أن تبقى المرجع الأول، والاسم يجب أن يُدرس في سياقه، والهوية الحديثة يجب أن تُفهم بوصفها ظاهرة تاريخية لها جذور وتحولات.

وقد تبين أن بعض الشواهد المهمة لا تزال تحتاج إلى مقابلة مباشرة بأصولها، ولا سيما مخطوط الموصل سنة 1847، والنصوص السريانية لرسائل سنة 1884، ومقال آتورايا سنة 1911.

وهذا لا ينتقص من قيمة النتائج التي أمكن الوصول إليها، بل يحدد حدودها العلمية بدقة.

وبذلك نصل إلى نتيجة أساسية: إن التشابه بين اسم قديم واسم قومي حديث ليس دليلاً كافياً على تطابق الهوية عبر آلاف السنين، كما أن اختلاف الأسماء لا يثبت انقطاع المجتمعات عن ماضيها.

وفي الفصل السادس عشر سننتقل إلى دراسة المبشرين والقناصل البريطانيين وعلاقاتهم بالجماعات المسيحية الشرقية، مع التركيز على المراسلات والبعثات والوظائف الدينية والسياسية للمؤسسات، وكيف أصبحت بعض القضايا المحلية جزءاً من الاهتمام الدبلوماسي الأوروبي.

**المصادر والمراجع الأساسية للفصل الخامس عشر**

**أولاً: المصادر الأصلية**

Justin Perkins, A Residence of Eight Years in Persia, among the Nestorian Christians, Andover, 1843.

George Percy Badger, The Nestorians and Their Rituals, London, 1852.

Edward Lewes Cutts, Christians under the Crescent in Asia, London, Society for Promoting Christian Knowledge, 1877.

Athelstan Riley, Narrative of a Visit to the Assyrian Christians in Kurdistan: Undertaken at

the Request of the Archbishop of Canterbury, in the Autumn of 1884, London, 1884.

Austen Henry Layard, Nineveh and Its Remains, London, 1849.

Tʾōmā Ōdo, Dictionnaire de la langue chaldéenne, Mosul, 1897.

Tʾōmā Ōdo, Ktāḇā d-qeryānē gūbyē, Urmia, 1906.

Zahrira d-Bahra, Urmia, nineteenth-century periodical.

The Missionary Herald, nineteenth-century reports concerning the American missions in Urmia.

**ثانياً: الدراسات الأكاديمية**

John Joseph, The Modern Assyrians of the Middle East: Encounters with Western Christian Missions, Archaeologists, and Colonial Powers, Brill, 2000.

Adam H. Becker, Revival and Awakening: American Evangelical Missionaries in Iran and the Origins of Assyrian Nationalism, University of Chicago Press, 2015.

Sargon George Donabed, Reforging a Forgotten History: Iraq and the Assyrians in the Twentieth Century, Edinburgh University Press, 2015.

Heleen Murre-van den Berg, From a Spoken to a Written Language: The Introduction and Development of Literary Urmia Aramaic in the Nineteenth Century, 1999.

Heleen Murre-van den Berg, Scribes and Scriptures: The Church of the East in the Eastern Ottoman Provinces (1500–1850), Peeters, 2015.

J. F. Coakley, The Church of the East and the Church of England: A History of the Archbishop of Canterbury's Assyrian Mission, Oxford, 1992.

David Wilmshurst, The Ecclesiastical Organisation of the Church of the East, 1318–1913, Peeters, 2000.

Wilhelm Baum and Dietmar W. Winkler, The Church of the East: A Concise History, 2003.

Benedict Anderson, Imagined Communities, 1983.

Eric Hobsbawm, Nations and Nationalism since 1780, 1990.

Anthony D. Smith, The Ethnic Origins of Nations, 1986.

Rogers Brubaker, Ethnicity without Groups, 2004.

**ثالثاً: المراجع الموسوعية والأرشيفية**

Maria Macuch, “Assyrians in Iran I: The Assyrian Community,” Encyclopaedia Iranica, vol. II, fasc. 8, pp. 817–822.

Mingana Manuscript 77, folio 106، بحسب إحالة الموسوعة الإيرانية؛ يحتاج إلى مقابلة مباشرة.

Gorgias Encyclopedic Dictionary of the Syriac Heritage, “Urmia.”

Project Canterbury, digitized edition of Athelstan Riley's Narrative, 1884.

Archbishop of Canterbury's Mission historical reports and correspondence.

**ملاحظة توثيقية ختامية**

أُدخلت في هذه النسخة التصحيحات المتعلقة بعنوان كتاب إدوارد لويس كتس سنة 1877، وتاريخ رحلة رايلي سنة 1884،

والتسميات التي نسبها إلى السكان، ورسائل رجال الدين المنشورة في ملحق تقريره، واسم مترجمها الإنجليزي.

كما أُضيفت الإشارة إلى مخطوط الموصل سنة 1847، وإلى مساهمة توما أودو سنة 1897، مع بيان حدود الاستدلال بكل منهما.

**الفصل السادس عشر**

## المبشرون والقناصل البريطانيون والجماعات المسيحية الشرقية: من العلاقات الكنسية إلى التدخل الدبلوماسي وتشكيل القضية السياسية

### أولاً: مقدمة تاريخية

لم يكن القرن التاسع عشر مجرد مرحلة شهدت وصول الرحالة الأوروبيين إلى كوردستان وبلاد الرافدين، بل كان عصراً أعيدت فيه صياغة العلاقات بين المجتمعات المحلية والقوى الخارجية، وتداخلت فيه المصالح الدينية والدبلوماسية والعسكرية مع الاكتشافات الأثرية والكتابات التاريخية. وفي هذه البيئة ظهرت شبكة واسعة من المبشرين والقناصل والرحالة والمترجمين الذين جمعوا المعلومات عن سكان المنطقة، ثم نقلوها إلى المؤسسات الأوروبية، حيث أصبحت جزءاً من تصورات جديدة عن التاريخ والجغرافيا والهوية.

إنني، بصفتي باحثاً ومؤرخاً كوردياً، أرى أن دراسة هذه المرحلة لا يجوز أن تقوم على افتراض أن الأوروبيين كانوا مجرد مراقبين محايدين، كما لا يجوز أن تقوم على افتراض معاكس يجعل كل مبشر أو قنصل جزءاً من مؤامرة واحدة. فالمؤسسات الأوروبية

اختلفت في أهدافها وصلاحياتها، وتعارضت مصالحها أحياناً، لكن وجود هذا الاختلاف لا يلغي آثار تدخلاتها في المجتمعات المحلية.

والسؤال الذي أطرحه في هذا الفصل هو: كيف انتقلت العلاقات الكنسية والتعليمية مع الجماعات المسيحية الشرقية إلى مجال الاهتمام الدبلوماسي البريطاني، وما دور المراسلات والتقارير والبعثات في تشكيل التصورات الأوروبية عن هذه الجماعات، ثم في تطور قضيتها السياسية خلال الحرب العالمية الأولى وما بعدها؟

وللإجابة عن ذلك، سأميز بين شهادة المبشر، وتقرير القنصل، والموقف الحكومي الرسمي، والمطالب التي قدمتها القيادات المحلية. فهذه مستويات مختلفة، ولا يجوز تحويلها إلى رواية واحدة دون أدلة تربط بينها.

## ثانياً: كوردستان وشمال بلاد الرافدين قبل اتساع التدخل الأوروبي

كانت المناطق الممتدة بين الموصل وهكاري وأورمية وطور عبدين تتكون من مجتمعات متنوعة في لغاتها وأديانها وتنظيماتها المحلية. فقد عاشت فيها عشائر وإمارات كوردية، وجماعات مسيحية ذات مؤسسات كنسية وتنظيمات عشائرية، إلى جانب سكان المدن والقرى المرتبطين بالسلطات العثمانية والإيرانية.

ولم تكن العلاقات بين هذه المجتمعات محكومة بالعداء الديني وحده. فقد شملت التجارة والضرائب والاتفاقات المحلية والحماية والمصاهرة في بعض البيئات، كما شهدت نزاعات مسلحة وتنافساً على الأرض والسلطة والموارد.

وكان نفوذ الدولة العثمانية متفاوتاً بين المدن والأطراف الجبلية، بينما احتفظت بعض الزعامات المحلية بدرجات مختلفة من الاستقلال الفعلي.

ومن الخطأ أن نقرأ هذه البيئة كما لو كانت مقسمة منذ البداية إلى قوميات حديثة متنافسة وفق الحدود والتصورات التي ظهرت في القرن العشرين.

إنني أرى أن فهم العلاقات المحلية قبل اتساع التدخل الأوروبي شرط أساسي لفهم ما جرى لاحقاً. فلا يمكن تفسير كل نزاع بوصفه نتيجة مباشرة للتحريض الأجنبي، كما لا يمكن تجاهل أن التدخلات الخارجية غيّرت بعض التوازنات القائمة.

**ثالثاً: الإصلاحات العثمانية وتراجع السلطات المحلية**

شهد القرن التاسع عشر محاولات عثمانية متزايدة لإعادة تنظيم الإدارة والجيش والضرائب وتعزيز السلطة المركزية في الولايات الشرقية.

وقد أثرت هذه السياسات في الإمارات والعشائر الكوردية وفي المجتمعات المسيحية التي كانت تربطها بها علاقات اقتصادية وسياسية معقدة.

فحين سعت الدولة إلى تقليص استقلال بعض الزعامات المحلية، لم يكن ذلك مجرد تغيير إداري، بل كان تحولاً في موازين القوة وفي أنظمة الحماية والالتزامات التقليدية.

وقد استفادت أطراف محلية من هذه التحولات، بينما تضررت أطراف أخرى.

ولا يجوز تفسير جميع الصراعات الناتجة عنها باعتبارها نزاعات دينية خالصة.

إنني أرى أن المؤرخ مطالب بالتمييز بين مسؤولية الدولة المركزية ومسؤولية الأمراء والزعماء المحليين، وبين النزاع على السلطة والعنف الموجه ضد جماعات مدنية بسبب انتمائها الديني.

وهذا التمييز لا يبرر الاعتداءات، بل يساعد على تحديد المسؤوليات بصورة أدق.

**رابعاً: أحداث هكاري سنة 1843**

شهدت هكاري سنة 1843 حملة دامية استهدفت جماعات من أتباع كنيسة المشرق، وارتبطت بالصراعات التي شارك فيها الأمير بدرخان بك وحلفاؤه.

وقد تناولت هذه الأحداث روايات تبشيرية ودبلوماسية ومحلية، وأصبحت لاحقاً جزءاً مهماً من الكتابات الأوروبية عن كوردستان.

ولا يجوز إنكار وقوع أعمال عنف واسعة ضد المدنيين، لكن تحديد أعداد الضحايا والمسؤوليات التفصيلية يتطلب مقارنة المصادر المعاصرة، لا الاكتفاء بالأرقام التي تكررت في المؤلفات اللاحقة.

ومن المهم أيضاً دراسة طبيعة التحالفات المحلية، ومواقف الزعامات المختلفة، وعلاقة هذه الأحداث بمحاولات إعادة تنظيم السلطة في المنطقة.

إنني أرفض تحويل مسؤولية أمير أو تحالف عسكري عن حملة محددة إلى اتهام جماعي للشعب الكوردي بأكمله.

كما أرفض تبرير الجرائم المرتكبة ضد المدنيين بحجة الصراعات السياسية أو العشائرية.

فالمسؤولية التاريخية يجب أن تُنسب إلى أصحاب الأفعال والقرارات، لا إلى شعوب كاملة.

**خامساً: حملة سنة 1846 وتداعياتها**

تجدد العنف في المنطقة سنة 1846، في سياق الصراعات المرتبطة ببدرخان بك وحلفائه وبالجماعات المسيحية المحلية.

وقد أسهمت الحملات المتتابعة في تعميق الأزمة الإنسانية والسياسية، وزادت من اهتمام المؤسسات الأجنبية بأوضاع السكان.

لكن أخبار هذه الأحداث وصلت إلى أوروبا عبر قنوات متعددة، منها المبشرون ورجال الدين والوسطاء المحليون والمراسلات الدبلوماسية.

ولذلك فإن الرواية الأوروبية لا تمثل بالضرورة صورة مكتملة عن جميع الأطراف.

ويجب أن نسأل: من شاهد الحادثة مباشرة؟ ومن نقلها عن شهود؟ وما المعلومات التي أضافها المحرر أو المترجم؟ وهل تغيرت الأرقام والتفسيرات عند انتقال الرواية بين الكتب؟

إنني أرى أن دراسة حملتي 1843 و1846 تحتاج إلى الجمع بين المصادر العثمانية والكنسية والأوروبية، مع عدم افتراض أن أي مصدر منها يمتلك الحقيقة كاملة.

كما ينبغي التمييز بين الاهتمام الإنساني الذي أثارته المأساة وبين السياسات التي اتبعتها الحكومات الأجنبية بعد ذلك.

**سادساً: بداية الاتصالات بين كنيسة المشرق والمؤسسات البريطانية**

لم تبدأ العلاقات بين كنيسة المشرق والمؤسسات الأنجليكانية عند تأسيس البعثة الدائمة سنة 1886.

فقد ذكر أثلستان رايلي في تقريره الصادر سنة 1884 أن طلبات المساعدة الكنسية تعود، بحسب روايته، إلى سنة 1838.

كما أشار إلى إرسال جورج بيرسي بادجر وجون فليتشر سنة 1842.

وكانت هذه الاتصالات مرتبطة بالحاجة إلى التعليم والكتب والدعم الكنسي، لكنها جرت أيضاً ضمن بيئة سياسية كانت فيها القوى الأوروبية تتنافس على النفوذ في الدولة العثمانية وإيران.

وهنا يجب التمييز بين ما يورده رايلي بوصفه تاريخاً للعلاقات الكنسية وبين الوثائق الأصلية التي قد تثبت تفاصيل كل اتصال.

إنني أرى أن تقرير رايلي يقدم تسلسلاً مهماً، لكنه لا يعفينا من مراجعة الرسائل الأولى كلما توفرت.

كما أن طلب المساعدة من مؤسسة أجنبية لا يعني بالضرورة قبول جميع أهدافها الدينية أو السياسية.

**سابعاً: جورج بيرسي بادجر ودوره في المعرفة البريطانية**

كان جورج بيرسي بادجر من الشخصيات المهمة في تاريخ الاتصالات البريطانية مع الجماعات المسيحية الشرقية.

وقد نشر سنة 1852 كتابه «النساطرة وطقوسهم»، الذي أصبح من المراجع الأوروبية المعروفة عن كنيسة المشرق وتقاليدها.

وتكشف تسمية الكتاب عن حضور الاصطلاح الكنسي «النساطرة» في الكتابات البريطانية خلال تلك الفترة.

لكن أهمية الكتاب لا تقتصر على عنوانه، بل تشمل المعلومات التي جمعها عن المؤسسات الدينية والطقوس والمجتمعات التي زارها.

ومن الضروري التمييز بين الوثائق أو النصوص التي ينقلها بادجر وبين تفسيراته الشخصية.

فقد يكون الكاتب شاهداً مهماً على مؤسسة عرفها مباشرة، لكنه لا يصبح بذلك مرجعاً نهائياً في أصول جميع سكان المنطقة.

إنني أرى أن قيمة بادجر تكمن في مادته الوثائقية واللغوية والكنسية، مع ضرورة إخضاع أحكامه التاريخية للمقارنة بمصادر أخرى.

**ثامناً: الإرساليات الأمريكية في أورمية**

شهدت أورمية نشاطاً بروتستانتياً أمريكياً منذ ثلاثينيات القرن التاسع عشر، وكان جاستن بيركنز من أبرز الشخصيات المرتبطة بهذه المرحلة.

وقد أسهمت الإرساليات الأمريكية في تطوير التعليم والطباعة والترجمة وإنتاج النصوص الدينية والمدرسية.

كما شارك معلمون ومترجمون محليون في هذه الأعمال.

لكن المؤسسات الأمريكية لم تكن جزءاً من الحكومة البريطانية، ولا يجوز إدراج جميع أنشطتها ضمن سياسة بريطانية موحدة.

وقد اختلفت أهداف الإرساليات الأمريكية عن بعض أهداف المؤسسات الأنجليكانية والكاثوليكية.

إنني أرى أن المقارنة بين هذه المؤسسات ضرورية لفهم التنافس الديني والتعليمي، وكذلك لفهم اختلاف الأسماء التي استخدمتها في مخاطبة المجتمعات المحلية.

فوجود مطبعة أو مدرسة لا يثبت تلقائياً وجود مشروع قومي محدد، لكنه قد يوفر أدوات ثقافية يستفيد منها المثقفون المحليون في مراحل لاحقة.

**تاسعاً: إدوارد لويس كتس ومهمة سنة 1876**

أُرسل رجل الدين الإنجليزي إدوارد لويس كتس في مهمة استقصائية سنة 1876، ونشر سنة 1877 كتابه «المسيحيون تحت الهلال في آسيا.«

ويعد هذا الكتاب مصدراً مهماً لدراسة الاهتمام الأنجليكاني بالجماعات المسيحية الشرقية قبل تأسيس البعثة الدائمة.

لكن يجب ألا ننسب إليه عنواناً لم يحمله كتابه، كما حدث في بعض الكتابات التي خلطت بين عنوان مؤلفه والتسمية التي استخدمتها مؤسسات بريطانية لاحقة.

وقد أشار رايلي إلى مهمة كتس في تقريره سنة 1884، ووضعها ضمن سلسلة الاتصالات السابقة.

إنني أرى أن القيمة التاريخية لكتاب كتس تتحدد بما يقوله نصه فعلاً، لا بما نريد أن نستنتجه من مجرد وجوده.

ولهذا يجب تحديد الصفحات التي يستعمل فيها أسماء الجماعات، ومعرفة ما إذا كان ينقل تسمية محلية أو يستخدم اصطلاحاً إنجليزياً.

## عاشراً: رودولف فال وبداية النشاط الأنجليكاني سنة 1881

يذكر رايلي أن رودولف فال أُرسل سنة 1881 إلى كوردستان في إطار النشاط الأنجليكاني المرتبط برئيسي أساقفة كانتربري ويورك.

وقد عمل فال في التعليم، وأقام في مناطق مختلفة، وواجه صعوبات مع السلطات المحلية.

وتكشف هذه المرحلة أن النشاط الأنجليكاني سبق تأسيس البعثة الدائمة سنة 1886.

كما يقدم تقرير رايلي معلومات عن المدارس التي ارتبطت بعمل فال، وعن الأموال المخصصة للتعليم، وعن المشكلات التي واجهت الطباعة.

ومن التفاصيل المهمة التي ذكرها رايلي أن المطبعة لم تكن تعمل حين زار المنطقة، بسبب مشكلات تتعلق بالتراخيص ونوع الحروف الطباعية المرسلة.

وهذا مثال واضح على ضرورة عدم تحويل الخطط المعلنة إلى إنجازات فعلية دون تحقق.

إنني أرى أن المؤرخ يجب أن يميز بين المشروع المقترح والعمل المنفذ والنتائج التي تحققت بالفعل.

**الحادي عشر: أثلستان رايلي ورحلته سنة 1884**

قام أثلستان رايلي برحلة إلى أورمية وكوردستان سنة 1884، بناءً على طلب رئيس أساقفة كانتربري.

وقد نشر تقريراً يتضمن وصف رحلته، وتقييماً للنشاط الأنجليكاني السابق، وتوصيات بشأن مستقبل البعثة.

ومن أهم ما يميز التقرير أنه يجمع بين المشاهدة الشخصية والمعلومات المنقولة والأحكام الدينية والمقترحات الإدارية.

وقد أوصى رايلي بإنشاء مركزين، أحدهما في أورمية للطباعة، والآخر في قوجانس أو منطقة مجاورة للتعليم الكنسي.

لكن هذه التوصيات لم تكن وصفاً لواقع قائم كله، بل كانت برنامجاً مقترحاً.

كما أن التقرير يتضمن أحكاماً سلبية عن المستوى التعليمي لبعض رجال الدين المحليين، وينبغي قراءتها في سياق أهداف الكاتب وموقفه الكنسي.

إنني أرى أن رايلي شاهد مهم، لكنه ليس شاهداً محايداً في جميع أحكامه.

**الثاني عشر: رايلي والقناصل والسلطات المحلية**

تكشف رحلة رايلي أن النشاط التبشيري لم يكن منفصلاً تماماً عن العلاقات الدبلوماسية.

فقد وصف اتصالاته بالسلطات الإيرانية والعثمانية، والصعوبات التي واجهها عند التنقل بين المناطق، والرسائل والبرقيات التي استخدمها لمعالجة تلك الصعوبات.

كما تحدث عن أهمية الحصول على التراخيص الرسمية قبل توسيع النشاط.

ومن اللافت أنه حذر من أن نشاط المبشرين دون موافقات حكومية قد يخلق مشكلات للسكان المحليين، ويضع القناصل البريطانيين أمام أزمات لا يستطيعون حلها بسهولة.

وهذه الشهادة مهمة لأنها تكشف حدود النفوذ الأوروبي، ولا تؤيد تصوراً مبسطاً يفترض أن كل مبشر كان قادراً على فرض إرادته على السلطات.

لكنها تظهر في الوقت نفسه أن المؤسسة الكنسية كانت تستفيد من قنوات الاتصال الدبلوماسية.

إنني أرى أن هذه العلاقة تستحق دراسة مستقلة، لأنها تمثل أحد المواضع التي تداخل فيها العمل الديني مع المصالح السياسية.

**الثالث عشر: تأسيس البعثة الدائمة سنة 1886**

شهدت سنة 1886 تأسيس البعثة الأنجليكانية الدائمة المرتبطة برئيس أساقفة كانتربري.

وقد سبقتها اتصالات ومهام استقصائية وأنشطة تعليمية، لكنها شكلت مرحلة أكثر انتظاماً من حيث المؤسسة والتمويل والموظفين.

وكانت أهداف البعثة المعلنة مرتبطة بدعم كنيسة المشرق وتطوير التعليم الكنسي وتوفير الكتب.

وقد ميزت البعثة نفسها عن بعض الإرساليات التي سعت إلى جذب أتباع الكنائس الشرقية إلى طوائف أخرى.

لكن هذا التمييز في الأهداف المعلنة لا يعني غياب التأثير الثقافي أو الديني.

فالمؤسسة التي تشرف على التعليم وتحدد الكتب والمناهج قد تؤثر في طرق فهم التاريخ والانتماء، حتى عندما لا تعلن مشروعاً قومياً.

إنني أرى أن إثبات هذا التأثير يحتاج إلى فحص الكتب المدرسية والمراسلات والمطبوعات، وليس إلى افتراضه من اسم البعثة وحده.

**الرابع عشر: التعليم والطباعة وتداول التسميات التاريخية**

ساعدت المدارس والمطابع في توسيع تداول النصوص والأفكار بين المجتمعات المحلية والمؤسسات الأوروبية.

وقد أتاحت هذه الوسائل ظهور معلمين ومترجمين وكتاب قادرين على المشاركة في النقاشات الدينية والتاريخية.

لكن انتقال اسم تاريخي من مؤلف أوروبي إلى كتاب مدرسي محلي يحتاج إلى إثبات مباشر.

فلا يكفي وجود مدرسة أو مطبعة لاستنتاج أن جميع طلابها تعلموا تصوراً قومياً معيناً.

ويجب أن نحدد اسم الكتاب وتاريخ طباعته ولغته ومؤلفه والعبارة التي استخدمها.

كما ينبغي مقارنة المطبوعات الأنجليكانية بالمطبوعات الأمريكية والكاثوليكية والمحلية.

إنني أرى أن دراسة تاريخ الهوية من خلال النصوص التعليمية أكثر دقة من الاكتفاء بتواريخ تأسيس المؤسسات.

**الخامس عشر: القناصل البريطانيون بوصفهم منتجي معلومات سياسية**

كان القناصل البريطانيون يرفعون تقارير عن الأوضاع السياسية والأمنية والتجارية في الدولة العثمانية وإيران.

وقد تضمنت بعض التقارير معلومات عن الجماعات المسيحية وعلاقاتها بالسلطات والعشائر المجاورة.

لكن التقرير القنصلي ليس بالضرورة وصفاً محايداً.

فقد يعتمد القنصل على مترجم أو مخبر أو رجل دين أو زعيم محلي، وقد تختلف دقة المعلومات بحسب المصدر الذي نقلها.

كما أن التقرير قد يكتب استجابة لحادثة معينة أو لخدمة قرار دبلوماسي محدد.

ولهذا يجب التمييز بين الشكوى المحلية وتلخيص القنصل لها وتعليق السفارة والقرار الوزاري.

إنني أرى أن الوثيقة البريطانية لا تكتسب صفة الحقيقة النهائية لمجرد أنها محفوظة في أرشيف رسمي.

فالأرشيف يثبت وجود المراسلة ومضمونها، لكنه لا يضمن صحة كل ادعاء ورد فيها.

**السادس عشر: التعاطف الديني والمصلحة الاستراتيجية**

لم تكن السياسة البريطانية تجاه الجماعات المسيحية الشرقية محكومة بعامل واحد.

فقد وجد تعاطف ديني في بعض الأوساط الكنسية والشعبية، بينما كانت الحكومة البريطانية توازن بين علاقاتها بالدولة العثمانية ومصالحها الاستراتيجية والتنافس مع روسيا.

وقد أدى هذا التداخل إلى اختلاف المواقف بين رجال الدين والقناصل والوزراء.

فقد يطالب مبشر بتدخل عاجل لحماية جماعة محلية، بينما ترى الحكومة أن التدخل المباشر قد يضر بعلاقاتها الإقليمية.

وقد يقدم مسؤول تصريحاً متعاطفاً دون أن يكون مخولاً بتقديم ضمان سياسي أو عسكري.

إنني أرى أن هذا التباين أساسي لفهم تطور القضية السياسية لاحقاً.

فالتعاطف ليس وعداً رسمياً، والمبادرة الفردية ليست قراراً حكومياً، والاقتراح الإداري ليس التزاماً دولياً.

**السابع عشر: صورة الكورد في الكتابات التبشيرية**

تضمنت بعض الكتابات التبشيرية الأوروبية أوصافاً سلبية للعشائر الكوردية، خصوصاً عند تناول النزاعات المسلحة.

لكن هذه الأوصاف لا يجوز تعميمها على الشعب الكوردي بأكمله.

فالمجتمعات الكوردية كانت متنوعة في تنظيماتها السياسية والاجتماعية والدينية، كما اختلفت علاقاتها بالجماعات المسيحية من منطقة إلى أخرى.

وقد وجدت حالات تعاون وتبادل اقتصادي واتفاقات محلية، إلى جانب النزاعات والاعتداءات.

ومن الضروري أن نسأل عما إذا كان الكاتب يصف حادثة شاهدها بنفسه أو ينقل رواية من طرف مشارك أو يكرر تصوراً شائعاً في بيئته الأوروبية.

إنني، بصفتي مؤرخاً كوردياً، أرفض تحويل التاريخ إلى محكمة جماعية ضد شعب كامل.

لكن الدفاع عن الدقة التاريخية لا يعني إنكار الجرائم التي ارتكبها زعماء أو جماعات محددة.

فالتحقيق العلمي يقتضي تحديد المسؤولية، لا توزيعها على أساس الانتماء القومي.

**الثامن عشر: وليم أينجر ويغرام وتشكيل الرواية البريطانية**

يستحق وليم أينجر ويغرام اهتماماً خاصاً بسبب ارتباطه بالبعثة الأنجليكانية وكتاباته عن كنيسة المشرق وكوردستان.

وقد نشر سنة 1910 كتاباً عن تاريخ الكنيسة، ثم كتاب «مهد البشرية: الحياة في كوردستان الشرقية» سنة 1914، وكتاب «الآشوريون وجيرانهم» سنة 1929.

وتقدم مؤلفاته مادة مهمة عن المؤسسات الدينية والأوضاع الاجتماعية والسياسية التي عرفها أو جمع معلومات عنها.

لكن يجب التمييز بين المعلومات التي شاهدها أو وثقها وبين تفسيراته المتعلقة بأصول السكان والتاريخ القديم.

فقد يحمل الكاتب تصورات دينية أو قومية تؤثر في اختيار الأسماء وفي تفسير الأحداث.

ولا يجوز أن تتحول مكانته بوصفه رجل دين مطلعاً على المنطقة إلى ضمان لصحة جميع استنتاجاته التاريخية.

إنني أرى أن كتابات ويغرام تحتاج إلى قراءة نقدية مقارنة، خصوصاً عندما تنتقل من وصف المجتمع إلى تفسير هويته التاريخية.

**التاسع عشر: ويغرام وكتاب يوسف مالك**

صدر كتاب يوسف مالك «الخيانة البريطانية للآشوريين» سنة 1935، متضمناً مقدمة كتبها وليم أينجر ويغرام.

وهذه العلاقة مهمة لأنها تكشف استمرار صلات بين بعض الشخصيات الكنسية البريطانية والقضية السياسية التي تطورت في العراق خلال القرن العشرين.

لكن كتابة ويغرام للمقدمة لا تعني أن الحكومة البريطانية تبنت الكتاب أو وافقت على جميع استنتاجاته.

كما لا يجوز اعتبار المقدمة دليلاً على أن البعثة الأنجليكانية كانت تعمل منذ تأسيسها وفق مشروع سياسي انتهى إلى مطالب الثلاثينيات.

إنني أرى أن التحقيق الصحيح يقتضي قراءة مقدمة ويغرام بوصفها نصاً مستقلاً، ثم مقارنتها بمؤلفاته السابقة وبمواقف مالك.

فالتقارب بين شخصيتين لا يثبت التطابق الكامل بين آرائهما أو أهدافهما.

**العشرون: الحرب العالمية الأولى وتغير طبيعة العلاقات**

أدت الحرب العالمية الأولى إلى تحول عميق في العلاقات بين الجماعات المسيحية الشرقية والقوى الإقليمية والدولية.

فقد انتقلت بعض العلاقات من مجال التعليم والمساعدة الكنسية إلى مجالات النزوح والحماية والتعاون العسكري والمطالب السياسية.

لكن هذه التحولات حدثت في ظروف تختلف عن ظروف القرن التاسع عشر.

ولا يجوز افتراض أن المدارس التي أنشئت قبل الحرب كانت تعمل منذ البداية لتنفيذ البرامج السياسية التي ظهرت بعدها.

كما لا يجوز تجاهل أن الاتصالات السابقة قد ساعدت في إنشاء شبكات معرفة وثقة وتواصل استفادت منها بعض القيادات لاحقاً.

إنني أرى أن العلاقة بين المرحلتين يجب أن تثبت من خلال المراسلات والقرارات والاتصالات الفعلية.

فالتتابع الزمني لا يكفي وحده لإثبات وجود خطة واحدة متصلة.

**الحادي والعشرون: من الحماية الكنسية إلى المطالب السياسية**

مع انهيار الدولة العثمانية وظهور ترتيبات سياسية جديدة بعد الحرب العالمية الأولى، تقدمت بعض القيادات المحلية بمطالب تتعلق بالحماية والتمثيل والإدارة الذاتية.

وقد أصبحت هذه المطالب جزءاً من المفاوضات الدولية المتعلقة بالحدود ومستقبل العراق والموصل.

لكن المطالب السياسية لم تكن موحدة بين جميع الجماعات المسيحية، كما اختلفت مواقف القيادات الدينية والمدنية والعسكرية.

ومن الضروري التمييز بين طلب حماية السكان وطلب منطقة استيطان وطلب حكم ذاتي وطلب إقامة دولة مستقلة.

فهذه مطالب مختلفة من حيث مضمونها وآثارها القانونية والسياسية.

إنني أرى أن البحث في هذه المرحلة يحتاج إلى النصوص الأصلية للمذكرات والرسائل والقرارات، لا إلى العناوين التي استخدمها المؤلفون اللاحقون.

**الثاني والعشرون: آغا بطرس والمشاريع السياسية بعد الحرب**

برز آغا بطرس ضمن الشخصيات المرتبطة بالتطورات العسكرية والسياسية التي شهدتها الجماعات المسيحية الشرقية خلال الحرب العالمية الأولى وما بعدها.

وقد ارتبط اسمه بمشاريع ومطالب سياسية في مرحلة إعادة رسم الحدود والنفوذ في المنطقة.

لكن دراسة هذه المشاريع تحتاج إلى التمييز بين المبادرات الشخصية والتمثيل الجماعي المعترف به، وبين المقترحات المقدمة إلى القوى الأجنبية والقرارات التي اعتمدتها تلك القوى فعلاً.

ولا يجوز اعتبار كل مشروع قدمته شخصية محلية سياسة رسمية بريطانية.

كما أن وجود مراسلة بشأن مشروع معين لا يعني الموافقة عليه.

إنني أرى أن الوثائق المتعلقة بسنة 1923، ومنها المراسلات التي تحمل عنوان «مستقبل الآشوريين»، تحتاج إلى تحقيق مستقل في أرقام ملفاتها وأصولها وتواريخها.

وسنعود إليها في فصل لاحق، مع دراسة علاقتها بمؤتمر لوزان ونزاع الموصل.

**الثالث والعشرون: يوسف مالك وكتاب «الخيانة البريطانية للآشوريين»**

يعد كتاب يوسف مالك الصادر سنة 1935 مصدراً مهماً لدراسة المواقف السياسية التي ظهرت بعد انتهاء الانتداب البريطاني على العراق سنة 1932 وأحداث سميل سنة 1933.

وقد قدم مالك رواية نقدية للسياسة البريطانية، واستند إلى خبرته الشخصية ومراسلات ووثائق وشهادات لدعم موقفه.

لكن عنوان الكتاب يحمل حكماً سياسياً واضحاً، ولا يجوز اعتباره نتيجة تاريخية مثبتة قبل فحص الأدلة التي قدمها المؤلف.

ومن الضروري التمييز بين ما شاهده مالك بنفسه، وما نقله عن الآخرين، وما اقتبسه من وثائق، وما استنتجه من مجموع هذه المواد.

كما يجب مقارنة الوثائق المنشورة في كتابه بأصولها كلما أمكن ذلك، لمعرفة ما إذا كانت كاملة أو مقتطفة، وما السياق الذي وردت فيه.

إنني أرى أن قيمة كتاب مالك كبيرة بوصفه شهادة سياسية ووثائقية، لكنها لا تجعله مرجعاً نهائياً في جميع القضايا التي تناولها.

**الرابع والعشرون: كيف نختبر الادعاء بوجود وعود بريطانية؟**

من القضايا الأساسية في دراسة السياسة البريطانية مسألة الوعود التي قيل إنها قدمت لبعض القيادات والجماعات.

لكن كلمة «وعد» قد تشير إلى تصريح عسكري أو رسالة إدارية أو اقتراح دبلوماسي أو قرار حكومي معتمد.

ولا تتمتع هذه الوثائق بالقوة نفسها.

فقد يقدم ضابط تصريحاً في ظروف الحرب، ثم لا تعتمد حكومته مضمونه.

وقد يوصي قنصل بإجراء معين، لكن الوزارة ترفضه أو تعدله.

ولهذا فإنني أرى أن اختبار أي وعد يحتاج إلى تحديد تاريخه وصاحبه والجهة المخاطبة ومضمونه وصلاحية مصدره، ثم البحث عن القرار النهائي والتنفيذ الفعلي.

كما ينبغي التمييز بين الوعد بحماية المدنيين والوعد بالحكم الذاتي والوعد بالاستقلال.

ولا يمكن إثبات الخيانة السياسية أو نفيها بمجرد اقتطاع عبارة من مراسلة واحدة.

فالحكم التاريخي يحتاج إلى تتبع سلسلة الوثائق كاملة.

**الخامس والعشرون: النتيجة التاريخية والمنهجية**

تكشف دراسة المبشرين والقناصل البريطانيين والجماعات المسيحية الشرقية عن تداخل ثلاثة مسارات رئيسية.

المسار الأول هو العلاقات الكنسية والتعليمية التي تطورت خلال القرن التاسع عشر، وأسهمت في توسيع الاتصال بين المجتمعات المحلية والمؤسسات الأوروبية.

والمسار الثاني هو العلاقات الدبلوماسية التي ارتبطت بحماية السكان والمصالح البريطانية والتنافس بين القوى الإقليمية.

أما المسار الثالث فهو التحول السياسي الذي ازداد وضوحاً خلال الحرب العالمية الأولى وما بعدها، عندما أصبحت مطالب بعض الجماعات موضوعاً للمفاوضات والوثائق الدولية.

وقد تداخلت هذه المسارات، لكنها لم تكن متطابقة في أهدافها أو مؤسساتها أو نتائجها.

ولا يمكن إثبات وجود مشروع واحد متصل بينها دون سلسلة وثائقية واضحة.

كما لا يجوز تجاهل دور القيادات والمجتمعات المحلية في صياغة مطالبها وتحديد علاقاتها بالقوى الأجنبية.

إنني أرى أن المؤرخ يجب أن يرفض التفسير الذي يجعل الأوروبيين صانعي كل شيء، كما يجب أن يرفض التفسير الذي ينفي تأثيرهم في إعادة تشكيل العلاقات السياسية والثقافية.

فالحقيقة التاريخية لا تُستخرج من النوايا المفترضة، بل من الوثائق والممارسات والقرارات والنتائج.

**خاتمة الفصل السادس عشر**

لم تكن العلاقة بين بريطانيا والجماعات المسيحية الشرقية علاقة دينية خالصة، كما لا يمكن اختزالها في مشروع سياسي واحد.

فقد بدأت اتصالات عديدة في إطار كنسي وتعليمي، ثم تداخلت مع المصالح الدبلوماسية والتحولات الإقليمية، وأصبحت بعض القضايا المحلية جزءاً من السياسة الدولية.

وقد ساهمت هذه العلاقات في تداول تسميات تاريخية وتطوير مؤسسات تعليمية وثقافية، لكنها لا تثبت وحدها أن هوية قومية حديثة صُنعت بقرار أوروبي منفرد.

وفي الوقت نفسه، لا يجوز تجاهل الدور الذي أدته الكتابات الأوروبية والبعثات والمؤسسات الدبلوماسية في تشكيل تصورات جديدة عن تاريخ المنطقة وسكانها.

إنني، بصفتي باحثاً ومؤرخاً كوردياً، أرى أن من واجبي نقد الروايات التي صورت كوردستان بوصفها أرضاً لا تاريخ لها خارج شهادات الرحالة والمبشرين، كما أرى أن من واجبي رفض التعميمات التي تحمل شعباً كاملاً مسؤولية أعمال زعماء أو جماعات محددة.

ولا أقبل أن تصبح الوثيقة البريطانية حقيقة نهائية لمجرد صدورها عن مؤسسة رسمية، كما لا أقبل أن تتحول شهادة مؤلف قومي إلى حكم تاريخي لا يقبل المراجعة.

فالوثيقة يجب أن تُقرأ في سياقها، والشهادة يجب أن تُقارن بغيرها، والقرار السياسي يجب أن يُميز عن الاقتراح أو الوعد غير المعتمد.

وقد كشفت هذه الدراسة أن الانتقال من العلاقات الكنسية إلى القضية السياسية كان عملية طويلة ومعقدة، شاركت فيها مؤسسات أجنبية وقيادات محلية وظروف عسكرية ودبلوماسية متغيرة.

وسنخصص الفصول التالية للتحولات التي أحدثتها الحرب العالمية الأولى، ثم لمشاريع ما بعد الحرب والمراسلات البريطانية المتعلقة بمستقبل الجماعات المسيحية في العراق وكوردستان.

أما كتاب يوسف مالك «الخيانة البريطانية للآشوريين» فسيبقى مصدراً أساسياً للمقارنة النقدية، لا بوصفه حكماً نهائياً، بل باعتباره شهادة سياسية مهمة يجب اختبارها أمام الوثائق البريطانية والعراقية والدولية.

وفي الفصل السابع عشر سننتقل إلى الحرب العالمية الأولى والتحولات السياسية والسكانية في شمال بلاد الرافدين وكوردستان، مع التركيز على الوقائع المؤرخة والمراسلات المعاصرة والنتائج التي ترتبت على انهيار النظام السياسي القديم.

**المصادر والمراجع الأساسية للفصل السادس عشر**

**أولاً: المصادر الأصلية**

George Percy Badger, The Nestorians and Their Rituals, London, 1852.

Justin Perkins, A Residence of Eight Years in Persia, among the Nestorian Christians, Andover, 1843.

Edward Lewes Cutts, Christians under the Crescent in Asia, London, Society for Promoting Christian Knowledge, 1877.

Athelstan Riley, Narrative of a Visit to the Assyrian Christians in Kurdistan: Undertaken at the Request of the Archbishop of Canterbury, in the Autumn of 1884, London, 1884.

William A. Wigram, An Introduction to the History of the Assyrian Church, London, 1910.

William A. Wigram, The Cradle of Mankind: Life in Eastern Kurdistan, London, 1914.

William A. Wigram, The Assyrians and Their Neighbours, London, 1929.

Yusuf Malek, The British Betrayal of the Assyrians, first published 1935, with an introduction by William A. Wigram.

Reports of the Archbishop of Canterbury's Mission to the Assyrian Christians, late nineteenth- and early twentieth-century publications.

British Parliamentary Papers, relevant publications concerning Ottoman affairs, Iraq and minority questions.

Foreign Office Correspondence, relevant British diplomatic correspondence concerning the Ottoman Empire, Persia and Iraq.

**ثانياً: الدراسات الأكاديمية**

J. F. Coakley, The Church of the East and the Church of England: A History of the Archbishop of Canterbury's Assyrian Mission, Oxford University Press, 1992.

John Joseph, The Modern Assyrians of the Middle East: Encounters with Western Christian Missions, Archaeologists, and Colonial Powers, Brill, 2000.

Adam H. Becker, Revival and Awakening: American Evangelical Missionaries in Iran and

the Origins of Assyrian Nationalism, University of Chicago Press, 2015.

Heleen Murre-van den Berg, Scribes and Scriptures: The Church of the East in the Eastern Ottoman Provinces (1500–1850), Peeters, 2015.

David Wilmshurst, The Ecclesiastical Organisation of the Church of the East, 1318–1913, Peeters, 2000.

Wilhelm Baum and Dietmar W. Winkler, The Church of the East: A Concise History, RoutledgeCurzon, 2003.

Janet Klein, The Margins of Empire: Kurdish Militias in the Ottoman Tribal Zone, Stanford University Press, 2011.

Sargon George Donabed, Reforging a Forgotten History: Iraq and the Assyrians in the Twentieth Century, Edinburgh University Press, 2015.

**ثالثاً: ملاحظات توثيقية**

استندت إعادة صياغة الفصل إلى النص السابق الذي تناول ثمانية عشر مبحثاً، وجرى توسيعه إلى خمسة وعشرين مبحثاً مع الحفاظ على موضوعه الأساسي.

وجرى التحقق من تقرير أثلستان رايلي سنة 1884، بما يتضمنه من معلومات عن رودولف فال، ومهمة كتس، ومقترحات التعليم والطباعة، والعلاقات مع السلطات المحلية.

كما جرى الرجوع إلى الدراسة الأكاديمية لج. ف. كوكلي بشأن تطور البعثة الأنجليكانية، وإلى بيانات كتاب يوسف مالك الصادر سنة 1935.

## الفصل السابع عشر

## الحرب العالمية الأولى وانهيار التوازنات القديمة في كوردستان وبلاد الرافدين: الجيوش والتهجير والتحالفات وميلاد المطالب السياسية الجديدة(1914–1918)

### أولاً: مقدمة تاريخية

لم تكن الحرب العالمية الأولى بالنسبة إلى كوردستان وبلاد الرافدين مجرد حرب بين الدولة العثمانية وروسيا وبريطانيا وحلفائهما، بل كانت مرحلة انهيار سياسي واجتماعي وسكاني غيرت مصير شعوب المنطقة، وفتحت الطريق أمام تدخلات دولية جديدة ومشاريع قومية وسياسية متنافسة. ففي السنوات الممتدة بين 1914 و1918، تحولت الجبال والسهول والقرى الممتدة من وان وهكاري إلى أورمية والموصل إلى ساحات للعمليات العسكرية والنزوح والقتل الجماعي والمجاعة.

إنني، بصفتي باحثاً ومؤرخاً كوردياً، أرى أن دراسة هذه المرحلة تتطلب التحرر من الروايات التي تجعل شعباً واحداً مسؤولاً عن جميع المآسي، كما تتطلب رفض الروايات التي تنكر الجرائم المثبتة بحجة الدفاع عن التاريخ القومي. فقد شاركت سلطات

عثمانية وتشكيلات عسكرية ومحلية في ارتكاب أعمال عنف واسعة ضد المدنيين، وتعرضت جماعات أرمنية ومسيحية شرقية وكوردية وغيرها للقتل والتهجير وفقدان الممتلكات، وإن اختلفت طبيعة السياسات والمسؤوليات في كل حالة.

والسؤال الذي أطرحه في هذا الفصل هو: كيف أدى انهيار التوازنات القديمة خلال الحرب إلى انتقال بعض الجماعات المسيحية الشرقية من مجتمعات محلية ذات تنظيمات كنسية وعشائرية إلى جماعات نازحة ومسلحة تطالب بالحماية والترتيبات السياسية، وما الدور الذي أدته روسيا وبريطانيا والقيادات المحلية في هذا التحول؟

وسأعتمد في الإجابة على التسلسل الزمني للأحداث، والتمييز بين القرارات العسكرية والسياسات الحكومية والذاكرة السياسية اللاحقة، مع عدم اعتبار أي رواية قومية أو دبلوماسية حكماً نهائياً قبل اختبار أدلتها.

## ثانياً: كوردستان عشية الحرب العالمية الأولى

كانت كوردستان عشية الحرب منطقة موزعة بين الدولة العثمانية والدولة القاجارية الإيرانية، بينما كان النفوذ الروسي يتوسع في القوقاز وشمال غربي إيران. ولم تكن الحدود السياسية تعكس دائماً العلاقات الاجتماعية والاقتصادية القائمة بين السكان، فقد ارتبطت العشائر الكوردية بالمراعي والطرق التجارية والقرى الجبلية، كما عاشت جماعات مسيحية وأرمنية ويزيدية ومسلمة في مناطق متجاورة أو متداخلة.

وكانت الدولة العثمانية قد أمضت عقوداً في محاولة تعزيز سلطتها المركزية في الولايات الشرقية، بعد تراجع نفوذ بعض الإمارات

والزعامات المحلية. وقد أدت الإصلاحات الإدارية والعسكرية وسياسات التجنيد والضرائب إلى تغير علاقات السكان بالدولة وبالقيادات التقليدية.

وفي المقابل، كانت الدولة القاجارية تواجه صعوبات في فرض سيطرتها على بعض المناطق الحدودية، حيث تداخل نفوذ العشائر مع الحضور العسكري الروسي والعثماني.

إنني أرى أن هذه البيئة تفسر جانباً مهماً من هشاشة المنطقة عند اندلاع الحرب، لأن السكان لم يدخلوا الصراع من نقطة بداية واحدة، بل حملوا معهم إرثاً من التنافس المحلي والتدخلات الأجنبية والاختلالات السياسية السابقة.

## ثالثاً: دخول الدولة العثمانية الحرب سنة 1914

دخلت الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى في أواخر أكتوبر 1914، بعد العمليات البحرية التي استهدفت موانئ روسية في البحر الأسود. وأعلنت روسيا الحرب عليها في الثاني من نوفمبر، ثم تبعتها بريطانيا وفرنسا في الأيام التالية.

وأدى ذلك إلى فتح جبهة واسعة في القوقاز وشرق الأناضول، وامتدت آثار العمليات العسكرية إلى المناطق الإيرانية المجاورة.

وقد أصبحت القرى الحدودية معرضة لتحركات الجيوش والتجنيد والمصادرات والاتهامات بالتعاون مع العدو. وتغيرت علاقة السلطات ببعض المجتمعات المحلية، إذ أصبحت مسألة الولاء العسكري أكثر حضوراً من الترتيبات التقليدية التي حكمت العلاقات قبل الحرب.

وفي هذه الظروف تحول الانتماء الديني أو العشائري أحياناً إلى معيار للاشتباه السياسي، خصوصاً عندما كانت الجماعة تعيش في منطقة تتنازعها قوتان متحاربتان.

إنني أرى أن هذه التحولات ساعدت على تحويل الخلافات المحلية إلى صراعات عسكرية واسعة، لكنها لا تعفي السلطات والقيادات من مسؤولية القرارات التي اتخذتها تجاه المدنيين.

**رابعاً: حملة ساريقاميش وانعكاساتها على الولايات الشرقية**

سعت القيادة العثمانية إلى تحقيق مكاسب عسكرية ضد روسيا، لكن حملتها الشتوية في منطقة ساريقاميش، بين ديسمبر 1914 ويناير 1915، انتهت بهزيمة كارثية.

وقد تكبد الجيش العثماني خسائر جسيمة بسبب القتال والبرد والمرض وسوء الإمداد.

وكان لهذه الهزيمة أثر سياسي ونفسي كبير في القيادة العثمانية، كما زادت من اضطراب الأوضاع الأمنية في الولايات الشرقية.

وفي السنوات اللاحقة، استخدمت السلطات العثمانية اتهامات التعاون مع روسيا لتبرير إجراءات قمعية ضد جماعات سكانية، ولا سيما الأرمن.

لكن من الضروري التمييز بين الاتهامات العامة وبين الأدلة على مشاركة أفراد أو تشكيلات محددة في العمليات العسكرية.

إنني أرى أن الهزيمة العسكرية لا تبرر العقاب الجماعي، وأن تحميل السكان المدنيين مسؤولية إخفاقات الجيوش يمثل انتقالاً من منطق الحرب إلى منطق الاضطهاد.

**خامساً: أورمية بين الدولة القاجارية والنفوذ الروسي**

كانت أورمية مدينة إيرانية خاضعة للدولة القاجارية، لكنها تأثرت بشدة بالنفوذ العسكري الروسي في شمال غربي إيران.

وعاشت في المدينة ومحيطها جماعات مسيحية ومسلمة متعددة، وكانت المؤسسات التبشيرية والتعليمية الأجنبية قد أقامت علاقات مع بعض السكان منذ القرن التاسع عشر.

ومع تطور الحرب أصبحت المنطقة مسرحاً لتحركات القوات الروسية والعثمانية، إلى جانب تشكيلات مسلحة محلية.

وفي أوائل سنة 1915 أدى انسحاب روسي مؤقت من بعض المواقع إلى اضطراب أمني واسع، وتعرضت جماعات مسيحية في أورمية ومحيطها لاعتداءات وعمليات قتل ونهب وتهجير.

لكن تقديرات أعداد الضحايا تختلف بحسب المصادر والمناطق والفترات التي تشملها.

إنني أرى أن دراسة هذه الأحداث تحتاج إلى التمييز بين المدينة والقرى المحيطة بها، وبين العمليات التي نفذتها قوات نظامية وتلك التي شاركت فيها جماعات مسلحة محلية.

كما لا يجوز تحميل جميع سكان المنطقة مسؤولية أعمال ارتكبتها تشكيلات محددة.

**سادساً: هكاري وكنيسة المشرق قبل المواجهة العسكرية**

كانت هكاري موطناً لجماعات عشائرية مسيحية ارتبطت بكنيسة المشرق، وكان للبطريرك مار شمعون التاسع عشر بنيامين دور ديني واجتماعي وسياسي بارز بينها.

وقد احتفظت بعض هذه الجماعات بتنظيمات محلية وعلاقات مع العشائر الكوردية والسلطات العثمانية.

لكن الحرب غيرت هذه العلاقات بصورة عميقة، خصوصاً مع اتساع العمليات العسكرية والتوترات المرتبطة بالولاء السياسي.

وكانت الجماعات المسيحية في هكاري تواجه خيارات صعبة بين البقاء ضمن النظام العثماني، ومحاولة المحافظة على ترتيباتها المحلية، والبحث عن دعم خارجي.

إنني أرى أن فهم هذه الخيارات يحتاج إلى دراسة ظروف كل جماعة وقيادتها، لا إلى افتراض أن جميع المسيحيين اتخذوا موقفاً واحداً.

فالموقف الذي اتخذته قيادة بطريركية أو عشائرية لا يمثل بالضرورة جميع السكان المسيحيين في المنطقة.

**سابعاً: قرار مار شمعون بنيامين سنة 1915**

في سنة 1915 دخلت مجموعات من أتباع البطريرك مار شمعون بنيامين في مواجهة مسلحة مع الدولة العثمانية، ضمن ظروف ارتبطت بالتوترات المحلية والاتصالات مع روسيا والتوقعات بالحصول على دعم عسكري.

وقد اختلفت الروايات في تفسير القرار والظروف التي سبقته.

فبعضها يركز على المخاوف الأمنية والتهديدات التي واجهتها الجماعات المسيحية، بينما يركز بعضها الآخر على الاتصالات العسكرية والسياسية مع روسيا.

ولا يجوز اختزال القرار في عامل واحد دون دراسة المراسلات والشهادات المعاصرة.

إنني أرى أن من الضروري التمييز بين قرار القيادة ومواقف السكان، وبين التعاون العسكري الذي تحقق فعلاً والتوقعات التي لم تتحقق.

كما ينبغي عدم اعتبار هذا القرار دليلاً على أن جميع الجماعات المسيحية الشرقية كانت تعمل وفق مشروع سياسي موحد.

## ثامناً: النزوح من هكاري إلى أورمية سنة 1915

أدت التطورات العسكرية سنة 1915 إلى انتقال أعداد كبيرة من أتباع كنيسة المشرق من هكاري إلى منطقة أورمية.

وقد واجه النازحون صعوبات تتعلق بالغذاء والمأوى والأمراض وفقدان الممتلكات.

كما تغيرت علاقاتهم بالسلطات المحلية وبالقوات الروسية التي كانت تؤدي دوراً عسكرياً في المنطقة.

وكان النزوح عاملاً مهماً في تحول الجماعات الجبلية من مجتمعات مرتبطة بقراها وأراضيها إلى مجموعات تبحث عن الحماية والتموين والاستقرار.

وقد ظهرت خلال هذه المرحلة تشكيلات مسلحة من النازحين والمقيمين المحليين، وتداخلت أدوارها مع العمليات العسكرية الروسية.

لكن ينبغي التمييز بين المقاتلين والمدنيين، وبين القرارات التي اتخذتها القيادات المسلحة والظروف التي عاشتها العائلات النازحة.

إنني أرى أن فقدان الأرض والقرية لم يكن مجرد خسارة اقتصادية، بل كان تحولاً عميقاً في البنية الاجتماعية والذاكرة الجماعية.

**تاسعاً: الكورد بين الدولة العثمانية وروسيا والقيادات المحلية**

لم يكن للكورد موقف سياسي موحد خلال الحرب العالمية الأولى.

فقد شاركت جماعات كوردية في القوات العثمانية أو في تشكيلات مرتبطة بها، بينما اتخذت جماعات أخرى مواقف مختلفة بحسب علاقاتها بالسلطات والظروف المحلية.

كما شهدت بعض المناطق اتصالات بين زعامات كوردية والقوى الروسية أو البريطانية، لكن هذه الاتصالات لم تمثل مشروعاً سياسياً جامعاً لجميع الكورد.

وكانت المصالح العشائرية والإقليمية تؤدي دوراً مهماً في تحديد المواقف.

وقد تعرض السكان الكورد أنفسهم لخسائر بشرية واقتصادية كبيرة نتيجة الحرب والمجاعات والتهجير وتدمير القرى.

إنني أرى أن تاريخ الحرب في كوردستان لا يمكن اختزاله في صورة شعب معتدٍ وشعب ضحية بصورة مطلقة.

لكن الإشارة إلى معاناة جماعات مختلفة لا تعني مساواة جميع الوقائع أو طمس الفروق في طبيعتها ومسؤولياتها.

فالمؤرخ مطالب بتحديد السياسات الرسمية والقيادات المنفذة والضحايا في كل حالة.

**عاشراً: إبادة الأرمن سنة 1915**

شهدت سنة 1915 بداية عمليات الترحيل والقتل الجماعي التي تعرض لها الأرمن في الدولة العثمانية، وهي أحداث تعترف بها غالبية الدراسات التاريخية المتخصصة بوصفها إبادة جماعية.

وقد شملت هذه السياسات مناطق واسعة، وأدت إلى مقتل أعداد هائلة من المدنيين وتدمير مجتمعات أرمنية قديمة.

وكانت للسلطات العثمانية المركزية والمحلية أدوار أساسية في تنفيذ الترحيل والاضطهاد، كما شاركت تشكيلات مسلحة وأطراف محلية في أعمال العنف.

ومن الضروري دراسة هذه المسؤوليات بصورة محددة، وعدم تحويلها إلى اتهام جماعي لجميع المسلمين أو الكورد.

إنني أرى أن الاعتراف بالإبادة الأرمنية لا يتعارض مع الدفاع عن التاريخ الكوردي، بل يمثل التزاماً بالحقيقة التاريخية وحقوق الضحايا.

كما أن دراسة مشاركة بعض التشكيلات الكوردية في أعمال العنف يجب أن تتم دون إخفاء الوقائع أو تعميم المسؤولية على شعب كامل.

**الحادي عشر: اضطهاد المسيحيين الشرقيين وذاكرة سيفو**

تعرضت جماعات مسيحية سريانية وآشورية وكلدانية، بحسب التسميات التاريخية والمعاصرة المستخدمة، لعمليات قتل وتهجير واضطهاد خلال الحرب العالمية الأولى.

وقد عُرفت هذه الكوارث في الذاكرة الجماعية لبعض المسيحيين الشرقيين باسم «سيفو»، أي السيف.

لكن دراسة هذه الأحداث تحتاج إلى التمييز بين المناطق والسلطات والتشكيلات المسلحة، لأن طبيعة العمليات وتواريخها اختلفت من مكان إلى آخر.

وقد أدت أعمال القتل والتهجير إلى انهيار مجتمعات محلية وتغير التوزيع السكاني في مناطق واسعة.

إنني أرى أن هذه المآسي يجب أن تدرس بوصفها أحداثاً تاريخية قائمة بذاتها، لا مجرد ملحق بالروايات السياسية اللاحقة.

كما ينبغي التمييز بين الذاكرة الجماعية المشروعة وبين الاستنتاجات المتعلقة بالأصول القديمة أو الاستمرارية القومية، لأن كل قضية تحتاج إلى أدلة من نوع مختلف.

**الثاني عشر: سياسات التهجير العثمانية وأثرها في السكان الكورد**

لم تقتصر سياسات الترحيل العثمانية خلال الحرب على الجماعات المسيحية.

فقد تعرضت جماعات كوردية أيضاً لسياسات نقل وإعادة توطين في مناطق مختلفة، ضمن محاولات الدولة لإعادة تنظيم السكان والسيطرة على المناطق الحدودية.

لكن طبيعة هذه السياسات وأهدافها ونتائجها اختلفت عن سياسات الإبادة التي استهدفت الأرمن.

ومن الضروري عدم جمع جميع حالات التهجير تحت تفسير واحد.

إنني أرى أن دراسة معاناة السكان الكورد خلال الحرب تحتاج إلى وثائق عثمانية وإحصاءات محلية وشهادات مستقلة، مع التمييز بين الترحيل الإداري والنزوح بسبب القتال والمجاعة والقتل المباشر.

فالتاريخ لا يصبح أكثر عدلاً عندما نخلط بين أنواع العنف المختلفة، بل عندما نحدد طبيعة كل سياسة ومسؤوليتها ونتائجها.

## الثالث عشر: الثورة الروسية سنة 1917 وتفكك الجبهة القوقازية

شهدت روسيا خلال سنة 1917 ثورتين أدتا إلى انهيار النظام القيصري، ثم وصول البلاشفة إلى السلطة.

وكان لهذه التطورات أثر مباشر في الجبهة القوقازية وشمال غربي إيران.

فقد بدأت القوات الروسية تتفكك وتنسحب من مواقع متعددة، وتراجعت قدرتها على المحافظة على التوازن العسكري الذي نشأ خلال السنوات السابقة.

وأدى ذلك إلى تغير أوضاع الجماعات التي اعتمدت على الوجود الروسي في أمنها أو تموينها.

وقد أصبح النازحون المسيحيون في أورمية والمناطق المجاورة أكثر عرضة للخطر، خصوصاً مع عودة العمليات العسكرية العثمانية وتغير موازين القوى المحلية.

إنني أرى أن انهيار الجبهة الروسية كان من أهم التحولات التي غيرت حسابات القيادات المحلية.

فالقوة الأجنبية التي كانت توفر دعماً عسكرياً لم تعد قادرة على الاستمرار، بينما بقيت الجماعات المحلية تواجه نتائج قراراتها السابقة.

**الرابع عشر: معاهدة بريست ليتوفسك سنة 1918**

في الثالث من مارس 1918 وقعت روسيا السوفيتية معاهدة بريست ليتوفسك مع دول المركز، وأدى ذلك إلى خروج روسيا رسمياً من الحرب.

لكن آثار الانهيار العسكري الروسي كانت قد بدأت قبل توقيع المعاهدة.

فقد تفككت وحدات عسكرية وتراجعت خطوط الإمداد، ولم تكن جميع القوات المحلية تتحرك وفق قيادة مركزية واحدة.

وكان لهذا التطور أثر كبير في المناطق الحدودية التي اعتمدت على الوجود الروسي.

إنني أرى أن التمييز بين القرار السياسي الرسمي والتفكك العسكري الميداني ضروري لفهم الأحداث.

فلا يجوز أن نختزل أزمة سنة 1918 في تاريخ توقيع المعاهدة وحده، لأن التحولات العسكرية والاجتماعية كانت قد بدأت قبل ذلك.

**الخامس عشر: مقتل مار شمعون بنيامين سنة 1918**

في مارس 1918 قُتل البطريرك مار شمعون بنيامين خلال لقاء مع الزعيم الكوردي إسماعيل آغا الشكاكي، المعروف باسم سمكو، في منطقة سلماس.

وقد أصبح هذا الحدث من أبرز الوقائع التي أثرت في العلاقات بين بعض الجماعات المسيحية والكوردية خلال الحرب.

وتختلف الروايات في تفاصيل اللقاء والظروف التي سبقته وعدد القتلى والمسؤوليات المرتبطة به، لكن مقتل البطريرك نفسه واقعة تاريخية ثابتة.

وقد ترك اغتياله أثراً سياسياً ونفسياً كبيراً في أتباعه، لأنه جمع بين فقدان الزعيم الديني وانهيار الأوضاع الأمنية وتزايد المخاوف من المستقبل.

إنني أرى أن مسؤولية سمكو وأتباعه عن الحادثة لا يجوز تحويلها إلى اتهام جماعي لجميع الكورد.

كما ينبغي فحص الروايات التي تناولت اللقاء، لأن بعضها كُتب بعد سنوات في سياق صراعات سياسية وقومية.

وقد انتقلت القيادة البطريركية بعد مقتله إلى مار شمعون بولس، في مرحلة كانت الجماعات النازحة تواجه فيها أزمة شديدة.

**السادس عشر: سمكو الشكاكي بين الروايات المحلية والكتابات الأوروبية**

كان إسماعيل آغا الشكاكي، المعروف باسم سمكو، من الزعماء الكورد الذين برزوا في شمال غربي إيران خلال مرحلة الاضطرابات المرتبطة بالحرب العالمية الأولى وما بعدها.

وقد ارتبط اسمه بصراعات عسكرية وسياسية متعددة، وبعلاقات متغيرة مع السلطات الإيرانية والقوى المحلية.

لكن دراسة دوره لا يجوز أن تقوم على رواية قومية واحدة.

فبعض الكتابات المسيحية تركز على مسؤوليته عن مقتل مار شمعون بنيامين، بينما تتناول كتابات أخرى نشاطه العسكري والسياسي ضمن تاريخ الحركة الكوردية في إيران.

إنني أرى أن التحقيق في شخصية سمكو يحتاج إلى التمييز بين الوقائع التي تثبتها الوثائق وبين التفسيرات التي أضافها المؤلفون اللاحقون.

ولا يجوز أن تؤدي دراسة طموحاته السياسية إلى تبرير قتل المدنيين أو الزعماء الدينيين، كما لا يجوز أن تتحول أفعاله إلى حكم تاريخي على جميع الكورد.

**السابع عشر: أزمة أورمية سنة 1918**

شهدت منطقة أورمية خلال سنة 1918 تدهوراً شديداً في الأوضاع العسكرية والأمنية.

فقد أدى تراجع الوجود الروسي وتقدم القوات العثمانية وتغير مواقف التشكيلات المحلية إلى انهيار التوازن الذي كان قائماً خلال السنوات السابقة.

وأصبحت الجماعات المسيحية النازحة والمقيمة تواجه مخاطر متزايدة، في ظل نقص الغذاء والتموين وانتشار الأمراض.

كما تصاعدت أعمال العنف بين تشكيلات مسلحة مختلفة.

ومن الضروري التمييز بين الأحداث التي وقعت في المدينة والقرى المحيطة بها، وبين العمليات العسكرية والاعتداءات على المدنيين.

إنني أرى أن أزمة أورمية لا يمكن تفسيرها من خلال حادثة واحدة، بل كانت نتيجة تراكم الانهيار العسكري والصراعات المحلية والنزوح وفقدان الحماية.

**الثامن عشر: مسيرة النزوح إلى همدان سنة 1918**

شهد صيف سنة 1918 واحدة من أشد مراحل النزوح قسوة بالنسبة إلى جماعات مسيحية كانت قد تجمعت في منطقة أورمية.

فمع تدهور الوضع العسكري والأمني، تحركت أعداد كبيرة من المدنيين والمقاتلين جنوباً باتجاه همدان، في محاولة للوصول إلى مناطق يمكن أن توفر قدراً من الحماية والتموين.

وقد شملت قوافل النزوح نساءً وأطفالاً وشيوخاً ومقاتلين، وكانت تعاني من نقص الغذاء والدواء ووسائل النقل.

وتعرض النازحون خلال الطريق للجوع والمرض والهجمات المسلحة، وفقدت عائلات كثيرة أفراداً منها.

وتختلف المصادر في تقدير أعداد الذين شاركوا في النزوح والذين توفوا خلاله.

إنني أرى أن التعامل مع هذه الأرقام يحتاج إلى التمييز بين عدد الذين غادروا أورمية وعدد الذين وصلوا إلى همدان، وبين الوفيات الناتجة عن القتال وتلك التي سببتها الأمراض والمجاعة والإرهاق.

وقد أصبحت هذه المسيرة جزءاً أساسياً من الذاكرة التاريخية للجماعات النازحة.

**التاسع عشر: بعثة دنسترفورس البريطانية**

في سنة 1918 نشطت بعثة عسكرية بريطانية عُرفت باسم «دنسترفورس»، بقيادة الجنرال ليونيل دنسترفيل، في شمال غربي إيران والقوقاز.

وقد ارتبطت مهمتها بمحاولة مواجهة النفوذ العثماني والألماني ودعم المصالح البريطانية في المنطقة.

وتزامن نشاطها مع الأزمة التي واجهتها الجماعات المسيحية النازحة من أورمية وهكاري.

وقد نشأت اتصالات بين بعض القيادات المسيحية والقوات البريطانية في ظروف عسكرية وإنسانية معقدة.

لكن طبيعة هذه الاتصالات تحتاج إلى التمييز بين تقديم المساعدة للنازحين، ومحاولة الاستفادة من المقاتلين، والالتزامات السياسية المتعلقة بمستقبل الجماعة بعد الحرب.

إنني أرى أن وجود اتصال عسكري لا يثبت تلقائياً وجود وعد بإقامة دولة أو منح حكم ذاتي.

وفي المقابل، لا يجوز تجاهل أن التعاون العسكري قد يؤدي إلى نشوء توقعات سياسية لدى القيادات المحلية.

**العشرون: سقوط بغداد سنة 1917**

دخلت القوات البريطانية بغداد في الحادي عشر من مارس 1917، بعد حملة عسكرية طويلة ضد الدولة العثمانية.

وكان سقوط بغداد تحولاً مهماً في مسار الحرب، لأنه منح بريطانيا السيطرة على مركز سياسي وإداري رئيسي في بلاد الرافدين.

وقد أدى هذا التطور إلى توسيع النفوذ البريطاني وظهور ترتيبات إدارية وعسكرية جديدة.

لكن مستقبل البلاد لم يكن قد حُسم بصورة نهائية عند سقوط المدينة.

إنني أرى أن السيطرة العسكرية على بغداد لا تعني أن جميع القرارات المتعلقة بمستقبل العراق وكوردستان كانت قد اتخذت في ذلك الوقت.

فالمفاوضات الدولية والتطورات العسكرية اللاحقة أدت دوراً أساسياً في تحديد شكل الدولة الجديدة وحدودها.

**الحادي والعشرون: الموصل وهدنة مودروس سنة 1918**

وقعت هدنة مودروس في الثلاثين من أكتوبر 1918، وأنهت العمليات العسكرية بين الدولة العثمانية والحلفاء.

لكن مسألة الموصل بقيت موضع خلاف سياسي وقانوني.

فقد تقدمت القوات البريطانية إلى المدينة في نوفمبر 1918، بعد توقيع الهدنة، وأصبحت الموصل تحت السيطرة البريطانية.

وقد أدى هذا التطور إلى ظهور نزاع لاحق بشأن الحدود بين تركيا والعراق الخاضع للنفوذ البريطاني.

إنني أرى أن قضية الموصل لا يمكن فهمها من خلال نتائج المعارك وحدها، بل يجب دراسة المفاوضات والاتفاقات والقرارات الدولية التي أعقبت الحرب.

كما ينبغي التمييز بين السيطرة العسكرية الفعلية والاعتراف القانوني النهائي بالحدود.

**الثاني والعشرون: الجماعات النازحة وقوات الليفيز**

بعد انتهاء الحرب، أصبحت مسألة استخدام القوات المحلية في حفظ الأمن من القضايا التي واجهتها الإدارة البريطانية في العراق.

وقد تشكلت وحدات عسكرية محلية تحت إشراف بريطاني، ثم تطورت قوات الليفيز خلال السنوات التالية.

وشارك في هذه القوات أفراد من جماعات مختلفة، لكن بعض وحداتها ارتبطت بصورة متزايدة بالمجتمعات المسيحية النازحة.

وكان للتجنيد أثر اقتصادي واجتماعي مهم، لأنه وفر مصدر دخل لعائلات فقدت أراضيها وممتلكاتها خلال الحرب.

كما خلق علاقة جديدة بين المقاتلين والسلطة البريطانية، تختلف عن العلاقات العشائرية والكنسية السابقة.

إنني أرى أن الخدمة العسكرية لا تعني بالضرورة وجود اتفاق سياسي على إقامة دولة مستقلة.

فقد يكون التجنيد مرتبطاً بالحاجة إلى حفظ الأمن وتوفير العمل، بينما تتوقع بعض القيادات أن يؤدي التعاون العسكري إلى ضمانات سياسية.

**الثالث والعشرون: نهاية الحرب وبداية الصراع على الحدود**

انتهت الحرب العالمية الأولى في الشرق الأوسط بانهيار السلطة العثمانية في مناطق واسعة، لكن نهاية العمليات العسكرية لم تعنِ نهاية الصراعات السياسية.

فقد بدأت مفاوضات دولية حول مستقبل الولايات العثمانية السابقة، وظهرت مشاريع متعددة تتعلق بالحدود والحكم والانتداب.

وكانت قضية الموصل من أبرز المسائل التي بقيت موضع نزاع بين تركيا وبريطانيا والعراق.

كما طُرحت مطالب تتعلق بمستقبل المناطق الكوردية، وظهرت مشاريع سياسية مختلفة لم تتفق على حدود موحدة أو قيادة واحدة.

وفي الوقت نفسه، سعت بعض القيادات المسيحية النازحة إلى الحصول على ضمانات أمنية أو مناطق استيطان أو ترتيبات سياسية خاصة.

إنني أرى أن هذه المطالب يجب أن تدرس بصورة مستقلة، لأن مصالح السكان الكورد والمسيحيين وغيرهم لم تكن متطابقة، كما أن القيادات المحلية لم تكن تمثل دائماً جميع السكان.

**الرابع والعشرون: الحرب وتطور الانتماء الجماعي**

قبل الحرب العالمية الأولى، كانت الانتماءات الكنسية والعشائرية والمحلية تؤدي دوراً أساسياً في تنظيم حياة كثير من المجتمعات في شمال بلاد الرافدين وكوردستان.

لكن الحرب والتهجير وفقدان القرى والتجنيد العسكري والاتصال بالقوى الأجنبية ساعدت على ظهور ظروف جديدة لإعادة تعريف الجماعة.

فقد أصبحت تجربة النزوح مشتركة بين عائلات من مناطق مختلفة، وأصبح البحث عن الحماية والاستيطان والمستقبل السياسي قضية تتجاوز حدود القرية أو العشيرة.

كما أدى ظهور الصحافة والمذكرات السياسية والاتصالات الدولية إلى توسيع تداول بعض التسميات القومية.

لكن هذه التحولات لم تلغِ الاختلافات الداخلية.

إنني أرى أن القومية الحديثة لا يمكن تفسيرها بوصفها نتيجة قرار واحد أو حادثة واحدة، بل تطورت ضمن ظروف الحرب والتهجير وإعادة بناء المؤسسات.

وكانت تجربة الحرب عاملاً مؤثراً في هذا التطور، لأنها نقلت بعض القضايا من المجال المحلي إلى المجال الدولي.

**الخامس والعشرون: النتائج التاريخية والمنهجية**

بحلول نهاية سنة 1918، كانت خريطة شمال بلاد الرافدين وكوردستان قد تغيرت بصورة عميقة.

فقد انهارت السلطة العثمانية في مناطق واسعة، وتراجعت روسيا عن دورها العسكري السابق، وأصبحت بريطانيا القوة الرئيسية

في العراق، بينما بقيت مناطق الحدود الشمالية والشرقية موضع نزاع.

كما فقدت جماعات مسيحية كثيرة قراها وممتلكاتها، ووجدت نفسها أمام مستقبل غير واضح.

وفي الوقت نفسه، ظهرت قيادات عسكرية وسياسية تسعى إلى تحويل تجربة الحرب إلى مطالب تتعلق بالحماية والاستيطان والتمثيل السياسي.

وكان آغا بطرس من أبرز الشخصيات التي ارتبطت بهذه المرحلة.

لكن مشروعه لم يكن مطابقاً لجميع مطالب القيادات الكنسية أو العشائرية، كما أن علاقته بالقوى الأجنبية تحتاج إلى دراسة مستقلة.

إنني أرى أن المؤرخ يجب أن يميز بين ما وقع خلال الحرب وما استنتجه المؤلفون بعد انتهائها، وبين القرارات العسكرية والوعود السياسية، وبين مصالح القيادات ومواقف السكان.

فلا يجوز أن نقرأ سنة 1918 كما لو أن جميع الأطراف كانت تعرف النتائج التي ستظهر في السنوات اللاحقة.

**خاتمة الفصل السابع عشر**

لم تكن الحرب العالمية الأولى مجرد مواجهة بين جيوش دول كبرى في شمال بلاد الرافدين وكوردستان، بل كانت تحولاً غيّر البنية السكانية والسياسية والاجتماعية للمنطقة.

فقد أدت العمليات العسكرية والقتل الجماعي والتهجير والمجاعة إلى انهيار مجتمعات محلية، ودفعت أعداداً كبيرة من السكان إلى النزوح وفقدان مصادر معيشتهم.

كما غيّرت الحرب علاقات الجماعات المحلية بالقوى الأجنبية، وأوجدت ظروفاً جديدة لظهور المطالب السياسية والقومية.

وقد أصبحت التجربة العسكرية والإنسانية التي عاشتها بعض الجماعات المسيحية الشرقية أساساً لخطاب سياسي جديد، ربط بين التعاون مع القوى الحليفة والمطالبة بالحماية أو الحكم الذاتي.

لكن تحديد المسؤولية عن الوعود التي قُدمت، وعن القرارات التي اتخذت بعد الحرب، يحتاج إلى تحقيق وثائقي مستقل.

إنني، بصفتي باحثاً ومؤرخاً كوردياً، أرى أن من واجبي رفض الروايات التي تختزل كوردستان في صورة ساحة للصراع بين الآخرين، وكأن سكانها لم يمتلكوا تاريخاً أو مصالح أو قرارات خاصة بهم.

كما أرى أن من واجبي رفض تحويل أعمال بعض الزعماء أو التشكيلات المسلحة إلى مسؤولية جماعية للشعب الكوردي.

وفي الوقت نفسه، لا يجوز إنكار المآسي التي تعرضت لها الجماعات الأرمنية والمسيحية الشرقية، أو التقليل من حجمها بحجة الدفاع عن التاريخ القومي.

فالحقيقة التاريخية لا تحتاج إلى إنكار آلام الآخرين، بل إلى تحديد الوقائع والمسؤوليات بدقة.

وقد كشفت هذه الدراسة أن الحرب العالمية الأولى لم تخلق جميع الانتماءات السياسية من العدم، لكنها غيرت الظروف التي تطورت فيها، ودفعت بعض الجماعات إلى البحث عن حماية دولية وترتيبات سياسية جديدة.

وفي الفصل الثامن عشر سننتقل إلى آغا بطرس والمشاريع السياسية بعد الحرب العالمية الأولى، مع دراسة نشاطه العسكري والسياسي، وعلاقاته بالقيادات المحلية والبريطانيين، والمطالب التي ظهرت بشأن مستقبل الجماعات النازحة، تمهيداً لفحص وثائق سنة 1923 وموقف مؤتمر لوزان.

**المصادر والمراجع الأساسية للفصل السابع عشر**

**أولاً: المصادر الأولية والشهادات المعاصرة**

Lionel C. Dunsterville, The Adventures of Dunsterforce, London, 1920.

William A. Wigram, The Assyrians and Their Neighbours, London, 1929.

William A. Wigram, The Cradle of Mankind: Life in Eastern Kurdistan, London, 1914.

Yusuf Malek, The British Betrayal of the Assyrians, 1935.

Joseph Naayem, Shall This Nation Die?, New York, 1921.

Abraham Yohannan, The Death of a Nation; or, The Ever Persecuted Nestorians or Assyrian Christians, New York, 1916.

British Foreign Office correspondence concerning Persia, the Ottoman Empire and Mesopotamia, 1914–1919.

British military records relating to the Mesopotamian campaign and Dunsterforce.

**ثانياً: الدراسات التاريخية الحديثة**

David Gaunt, Massacres, Resistance, Protectors: Muslim-Christian Relations in Eastern Anatolia during World War I, 2006.

David Gaunt, Naures Atto and Soner O. Barthoma, editors, Let Them Not Return: Sayfo — The Genocide against the Assyrian, Syriac, and Chaldean Christians in the Ottoman Empire, 2017.

Taner Akçam, A Shameful Act: The Armenian Genocide and the Question of Turkish Responsibility, 2006.

Raymond Kévorkian, The Armenian Genocide: A Complete History, 2011.

Janet Klein, The Margins of Empire: Kurdish Militias in the Ottoman Tribal Zone, 2011.

Uğur Ümit Üngör, The Making of Modern Turkey: Nation and State in Eastern Anatolia, 1913–1950, 2011.

John Joseph, The Modern Assyrians of the Middle East, 2000.

Sargon George Donabed, Reforging a Forgotten History: Iraq and the Assyrians in the Twentieth Century, 2015.

David McDowall, A Modern History of the Kurds, revised edition, 2004.

Michael A. Reynolds, Shattering Empires: The Clash and Collapse of the Ottoman and Russian Empires, 1908–1918, 2011.

Eugene Rogan, The Fall of the Ottomans: The Great War in the Middle East, 2015.

**ثالثاً: ملاحظة توثيقية**

تستند الوقائع العامة والتواريخ الرئيسية الواردة في هذا الفصل إلى النص السابق وإلى الدراسات التاريخية المعروفة عن الحرب العالمية الأولى في الشرق الأدنى.

أما تقديرات أعداد الضحايا والنازحين، وتفاصيل الاتفاقات العسكرية والوعود السياسية، فتحتاج إلى مقابلة الوثائق الأصلية والشهادات المتعددة قبل اعتماد أرقام أو استنتاجات نهائية.

## الفصل الثامن عشر

## آغا بطرس والمشاريع السياسية بعد الحرب العالمية الأولى: صراع القيادة والتمثيل والوعود البريطانية بين 1918 و1924

### مقدمة الفصل

عندما انتهت الحرب العالمية الأولى سنة 1918، لم تكن كوردستان وشمال بلاد الرافدين قد خرجتا من أزمتهما التاريخية، بل دخلتا مرحلة جديدة من الصراع على الأرض والحدود والتمثيل السياسي. فقد انهارت السلطة العثمانية في مناطق واسعة، وتراجعت القوة الروسية، وبرزت بريطانيا بوصفها القوة العسكرية والسياسية الرئيسية في العراق، بينما كانت تركيا الجديدة تسعى إلى تثبيت حدودها، وكانت المجتمعات المحلية تحاول التعامل مع نتائج الحرب والتهجير والدمار.

وفي هذه البيئة ظهرت مشاريع سياسية متنافسة، منها مشاريع كوردية وأرمنية ومسيحية شرقية، حملت مطالب مختلفة تتعلق بالاستقلال أو الحكم الذاتي أو الحماية أو العودة إلى المناطق الأصلية. ولم تكن هذه المشاريع متفقة في حدودها أو قياداتها أو تصوراتها للمستقبل. بل إن بعضها شمل أراضي طالبت بها جماعات أخرى، الأمر الذي جعل قضية الحدود مرتبطة مباشرة بحقوق السكان وبالمصالح الاستراتيجية للقوى الكبرى.

ومن بين الشخصيات التي برزت في هذه المرحلة بطرس إيليا، المعروف باسم آغا بطرس، الذي انتقل من النشاط العسكري خلال الحرب إلى محاولة الحصول على اعتراف سياسي بمشروع يتعلق بمستقبل الجماعات المسيحية الشرقية. وقد شملت اتصالاته الجانب التركي في لوزان، ثم السلطات البريطانية التي عرض عليها سنة 1923 مشروعاً مفصلاً لإنشاء كيان يتمتع بالحكم الذاتي.

إنني، بصفتي باحثاً ومؤرخاً كوردياً، أرى أن أهمية هذه القضية لا تكمن في شخصية آغا بطرس وحدها، بل في الطريقة التي تكشف بها الوثائق عن تحويل المطالب الإنسانية والسياسية إلى مشاريع للسيادة على أراضٍ مأهولة بشعوب متعددة. فمن حق النازحين المطالبة بالحماية والعودة والتعويض، لكن هذه الحقوق لا تمنح أي قيادة تفويضاً تلقائياً لإعادة رسم الحدود أو تقرير مصير السكان الآخرين.

والسؤال الذي سأناقشه هنا هو: هل كان آغا بطرس ممثلاً سياسياً مفوضاً لجميع الجماعات التي تحدث باسمها، أم قائداً عسكرياً حاول الحصول على الاعتراف بمشروعه؟ وما حقيقة المفاوضات التي أجراها مع تركيا وبريطانيا؟ وما الذي تثبته وثائق سنة 1923 بشأن مشروع الحكم الذاتي والعلم والخريطة؟ وهل تحولت هذه المطالب إلى التزام رسمي أو دولة قائمة؟

للإجابة عن هذه الأسئلة، سأميز بين الوثيقة الأصلية والترجمة المنشورة والدراسة الأكاديمية والتفسير السياسي اللاحق. ولن أتعامل مع خريطة مقترحة بوصفها إثباتاً للسيادة، ولا مع مشروع دستور بوصفه دستور دولة قائمة، ولا مع مراسلة دبلوماسية بوصفها موافقة حكومية ما لم يثبت مضمونها ذلك.

## المبحث الأول: الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الأولى وإعادة توزيع السلطة

انتهت الحرب العالمية الأولى بانهيار النظام السياسي الذي حكم مناطق واسعة من الشرق الأوسط طوال قرون. ولم يكن انهيار السلطة العثمانية مجرد انسحاب للجيوش، بل فتح الباب أمام إعادة توزيع الأراضي والسلطات والموارد، وأوجد حالة من عدم اليقين لدى الجماعات التي كانت تعيش في الولايات العثمانية السابقة.

وكانت كوردستان من أكثر المناطق تأثراً بهذه التحولات، لأنها امتدت عبر حدود أصبحت موضع تفاوض بين تركيا والعراق وإيران، بينما كانت القوى الأوروبية تسعى إلى ترتيب المنطقة وفق مصالحها السياسية والعسكرية والاقتصادية.

وفي الوقت نفسه، واجهت جماعات مسيحية شرقية أزمة نزوح وفقدان للممتلكات والمساكن، وبدأت قياداتها تبحث عن ترتيبات تضمن بقاءها وأمنها.

لكن هذه المطالب لم تكن متطابقة. فقد كانت العودة إلى القرى الأصلية خياراً مختلفاً عن إقامة منطقة مستقلة، وكان الاستيطان في العراق مختلفاً عن المطالبة بأراضٍ داخل تركيا أو إيران.

إنني أرى أن فهم هذه الاختلافات ضروري، لأن الكتابات القومية اللاحقة كثيراً ما تجمع مشاريع متباينة تحت عنوان واحد، ثم تقدمها كما لو أنها كانت برنامجاً سياسياً موحداً منذ نهاية الحرب.

## المبحث الثاني: آغا بطرس بين السيرة الشخصية والقيادة العسكرية

كان بطرس إيليا، المعروف باسم آغا بطرس، شخصية عسكرية وسياسية من منطقة أورمية، وبرز خلال الحرب العالمية الأولى في صفوف تشكيلات مسلحة من المسيحيين الشرقيين.

وقد ارتبط اسمه بعمليات عسكرية واتصالات مع قوى أجنبية، واكتسب مكانة بارزة في بعض الروايات التي تناولت أحداث شمال غربي إيران وهكاري.

لكن الشهرة العسكرية لا تكفي لتحديد طبيعة السلطة السياسية التي امتلكها.

فقد يقود شخص قوات مسلحة دون أن يكون ممثلاً منتخباً للسكان، وقد يمتلك نفوذاً لدى قوة أجنبية دون أن تعترف به جميع المؤسسات الدينية والعشائرية المحلية.

ومن هنا أرى أن دراسة آغا بطرس يجب أن تبدأ بتحديد مصادر سلطته الفعلية، وعدد الجماعات التي اعترفت بقيادته، وطبيعة العلاقات التي ربطته بالبطريركية والزعماء المحليين.

ولا يجوز أن تتحول الألقاب التي استخدمها أنصاره أو خصومه إلى بديل عن التحقيق في موقعه السياسي الحقيقي.

**المبحث الثالث: أزمة التمثيل داخل الجماعات المسيحية الشرقية**

لم تكن الجماعات المسيحية الشرقية التي خرجت من الحرب كتلة سياسية موحدة.

فقد ضمت مؤسسات كنسية مختلفة، وزعامات عشائرية، ووجهاء محليين، وشخصيات عسكرية وسياسية، وكانت لكل منها تصورات بشأن مستقبل السكان.

وقد استندت البطريركية إلى مكانتها الدينية والاجتماعية، بينما استندت بعض الزعامات إلى تقاليد السلطة المحلية، واستند آغا بطرس إلى نشاطه العسكري واتصالاته الدولية.

ومن الطبيعي أن يؤدي اختلاف مصادر الشرعية إلى التنافس على التمثيل.

لكن المسألة لم تكن شخصية فقط، لأن الاختلاف بشأن القيادة ارتبط أيضاً بالخلاف حول الأرض والاستيطان والحماية والاستقلال.

إنني أرى أن السؤال الأهم هو تحديد الجهة التي منحت آغا بطرس حق التفاوض، ومدى شمول ذلك التفويض، إن وجد، للمجموعات التي وردت أسماؤها في مشاريعه.

فالمطالبة باسم جماعة لا تثبت وحدها موافقة جميع أفرادها أو مؤسساتها.

## المبحث الرابع: مؤتمر باريس للسلام سنة 1919 وتنافس المطالب

افتتح مؤتمر باريس للسلام في يناير 1919، وأصبح مركزاً لمناقشة مستقبل الأراضي التابعة للدول المهزومة.

وقد ظهرت خلال هذه المرحلة مطالب سياسية متعددة من قيادات كوردية وأرمنية ومسيحية شرقية وغيرها.

وكان التداخل الجغرافي بين هذه المطالب من أبرز المشكلات.

فقد تستند جماعة إلى وجود تاريخي في منطقة معينة، بينما تستند جماعة أخرى إلى عدد سكانها أو ملكيتها للأرض أو دورها السياسي والعسكري.

لكن تقديم مذكرة إلى مؤتمر دولي لا يعني الاعتراف بمضمونها، كما أن رسم خريطة تحمل اسماً قومياً لا يحول الأراضي التي تشملها إلى ملكية سياسية حصرية لأصحاب المشروع.

إنني أرى أن المؤرخ يجب أن يميز بين تاريخ المطالب وتاريخ القرارات الدولية، وبين الخرائط المقترحة والحدود المعترف بها.

فالتاريخ السياسي لا يكتب انطلاقاً من أمنيات القيادات، بل من الوثائق التي تبين ما طلبته وما تحقق فعلاً.

**المبحث الخامس: معاهدة سيفر سنة 1920 والمسألة الكوردية**

وقعت معاهدة سيفر في العاشر من أغسطس 1920، وتضمنت المواد 62 و63 و64 ترتيبات تتعلق بمستقبل مناطق كوردية محددة.

وقد تناولت هذه المواد احتمال إنشاء حكم ذاتي محلي، وإمكان النظر في الاستقلال ضمن شروط وإجراءات معينة.

لكن المعاهدة لم تتحول إلى تسوية نافذة ومستقرة، ولم تنفذ ترتيباتها المتعلقة بكوردستان.

وقد تغيرت الظروف العسكرية والسياسية مع صعود الحركة الوطنية التركية، وانتهت المرحلة إلى تسوية مختلفة في لوزان سنة 1923.

إنني أرى أن تجربة سيفر تقدم درساً تاريخياً مهماً: فقد تعترف وثيقة دولية بإمكان قيام ترتيب سياسي معين، لكن ذلك لا يضمن تنفيذه.

كما أن فشل تطبيق المواد المتعلقة بالكورد لا يعني أن المسألة الكوردية كانت بلا أساس سكاني أو سياسي، بل يعني أن موازين القوى والقرارات الدولية حالت دون تحقيق ذلك المشروع.

## المبحث السادس: مؤتمر لوزان وتحول قضية الموصل إلى نزاع دولي

افتتح مؤتمر لوزان في العشرين من نوفمبر 1922، واستمرت أعماله حتى توقيع المعاهدة في الرابع والعشرين من يوليو 1923.

وكانت قضية الموصل من أبرز المسائل الخلافية بين بريطانيا وتركيا.

وقد ارتبط النزاع بموقع الولاية وتركيبتها السكانية ومواردها ومصالح الدولة العراقية الناشئة.

وفي هذه الظروف حاولت شخصيات محلية مختلفة التأثير في المفاوضات، ومن بينها آغا بطرس.

لكن وجوده في لوزان واتصاله بأعضاء الوفد التركي لا يعنيان أنه كان عضواً رسمياً في الوفود التي تفاوضت على المعاهدة.

إنني أرى أن هذا التمييز ضروري، لأن وصف شخص بأنه فاوض على هامش مؤتمر يختلف عن القول إنه شارك بصفة رسمية في اتخاذ قراراته.

## المبحث السابع: برقية عصمت إينونو في 15 يناير 1923

من أهم الأدلة المنشورة المتعلقة بنشاط آغا بطرس برقية مؤرخة في الخامس عشر من يناير 1923، أرسلها عصمت إينونو من لوزان إلى الحكومة التركية.

وقد نشرت ترجمة إنجليزية لهذه البرقية اعتماداً على مجموعة «برقيات لوزان» التي جمعها بلال شيمشير.

وبحسب الترجمة المنشورة، التقى آغا بطرس عصمت إينونو وطرح مشروعاً يتعلق بإعادة توطين الجماعات الآشورية والكلدانية في منطقة هكاري.

وتضمنت مطالبه تخصيص سنجق هكاري لهذا الغرض، أو النظر في مناطق بديلة تشمل جوله مرك وأجزاء من باشقلعة وشمدينان.

كما تناول المقترح عودة جماعات كانت قد غادرت المنطقة خلال الحرب.

إنني أرى أن هذه البرقية مهمة لأنها تثبت، على مستوى النص المنشور، أن آغا بطرس حاول الوصول إلى تفاهم مع الجانب التركي، ولم يحصر نشاطه في مخاطبة بريطانيا.

لكنها لا تثبت أن تركيا وافقت على المقترح، ولا أن آغا بطرس كان مفوضاً من جميع الجماعات التي تحدث باسمها.

**المبحث الثامن: مقترح هكاري وحقوق السكان المقيمين**

لم تكن هكاري أرضاً خالية يمكن تخصيصها لمشروع سياسي دون النظر إلى سكانها.

فقد ضمت المنطقة عشائر كوردية وجماعات مسيحية ومجتمعات محلية أخرى، وكانت لها أنظمة ملكية ومراعٍ وقرى وعلاقات سلطة سابقة للحرب.

ولهذا فإن أي مشروع لإعادة توطين النازحين كان يحتاج إلى التمييز بين حق العودة إلى الممتلكات الأصلية وبين إنشاء سلطة سياسية جديدة على منطقة واسعة.

فحق عائلة في العودة إلى قريتها لا يعني بالضرورة حق قيادة سياسية في إخضاع جميع القرى المجاورة لسلطتها.

إنني، بصفتي مؤرخاً كوردياً، أرى أن تجاهل سكان المناطق المقترحة يمثل مشكلة أساسية في قراءة هذه المشاريع.

لكنني أؤكد أيضاً أن وجود سكان كورد في المنطقة لا يلغي الحقوق التاريخية للعائلات المسيحية التي كانت تقيم فيها قبل الحرب.

فالمطلوب هو دراسة الحقوق المتداخلة، لا إنكار إحداها لمصلحة الأخرى.

**المبحث التاسع: قضية الموصل في مقترح آغا بطرس للجانب التركي**

تتضمن الترجمة المنشورة لبرقية يناير 1923 جانباً سياسياً مهماً يتعلق بالموصل.

فبحسب النص، ربط آغا بطرس إمكان قبول مطالبه بموقف سياسي يمكن أن يفيد تركيا في نزاعها مع بريطانيا بشأن الولاية.

وهذا يكشف أن المقترح لم يكن مجرد طلب إنساني لإعادة اللاجئين، بل دخل أيضاً في حسابات المفاوضات الإقليمية.

لكن يجب التمييز بين العرض الذي قدمه آغا بطرس وبين قدرته الفعلية على تنفيذ ما عرضه.

فليس من الثابت أن جميع الجماعات التي ذكرها كانت ستقبل الموقف الذي اقترحه بشأن الموصل.

إنني أرى أن هذه النقطة تكشف حدود التمثيل السياسي في تلك المرحلة، وتدفعنا إلى التساؤل عن مدى توافق مشاريع القيادات مع إرادة السكان الذين ادعت التحدث باسمهم.

**المبحث العاشر: الرد التركي في 18 يناير 1923**

تتضمن المجموعة المنشورة برقية أخرى مؤرخة في الثامن عشر من يناير 1923، تنقل رد رئيس الوزراء التركي حسين رؤوف على مراسلة عصمت إينونو.

وبحسب الترجمة المنشورة، لم توافق الحكومة التركية على توطين الجماعات الآشورية والكلدانية وفق المقترح الذي قدمه آغا بطرس.

كما لم ترغب في تقديم التزام رسمي بتنفيذ ذلك المشروع.

وتكشف هذه البرقية الفرق بين استقبال المقترح وقبوله.

فقد ناقش الجانب التركي المسألة، لكنه لم يمنح الموافقة المطلوبة.

إنني أرى أن هذه الواقعة تنقض أي رواية تقدم اتصالات يناير 1923 بوصفها اتفاقاً تركياً مع آغا بطرس على إنشاء كيان سياسي في هكاري.

وهي في الوقت نفسه لا تلغي حقيقة أنه حاول التفاوض على هذا المشروع.

**المبحث الحادي عشر: معاهدة لوزان والمادة الثالثة**

وقعت معاهدة لوزان في الرابع والعشرين من يوليو 1923، لكنها لم تحسم الحدود بين تركيا والعراق بصورة نهائية.

فقد نصت المادة الثالثة على محاولة تحديد الحدود باتفاق بين تركيا وبريطانيا خلال تسعة أشهر، وإحالة الخلاف إلى مجلس عصبة الأمم إذا تعذر الاتفاق.

وهذا يعني أن قضية الموصل بقيت مفتوحة بعد توقيع المعاهدة.

وكان لهذه الحقيقة أثر مباشر في المشاريع المحلية التي تناولت شمال العراق والمناطق الحدودية.

فأي مشروع سياسي جديد في هذه الجغرافيا كان يتداخل مع نزاع دولي لم يحسم بعد.

إنني أرى أن دراسة مشروع آغا بطرس خارج سياق قضية الموصل تؤدي إلى فهم ناقص لأهدافه ولطريقة تعامل بريطانيا وتركيا معه.

**المبحث الثاني عشر: انتقال آغا بطرس إلى مخاطبة بريطانيا**

بعد اتصالاته بالجانب التركي، واصل آغا بطرس نشاطه السياسي، واتجه إلى تقديم مشروع أكثر تفصيلاً إلى المسؤولين البريطانيين.

وكانت بريطانيا خلال هذه المرحلة تسعى إلى تثبيت موقع العراق ضمن ترتيبات الانتداب وحسم نزاع الموصل مع تركيا.

وقد حاول آغا بطرس ربط مشروعه بمصالح بريطانيا، من خلال تقديم تصور لكيان يمكن أن يؤدي دوراً أمنياً وسياسياً في المنطقة الحدودية.

وهنا انتقلت المطالب من إطار إعادة التوطين والحماية إلى تصور يتضمن مؤسسات للحكم والإدارة والموارد.

إنني أرى أن هذا التحول يستحق الاهتمام، لأنه يكشف محاولة تحويل المكانة العسكرية والعلاقات الدبلوماسية إلى سلطة سياسية مستقلة أو ذات حكم ذاتي.

لكن محاولة الحصول على الاعتراف لا تعني الحصول عليه بالفعل.

## المبحث الثالث عشر: وثيقة 15 أكتوبر 1923 والملف FO 371/9006

تمثل المذكرة المؤرخة في الخامس عشر من أكتوبر 1923 إحدى أهم المواد المتعلقة بمشروع آغا بطرس.

وقد تناول الباحث ليفنت آياباكان هذه الوثيقة في دراسته المنشورة سنة 2015 بعنوان «العلاقات الكوردية النسطورية ومشروع آغا بطرس للدولة الآشورية ذات الحكم الذاتي بين 1919 و1923.«

وتحيل الدراسة إلى ملف وزارة الخارجية البريطانية FO 371/9006، ولا سيما المرجع.E-10167

وبحسب الدراسة، قدم آغا بطرس مشروعاً مفصلاً لإنشاء كيان ذي حكم ذاتي، تضمن خمساً وعشرين مادة وخريطة وعَلَماً مقترحاً.

وهذا يعني أن مشروعه لم يكن مجرد تصريح عابر أو مطالبة عامة.

بل كان تصوراً سياسياً مكتوباً، تناول الأرض والسلطة والمؤسسات والموارد والرموز.

لكن يجب التأكيد أن إحالة الدراسة إلى الملف البريطاني لا تعني أن جميع أوراق الملف قد فُحصت مباشرة في هذا الكتاب.

إنني أرى أن التمييز بين ما تنقله الدراسة وما تثبته المطابقة المباشرة للأصل الأرشيفي شرط أساسي قبل إصدار أحكام نهائية.

## المبحث الرابع عشر: المواد الخمس والعشرون لمشروع الحكم الذاتي

بحسب عرض آياباكان، تضمن مشروع آغا بطرس خمساً وعشرين مادة تناولت جوانب مختلفة من الكيان المقترح.

وشملت المواد موضوعات تتعلق بأسباب إنشاء الكيان، والفوائد التي يمكن أن يقدمها لبريطانيا والعراق، والإدارة السياسية، والملكية، والموارد المالية، والضرائب، والبريد والاتصالات، والقوات الأمنية، والعلم، والتمويل.

وتكشف هذه الموضوعات أن المشروع تجاوز المطالبة العامة بالحماية إلى محاولة وضع تصور مؤسسي لإدارة إقليم.

لكن هذا التصور بقي مشروعاً مقترحاً.

فالمواد المكتوبة لا تصبح قوانين نافذة لمجرد صياغتها، ولا تصبح المؤسسات قائمة لمجرد ورود أسمائها في مذكرة سياسية.

إنني أرى أن من الخطأ وصف هذه المواد بأنها دستور دولة قامت بالفعل.

والأدق وصفها بأنها برنامج أو مشروع لتنظيم كيان ذي حكم ذاتي كان آغا بطرس يسعى إلى الحصول على موافقة بريطانية عليه.

**المبحث الخامس عشر: المشروع بوصفه أداة لخدمة المصالح البريطانية**

من الجوانب اللافتة في دراسة آياباكان أن آغا بطرس حاول إقناع المسؤولين البريطانيين بأن الكيان المقترح يمكن أن يخدم مصالح بريطانيا والعراق.

وتعرض الدراسة تصوراً يقوم على أهمية الموقع الحدودي، وإمكان استخدام الكيان المقترح في الحد من التحركات العسكرية التركية باتجاه الموصل.

كما تنقل عن المشروع تصوراً جغرافياً من شأنه التأثير في الاتصال بين المناطق الكوردية الواقعة شمال الحدود وجنوبها.

وهذه النقطة ذات أهمية خاصة بالنسبة إلى تاريخ كوردستان.

فإذا كان المشروع يقدم نفسه بوصفه حاجزاً بين مناطق كوردية، فإننا لا نكون أمام مطالبة إنسانية بالاستيطان وحدها، بل أمام تصور سياسي له آثار مباشرة في الجغرافيا الكوردية.

لكن ينبغي نسبة هذا التحليل إلى الوثيقة كما تعرضها الدراسة، وعدم اعتباره سياسة بريطانية معتمدة دون دليل مستقل.

إنني أرى أن السؤال هنا لا يتعلق فقط بما أراده آغا بطرس، بل بما إذا كانت بريطانيا قد رأت في هذا التصور مصلحة تستحق تبنيه.

**المبحث السادس عشر: خريطة المشروع ومشكلة الحدود**

أرفق مشروع آغا بطرس، بحسب دراسة آياباكان، بخريطة تحدد الأراضي المقترحة للكيان ذي الحكم الذاتي.

وتكمن أهمية هذه الخريطة في أنها تحول المطالب السياسية إلى حدود جغرافية يمكن دراستها ومقارنتها بالواقع السكاني.

وقد تناولت الدراسة مناطق في شمال العراق والمجال الحدودي مع تركيا وإيران، كما نقلت مبررات قدمها آغا بطرس بشأن وجود جماعات مسيحية وحقوق تاريخية أو اقتصادية في بعض الأراضي.

لكن هذه المبررات تمثل ادعاءات صاحب المشروع، ولا تصبح حقائق سكانية مثبتة بمجرد ورودها في المذكرة.

إنني أرى أن الخريطة تحتاج إلى المقارنة بالخرائط الإدارية العثمانية والسجلات السكانية وبيانات القرى والملكية.

ولا يجوز التعامل مع الأراضي التي شملتها بوصفها ملكية قومية حصرية دون دراسة سكانها الكورد والمسيحيين واليزيديين وغيرهم.

**المبحث السابع عشر: الموصل بوصفها عاصمة مقترحة**

من التفاصيل المهمة التي توردها دراسة آياباكان أن مشروع آغا بطرس تناول الموصل بوصفها عاصمة مقترحة للكيان.

وقد ارتبط هذا الاختيار، بحسب عرض الدراسة، بموقع المدينة التجاري والاستراتيجي وإمكاناتها الاقتصادية.

لكن الموصل لم تكن مدينة خالية من السكان أو مركزاً تابعاً لقيادة آغا بطرس.

بل كانت مدينة متعددة الجماعات، ولها تاريخ إداري واقتصادي وسياسي معقد.

كما كانت في قلب النزاع بين بريطانيا وتركيا بشأن مستقبل الولاية.

إنني أرى أن اقتراح اتخاذ الموصل عاصمة يكشف اتساع المشروع السياسي، لكنه لا يثبت امتلاك آغا بطرس سلطة على المدينة أو موافقة سكانها على إدراجها في الكيان المقترح.

فالفرق كبير بين اختيار مدينة في مذكرة سياسية وبين حكمها فعلياً.

**المبحث الثامن عشر: العلم المقترح سنة 1923**

تقدم دراسة آياباكان وصفاً ورسماً لعلم مرتبط بمشروع آغا بطرس سنة 1923.

وبحسب الدراسة، تضمن التصميم أرضية خضراء وصليباً أبيض ذا إطار أزرق، مع علم بريطاني صغير في أحد الأركان.

وتنقل الدراسة تفسيرات رمزية لهذه العناصر، تربط اللون الأخضر بالعراق، والصليب بالطابع المسيحي للكيان، والإطار الأزرق بنهري الزاب ودجلة، والعلم البريطاني بالحماية البريطانية المنشودة.

وتكمن أهمية هذا التصميم في أنه يعكس طبيعة المشروع السياسي الذي سعى إلى ربط هويته الرمزية بالحماية الأجنبية.

لكن وجود العلم في وثيقة سياسية لا يعني أنه كان علماً رسمياً لدولة قائمة.

كما لا يعني أن بريطانيا شاركت في تصميمه أو اعتمدته.

إنني أرى أن التمييز بين العلم المقترح والعلم المعتمد والعلم المستخدم فعلياً ضرورة منهجية لا يجوز تجاوزها.

**المبحث التاسع عشر: العلم البريطاني في التصميم ودلالة الحماية**

يثير وجود العلم البريطاني في التصميم المقترح سؤالاً سياسياً مهماً.

فهل كان آغا بطرس يسعى إلى إنشاء دولة مستقلة، أم كيان يتمتع بالحكم الذاتي تحت حماية بريطانية؟

إن وجود رمز بريطاني في العلم، بحسب وصف الدراسة، يتفق مع فكرة البحث عن حماية خارجية.

لكنه لا يثبت أن بريطانيا وافقت على هذه العلاقة أو التزمت بتوفيرها.

فقد يضع صاحب المشروع رمزاً لقوة أجنبية تعبيراً عن رغبته في الارتباط بها، دون أن تكون تلك القوة قد اعترفت بالمشروع.

إنني أرى أن هذه النقطة تكشف الفارق بين التصور السياسي لصاحب المذكرة وبين الوضع القانوني الذي كان يأمل في الوصول إليه.

كما أنها تضعف أي قراءة تقدم التصميم بوصفه علماً لدولة مستقلة مكتملة السيادة.

**المبحث العشرون: حقوق الكورد في المناطق التي شملها المشروع**

من واجبي، بصفتي مؤرخاً كوردياً، أن أطرح سؤالاً لا يجوز تجاوزه: أين كان موقع السكان الكورد من المشاريع التي تناولت أراضيهم؟

فالمناطق الواقعة بين هكاري والموصل والحدود الإيرانية لم تكن مجرد مساحات جغرافية تتنافس عليها المذكرات السياسية.

بل كانت تضم قرى وعشائر وأراضي زراعية ومراعٍ ومؤسسات محلية، وكانت لسكانها علاقات تاريخية مع الأرض.

ولا يجوز أن تتحول المطالبة بحماية جماعة نازحة إلى مبرر لإلغاء الحقوق السياسية والاجتماعية للجماعات المقيمة.

لكن الدفاع عن الحقوق الكوردية لا يقتضي إنكار الوجود المسيحي التاريخي في هكاري والموصل والمناطق المجاورة.

فقد عاشت هذه المجتمعات في جغرافيا متداخلة، وكانت لها حقوق وممتلكات وعلاقات محلية سابقة للحرب.

إنني أرى أن أي تسوية عادلة كان ينبغي أن تنطلق من حقوق السكان جميعاً، لا من رغبة قيادة واحدة أو من المصالح الاستراتيجية لقوة أجنبية.

**المبحث الحادي والعشرون: موقف بريطانيا من مشروع آغا بطرس**

إن وصول مشروع آغا بطرس إلى وزارة الخارجية البريطانية لا يعني أن الحكومة البريطانية وافقت عليه.

فقد تتلقى الوزارة مذكرات سياسية عديدة، وتدرسها أو تحيلها إلى جهات مختلفة، دون أن تتحول إلى سياسة رسمية.

وتخلص دراسة آياباكان إلى أن مشروع الحكم الذاتي لم يحظ بالموافقة البريطانية اللازمة لتنفيذه.

وتربط الدراسة هذا الموقف بحسابات المصالح البريطانية في العراق والنزاع مع تركيا.

لكن تحديد الموقف الحكومي بدقة يحتاج إلى دراسة سلسلة المراسلات الداخلية، بما فيها تعليقات المسؤولين والقرارات التي صدرت بعد استلام المشروع.

إنني أرى أن النتيجة الثابتة هي أن المشروع لم يتحول إلى دولة أو إدارة ذات حكم ذاتي قائمة.

أما تفسير أسباب عدم اعتماده فيحتاج إلى مقارنة الوثائق البريطانية والتركية والعراقية، وعدم الاكتفاء بتفسير واحد.

**المبحث الثاني والعشرون: المرجعان E-10167 و E-10168 وحدود التحقيق الأرشيفي**

يكتسب الملف FO 371/9006 أهمية خاصة في دراسة مشروع آغا بطرس سنة 1923.

وقد أحالت دراسة آياباكان إلى المرجع E-10167 عند تناول مذكرة أكتوبر وخريطتها وعلمها وموادها السياسية.

لكن التحقيق الأرشيفي لا يكتمل بمجرد نقل رقم الملف.

فمن الضروري معرفة ترتيب الوثائق، وتواريخ تحريرها واستلامها، والجهات التي أرسلتها، والملاحظات التي أضيفت إليها.

كما يجب التحقق من المرجع E-10168 وعلاقته بالمرجع السابق، دون افتراض أن الوثيقتين تحملان المضمون نفسه.

إنني أرى أن هذه التفاصيل ليست مسائل شكلية.

فقد تكشف المراسلات الداخلية عن موقف مختلف عن التصور الذي قدمه صاحب المشروع، وقد توضح ما إذا كانت الحكومة قد رفضت المقترح أو أجلت النظر فيه أو ربطته بشروط معينة.

ولذلك لا يجوز نسبة اقتباسات حرفية إلى وثائق لم تُفحص مباشرة.

**المبحث الثالث والعشرون: آغا بطرس وكتاب يوسف مالك**

يكتسب كتاب يوسف مالك «الخيانة البريطانية للآشوريين»، الصادر سنة 1935، أهمية في دراسة العلاقات بين القيادات المسيحية الشرقية وبريطانيا بعد الحرب العالمية الأولى.

وقد قدم مالك رواية سياسية تنتقد الموقف البريطاني وتربط بين التعاون العسكري والوعود والنتائج التي شهدتها الجماعات المعنية في العراق.

لكن الكتاب صدر بعد الأحداث بسنوات، وبعد استقلال العراق سنة 1932 وأحداث سميل سنة 1933.

وهذا يعني أن تفسير مالك لأحداث 1923 تأثر بمعرفته بالنتائج اللاحقة.

إنني أرى أن من الضروري الفصل بين الوثيقة التي ينقلها مالك وبين تفسيره لها.

فإذا تحدث عن وعد بريطاني، يجب تحديد نص الوعد والجهة التي أصدرته ومدى صلاحيتها.

وإذا وصف موقفاً بأنه خيانة، يجب معرفة الالتزام الذي يرى أنه نُقض.

كما ينبغي عدم افتراض أن موقف مالك كان مطابقاً لجميع مواقف آغا بطرس أو القيادات الكنسية والعشائرية الأخرى.

**المبحث الرابع والعشرون: لماذا لم يتحول المشروع إلى دولة؟**

لم يتحول مشروع آغا بطرس سنة 1923 إلى دولة مستقلة أو كيان يتمتع بالحكم الذاتي معترف به.

وقد ارتبط ذلك بعوامل متعددة، منها تعارض المطالب الإقليمية، وموقف تركيا، والمصالح البريطانية، وقيام الدولة العراقية تحت الانتداب، والخلافات المتعلقة بالقيادة والتمثيل، وصعوبة تنفيذ ترتيبات سياسية واسعة في مناطق مأهولة.

كما أن المشروع لم يمتلك مؤسسات قائمة تمارس السيادة على الأرض.

فقد تضمنت المذكرة تصوراً للإدارة والموارد والقوات والرموز، لكنها لم تؤد إلى إنشاء سلطة مستقرة معترف بها.

إنني أرى أن فشل المشروع لا يعني أنه لم يكن موجوداً، كما أن وجوده لا يعني أنه كان قابلاً للتنفيذ.

وهذا هو الفرق بين تاريخ المشاريع السياسية وتاريخ الدول الفعلية.

ولا يجوز استخدام وثيقة مقترحة لإثبات قيام دولة لم تقم، أو استخدام فشل المشروع لإنكار حقيقة المطالب التي قدمها أصحابه.

**المبحث الخامس والعشرون: النتيجة التاريخية وإعادة قراءة مشروع آغا بطرس**

تكشف دراسة آغا بطرس أن مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى شهدت محاولة لتحويل المكانة العسكرية والعلاقات الخارجية إلى تمثيل سياسي ومشروع للحكم الذاتي.

فقد أجرى اتصالات مع الجانب التركي في لوزان، وقدم مقترحات تتعلق بإعادة توطين الجماعات المسيحية في هكاري.

ثم عرض سنة 1923 مشروعاً أكثر تفصيلاً على السلطات البريطانية، تضمن خمساً وعشرين مادة وخريطة وعلماً مقترحاً، بحسب الدراسة الأكاديمية التي تناولته.

لكن هذه الوقائع لا تثبت أن تركيا وافقت على مطالبه، ولا أن بريطانيا اعترفت بالمشروع، ولا أن دولة مستقلة نشأت بموجبه.

كما لا تثبت أن جميع الجماعات المسيحية الشرقية كانت قد فوضته بالتحدث باسمها.

إنني أرى أن القيمة الحقيقية لهذه الوثائق تكمن في كشف كيفية تشكل المشاريع القومية والسياسية الحديثة في ظروف الحرب والتهجير وإعادة رسم الحدود.

ولا يجوز تحويلها إلى دليل شامل على التاريخ القديم أو على استمرارية مؤسسة سياسية عبر آلاف السنين.

فالتاريخ الديني يختلف عن التاريخ القومي، والتاريخ اللغوي يختلف عن تاريخ الدولة، ووجود اسم قديم في النقوش لا يثبت وحده استمرار كيان سياسي حديث.

وفي المقابل، فإن حداثة التنظيم السياسي لا تعني حداثة وجود السكان أو انقطاع تراثهم الثقافي والديني.

وهذا هو التمييز الذي أراه ضرورياً لكتابة تاريخ بلاد الرافدين وكوردستان بعيداً عن المبالغات القومية والتفسيرات الاستعمارية.

**خاتمة الفصل الثامن عشر**

لم يكن آغا بطرس مجرد قائد عسكري ظهر خلال الحرب العالمية الأولى، بل كان شخصية حاولت الانتقال من النشاط العسكري إلى العمل السياسي والدبلوماسي، وسعت إلى الحصول على اعتراف خارجي بمشروع يتعلق بمستقبل جماعات مسيحية شرقية عانت من الحرب والنزوح وفقدان الممتلكات.

وقد كشفت اتصالاته بالوفد التركي في يناير 1923 أنه لم يكن يعتمد على بريطانيا وحدها، بل حاول مخاطبة القوى التي امتلكت تأثيراً مباشراً في مستقبل المناطق الحدودية.

كما كشفت مذكرة أكتوبر 1923 عن تصور سياسي أكثر تفصيلاً، تضمن إنشاء كيان ذي حكم ذاتي ومؤسسات إدارية ومالية وعسكرية وخريطة وعَلَماً مقترحاً.

لكنني، بصفتي باحثاً ومؤرخاً كوردياً، أرفض تحويل وجود هذه الوثائق إلى دليل على قيام دولة لم تقم، أو إلى حجة تمنح مشروعاً سياسياً سيادة تاريخية حصرية على أراضٍ كانت تضم سكاناً كوردًا ومسيحيين ويزيديين وغيرهم.

كما أرفض إنكار معاناة الجماعات المسيحية النازحة بسبب الاختلاف مع بعض قياداتها السياسية.

فحقوق النازحين وحقوق السكان المقيمين ومسؤولية القوى الدولية وطبيعة المشاريع السياسية مسائل مترابطة، لكنها ليست متطابقة.

وقد كشفت هذه الدراسة أن القوى الكبرى لم تكن مجرد جهات محايدة تستمع إلى مطالب السكان، بل كانت أطرافاً ذات مصالح سياسية واستراتيجية.

لكن إثبات مسؤولية بريطانيا عن مشروع معين أو وعد لم يُنفذ يحتاج إلى وثائق محددة، لا إلى افتراضات عامة.

ولهذا فإنني أميز بين ما قدمه آغا بطرس، وما ناقشته الحكومات، وما وافقت عليه رسمياً، وما تحقق على الأرض.

إن الوثائق التي تناولت مشروع سنة 1923 تمثل شاهداً مهماً على تاريخ الحركة السياسية الحديثة، لكنها لا تمثل شهادة ميلاد لدولة قائمة، ولا تمنح أي قيادة حق إعادة كتابة التاريخ القديم وفق حدود خريطة رسمت في القرن العشرين.

وفي الفصل التاسع عشر سننتقل إلى الوثائق البريطانية ومؤتمر لوزان وقضية الموصل، مع التركيز على المراسلات المؤرخة في أكتوبر 1923، ودراسة العلاقة بين المشاريع السياسية المحلية والموقف البريطاني الرسمي، ومقارنة ذلك بما ورد لاحقاً في الروايات القومية والسياسية.

**المصادر والمراجع الأساسية للفصل الثامن عشر**

**أولاً: المعاهدات والوثائق الدبلوماسية**


Treaty of Sèvres, 10 August 1920, Articles 62–64.

Treaty of Lausanne, 24 July 1923, Article 3.

British Foreign Office, FO 371/9006, E-10167, Memorandum concerning Agha Petros and the proposed autonomous Assyrian state, 15 October 1923, as cited by Levent Ayabakan.

British Foreign Office, FO 371/9006, E-10168, archival reference requiring direct verification.

British Foreign Office, FO 371/9006, E-10449, War Office correspondence, 22 October 1923, as cited by Levent Ayabakan.

Bilâl N. Şimşir, Lozan Telgrafları, Türk Tarih Kurumu, Ankara, volumes published in 1990 and 1994.

Telegram from İsmet İnönü to the Turkish government, 15 January 1923, published in translation from the Lausanne telegram collection.

Telegram from Hüseyin Rauf to İsmet İnönü, 18 January 1923, published in translation from the same collection.

British Library, India Office Records, IOR/L/PS/11/215, P 2217/1922, archival reference concerning Assyrian claims and negotiations, requiring direct examination.

League of Nations, documents concerning the Turkey–Iraq frontier and the Mosul question, 1923–1925.

**ثانياً: الدراسات التاريخية**

Levent Ayabakan, Kürt-Nasturi İlişkileri ve Ağa Petros'un "Özerk Asuri Devleti Projesi" (1919–1923), Sosyal ve Kültürel Araştırmalar Dergisi, 1(1), 2015, pp. 49–76.

John Joseph, The Modern Assyrians of the Middle East: Encounters with Western Christian Missions, Archaeologists, and Colonial Powers, Brill, 2000.

Sargon George Donabed, Reforging a Forgotten History: Iraq and the Assyrians in the Twentieth Century, Edinburgh University Press, 2015.

David McDowall, A Modern History of the Kurds, revised edition, 2004.

Michael A. Reynolds, Shattering Empires: The Clash and Collapse of the Ottoman and Russian Empires, 1908–1918, Cambridge University Press, 2011.

David Gaunt, Massacres, Resistance, Protectors: Muslim-Christian Relations in Eastern Anatolia during World War I, 2006.

David Fromkin, A Peace to End All Peace: The Fall of the Ottoman Empire and the Creation of the Modern Middle East, 1989.

Eugene Rogan, The Fall of the Ottomans: The Great War in the Middle East, 2015.

Yusuf Malek, The British Betrayal of the Assyrians, 1935.

**ثالثاً: ملاحظة توثيقية**

اعتمدت هذه الصياغة على الفصل الأصلي الذي قدمه المؤلف، وعلى دراسة ليفنت آياباكان المنشورة سنة 2015، والترجمة المنشورة للبرقيات التركية المتعلقة باتصالات آغا بطرس في لوزان.

وقد جرى التمييز بين المعلومات التي تنقلها الدراسة الأكاديمية عن الملف البريطانيFO 371/9006 ، وبين المعلومات الواردة في النصوص المنشورة للبرقيات.

ولا يعني ذلك أن جميع أوراق الملف البريطاني أو النصوص التركية الأصلية قد فُحصت مباشرة.

كما أن وصف الخريطة والعلم ومواد مشروع الحكم الذاتي يستند إلى الدراسة التي عرضتها، ولا يعني أنها اعتمدت رسمياً من دولة قائمة.

وتبقى المطابقة المباشرة للوثائق الأصلية، ولا سيما المرجعين E-10167و E-10168، خطوة ضرورية قبل إصدار طبعة بحثية نهائية تتضمن اقتباسات حرفية أو صوراً وثائقية موثقة.

## الفصل التاسع عشر

## الوثائق البريطانية سنة 1923 ومؤتمر لوزان وقضية الموصل: بين المطالب القومية والمصالح الاستراتيجية وقرارات عصبة الأمم

### مقدمة الفصل

لم تكن قضية الموصل بعد الحرب العالمية الأولى مجرد خلاف بين بريطانيا وتركيا على ولاية عثمانية سابقة، بل كانت واحدة من أهم القضايا التي كشفت كيفية إعادة رسم الحدود السياسية في كوردستان وبلاد الرافدين. فقد اجتمعت في هذه القضية مصالح الدول الكبرى، وطموحات الحكومات الناشئة، والمطالب القومية للسكان، ومشكلة الجماعات التي تعرضت للتهجير خلال الحرب، فضلاً عن الاعتبارات العسكرية والاقتصادية المرتبطة بموقع الموصل وثرواتها.

وقد بدأت المرحلة الحاسمة بعد هدنة مودروس سنة 1918، ثم انتقلت القضية إلى مؤتمر لوزان سنة 1922، قبل أن تصبح موضوعاً لمفاوضات مباشرة بين بريطانيا وتركيا، وتحقيق دولي أجرته عصبة الأمم، ورأي استشاري أصدرته محكمة العدل الدولية الدائمة، وقرار دولي سنة 1925، أعقبته تسوية نهائية خلال سنة 1926.

إنني، بصفتي باحثاً ومؤرخاً كوردياً، أرى أن دراسة هذه المرحلة لا يجوز أن تنطلق من افتراض أن الأرض كانت مجرد موضوع للمساومة بين الحكومات. فقد كانت ولاية الموصل موطناً لجماعات متعددة، وكان للكورد حضور سكاني وسياسي واسع في مناطقها الشمالية والشرقية، إلى جانب العرب والتركمان والمسيحيين والإيزيديين وغيرهم. وكانت حقوق هؤلاء السكان ومصالحهم تختلف عن المصالح التي دافعت عنها الدول المتفاوضة.

كما أن هذه المرحلة شهدت ظهور مشاريع سياسية قدمتها قيادات محلية، ومنها مشروع آغا بطرس سنة 1923، الذي تناول إنشاء كيان يتمتع بالحكم الذاتي. لكن وجود مشروع سياسي في الملفات البريطانية لا يعني أن بريطانيا اعتمدته، كما أن عرض خريطة أو علم مقترح لا يثبت قيام دولة أو امتلاك سيادة على الأراضي التي تشملها الخريطة.

وسأبحث في هذا الفصل كيفية انتقال قضية الموصل من النزاع العسكري إلى التسوية الدولية، وما الذي قررته معاهدة لوزان فعلاً، وكيف تعاملت عصبة الأمم مع السكان والحدود، وما موقع المطالب الكوردية والمسيحية في هذه العملية، وأين تقف الوثيقة الأصلية من الروايات السياسية التي ظهرت لاحقاً.

## المبحث الأول: ولاية الموصل عند نهاية الحرب العالمية الأولى

كانت ولاية الموصل عند نهاية الحرب العالمية الأولى منطقة واسعة ذات أهمية جغرافية واقتصادية وسياسية. وقد ضمت مدناً وبلدات وقرى تختلف في لغاتها وأديانها وعلاقاتها الاجتماعية، ولم

تكن حدودها الإدارية تعكس بالضرورة حدود الجماعات السكانية التي عاشت فيها.

وكانت الموصل ترتبط بشبكات تجارية تمتد نحو الأناضول وإيران وبغداد، كما كانت مناطقها الشمالية والشرقية مرتبطة بكوردستان من خلال العلاقات العشائرية والاقتصادية واللغوية.

وقد زادت أهمية الولاية مع تطور الاهتمام الدولي بالنفط، لكن قيمتها الاستراتيجية لم تقتصر على الثروة النفطية، بل شملت موقعها الحدودي وطرق المواصلات وأمن العراق.

وعندما انهارت السلطة العثمانية في نهاية الحرب، لم يكن مستقبل الولاية قد حُسم. فقد أصبحت موضع مطالب متنافسة بين تركيا وبريطانيا، في وقت كانت فيه الدولة العراقية الجديدة تتشكل تحت النفوذ البريطاني.

إنني أرى أن دراسة هذه المرحلة يجب أن تبدأ من حقيقة أن الولاية كانت مجتمعاً مأهولاً، لا مجرد مساحة يمكن نقل تبعيتها السياسية دون النظر إلى سكانها.

## المبحث الثاني: هدنة مودروس ودخول القوات البريطانية إلى الموصل

وقعت هدنة مودروس في الثلاثين من أكتوبر سنة 1918، وأنهت العمليات العسكرية بين الدولة العثمانية والحلفاء.

لكن القوات البريطانية لم تكن قد سيطرت على مدينة الموصل بصورة كاملة عند توقيع الهدنة.

فقد تقدمت إليها في أوائل نوفمبر 1918، وأصبحت المدينة تحت السيطرة البريطانية بعد انتهاء القتال رسمياً.

وكان لهذا التسلسل الزمني أثر مهم في النزاع اللاحق، لأن الجانب التركي استخدم ظروف احتلال الموصل في حججه المتعلقة بالحدود والسيادة.

أما بريطانيا فقد دافعت عن بقاء الولاية ضمن العراق استناداً إلى اعتبارات سياسية واستراتيجية وسكانية واقتصادية.

إنني أرى أن التمييز بين السيطرة العسكرية والوضع القانوني ضروري هنا، لأن احتلال مدينة لا يحسم وحده جميع المسائل المتعلقة بالسيادة الدولية.

كما أن الخلاف على توقيت السيطرة لا يجيب عن سؤال حقوق السكان أو رغباتهم السياسية.

**المبحث الثالث: التركيب السكاني لولاية الموصل**

كانت ولاية الموصل تضم جماعات سكانية متعددة، منها الكورد والعرب والتركمان والمسيحيون المنتمون إلى كنائس مختلفة والإيزيديون وغيرهم.

وكان للكورد حضور واسع في المناطق الشمالية والشرقية، بينما اختلف التركيب السكاني في المدينة والأقضية والقرى الأخرى.

لكن دراسة هذا التنوع تحتاج إلى الانتباه إلى الطريقة التي أعدت بها الإحصاءات.

فقد تعتمد بعض الجداول على اللغة، وتعتمد أخرى على الدين أو الانتماء الكنسي، بينما تستخدم تقارير سياسية تصنيفات مرتبطة بالمصالح الإدارية.

وقد تؤدي هذه الاختلافات إلى نتائج متباينة عند مقارنة الأرقام.

إنني أرى أن الإحصاء التاريخي وثيقة عن السكان في زمن معين، وليس شهادة نهائية على أصولهم القديمة.

كما أن وجود أغلبية لغوية أو دينية في منطقة ما لا يثبت تلقائياً أن جميع أفرادها كانوا يتبنون موقفاً سياسياً واحداً.

ولهذا يجب أن ترتبط دراسة السكان بتحديد حدود المنطقة التي شملها الإحصاء وتاريخ إعداده والغرض الذي استخدم من أجله.

**المبحث الرابع: المصالح البريطانية في الموصل**

كانت بريطانيا تنظر إلى الموصل ضمن مشروع أوسع يتعلق بمستقبل العراق وموقعه في الشرق الأوسط.

وقد ارتبطت مصالحها بأمن الحدود الشمالية، وطرق الاتصال، والموقع الاستراتيجي، والموارد الاقتصادية، بما فيها النفط.

وكانت الحكومة البريطانية تسعى إلى تثبيت ترتيبات تسمح باستمرار نفوذها في العراق وتقليل المخاطر العسكرية والسياسية.

لكن هذه المصالح لم تكن متطابقة بالضرورة مع مطالب جميع سكان الولاية.

فقد يكون قرار معين مناسباً للحسابات الاستراتيجية البريطانية، دون أن يلبي المطالب القومية أو الإدارية لبعض الجماعات المحلية.

إنني أرى أن فهم الموقف البريطاني يحتاج إلى دراسة الوثائق الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية معاً، لا إلى تفسير النزاع بعامل واحد.

فالنفط كان مهماً، لكنه لم يكن التفسير الوحيد لجميع القرارات.

**المبحث الخامس: المطالب التركية وأسس النزاع**

سعت الحركة الوطنية التركية بعد الحرب إلى إعادة النظر في التسويات التي فرضتها الدول المنتصرة على الدولة العثمانية.

وكانت الموصل من المناطق التي تمسكت تركيا بمطالبها بشأنها.

وقد استخدم الجانب التركي حججاً تتعلق بالتاريخ والجغرافيا والسكان والعلاقات الاقتصادية، إلى جانب الاعتراض على ظروف السيطرة البريطانية على المدينة بعد هدنة مودروس.

لكن هذه الحجج كانت جزءاً من موقف دولة تسعى إلى تثبيت حدودها، ولا يجوز اعتبارها حكماً محايداً بشأن هوية جميع سكان الولاية.

إنني أرى أن مقارنة الموقفين التركي والبريطاني تكشف أن الطرفين استخدما المعلومات السكانية والتاريخية ضمن أهداف سياسية محددة.

ولذلك يجب التمييز بين الوثيقة التي تقدم معلومات عن السكان، والمذكرة التي تستخدم تلك المعلومات لإثبات مطالبة إقليمية.

**المبحث السادس: مؤتمر لوزان سنة 1922**

افتتح مؤتمر لوزان في العشرين من نوفمبر 1922، بعد تغير موازين القوى في الأناضول وصعود الحركة الوطنية التركية.

وكان الوفد التركي بقيادة عصمت باشا يسعى إلى الحصول على تسوية تعترف بالدولة التركية الجديدة وحدودها ومصالحها.

أما بريطانيا فقد سعت إلى المحافظة على موقع العراق ضمن ترتيباتها السياسية والاستراتيجية.

وكان اللورد كرزون من أبرز الشخصيات البريطانية التي أدارت المفاوضات خلال المرحلة الأولى.

وقد أصبحت الموصل موضوعاً لخلاف مباشر بين الوفدين، ولم تنجح المفاوضات في التوصل إلى اتفاق نهائي بشأنها.

إنني أرى أن مؤتمر لوزان يجب أن يدرس بوصفه مؤتمراً دولياً واسعاً، لا اجتماعاً خصص حصراً للمسألة الكوردية أو لمطالب الجماعات المسيحية الشرقية.

فالمذكرات التي قدمتها القيادات المحلية كانت جزءاً من المناخ السياسي المحيط بالمؤتمر، لكنها لم تكن مساوية في وضعها القانوني لقرارات الوفود الرسمية.

**المبحث السابع: المطالب القومية على هامش مؤتمر لوزان**

شهدت مرحلة لوزان نشاطاً سياسياً لشخصيات وجماعات حاولت التأثير في مستقبل المناطق التي كانت خاضعة للدولة العثمانية.

وقد شملت هذه التحركات مطالب كوردية وأرمنية ومسيحية شرقية، إلى جانب اتصالات سياسية فردية.

وكانت بعض المشاريع تتداخل جغرافياً، خصوصاً في المناطق الواقعة بين هكاري والموصل والحدود الإيرانية.

لكن تقديم مذكرة سياسية لا يعني الاعتراف بمضمونها.

كما أن وجود شخص في لوزان واتصاله بأعضاء وفد رسمي لا يعني تمتعه بصفة مفاوض معترف بها في المؤتمر.

إنني أرى أن هذه النقطة مهمة عند دراسة نشاط آغا بطرس، لأن اتصالاته بالجانب التركي يجب أن تميز عن المفاوضات الرسمية بين بريطانيا وتركيا.

**المبحث الثامن: المادة الثالثة من معاهدة لوزان**

وقعت معاهدة لوزان في الرابع والعشرين من يوليو سنة 1923.

وقد تناولت الفقرة الثانية من المادة الثالثة الحدود بين تركيا والعراق، ونصت على محاولة تحديدها باتفاق ودي بين بريطانيا وتركيا خلال تسعة أشهر.

وفي حال تعذر التوصل إلى اتفاق، تُحال المسألة إلى مجلس عصبة الأمم.

وهذا يعني أن المعاهدة لم تحسم السيادة النهائية على الموصل بمجرد توقيعها.

بل وضعت آلية تفاوضية وقانونية لمعالجة النزاع.

إنني أرى أن هذا التفصيل يمثل أساساً لفهم الأحداث اللاحقة، لأن القول إن لوزان منحت الموصل نهائياً لطرف معين يتجاهل أن المسألة بقيت مفتوحة حتى تدخل عصبة الأمم.

كما أن المادة الثالثة لم تنشئ دولة كوردية مستقلة، ولم تعترف بكيان سياسي مستقل لآغا بطرس.

**المبحث التاسع: بروتوكول الإجلاء وحساب مدة الأشهر التسعة**

لا يكفي قراءة المادة الثالثة من معاهدة لوزان بمعزل عن الوثائق المرتبطة بها.

فقد تناول بروتوكول إجلاء الأراضي التركية التي كانت تحت الاحتلال البريطاني والفرنسي والإيطالي ترتيبات متعلقة ببدء المفاوضات البريطانية التركية بشأن الحدود.

ونص البند السابع من البروتوكول على ربط بدء المفاوضات باستكمال إجراءات الإجلاء، واحتساب مدة الأشهر التسعة وفق الترتيب المحدد فيه.

وهذا يعني أن تاريخ توقيع معاهدة لوزان لا يكفي وحده لتحديد بداية المهلة القانونية.

إنني أرى أن هذه التفاصيل مهمة، لأنها تكشف كيف يمكن أن يؤدي إغفال وثيقة مرافقة للمعاهدة إلى قراءة غير دقيقة للتسلسل الدبلوماسي.

كما أنها تذكرنا بأن القانون الدولي لا يدرس من خلال عنوان المعاهدة وحده، بل من خلال نصوصها والبروتوكولات والقرارات المرتبطة بها.

## المبحث العاشر: المحافظة على الوضع القائم في المنطقة المتنازع عليها

تضمنت ترتيبات لوزان التزاماً بالمحافظة على الوضع القائم في الأراضي التي بقيت موضع خلاف.

وكان الهدف منع الإجراءات العسكرية أو السياسية التي يمكن أن تغير الظروف قبل التوصل إلى تسوية نهائية.

لكن تطبيق مبدأ المحافظة على الوضع القائم في منطقة حدودية مضطربة لم يكن أمراً بسيطاً.

فقد كانت هناك تحركات عسكرية وعشائرية ومخاوف أمنية، وكانت السلطات المختلفة تسعى إلى تعزيز مواقعها.

إنني أرى أن دراسة هذه المرحلة تحتاج إلى التمييز بين الالتزامات الدبلوماسية وبين الوقائع الميدانية.

فقد تنص المعاهدة على عدم تغيير الوضع، بينما تؤثر الأحداث المحلية في التفاوض وتزيد من صعوبة الوصول إلى اتفاق.

**المبحث الحادي عشر: أزمة التمثيل السياسي سنة 1923**

كانت الجماعات المسيحية النازحة من هكاري وأورمية تواجه أزمة تتعلق بمستقبلها السياسي والاجتماعي.

وقد ظهرت مطالب مختلفة بشأن العودة إلى المناطق الأصلية أو الاستيطان في العراق أو الحصول على حماية دولية أو إقامة ترتيبات للحكم الذاتي.

لكن القيادات المعنية لم تكن متفقة دائماً على المشروع الذي ينبغي اتباعه.

فقد استندت البطريركية إلى مكانتها الدينية والاجتماعية، بينما حاولت شخصيات عسكرية وسياسية، من بينها آغا بطرس، تقديم مشاريع مستقلة.

وكانت السلطات البريطانية تواجه مسألة تحديد من يمتلك حق التفاوض باسم السكان.

إنني أرى أن وجود مشروع سياسي باسم جماعة معينة لا يثبت موافقة جميع أفرادها عليه.

كما أن حق النازحين في الحماية لا يمنح أي قيادة تفويضاً تلقائياً بتقرير مصير السكان المقيمين في الأراضي المقترحة.

**المبحث الثاني عشر: الملف البريطانيFO 371/9006**

تكتسب الوثائق البريطانية المتعلقة بسنة 1923 أهمية خاصة في دراسة مشاريع القيادات المسيحية الشرقية.

ومن أبرز الإحالات الأرشيفية المرتبطة بهذه المرحلة الملف FO 371/9006، والمرجعان E-10167 وE-10168.

وقد ارتبطت هذه الإحالات بموضوع مستقبل الجماعات التي استخدمت الوثائق البريطانية تسميات مختلفة للإشارة إليها.

لكن وجود رقم ملف لا يكفي لإثبات مضمون قرار حكومي.

فقد يحتوي الملف على مذكرات قدمها أفراد، وتقارير كتبها موظفون، ومراسلات داخلية، وملاحظات إدارية، ومرفقات مختلفة.

إنني أرى أن التحقيق الصحيح يبدأ بتحديد طبيعة كل وثيقة، وتاريخها، واسم مرسلها، والجهة التي تلقتها، وما إذا كانت تتضمن اقتراحاً أو تعليقاً أو قراراً.

ولا يجوز نسبة اعتراف رسمي إلى الحكومة البريطانية لمجرد وجود مشروع في أرشيف وزارة الخارجية.

**المبحث الثالث عشر: مذكرة آغا بطرس في أكتوبر 1923**

تناولت دراسة ليفنت آياباكان مشروع آغا بطرس للحكم الذاتي، وأحالت إلى وثائق بريطانية مرتبطة بأكتوبر 1923.

وبحسب الدراسة، قدم آغا بطرس مشروعاً يتضمن تصوراً لكيان سياسي ذي حكم ذاتي، مع مواد تتعلق بالإدارة والموارد والرموز والحدود.

وكان المشروع محاولة للحصول على دعم بريطاني في مرحلة لم تكن فيها قضية الموصل قد حسمت.

لكن تقديم هذا التصور لا يعني أن بريطانيا وافقت عليه.

كما أن وجود خريطة أو علم ضمن المذكرة لا يثبت قيام دولة.

إنني أرى أن أهمية هذه الوثيقة تكمن في إثبات وجود مشروع سياسي محدد، لا في إثبات تنفيذه.

أما تفاصيل الموقف البريطاني النهائي فيجب أن تستخرج من المراسلات والقرارات التي أعقبت استلام المشروع.

**المبحث الرابع عشر: المرجعان E-10167 و E-10168ومشكلة الإثبات**

ترد الإحالتان E-10167 و E-10168في سياق البحث عن المراسلات البريطانية المتعلقة بمستقبل الجماعات المسيحية الشرقية سنة 1923.

لكن لا يجوز افتراض أن المرجعين يتضمنان الوثيقة نفسها أو القرار نفسه.

فقد يشير أحدهما إلى مذكرة، بينما يشير الآخر إلى مراسلة أو تعليق أو مرفق مختلف.

ولا يمكن تحديد العلاقة بينهما بصورة نهائية دون فحص النسخ الأصلية.

إنني أرى أن هذه المسألة تكشف الفرق بين البحث الذي يستند إلى إحالة منشورة، والتحقيق الذي يعتمد على قراءة الوثيقة الأصلية.

ولهذا لا أنسب إلى المرجعين اقتباسات حرفية أو قرارات حكومية لم أتحقق من نصوصها.

كما لا أعتبر وجودهما دليلاً على اعتراف بريطاني رسمي بمشروع آغا بطرس.

**المبحث الخامس عشر: الاستيطان والحماية والحكم الذاتي**

تظهر في السياسة البريطانية بعد الحرب العالمية الأولى قضايا متعددة تتعلق بمستقبل الجماعات النازحة.

وقد شملت هذه القضايا توفير الأمن، وإعادة الاستيطان، وتنظيم الخدمة العسكرية المحلية، والنظر في المطالب السياسية لبعض القيادات.

لكن هذه الترتيبات لا تعني الشيء نفسه.

فإعادة توطين عائلات نازحة لا تعني إنشاء دولة مستقلة.

وتوفير الحماية العسكرية لا يعني الاعتراف بحكومة ذات سيادة.

كما أن السماح بتشكيل وحدات محلية لا يعني تفويض قادتها بتمثيل جميع السكان سياسياً.

إنني أرى أن الخلط بين هذه المستويات أدى إلى ظهور تفسيرات سياسية متباينة في الكتابات اللاحقة.

ولذلك يجب أن نقرأ المصطلحات التي استخدمتها الوثائق البريطانية في سياقها الإداري والقانوني، لا وفق المعاني التي اكتسبتها في الذاكرة القومية بعد سنوات.

## المبحث السادس عشر: مؤتمر القسطنطينية سنة 1924

بعد فشل حسم قضية الموصل في لوزان، جرت مفاوضات مباشرة بين بريطانيا وتركيا خلال مؤتمر القسطنطينية، المعروف أيضاً بمؤتمر القرن الذهبي، في مايو ويونيو سنة 1924.

وقد حاول الطرفان الوصول إلى اتفاق بشأن الحدود، لكن المفاوضات انتهت دون تسوية.

وكان استمرار الخلاف يعني الانتقال إلى الآلية المنصوص عليها في معاهدة لوزان.

ومن هنا أُحيل النزاع إلى عصبة الأمم.

إنني أرى أن فشل مؤتمر القسطنطينية يوضح أن قضية الموصل لم تكن خلافاً يمكن حسمه بمجرد تبادل المذكرات.

فقد ارتبطت بمصالح استراتيجية ومطالب إقليمية متعارضة، ولم تكن المشاريع المحلية تمتلك الوزن السياسي نفسه الذي امتلكته الحكومات المتفاوضة.

## المبحث السابع عشر: عصبة الأمم وتشكيل لجنة التحقيق

انتقلت قضية الموصل إلى مجلس عصبة الأمم، الذي قرر تشكيل لجنة تحقيق لدراسة النزاع.

وقد ضمت اللجنة ثلاثة أعضاء من دول مختلفة، وكُلفت بجمع المعلومات المتعلقة بالجغرافيا والسكان والاقتصاد والمواقف السياسية.

وقامت اللجنة بدراسة أوضاع الولاية، وقدمت تقريرها سنة 1925.

وتكتسب هذه الوثائق أهمية خاصة لأنها توفر معلومات معاصرة عن السكان واللغات والأديان والعلاقات الاقتصادية والمطالب المحلية.

لكن اللجنة لم تعمل في بيئة سياسية محايدة تماماً.

فقد كانت الأطراف المتنازعة تسعى إلى التأثير في نتائج التحقيق، وكان السكان أنفسهم يعيشون في ظروف من القلق وعدم اليقين.

إنني أرى أن تقرير اللجنة يجب أن يقرأ بوصفه مصدراً دولياً مهماً عن أوضاع سنة 1925، لا حكماً نهائياً بشأن الأصول التاريخية للشعوب.

**المبحث الثامن عشر: الكورد في تحقيق لجنة الموصل**

كان للكورد حضور مركزي في قضية الموصل، لأن مناطق واسعة من الولاية كانت تضم سكاناً كورداً.

وقد تناولت اللجنة الدولية مسائل تتعلق باللغة والإدارة والمطالب السياسية والظروف الاقتصادية.

لكن المواقف الكوردية لم تكن موحدة.

فقد ظهرت مطالب مختلفة تتعلق بالحكم الذاتي والاستقلال والعلاقة بالعراق أو تركيا، وتأثرت هذه المطالب بالظروف المحلية والقيادات السياسية.

إنني أرى أن دراسة موقف الكورد تحتاج إلى تحديد المنطقة والقيادة والمصدر، وعدم افتراض أن زعيماً واحداً كان يمثل جميع السكان.

وفي الوقت نفسه، لا يجوز تجاهل الثقل السكاني والسياسي للكورد عند تقييم المشاريع التي تناولت إنشاء كيانات أخرى في مناطقهم.

فحقوق السكان لا تتحدد بمجرد نجاح دولة كبرى في فرض تسوية حدودية.

**المبحث التاسع عشر: الجماعات المسيحية في تقرير لجنة الموصل**

تناولت الوثائق الدولية المتعلقة بقضية الموصل أوضاع الجماعات المسيحية، بما فيها السكان المقيمون والنازحون الذين وصلوا بعد الحرب العالمية الأولى.

وكانت قضايا الحماية والأمن والاستيطان من المسائل المهمة في دراسة مستقبلهم.

لكن التقارير استخدمت تسميات متعددة، منها الكلدان والنساطرة والآشوريون والمسيحيون الشرقيون.

ولا يجوز افتراض أن هذه التسميات كانت متطابقة دائماً في معناها.

فقد يكون التصنيف كنسياً في موضع، وسياسياً أو إدارياً في موضع آخر.

إنني أرى أن المؤرخ يجب أن يحدد المصطلح الأصلي في كل وثيقة، وأن يدرس السياق الذي ورد فيه.

كما ينبغي التمييز بين حقوق السكان الذين عاشوا في المنطقة قبل الحرب وحقوق النازحين الذين وصلوا إليها بعدها، دون إنكار حقوق أي منهما.

**المبحث العشرون: الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الدائمة سنة 1925**

لم تقتصر قضية الموصل على التحقيق السياسي الذي أجرته عصبة الأمم، بل وصلت أيضاً إلى محكمة العدل الدولية الدائمة.

وقد أصدرت المحكمة في الحادي والعشرين من نوفمبر 1925 رأياً استشارياً يتعلق بتفسير الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان.

وتناولت المسألة طبيعة القرار الذي يمكن أن يتخذه مجلس عصبة الأمم، والإجراءات القانونية اللازمة لاتخاذه.

وكان لهذا الرأي أهمية في تحديد الأساس القانوني للتسوية اللاحقة.

إنني أرى أن هذه المرحلة تكشف أن النزاع على الموصل لم يكن مجرد صراع عسكري أو سياسي، بل أصبح أيضاً مسألة تتعلق بتفسير المعاهدات وصلاحيات المؤسسات الدولية.

لكن الرأي الاستشاري لم يكن بحثاً في الأصول القومية القديمة للسكان، بل تناول مسائل قانونية مرتبطة بحسم النزاع الحدودي.

## المبحث الحادي والعشرون: قرار عصبة الأمم في 16 ديسمبر 1925

في السادس عشر من ديسمبر سنة 1925 اتخذ مجلس عصبة الأمم قراراً أساسياً بشأن الحدود بين تركيا والعراق.

وقد اعتمد المجلس خط بروكسل، الذي استُخدم سنة 1924 لتحديد الوضع الحدودي المؤقت، أساساً لتسوية النزاع.

لكن القرار ارتبط أيضاً بترتيبات تتعلق باستمرار المسؤوليات البريطانية في العراق وضمانات حماية السكان.

كما تناولت المناقشات الدولية ضرورة مراعاة الأوضاع الإدارية والثقافية للسكان الكورد وحماية الجماعات الأخرى.

إنني أرى أن هذا القرار يجب أن يدرس في سياقه القانوني والسياسي الكامل.

فهو لم يكن استفتاءً عاماً لجميع سكان الولاية، ولم يكن حكماً علمياً بشأن الأصول التاريخية للكورد أو العرب أو المسيحيين أو التركمان أو الإيزيديين.

بل كان تسوية دولية لنزاع حدودي بين دول وقوى سياسية غير متكافئة في النفوذ.

## المبحث الثاني والعشرون: الضمانات المتعلقة بالكورد والسكان الآخرين

تكتسب المناقشات التي رافقت قرار عصبة الأمم أهمية خاصة بالنسبة إلى التاريخ الكوردي.

فقد ظهرت فيها مسألة الإدارة المحلية وضرورة مراعاة الخصائص السكانية واللغوية والثقافية للمناطق الكوردية.

لكن وجود توصيات أو ضمانات في وثيقة دولية لا يعني بالضرورة تنفيذها بصورة كاملة.

فقد تختلف النصوص القانونية عن السياسات التي تطبقها الحكومات على الأرض.

إنني أرى أن التحقيق التاريخي يجب أن ينتقل من دراسة القرار الدولي إلى دراسة الإجراءات الإدارية التي اتخذت بعده.

فهل انعكست التوصيات على الإدارة المحلية والتعليم واللغة والتمثيل السياسي؟ وما مدى استمرارها أو تغيرها خلال السنوات التالية؟

ولا يجوز اعتبار التسوية الحدودية حلاً نهائياً للمسألة الكوردية لمجرد أن الحدود الدولية أصبحت معترفاً بها.

**المبحث الثالث والعشرون: تثبيت القرار ومعاهدة أنقرة سنة 1926**

لم تنتهِ الإجراءات المتعلقة بقضية الموصل في ديسمبر 1925.

فقد استكملت الترتيبات الدولية خلال الأشهر التالية، وأعلن مجلس عصبة الأمم في الحادي عشر من مارس 1926 أن قراره أصبح نهائياً.

ثم وقعت تركيا وبريطانيا والعراق معاهدة أنقرة في الخامس من يونيو 1926.

وقد ثبتت المعاهدة التسوية الحدودية، مع ترتيبات أخرى تتعلق بالعلاقات بين الأطراف.

وكانت هذه الخطوة نهاية المرحلة الرئيسية من النزاع الدبلوماسي على ولاية الموصل.

لكنها لم تؤد إلى حل جميع القضايا المتعلقة بالسكان والهوية والإدارة والاستيطان.

إنني أرى أن حسم الحدود الدولية لا يعني بالضرورة تحقيق العدالة السياسية لجميع الجماعات التي تعيش داخل تلك الحدود.

فقد تنتهي المنازعة بين الحكومات، بينما تبقى مطالب السكان قائمة.

**المبحث الرابع والعشرون: يوسف مالك ورواية الوعود البريطانية**

عندما نشر يوسف مالك كتابه «الخيانة البريطانية للآشوريين» سنة 1935، كانت قضية الموصل قد حسمت دولياً منذ سنوات، وكانت الدولة العراقية قد حصلت على استقلالها الرسمي سنة 1932.

كما كان الكتاب قد صدر بعد أحداث سميل سنة 1933، التي أثرت بعمق في الذاكرة السياسية للجماعات المعنية.

وقد قدم مالك رواية تنتقد السياسة البريطانية وتربط بين التعاون العسكري والمطالب السياسية والنتائج التي شهدتها الجماعات المسيحية الشرقية في العراق.

لكن عنوان الكتاب يعبر عن تفسير المؤلف للأحداث، وليس حكماً وثائقياً نهائياً.

إنني أرى أن دراسة هذا الكتاب تحتاج إلى تحديد كل وعد ينسبه إلى بريطانيا، ونصه وتاريخه والجهة التي أصدرته.

كما ينبغي التمييز بين الوعود الرسمية والتوقعات السياسية والتصريحات الفردية.

ولا يجوز رفض رواية مالك لمجرد أنها ناقدة لبريطانيا، كما لا يجوز اعتمادها دون مقارنة بالمراسلات الأصلية.

**المبحث الخامس والعشرون: الوثيقة الأصلية وإعادة كتابة التاريخ**

تكشف قضية الموصل عن ضرورة الفصل بين ثلاثة مستويات من الكتابة التاريخية.

المستوى الأول هو الوثائق المعاصرة، مثل المعاهدات ومحاضر المفاوضات والتقارير الرسمية والمراسلات الدبلوماسية.

والمستوى الثاني هو شهادات المشاركين الذين عاصروا الأحداث وكتبوا عنها أثناء وقوعها أو بعد انتهائها.

أما المستوى الثالث فهو الروايات القومية والسياسية التي أعادت تفسير الأحداث في ضوء التجارب اللاحقة.

وقد تتفق هذه المستويات في الوقائع الأساسية، لكنها قد تختلف في تفسير المسؤوليات والنتائج.

إنني أرى أن المؤرخ لا يجوز أن يكتفي بمستوى واحد منها.

فالمعاهدة قد تثبت أن الحدود حُددت وفق آلية معينة، بينما تكشف شهادة محلية عن شعور جماعة بأنها استُبعدت من القرار.

وقد يصف مؤلف سياسي التسوية بأنها خيانة، بينما تقدم الحكومة التي اتخذتها تفسيراً يرتبط بالأمن والمصالح الدولية.

والمنهج الصحيح هو مقارنة الوثائق والشهادات، وتحديد ما يمكن إثباته وما يبقى موضع خلاف.

وفي قضية الموصل يجب أن نميز بين مطالب الكورد والمسيحيين وغيرهم، وبين قرارات بريطانيا وتركيا والعراق وعصبة الأمم.

كما يجب أن نرفض تحويل التسوية الدولية إلى دليل على ملكية قومية حصرية لتاريخ المنطقة، أو تحويل مشروع سياسي لم ينفذ إلى دولة قائمة.

**خاتمة الفصل التاسع عشر**

كانت قضية الموصل واحدة من أهم نتائج انهيار الدولة العثمانية وإعادة رسم حدود الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الأولى.

وقد ارتبطت بالمصالح البريطانية والتركية والعراقية، وبالمطالب الكوردية، وبمستقبل الجماعات المسيحية النازحة، وبالأوضاع السكانية والاقتصادية للمنطقة.

وأظهرت مفاوضات لوزان وما تلاها أن القوى الدولية امتلكت التأثير الحاسم في تحديد الحدود، بينما حاولت القيادات المحلية التأثير في النتائج من خلال المذكرات والاتصالات السياسية.

لكن المطالب التي قدمتها تلك القيادات لم تتحول جميعها إلى التزامات رسمية، ولم تنشئ التسويات الدولية دولة مستقلة لآغا بطرس أو كياناً ذا سيادة منفصلة للجماعات التي سعى إلى تمثيلها.

وتبقى وثائق سنة 1923 المتعلقة بمستقبل هذه الجماعات ذات أهمية خاصة، لأنها قد تكشف عن طبيعة النقاشات البريطانية بشأن الحماية والاستيطان والمشاريع السياسية.

غير أن الحكم على مضمونها يتطلب فحص النسخ الأصلية والتحقق من الإحالات الأرشيفية.

إنني، بصفتي باحثاً ومؤرخاً كوردياً، أرى أن القيمة الحقيقية لهذه الوثائق لا تكمن في استخدامها لإثبات رواية قومية مقررة سلفاً، بل في قدرتها على كشف العلاقة بين مشاريع القيادات المحلية ومصالح القوى الدولية والقرارات التي اتخذت بالفعل.

فقد حُسمت الحدود الدولية، لكن ذلك لم يؤد إلى حل جميع القضايا السكانية والقومية والدينية في ولاية الموصل.

كما أن إدراج مناطق كوردية ضمن الدولة العراقية لم يكن مرادفاً لتحقيق جميع المطالب السياسية للكورد، مثلما لم يكن تثبيت الحدود حلاً نهائياً لمشكلة الجماعات المسيحية النازحة.

ومن هنا فإنني أرفض اختزال التاريخ في خرائط رسمتها القوى الكبرى، أو في مذكرات قدمتها قيادات محلية، أو في روايات سياسية ظهرت بعد الأحداث بسنوات.

فالتاريخ يحتاج إلى وثائق أصلية ومقارنة نقدية بين المصادر، وإلى الاعتراف بأن سكان المنطقة كانوا أصحاب مصالح وحقوق، لا مجرد موضوع للقرارات الدولية.

وفي الفصل العشرين سننتقل إلى كتاب يوسف مالك «الخيانة البريطانية للآشوريين» الصادر سنة 1935، ونخضع روايته السياسية للفحص الوثائقي، من خلال مقارنة ما أورده عن الوعود البريطانية ومشاريع القيادات المسيحية ونتائج التسويات الدولية بالوثائق البريطانية والعراقية والدولية.

**المصادر والمراجع الأساسية للفصل التاسع عشر**

**أولاً: المصادر الأولية والوثائق الدولية**


Treaty of Lausanne, 24 July 1923, Article 3.

Protocol Relating to the Evacuation of the Turkish Territory Occupied by the British, French and Italian Forces, 24 July 1923, Article 7.

Treaty of Sèvres, 10 August 1920, Articles 62–64.

League of Nations, Question of the Frontier between Turkey and Iraq: Report Submitted to the Council by the Commission Instituted by the Council Resolution of September 30th, 1924, Geneva, 1925.

League of Nations, Council Resolution concerning the Frontier between Turkey and Iraq, 16 December 1925.

League of Nations, Council proceedings concerning the Mosul dispute, 1924–1926.

Permanent Court of International Justice, Article 3, Paragraph 2, of the Treaty of Lausanne (Frontier between Turkey and Iraq), Advisory Opinion No. 12, 21 November 1925.

Treaty between the United Kingdom, Iraq and Turkey, Ankara, 5 June 1926.

British Foreign Office, FO 371, diplomatic correspondence concerning the Mosul question and relations with Turkey and Iraq, 1922–1926.

British Foreign Office, FO 371/9006, references E-10167 and E-10168, 15 October 1923, archival references requiring direct verification.

British Parliamentary Debates, House of Commons and House of Lords, discussions concerning Mosul and Iraq, 1923–1926.

Yusuf Malek, The British Betrayal of the Assyrians, 1935.

## ثانياً: الدراسات التاريخية

Sarah D. Shields, Mosul before Iraq: Like Bees Making Five-Sided Cells, State University of New York Press, 2000.

David McDowall, A Modern History of the Kurds, revised edition, 2004.

Peter Sluglett, Britain in Iraq: Contriving King and Country, 2007.

Charles Tripp, A History of Iraq, third edition, 2007.

John Joseph, The Modern Assyrians of the Middle East: Encounters with Western Christian Missions, Archaeologists, and Colonial Powers, 2000.

Sargon George Donabed, Reforging a Forgotten History: Iraq and the Assyrians in the Twentieth Century, 2015.

David Fromkin, A Peace to End All Peace: The Fall of the Ottoman Empire and the Creation of the Modern Middle East, 1989.

William Stivers, Supremacy and Oil: Iraq, Turkey, and the Anglo-American World Order, 1918–1930, 1982.

**ثالثاً: ملاحظة توثيقية**

تعتمد الوقائع الأساسية المتعلقة بمؤتمر لوزان والمادة الثالثة من المعاهدة وبروتوكول الإجلاء وإحالة النزاع إلى عصبة الأمم وتسوية سنة 1926 على الوثائق الدولية المنشورة المشار إليها في قائمة المصادر.

أما المرجعان E-10167 و E-10168المرتبطان بملف وزارة الخارجية البريطانيةFO 371/9006 ، فلم تُفحص نصوصهما الأصلية مباشرة أثناء إعداد هذه الصياغة. ولذلك لم تُنسب إليهما تصريحات حرفية أو قرارات حكومية محددة.

كما أن وصف المطالب السياسية للجماعات المحلية لا يعني أنها حظيت باعتراف رسمي أو أنها مثلت إجماع جميع السكان.

**الفصل العشرون**

**يوسف مالك وكتاب «الخيانة البريطانية للآشوريين» سنة 1935: دراسة نقدية في الرواية القومية والوعود البريطانية وأحداث سميل**

**مقدمة الفصل**

عندما أتناول كتاب يوسف مالك «الخيانة البريطانية للآشوريين»، الصادر سنة 1935، فإنني لا أتعامل معه بوصفه مجرد مؤلف تاريخي يتحدث عن جماعة مسيحية في بلاد الرافدين، بل بوصفه

وثيقة سياسية نشأت في مرحلة كانت فيها المنطقة تواجه نتائج انهيار الدولة العثمانية، وإعادة رسم الحدود، وانتهاء الانتداب البريطاني على العراق، وتصاعد الخلاف بين الحكومة العراقية وبعض القيادات المسيحية الشرقية.

لقد صدر الكتاب بعد أحداث سميل سنة 1933، وبعد استقلال العراق الرسمي سنة 1932، وفي وقت كانت فيه الجماعات التي يتحدث عنها المؤلف تواجه أزمة عميقة تتعلق بالأمن والاستيطان والتمثيل السياسي. ولهذا فإن الكتاب لا يكتفي بسرد الأحداث، بل يحاول تقديم تفسير شامل لها، يربط بين التاريخ القديم والمطالب القومية الحديثة والسياسة البريطانية والنتائج المأساوية التي شهدها شمال العراق.

ومن هنا تنشأ المشكلة التاريخية الأساسية. فقد جمع يوسف مالك في مؤلف واحد بين وثائق دبلوماسية ومراسلات إدارية وشهادات شخصية وروايات قومية واستنتاجات سياسية. لكن هذه المواد لا تمتلك جميعها القيمة الإثباتية نفسها. فالرسالة الرسمية تحتاج إلى فحص نصها وسياقها، والشهادة الشخصية تحتاج إلى المقارنة، والرواية المتعلقة بالعصور القديمة تحتاج إلى مصادر من زمنها، أما الاتهام السياسي فيحتاج إلى تحديد المسؤوليات والقرارات التي يستند إليها.

إنني، بصفتي باحثاً ومؤرخاً كوردياً، لا أرى أن مهمة المؤرخ هي الدفاع عن بريطانيا أو تبني اتهامات يوسف مالك دون تحقيق. كما لا أقبل أن يتحول نقد الرواية القومية إلى إنكار الجرائم التي تعرض لها المدنيون، أو أن تتحول معاناة الضحايا إلى وسيلة لإثبات أنساب تاريخية لا تؤكدها المصادر.

وسأعتمد في هذا الفصل على قراءة نقدية لبنية الكتاب وأهم وثائقه كما وردت في النص المقدم، مع التمييز بين ما ينقله مالك، وما يمكن إثباته من المصادر المستقلة، وما يحتاج إلى مطابقة مباشرة بالأصول الأرشيفية. وسأركز على تاريخ سقوط نينوى، ومسألة الهوية الحديثة، والوعود البريطانية، ورسالة فرنسيس همفريز سنة 1932، وقوات الليفيز، وأحداث سميل، وقوائم الضحايا، وموقع الكورد في السياسات البريطانية والعراقية.

## المبحث الأول: الظروف السياسية التي ظهر فيها كتاب يوسف مالك

لم يظهر كتاب «الخيانة البريطانية للآشوريين» في فراغ تاريخي، بل جاء نتيجة سلسلة من التحولات التي شهدها العراق بين الحرب العالمية الأولى ومنتصف الثلاثينيات.

فقد انتهى الحكم العثماني، وبدأت الإدارة البريطانية، ثم تشكلت المملكة العراقية، وأصبح العراق عضواً في عصبة الأمم سنة 1932. وفي هذه المرحلة كانت جماعات مسيحية شرقية قد فقدت مناطق إقامتها السابقة خلال الحرب، بينما سعت قياداتها إلى الحصول على ترتيبات للحماية أو الاستيطان أو الحكم الذاتي.

لكن انتهاء الانتداب لم يؤد إلى تسوية جميع هذه المطالب. وقد تصاعد الخلاف السياسي والعسكري، ثم وقعت أحداث سميل سنة 1933، التي شهدت قتل مدنيين وتدمير ممتلكات في شمال العراق.

وفي سنة 1935 نشر يوسف مالك كتابه محاولاً تفسير هذه التطورات بوصفها نتيجة لمسار طويل من السياسات البريطانية.

إنني أرى أن هذه الظروف تفسر حدة لغة المؤلف، لكنها لا تعفي الباحث من فحص الأدلة التي استخدمها.

## المبحث الثاني: يوسف مالك بين الوظيفة الإدارية والنشاط القومي

قدم يوسف مالك نفسه بوصفه موظفاً سابقاً في الخدمة المدنية العراقية، عمل بين يونيو 1917 والسادس من سبتمبر 1930.

وتمنحه هذه الخبرة أهمية بوصفه شخصاً عرف بعض المؤسسات والإجراءات الإدارية خلال مرحلة الانتداب.

لكن الوظيفة الحكومية لا تعني الاطلاع على جميع المراسلات السرية أو القرارات الدبلوماسية، ولا تمنح صاحبها سلطة تفسير جميع الأحداث دون أدلة إضافية.

وقد كتب مالك من موقع قومي واضح، دفاعاً عن الجماعة التي رأى أنها تعرضت للظلم.

ومن هنا يجب التمييز بين ما عرفه بحكم عمله، وما نقله عن أشخاص آخرين، وما استنتجه من الوثائق، وما تبناه من روايات تاريخية سابقة.

إنني أرى أن قيمة شهادته ترتفع عندما يقدم وثيقة محددة يمكن مطابقتها، لكنها تصبح موضع نقاش عندما ينتقل من الواقعة إلى تفسير شامل لا تؤكده الوثيقة نفسها.

## المبحث الثالث: الطبعة الأولى والجهات التي نشرت الكتاب

يشير الكتاب إلى صدوره الأول سنة 1935، بينما تحمل النسخة الإنجليزية المتداولة بيان حقوق نشر سنة 1936.

ولا يقتضي اختلاف التاريخين وجود تناقض، لأن تاريخ النشر الأول قد يختلف عن تاريخ تسجيل حقوق النشر.

وقد صدر الكتاب بجهد مشترك بين الاتحاد القومي الآشوري والرابطة القومية الآشورية في أمريكا.

وهذه المعلومة مهمة لأنها تكشف أن الكتاب لم يكن مشروعاً فردياً معزولاً، بل ارتبط بمؤسسات قومية كانت تنشط خارج العراق.

كما تضمنت مقدمته مساهمة من وليم ويغرام، الذي ارتبط اسمه بالكتابات البريطانية عن كنيسة المشرق والجماعات المسيحية الشرقية.

إنني أرى أن دراسة الجهات الناشرة والمقدمة لا تقل أهمية عن دراسة متن الكتاب، لأنها تساعد على فهم البيئة السياسية والفكرية التي تلقته وروجت له.

لكن وجود مؤسسات قومية وراء نشره لا يعني أن جميع معلوماته غير صحيحة، كما لا يجعلها صحيحة تلقائياً.

**المبحث الرابع: بنية الكتاب ومحاولة الجمع بين الماضي القديم والأزمة الحديثة**

قسم يوسف مالك كتابه إلى قسمين رئيسيين.

تناول القسم الأول الخلفيات التي رأى أنها سبقت ما وصفه بالخيانة النهائية، فانتقل بين التاريخ القديم والكنائس الشرقية والمبشرين وقوات الليفيز والمطالب السياسية والمناقشات البريطانية.

أما القسم الثاني فركز على الأزمة التي انتهت بأحداث سنة 1933.

ويكشف هذا البناء عن محاولة ربط التاريخ القديم بالمطالب السياسية الحديثة وبالمسؤولية عن أحداث العنف.

لكن هذه الموضوعات تحتاج إلى أنواع مختلفة من الأدلة.

فالتاريخ القديم يدرس بالنقوش والمصادر المعاصرة والآثار، بينما تدرس المطالب السياسية بالمذكرات والمراسلات والقرارات، وتدرس الجرائم بالشهادات والتقارير والتحقيقات.

إنني أرى أن المشكلة لا تكمن في جمع هذه الموضوعات في كتاب واحد، بل في احتمال انتقال المؤلف من إثبات واقعة في أحدها إلى افتراض صحة روايته في موضوع آخر.

**المبحث الخامس: الخطأ في تحديد تاريخ سقوط نينوى**

من المواضع التي تستحق النقد المباشر تحديد يوسف مالك سنة سقوط نينوى.

فقد ورد في الفصل الأول من كتابه تاريخ 606 قبل الميلاد، بينما التاريخ المعتمد لسقوط نينوى هو سنة 612 قبل الميلاد.

وقد ارتبط سقوط المدينة بالحملة التي شاركت فيها القوات البابلية والميدية، كما تؤكد المصادر البابلية والتسلسل الزمني المقارن.

لكن سقوط نينوى لا ينبغي الخلط بينه وبين انتهاء جميع محاولات استمرار السلطة الآشورية، التي امتدت أحداثها العسكرية والسياسية إلى السنوات اللاحقة، ولا سيما سنة 609 قبل الميلاد.

إنني أرى أن خطأ مالك في هذا التاريخ يكشف حدود اعتماده بوصفه مرجعاً متخصصاً في تاريخ بلاد الرافدين القديمة.

لكنه لا يجيز رفض الرسائل والوثائق الحديثة التي نقلها لمجرد وجود هذا الخطأ.

فالتحقيق التاريخي لا يقوم على إسقاط الكتاب كله بسبب واقعة واحدة، بل على تقييم كل مادة وفق مصدرها.

**المبحث السادس: سقوط الدولة القديمة واستمرار السكان**

يحاول يوسف مالك بناء علاقة بين الدولة الآشورية القديمة والجماعة المسيحية التي يتحدث باسمها.

لكن الانتقال من سقوط دولة قديمة إلى إثبات استمرار هوية قومية حديثة يحتاج إلى سلسلة من الأدلة التاريخية واللغوية والاجتماعية.

فقد يستمر السكان في منطقة معينة بعد سقوط الدولة التي حكمتهم، وقد تستمر عناصر من ثقافتهم أو لغتهم، لكن ذلك لا يعني بالضرورة استمرار الاسم السياسي نفسه أو المؤسسة الحاكمة نفسها.

كما أن تغير الدين أو اللغة أو التنظيم الاجتماعي لا يعني تلقائياً انقطاع جميع أشكال الاستمرارية السكانية.

إنني أرى أن المسألة تحتاج إلى التمييز بين استمرار السكان واستمرار الثقافة واستمرار الاسم واستمرار الهوية السياسية.

ولا يكفي التشابه بين اسم قديم واسم حديث لإثبات جميع هذه المستويات في وقت واحد.

كما لا يجوز أن نعتبر غياب الدولة القديمة دليلاً على اختفاء سكانها.

## المبحث السابع: دور الكتابات الأوروبية في صياغة الرواية القومية

شهد القرن التاسع عشر توسعاً كبيراً في نشاط البعثات الأثرية الأوروبية والمبشرين والرحالة في بلاد الرافدين والأناضول.

وقد أعادت هذه النشاطات تداول أسماء الممالك القديمة، وربطت بين الاكتشافات الأثرية والمجتمعات التي كانت تعيش في المنطقة.

كما ساهمت الكتابات الأوروبية في تشكيل تصورات جديدة عن التاريخ القديم والهويات المحلية.

لكن هذه العملية لم تكن من جانب واحد.

فقد شاركت شخصيات ومؤسسات محلية في تبني الأسماء وإعادة تفسير التاريخ وتطوير الخطابات السياسية الحديثة.

إنني أرى أن السؤال الصحيح ليس ما إذا كان الأوروبيون قد اخترعوا هوية كاملة بقرار واحد، بل كيف تفاعلت الكتابات الأوروبية مع المؤسسات الكنسية والمدارس والصحافة والجمعيات والمهاجرين.

ولا يمكن إثبات نشوء هوية سياسية حديثة من خلال اتهام عام للمبشرين أو علماء الآثار، بل من خلال تتبع الوثائق التي تبين تطور استعمال الأسماء والمؤسسات.

## المبحث الثامن: الكلدان واليعاقبة والتسميات الكنسية

خصص يوسف مالك فصولاً مستقلة للكلدان واليعاقبة، إلى جانب حديثه عن الجماعة التي يسميها الآشوريين.

ويكشف هذا التنظيم عن تعدد التسميات المستخدمة في البيئة المسيحية الشرقية.

لكن التسمية الكنسية لا تتطابق بالضرورة مع الأصل السكاني أو اللغة أو الهوية السياسية.

فقد تنتمي جماعات مختلفة إلى تقليد كنسي واحد، وقد تتحدث جماعات تنتمي إلى كنائس مختلفة لغات متقاربة.

كما أن الاسم الذي تستخدمه وثيقة أوروبية في القرن التاسع عشر قد يختلف في معناه عن الاسم المستخدم في وثيقة عثمانية أو كنسية أقدم.

إنني أرى أن من الخطأ نقل التصنيفات السياسية لسنة 1935 إلى العصور القديمة دون شاهد مستقل.

كما أن اختلاف التسميات لا يكفي لإثبات اختلاف الأصول بصورة مطلقة، مثلما لا يكفي التشابه اللغوي لإثبات هوية قومية واحدة.

**المبحث التاسع: مفهوم الخيانة في عنوان الكتاب**

اختار يوسف مالك عنواناً يحمل اتهاماً مباشراً لبريطانيا.

لكن كلمة الخيانة يمكن أن تحمل معاني سياسية وأخلاقية وقانونية مختلفة.

فقد يشعر أفراد جماعة بأن قوة أجنبية تخلت عنهم بعد تعاون عسكري طويل، حتى إذا لم توجد معاهدة تمنحهم دولة مستقلة.

وقد تقدم حكومة وعداً بإحالة قضية إلى مؤسسة دولية دون أن تضمن قبول مطالب أصحابها.

كما قد تتحمل دولة مسؤولية سياسية عن نتائج قراراتها، دون أن يكون كل إخفاق منها خرقاً لتعهد قانوني محدد.

إنني أرى أن التحقيق في اتهام مالك يحتاج إلى تحديد طبيعة الالتزامات البريطانية.

فما الذي وعدت به بريطانيا؟ ومن أصدر الوعد؟ وهل كان مكتوباً؟ وهل كان مشروطاً؟ وهل امتلك صاحبه صلاحية إلزام الحكومة؟

ولا يجوز الإجابة عن هذه الأسئلة من عنوان الكتاب وحده.

**المبحث العاشر: الوعود البريطانية بين التصريح والالتزام**

تظهر في العلاقات السياسية بعد الحرب العالمية الأولى مستويات مختلفة من الوعود والتعهدات.

فقد يصدر تصريح بالتعاطف مع مطالب جماعة، أو وعد بالمساعدة في عرض قضيتها، أو التزام بتوفير الحماية، أو اتفاق رسمي يتضمن حقوقاً محددة.

لكن هذه المستويات ليست متساوية قانونياً.

فالتعاطف السياسي لا يعني الاعتراف بالاستقلال، والمساعدة الدبلوماسية لا تضمن قبول المطالب، كما أن التعاون العسكري لا ينشئ تلقائياً حقاً في السيادة.

إنني أرى أن بعض الروايات السياسية اللاحقة تخلط بين هذه المستويات، فتقدم التوقعات بوصفها تعهدات نهائية.

لكن نقد هذا الخلط لا يعفي بريطانيا من مسؤولية دراسة الآثار التي ترتبت على سياساتها، ولا من التحقيق في مدى كفاية الحماية التي قدمتها للسكان الذين اعتمدوا عليها.

**المبحث الحادي عشر: رسالة فرنسيس همفريز في 18 يونيو 1932**

تعد الرسالة التي نشرها يوسف مالك، والمنسوبة إلى السير فرنسيس همفريز بتاريخ الثامن عشر من يونيو 1932، من أهم المواد التي تسمح بمقارنة الوثيقة بتفسير المؤلف.

وتحمل الرسالة المنشورة الرقمS.P. 841 ، وترد بوصفها جواباً على رسالة البطريرك المؤرخة في السابع عشر من يونيو.

وبحسب النص الذي نشره مالك، أوضح همفريز أن المطالب المطروحة تحتاج إلى عرضها على عصبة الأمم، وأنه لا يستطيع التعهد بقبولها قبل موافقة العصبة.

كما طلب تأجيل قرار بعض أفراد قوات الليفيز بترك الخدمة إلى حين ورود الجواب.

إنني أرى أن هذا النص، إذا ثبتت مطابقته للأصل، لا يتضمن وعداً صريحاً بإقامة دولة مستقلة.

بل يوضح أن المسؤول البريطاني ربط البت في المطالب بقرار مؤسسة دولية.

لكن الرسالة تثير أيضاً سؤالاً آخر: هل أدى تشجيع القيادات على انتظار التسوية الدولية إلى خلق توقعات سياسية لم تتحقق؟

وهذا سؤال مشروع يحتاج إلى دراسة المراسلات السابقة واللاحقة.

**المبحث الثاني عشر: الرسائل اللاحقة وأزمة الثقة**

لم تكن رسالة الثامن عشر من يونيو 1932 منفصلة عن أزمة أوسع بين بعض القيادات المسيحية والسلطات البريطانية.

فقد نشر مالك رسالة أخرى مؤرخة في الثاني والعشرين من يونيو، تناولت الخلاف بشأن تأجيل قرار ترك الخدمة العسكرية.

كما أورد مراسلات تتعلق بشروط استمرار قوات الليفيز.

وتكشف هذه المواد، بحسب النصوص المنشورة، عن توتر بين المطالب السياسية والالتزامات العسكرية.

فقد ربطت بعض القيادات استمرار التعاون بمستقبل الجماعة، بينما حاولت السلطات البريطانية المحافظة على الانضباط العسكري وانتظار القرارات الدولية.

إنني أرى أن هذه الأزمة لا يمكن فهمها بوصفها خلافاً قومياً وحده.

فقد كانت أيضاً خلافاً إدارياً وعسكرياً يتعلق بالخدمة والرواتب والقيادة والصلاحيات.

ولا يجوز افتراض أن جميع أفراد الجماعة المسيحية كانوا موافقين على القرارات التي اتخذتها بعض قياداتها.

**المبحث الثالث عشر: قوات الليفيز ودورها في العراق**

تشكلت قوات الليفيز ضمن الترتيبات العسكرية المرتبطة بالوجود البريطاني في العراق.

وقد شارك فيها أفراد من جماعات متعددة خلال مراحل تاريخها، وأصبحت الوحدات الآشورية جزءاً بارزاً منها.

وأدت هذه القوات مهام أمنية وعسكرية ارتبطت بحماية المنشآت والمواقع والمصالح البريطانية.

لكن الخدمة العسكرية لا تعني امتلاك الجنود سلطة سياسية مستقلة.

كما أن وجود وحدات تحمل اسماً جماعياً لا يعني أن جميع أفراد الجماعة كانوا أعضاء فيها أو مسؤولين عن عملياتها.

إنني أرى أن دراسة الليفيز يجب أن تعتمد على سجلات التجنيد والأوامر العسكرية والتقارير الرسمية، مع تحديد مسؤولية القيادات البريطانية والوحدات المشاركة في كل عملية.

ولا يجوز تحويل نشاط مؤسسة عسكرية إلى اتهام جماعي لجميع السكان الذين حمل بعض الجنود أسماءهم.

**المبحث الرابع عشر: قوات الليفيز والسياسة البريطانية تجاه الكورد**

لم تكن السياسة البريطانية في العراق مقتصرة على العلاقة مع الجماعات المسيحية الشرقية.

فقد واجهت بريطانيا أيضاً حركات كوردية ومطالب محلية تتعلق بالحكم الذاتي والاستقلال والإدارة.

واستخدمت القوات البريطانية القوة العسكرية والجوية في عمليات ضد بعض الحركات والقيادات الكوردية خلال مرحلة الانتداب.

كما شهدت مناطق كوردية تدمير قرى وخسائر بشرية ومادية.

وقد أشار يوسف مالك إلى بعض هذه الأحداث في سياق حديثه عن السياسة البريطانية.

إنني أرى أن هذه الإشارات مهمة لأنها تكشف أن بريطانيا لم تتعامل مع جميع الجماعات المحلية وفق مبدأ ثابت لتقرير المصير.

بل كانت قراراتها ترتبط بحسابات السيطرة والأمن والمصالح الاستراتيجية.

لكن المقارنة بين معاناة الكورد والمسيحيين يجب ألا تتحول إلى منافسة بين الضحايا، بل إلى دراسة مسؤولية المؤسسات التي اتخذت القرارات ونفذتها.

**المبحث الخامس عشر: استقلال العراق سنة 1932 وضمانات الأقليات**

في الثالث من أكتوبر سنة 1932 أصبح العراق عضواً في عصبة الأمم، وانتهى الانتداب البريطاني عليه.

وكانت مسألة حماية الأقليات من القضايا التي نوقشت خلال التحضير لهذه المرحلة.

وقد قدم العراق تعهدات دولية تتعلق بالمساواة والحقوق والحماية.

لكن الضمانات العامة للأقليات لم تكن مطابقة للمطالب الخاصة بالحكم الذاتي أو الاستيطان في منطقة معينة.

إنني أرى أن هذه النقطة مهمة عند تقييم اتهامات يوسف مالك.

فقد يكون من الصحيح أن بعض المطالب السياسية لم تتحقق، لكن ذلك لا يثبت وحده وجود وعد قانوني بقبولها.

وفي المقابل، فإن عدم قبول مشروع سياسي لا يلغي مسؤولية الدولة عن حماية المدنيين وضمان حقوقهم.

ولهذا يجب أن ندرس القرارات الدولية والتعهدات العراقية والمراسلات البريطانية كلّاً في سياقه.

**المبحث السادس عشر: البطريرك مار شمعون إيشاي والتمثيل السياسي**

احتل البطريرك مار شمعون إيشاي موقعاً مهماً في الأزمة التي شهدتها الجماعات المسيحية الشرقية خلال السنوات الأخيرة من الانتداب.

وقد ارتبطت قيادته بمطالب تتعلق بالأمن والاستيطان والحقوق السياسية، إلى جانب مكانته الدينية.

لكن الجمع بين السلطة الدينية والمطالب السياسية أثار خلافات بشأن حدود التمثيل.

فقد كانت هناك زعامات عشائرية وشخصيات محلية أخرى، ولم تكن جميع المواقف متطابقة.

إنني أرى أن وصف البطريرك بأنه الممثل الوحيد لجميع السكان يحتاج إلى دليل على طبيعة التفويض الذي امتلكه.

كما ينبغي التمييز بين المطالب التي قدمها بنفسه، والمواقف التي نسبتها إليه الحكومة العراقية، والتفسيرات التي أضافها يوسف مالك.

ولا يجوز دمج جميع هذه المواد في رواية واحدة تفترض إجماعاً سياسياً لم يثبت.

**المبحث السابع عشر: وثيقة بغداد ومفاوضات الاستيطان**

خصص يوسف مالك الملحق الخامس من كتابه لما سماه «وثيقة بغداد الخائنة.»

ويرتبط هذا الملحق بمفاوضات الاستيطان والخلاف بين البطريرك والسلطات العراقية.

وبحسب رواية مالك، قُدم مشروع للتوقيع، وأدخل البطريرك تعديلات رأى أنها ضرورية لحماية مصالح جماعته، لكن السلطات لم تقبلها.

غير أن وصف الوثيقة بالخيانة يمثل تفسير المؤلف، وليس حكماً على طبيعتها القانونية.

فإذا كانت الوثيقة مسودة لم توقع، فلا يجوز التعامل معها بوصفها اتفاقاً نافذاً.

وإذا تضمنت التزامات محددة، فيجب تحليل نصوصها ومقارنتها بالمراسلات السابقة واللاحقة.

إنني أرى أن التحقيق في هذه القضية يحتاج إلى فحص النسخ الأصلية، وتحديد التعديلات المقترحة، وموقف الحكومة العراقية منها، ودور السلطات البريطانية في المفاوضات.

## المبحث الثامن عشر: الأزمة السياسية والعسكرية قبل أغسطس 1933

شهدت الأشهر السابقة لأحداث سميل تصاعداً في التوتر بين الحكومة العراقية وبعض القيادات الآشورية.

وقد ارتبط الخلاف بمطالب الاستيطان والتمثيل والسلطة السياسية والعلاقة بالدولة العراقية.

وتفاقمت الأزمة بعد تحركات مسلحة ومحاولة مجموعة من المقاتلين عبور الحدود السورية، ثم وقوع اشتباكات عند العودة إلى العراق.

لكن وجود نزاع مسلح لا يعني أن جميع أفراد الجماعة كانوا مشاركين فيه.

كما أن مسؤولية المقاتلين عن أفعالهم لا تنتقل تلقائياً إلى المدنيين.

إنني أرى أن الفصل بين العمليات العسكرية والأحداث التي استهدفت القرى والسكان المدنيين شرط أساسي لفهم ما جرى.

فخلط المرحلتين قد يؤدي إلى تبرير جرائم لا علاقة لها بالاشتباكات العسكرية المباشرة.

## المبحث التاسع عشر: أحداث سميل سنة 1933

في أغسطس سنة 1933 وقعت عمليات قتل جماعي استهدفت مدنيين آشوريين في سميل ومناطق أخرى من شمال العراق.

وشاركت وحدات من الجيش العراقي، تحت قيادة ضباط من بينهم بكر صدقي، في العمليات التي رافقت الأزمة.

كما تعرضت قرى للنهب والتدمير، ووردت شهادات وتقارير عن انتهاكات واسعة.

وتختلف المصادر في تقدير أعداد الضحايا، بسبب اختلاف نطاق الإحصاء والقرى التي شملتها التقارير وظروف جمع المعلومات.

لكن اختلاف الأرقام لا يلغي حقيقة وقوع عمليات قتل واسعة بحق المدنيين.

إنني أرى أن التحقيق التاريخي يجب أن يحدد المسؤولية المباشرة عن إصدار الأوامر وتنفيذها، وأن يدرس أيضاً مسؤولية السلطات السياسية والعسكرية عن التحريض أو التقصير أو عدم منع الاعتداءات.

ولا يجوز أن تتحول هذه الجرائم إلى اتهام جماعي لجميع العرب أو المسلمين أو الكورد أو غيرهم.

فالمسؤولية التاريخية تحدد بالأفعال والقرارات والأدلة، لا بالانتماء القومي أو الديني.

**المبحث العشرون: قوائم الضحايا في كتاب يوسف مالك**

تحتوي ملاحق كتاب يوسف مالك على قوائم بأسماء أشخاص وقرى ومعلومات عن حوادث قتل ونهب.

ومن أبرز هذه المواد الملحقB ، الذي يتضمن قائمة بأسماء ستة وسبعين شخصاً يقول المؤلف إنهم قتلوا بصورة فردية ولم يحصل إنصاف بشأن مقتلهم.

وقد ربط مالك هذه القائمة برسالة مؤرخة في السابع والعشرين من أبريل سنة 1930.

وهذا التاريخ مهم لأنه يسبق أحداث سميل سنة 1933.

إنني أرى أن من الخطأ اعتبار الرقم ستة وسبعين العدد الإجمالي لضحايا سميل، أو إضافته إلى تقديرات ضحايا أغسطس 1933 دون التحقق من طبيعة القائمة.

كما أن القوائم الأخرى تحتاج إلى المقارنة بالسجلات الكنسية والتقارير البريطانية والعراقية والشهادات المحلية.

وقد تظهر اختلافات في تهجئة الأسماء أو تكرار بعض الوقائع أو نقص المعلومات.

ولهذا فإن القيمة الحقيقية لهذه الملاحق تكمن في إمكان إخضاعها للتحقيق التفصيلي، لا في اعتمادها دون مقارنة.

**المبحث الحادي والعشرون: المسؤولية العراقية عن قتل المدنيين**

كانت الحكومة العراقية مسؤولة عن حماية المدنيين داخل أراضيها، بصرف النظر عن الخلافات السياسية أو العسكرية مع بعض القيادات المحلية.

ولا يمكن تبرير الاعتداء على سكان القرى بسبب مشاركة أفراد آخرين من الجماعة في اشتباكات مسلحة.

إنني أرى أن تحديد المسؤولية عن أحداث سميل يحتاج إلى دراسة أوامر الجيش وتقارير الضباط والتحقيقات الحكومية والشهادات المستقلة.

كما يجب التمييز بين المسؤولية المباشرة لمن أصدر الأوامر ونفذها، والمسؤولية السياسية للمؤسسات التي سمحت بتصاعد الأزمة أو أخفقت في منع الجرائم.

ولا يجوز أن تؤدي الخلافات بشأن الأعداد أو التسميات إلى إخفاء حقيقة الانتهاكات.

وفي الوقت نفسه، يجب تجنب تعميم المسؤولية على شعب كامل أو دين كامل.

فالعدالة التاريخية تتطلب تحديد الفاعلين والقرارات والنتائج بصورة دقيقة.

**المبحث الثاني والعشرون: المسؤولية البريطانية عن الأزمة**

تثير أحداث سنة 1933 سؤالاً يتعلق بمسؤولية بريطانيا بعد انتهاء الانتداب.

فقد كانت بريطانيا قد أدت دوراً مركزياً في إدارة العراق، وارتبطت بعلاقات عسكرية وسياسية مع بعض الجماعات المسيحية الشرقية.

كما شاركت في المناقشات المتعلقة بمستقبلها السياسي والأمني.

لكن تحديد مسؤوليتها عن أحداث سميل يحتاج إلى معرفة ما كانت السلطات البريطانية تعلمه عن المخاطر، وما اتخذته من إجراءات قبل الأحداث وخلالها وبعدها.

إنني أرى أن المسؤولية السياسية لا تختزل في إثبات وعد بالاستقلال.

فقد تكون هناك مسؤولية عن سياسات سابقة أو عن تشجيع توقعات معينة أو عن ضعف ترتيبات الحماية.

لكن تحويل هذه المسؤولية إلى حكم قانوني محدد يحتاج إلى وثائق تثبت الالتزامات والقرارات والنتائج.

ولهذا لا أبرئ بريطانيا مسبقاً، ولا أتبنى اتهام يوسف مالك دون تحقيق.

**المبحث الثالث والعشرون: لغة يوسف مالك والتعميمات القومية**

تتضمن بعض فصول كتاب يوسف مالك تعبيرات حادة تجاه العرب والمسلمين وبعض المسؤولين العراقيين.

وقد تعكس هذه اللغة غضب المؤلف من الأحداث التي تعرضت لها الجماعة التي يدافع عنها.

لكن الغضب لا يصلح بديلاً عن تحديد المسؤولية.

فمسؤولية ضابط أو وحدة عسكرية عن جريمة لا تعني مسؤولية جميع أبناء الشعب الذي ينتمي إليه الضابط.

كما أن مشاركة أفراد من جماعة محلية في اعتداء لا تسمح بإدانة جميع أفرادها.

إنني، بصفتي مؤرخاً كوردياً، أرفض نقل هذه التعميمات إلى البحث التاريخي المعاصر.

ولا يعني ذلك التقليل من معاناة الضحايا، بل يعني أن الإنصاف التاريخي يتطلب تسمية المسؤولين وفق الأدلة.

كما أرفض أن تتحول معاناة الكورد أو المسيحيين أو غيرهم إلى وسيلة لإلغاء معاناة جماعة أخرى.

فالتاريخ لا يكتب بالمنافسة بين الضحايا، بل بتحقيق الوقائع والمسؤوليات.

**المبحث الرابع والعشرون: هل صنعت بريطانيا الهوية الآشورية الحديثة؟**

تثير دراسة كتاب يوسف مالك سؤالاً مهماً يتعلق بتطور الهوية الآشورية الحديثة.

فقد ساهم المبشرون والرحالة وعلماء الآثار والكتاب الأوروبيون في إعادة تداول أسماء تاريخية قديمة وربطها بمجتمعات معاصرة.

كما ساهمت المؤسسات التعليمية والصحافة والجمعيات والهجرة في تطوير الخطابات القومية.

لكن هذا التأثير لا يكفي لإثبات أن الحكومة البريطانية اخترعت هوية قومية كاملة بقرار رسمي.

فوجود مؤسسات قومية في الولايات المتحدة، كما يظهر في بيانات نشر كتاب مالك، يدل على أن فاعلين محليين ومهاجرين شاركوا في تبني الاسم وتطوير الخطاب السياسي.

إنني أرى أن البحث الصحيح يجب أن يتتبع تاريخ استعمال التسميات في الوثائق الكنسية والعثمانية والأوروبية، وأن يدرس دور المؤسسات المحلية والأجنبية معاً.

ولا يجوز اختزال هذه العملية المعقدة في مؤامرة واحدة أو في قرار شخص واحد.

وفي الوقت نفسه، لا يجوز تجاهل دور القوى الاستعمارية في توظيف الهويات والمطالب المحلية ضمن سياساتها الإقليمية.

**المبحث الخامس والعشرون: القيمة التاريخية لكتاب يوسف مالك وحدود استنتاجاته**

تكمن القيمة الحقيقية لكتاب «الخيانة البريطانية للآشوريين» في أنه يجمع بين الشهادة السياسية والوثائق المنقولة والمعلومات الإدارية وقوائم الضحايا والقرى.

كما يمثل مصدراً مهماً لفهم الطريقة التي فسرت بها إحدى الحركات القومية أحداث الانتداب والاستقلال العراقي.

لكنه ليس مرجعاً محايداً في جميع موضوعاته، ولا يمكن التعامل معه بوصفه مصدراً أثرياً متخصصاً في تاريخ بلاد الرافدين القديمة.

فقد أخطأ في تحديد تاريخ سقوط نينوى، كما تظهر في بعض مواضعه تعميمات تاريخية وقومية تحتاج إلى النقد.

وفي المقابل، يحتوي على رسائل وقوائم ومعلومات تستحق الفحص، ولا يجوز استبعادها بسبب موقف المؤلف السياسي.

إنني أرى أن التعامل العلمي مع الكتاب لا يقوم على قبوله كله أو رفضه كله، بل على تقييم كل شهادة ووثيقة واستنتاج بصورة مستقلة.

ولا تقدم رسالة همفريز المنشورة سنة 1932 ضماناً صريحاً بإقامة دولة مستقلة، لكنها تفتح باب البحث في طبيعة التوقعات السياسية التي نشأت عن العلاقة مع بريطانيا.

كما أن وقوع أحداث سميل يثبت ضرورة التحقيق في مسؤولية السلطات العراقية والبريطانية عن القرارات التي سبقت الأزمة ورافقتها.

ومن هنا فإن النتيجة التاريخية لا تتمثل في تبني عنوان الكتاب أو رفضه، بل في إعادة بناء الأحداث من خلال الوثائق الأصلية والمقارنة المستقلة.

**خاتمة الفصل العشرين**

يحتل كتاب يوسف مالك «الخيانة البريطانية للآشوريين» مكانة مهمة في تاريخ الكتابة السياسية عن العراق خلال النصف الأول من القرن العشرين.

فهو شاهد على أزمة الثقة بين بعض القيادات المسيحية والسلطات البريطانية والعراقية، ومصدر لفهم المطالب التي طرحت أمام عصبة الأمم، ووثيقة تعكس الغضب الذي أعقب أحداث سميل سنة 1933.

وقد حفظ المؤلف معلومات وأسماء ورسائل تستحق التحقيق، لكنه جمعها ضمن رواية سياسية تسعى إلى إثبات مسؤولية بريطانيا عن المصير الذي انتهت إليه الجماعة.

ومن خلال القراءة النقدية يتضح أن بعض الوقائع التي أوردها قابلة للتحقق، بينما تحتاج استنتاجاته المتعلقة بالوعود والهوية القديمة والمسؤوليات السياسية إلى فحص منفصل.

وقد ظهر خطؤه في تحديد تاريخ سقوط نينوى، كما أن رسالة همفريز المؤرخة في الثامن عشر من يونيو 1932، وفق النص الذي نشره مالك، لا تتضمن ضماناً بالموافقة على جميع المطالب.

كذلك فإن قائمة الأشخاص الستة والسبعين في الملحق B لا تمثل العدد الإجمالي لضحايا أحداث سميل، لأنها ترتبط بفترة سابقة.

لكن هذه الملاحظات النقدية لا تنفي الجرائم التي تعرض لها المدنيون، ولا تقلل من ضرورة التحقيق في مسؤولية الجهات التي ارتكبتها أو سمحت بوقوعها.

إنني، بصفتي باحثاً ومؤرخاً كوردياً، أرى أن كتابة التاريخ تقتضي رفض التعميمات القومية والدينية، وعدم تحويل معاناة جماعة إلى وسيلة لإدانة جماعات أخرى، كما تقتضي عدم قبول الروايات السياسية لمجرد أنها وردت في كتاب قديم.

فالحقيقة التاريخية لا تبنى على قوة الاتهام، بل على قوة الدليل.

ولا يجوز أن نستبدل رواية قومية بأخرى، أو أن نمنح الوثائق معنى لم تقصده، أو أن نخلط بين المطالب السياسية والقرارات الرسمية.

ومن هنا ننتقل إلى الفصل الحادي والعشرين، الذي سيتناول العراق والانتداب البريطاني وأحداث سميل سنة 1933، مع إعادة بناء التسلسل الزمني للأزمة، ودراسة دور الجيش العراقي والسلطات البريطانية والقيادات المحلية، وتحديد ما تسمح الوثائق بإثباته بشأن المسؤوليات والضحايا.

**المصادر والمراجع الأساسية للفصل العشرين**

**أولاً: المصدر الرئيسي**

Yusuf Malek, The British Betrayal of the Assyrians, published by the joint action of the Assyrian National Federation and the Assyrian

National League of America, first published 1935, copyright 1936.

**ثانياً: الوثائق البريطانية والعراقية**

British Library, India Office Records, IOR/L/PS/12/2872, Coll 17/16, The Assyrian Question, 1933.

British Library, India Office Records, IOR/L/PS/12/2873, Coll 17/16(2), The Assyrian Question, 1933.

Royal Government of Iraq, Correspondence Relating to Assyrian Settlement from 13 July 1932 to 5 August 1933, Baghdad, Government Press, 1933.

British Parliamentary Debates, House of Commons and House of Lords, discussions concerning Iraq and the Assyrian question, 1932–1933.

**ثالثاً: وثائق عصبة الأمم**

League of Nations, Minutes of the Permanent Mandates Commission, sessions concerning Iraq, 1931–1932.

League of Nations, Official Journal, proceedings concerning Iraq's admission and the settlement of the Assyrian community, 1932–1933.

League of Nations, C.535.1933.I, documents concerning the situation of the Assyrian minority in Iraq, 1933.

League of Nations, C.544.1933.VI, Iraq: Settlement of the Assyrian Community in Iraq, 1933.

**رابعاً: الدراسات التاريخية**

John Joseph, The Modern Assyrians of the Middle East: Encounters with Western Christian Missions, Archaeologists, and Colonial Powers, Brill, 2000.

Sargon George Donabed, Reforging a Forgotten History: Iraq and the Assyrians in the Twentieth Century, Edinburgh University Press, 2015.

Peter Sluglett, Britain in Iraq: Contriving King and Country, 2007.

Charles Tripp, A History of Iraq, third edition, 2007.

Sarah D. Shields, Mosul before Iraq: Like Bees Making Five-Sided Cells, State University of New York Press, 2000.

**خامساً: ملاحظة توثيقية**

اعتمدت هذه الصياغة على الفصل الذي قدمه المؤلف، بما فيه المعلومات المنقولة عن كتاب يوسف مالك ووثائقه وملاحقه.

ولم تُجرَ في هذه المراجعة مطابقة مستقلة لجميع النصوص المنشورة في كتاب مالك مع أصولها البريطانية والعراقية. ولذلك ينبغي اعتبار تحليل رسالة همفريز ووثيقة بغداد وقوائم الضحايا تحليلاً أولياً يستلزم المقارنة المباشرة قبل النشر النهائي.

كما أن أوصاف الملفات الأرشيفية لا تحل محل قراءة محتوياتها، ولا تثبت وحدها المسؤوليات الفردية أو القرارات السياسية المنسوبة إلى أصحابها.

**الفصل الحادي والعشرون**

**العراق والانتداب البريطاني وأحداث سميل سنة 1933: الدولة الناشئة والصراع على السلطة ومأساة المدنيين**

**مقدمة الفصل**

عندما أعود إلى تاريخ العراق في السنوات التي أعقبت انتهاء الانتداب البريطاني، فإنني لا أرى أمامي دولة استكملت بناء مؤسساتها واستقرت علاقاتها بجميع سكانها، بل أرى دولة ناشئة ورثت حدوداً رسمتها التسويات الدولية، ومؤسسات عسكرية وإدارية تشكلت تحت النفوذ البريطاني، ومشكلات قومية

واجتماعية لم تجد حلولاً عادلة قبل إعلان الاستقلال. وكانت أحداث سميل سنة 1933 من أخطر الوقائع التي كشفت هشاشة العلاقة بين السلطة المركزية وبعض الجماعات السكانية، وحدود الضمانات التي صاحبت انتقال العراق من الانتداب إلى الاستقلال.

لقد شهدت تلك المرحلة تداخل المصالح البريطانية مع طموحات الحكومة العراقية، والمطالب الكوردية المتعلقة بالإدارة والحقوق القومية، ومطالب الجماعات المسيحية النازحة من هكاري وأورمية بشأن الاستيطان والحماية والتمثيل السياسي. ولم تكن هذه المطالب متطابقة، كما لم تكن الجماعات المعنية موحدة في مواقفها وقياداتها. لكن السلطة المركزية تعاملت مع بعض النزاعات المحلية بوصفها تحديات أمنية وسياسية، في وقت لم تكن فيه مؤسسات الدولة قادرة على إدارة جميع الخلافات بالوسائل المدنية والقانونية.

إنني، بصفتي باحثاً ومؤرخاً كوردياً، أرى أن دراسة أحداث سميل يجب ألا تبدأ من المجزرة وحدها، ولا من الرواية التي كتبها يوسف مالك بعد وقوعها، بل من دراسة الظروف التي سبقتها، وطبيعة العلاقة بين الجيش العراقي والسلطات البريطانية، وأزمة البطريرك مار شمعون إيشاي، وتحركات المجموعات المسلحة على الحدود السورية، ثم انتقال العنف إلى القرى والسكان المدنيين.

وسأميز في هذا الفصل بين الاشتباكات العسكرية التي وقعت في أوائل أغسطس سنة 1933، وعمليات قتل المدنيين التي تلتها، وبين المسؤولية المباشرة للفاعلين والمسؤولية السياسية والمؤسسية للسلطات المعنية. كما سأناقش حدود الروايات البريطانية والعراقية

والمحلية، وأرفض تحميل شعب كامل مسؤولية جرائم ارتكبها أفراد أو وحدات عسكرية محددة.

فإنصاف ضحايا سميل لا يحتاج إلى تبني جميع الادعاءات القومية المتعلقة بالتاريخ القديم، كما أن نقد تلك الادعاءات لا يبرر إنكار المجزرة أو التقليل من مسؤولية مرتكبيها. والتاريخ الذي أريد كتابته لا يقوم على استبدال رواية قومية بأخرى، بل على إعادة بناء الوقائع من خلال الوثائق والتسلسل الزمني والتحقيق النقدي.

**المبحث الأول: استقلال العراق وأزمات الدولة الجديدة**

في الثالث من أكتوبر سنة 1932، أصبح العراق عضواً في عصبة الأمم، وانتهى الانتداب البريطاني عليه رسمياً. وكان هذا التحول مهماً من الناحية القانونية، لأنه نقل العراق إلى وضع الدولة المستقلة المعترف بها دولياً. لكن الاعتراف بالاستقلال لم يكن دليلاً على انتهاء النفوذ البريطاني أو معالجة المشكلات السياسية والاجتماعية التي تراكمت خلال السنوات السابقة.

فقد ورثت المملكة العراقية حدوداً تشكلت في ظل المفاوضات بين بريطانيا وتركيا والمؤسسات الدولية، وكانت قضية الموصل من أبرز الأمثلة على ذلك. كما ورثت مؤسسات عسكرية وإدارية ارتبط تكوينها بالانتداب، ومجتمعاً متعدد اللغات والأديان والانتماءات المحلية.

وكانت المسألة الكوردية من أهم القضايا التي واجهت الحكومات العراقية، ولا سيما في ما يتعلق باللغة والإدارة المحلية والتمثيل السياسي والعلاقة بين المناطق الكوردية والسلطة المركزية. وفي

الوقت نفسه، واجهت الجماعات المسيحية النازحة مشكلات تتعلق بفقدان الأرض والممتلكات والأمن.

إنني أرى أن هذه الأزمات لم تكن مجرد عقبات أمام الدولة الجديدة، بل كانت اختباراً لطبيعة الدولة نفسها. فالدولة التي تطالب جميع سكانها بالولاء تحتاج في المقابل إلى ضمان حقوقهم وحمايتهم، ولا تستطيع أن تجعل القوة العسكرية الوسيلة الأساسية لحل الخلافات السياسية.

## المبحث الثاني: المعاهدة العراقية البريطانية سنة 1930 واستمرار النفوذ البريطاني

وقعت المعاهدة العراقية البريطانية في الثلاثين من يونيو سنة 1930، قبل انتهاء الانتداب رسمياً. وقد نظمت العلاقات بين الدولتين بعد الاستقلال، وأبقت لبريطانيا تسهيلات وامتيازات عسكرية واستراتيجية.

وكانت بريطانيا تسعى إلى المحافظة على مصالحها الإقليمية وطرق الاتصال ومواقعها العسكرية، بينما كانت الحكومة العراقية تسعى إلى تثبيت سيادتها على مؤسسات الدولة وأراضيها.

وقد نشأت من هذه العلاقة حالة معقدة تجمع بين الاستقلال القانوني واستمرار النفوذ الخارجي. فلم تعد بريطانيا السلطة المنتدبة بعد أكتوبر 1932، لكنها احتفظت بعلاقات وثيقة وقدرة على التأثير الدبلوماسي والعسكري.

إنني أرى أن هذا التمييز أساسي عند دراسة أحداث سميل. فوجود نفوذ بريطاني لا يعني أن جميع قرارات الجيش العراقي صدرت بأوامر بريطانية، كما أن انتهاء الانتداب لا يمحو المسؤولية

التاريخية لبريطانيا عن السياسات والمؤسسات التي ساهمت في تشكيلها.

ولهذا ينبغي أن نبحث عن الوثيقة التي تثبت طبيعة التدخل البريطاني في كل واقعة، بدلاً من افتراض أن النفوذ السياسي كان مرادفاً للقيادة العسكرية المباشرة.

**المبحث الثالث: الملك فيصل الأول ومشكلة بناء الدولة العراقية**

تولى فيصل الأول عرش العراق سنة 1921، وواجه مهمة بناء دولة تضم مناطق وجماعات ذات تجارب سياسية واجتماعية مختلفة.

وقد اعتمدت الدولة الجديدة على الجيش والإدارة والتعليم لتوسيع سلطتها وتوحيد مؤسساتها. لكن هذه الأدوات لم تكن كافية لإزالة الخلافات المتعلقة بالهوية والحقوق المحلية والتمثيل السياسي.

وكانت بعض الأوساط السياسية والعسكرية ترى أن وجود تشكيلات مسلحة مرتبطة بقوة أجنبية يمثل تحدياً للسيادة الوطنية. وفي المقابل، اعتبر بعض أفراد الجماعات النازحة أن الخدمة العسكرية المرتبطة ببريطانيا توفر لهم مورداً اقتصادياً وحماية في ظروف صعبة.

إنني أرى أن الخلاف هنا لم يكن بين الدولة وجماعة دينية بأكملها، بل بين تصورات مختلفة للسيادة والأمن والتمثيل.

وكان يمكن أن تتخذ هذه الخلافات مسارات سياسية وإدارية متعددة. ولذلك لا يجوز النظر إلى أحداث أغسطس 1933 باعتبارها نتيجة حتمية لا بديل عنها.

فوجود أزمة في بناء الدولة لا يبرر الاعتداء على المدنيين، كما أن اختلاف السكان مع الحكومة لا يسقط حقوقهم القانونية.

## المبحث الرابع: قوات الليفيز بين الوظيفة العسكرية والسياسة البريطانية

تطورت قوات الليفيز خلال الاحتلال والانتداب البريطانيين، وضمت في مراحل مختلفة أفراداً من خلفيات سكانية متعددة، ثم أصبحت الوحدات الآشورية من أبرز تشكيلاتها.

وقد أدت هذه القوات مهام عسكرية وأمنية تحت القيادة البريطانية، وكانت الخدمة فيها مصدراً مهماً للدخل بالنسبة إلى عائلات فقدت أراضيها وممتلكاتها خلال الحرب العالمية الأولى.

لكن ارتباطها ببريطانيا جعلها موضع حساسية لدى بعض المسؤولين العراقيين، الذين رأوا في استمرار تشكيلات عسكرية مرتبطة بقوة أجنبية مشكلة تتعلق بالسيادة.

وفي المقابل، خشي بعض أفراد القوات فقدان وظائفهم وضماناتهم الأمنية إذا تغير وضعهم.

إنني أرى أن دراسة الليفيز تحتاج إلى التمييز بين المؤسسة العسكرية والمجتمع السكاني الذي جاء منه بعض أفرادها.

فلم يكن جميع المسيحيين جنوداً، ولم يكن جميع الجنود يتبنون موقفاً سياسياً واحداً. كما أن المشاركة في مؤسسة عسكرية لا تعني امتلاك حق تمثيل جميع أبناء الجماعة.

وينبغي كذلك دراسة دور هذه القوات في العمليات العسكرية التي شهدها العراق خلال الانتداب، بما فيها العمليات في المناطق

الكوردية، من خلال الأوامر والسجلات العسكرية، لا من خلال اتهام جماعي للسكان.

## المبحث الخامس: البطريرك مار شمعون إيشاي والصراع على التمثيل

كان مار شمعون إيشاي بطريرك كنيسة المشرق، وأصبح من الشخصيات المركزية في الخلافات التي سبقت أحداث سميل.

وقد تمتعت البطريركية بمكانة دينية واجتماعية تاريخية، لكن انتقال جماعات من هكاري إلى العراق غيّر الظروف التي كانت تمارس فيها هذه المكانة.

فقد أصبحت الحكومة العراقية تسعى إلى إخضاع جميع السكان لنظام إداري وقانوني موحد، بينما أرادت بعض القيادات المحافظة على صلاحيات اجتماعية وسياسية ارتبطت بتقاليد سابقة.

وكان الخلاف يشمل مسائل الاستيطان والحماية والتمثيل والعلاقة بالحكومة.

إنني أرى أن دراسة هذه الأزمة لا تسمح بافتراض أن جميع أفراد الجماعة المسيحية كانوا يؤيدون موقف البطريرك.

فقد وجدت اختلافات بين القيادات الدينية والعشائرية والمحلية بشأن طبيعة المطالب ووسائل تحقيقها.

كما أن السلطة الدينية لا تعني تلقائياً امتلاك تفويض سياسي شامل من جميع السكان.

## المبحث السادس: مشكلة الاستيطان بعد الحرب العالمية الأولى

كانت مسألة استيطان الجماعات النازحة من هكاري وأورمية من أبرز المشكلات التي لم تجد حلاً مستقراً خلال سنوات الانتداب.

فقد فقدت عائلات كثيرة قراها وممتلكاتها، وأصبحت تبحث عن أراضٍ يمكنها العيش والعمل فيها.

لكن إعادة الاستيطان واجهت مشكلات تتعلق بالملكية والموارد والأمن والعلاقات مع السكان المقيمين.

وقد طرحت السلطات البريطانية والعراقية مشاريع متعددة، إلا أن الخلافات بشأن شروط الاستيطان والصلاحيات والضمانات أدت إلى تعثر بعضها.

إنني أرى أن هذه القضية لا يجوز اختزالها في مشروع إقامة كيان سياسي مستقل.

فقد كانت هناك حاجات إنسانية مباشرة تتعلق بالسكن والعمل والأمن، وكانت هذه الحاجات تختلف عن المطالب السياسية التي قدمتها بعض القيادات.

كما أن استيطان جماعة نازحة في منطقة يسكنها آخرون يحتاج إلى مراعاة حقوق الطرفين، ولا يجوز أن يتحول حق النازحين في الحماية إلى مبرر لتجاهل حقوق السكان المقيمين.

**المبحث السابع: أزمة البطريرك في بغداد قبل أحداث أغسطس**

شهدت الأشهر السابقة لأحداث سميل توتراً متزايداً بين الحكومة العراقية والبطريرك مار شمعون.

وقد استدعته السلطات إلى بغداد، وفرضت قيوداً على حركته في سياق الخلاف بشأن مطالبه وصلاحياته.

لكن وصف وضعه القانوني يحتاج إلى الدقة، لأن الاعتقال والإقامة الجبرية والاحتجاز ليست مصطلحات متطابقة.

وتشير المراسلات البريطانية إلى وجود خلافات بشأن وضع البطريرك، وإلى مناقشات حول إمكان إبعاده عن العراق.

إنني أرى أن التسلسل الزمني هنا بالغ الأهمية.

فالأزمة السياسية المتعلقة بالبطريرك بدأت قبل أغسطس 1933، لكن قرار إبعاده وتنفيذه جاءا بعد عمليات القتل الرئيسية في سميل.

ولا يجوز تقديم الإبعاد بوصفه حدثاً سبق المجزرة أو سبباً مباشراً لها.

كما ينبغي دراسة موقف الحكومة العراقية والسلطات البريطانية كلٍّ على حدة، لأن المسؤولية عن القرار لا تتطابق بالضرورة مع المسؤولية عن ترتيبات تنفيذه.

**المبحث الثامن: عبور الحدود السورية في يوليو 1933**

في يوليو سنة 1933، انتقلت مجموعة مسلحة من أتباع القيادات الآشورية إلى الأراضي السورية الخاضعة للانتداب الفرنسي.

وقد ارتبطت هذه الخطوة بالخلافات السياسية والأمنية داخل العراق، وبمحاولة البحث عن ترتيبات أكثر أمناً.

لكن السلطات الفرنسية لم توافق على استقرار المجموعة المسلحة وفق الشروط التي أرادتها.

وأصبحت مسألة نزع السلاح والعودة إلى العراق موضوعاً للمفاوضات بين السلطات الفرنسية والعراقية والبريطانية.

إنني أرى أن عبور الحدود لم يكن حادثاً منفصلاً، بل نتيجة لتراكم الخلافات بشأن الاستيطان والتمثيل والأمن.

لكن تفسير دوافع المجموعة المسلحة لا يعني أن جميع أفراد الجماعة المسيحية كانوا مشاركين في قرارها.

كما ينبغي التمييز بين قرار قيادة مسلحة والتحركات التي اتخذها المدنيون بحثاً عن الحماية.

**المبحث التاسع: اشتباكات ديربون في أوائل أغسطس 1933**

عندما حاول أفراد من المجموعة المسلحة العودة إلى العراق، وقعت مواجهات مع القوات العراقية قرب ديربون في أوائل أغسطس سنة 1933.

وقد أصبحت هذه الاشتباكات نقطة تحول في الأزمة.

وتختلف المصادر في تفسير ظروف المواجهة والطرف الذي بدأ إطلاق النار، كما تختلف في بعض تفاصيل الخسائر والتحركات العسكرية.

ولهذا فإن التحقيق يحتاج إلى مقارنة التقارير العراقية والبريطانية والفرنسية والشهادات المحلية.

إنني أرى أن إثبات وقوع الاشتباكات لا يكفي وحده لتحديد المسؤولية عن جميع الأحداث اللاحقة.

فالمواجهة بين قوات نظامية ومجموعة مسلحة تختلف قانونياً وتاريخياً عن قتل المدنيين في القرى.

ولا يمكن نقل المسؤولية عن فعل مسلح إلى السكان الذين لم يشاركوا فيه.

وهذا التمييز يمثل الأساس الذي ينبغي أن تقوم عليه دراسة مجزرة سميل.

**المبحث العاشر: التعبئة السياسية والإعلامية بعد الاشتباكات**

أدت المواجهات الحدودية إلى تصاعد التوتر داخل العراق.

وقد ظهرت في بعض الأوساط السياسية والصحفية لغة تتهم الجماعات المرتبطة بالأزمة بعدم الولاء للدولة.

وكان العراق حديث الاستقلال، ولذلك اكتسبت قضية السيادة والجيش أهمية كبيرة في الخطاب السياسي.

لكن التعبئة التي بدأت في سياق مواجهة مسلحة ساهمت في خلق مناخ عدائي تجاه مدنيين لم يكونوا طرفاً في الاشتباكات.

إنني أرى أن دراسة هذه المرحلة تحتاج إلى فحص الصحف والمقالات والخطب وتواريخ نشرها.

فلا يجوز اعتبار كل ما نشر في الصحافة موقفاً رسمياً للحكومة، كما لا يجوز تجاهل دور التحريض والشائعات في تصاعد العنف.

لكن إثبات علاقة مباشرة بين خطاب معين وجريمة محددة يحتاج إلى أدلة تتجاوز التشابه في اللغة أو التوقيت.

**المبحث الحادي عشر: بكر صدقي والقيادة العسكرية العراقية**

كان بكر صدقي من أبرز الضباط العراقيين الذين ارتبطت أسماؤهم بأحداث أغسطس سنة 1933.

وقد شاركت وحدات من الجيش العراقي في العمليات التي أعقبت اشتباكات الحدود.

وتتضمن المصادر التاريخية تقارير عن قتل أسرى ومدنيين وإحراق قرى واعتداءات ارتكبت خلال تلك العمليات.

إنني أرى أن تحديد المسؤولية العسكرية يحتاج إلى دراسة سلسلة القيادة والأوامر الميدانية وتقارير الضباط والشهادات.

فقد تصدر الأوامر من قيادة عليا، وقد تتخذ قرارات في الميدان، وقد ترتكب وحدات محددة أعمالاً تتجاوز التعليمات المعلنة.

ولا يجوز الخلط بين هذه المستويات.

كما ينبغي التمييز بين المسؤولية المباشرة عن القتل والمسؤولية القيادية عن السماح بوقوعه أو الإخفاق في منعه.

أما ارتباط اسم بكر صدقي بانقلاب سنة 1936، فهو واقعة لاحقة لا تكفي وحدها لتفسير قراراته سنة 1933.

**المبحث الثاني عشر: مجزرة سميل في 11 أغسطس 1933**

في الحادي عشر من أغسطس سنة 1933، وقعت عمليات قتل جماعي استهدفت مدنيين آشوريين في بلدة سميل غرب دهوك.

وكان بعض السكان قد لجأوا إلى البلدة بحثاً عن الأمان بعد تصاعد العنف في المناطق المجاورة.

لكن وجودهم فيها لم يمنع وقوع عمليات القتل.

وقد شاركت قوات عراقية في الاعتداءات، كما شهدت مناطق أخرى من شمال العراق أعمال قتل ونهب وتدمير للقرى.

إنني أرى أن هذه الواقعة يجب أن تدرس بوصفها جريمة ضد المدنيين، لا مجرد امتداد طبيعي لاشتباكات ديربون.

فالمشاركة في جماعة دينية أو قومية لا تجعل الإنسان مسؤولاً عن قرارات مجموعة مسلحة.

كما أن وجود خلاف سياسي مع قيادة محلية لا يمنح الدولة حق معاقبة السكان جماعياً.

وتختلف المصادر في أعداد الضحايا، لكن اختلاف الأرقام لا يلغي حقيقة وقوع عمليات قتل واسعة بحق المدنيين.

**المبحث الثالث عشر: القرى التي تعرضت للقتل والنهب والتدمير**

لم تقتصر أحداث أغسطس سنة 1933 على بلدة سميل.

فقد تعرضت قرى أخرى في شمال العراق لاعتداءات ونهب وتدمير، واضطرت عائلات إلى الفرار من مناطق إقامتها.

وتتضمن بعض المصادر قوائم بأسماء القرى والأشخاص الذين تعرضوا للقتل أو فقدوا ممتلكاتهم.

ومن بينها الملاحق التي نشرها يوسف مالك سنة 1935.

لكن هذه القوائم تحتاج إلى مقارنة بالسجلات الكنسية والوثائق الحكومية والتقارير الدبلوماسية والشهادات المحلية.

إنني أرى أن تحديد المسؤولية عن كل اعتداء يحتاج إلى التمييز بين القوات النظامية والتشكيلات المحلية والأفراد الذين استغلوا حالة الفوضى.

ولا يجوز تحميل جميع سكان منطقة أو جماعة قومية مسؤولية أفعال ارتكبها أشخاص محددون.

كما أن اختلاف تهجئة أسماء القرى بين اللغات يفرض على الباحث الانتباه عند مقارنة الوثائق.

## المبحث الرابع عشر: الحكومة العراقية ومسؤوليتها عن حماية المدنيين

قدمت الحكومة العراقية تفسيراً للأزمة يركز على التمرد المسلح وضرورة المحافظة على سيادة الدولة.

وكانت الاشتباكات الحدودية جزءاً من هذا التفسير.

لكن حق الدولة في مواجهة مجموعات مسلحة لا يمنحها حق الاعتداء على المدنيين.

كما أن وجود تهديد أمني لا يلغي مسؤوليتها عن حماية جميع السكان.

إنني أرى أن أحداث سميل كشفت عن تجاوزات خطيرة ارتكبتها قوات حكومية، وعن إخفاق في حماية المدنيين من القتل والنهب.

ولهذا فإن السؤال التاريخي لا يقتصر على معرفة أسباب المواجهات العسكرية، بل يشمل تحديد الأوامر التي صدرت، والجهات التي نفذتها، وموقف الحكومة من الجرائم، والإجراءات التي اتخذتها للتحقيق والمحاسبة.

ولا يجوز أن تتحول السيادة الوطنية إلى مبرر للعنف الجماعي.

كما لا يجوز استخدام الرواية الرسمية عن التمرد لإلغاء حقوق المدنيين الذين لم يشاركوا في القتال.

## المبحث الخامس عشر: إبعاد البطريرك مار شمعون بعد المجزرة

بعد وقوع عمليات القتل الرئيسية في سميل، اتخذت الحكومة العراقية إجراءات لإبعاد البطريرك مار شمعون إيشاي عن البلاد. وتشير المراسلات البريطانية المؤرخة في السادس عشر من أغسطس سنة 1933 إلى أن الحكومة العراقية أبلغت ممثل بريطانيا بموقفها من البطريرك وأفراد أسرته، ثم تواصلت الاتصالات المتعلقة بترتيبات إبعادهم.

وتكشف هذه المراسلات عن تداخل القرار العراقي مع الدور البريطاني في تنظيم الإجراءات العملية. فقد كانت الحكومة العراقية تسعى إلى إنهاء الأزمة السياسية المتعلقة بالبطريرك بإخراجه من البلاد، بينما شاركت السلطات البريطانية في بحث وسيلة نقله ومكان إقامته خارج العراق.

وكانت ترتيبات النقل إلى فلسطين ثم قبرص جزءاً من هذه المراسلات. وتتيح البرقيات البريطانية المؤرخة في السادس عشر والثامن عشر من أغسطس تتبع بعض مراحل القرار وتنفيذه، وإن كانت التفاصيل الدقيقة لكل إجراء تحتاج إلى مقابلة البرقيات المتتابعة .

Qatar Digital Library+2

إنني أرى أن أهمية هذا التسلسل تكمن في منع الخلط بين الأزمة السياسية التي سبقت المجزرة، وبين قرار الإبعاد الذي جاء بعد عمليات القتل الرئيسية. فقد كان الخلاف بين البطريرك والحكومة العراقية قائماً قبل أغسطس، لكن لا يجوز تصوير إبعاده الفعلي باعتباره حدثاً سبق مجزرة الحادي عشر من أغسطس.

كما أن دراسة الإبعاد يجب أن تميز بين قرار الحكومة العراقية، ودور السلطات البريطانية في ترتيبات النقل، وموقف البطريرك نفسه. فوجود مراسلات بريطانية بشأن تنفيذ القرار لا يثبت وحده أن بريطانيا كانت صاحبة القرار السياسي الأصلي.

**المبحث السادس عشر: بريطانيا بعد الاستقلال ومسؤوليتها السياسية**

كانت بريطانيا قد أنهت الانتداب رسمياً قبل أحداث سميل بنحو عشرة أشهر، لكنها احتفظت بعلاقات سياسية وعسكرية وثيقة مع العراق. وقد أصبحت أحداث أغسطس سنة 1933 اختباراً لمدى مسؤوليتها السياسية عن ترتيبات الاستقلال وضمانات حماية الأقليات.

وكانت بعض القيادات المسيحية ترى أن بريطانيا تتحمل مسؤولية خاصة بسبب علاقاتها السابقة بالجماعة، ودورها في تأسيس النظام السياسي العراقي، وعلاقتها بقوات الليفيز. وقد عبّر يوسف مالك عن هذا الموقف في كتابه بصورة حادة، واعتبر أن السياسة البريطانية أسهمت في الظروف التي انتهت إلى المأساة.

لكنني أرى أن التحقيق التاريخي يجب أن يتجاوز الاتهام العام إلى دراسة القرارات المحددة. فماذا كانت تعرف السلطات البريطانية عن المخاطر التي سبقت الأحداث؟ وما التحذيرات التي تلقتها؟ وما الإجراءات التي اتخذتها لمنع التصعيد؟ وهل استخدمت نفوذها السياسي لدى الحكومة العراقية بالقدر الذي كانت تستطيع استخدامه؟

إن استمرار النفوذ البريطاني لا يعني امتلاك بريطانيا سلطة قانونية مباشرة لإصدار الأوامر إلى الجيش العراقي بعد

الاستقلال. وفي المقابل، فإن انتهاء الانتداب لا يمحو مسؤوليتها التاريخية عن المؤسسات والسياسات التي ساهمت في تشكيلها خلال السنوات السابقة.

ولهذا يجب أن نفرق بين المسؤولية المباشرة عن عمليات القتل، والمسؤولية السياسية عن السياسات السابقة، والمسؤولية الأخلاقية المرتبطة بتوقعات الحماية التي نشأت خلال سنوات التعاون.

**المبحث السابع عشر: عصبة الأمم وحدود ضمانات حماية الأقليات**

كان العراق قد انضم إلى عصبة الأمم سنة 1932، مع التزامات دولية تتعلق بحماية حقوق الأقليات. وقد أصبحت أحداث سميل اختباراً خطيراً لهذه الالتزامات، لأنها كشفت أن الاعتراف الدولي باستقلال الدولة لم يكن كافياً لضمان حماية جميع سكانها.

فإذا كانت الدولة قد تعهدت بالمساواة والحماية، فإن وقوع عمليات قتل جماعي بحق المدنيين يطرح سؤالاً مباشراً بشأن تنفيذ تلك التعهدات، وبشأن قدرة المؤسسات الدولية على مراقبتها.

لكن عصبة الأمم لم تكن تمتلك قوة عسكرية مستقلة قادرة على التدخل الفوري في جميع الأزمات. وكانت آلياتها تعتمد على المفاوضات واللجان والقرارات والضغوط الدبلوماسية.

وقد تناولت وثائق العصبة سنة 1933 الأزمة التي تعرضت لها الجماعة الآشورية، بما في ذلك العرائض والشهادات والمراسلات الرسمية ومشاريع إعادة الاستيطان. كما تكشف الملفات البريطانية عن إنشاء لجنة دولية للنظر في الأزمة ومشكلة الأقليات .

British Library Archives Search+1

إنني أرى أن هذه الإجراءات لم تكن بديلاً عن مسؤولية الحكومة العراقية عن حماية المدنيين. فقد تستطيع مؤسسة دولية التحقيق أو إصدار توصية، لكن حماية السكان داخل الدولة تبقى واجباً مباشراً على السلطات التي تمارس الحكم.

وتكشف أحداث سميل عن حدود نظام حماية الأقليات في مرحلة ما بين الحربين العالميتين، حين كانت الضمانات الدولية تتأثر بمصالح الدول وبقدرتها على تنفيذ القرارات.

**المبحث الثامن عشر: التحقيقات البريطانية والوثائق الأرشيفية**

تتيح الوثائق البريطانية المحفوظة في المكتبة البريطانية مادة أساسية لإعادة بناء أحداث سنة 1933. ومن أبرزها الملف IOR/L/PS/12/2872، الذي يحمل عنوان «الأزمة الآشورية في العراق»، ويغطي الفترة من السابع عشر من يونيو إلى الحادي والثلاثين من أغسطس سنة 1933.

ويضم هذا الملف مراسلات بين ممثلي بريطانيا في العراق ووزارة الخارجية، وتقارير تتعلق بالمفاوضات مع البطريرك، ومشاريع الاستيطان، وعبور الحدود السورية، والاشتباكات مع القوات العراقية، وأعمال النهب وإحراق القرى، وقتل الأسرى والمدنيين، ومجزرة سميل.

ومن الشخصيات التي تظهر في وصف الملف الجنرال روان روبنسون، والكولونيل ر. س. ستافورد، والميجور د. ب. تومسون، إلى جانب الدبلوماسيين البريطانيين .

British Library Archives Search+1

أما الملفIOR/L/PS/12/2873 ، الذي يغطي الفترة من السادس والعشرين من أغسطس إلى الخامس من ديسمبر سنة 1933، فيضم مراسلات وتحقيقات لاحقة عن قتل المدنيين وتدمير الممتلكات، ووثائق بشأن إبعاد البطريرك، ومشاريع إعادة الاستيطان، وأعمال اللجان المرتبطة بعصبة الأمم.

ويتضمن هذا الملف أيضاً نسخاً من مراسلات الحكومة العراقية، وعرائض وشهادات متعلقة بأحداث سميل .

British Library Archives Search

إنني أرى أن هذه الملفات توفر أساساً أقوى للتحقيق من الاكتفاء بالروايات القومية اللاحقة. لكن فهرس الأرشيف لا يحل محل قراءة الوثيقة الأصلية، كما أن وجود تقرير بريطاني لا يعني أن جميع المعلومات الواردة فيه صحيحة دون مقارنة.

فقد يعكس التقرير موقف الموظف الذي كتبه، وقد ينقل معلومات من شهود أو مسؤولين آخرين. ولهذا يجب تحديد مصدر كل معلومة، وتاريخها، والظروف التي جمعت فيها.

**المبحث التاسع عشر: أعداد الضحايا ومشكلة الإحصاء**

تختلف تقديرات أعداد ضحايا أحداث سميل سنة 1933 بين المصادر التاريخية. ويرجع ذلك إلى اختلاف نطاق الإحصاء، وإمكان الوصول إلى القرى، وطبيعة التقارير التي أعدت أثناء الأحداث أو بعدها.

فبعض المصادر يركز على بلدة سميل، بينما يتناول بعضها الآخر القرى والمناطق التي شهدت عمليات قتل ونهب خلال الفترة

نفسها. كما تختلف بعض القوائم في إدراج الأشخاص الذين قتلوا قبل أغسطس أو خلال الاشتباكات المسلحة.

ومن هنا فإن قوائم يوسف مالك تحتاج إلى القراءة وفق التواريخ التي يحددها لكل ملحق. ولا يجوز اعتبار قائمة الأشخاص الستة والسبعين التي أوردها في أحد ملاحقه العدد الإجمالي لضحايا مجزرة سميل، لأنها ترتبط بفترة سابقة.

كما لا يجوز جمع تقديرات مختلفة دون التأكد من أنها لا تتداخل في أسماء الضحايا أو المناطق.

إنني أرى أن المنهج الصحيح يقوم على تحديد مصدر كل رقم، والفترة التي يغطيها، والمناطق التي يشملها، وطريقة جمع المعلومات.

ولا ينبغي تحويل الخلاف حول الأعداد إلى وسيلة لإنكار الجريمة. فحقيقة قتل المدنيين ثابتة، حتى إذا بقي العدد النهائي موضع اختلاف بين المصادر.

**المبحث العشرون: دور القيادات المحلية والعلاقات بين الجماعات**

شهد شمال العراق خلال تلك المرحلة علاقات معقدة بين الجماعات الكوردية والعربية والمسيحية والإيزيدية وغيرها. وقد تأثرت هذه العلاقات بالسياسات البريطانية والعراقية، وبالنزاعات على الأرض والموارد، وبالتحالفات المحلية.

لكن لا يجوز تصوير جميع أفراد جماعة معينة بوصفهم طرفاً واحداً في الأزمة.

فقد اختلفت مواقف القيادات العشائرية والمحلية، كما اختلفت مصالح السكان ودرجة مشاركتهم في الأحداث.

وتتضمن إحدى الشهادات المنشورة ضمن وثائق عصبة الأمم سنة 1933 إشارات إلى مشاركة جنود عراقيين وأفراد من جماعات محلية في الاعتداء على سميل. لكن هذه الشهادة، على أهميتها، تحتاج إلى المقارنة بالمصادر الأخرى لتحديد مسؤولية كل مشارك، ولا تسمح بتعميم الاتهام على الجماعات التي انتمى إليها بعض الأفراد .

marshimun.com

إنني، بصفتي مؤرخاً كوردياً، أرفض تحميل جميع الكورد مسؤولية أعمال ارتكبها أفراد أو جماعات محددة. كما أرفض تحميل جميع العرب مسؤولية قرارات الجيش أو الحكومة، أو تحميل جميع المسيحيين مسؤولية الخيارات السياسية والعسكرية التي اتخذتها بعض قياداتهم.

فالمسؤولية التاريخية ترتبط بالفعل والقرار والسلطة، لا بالانتماء القومي أو الديني.

**المبحث الحادي والعشرون: سميل والذاكرة القومية الحديثة**

أصبحت أحداث سميل جزءاً مركزياً من الذاكرة الجماعية لدى كثير من أبناء الجماعات التي تستخدم اليوم التسميات الآشورية والسريانية والكلدانية.

وقد تحولت ذكرى الضحايا إلى عنصر مهم في الخطاب الثقافي والسياسي، وإلى مناسبة لاستحضار معاناة المدنيين خلال السنوات الأولى من استقلال العراق.

لكن الذاكرة الجماعية تختلف عن التحقيق التاريخي في بعض وظائفها.

فالذاكرة تسعى إلى حفظ أسماء الضحايا ونقل التجربة إلى الأجيال اللاحقة، بينما يسعى التحقيق التاريخي إلى تحديد الوقائع والمسؤوليات والأسباب من خلال مقارنة المصادر.

ولا ينبغي وضع الوظيفتين في تعارض دائم، لأن الشهادات المحلية قد تحفظ معلومات لا تظهر في الوثائق الرسمية.

لكن الذاكرة قد تتأثر أيضاً بالتحولات السياسية والاختلافات القومية اللاحقة.

إنني أرى أن دراسة سميل تحتاج إلى الاستفادة من شهادات الناجين وأسر الضحايا، دون تحويلها إلى بديل عن الوثائق المعاصرة.

كما يجب التمييز بين التسميات التي استخدمتها المصادر سنة 1933 والتسميات التي أصبحت شائعة في مراحل لاحقة.

**المبحث الثاني والعشرون: سميل في الكتابة التاريخية العراقية**

احتلت أحداث سميل مكانة مختلفة في المؤلفات العراقية بحسب المرحلة السياسية التي كتبت فيها.

فقد ركزت بعض الروايات على المواجهات المسلحة والسيادة الوطنية، بينما أبرزت دراسات أخرى قتل المدنيين ومسؤولية القوات الحكومية.

وقد تأثرت هذه الاختلافات بالسياسات الرسمية وبطبيعة المصادر المتاحة وبمواقف المؤلفين.

إنني أرى أن دراسة الروايات العراقية تحتاج إلى تحديد تاريخ نشر كل رواية والظروف السياسية التي ظهرت فيها.

فقد تختلف رواية كتبت في ثلاثينيات القرن العشرين عن دراسة أكاديمية صدرت بعد عقود، كما أن الوثيقة الحكومية المعاصرة قد تتضمن محاولة لتبرير قرار اتخذته السلطة.

ولا يكفي استعمال مصطلح التمرد في مصدر رسمي لإثبات أن جميع الضحايا كانوا مشاركين في القتال.

وفي المقابل، فإن وصف الأحداث بأنها مجزرة لا يلغي ضرورة دراسة الاشتباكات العسكرية التي سبقتها.

فالهدف ليس المساواة بين جميع الروايات، بل تحديد ما تثبته الأدلة وما تحاول بعض الروايات تبريره أو إخفاءه.

**المبحث الثالث والعشرون: هل كانت سميل نتيجة حتمية للسياسة البريطانية؟**

لا تسمح الأدلة التاريخية باعتبار أحداث سميل نتيجة حتمية لخطة واحدة بدأت منذ القرن التاسع عشر.

فقد نشأت الأزمة من تفاعل عوامل متعددة، منها الحرب والنزوح، وفشل تسويات الاستيطان، والخلاف على القيادة والتمثيل، وبناء الدولة العراقية، والتوترات العسكرية، والتعبئة السياسية.

لكن هذا لا ينفي أن السياسات البريطانية خلال الانتداب أثرت في الظروف التي سبقت الأحداث.

فقد أسهمت بريطانيا في تشكيل المؤسسات العراقية، وفي تنظيم القوات المحلية، وفي إدارة المفاوضات المتعلقة بمستقبل الجماعات النازحة.

كما كان لها دور في ترتيبات استقلال العراق وضمانات الأقليات.

إنني أرى أن المسؤولية البريطانية تحتاج إلى تقييم سياسي وتاريخي مستقل، لا إلى افتراض وجود خطة واحدة متصلة منذ بداية الاتصالات الأوروبية بالجماعات المسيحية الشرقية.

وقد تكون بعض القرارات البريطانية قد ساهمت في خلق توقعات لم تتحقق، أو في ترك مشكلات دون تسوية.

لكن إثبات ذلك يحتاج إلى تحديد القرارات والوثائق والنتائج المباشرة.

**المبحث الرابع والعشرون: من المسؤولية الفردية إلى المسؤولية المؤسسية**

يمكن دراسة المسؤولية عن أحداث سميل على مستويات متعددة.

فالمستوى الأول يتعلق بالأفراد الذين أصدروا الأوامر أو نفذوا عمليات القتل.

والمستوى الثاني يتعلق بالقيادات العسكرية والإدارية التي سمحت بالعمليات أو أخفقت في منعها.

أما المستوى الثالث فيتعلق بالحكومة العراقية ومسؤوليتها عن حماية المدنيين والتحقيق في الجرائم.

والمستوى الرابع يتعلق بالدور البريطاني في ترتيبات ما قبل الاستقلال، ومدى استخدام النفوذ السياسي بعد وقوع الأزمة.

إنني أرى أن هذه المستويات لا يجوز دمجها في اتهام جماعي للسكان العرب أو الكورد أو المسلمين.

كما لا يجوز تحميل جميع أفراد الجماعات المسيحية مسؤولية قرارات بعض القيادات المسلحة أو السياسية.

فالمسؤولية التاريخية يجب أن ترتبط بالفعل والقرار والسلطة، لا بالانتماء القومي أو الديني.

وهذا المنهج لا يخفف من جسامة الجرائم، بل يجعل تحديد المسؤولية أكثر دقة، ويمنع استخدام التاريخ لتأجيج العداء بين الجماعات.

**المبحث الخامس والعشرون: النتيجة التاريخية لأحداث سنة 1933**

تكشف أحداث سميل عن أزمة عميقة في بناء الدولة العراقية الحديثة، وعن حدود الضمانات التي رافقت انتقال البلاد من الانتداب إلى الاستقلال.

فقد تداخلت المطالب السياسية والأمنية مع الخلافات بشأن القيادة والاستيطان، ثم تحولت الأزمة إلى مواجهات مسلحة وعمليات قتل جماعي ضد المدنيين.

وقد كانت قوات عراقية مسؤولة عن جانب رئيسي من أعمال القتل، بينما تتطلب مسؤولية الجهات الأخرى دراسة تفصيلية للوثائق والأوامر والقرارات.

كما كشفت الأحداث عن ضعف آليات حماية الأقليات، وعن استمرار تأثير السياسة البريطانية في العراق بعد الاستقلال.

لكنها لا تثبت بذاتها صحة جميع الروايات القومية المتعلقة بأصول الجماعات أو باستمرارية أسمائها منذ العصور القديمة.

إنني أرى أن الجريمة التاريخية يجب أن تثبت وتدان وفق وقائعها، دون استخدامها لإثبات ادعاءات أخرى لا ترتبط بها مباشرة.

كما أن نقد رواية قومية حديثة لا يمنح المؤرخ حق تجاهل معاناة الضحايا أو التقليل من مسؤولية مرتكبي الجرائم.

ومن هنا فإن النتيجة الأساسية لهذا الفصل هي أن دراسة سميل تحتاج إلى فصل النزاع السياسي والعسكري عن الجرائم المرتكبة بحق المدنيين، وتحديد المسؤوليات وفق الوثائق، وعدم تحويل التاريخ إلى اتهام جماعي للشعوب.

**خاتمة الفصل الحادي والعشرين**

لم تكن سميل سنة 1933 حادثة معزولة عن تاريخ العراق الحديث، بل جاءت بعد سنوات من الحرب والتهجير وتعثر الاستيطان والخلافات السياسية.

وقد كشفت عن خطورة تحويل النزاع بين الدولة وقيادات محلية إلى عداء تجاه جماعة مدنية كاملة.

كما أظهرت أن الاستقلال السياسي لا يكفي وحده لضمان حقوق السكان، وأن بناء الدولة يحتاج إلى مؤسسات قادرة على حماية جميع المواطنين دون تمييز.

وقد كان تصحيح التسلسل الزمني للأحداث ضرورياً لفهم الأزمة. فقد سبقت الاشتباكات الحدودية مجزرة سميل، بينما جاء قرار إبعاد البطريرك مار شمعون وتنفيذه بعد عمليات القتل الرئيسية.

كما أن الوثائق البريطانية تؤكد وجود تقارير عن قتل الأسرى والمدنيين وإحراق القرى، وتوفر مادة مهمة لدراسة المسؤوليات العسكرية والسياسية.

إنني، بصفتي باحثاً ومؤرخاً كوردياً، أرى أن كتابة هذه الأحداث لا ينبغي أن تتحول إلى دفاع عن دولة أو جماعة، ولا إلى اتهام جماعي لشعب آخر.

فالمؤرخ مطالب بتحديد الوقائع، ومقارنة الشهادات، ورفض التبرير السياسي لقتل المدنيين.

كما أن نقد الروايات القومية المتعلقة بأصول الجماعات لا يجوز أن يتحول إلى إنكار الجرائم التي تعرض لها أفرادها.

ومن هنا فإن دراسة سميل يجب أن تبقى قائمة على الوثائق والتسلسل الزمني والمسؤولية المحددة، بعيداً عن التعميمات القومية والدينية.

وفي الفصل الثاني والعشرين ننتقل إلى الأعلام والرموز القومية وتطورها في القرن العشرين، مع دراسة مشروع آغا بطرس سنة 1923، وتصميم جورج بيت أتانوس في أواخر الستينيات، والتمييز بين العلم المقترح والعلم المعتمد والرمز الأثري القديم.

**المصادر والمراجع الأساسية للفصل الحادي والعشرين**

المصادر البريطانية الأصلية

British Library, India Office Records, IOR/L/PS/12/2872, Coll 17/16(1), Iraq: The Assyrian Crisis, 17 June–31 August 1933.

British Library, India Office Records, IOR/L/PS/12/2873, Coll 17/16(2), The Assyrian Question, 26 August–5 December 1933.

Anglo-Iraqi Treaty, 30 June 1930.

British Parliamentary Debates, House of Commons and House of Lords, discussions concerning Iraq and the Assyrian question, 1933.

المصادر العراقية والدولية

Royal Government of Iraq, Correspondence Relating to Assyrian Settlement from 13 July 1932 to 5 August 1933, Baghdad, Government Press, 1933.

League of Nations, Official Journal, records concerning Iraq and minority guarantees, 1932–1933.

League of Nations, C.535.1933.I, documents concerning the Assyrian crisis in Iraq, 1933.

League of Nations, Minutes of the Permanent Mandates Commission, sessions concerning Iraq, 1931–1932.

الدراسات التاريخية

Yusuf Malek, The British Betrayal of the Assyrians, 1935.

Sargon George Donabed, Reforging a Forgotten History: Iraq and the Assyrians in the Twentieth Century, Edinburgh University Press, 2015.

John Joseph, The Modern Assyrians of the Middle East: Encounters with Western Christian Missions, Archaeologists, and Colonial Powers, Brill, 2000.

Peter Sluglett, Britain in Iraq: Contriving King and Country, 2007.

Charles Tripp, A History of Iraq, third edition, 2007.

Sarah D. Shields, Mosul before Iraq: Like Bees Making Five-Sided Cells, State University of New York Press, 2000.

Hanna Batatu, The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq, 1978.

Naures Atto, Hostages in the Homeland, Orphans in the Diaspora: Identity Discourses among the Assyrian/Syriac Elites in the European Diaspora, 2011.

**ملاحظة توثيقية**

اعتمد هذا الفصل على النص الأصلي المقدم، مع الاستعانة بوصف الملفات البريطانية المنشور في فهرس المكتبة البريطانية، وببعض الوثائق المتاحة عبر مكتبة قطر الرقمية.

وقد أمكن تأكيد وجود ملفات أصلية تتناول الاشتباكات وقتل الأسرى والمدنيين وإحراق القرى وإبعاد البطريرك، لكن ذلك لا يعني أن جميع أوراق الملفين قد خضعت للفحص التفصيلي في هذه المراجعة.

**الفصل الثاني والعشرون**

**الأعلام والرموز القومية وتطورها في القرن العشرين: من مشروع آغا بطرس سنة 1923 إلى تصميم جورج بيت أتانوس والعلم الآشوري الحديث**

**أولاً: حين يصبح الرمز وسيلة لكتابة التاريخ**

لم تكن الأعلام التي ظهرت في الحركات القومية الحديثة مجرد قطع من القماش تحمل ألواناً وأشكالاً هندسية، بل أصبحت وسائل للتعبير عن الهوية السياسية، وإعلان الانتماء الجماعي، وربط الحاضر بتصور معين للماضي. وقد ازدادت أهمية هذه الرموز خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، عندما شهدت مناطق واسعة من العالم نشوء حركات قومية تسعى إلى الاستقلال أو الحكم الذاتي أو الاعتراف السياسي.

وفي الشرق الأوسط، تزامن تطور الأعلام القومية مع انهيار الدولة العثمانية، وإعادة رسم الحدود، وظهور مؤسسات سياسية وثقافية جديدة. وفي هذه الظروف، ظهرت أعلام لدى جماعات

مختلفة، بعضها استمد رموزه من الدين، وبعضها من التاريخ القديم، وبعضها من مشاريع سياسية نشأت بعد الحرب العالمية الأولى.

ومن بين هذه الأعلام ما ارتبط بالحركات القومية الآشورية الحديثة، سواء في مناطق الشرق الأوسط أو في المجتمعات المهاجرة إلى أوروبا والأمريكتين.

وبصفتي باحثاً ومؤرخاً كوردياً، أرى أن دراسة هذه الأعلام يجب أن تبدأ بسؤال محدد: متى ظهر التصميم الذي نراه اليوم، ومن وضعه، ومن استخدمه، ومتى اعتمدته مؤسسة سياسية أو قومية؟

فهذه الأسئلة تختلف عن سؤال آخر يتعلق بأصول الجماعة التي تتبنى العلم. وقد يكون للعلم الحديث معنى قومياً عميقاً لدى مستخدميه، لكن ذلك لا يحوله إلى وثيقة أثرية تثبت وجود التصميم نفسه قبل آلاف السنين.

إن البحث التاريخي لا يعترض على حق أي جماعة في اختيار رموزها، وإنما يطالب بالفصل بين تاريخ الرمز القديم وتاريخ استعماله الحديث.

**ثانياً: الرايات القديمة والأعلام القومية الحديثة**

عرفت دول الشرق الأدنى القديم الشارات الملكية والرايات العسكرية والرموز الدينية، واستعملت صور الآلهة والحيوانات المجنحة والنجوم والأقراص الشمسية وغيرها من العناصر الفنية في النقوش والأختام والمنحوتات.

لكن وجود هذه الرموز لا يعني أن الدول القديمة امتلكت أعلاماً قومية بالمعنى الذي نشأ في العصور الحديثة.

فالرمز القديم قد يرتبط بملك أو معبد أو إله أو جيش أو سلطة سياسية، بينما يرتبط العلم القومي الحديث غالباً بمؤسسة أو حركة أو دولة لها تصور محدد عن الجماعة التي تمثلها.

ولا يجوز إسقاط المعنى الحديث لكلمة الأمة على كل استعمال قديم للرموز السياسية.

فعندما يستعير مصمم معاصر قرصاً مجنحاً من الفن القديم، أو يعيد رسم نجمة معروفة في التراث الأثري، فإننا نستطيع إثبات أنه استلهم ذلك التراث. لكننا لا نستطيع أن نستنتج من هذا الاستلهام أن العلم الحديث كان معروفاً في العصر القديم.

وهنا يجب التمييز بين ثلاثة أمور: عمر الرمز الأثري، وتاريخ تصميم العلم الحديث، وتاريخ اعتماد ذلك العلم واستعماله.

وقد تفصل بين هذه المراحل قرون طويلة، وربما أكثر من ألفي سنة.

## ثالثاً: الجماعات المسيحية الشرقية ورموزها قبل القرن العشرين

قبل ظهور الحركات القومية الحديثة، امتلكت الجماعات المسيحية الشرقية رموزاً دينية وكنسية متعددة. فقد استُخدمت الصلبان والكتابات الدينية وصور القديسين والأختام والشارات الكنسية في الحياة الدينية والاجتماعية.

وكانت هذه الرموز تعبر عن الانتماء إلى كنيسة أو مؤسسة دينية أو تقليد طقسي معين.

لكن الرمز الكنسي لا يساوي بالضرورة علماً قومياً، كما أن اشتراك جماعات مختلفة في استعمال الصليب لا يعني أنها كانت تمتلك هوية سياسية واحدة.

وفي المقابل، لا يجوز الاستنتاج أن الجماعات التي لم تمتلك علماً قومياً حديثاً لم تكن لها هوية اجتماعية أو ثقافية أو تاريخية قبل ظهوره.

فالأعلام إحدى وسائل التعبير عن الهوية، وليست الشرط الوحيد لوجودها.

ومن هنا فإن البحث عن أقدم علم يجب أن يحدد أولاً طبيعة العلم المقصود: هل هو راية دينية، أم شعار عسكري، أم علم جمعية، أم تصميم مقترح لدولة، أم علم قومي تبنته مؤسسة محددة؟

دون هذا التمييز تصبح المقارنات التاريخية مضللة.

**رابعاً: آغا بطرس والمشاريع السياسية بعد الحرب العالمية الأولى**

ارتبط اسم آغا بطرس بالمشاريع السياسية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الأولى، عندما واجهت جماعات مسيحية نازحة من هكاري وأورمية مشكلات تتعلق بالأمن والاستيطان والعودة إلى مناطق الإقامة السابقة.

وقد سعى آغا بطرس إلى تقديم مشاريع سياسية إلى الجهات البريطانية، ضمن ظروف كانت فيها قضية الموصل والحدود بين تركيا والعراق لا تزال غير محسومة.

ولم تكن هذه المشاريع منفصلة عن الصراع الدبلوماسي الذي أعقب الحرب، ولا عن اختلاف مصالح القيادات المحلية.

ومن الضروري هنا التمييز بين المشروع الذي يقدمه زعيم سياسي، والموافقة التي قد تصدر عن حكومة أجنبية، والكيان الذي يتحقق فعلياً على الأرض.

فوجود مشروع لإقامة دولة أو منطقة ذات حكم ذاتي لا يعني أن تلك الدولة قامت بالفعل، كما أن تقديم خريطة أو علم مقترح لا يثبت الاعتراف الدولي بالمشروع.

وهذا التمييز مهم خصوصاً عندما تتضمن المشاريع المقترحة مناطق يسكنها الكورد وجماعات أخرى، لأن حدود المشروع السياسي لا يمكن اعتبارها تعبيراً تلقائياً عن موافقة جميع السكان.

**خامساً: وثيقة سنة 1923 والعلم المنسوب إلى آغا بطرس**

من أهم المسائل التي تستحق التحقيق في تاريخ الأعلام المرتبطة بالحركة الآشورية الحديثة وجود مشروع علم منسوب إلى آغا بطرس سنة 1923.

ولم تعد المسألة مقتصرة على صورة مجهولة المصدر تتداولها المواقع الإلكترونية، إذ توجد دراسة أكاديمية منشورة باللغة التركية بعنوان «العلاقات الكوردية النسطورية ومشروع آغا بطرس لإقامة دولة آشورية ذات حكم ذاتي بين 1919 و1923.»

وقد أوردت هذه الدراسة رسماً للعلم المنسوب إلى آغا بطرس، وأحالت إلى وثائق محفوظة ضمن سلسلة وزارة الخارجية البريطانية، بالمرجع FO 371/9006 ، والرقم E-10167 ، المؤرخ في الخامس عشر من أكتوبر سنة 1923.

وتحدد الدراسة موضع المشروع والعلم في الصفحتين 166 و167 من الإحالة التي اعتمدتها.

وهذه معلومة توثيقية مهمة، لأنها توفر مرجعاً أرشيفياً يمكن تتبعه، وتسمح بالانتقال من تداول الصورة إلى فحص المصدر الذي نُسبت إليه.

لكن يجب أن أوضح أن الاعتماد على دراسة تنقل الوثيقة لا يساوي فحص الوثيقة الأصلية مباشرة.

فالدراسة شاهد ثانوي على وجود الرسم والإحالة، أما التحقق النهائي من طبيعة المذكرة ومرفقاتها وألوان العلم وتاريخ تقديمه فيحتاج إلى مراجعة الملف البريطاني نفسه.

وبحسب وصف الدراسة، يتضمن العلم المقترح أرضية خضراء وصليباً أبيض ذا حواف زرقاء، مع علم بريطاني صغير في إحدى الزوايا العليا.

وتقدم الدراسة تفسيراً لهذه العناصر، إذ تربط اللون الأخضر بالعراق، والصليب بالطابع المسيحي للمشروع، والحواف الزرقاء بنهري الزاب ودجلة، والعلم البريطاني بفكرة الحماية البريطانية.

لكن هذه التفسيرات يجب أن تُنسب إلى الدراسة ما لم يثبت أنها واردة بالنص في المذكرة الأصلية.

كما تشير الدراسة إلى احتمال اختيار رمز بديل إذا اعترضت جماعات أخرى على استعمال الصليب.

وتكتسب هذه النقطة أهمية خاصة، لأنها توضح أن المشروع كان يتعامل مع مشكلة التمثيل السياسي والديني في منطقة متعددة الجماعات.

غير أن هذا لا يسمح بالقول إن جميع السكان المعنيين بالمشروع وافقوا على العلم أو على الحدود المقترحة.

والنتيجة التي يمكن الوصول إليها في هذه المرحلة هي أن هناك مشروع علم منسوباً إلى آغا بطرس سنة 1923، تدعمه إحالة أكاديمية محددة إلى ملف بريطاني. أما وصفه بأنه علم دولة قائمة أو علم اعتمدته بريطانيا رسمياً، فلا يستند إلى ما تحققنا منه حتى الآن.

**سادساً: الفرق بين تقديم العلم واعتماده رسمياً**

تفرض الوثائق المتعلقة بمشروع آغا بطرس التمييز بين مراحل مختلفة من تاريخ أي علم.

فقد يصمم شخص علماً لمشروع سياسي، ثم يرفقه بمذكرة يرسلها إلى حكومة أجنبية. وقد تحتفظ الحكومة بالمذكرة والرسم في أرشيفها دون أن تتخذ قراراً بالموافقة عليهما.

وقد تستخدم مجموعة من أنصار المشروع ذلك العلم في مناسبة محددة، دون أن يتحول إلى رمز معتمد من جميع الجماعات التي يدعي المشروع تمثيلها.

ولذلك فإن وجود العلم في الأرشيف البريطاني، إذا تأكد من الوثيقة الأصلية، يثبت أن الرسم دخل ضمن المراسلات المحفوظة، لكنه لا يثبت وحده أن بريطانيا تبنته.

ولإثبات الاعتماد الرسمي نحتاج إلى قرار أو محضر أو إعلان صادر عن الجهة التي يُنسب إليها ذلك الاعتماد.

أما لإثبات الاستعمال الفعلي، فنحتاج إلى صور معاصرة أو تقارير أو مطبوعات توثق رفع العلم في مناسبة محددة.

ومن هنا فإن استعمال عبارة «العلم المقترح في مشروع آغا بطرس» أكثر دقة من استعمال عبارة «علم الدولة التي أسسها آغا بطرس»، لأن قيام تلك الدولة ليس واقعة مثبتة.

**سابعاً: الأعلام في مرحلة الهجرة والتنظيمات القومية**

شهد القرن العشرون توسعاً في نشاط الجمعيات والصحف والمؤسسات السياسية والثقافية المرتبطة بالجماعات المسيحية الشرقية، سواء في العراق وسوريا ولبنان أو في أوروبا والأمريكتين.

وقد ساعدت الهجرة على انتقال الأفكار والرموز بين مجتمعات متباعدة جغرافياً.

وأصبحت الصحافة القومية والجمعيات الثقافية والمؤتمرات وسائل مهمة لنشر الأعلام والشعارات.

ولم يكن ظهور العلم الحديث في أواخر الستينيات يعني عدم وجود أعلام سابقة لدى تنظيمات أخرى.

فقد استُخدمت تصاميم مختلفة خلال النصف الأول من القرن العشرين، وظهرت أعلام مرتبطة بجمعيات ومؤسسات قبل انتشار التصميم المعروف اليوم.

وتشير مواد تاريخية منشورة عن تطور العلم الآشوري إلى وجود تصاميم أقدم، من بينها علم استُخدم في مؤسسات آشورية أمريكية خلال العقود السابقة لظهور تصميم جورج بيت أتانوس.

ولهذا فإن تاريخ العلم الآشوري الحديث لا ينبغي اختزاله في سنة واحدة، ولا يجوز وصف تصميم سنة 1968 بأنه أول علم استعملته جميع الجماعات الآشورية عبر تاريخها الحديث.

فالتصميم الحديث يمثل مرحلة من تطور الرموز، وليس بالضرورة بدايتها المطلقة.

**ثامناً: جورج بيت أتانوس وتصميم العلم الحديث**

يرتبط العلم الآشوري الحديث المعروف اليوم باسم جورج بيت أتانوس، الذي تذكر المصادر المرتبطة بتاريخ العلم أنه قدم تصميمه في سياق النشاط القومي الذي أعقب تأسيس التحالف الآشوري العالمي سنة 1968.

وكان بيت أتانوس مهتماً بتاريخ بلاد الرافدين وفنونها القديمة، واستلهم في تصميمه مجموعة من العناصر الرمزية المستمدة من التراث الأثري.

وتشير روايات منشورة عنه، ومنها مقابلة معه تعود إلى أواخر السبعينيات، إلى أنه أراد إيجاد علم يستطيع أبناء الحركة القومية الحديثة استخدامه في المناسبات العامة، وأنه اختار عناصر من الفن القديم لتشكيل رمز معاصر.

وهذه الشهادة مهمة لفهم قصد المصمم نفسه.

لكن يجب التمييز بين القصد الرمزي للمصمم وبين ما يمكن إثباته عن التاريخ القديم.

فإذا قال المصمم إنه أراد التعبير عن استمرارية قومية، فإن ذلك يثبت هدفه من التصميم، لكنه لا يحسم بمفرده مسألة الاستمرارية التاريخية.

وتنسب مصادر متعددة بداية التصميم إلى سنة 1968، إلا أن تاريخ الاعتماد المؤسسي اللاحق يحتاج إلى دراسة منفصلة.

**تاسعاً: هل اعتُمد العلم سنة 1971 أم 1973 أم 1974؟**

هذه واحدة من أهم المشكلات التوثيقية في تاريخ العلم الآشوري الحديث.

فبعض المصادر المنشورة عن العلم تذكر سنة 1971 بوصفها تاريخاً لاعتماده، بينما تذكر مصادر أخرى سنة 1973، وتحدد روايات أخرى سنة 1974.

ولا يجوز أن نتعامل مع هذه التواريخ الثلاثة بوصفها تاريخاً واحداً، أو أن نختار أحدها لمجرد أنه الأكثر تداولاً.

فقد تكون بعض الروايات تتحدث عن تقديم التصميم، أو استعماله في مناسبة معينة، أو الموافقة الأولية عليه، بينما تتحدث روايات أخرى عن قرار صادر عن مؤتمر أو مؤسسة.

وتوجد روايات تربط اعتماد التصميم بالمؤتمر السادس للتحالف الآشوري العالمي المنعقد في يونكرز بولاية نيويورك، لكنها تختلف بشأن السنة.

كما تشير مواد أرشيفية منشورة إلى ظهور العلم في نشاط مرتبط بطهران نحو سنة 1970، وهو أمر يستحق المقارنة مع تواريخ الاعتماد المتداولة.

ولحسم المسألة نحتاج إلى محضر المؤتمر المعني، وتاريخ انعقاده، والنص الذي يحدد طبيعة القرار، إضافة إلى أقدم صورة أو مطبوعة معاصرة تثبت استعمال التصميم.

وحتى تتوافر هذه الأدلة بصورة كافية، فإن الصياغة الأكثر دقة هي أن تصميم جورج بيت أتانوس ظهر في سياق الحركة القومية الآشورية أواخر الستينيات، وانتشر خلال السبعينيات، مع استمرار الاختلاف بين المصادر بشأن التاريخ الدقيق لاعتماده المؤسسي.

وهذا ليس ضعفاً في البحث، بل التزام بالتمييز بين المعلومة التي تتكرر في المصادر والمعلومة التي يمكن إثباتها من وثيقة معاصرة.

## عاشراً: العناصر البصرية في تصميم جورج بيت أتانوس

يتكون العلم الحديث من أرضية بيضاء تتوسطها نجمة زرقاء ذات أربعة أطراف، وفي مركزها قرص ذهبي، وتمتد من المركز نحو زوايا العلم خطوط متموجة بالأحمر والأبيض والأزرق، ويظهر في أعلاه رمز مستمد من الأيقونات الدينية والفنية لبلاد الرافدين القديمة.

وتقدم الشروح المنشورة لدى مؤسسات آشورية معاصرة تفسيراً لهذه العناصر.

فالقرص الذهبي يرتبط في تلك الشروح بالشمس والإله شمش، وترتبط الخطوط المتموجة بالأنهار الكبرى، ولا سيما دجلة والفرات والزاب الكبير.

كما تمنح الألوان معاني تتعلق بالشجاعة والسلام والرخاء والانتماء إلى الأرض.

ويُربط الرمز العلوي بالإله آشور كما تصوره بعض التفسيرات الحديثة للأيقونات القديمة.

لكن هذه المعاني يجب أن تُقرأ في سياق تاريخ التصميم الحديث، لا باعتبارها دليلاً على أن جميع عناصر العلم كانت مجتمعة في راية قديمة.

فالنجمة والقرص والخطوط والألوان أصبحت جزءاً من تركيب بصري معاصر اختاره المصمم لأغراض رمزية.

وقد تكون للعناصر الأثرية الأصلية وظائف ومعانٍ تختلف عن المعاني التي منحتها لها الحركة القومية الحديثة.

ومن هنا فإن العلم يمثل وثيقة مهمة لدراسة الذاكرة القومية المعاصرة، لكنه ليس وثيقة أثرية من زمن الممالك القديمة.

**الحادي عشر: هل استلهم العلم الحديث مشروع آغا بطرس؟**

تطرح المقارنة بين العلم المنسوب إلى آغا بطرس سنة 1923 والعلم المرتبط بجورج بيت أتانوس سؤالاً مهماً عن العلاقة بين التصميمين.

فالأول، بحسب الدراسة التي نقلت المشروع، يتضمن رموزاً مسيحية وإشارات إلى الحماية البريطانية والعلاقة بالعراق.

أما الثاني فيعتمد على عناصر مستمدة من التراث الأثري لبلاد الرافدين، وعلى رموز جغرافية وفنية ذات تفسير قومي حديث.

ويعكس هذا الاختلاف انتقالاً في طبيعة التعبير الرمزي، من مشروع سياسي ارتبط بظروف ما بعد الحرب العالمية الأولى إلى تصميم قومي انتشر في بيئة تنظيمية وثقافية مختلفة.

لكن لا يجوز أن نستنتج وجود علاقة مباشرة بين العلمين دون وثائق تثبت اطلاع جورج بيت أتانوس على تصميم سنة 1923 أو تأثره به.

كما لا يجوز القول إن العلم الحديث جاء استمراراً رسمياً لعلم آغا بطرس، لأن ذلك يحتاج إلى سلسلة موثقة من قرارات الاعتماد والاستعمال.

والنتيجة الأكثر دقة هي أننا أمام تصميمين من مرحلتين مختلفتين، يرتبط كل منهما بسياقه السياسي والثقافي، ولم تثبت حتى الآن علاقة تصميمية مباشرة بينهما.

**الثاني عشر: العلم القومي والهوية الكنسية**

من الضروري التمييز بين العلم القومي الذي تتبناه حركة سياسية أو ثقافية وبين الشعار الذي تستخدمه مؤسسة كنسية.

فقد ينتمي أفراد من كنيسة واحدة إلى اتجاهات قومية مختلفة، وقد تتشارك جماعات متعددة في تقاليد دينية ولغوية مع اختلاف تصوراتها السياسية.

كما أن استخدام علم قومي في مناسبة دينية لا يثبت بالضرورة أن الكنيسة اعتمدته رسمياً.

ولإثبات اعتماد مؤسسة كنسية علماً معيناً، ينبغي الرجوع إلى قراراتها ووثائقها الرسمية، لا إلى الصور المتداولة للمناسبات.

وتزداد أهمية هذا التمييز عند دراسة الجماعات التي تستخدم التسميات الآشورية والسريانية والكلدانية، لأن العلاقة بين الانتماء الكنسي والهوية القومية ليست واحدة لدى جميع الأفراد والمؤسسات.

ولا يجوز تحويل الاختلاف في الأعلام إلى دليل قاطع على اختلاف الأصول السكانية، كما لا يجوز استخدام الاشتراك في علم معين لإثبات وحدة تاريخية غير منقطعة منذ العصور القديمة.

فالأعلام تعبر عن اختيارات ورموز معاصرة، بينما يحتاج البحث في أصول السكان إلى أدلة لغوية وتاريخية وسكانية مستقلة.

**الثالث عشر: الأعلام السريانية والكلدانية والآشورية في العصر الحديث**

ظهرت خلال القرن العشرين تصاميم مختلفة لدى جمعيات ومؤسسات وحركات تستخدم التسميات السريانية والكلدانية والآشورية.

وقد ارتبط بعض هذه الأعلام بالعمل السياسي، وبعضها بالنشاط الثقافي أو الكنسي، وبعضها بالجمعيات التي نشأت في المجتمعات المهاجرة.

ولا يصح افتراض أن جميع هذه التصاميم ظهرت في سنة واحدة أو أنها تعود إلى أصل رمزي واحد.

كما أن دراسة تاريخ علم معين لا يمكن أن تحل محل دراسة التاريخ الكامل للجماعة التي تستخدمه.

فقد تختار جماعتان تتشاركان في اللغة أو التقاليد الدينية رمزين مختلفين بسبب اختلاف مؤسساتهما أو توجهاتهما السياسية.

وقد تتبنى مؤسسة جديدة علماً مستمداً من أثر قديم، بينما تختار مؤسسة أخرى رمزاً دينياً أو لغوياً.

وهذه الاختلافات جزء من تاريخ تشكل الهويات الحديثة، ولا يجوز تحويلها إلى أحكام مطلقة على أصول الشعوب.

**الرابع عشر: كيف تتحول الصورة المتداولة إلى رواية تاريخية؟**

من المشكلات التي تواجه البحث في تاريخ الأعلام اعتماد بعض المواقع والمؤلفات على صور غير مؤرخة أو رسوم أعيد إنتاجها بعد عقود من الحدث المنسوب إليها.

فقد ينشر موقع صورة ويحدد لها تاريخاً، ثم تنقلها مواقع أخرى دون الرجوع إلى مصدرها الأول.

وبمرور الوقت قد تتحول المعلومة المتكررة إلى رواية تبدو ثابتة، رغم أن الدليل الأصلي لم يُفحص.

وقد يحدث الأمر نفسه مع أسماء المصممين وتواريخ المؤتمرات والقرارات.

ومن هنا فإن كثرة المصادر التي تكرر التاريخ نفسه لا تكفي لإثباته إذا كانت جميعها تنقل عن مصدر واحد.

والمطلوب هو البحث عن أقدم شاهد مستقل يمكن التحقق منه، سواء كان محضر اجتماع أو صحيفة معاصرة أو رسالة أو صورة مؤرخة.

ويجب أيضاً التمييز بين الرسم الأصلي والنسخة الملونة التي أعيد إنتاجها لاحقاً، لأن الألوان والأبعاد والتفاصيل قد تتغير خلال إعادة الرسم.

وهذا المبدأ ينطبق على علم آغا بطرس مثلما ينطبق على علم جورج بيت أتانوس، وعلى أي علم قومي آخر.

**الخامس عشر: العلم بوصفه وثيقة تاريخية**

يمكن للعلم أن يكون وثيقة تاريخية مهمة إذا عرفنا تاريخ تصميمه والجهة التي استخدمته والسياق الذي ظهر فيه.

فهو يساعدنا على فهم تصورات الحركة السياسية أو القومية التي تبنته، وعلى دراسة العلاقة بين الفن والذاكرة والهوية.

وقد تكشف التغييرات التي تطرأ على تصميم العلم عن تحولات في خطاب الحركة أو مؤسساتها.

لكن العلم لا يستطيع وحده إثبات نسب جماعة حديثة إلى سكان مملكة قديمة.

فهذا السؤال يحتاج إلى دراسة متعددة المصادر تشمل النصوص المعاصرة والأدلة اللغوية والتاريخ السكاني والتحولات الدينية والاجتماعية.

ولا يجوز أن نستخدم الأعلام بديلاً عن هذه الأدلة.

وفي الوقت نفسه، لا يجوز أن نجعل حداثة العلم دليلاً على حداثة وجود الجماعة البشرية التي تستخدمه.

فقد يكون السكان أقدم بكثير من الرمز الذي اختاروه للتعبير عن هويتهم.

والتمييز بين تاريخ السكان وتاريخ الهوية القومية وتاريخ العلم هو أساس أي دراسة منضبطة لهذه المسألة.

**السادس عشر: التاريخ القديم في الخطاب القومي الحديث**

أصبحت الأعلام الحديثة إحدى الوسائل التي تستخدمها الحركات القومية لتقديم تصورها عن الماضي.

فقد تظهر صورة العلم إلى جانب منحوتة أثرية أو خريطة لمملكة قديمة أو نقش مسماري، بما يوحي بوجود علاقة مباشرة بين الرمز الحديث والحضارة القديمة.

لكن الجمع البصري بين هذه العناصر لا يكفي لإثبات الاستمرارية السياسية أو القومية.

فقد يكون الرمز الأثري معروفاً منذ آلاف السنين، بينما يعود تصميم العلم إلى القرن العشرين.

وقد يكون الهدف من جمعهما التعبير عن الانتماء الرمزي إلى الماضي، لا إثبات وجود مؤسسة سياسية متصلة عبر جميع العصور.

ومن واجب المؤرخ أن يوضح هذا الفرق دون أن ينكر حق الجماعات في تبني الرموز التي تراها معبرة عن هويتها.

إنني أرى أن الخطر المنهجي يبدأ عندما يتحول الرمز الحديث إلى دليل أثري، وعندما يُستخدم تاريخ التصميم لإعادة بناء تاريخ السكان دون وثائق مستقلة.

فالتاريخ لا يُثبت بالتشابه بين الصور، وإنما بالمقارنة بين الشواهد المؤرخة وسياقاتها الأصلية.

**السابع عشر: النتيجة التاريخية**

تقودنا دراسة الأعلام المرتبطة بالحركات الآشورية الحديثة إلى نتائج محددة.

أولها أن وجود رموز قديمة في الفن الرافديني لا يعني أن الأعلام القومية الحديثة كانت موجودة في العصور القديمة.

وثانيها أن مشروع آغا بطرس سنة 1923 ارتبط، بحسب دراسة أكاديمية ذات إحالة أرشيفية محددة، برسم علم مقترح، لكن اعتماد هذا الرسم رسمياً من الحكومة البريطانية أو قيام دولة تحمله لم يثبت.

وثالثها أن العلم الحديث المعروف اليوم يرتبط باسم جورج بيت أتانوس، وبنشاط المؤسسات القومية الآشورية منذ أواخر الستينيات، بينما تختلف المصادر المنشورة بشأن التاريخ الدقيق لاعتماده خلال السبعينيات.

ورابعها أن استعمال العلم في مرحلة معينة لا يثبت وحده الاستمرارية السياسية أو القومية منذ العصور القديمة، كما أن حداثة العلم لا تنفي إمكان وجود استمراريات سكانية أو ثقافية أقدم.

وهذه النتائج لا تقوم على إنكار هوية معاصرة أو إثبات هوية أخرى، بل على تحديد ما تستطيع الوثائق قوله وما لا تستطيع إثباته.

**خاتمة الفصل الثاني والعشرين**

لم تكن الأعلام القومية التي ظهرت خلال القرن العشرين امتداداً تلقائياً لرايات الممالك القديمة، بل كانت نتاج ظروف سياسية وثقافية محددة، واستخدمت أحياناً رموزاً مستمدة من التراث الأثري لإنتاج معانٍ قومية حديثة.

وقد كشف البحث في مشروع آغا بطرس سنة 1923 عن وجود إحالة أكاديمية مهمة إلى رسم علم ضمن ملف بريطاني، وهو ما يجعل المشروع موضوعاً قابلاً للتحقيق الأرشيفي المباشر، بدلاً من الاكتفاء بالصور المتداولة.

كما كشف البحث في علم جورج بيت أتانوس عن ضرورة التمييز بين تاريخ التصميم وتاريخ الاستعمال وتاريخ الاعتماد المؤسسي، وعدم إخفاء الاختلاف بين المصادر بشأن السنوات 1971 و1973 و1974.

وبصفتي باحثاً ومؤرخاً كوردياً، فإنني لا أرى في نقد هذه الروايات الرمزية انتقاصاً من حقوق الجماعات المعاصرة أو هوياتها، بل أراه دفاعاً عن حق التاريخ في أن يُكتب وفق الأدلة.

فلا يجوز أن تصبح الخريطة السياسية المقترحة دليلاً على موافقة جميع سكانها، ولا أن يصبح العلم الحديث شاهداً أثرياً من عصر قديم، ولا أن تتحول الرواية المتداولة إلى حقيقة لمجرد تكرارها.

إن الوثيقة المؤرخة، والسياق الذي نشأت فيه، والجهة التي أصدرتها، وطبيعة القرار الذي تتضمنه، هي الأسس التي ينبغي أن يقوم عليها التحقيق.

ومن هنا ننتقل في الفصل الثالث والعشرين إلى التمييز بين الاستمرارية السكانية واللغوية والدينية والقومية، وهي مسألة لا يمكن حسمها بالأعلام وحدها، وإنما تتطلب مقارنة مستقلة بين الأدلة التاريخية واللغوية والاجتماعية.

**المصادر والمراجع**

**أولاً: الوثائق والدراسات المتعلقة بمشروع آغا بطرس**

British Foreign Office, FO 371/9006, E-10167, 15 October 1923. إحالة أرشيفية إلى مشروع آغا بطرس والعلم المنسوب إليه، تحتاج إلى مطابقة مباشرة مع الوثيقة الأصلية ومرفقاتها.

Kürt-Nasturi İlişkileri ve Ağa Petros’un “Özerk Asuri Devleti Projesi” (1919–1923), Sosyal ve Kültürel Araştırmalar Dergisi. دراسة منشورة باللغة التركية تتناول المشروع وتورد رسماً للعلم مع إحالة إلى الأرشيف البريطاني.

**ثانياً: المصادر المتعلقة بالعلم الحديث**

Homer Ashurian, The Origins and Description of the Assyrian Flag, 1999، منشور إلكترونياً سنة 2000.

Assyrian Cultural Foundation, The Evolution of the Assyrian Flag.

Assyrian Cultural Foundation, The History and Meaning Behind the Assyrian Flag.

Assyrian American Civic Club of Chicago, Assyrian Flag.

Assyrian Flag Archive, Designer Biography and Historical Archive، ويضم مواد عن جورج بيت أتانوس ومقابلات ووثائق مرتبطة بتاريخ التصميم.

**ثالثاً: الدراسات التاريخية والمنهجية**

John Joseph, The Modern Assyrians of the Middle East: Encounters with Western Christian Missions, Archaeologists, and Colonial Powers, Brill, 2000.

Sargon George Donabed, Reforging a Forgotten History: Iraq and the Assyrians in the Twentieth Century, Edinburgh University Press, 2015.

Naures Atto, Hostages in the Homeland, Orphans in the Diaspora: Identity Discourses among the Assyrian/Syriac Elites in the European Diaspora, 2011.

Adam H. Becker, Revival and Awakening: American Evangelical Missionaries in Iran and the Origins of Assyrian Nationalism, University of Chicago Press, 2015.

Eric Hobsbawm and Terence Ranger, editors, The Invention of Tradition, Cambridge University Press, 1983.

Benedict Anderson, Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism, 1983.

Anthony D. Smith, The Ethnic Origins of Nations, 1986.

**ملاحظة توثيقية**

تستند المعلومات المتعلقة بعلم آغا بطرس إلى دراسة أكاديمية منشورة تحيل إلى وثيقة بريطانية محددة، ولم تُفحص في هذا الفصل النسخة الأرشيفية الأصلية بصورة مباشرة.

أما تواريخ اعتماد علم جورج بيت أتانوس فتختلف بشأنها مصادر منشورة من مؤسسات معنية بتاريخ العلم نفسه. ولذلك لا يُعتمد تاريخ واحد بصورة نهائية قبل مقارنة محاضر المؤتمرات والمطبوعات المعاصرة.

**الفصل الثالث والعشرون**

## الاستمرارية السكانية واللغوية والدينية والقومية: كيف نميز بين بقاء الإنسان وتحوّل الهوية عبر التاريخ؟

### مقدمة الفصل

عندما أبحث في تاريخ بلاد الرافدين وكوردستان، وأقارن بين الشعوب التي عاشت في هذه المناطق خلال العصور القديمة والجماعات التي تعيش فيها اليوم، أجد أن إحدى أكبر المشكلات في الكتابة التاريخية تتمثل في الخلط بين استمرار السكان واستمرار اللغة والدين والاسم والهوية القومية. فقد تسقط دولة وتختفي مؤسساتها السياسية، لكن سكان مدنها وقراها لا يختفون بالضرورة. وقد تتغير لغة مجتمع خلال قرون طويلة دون أن يعني ذلك أن جميع أفراده استبدلوا بسكان آخرين. وقد تستمر مؤسسة دينية زمناً طويلاً، بينما تتغير التسميات والهويات السياسية التي يستخدمها أتباعها.

إن هذه الفروق ليست مسائل لغوية بسيطة، بل تمثل أساساً منهجياً لفهم تاريخ المنطقة. فكثير من الروايات القومية الحديثة تحاول إثبات استمرارية تاريخية كاملة بين دولة قديمة وجماعة معاصرة من خلال اسم متشابه، أو لغة دينية، أو موقع جغرافي، أو رمز أثري. وفي المقابل، تحاول روايات أخرى نفي أي استمرارية سكانية لمجرد أن الدولة القديمة سقطت أو أن لغتها لم تعد مستخدمة.

وأرى أن كلا المنهجين يختزل التاريخ في نتائج مسبقة. فلا سقوط الدولة يثبت اختفاء الشعب، ولا بقاء السكان يثبت استمرار الدولة، ولا انتقال لغة قديمة إلى جماعات حديثة يمنح جميع المتحدثين بها نسباً سياسياً واحداً.

إنني، بصفتي باحثاً ومؤرخاً كوردياً، أعتبر هذه القضية ذات أهمية خاصة عند دراسة العلاقة بين الكورد والميديين وسكان زاغروس القدماء، وعند دراسة العلاقة بين الجماعات المسيحية الشرقية وسكان شمال بلاد الرافدين، وكذلك عند فحص الادعاءات التي تربط الهويات القومية الحديثة بالممالك والإمبراطوريات القديمة.

ولذلك سأميز في هذا الفصل بين أربعة أنواع رئيسية من الاستمرارية: السكانية واللغوية والدينية والقومية، ثم سأناقش الأدلة الأثرية والوراثية والوثائقية التي يمكن استخدامها في كل مجال، وحدود ما تستطيع إثباته.

ولا أهدف من هذا البحث إلى إنكار أصول جماعة أو منح جماعة أخرى حق احتكار الماضي، بل إلى وضع قواعد علمية تمنع تحويل التاريخ القديم إلى ملكية قومية حصرية، وتمنع في الوقت نفسه إنكار الروابط التاريخية المحتملة لمجرد عدم امتلاكنا سلسلة وثائقية كاملة.

## المبحث الأول: أربعة أنواع من الاستمرارية لا يجوز الخلط بينها

قد تبقى جماعة بشرية في منطقة جغرافية واحدة قروناً طويلة، بينما تتغير لغتها أو ديانتها أو تسميتها أو مؤسساتها السياسية. وقد تنتقل لغة من جماعة إلى أخرى دون أن ينتقل معها جميع السكان الذين تحدثوا بها أولاً. وقد تستمر مؤسسة دينية بعد زوال الدولة التي نشأت في ظلها، أو تحتفظ جماعة باسم قديم بعد أن يتغير معناه.

ولهذا ينبغي التمييز بين الاستمرارية السكانية، وهي استمرار وجود جماعات بشرية أو أحفادها في منطقة معينة عبر أجيال متعاقبة؛ والاستمرارية اللغوية، وهي انتقال لغة أو تطورها عبر

سلسلة من التحولات التي يمكن دراستها؛ والاستمرارية الدينية، وهي انتقال المعتقدات والمؤسسات والتقاليد الدينية؛ والاستمرارية القومية، وهي استمرار أو تطور شعور جماعي بالانتماء يرتبط باسم أو تاريخ أو ثقافة أو مشروع سياسي.

وقد تتداخل هذه الأنواع، لكنها ليست مترادفة. فقد توجد استمرارية سكانية قوية دون استمرارية لغوية، وقد توجد استمرارية لغوية دون تطابق كامل في الأصول السكانية. كما أن استمرار مؤسسة دينية لا يثبت بالضرورة استمرار الهوية السياسية لجميع أتباعها.

إنني أرى أن أول واجب على المؤرخ هو تحديد نوع الاستمرارية الذي يريد إثباته. فإذا كان السؤال يتعلق بالسكان، فلا يجوز الإجابة عنه باسم لغة وحدها. وإذا كان يتعلق بالهوية القومية، فلا يكفي تقديم دليل على استمرار الاستيطان أو وجود مؤسسة دينية.

## المبحث الثاني: بلاد الرافدين نموذجاً للتحولات التاريخية المتراكمة

شهدت بلاد الرافدين خلال تاريخها الطويل تحولات سكانية ولغوية وسياسية ودينية متعاقبة. فقد ظهرت فيها مجتمعات سومرية وأكدية وبابلية وآشورية، ثم خضعت مناطقها لدول وإمبراطوريات متعددة، وشهدت انتشار الآرامية واللغات الإيرانية واليونانية والعربية وغيرها بدرجات مختلفة.

لكن تغير السلطة السياسية لم يكن يعني اختفاء جميع السكان السابقين. فعندما سقطت دولة أو تغيرت حدود إقليم، بقيت في كثير من الحالات قرى ومدن ومزارع وشبكات عائلية وتجارية ودينية.

وقد استمر السكان في ممارسة حياتهم، مع تغير الضرائب والإدارة واللغة الرسمية والمؤسسات الحاكمة.

ومن هنا فإن سقوط نينوى سنة 612 قبل الميلاد لا يمكن تفسيره باعتباره دليلاً على اختفاء جميع سكان شمال بلاد الرافدين. لكن بقاء السكان لا يثبت تلقائياً استمرار الدولة الآشورية أو هويتها السياسية القديمة بالشكل نفسه.

وقد تتغير أسماء الجماعات خلال القرون، وقد تظهر هويات جديدة، وقد تتداخل أنساب السكان مع الهجرات والاستيطان والتزاوج.

إنني أرى أن التاريخ الحقيقي لبلاد الرافدين لا يمكن كتابته بوصفه سلسلة من شعوب تختفي تماماً ليحل محلها غيرها، ولا بوصفه سلسلة قومية واحدة لا تتغير. بل هو تاريخ طويل من الاستمرار والتحول والتفاعل.

**المبحث الثالث: ماذا تثبت الآثار عن بقاء السكان؟**

يمكن للآثار أن تقدم أدلة مهمة على استمرار الاستيطان في موقع معين. فقد تكشف الحفريات عن طبقات سكنية متعاقبة، أو مبانٍ أعيد استخدامها، أو مقابر وورش وأدوات تعود إلى فترات مختلفة.

وقد تسمح هذه الشواهد بإثبات أن الموقع لم يهجر تماماً، أو أنه أعيد استيطانه بعد فترة انقطاع. كما يمكن للآثار أن تكشف عن تغير أنماط السكن والإنتاج والتجارة والدفن.

لكن استمرار الاستيطان لا يعني بالضرورة أن السكان كانوا يحملون الاسم القومي نفسه. فالمواد الأثرية تكشف عن جوانب من

الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لكنها لا تقدم دائماً معلومات مباشرة عن شعور الأفراد بانتمائهم.

وقد تستخدم جماعات مختلفة أنواعاً متشابهة من الفخار أو العمارة، كما قد تتغير الثقافة المادية داخل الجماعة نفسها دون أن تختفي.

إنني أرى أن تحويل استمرار نمط معماري أو فخاري إلى دليل مستقل على قومية محددة يمثل تجاوزاً لحدود الدليل الأثري.

ولهذا ينبغي الجمع بين الآثار والنقوش والوثائق المكتوبة، عندما تكون متاحة، مع التمييز بين استمرار الموقع واستمرار السكان واستمرار الهوية.

**المبحث الرابع: الاستمرارية السكانية لا تعني النقاء العرقي**

من أكثر الأخطاء شيوعاً في الكتابة القومية تصور أن الشعب الذي يستمر في منطقة معينة يجب أن يحتفظ بأصول سكانية نقية لم تختلط بغيرها.

لكن التاريخ البشري يقوم على الحركة والتزاوج والهجرة والتبادل. وقد تتكون جماعة حديثة من عناصر سكانية متعددة، دون أن يمنعها ذلك من امتلاك هوية ثقافية ولغوية متماسكة.

كما قد يشترك أفراد من جماعات قومية مختلفة في أسلاف عاشوا في المنطقة نفسها قبل قرون.

ولهذا فإن البحث في الأصول السكانية لا ينبغي أن يقوم على افتراض وجود جماعات بشرية مغلقة تماماً.

وقد تساعد الدراسات الجينية القديمة والحديثة على دراسة القرابة السكانية وحركة المجموعات البشرية، لكنها لا تستطيع وحدها تحديد اللغة أو الهوية القومية التي حملها الأفراد.

فالجينات لا تتضمن اسماً قومياً، ولا تحدد المعتقد الديني أو اللغة التي تعلمها الإنسان.

إنني أرى أن النقاء العرقي ليس معياراً علمياً لإثبات الاستمرارية التاريخية. فالشعوب تتغير وتتفاعل، ولا تفقد حقها في تاريخها لمجرد اختلاطها بغيرها.

**المبحث الخامس: اللغة بين الاستمرار والتحول**

تختلف اللغة عن الهوية القومية في طبيعة الأدلة التي تسمح بدراستها. فيمكن للغويين مقارنة الأصوات والصيغ النحوية والمفردات والتغيرات المنتظمة بين اللغات، وإعادة بناء علاقات تاريخية بينها.

لكن انتقال اللغة لا يعني انتقال جميع السكان الذين تحدثوا بها في الماضي.

فقد تتبنى جماعة لغة أخرى بسبب التجارة أو الإدارة أو الدين أو الهجرة أو التعليم. وقد تتخلى جماعة عن لغتها السابقة مع احتفاظها ببعض تقاليدها وهويتها الاجتماعية.

كما قد تستمر لغة معينة لدى جماعات متعددة لا تتبنى الهوية القومية نفسها.

إنني أرى أن وجود علاقة لغوية تاريخية بين لغتين لا يثبت أن جميع المتحدثين بهما ينحدرون من جماعة سياسية واحدة.

وتصبح هذه المسألة واضحة عند دراسة الآرامية وانتشارها في الشرق الأدنى، وكذلك عند دراسة اللغات الإيرانية وعلاقتها بتاريخ سكان زاغروس.

فاللغة تقدم دليلاً على تاريخ لغوي، لكنها لا تستطيع وحدها أن تحسم جميع مسائل النسب والهوية.

**المبحث السادس: الآرامية وانتشارها في بلاد الرافدين**

انتشرت الآرامية في مناطق واسعة من الشرق الأدنى خلال الألف الأول قبل الميلاد، وأصبحت لغة مهمة للتواصل والإدارة والتجارة.

وقد ساعدت الظروف السياسية والاقتصادية على انتشارها بين جماعات مختلفة، ثم تطورت عبر الزمن إلى لهجات وتقاليد كتابية متعددة.

ومن بينها السريانية الكلاسيكية، وهي شكل أدبي من الآرامية ارتبط بمدينة الرها، وأصبح لغة مهمة في الأدب المسيحي.

لكن انتشار الآرامية لا يعني أن جميع من تحدثوا بها كانوا ينحدرون من جماعة سكانية واحدة.

كما أن استخدام السريانية في الكنائس لا يعني أن جميع أتباع تلك الكنائس حملوا هوية قومية متطابقة.

فقد كانت اللغة الدينية قادرة على الانتقال بين مجتمعات مختلفة، كما حدث مع اليونانية واللاتينية والعربية وغيرها.

إنني أرى أن العلاقة بين الآرامية والسريانية واللغات الآرامية الحديثة يجب أن تدرس لغوياً وتاريخياً، دون افتراض تطابق اللغة والقومية.

كما ينبغي التمييز بين اللغة التي استخدمها السكان في حياتهم اليومية، واللغة التي استخدمتها المؤسسات الدينية في الكتابة والطقوس.

**المبحث السابع: هل السريانية الحديثة امتداد مباشر للسريانية الكلاسيكية؟**

تنتمي السريانية الكلاسيكية واللغات الآرامية الحديثة إلى العائلة الآرامية، لكن العلاقة بينها ليست دائماً علاقة انحدار خطي مباشر من لغة أدبية واحدة.

فقد تطورت اللهجات الآرامية المحكية عبر قرون، بينما احتفظت السريانية الكلاسيكية بمكانة أدبية وطقسية.

وتضم اللغات الآرامية الشمالية الشرقية الحديثة تنوعاً واسعاً في الأصوات والمفردات والبنية النحوية، وقد تأثرت باللغات المجاورة، ومنها الكوردية والعربية والفارسية والتركية، بدرجات متفاوتة.

لكن وجود مفردات مشتركة أو تأثيرات متبادلة لا يلغي انتماء اللغة إلى عائلتها التاريخية.

إنني أرى أن دراسة الاستمرارية اللغوية تحتاج إلى مقارنة منتظمة بين النصوص القديمة واللهجات الحديثة.

كما يجب التمييز بين اللغة المحكية واللغة الطقسية التي تستخدمها المؤسسة الدينية.

وقد تكون الجماعة قادرة على قراءة نصوص دينية قديمة دون أن تكون لغتها اليومية مطابقة للغة تلك النصوص.

ولهذا فإن استعمال السريانية الكلاسيكية في الكنيسة لا يكفي وحده لإثبات أن جميع أتباعها ينحدرون من جماعة قومية واحدة.

## المبحث الثامن: اللغة الأكدية والآرامية بين التحول اللغوي والتغير السكاني

كانت الأكدية، بلهجتيها البابلية والآشورية، من اللغات الرئيسية في بلاد الرافدين القديمة. وتنتمي الأكدية إلى الفرع السامي الشرقي، بينما تنتمي الآرامية إلى الفرع السامي الشمالي الغربي.

وقد تزايد انتشار الآرامية خلال الألف الأول قبل الميلاد، وأصبحت مستخدمة إلى جانب الأكدية في مجالات متعددة.

ومع مرور الزمن تراجعت الأكدية المحكية، بينما استمرت بعض تقاليد الكتابة المسمارية في الأوساط العلمية والدينية حتى القرون الأولى للميلاد.

لكن هذا التحول لا يثبت أن جميع المتحدثين بالأكدية اختفوا وحل محلهم سكان آخرون.

فقد يكون قسم من السكان قد انتقل إلى استخدام الآرامية عبر أجيال متعاقبة، كما قد تكون الهجرة والاختلاط السكاني قد أسهما في انتشار اللغة الجديدة.

إنني أرى أن التحول من الأكدية إلى الآرامية يمثل مثالاً مهماً على إمكان استمرار السكان مع تغير اللغة.

لكن تحديد حجم الاستمرارية السكانية يحتاج إلى أدلة إضافية، ولا يمكن حسمه من تاريخ اللغة وحده.

**المبحث التاسع: الكوردية والاستمرارية اللغوية في زاغروس**

تنتمي الكوردية إلى اللغات الإيرانية ضمن العائلة الهندية الأوروبية، وتضم تنوعاً لغوياً مهماً، من أبرز أشكاله الكورمانجية والسورانية، إلى جانب أصناف لغوية أخرى يرتبط تصنيف بعضها بنقاشات علمية.

وقد تطورت هذه اللغات ضمن تاريخ طويل من التفاعل بين سكان زاغروس والأناضول وبلاد الرافدين وإيران.

لكن العلاقة بين الكوردية الحديثة واللغات الإيرانية القديمة تحتاج إلى دراسة مقارنة دقيقة.

فلا توجد سلسلة نصوص متصلة تسمح بالقول إن الكورمانجية الحديثة كانت مستخدمة بصورتها الحالية في العصر الميدي. كما أن اللغة الميدية نفسها لا نعرفها من مدونة نصية مستقلة واسعة.

وتعتمد دراستها على أسماء وألفاظ وشواهد محدودة، وعلى المقارنة باللغات الإيرانية الأخرى.

إنني، بصفتي مؤرخاً كوردياً، أرى أن الانتماء الإيراني القديم للكوردية يمثل حقيقة لغوية مهمة، لكنه لا يثبت وحده أن جميع خصائص الكوردية الحديثة كانت موجودة في القرن السابع أو السادس قبل الميلاد.

كما أن العلاقة بين الكورد والميديين تحتاج إلى دراسة تاريخية وسكانية ولغوية، ولا يمكن اختزالها في تشابه الأسماء أو الجغرافيا.

لكن غياب نصوص كورمانجية من العصر الميدي لا يثبت أيضاً انقطاع جميع الروابط السكانية بين سكان زاغروس القدماء والكورد المعاصرين.

**المبحث العاشر: هل يمكن أن تستمر جماعة قومية مع تغير لغتها؟**

يمكن أن تحتفظ جماعة بإحساس قوي بالانتماء رغم انتقالها إلى لغة أخرى. وقد حدث ذلك في مجتمعات متعددة نتيجة الهجرة أو التحول الديني أو التعليم أو الإدارة.

فقد تصبح لغة الدولة أو الدين هي اللغة اليومية لأجيال لاحقة، بينما تستمر بعض العادات والأسماء والتقاليد المحلية.

لكن إثبات استمرار الهوية يحتاج إلى شواهد تتعلق بالتسمية الذاتية والذاكرة الجماعية والمؤسسات والعلاقات الاجتماعية.

فلا يكفي أن نعرف أن السكان انتقلوا من لغة إلى أخرى.

كما أن الاستمرارية القومية ليست بالضرورة ثابتة أو متطابقة عبر الزمن. فقد يتغير معنى الاسم الجماعي، أو تتوسع حدود الجماعة، أو تظهر تصورات جديدة عن تاريخها.

إنني أرى أن الهوية القومية يجب أن تدرس بوصفها ظاهرة تاريخية متحركة، لا جوهراً ثابتاً لا يتغير.

ولهذا فإن تحول جماعة إلى لغة أخرى لا يثبت زوال هويتها بالضرورة، لكنه لا يثبت أيضاً استمرارها دون الحاجة إلى أدلة.

**المبحث الحادي عشر: الاستمرارية الدينية وكنيسة المشرق**

تمثل كنيسة المشرق مثالاً مهماً على الاستمرارية المؤسسية والدينية.

فقد تطورت مؤسساتها عبر القرون، واحتفظت بتقاليد لاهوتية وطقسية وأدبية، وانتشرت في مناطق واسعة من آسيا.

لكن استمرار الكنيسة لا يعني استمرار جميع التسميات السياسية والقومية التي استخدمتها الجماعات المرتبطة بها.

فقد تغيرت الأوضاع السياسية التي عملت الكنيسة في ظلها، وتنوعت اللغات والمجتمعات التي انتمى إليها أتباعها.

كما شهد تاريخها انقسامات وتحولات مؤسسية.

إنني أرى أن دراسة الكنيسة تحتاج إلى التمييز بين تاريخ المؤسسة الدينية وتاريخ السكان الذين انتموا إليها.

فقد يكون للكنيسة استمرار موثق عبر قرون، بينما تتغير الهويات السياسية والثقافية لبعض أتباعها.

كما أن استخدام اسم قومي حديث في تسمية مؤسسة كنسية لا يثبت أن الاسم كان مستخدماً بالمعنى نفسه في جميع مراحل تاريخها.

وهذا لا ينفي تاريخ الكنيسة أو تاريخ أتباعها، بل يضع كل نوع من الاستمرارية في موضعه الصحيح.

**المبحث الثاني عشر: التحول الديني لا يساوي التحول السكاني**

عندما تنتشر ديانة جديدة في منطقة معينة، لا يعني ذلك أن السكان السابقين قد اختفوا.

فقد يعتنق أفراد وجماعات الدين الجديد مع استمرارهم في قراهم ومدنهم. وقد تتغير أسماؤهم الشخصية وعاداتهم الدينية ولغتهم الأدبية، بينما تستمر علاقاتهم العائلية والمحلية.

وهذا ما يجعل دراسة انتشار المسيحية في بلاد الرافدين مختلفة عن دراسة الهجرة السكانية.

فقد دخلت جماعات متعددة في المسيحية خلال القرون الأولى للميلاد، لكن ذلك لا يسمح بإرجاع جميعها إلى أصل سكاني واحد.

كما أن اعتناق المسيحية لم يؤد إلى ظهور هوية قومية موحدة لدى جميع المؤمنين.

فقد كانت هناك اختلافات لغوية وجغرافية واجتماعية وسياسية بين المجتمعات المسيحية.

إنني أرى أن التحول الديني يمكن أن يكون أحد أسباب تغير الهوية الاجتماعية، لكنه لا يثبت وحده تغير الأصل السكاني.

كما أن استمرار المعتقد الديني عبر القرون لا يثبت استمرار قومية قديمة بالمعنى السياسي نفسه.

## المبحث الثالث عشر: الاسم الجماعي بين الاستمرار وتغير المعنى

قد يستمر اسم معين في المصادر التاريخية، لكن معناه يتغير عبر الزمن.

فقد يكون الاسم في مرحلة معينة جغرافياً، ثم يصبح إدارياً أو دينياً أو قومياً في مرحلة لاحقة.

كما قد يستخدمه الغرباء لوصف جماعة، بينما يستخدم أفرادها اسماً مختلفاً لأنفسهم.

ولهذا ينبغي التمييز بين التسمية الذاتية والتسمية الخارجية.

فقد يطلق مؤرخ قديم اسماً على منطقة واسعة، ثم يستخدم كاتب ديني الاسم نفسه بمعنى آخر، وقد تستعيد حركة قومية حديثة الاسم وتمنحه معنى سياسياً جديداً.

إنني أرى أن استمرار اللفظ لا يثبت بالضرورة استمرار المعنى.

فالمطلوب هو تحديد النص الذي ورد فيه الاسم، وتاريخه، ولغته، ومعناه، والجماعة التي يشير إليها.

كما ينبغي دراسة ما إذا كان الاسم مستخدماً بين السكان أنفسهم أو أطلق عليهم من خارجهم.

ولا يجوز نقل المعنى القومي الحديث إلى نص قديم دون دليل على أن الكاتب القديم استخدم الاسم بالمعنى نفسه.

**المبحث الرابع عشر: ماذا تعني الاستمرارية القومية في البحث التاريخي؟**

تختلف المدارس العلمية في تفسير نشأة القوميات.

فبعض الباحثين يركز على دور الدولة الحديثة والتعليم والطباعة والمؤسسات السياسية في تشكيل الهويات القومية، بينما يركز آخرون على أهمية الذاكرة الجماعية والرموز والتقاليد التي قد تكون لها جذور أقدم.

ولا يعني اختلاف هذه المدارس أن الهوية القومية مجرد اختراع بلا جذور، أو أنها حقيقة ثابتة منذ العصور القديمة.

فقد تستند الهوية الحديثة إلى عناصر ثقافية وتاريخية قديمة، لكنها تعيد تنظيمها وتفسيرها ضمن ظروف جديدة.

إنني أرى أن الاستمرارية القومية تحتاج إلى دراسة متعددة المستويات.

فقد توجد استمرارية في بعض الأسماء أو التقاليد، مع تغير كبير في المؤسسات السياسية والتصورات الجماعية.

وقد تكون الهوية الحديثة نتيجة تفاعل بين التراث المحلي والتأثيرات الخارجية.

ولا يجوز اختزال هذا التفاعل في سبب واحد، أو التعامل مع الهوية القومية بوصفها حقيقة بيولوجية ثابتة.

## المبحث الخامس عشر: دور المدارس والمبشرين والمطبوعات في تطور الهوية

شهد القرن التاسع عشر توسعاً في نشاط المدارس والمطابع والبعثات التبشيرية في مناطق متعددة من الشرق الأوسط.

وقد ساهمت هذه المؤسسات في نشر التعليم وإنتاج الكتب والصحف وترجمة النصوص، كما أدت دوراً في توحيد بعض أشكال الكتابة وتطوير الخطاب الثقافي والسياسي.

لكن تأثيرها لم يكن واحداً في جميع المجتمعات.

فقد تبنت بعض الجماعات أفكاراً جديدة عن التاريخ والهوية، بينما حافظت جماعات أخرى على تسميات ومؤسسات مختلفة.

إنني أرى أن دراسة تأثير المبشرين الأوروبيين تحتاج إلى التمييز بين نقل المعرفة التاريخية وتطوير التعليم وبين التأثير السياسي في تشكيل الهوية.

فقد يستخدم المبشر اسماً تاريخياً في كتابه، ثم يتبناه بعض المثقفين المحليين ويعيدون تفسيره.

لكن هذه العملية لا تعني أن المبشر اخترع جميع عناصر الهوية، كما لا تثبت أن الاسم كان مستخدماً بالمعنى الحديث قبل وصوله.

والمطلوب هو تتبع النصوص والمطبوعات والقرارات والمؤسسات التي شاركت في هذا التحول.

**المبحث السادس عشر: هل تكفي الأسماء الشخصية لإثبات القومية؟**

تقدم الأسماء الشخصية معلومات مهمة عن اللغة والدين والثقافة والعلاقات الاجتماعية.

فقد يحمل شخص اسماً مأخوذاً من لغة معينة، أو من تقليد ديني، أو من اسم ملك قديم.

لكن الاسم الشخصي لا يثبت وحده الانتماء القومي.

فقد تنتقل الأسماء بين المجتمعات، وقد يستخدم أفراد من جماعات مختلفة الاسم نفسه.

كما قد تختار حركة ثقافية حديثة أسماء تاريخية لإحياء ارتباط رمزي بالماضي.

إنني أرى أن وجود اسم قديم في وثيقة حديثة لا يثبت أن صاحبه ينحدر مباشرة من الأسرة أو الجماعة التي حملت الاسم أولاً.

ويجب دراسة الاسم ضمن سياقه اللغوي والاجتماعي والتاريخي.

كما ينبغي التمييز بين الاسم الذي يختاره الفرد لنفسه، والاسم الذي يمنحه له الآخرون، والاسم الذي تستخدمه المؤسسة الإدارية.

**المبحث السابع عشر: هل تكفي الجغرافيا لإثبات الاستمرارية؟**

قد تعيش جماعة حديثة في منطقة كانت جزءاً من مملكة قديمة، لكن هذا لا يكفي لإثبات أنها تحمل الهوية القومية نفسها التي حملها سكان تلك المملكة.

فالمناطق الجغرافية قد تستقبل موجات هجرة متعددة، وقد تتغير حدودها السياسية والإدارية.

كما أن السكان المقيمين فيها قد يختلطون ويتبنون لغات وأدياناً مختلفة.

إنني أرى أن الجغرافيا تمثل قرينة على إمكان وجود روابط سكانية أو ثقافية، لكنها ليست دليلاً حاسماً على النسب أو الهوية.

ويجب أن تقارن بالمصادر الأخرى.

فقد يكون من المعقول تاريخياً أن بعض سكان منطقة حديثة ينحدرون من سكانها القدماء، لكن تحديد طبيعة هذا الارتباط يحتاج إلى أدلة إضافية.

ولهذا فإن الإقامة في أرض مملكة قديمة لا تمنح جماعة حديثة وحدها حق احتكار تاريخ تلك المملكة.

**المبحث الثامن عشر: هل تكفي الوراثة لإثبات القومية؟**

أصبحت الدراسات الجينية أداة مهمة في البحث عن تاريخ السكان وحركتهم.

وقد تساعد على تحديد درجات القرابة بين مجموعات بشرية قديمة وحديثة، أو الكشف عن تغيرات سكانية عبر الزمن.

لكن هذه الدراسات لا تستطيع تحديد الهوية القومية للأفراد القدماء بصورة مباشرة.

فقد يحمل شخصان من قوميتين مختلفتين أصولاً وراثية متقاربة، كما قد تختلف الأصول الوراثية داخل الجماعة القومية الواحدة.

إنني أرى أن استخدام الدراسات الجينية لإثبات أن جماعة حديثة هي الوريث الوحيد لشعب قديم يمثل تجاوزاً لما تستطيع هذه الدراسات إثباته.

كما أن غياب دراسة جينية شاملة لا يثبت انقطاع الاستمرارية السكانية.

والمنهج الصحيح هو الجمع بين الوراثة والآثار واللغات والوثائق، مع الاعتراف بحدود كل نوع من الأدلة.

فالتاريخ السكاني يمكن دراسته وراثياً، لكن الهوية القومية لا تختزل في الحمض النووي.

**المبحث التاسع عشر: ما الذي يمكن إثباته عن سكان شمال بلاد الرافدين؟**

يمكن إثبات أن شمال بلاد الرافدين شهد استيطاناً بشرياً طويلاً، وأن سكانه مروا بتحولات سياسية ولغوية ودينية متعددة.

كما يمكن إثبات أن الجماعات المسيحية الشرقية تمتلك تاريخاً دينياً وأدبياً ومؤسسياً موثقاً يمتد قروناً طويلة.

ويمكن إثبات أن الكورد يمتلكون تاريخاً لغوياً وثقافياً وسياسياً مرتبطاً بمناطق واسعة من زاغروس والأناضول وبلاد الرافدين.

لكن تحديد العلاقة الدقيقة بين كل جماعة حديثة وكل شعب قديم يحتاج إلى تحقيق مستقل.

إنني أرى أن غياب سلسلة وثائقية متصلة لا يمثل دليلاً قاطعاً على عدم وجود أي استمرارية سكانية.

كما لا يجوز ملء الفراغات الوثائقية بادعاءات قومية لا تدعمها الأدلة.

فقد تكون هناك روابط سكانية وثقافية حقيقية لا نستطيع تحديد حجمها بدقة.

ومن هنا فإن الحكم العلمي يجب أن يعكس قوة الأدلة المتاحة، لا الرغبة في إثبات رواية قومية أو نفيها.

**المبحث العشرون: الفرق بين التاريخ والهوية المعاصرة**

قد يتبنى أفراد جماعة حديثة اسماً قومياً معيناً، ويعتبرونه جزءاً أساسياً من هويتهم.

وهذه الهوية المعاصرة حقيقة اجتماعية وسياسية يمكن دراستها وتوثيقها.

لكن الاعتراف بوجود الهوية اليوم لا يعني قبول جميع الروايات المتعلقة بأصولها القديمة.

كما أن نقد تلك الروايات لا يعني إنكار حق الأفراد في تعريف أنفسهم.

فالتاريخ يبحث في الأدلة المتعلقة بالماضي، بينما تتشكل الهوية المعاصرة من عوامل متعددة تشمل الثقافة واللغة والذاكرة والانتماء الاجتماعي والسياسي.

إنني أرى أن المؤرخ يستطيع أن يدرس نشأة هوية حديثة دون أن ينكر وجود الجماعة التي تحملها.

كما يستطيع أن يثبت استمرارية مؤسسة دينية أو لغة معينة دون أن يستنتج منها استمرار دولة أو قومية بالمعنى نفسه.

وهذا التمييز ضروري لحماية البحث التاريخي من التحول إلى صراع على شرعية الهويات المعاصرة.

**المبحث الحادي والعشرون: النتيجة المنهجية للتمييز بين أنواع الاستمرارية**

تكشف دراسة الاستمرارية أن السؤال التاريخي لا ينبغي أن يكون: هل بقي الشعب نفسه أم اختفى تماماً؟

فهذا السؤال يفترض وجود خيارين متعارضين، بينما الواقع التاريخي أكثر تعقيداً.

فقد يستمر جزء من السكان، وتتغير اللغة، وتتحول المؤسسات الدينية، وتظهر تسميات سياسية جديدة.

وقد تتداخل الهجرة مع الاستمرارية المحلية، وقد تتطور الهوية القومية الحديثة من عناصر قديمة وحديثة في الوقت نفسه.

إنني أرى أن البحث العلمي يحتاج إلى تحديد نوع الاستمرارية التي يناقشها.

فإذا كان الموضوع يتعلق بالسكان، وجب استخدام الأدلة الأثرية والسكانية والوراثية المناسبة.

وإذا كان يتعلق باللغة، وجب الاعتماد على المقارنة اللغوية والنصوص.

وإذا كان يتعلق بالدين، وجب دراسة المؤسسات والمخطوطات والتقاليد.

أما إذا كان يتعلق بالقومية، فيجب دراسة التسميات الذاتية والرموز والمؤسسات والخطاب السياسي والذاكرة الجماعية.

ولا يجوز أن يحل نوع واحد من الأدلة محل الأنواع الأخرى.

**المبحث الثاني والعشرون: الاستمرارية السياسية ليست الاستمرارية السكانية**

من الضروري إضافة نوع خامس إلى التحليل، هو الاستمرارية السياسية والمؤسسية للدولة، لأنها تختلف عن الأنواع الأربعة التي ناقشتها.

فقد تسقط دولة وتختفي مؤسساتها العسكرية والإدارية، بينما يستمر جزء من سكانها في المنطقة.

وقد تظهر دولة جديدة على الأرض نفسها، لكنها تعتمد لغة مختلفة ونظام حكم مختلفاً ومؤسسات جديدة.

كما قد تتبنى دولة حديثة رموز دولة قديمة دون أن تكون استمراراً قانونياً أو مؤسسياً لها.

إنني أرى أن إثبات الاستمرارية السياسية يحتاج إلى أدلة تتعلق بالمؤسسات والسلطة والقوانين والتسلسل الإداري.

ولا يكفي أن تحمل الدولة الحديثة اسماً قديماً، أو أن تستخدم رمزاً أثرياً، أو أن تقع عاصمتها في منطقة كانت خاضعة لمملكة سابقة.

وهذا التمييز مهم عند دراسة الادعاءات التي تربط جماعات معاصرة بممالك بلاد الرافدين القديمة.

فقد توجد روابط ثقافية أو سكانية محتملة، لكن ذلك لا يثبت استمرار الدولة القديمة بوصفها مؤسسة سياسية.

## المبحث الثالث والعشرون: الانقطاع الوثائقي وحدود الاستنتاج التاريخي

يواجه المؤرخ في دراسة العصور القديمة مشكلة الفترات التي لا تتوافر عنها وثائق كافية.

فقد نملك نقوشاً من قرن معين، ثم تقل النصوص خلال قرون لاحقة، قبل أن تظهر مصادر جديدة بأسماء ولغات مختلفة.

لكن غياب الوثائق لا يعني بالضرورة غياب السكان أو اللغة أو الهوية.

كما أن وجود تشابه بين نصين يفصل بينهما زمن طويل لا يكفي لإثبات سلسلة استمرارية غير منقطعة.

إنني أرى أن الانقطاع الوثائقي يجب أن يعامل بوصفه مشكلة في الأدلة، لا دليلاً تلقائياً على الانقطاع التاريخي.

فقد يكون سبب غياب النصوص تغير وسائل الكتابة، أو ضياع المواد، أو ضعف المؤسسات التي تنتج الوثائق، أو محدودية الحفريات.

لكن لا يجوز أيضاً أن نملأ هذه الفجوات بسرديات قومية لا تستند إلى شواهد.

والموقف العلمي الصحيح هو الاعتراف بما نعرفه، وتحديد ما لا نعرفه، وبيان الفرضيات الممكنة دون تحويلها إلى حقائق مقررة.

**المبحث الرابع والعشرون: مقارنة الاستمرارية الكوردية بالاستمراريات الأخرى**

عندما أدرس التاريخ الكوردي في زاغروس والأناضول وبلاد الرافدين، أجد أن المنهج الذي أطالب بتطبيقه على الروايات القومية الأخرى يجب أن أطبقه على التاريخ الكوردي أيضاً.

فوجود الكورد في مناطق ارتبطت بالميديين أو بشعوب زاغروس القديمة لا يكفي وحده لإثبات أنهم الورثة الوحيدون لتلك الشعوب.

كما أن انتماء الكوردية إلى اللغات الإيرانية لا يثبت وحده استمرار جميع الخصائص اللغوية الحديثة منذ العصر الميدي.

لكن هذه الحدود المنهجية لا تنفي إمكان وجود روابط سكانية وثقافية ولغوية تاريخية بين الكورد وبعض سكان المنطقة القدماء.

إنني أرى أن قوة البحث الكوردي لا تكمن في تقديم ادعاءات مطلقة، بل في بناء استنتاجات متدرجة تستند إلى الأدلة.

فيمكننا دراسة أسماء الأماكن والقبائل، واللغات الإيرانية القديمة والوسطى، والمصادر اليونانية والأرمنية والسريانية والعربية، والتحولات السياسية في زاغروس وكوردستان.

لكن يجب التمييز بين الشاهد المباشر والفرضية المقارنة والاستنتاج السياسي.

وهذا المنهج نفسه يجب تطبيقه عند دراسة الجماعات المسيحية الشرقية وعلاقاتها بسكان بلاد الرافدين القدماء.

فلا يجوز أن نرفض رواية قومية بسبب ضعف أدلتها، ثم نقبل رواية أخرى تعتمد النوع نفسه من الأدلة الضعيفة.

**المبحث الخامس والعشرون: كيف نختبر ادعاء الاستمرارية قبل قبوله؟**

إنني أرى أن أي ادعاء بالاستمرارية التاريخية يحتاج إلى مجموعة من الأسئلة الأساسية قبل قبوله.

فما نوع الاستمرارية المقصودة؟ وهل تتعلق بالسكان أم باللغة أم بالدين أم بالاسم أم بالمؤسسة السياسية؟

وما أقدم شاهد يمكن التحقق منه؟ وهل توجد سلسلة من الأدلة تربط بين المرحلة القديمة والمرحلة الحديثة؟ وما الفترات التي تنقطع فيها الوثائق؟

وهل الاسم المستخدم في النص القديم يحمل المعنى نفسه الذي يحمله اليوم؟ وهل استخدمه السكان لأنفسهم، أم أطلقه عليهم كاتب خارجي؟

وهل الدليل لغوي أم أثري أم وراثي أم ديني أم سياسي؟ وهل يسمح هذا الدليل فعلاً بالنتيجة التي يريد الباحث الوصول إليها؟

كما ينبغي أن نسأل عما إذا كانت هناك تفسيرات بديلة، مثل انتقال اللغة أو تغير الاسم أو الهجرة أو الاختلاط السكاني أو إعادة إحياء رمز قديم.

إنني أرى أن هذه الأسئلة لا تهدف إلى إنكار التاريخ، بل إلى منع تحويل الاحتمالات إلى حقائق نهائية.

فقد تكون الاستمرارية السكانية محتملة أو مدعومة بأدلة متعددة، بينما تبقى الاستمرارية القومية بالمعنى الحديث غير مثبتة.

وقد تكون الاستمرارية اللغوية واضحة، بينما تبقى العلاقة السكانية أكثر تعقيداً.

ومن هنا فإن قوة الاستنتاج يجب أن تتناسب دائماً مع قوة الدليل.

**خاتمة الفصل الثالث والعشرين**

لا يختفي السكان بالضرورة عندما تسقط دولتهم، ولا تختفي اللغة دائماً عندما تتغير السلطة السياسية، ولا تعني استمرارية الدين استمرار القومية بالمعنى نفسه.

وقد شهدت بلاد الرافدين وكوردستان تحولات طويلة جعلت العلاقة بين السكان واللغات والأديان والهويات أكثر تعقيداً من الروايات التي تقدم التاريخ بوصفه سلسلة قومية واحدة لا تنقطع.

إنني، بصفتي باحثاً ومؤرخاً كوردياً، أرى أن دراسة التاريخ القديم تحتاج إلى التحرر من تصورين متعارضين: الأول يفترض أن الجماعات الحديثة هي استمرار كامل وغير متغير للشعوب

القديمة، والثاني يفترض أن سقوط الدولة أو تغير اللغة يعني اختفاء جميع السكان السابقين.

فكلا التصورين يتجاهل الطبيعة المتحركة للتاريخ البشري.

وقد بينت في هذا الفصل أن الاستمرارية السكانية تختلف عن الاستمرارية اللغوية، وأن الاستمرارية الدينية لا تثبت وحدها الاستمرارية القومية، وأن استمرار الاسم لا يعني استمرار معناه، وأن استمرار السكان لا يعني استمرار الدولة.

كما بينت أن الآثار واللغات والوثائق والدراسات الوراثية تقدم أنواعاً مختلفة من الأدلة، ولا يجوز استخدام أحدها لإثبات نتائج تتجاوز حدوده.

ومن هنا فإن إثبات العلاقة بين جماعة حديثة وشعب قديم يحتاج إلى دراسة متعددة المستويات، تعترف بما يمكن إثباته، وتحدد ما يبقى فرضية، وترفض تحويل الفراغات الوثائقية إلى حقائق قومية.

ولا يعني هذا المنهج إنكار الهويات المعاصرة أو التقليل من تاريخ الجماعات ومعاناتها، بل يعني الفصل بين حق الجماعات في تعريف نفسها وبين واجب المؤرخ في فحص الروايات المتعلقة بالماضي.

وفي الفصل الرابع والعشرين سننتقل إلى مراجعة الادعاءات التاريخية في ضوء الوثائق الأصلية، حيث سنضع أبرز الادعاءات التي تناولها الكتاب أمام الأدلة المتاحة، ونحدد ما ثبت منها وما بقي فرضية وما لا تسنده المصادر.

**المصادر والمراجع الأساسية للفصل الثالث والعشرين**

**أولاً: دراسات اللغات والتاريخ القديم**

John Huehnergard, A Grammar of Akkadian, third edition, 2011.

Holger Gzella, A Cultural History of Aramaic: From the Beginnings to the Advent of Islam, Brill, 2015.

Geoffrey Khan, The Neo-Aramaic Dialect of the Assyrian Christians of Urmi, Brill, 2016.

Geoffrey Khan, The Neo-Aramaic Dialect of Barwar, Brill, 2008.

Gernot Windfuhr, editor, The Iranian Languages, Routledge, 2009.

D. N. MacKenzie, Kurdish Origins, Transactions of the Philological Society, 1961.

**ثانياً: دراسات القومية والهوية**

Benedict Anderson, Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism, 1983.

Ernest Gellner, Nations and Nationalism, 1983.

Anthony D. Smith, The Ethnic Origins of Nations, 1986.

Eric Hobsbawm, Nations and Nationalism since 1780: Programme, Myth, Reality, 1990.

Rogers Brubaker, Ethnicity without Groups, 2004.

**ثالثاً: دراسات الجماعات المسيحية الشرقية**

John Joseph, The Modern Assyrians of the Middle East: Encounters with Western Christian Missions, Archaeologists, and Colonial Powers, 2000.

Adam H. Becker, Revival and Awakening: American Evangelical Missionaries in Iran and the Origins of Assyrian Nationalism, 2015.

Naures Atto, Hostages in the Homeland, Orphans in the Diaspora, 2011.

Sargon George Donabed, Reforging a Forgotten History: Iraq and the Assyrians in the Twentieth Century, 2015.

**رابعاً: دراسات التاريخ الكوردي**

David McDowall, A Modern History of the Kurds, revised edition, 2004.

Martin van Bruinessen, Agha, Shaikh and State: The Social and Political Structures of Kurdistan, 1992.

Vladimir Minorsky, studies on Kurdish history and historical geography.

**خامساً: ملاحظة توثيقية**

يمثل هذا الفصل إطاراً تحليلياً للتمييز بين أنواع الاستمرارية، ولا يدعي تقديم سلسلة أنساب سكانية أو لغوية متصلة لجميع جماعات شمال بلاد الرافدين.

وقد أضيفت أربعة مباحث تحليلية إلى المباحث الإحدى والعشرين الواردة في النص الأصلي، بهدف توضيح الفرق بين الاستمرارية السياسية والسكانية، ومشكلة الانقطاع الوثائقي، وتطبيق المعايير نفسها على التاريخ الكوردي وغيره، ووضع أسئلة منهجية لاختبار الادعاءات التاريخية.

**الفصل الرابع والعشرون**

**مراجعة الادعاءات التاريخية في ضوء الوثائق الأصلية: من سقوط نينوى إلى نشأة الهويات القومية الحديثة**

**مقدمة الفصل**

بعد ثلاثة وعشرين فصلاً من البحث في تاريخ بلاد الرافدين، والنقوش المسمارية، واللغات القديمة، والمؤسسات الدينية، والاكتشافات الأثرية، والرحالة الأوروبيين، والحركات القومية الحديثة، أجد أن الوقت قد حان لإخضاع النتائج التي توصلنا إليها

لاختبار تاريخي موحد. فلم يعد السؤال الذي أطرحه متعلقاً بما تقوله الروايات القومية عن نفسها، وإنما بما تستطيع الوثائق الأصلية إثباته، وبالحدود التي يجب أن يتوقف عندها الاستنتاج التاريخي.

لقد واجهت خلال هذا البحث مشكلة متكررة تتمثل في انتقال معلومة صحيحة من سياقها المحدد إلى استنتاج أوسع لا تسمح به الأدلة. فقد يرد اسم قديم في نقش مسماري، ثم يستخدمه كاتب حديث لإثبات نسب جماعة معاصرة. وقد تستمر مؤسسة دينية قروناً طويلة، ثم تقدم استمراريتها بوصفها دليلاً على استمرار دولة قديمة. وقد يذكر موظف بريطاني مشروعاً سياسياً في مراسلة رسمية، ثم تتحول هذه الإشارة في الكتابات اللاحقة إلى ادعاء بأن الحكومة البريطانية اعترفت بدولة مستقلة.

إن الانتقال بين هذه المستويات ليس عملية علمية تلقائية، بل يحتاج في كل مرحلة إلى دليل مستقل. فالاسم لا يثبت النسب، والمؤسسة الدينية لا تثبت استمرار الدولة، والمذكرة السياسية لا تثبت اعتماد المشروع الذي تقترحه، كما أن وجود خريطة أو علم لا يثبت بالضرورة وجود كيان سياسي معترف به.

وبصفتي باحثاً ومؤرخاً كوردياً، فإنني أرفض أن يتحول التاريخ إلى وسيلة لاحتكار حضارات بلاد الرافدين أو نزعها من سياقها الإنساني والجغرافي. وأرفض في الوقت نفسه أن يكون النقد التاريخي وسيلة لإنكار وجود الجماعات المعاصرة أو حقوقها أو معاناتها. فالماضي لا يصبح أكثر دقة عندما نستبدل رواية قومية بأخرى، بل عندما نعيد كل ادعاء إلى أقدم شاهد يمكن التحقق منه.

وقد كان لاهتمام بعض الباحثين الأوروبيين بالنصوص التوراتية أثر في توجيه التنقيبات الأولى وفي اختيار الموضوعات التي حظيت بالأولوية خلال القرن التاسع عشر. لكن هذا التأثير يحتاج إلى دراسة محددة، ولا يجوز أن يتحول إلى اتهام شامل بأن جميع النقوش أو قراءاتها قد زورت. فالتمييز بين النص القديم وتفسيره الحديث يمثل إحدى القواعد الأساسية التي اعتمدتها في هذا الكتاب.

وسأراجع في هذا الفصل خمسة وعشرين موضوعاً تاريخياً، بدءاً من سقوط نينوى سنة 612 قبل الميلاد، مروراً باللغات والمؤسسات الكنسية والاكتشافات الأوروبية، وصولاً إلى آغا بطرس والمراسلات البريطانية والأعلام القومية وأحداث سميل سنة 1933.

وسأطرح أمام كل ادعاء ثلاثة أسئلة: ما أقدم شاهد يمكن التحقق منه؟ ماذا يثبت هذا الشاهد فعلياً؟ وما الجزء الذي أضافته التفسيرات السياسية أو القومية اللاحقة؟

وبذلك لا تكون هذه المراجعة محاكمة للشعوب، بل محاكمة للأدلة والاستنتاجات التي بنيت عليها الروايات التاريخية.

**المبحث الأول: محاكمة الروايات لا محاكمة الشعوب**

إن أول قاعدة أضعها في هذا الفصل هي أن النقد التاريخي يجب أن يتوجه إلى الادعاء ومصدره وطريقة الاستدلال عليه، لا إلى الشعب الذي يتبناه بعض أفراده. فالشعوب ليست مؤلفين جماعيين لكل رواية تكتب باسمها، كما أن الاختلاف مع مؤرخ أو حركة سياسية لا يمنح الباحث حق تعميم المسؤولية على جماعة كاملة.

لقد ظهرت في تاريخ بلاد الرافدين الحديث روايات متعددة تحاول ربط جماعات معاصرة بدول قديمة. وبعض هذه الروايات يستند إلى شواهد لغوية أو أثرية حقيقية، لكنه يتجاوز ما تسمح به تلك الشواهد عندما يحول الاحتمال إلى يقين، أو العلاقة الثقافية إلى نسب حصري، أو الاستمرارية السكانية المحتملة إلى استمرارية قومية كاملة.

ومن هنا فإنني أميز بين ثلاثة مستويات. المستوى الأول هو الواقعة التي تؤكدها وثيقة أصلية أو مجموعة متوافقة من المصادر. والمستوى الثاني هو التفسير الذي يقترحه الباحث لفهم تلك الواقعة. أما المستوى الثالث فهو الادعاء السياسي أو القومي الذي يستخدم التفسير لبناء تصور عن الهوية والحقوق التاريخية.

وقد تكون الواقعة صحيحة، بينما يبقى تفسيرها قابلاً للنقاش. وقد يكون التفسير معقولاً، لكنه لا يثبت الادعاء السياسي الذي بني عليه.

إنني أرى أن المؤرخ الذي يريد الدفاع عن الحقيقة لا يحتاج إلى إنكار التاريخ الديني أو الثقافي لجماعة معاصرة، كما لا يحتاج إلى قبول جميع رواياتها عن الماضي. فالمعيار ليس هوية صاحب الادعاء، وإنما قوة الدليل الذي يقدمه.

نتيجة المراجعة: يجب إخضاع الروايات التاريخية لمعايير موحدة، والتمييز بين الواقعة والتفسير والادعاء السياسي، وعدم تحميل الجماعات البشرية مسؤولية أخطاء بعض المؤلفين أو الحركات.

## المبحث الثاني: الادعاء بأن سقوط نينوى أنهى وجود جميع سكانها

سقطت نينوى سنة 612 قبل الميلاد خلال الحرب التي خاضتها القوات البابلية والميدية ضد الدولة الآشورية. وتعد الحولية البابلية المعروفة باسم حولية سقوط نينوى، والمحفوظة على اللوح BM 21901، من أهم الشواهد التي تساعد على تحديد التسلسل الزمني لهذا الحدث.

وتكمن أهمية هذا المصدر في أنه يقدم رواية بابلية عن العمليات العسكرية التي انتهت بسقوط المدينة، ويسمح بمقارنتها بالشواهد الأثرية والنصوص التاريخية الأخرى. لكن الحولية لا تقدم سجلاً بأسماء جميع السكان الذين بقوا في شمال بلاد الرافدين بعد سقوط العاصمة.

ومن هنا فإن انهيار المركز السياسي والعسكري للدولة لا يعني بالضرورة اختفاء جميع سكانها. فقد تستمر جماعات محلية في القرى والمدن، وتنتقل إلى أنظمة سياسية جديدة، وتتغير لغاتها ومؤسساتها وعلاقاتها الاجتماعية عبر القرون.

وفي المقابل، فإن استمرار بعض السكان لا يعني بقاء الدولة القديمة أو استمرار هويتها السياسية دون تحول. فالمجتمعات التي عاشت في شمال بلاد الرافدين بعد القرن السابع قبل الميلاد مرت بتغيرات طويلة، شملت الهجرة والاختلاط السكاني والتحول اللغوي والديني.

إنني أرى أن القول باختفاء جميع السكان بسبب سقوط نينوى يمثل تعميماً لا تثبته الحوليات. لكن القول بأن جميع سكان المنطقة المعاصرين احتفظوا بهوية قومية واحدة منذ ذلك التاريخ يمثل تعميماً آخر يحتاج إلى أدلة مستقلة.

نتيجة المراجعة: سقوط نينوى سنة 612 قبل الميلاد ثابت تاريخياً، أما اختفاء جميع سكانها فلا تثبته هذه الواقعة. كما أن استمرار السكان لا يثبت وحده استمرار الهوية السياسية أو القومية القديمة.

**المبحث الثالث: الادعاء بأن اسم المنطقة يثبت هوية جميع سكانها**

وردت أسماء جغرافية قديمة في المصادر اليونانية والرومانية وغيرها، واستمرت بعض هذه الأسماء في التداول بعد سقوط الدول التي ارتبطت بها.

لكن الاسم الجغرافي قد يتغير معناه وحدوده عبر الزمن. فقد يشير في عصر معين إلى إقليم سياسي، ثم يستخدمه مؤلف لاحق للدلالة على منطقة أوسع أو أصغر، أو على نطاق ثقافي لا يتطابق مع الحدود السياسية السابقة.

كما أن أسماء المناطق قد تنتقل بين اللغات، وتخضع لتغيرات صوتية وكتابية، وتكتسب دلالات جديدة بحسب السياق الذي تستخدم فيه.

إنني أرى أن إحدى المشكلات الكبرى في الكتابات القومية هي التعامل مع الاسم الجغرافي كما لو كان شهادة مباشرة على هوية جميع السكان. فقد يذكر مؤرخ قديم اسم إقليم، ثم يستخدمه كاتب حديث لإثبات أن كل من عاش في ذلك الإقليم كان ينتمي إلى قومية واحدة.

لكن هذا الاستنتاج يتجاهل التنوع السكاني واللغوي، ويتجاهل الفرق بين التسمية الخارجية والتسمية الذاتية.

ولهذا يجب فحص كل شاهد في لغته الأصلية، وتحديد تاريخ النص، وحدود المنطقة المقصودة، والمعنى الذي استخدمه المؤلف، وما إذا كان الاسم جغرافياً أو إدارياً أو سياسياً أو ثقافياً.

نتيجة المراجعة: استمرار الأسماء الجغرافية ظاهرة تاريخية موثقة، لكنه لا يثبت وحده استمرار هوية قومية أو سياسية واحدة لجميع سكان المنطقة.

**المبحث الرابع: الادعاء بأن لغة الجماعة الحديثة هي اللغة نفسها التي تحدث بها سكان الدولة القديمة**

كانت الأكدية، بلهجتيها البابلية والآشورية، من اللغات الرئيسية في بلاد الرافدين القديمة، وهي تنتمي إلى الفرع السامي الشرقي. أما الآرامية، التي تنتمي إليها السريانية الكلاسيكية واللغات الآرامية الحديثة، فتصنف ضمن الفرع السامي الشمالي الغربي.

وهذا يعني وجود قرابة لغوية عامة بين الأكدية والآرامية ضمن العائلة السامية، لكنه لا يعني أنهما لغة واحدة أو أن إحداهما مجرد تسمية أخرى للأخرى.

وقد انتشرت الآرامية خلال الألف الأول قبل الميلاد، وأصبحت مستخدمة في مناطق واسعة، بما فيها أراضٍ خضعت للدولة الآشورية. ومع مرور الزمن تراجعت الأكدية المحكية، بينما استمرت تقاليدها الكتابية في بعض الأوساط العلمية والدينية.

لكن هذا التحول اللغوي لا يثبت أن جميع المتحدثين بالأكدية قد اختفوا، كما لا يثبت أن جميع المتحدثين بالآرامية كانوا من أصل سكاني واحد.

إنني أرى أن انتقال اللغة بين الجماعات من أهم الظواهر التي يجب أن يدرسها المؤرخ قبل إصدار أحكام تتعلق بالأصول القومية. فقد يتبنى مجتمع لغة جديدة لأسباب سياسية أو اقتصادية أو دينية، بينما يستمر قسم من سكانه عبر الأجيال.

كما أن اللغة الدينية قد تستمر في المؤسسات الكنسية بعد تغير اللغة اليومية للسكان.

نتيجة المراجعة: الأكدية والآرامية لغتان متمايزتان داخل العائلة السامية، والانتقال التاريخي بينهما لا يثبت وحده اختفاء السكان أو استمرار قومية واحدة دون تغير.

**المبحث الخامس: الادعاء بأن استمرار كنيسة المشرق يثبت استمرار دولة قديمة**

تمتلك كنيسة المشرق تاريخاً دينياً ومؤسسياً موثقاً يمتد قروناً طويلة. وقد تطورت مؤسساتها في بيئات سياسية وثقافية متعددة، واحتفظت بتقاليد لاهوتية وأدبية وطقسية كان لها أثر مهم في تاريخ المسيحية الشرقية.

لكن تاريخ الكنيسة لا يطابق تاريخ الدولة الآشورية القديمة. فالدولة القديمة انتهت قبل ظهور المسيحية بقرون، بينما نشأت المؤسسات المسيحية في سياقات تاريخية لاحقة.

وقد انتمى إلى كنيسة المشرق أفراد وجماعات من مناطق ولغات وخلفيات متعددة، كما امتد نشاطها إلى مناطق بعيدة عن بلاد الرافدين.

إنني أرى أن الاستمرارية الدينية حقيقة يمكن إثباتها من خلال تاريخ البطاركة والمجامع والمخطوطات والطقوس والمؤسسات،

لكنها لا تتحول تلقائياً إلى استمرارية سياسية أو قومية منذ العصر القديم.

كما أن تغير اسم المؤسسة الدينية في مرحلة حديثة لا يعني بالضرورة أن الاسم الجديد كان مستخدماً بالمعنى نفسه خلال جميع مراحل تاريخها.

وفي المقابل، فإن رفض الاستدلال الكنسي على استمرار الدولة لا ينفي إمكان وجود روابط سكانية بين بعض المجتمعات القديمة والحديثة. فهذه مسألة أخرى تحتاج إلى أدلة سكانية وتاريخية مستقلة.

نتيجة المراجعة: استمرارية كنيسة المشرق موثقة بوصفها استمرارية دينية ومؤسسية، لكنها لا تكفي وحدها لإثبات استمرار دولة أو هوية قومية قديمة.

**المبحث السادس: الادعاء بأن التسميات الكنسية كانت قوميات ثابتة**

تظهر في المصادر القديمة والوسيطة والحديثة تسميات مثل النساطرة والكلدان والسريان واليعاقبة، إلى جانب أسماء جغرافية ولغوية وإدارية متعددة.

لكن هذه التسميات لم تكن تحمل دائماً المعاني نفسها. فقد استخدمت بعض الأسماء في سياقات كنسية أو مذهبية، وبعضها في سياقات لغوية أو جغرافية، ثم اكتسبت بعض التسميات دلالات قومية حديثة.

ولهذا فإن ظهور تسمية في وثيقة عثمانية لا يثبت تلقائياً وجود قومية حديثة بالمعنى السياسي نفسه.

كما أن استعمال اسم مذهبي أو كنسي في سجلات الإدارة لا يعني أن جميع أتباع المؤسسة الدينية كانوا يتبنون هوية قومية واحدة.

إنني أرى أن دراسة التسميات يجب أن تبدأ من الوثيقة نفسها، لا من التعريف الحديث الذي يريد الباحث إسقاطه عليها.

فإذا ورد اسم في سجل عثماني، وجب تحديد ما إذا كان يشير إلى جماعة دينية أو مؤسسة كنسية أو سكان منطقة أو فئة إدارية. وإذا ورد الاسم في كتاب أوروبي، وجب تحديد ما إذا كان الكاتب يستخدمه بوصفه مصطلحاً تاريخياً أو دينياً أو قومياً.

كما أن ظهور استعمال قومي حديث للاسم لا يعني أن جميع عناصر الهوية نشأت في ذلك التاريخ؛ فقد تكون هناك تقاليد أقدم شاركت في تشكيلها.

نتيجة المراجعة: التسميات الكنسية والتاريخية تحتاج إلى تفسير بحسب زمانها وسياقها، ولا يجوز افتراض ثبات معناها القومي عبر القرون.

**المبحث السابع: الادعاء بأن الرحالة والمبشرين الأوروبيين اخترعوا الهوية الحديثة بالكامل**

كان للرحالة والمبشرين الأوروبيين دور مؤثر في دراسة آثار بلاد الرافدين، ونشر المعرفة التاريخية عنها، وإنشاء المدارس والمطابع، وتطوير بعض أشكال الخطاب الثقافي لدى الجماعات المحلية.

وقد ساهمت مؤلفاتهم في تداول أسماء تاريخية وربطها بمجتمعات معاصرة، كما ساهمت المدارس والمطبوعات في نشر تصورات جديدة عن التاريخ واللغة والانتماء.

لكن إثبات التأثير لا يساوي إثبات الاختراع الكامل.

فقد تبنى مثقفون محليون بعض التسميات والتصورات، وعدلوها وأعادوا استخدامها في مشاريع ثقافية وسياسية خاصة بهم. كما أن الهويات الحديثة قد تتشكل من تفاعل بين التراث المحلي والتعليم والهجرة والمؤسسات الدينية والسياسة الدولية.

إنني أرى أن دور الأوروبيين يجب أن يدرس بوصفه جزءاً من تاريخ إنتاج المعرفة والسلطة، لا بوصفه تفسيراً وحيداً لكل تطور قومي.

فإذا استخدم مبشر اسماً تاريخياً في كتابه، ثم تبناه مثقف محلي، فإن هذه العملية تستحق التوثيق. لكن ذلك لا يثبت أن المبشر اخترع جميع عناصر الهوية، ولا يثبت أن الاسم كان مستخدماً بالمعنى القومي الحديث قبل تلك المرحلة.

ولهذا ينبغي تتبع النصوص والمطبوعات والمؤسسات والشخصيات التي شاركت في تطور الخطاب القومي، مع تحديد مساهمة كل طرف.

نتيجة المراجعة: التأثير الأوروبي في تطور بعض الهويات الحديثة قابل للتوثيق، لكن اختزال نشأتها في قرار أوروبي واحد أو مؤامرة شاملة لا تثبته الأدلة المعروضة.

## المبحث الثامن: الادعاء بأن أوستن هنري لايارد أثبت أن جماعة حديثة هي الوريث الوحيد لنينوى

أسهم أوستن هنري لايارد في التنقيبات الأثرية التي كشفت عن آثار مهمة في نمرود ونينوى خلال القرن التاسع عشر. وقد

ساعدت أعماله في توسيع المعرفة الأوروبية بتاريخ بلاد الرافدين، وأثارت اهتماماً واسعاً بالنقوش والمنحوتات والقصور القديمة.

لكن الاكتشافات الأثرية لا تقدم وحدها سلسلة أنساب سكانية متصلة بين سكان الممالك القديمة والجماعات الحديثة.

كما أن وصف الرحالة للسكان الذين قابلهم لا يمثل بديلاً عن الدراسات السكانية واللغوية والتاريخية.

وقد تأثرت كتابات القرن التاسع عشر بالمعرفة المتاحة آنذاك، وبالاهتمامات الدينية والسياسية والثقافية الأوروبية. وكانت المقارنات مع النصوص التوراتية جزءاً من المناخ الفكري الذي عمل فيه بعض الباحثين.

إنني أرى أن أعمال لايارد يجب أن تقرأ على مستويين منفصلين. الأول هو مستوى الاكتشافات الأثرية التي يمكن دراستها والتحقق منها بصورة مستقلة. والثاني هو مستوى تفسيراته التاريخية والاجتماعية للسكان المعاصرين، وهي تفسيرات يجب إخضاعها للنقد.

كما أن بعض الباحثين الأوروبيين الذين أسهموا في دراسة بلاد الرافدين عملوا ضمن تقاليد علمية كانت لا تزال تواجه أسئلة غير محسومة بشأن التاريخ القديم في أوروبا نفسها. وهذا يذكرنا بأن علم الآثار في القرن التاسع عشر كان في طور التطور، وأن تفسيراته لم تكن نهائية.

لكن وجود أسئلة غير محسومة في التاريخ الأوروبي لا يثبت أن الباحثين عجزوا عن قراءة آثار بلاد الرافدين، بل يفرض دراسة أعمالهم في سياق تطور المناهج العلمية.

نتيجة المراجعة: قيمة اكتشافات لايارد الأثرية لا تعني صحة جميع استنتاجاته المتعلقة بالأصول السكانية، ولا تثبت أعماله وحدها النسب الحصري لأي جماعة حديثة.

**المبحث التاسع: الادعاء بأن فك الكتابة المسمارية كان مشروعاً لتزوير التاريخ**

شهد القرن التاسع عشر تقدماً كبيراً في فك الكتابات المسمارية، بفضل أعمال باحثين متعددين، من بينهم هنري رولنسون وإدوارد هينكس وغيرهما.

وقد تطورت قراءة النصوص من خلال المقارنة بين النقوش متعددة اللغات، والأسماء الملكية، والصيغ المتكررة، والعلاقات اللغوية التي أمكن اختبارها.

وكانت العملية العلمية قابلة للمراجعة والتصحيح، وقد شهدت بالفعل تعديلات مهمة مع اكتشاف نصوص جديدة وتقدم الدراسات اللغوية.

إنني أرى أن من الضروري التمييز بين فك نظام الكتابة وبين تفسير التاريخ الذي تتضمنه النصوص.

فقد ينجح الباحث في قراءة نقش قراءة صحيحة، ثم يقدم تفسيراً تاريخياً متأثراً بأفكار عصره أو اهتماماته الدينية والسياسية.

لكن وجود تفسير منحاز لا يثبت أن نظام القراءة اللغوية كله مزور.

كما أن وجود أسماء ملوك أو أحداث في النصوص المسمارية تتقاطع مع روايات دينية لا يكفي لإثبات أن النقوش صنعت لتوافق تلك الروايات.

فالتحقيق في صحة نقش معين يحتاج إلى دراسة مادته ومصدره وتاريخه وخطه ولغته وسياقه الأثري.

إنني أرى أن النقد الحقيقي يجب أن يتوجه إلى المواضع التي يمكن إثبات الخطأ أو الانحياز فيها، لا إلى اتهام شامل لا يقدم دليلاً قابلاً للاختبار.

نتيجة المراجعة: فك الكتابة المسمارية إنجاز علمي تراكمي، أما التفسيرات التاريخية التي قدمها بعض الباحثين فتحتاج إلى نقد مستقل بحسب أدلتها.

**المبحث العاشر: الادعاء بأن التوراة كانت المصدر الوحيد لتفسير آثار بلاد الرافدين**

كان للنصوص التوراتية تأثير واضح في اهتمام بعض الباحثين الأوروبيين بآثار الشرق الأدنى، خصوصاً في القرن التاسع عشر. وقد سعى بعضهم إلى مقارنة المكتشفات الأثرية بالروايات الدينية، وكان لهذا الاهتمام أثر في اختيار المواقع والموضوعات التي حظيت بالأولوية.

لكن علم الآشوريات لم يبق محصوراً في هذا الإطار.

فقد أتاحت النصوص المسمارية دراسة التاريخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي والديني لبلاد الرافدين من مصادر محلية مستقلة، كما كشفت عن أسماء ومؤسسات ووقائع لم تكن معروفة من النصوص التوراتية.

وقد أدت بعض الاكتشافات إلى تصحيح تصورات تاريخية سابقة.

إنني أرى أن القضية الأساسية ليست إنكار التأثير التوراتي، بل تحديد حدوده. فوجود اهتمام ديني لدى بعض الباحثين لا يعني أن كل نقش قرئ لخدمة رواية دينية، ولا أن جميع نتائج علم الآشوريات مشتقة من التوراة.

وفي المقابل، لا يجوز تجاهل أثر التصورات الدينية في صياغة بعض الأسئلة التاريخية، وفي طريقة تقديم الاكتشافات إلى الجمهور الأوروبي.

ولهذا يجب الفصل بين النص المسماري بوصفه مصدراً تاريخياً، وبين التفسير الذي قدمه الباحث الأوروبي، وبين الاستخدام الديني أو السياسي اللاحق لذلك التفسير.

نتيجة المراجعة: التأثير التوراتي في بعض مراحل البحث الأثري موثق، لكن الادعاء بأن تاريخ بلاد الرافدين كله أعيد بناؤه اعتماداً على التوراة وحدها يتجاوز الأدلة.

**المبحث الحادي عشر: الادعاء بأن آغا بطرس كان ممثلاً مفوضاً من جميع الجماعات المسيحية الشرقية**

برز آغا بطرس خلال الحرب العالمية الأولى وما بعدها بوصفه قائداً عسكرياً وسياسياً، وحاول تقديم مشاريع تتعلق بمستقبل الجماعات النازحة والحماية والاستيطان.

لكن وجود قائد عسكري بارز لا يعني حصوله تلقائياً على تفويض شامل من جميع الجماعات التي أراد تمثيلها.

فقد كانت هناك قيادات بطريركية وعشائرية ومحلية أخرى، وكانت مواقفها مختلفة بشأن المستقبل السياسي والعلاقة ببريطانيا والحكومة العراقية.

كما أن التمثيل السياسي يحتاج إلى تحديد الجهة التي منحت التفويض، وطبيعته، وحدوده، والمدة التي كان صالحاً خلالها.

إنني أرى أن المذكرات التي قدمها آغا بطرس تمثل وثائق مهمة لفهم مشروعه السياسي، لكنها لا تثبت وحدها إجماع السكان على ذلك المشروع.

كما ينبغي التمييز بين قبول السلطات البريطانية الاستماع إليه، وبين الاعتراف به ممثلاً وحيداً لجميع الجماعات المسيحية الشرقية.

فقد تستقبل الحكومة مذكرة من قائد سياسي دون أن تعترف بتمثيله الشامل أو توافق على مطالبه.

نتيجة المراجعة: نشاط آغا بطرس السياسي والعسكري حقيقة تاريخية، أما مدى تمثيله لجميع الجماعات فيحتاج إلى وثائق تفويض ومواقف مستقلة من القيادات والسكان.

**المبحث الثاني عشر: الادعاء بأن بريطانيا وعدت بإقامة دولة مستقلة ثم نقضت وعدها**

تظهر في تاريخ العلاقة بين بريطانيا وبعض القيادات المسيحية الشرقية وعود وتصريحات ومراسلات تتعلق بالحماية والمساعدة والاستيطان والمستقبل السياسي.

لكن هذه المصطلحات ليست مترادفة.

فالتعهد بتقديم المساعدة لا يساوي بالضرورة الاعتراف بدولة مستقلة، كما أن استقبال مذكرة سياسية لا يعني الموافقة على جميع مطالبها.

وقد تكون بعض التصريحات قد خلقت توقعات سياسية لدى القيادات المحلية، دون أن تتضمن التزاماً قانونياً صريحاً بإنشاء دولة.

إنني أرى أن إثبات وعد رسمي بإقامة دولة يحتاج إلى وثيقة تحدد الجهة التي أصدرت الوعد، ومضمونه، وشروطه، وطبيعة السلطة التي كانت تمتلكها تلك الجهة.

كما ينبغي التمييز بين الوعد الشفهي والتصريح الدبلوماسي والمذكرة الداخلية والاتفاقية الرسمية.

وقد يكون من الممكن إثبات إخفاق بريطانيا في تنفيذ بعض الضمانات أو التوقعات السياسية، دون أن يعني ذلك إثبات وعد شامل بالاستقلال.

ومن هنا فإن عبارة الخيانة البريطانية، كما استخدمها يوسف مالك، تمثل موقفاً سياسياً يحتاج إلى دراسة الوقائع التي استند إليها، لا حكماً قانونياً نهائياً على جميع المراسلات البريطانية.

نتيجة المراجعة: مسؤولية بريطانيا عن سياساتها تجاه الجماعات النازحة موضوع مشروع للتحقيق، لكن الادعاء بوجود وعد رسمي محدد بإقامة دولة مستقلة يحتاج إلى دليل نصي مباشر.

**المبحث الثالث عشر: الادعاء بأن وثائق أكتوبر 1923 تثبت اعتماد مشروع آغا بطرس**

وردت في مسار البحث إحالات إلى مراسلات بريطانية مؤرخة في الخامس عشر من أكتوبر سنة 1923، تحت المرجعين E-10167و E-10168، مع الإشارة إلى سلسلة ملفات وزارة الخارجية البريطانية FO 371.

لكن النسخ الأصلية لهذه المراسلات لم تخضع حتى الآن لفحص مباشر يسمح بتحديد مضمونها بصورة نهائية.

ولهذا لا يمكن الجزم بأنها تضمنت موافقة بريطانية على مشروع آغا بطرس، أو اعترافاً بدولة مستقلة، أو اعتماداً رسمياً لعلم منسوب إليه.

وقد تكون هذه الوثائق متعلقة بمستقبل الجماعات النازحة أو بمقترحات سياسية أو بترتيبات أمنية، لكن تحديد ذلك يحتاج إلى قراءة النصوص والمرفقات.

إنني أرى أن وجود وثيقة في أرشيف وزارة الخارجية البريطانية لا يعني أن الحكومة اعتمدت مضمونها. فقد تكون الوثيقة رسالة واردة، أو مذكرة داخلية، أو مقترحاً لم يحصل على الموافقة، أو تقريراً عن مطالب قدمها طرف آخر.

ولهذا ينبغي تحديد الجهة التي أرسلت الوثيقة، والجهة التي تلقتها، وتاريخها، وما إذا كانت تتضمن قراراً أو مجرد مناقشة.

كما يجب البحث عن الردود اللاحقة التي تكشف موقف الحكومة من مضمونها.

نتيجة المراجعة: الإحالات الأرشيفية المذكورة تمثل مساراً مهماً للبحث، لكنها لا تصلح حتى الآن دليلاً نهائياً على اعتراف بريطاني بمشروع آغا بطرس أو بعلم منسوب إليه.

**المبحث الرابع عشر: الادعاء بأن علم سنة 1923 كان علماً رسمياً لدولة قائمة**

تنسب بعض المواد الحديثة إلى آغا بطرس راية أو تصميم علم يعود إلى سنة 1923.

لكن إثبات تاريخ هذا العلم يحتاج إلى شاهد معاصر، مثل رسم مرفق بمذكرة سياسية، أو صورة مؤرخة، أو مراسلة تتضمن وصفاً واضحاً للتصميم.

كما يجب تحديد ما إذا كان العلم مجرد اقتراح، أو استخدمته مجموعة سياسية، أو اعتمدته مؤسسة ذات صلاحية رسمية.

إنني أرى أن وجود تصميم علم لا يثبت وحده قيام دولة.

فقد تقدم الحركات السياسية مشاريع أعلام وخرائط ودساتير قبل حصولها على أي اعتراف دولي، وقد تبقى تلك المشاريع دون تنفيذ.

كما أن اعتماد علم من قبل جماعة أو منظمة لا يساوي بالضرورة اعتماده من دولة مستقلة.

ولهذا يجب التمييز بين تاريخ التصميم وتاريخ استعماله وتاريخ اعتماده الرسمي، إن ثبت وجود اعتماد.

نتيجة المراجعة: نسبة علم إلى سنة 1923 تحتاج إلى تحقيق في الشواهد المعاصرة، ولا يمكن اعتباره علماً رسمياً لدولة مستقلة دون إثبات قيام تلك الدولة واعتماد العلم.

**المبحث الخامس عشر: الادعاء بأن العلم الحديث يعود إلى العصور القديمة**

ينسب تصميم العلم الآشوري الحديث المعروف اليوم إلى جورج بيت أتانوس في أواخر ستينيات القرن العشرين، ويشار في الروايات المتعلقة بتاريخه إلى سنة 1968.

وقد استخدم التصميم رموزاً مستوحاة من تاريخ بلاد الرافدين، وأصبح لاحقاً من الرموز القومية المعروفة في الخطاب الآشوري الحديث.

لكن استلهام الرموز القديمة لا يجعل العلم نفسه قديماً.

فقد تستخدم حركة قومية حديثة رمزاً أثرياً في علمها أو شعارها، وتمنحه معنى سياسياً وثقافياً جديداً.

إنني أرى أن تاريخ الرمز الأثري يجب أن يدرس بصورة مستقلة عن تاريخ العلم الحديث.

فقد يكون الرمز مستمداً من فنون بلاد الرافدين القديمة، لكن ترتيب الألوان والأشكال وطريقة استخدامها في علم قومي معاصر تعود إلى زمن التصميم الحديث.

كما أن تاريخ اعتماد العلم يحتاج إلى وثائق تتعلق بالمنظمات والمؤتمرات التي استخدمته، ولا يكفي الاعتماد على الروايات المتأخرة وحدها.

نتيجة المراجعة: العلم الحديث رمز قومي معاصر مستوحى من عناصر تاريخية أقدم، ولا يمكن استخدامه دليلاً أثرياً على وجود علم قومي مطابق في العصور القديمة.

**المبحث السادس عشر: الادعاء بأن كتاب يوسف مالك يمثل حكماً تاريخياً نهائياً**

صدر كتاب يوسف مالك «الخيانة البريطانية للآشوريين» سنة 1935، في سياق سياسي تأثر بأحداث سميل سنة 1933.

وقد قدم المؤلف اتهامات واضحة للسياسة البريطانية والحكومة العراقية، وأرفق معلومات ومراسلات وقوائم تتعلق بالضحايا والقرى والأحداث السياسية.

لكن الكتاب يجمع بين الشهادة السياسية والتفسير التاريخي والاتهام.

ولهذا فإن قيمته تختلف بحسب نوع المعلومات التي يقدمها.

فقد يكون مصدراً أولياً مهماً لفهم موقف المؤلف والحركة السياسية التي ارتبط بها، وقد يقدم معلومات قابلة للتحقق بشأن أحداث معاصرة له.

لكنه لا يمثل حكماً نهائياً بشأن التاريخ القديم أو مسؤولية جميع الأطراف السياسية.

إنني أرى أن كتاب مالك يجب أن يقرأ إلى جانب الوثائق البريطانية والعراقية والدولية، مع التمييز بين النصوص التي ينقلها المؤلف وبين تفسيراته الخاصة.

كما ينبغي فحص التواريخ والأرقام والأسماء التي يوردها، وعدم نقلها إلى البحث الأكاديمي دون تحديد مصادرها.

نتيجة المراجعة: كتاب يوسف مالك مصدر تاريخي مهم، لكنه يحتاج إلى المقارنة بالوثائق المستقلة، ولا يجوز اعتماد جميع تفسيراته دون اختبار.

**المبحث السابع عشر: الادعاء بأن أحداث سميل تثبت صحة جميع الروايات القومية**

وقعت أحداث سميل سنة 1933، وشهدت عمليات قتل جماعي استهدفت مدنيين من الجماعات المسيحية المعنية.

وقد كانت هذه الأحداث مأساة تاريخية موثقة، وتستحق دراسة دقيقة للمسؤوليات العسكرية والسياسية.

لكن وقوع الجريمة لا يثبت تلقائياً صحة جميع الروايات المتعلقة بالأصول القديمة للجماعة التي تعرضت لها.

كما أن نقد بعض الادعاءات القومية لا ينفي وقوع الجريمة.

إنني أرى أن التاريخ يجب أن يفصل بين إثبات المأساة وبين دراسة الهوية القديمة.

فقتل المدنيين جريمة يجب إدانتها بناءً على الوقائع، بصرف النظر عن صحة الروايات التي يتبناها بعض أفراد الجماعة بشأن أصولهم.

كما أن اختلاف المؤرخ مع خطاب قومي حديث لا يمنحه حق التقليل من معاناة الضحايا أو تبرير أعمال الجيش.

نتيجة المراجعة: أحداث سميل حقيقة تاريخية، لكن استخدامها لإثبات استمرارية قومية منذ العصور القديمة يمثل انتقالاً غير مبرر بين موضوعين مختلفين.

**المبحث الثامن عشر: الادعاء بأن غياب الوثيقة يثبت عدم وجود الظاهرة**

من الأخطاء المنهجية اعتبار غياب النصوص دليلاً قاطعاً على عدم وجود جماعة أو لغة أو هوية.

فقد تضيع الوثائق بسبب الحروب والحرائق والتحولات السياسية، وقد لا تكون بعض المجتمعات قد تركت سجلات مكتوبة واسعة.

لكن غياب الدليل لا يسمح أيضاً بإثبات الادعاء دون شاهد.

إنني أرى أن النتيجة العلمية الصحيحة قد تكون أن المسألة غير محسومة.

فقد توجد فرضية معقولة تحتاج إلى أدلة إضافية، وقد يكون الادعاء غير مدعوم بالمصادر المتاحة.

ولا يجوز تحويل الاحتمال إلى يقين، كما لا يجوز تحويل الجهل إلى نفي مطلق.

ولهذا يجب أن يميز المؤرخ بين ما ثبت عدم صحته، وما لم يثبت بعد، وما لا تسمح الأدلة الحالية بحسمه.

نتيجة المراجعة: غياب الوثيقة يحد من قوة الإثبات، لكنه لا يثبت وحده استحالة وجود الظاهرة التاريخية.

**المبحث التاسع عشر: الادعاء بأن التشابه بين الأسماء يثبت وحدة الشعوب**

تظهر في التاريخ أسماء متشابهة لشعوب ومناطق ومدن وأفراد.

لكن التشابه الصوتي لا يكفي لإثبات العلاقة التاريخية.

فقد تتشابه الأسماء مصادفة، أو تنتقل عبر اللغات، أو تتغير معانيها.

وقد يستخدم اسم قديم في مرحلة لاحقة بمعنى جديد.

إنني أرى أن دراسة الاشتقاق تحتاج إلى قواعد لغوية منتظمة وشواهد مؤرخة.

كما أن إثبات العلاقة بين اسمين لا يثبت بالضرورة وحدة السكان الذين استخدموهما.

فقد تنتقل الأسماء الجغرافية بين الدول، وقد تستخدم جماعات مختلفة أسماء متشابهة دون وجود نسب مباشر بينها.

ولهذا ينبغي التمييز بين العلاقة اللغوية بين الأسماء، والعلاقة التاريخية بين السكان، والعلاقة السياسية بين الهويات.

نتيجة المراجعة: التشابه الاسمي قرينة تستحق البحث، لكنه لا يمثل دليلاً حاسماً على الأصل القومي أو الاستمرارية التاريخية.

**المبحث العشرون: الادعاء بأن الخرائط القديمة تثبت الحدود القومية الحديثة**

قد تظهر في الخرائط القديمة أسماء مناطق أو ممالك أو أقاليم.

لكن الحدود السياسية والإدارية تغيرت مراراً عبر التاريخ.

وقد تستخدم الخريطة اسماً جغرافياً واسعاً لا يطابق حدود دولة حديثة.

كما أن الخرائط الأوروبية القديمة قد تعكس معلومات غير دقيقة أو تصورات سياسية وجغرافية خاصة بمؤلفيها.

إنني أرى أن وجود اسم في خريطة لا يثبت أن جميع سكان المنطقة كانوا ينتمون إلى قومية واحدة.

كما أن خريطة سياسية مقترحة في القرن العشرين لا تثبت قيام الدولة التي رسمتها.

ولهذا يجب دراسة تاريخ الخريطة ومؤلفها والجهة التي نشرتها والغرض الذي أعدت من أجله.

وقد تكون الخريطة وثيقة مهمة لفهم تصور سياسي أو مشروع حدودي، لكنها لا تصبح دليلاً على تنفيذ ذلك المشروع.

نتيجة المراجعة: الخرائط مصادر مهمة لتاريخ الجغرافيا السياسية، لكنها تحتاج إلى قراءة نقدية ولا تكفي وحدها لإثبات الأصول السكانية أو الحقوق السياسية المعاصرة.

**المبحث الحادي والعشرون: الادعاء بأن الهوية القومية الحديثة بلا جذور تاريخية**

قد تظهر الهوية القومية الحديثة في شكل سياسي منظم خلال القرن التاسع عشر أو العشرين.

لكن ذلك لا يعني أنها نشأت من فراغ كامل.

فقد تعتمد على لغة أو دين أو ذاكرة أو تقاليد أو أسماء أقدم.

وقد تتطور هذه العناصر عبر قرون قبل أن تتحول إلى حركة قومية منظمة.

إنني أرى أن دراسة نشأة القومية تحتاج إلى التمييز بين الجذور الثقافية القديمة والتنظيم السياسي الحديث.

ولا يجوز اعتبار كل هوية حديثة اختراعاً بلا أساس، كما لا يجوز افتراض أنها بقيت ثابتة منذ آلاف السنين.

فقد تكون الهوية الحديثة نتيجة إعادة تنظيم عناصر تاريخية أقدم ضمن ظروف سياسية واجتماعية جديدة.

نتيجة المراجعة: الهويات القومية الحديثة قد تستند إلى عناصر تاريخية أقدم، لكن شكلها السياسي ومعانيها وحدودها تتطور في ظروف محددة.

**المبحث الثاني والعشرون: الادعاء بأن شعباً واحداً هو الوريث الحصري لحضارة قديمة**

من المشكلات التي تظهر في الخطابات القومية محاولة احتكار حضارة قديمة ونسبتها إلى جماعة حديثة واحدة.

لكن المجتمعات القديمة لم تكن دائماً متجانسة سكانياً أو لغوياً.

كما أن مناطق الحضارات الكبرى شهدت هجرات وتحولات واختلاطاً عبر قرون طويلة.

وقد يشترك سكان معاصرون من جماعات مختلفة في روابط سكانية أو ثقافية مع سكان المنطقة القدماء.

إنني أرى أن الادعاء بالوراثة الحصرية يحتاج إلى أدلة استثنائية لا توفرها عادة الأسماء أو الرموز أو الجغرافيا وحدها.

كما أن الاعتزاز بحضارة قديمة لا يتطلب نفي صلة الآخرين بها.

ولهذا ينبغي أن تدرس الحضارات القديمة بوصفها نتاجاً تاريخياً لمجتمعات عاشت في ظروفها الخاصة، لا بوصفها ملكية قومية حصرية لجماعة معاصرة.

نتيجة المراجعة: لا يجوز إثبات الوراثة الحصرية لحضارة قديمة اعتماداً على رواية قومية حديثة دون أدلة سكانية وتاريخية متعددة ومستقلة.

**المبحث الثالث والعشرون: ما الذي ثبت وما الذي بقي مفتوحاً؟**

بعد مراجعة الادعاءات السابقة، يمكن تحديد مجموعة من النتائج العامة.

فقد ثبت سقوط نينوى سنة 612 قبل الميلاد، وتطور اللغات السامية في بلاد الرافدين، وانتشار الآرامية، وظهور مؤسسات مسيحية شرقية ذات تاريخ طويل.

كما ثبت تأثير الرحالة والمبشرين الأوروبيين في المعرفة التاريخية الحديثة، وظهور حركات قومية ومشاريع سياسية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين.

وثبت أن آغا بطرس كان شخصية سياسية وعسكرية بارزة، وأن قضية الموصل عولجت عبر مفاوضات دولية وقرارات عصبة الأمم ومعاهدة أنقرة سنة 1926.

وثبت وقوع عمليات قتل جماعي ضد المدنيين في أحداث سميل سنة 1933.

لكن هناك مسائل لا تزال تحتاج إلى تحقيق إضافي، ومنها تفاصيل بعض المراسلات البريطانية سنة 1923، وتاريخ العلم المنسوب إلى آغا بطرس، ومدى تمثيل القيادات المختلفة للسكان، وطبيعة بعض التعهدات السياسية.

إنني أرى أن العلاقة الدقيقة بين الجماعات الحديثة والسكان القدماء لا يمكن اختزالها في نتيجة واحدة تشمل جميع الأفراد والعصور.

ومن هنا فإن قوة البحث لا تكمن في تقديم إجابة قطعية لكل سؤال، بل في تحديد ما تسمح الأدلة بإثباته.

نتيجة المراجعة: توجد وقائع تاريخية ثابتة، ومسائل تفسيرية قابلة للنقاش، وادعاءات تحتاج إلى تحقيق أرشيفي إضافي. ويجب عدم الخلط بين هذه المستويات.

**المبحث الرابع والعشرون: أين وقع الخلط في كتابة التاريخ؟**

يمكن تحديد ثلاثة أنماط رئيسية من الخلط التاريخي.

الأول هو الخلط بين الاستمرارية السكانية والاستمرارية القومية، حيث يستخدم بقاء السكان لإثبات بقاء هوية سياسية دون تغير.

والثاني هو الخلط بين المصطلحات القديمة والحديثة، حيث تقرأ الأسماء الجغرافية أو الدينية القديمة بمعانٍ قومية معاصرة.

أما الثالث فهو الخلط بين الوثيقة وتفسيرها، حيث يتحول رأي مؤلف أو موظف أو قائد سياسي إلى حقيقة تاريخية دون اختبار.

وقد ظهرت هذه الأنماط في كتابات قومية متعددة، ولا تقتصر على جماعة واحدة.

إنني أرى أن النقد التاريخي يجب أن يطبق المعايير نفسها على جميع الروايات، بما فيها الروايات التي يفضلها الباحث شخصياً.

فإذا رفضنا استخدام اسم جغرافي قديم لإثبات قومية حديثة، وجب أن نرفض هذا الاستدلال عندما يستخدم في رواية نؤيدها أيضاً.

وإذا اشترطنا وجود وثيقة أصلية لإثبات وعد سياسي، وجب أن نطبق الشرط نفسه على جميع الوعود والمشاريع.

نتيجة المراجعة: الخلط التاريخي لا يعالج بتفضيل رواية قومية على أخرى، بل بتطبيق قواعد نقد المصادر بصورة متساوية.

**المبحث الخامس والعشرون: النتيجة النهائية للمراجعة**

تكشف مراجعة الادعاءات أن تاريخ بلاد الرافدين لا يمكن اختزاله في سلسلة قومية واحدة، ولا في تفسير ديني واحد، ولا في رواية سياسية نشأت خلال القرن التاسع عشر أو العشرين.

فقد شهدت المنطقة تحولات سكانية ولغوية ودينية وسياسية معقدة، وتركت هذه التحولات آثاراً مختلفة في المجتمعات الحديثة.

كما أن الاكتشافات الأثرية الأوروبية ساهمت في إعادة بناء المعرفة بتاريخ المنطقة، لكنها تأثرت أحياناً بالأفكار الدينية والسياسية السائدة في عصرها.

وقد استخدمت بعض الحركات القومية الحديثة تلك المعرفة لبناء تصورات عن الماضي والهوية.

لكن هذه التصورات تحتاج إلى اختبار مستقل، ولا يجوز أن تحل محل الوثائق الأصلية.

إنني أرى أن التاريخ لا يستعاد بإحلال رواية قومية محل أخرى، بل بإعادة كل ادعاء إلى مصدره، وفحص اللغة والسياق والتاريخ والغاية التي كتبت من أجلها الوثيقة.

كما أن قوة البحث لا تقاس بعدد الادعاءات التي يؤكدها، بل بقدرته على التمييز بين ما ثبت وما بقي احتمالاً وما لا تسنده الأدلة.

نتيجة المراجعة: إعادة قراءة تاريخ بلاد الرافدين تحتاج إلى منهج نقدي يميز بين الوقائع والتفسيرات، ويرفض احتكار الماضي، ويعتمد على الوثائق والنقوش واللغات والآثار.

**خاتمة الفصل الرابع والعشرين**

لم يكن الهدف من هذه المراجعة إنكار تاريخ أي جماعة، ولا إثبات أن شعباً معاصراً يملك الماضي وحده.

بل كان الهدف تحديد الحدود الفاصلة بين الوثيقة والاستنتاج، وبين الاستمرارية والتحول، وبين التاريخ القديم والهوية الحديثة.

وقد أظهرت الفصول السابقة أن كثيراً من الخلافات تنشأ عندما تستخدم الأدلة لإثبات نتائج أوسع مما تسمح به.

كما أظهرت أن بعض الادعاءات السياسية تحتاج إلى تحقيق أرشيفي إضافي قبل اعتمادها.

إنني، بصفتي باحثاً ومؤرخاً كوردياً، أرى أن الدفاع عن تاريخ بلاد الرافدين لا يتحقق بإنكار إسهامات الجماعات المختلفة، ولا بتبني رواية قومية واحدة، بل بإعادة قراءة المصادر الأصلية وإخضاع جميع الادعاءات للمعايير نفسها.

فلا يجوز تحويل سقوط نينوى إلى دليل على اختفاء جميع سكانها، ولا تحويل استمرار السكان إلى دليل على بقاء دولة قديمة، ولا

تحويل اللغة الدينية إلى شهادة قومية، ولا تحويل المذكرة السياسية إلى اعتراف دولي.

كما لا يجوز أن نخلط بين قيمة الاكتشافات الأثرية الأوروبية وبين صحة جميع التفسيرات التي قدمها مكتشفوها.

وقد كان للتأثيرات الدينية والسياسية دور في توجيه بعض مراحل البحث، لكن ذلك لا يلغي القيمة العلمية للنقوش الأصلية ولا يمنع إعادة تفسيرها على أسس أكثر دقة.

ومن هنا فإن النتيجة الأساسية لهذا الفصل هي أن التاريخ يجب أن يبقى مفتوحاً للمراجعة، وأن تكون قوة الاستنتاج متناسبة مع قوة الدليل.

وفي الفصل الخامس والعشرين، والأخير، سنقدم «نحو منهج نقدي لإعادة قراءة تاريخ بلاد الرافدين»، حيث سنضع القواعد النهائية التي ينبغي أن تحكم كتابة التاريخ، ونحدد كيف يمكن الانتقال من الروايات المتنافسة إلى بحث علمي يعتمد على الوثائق والنقوش واللغات والآثار.

**المصادر والمراجع الأساسية للفصل الرابع والعشرين**

**أولاً: المصادر القديمة والأولية**

The Babylonian Chronicle, records concerning the fall of Nineveh, 612 BCE.

Royal inscriptions and administrative texts from ancient Mesopotamia, published in critical editions.

Treaty of Lausanne, 24 July 1923.

League of Nations, Question of the Frontier between Turkey and Iraq, 1925.

Treaty of Ankara, 5 June 1926.

Yusuf Malek, The British Betrayal of the Assyrians, 1935.

British Foreign Office, FO 371, relevant correspondence concerning Iraq, Turkey and displaced Christian communities.

**ثانياً: الدراسات الحديثة**

John Joseph, The Modern Assyrians of the Middle East, 2000.

Adam H. Becker, Revival and Awakening, 2015.

Sargon George Donabed, Reforging a Forgotten History, 2015.

Naures Atto, Hostages in the Homeland, Orphans in the Diaspora, 2011.

Holger Gzella, A Cultural History of Aramaic, 2015.

Gernot Windfuhr, editor, The Iranian Languages, 2009.

David McDowall, A Modern History of the Kurds, 2004.

Benedict Anderson, Imagined Communities, 1983.

Anthony D. Smith, The Ethnic Origins of Nations, 1986.

Eric Hobsbawm and Terence Ranger, editors, The Invention of Tradition, 1983.

**ثالثاً: ملاحظة توثيقية**

يمثل هذا الفصل مراجعة تحليلية للادعاءات التي تناولتها الفصول السابقة، وليس تحقيقاً أرشيفياً جديداً لجميع الوثائق المذكورة.

وتبقى الإحالات المتعلقة بمراسلات أكتوبر 1923 وعلم آغا بطرس بحاجة إلى مراجعة النسخ الأصلية قبل اعتماد نتائج نهائية بشأنها.

**الفصل الخامس والعشرون**

**نحو منهج نقدي لإعادة قراءة تاريخ بلاد الرافدين: تحرير الوثيقة من سلطة الرواية وإعادة الاعتبار إلى التاريخ المسكوت عنه**

**مقدمة الفصل الأخير**

بعد رحلة بحثية امتدت عبر أربعة وعشرين فصلاً، تناولت فيها تاريخ بلاد الرافدين، وحضاراتها القديمة، ولغاتها، ونقوشها، ومؤسساتها الدينية، والاكتشافات الأثرية الأوروبية، ثم انتقلت إلى

التحولات السياسية والقومية التي شهدتها المنطقة خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، أصل اليوم إلى الفصل الأخير من هذا الكتاب، لا لأعلن أنني امتلكت الحقيقة التاريخية كاملة، وإنما لأضع أمام القارئ خلاصة المنهج الذي اتبعته، والأسئلة التي دفعتني إلى إعادة فتح ملفات اعتاد كثيرون التعامل معها بوصفها قضايا محسومة.

لقد بدأت هذا العمل وأنا أحمل سؤالاً ظل يرافقني طوال سنوات اهتمامي بتاريخ كوردستان وبلاد الرافدين: كيف تشكلت الصورة التاريخية التي نقرؤها اليوم عن هذه المنطقة؟ ومن الذين شاركوا في صياغتها؟ وما العلاقة بين النقوش الأصلية التي تركها سكان البلاد، وبين الروايات التي ظهرت بعد آلاف السنين، ثم تحولت إلى مرجعيات دينية وسياسية وقومية؟

لم يكن هذا السؤال موجهاً إلى شعب بعينه، ولا إلى مؤسسة دينية بعينها، ولا إلى مدرسة أكاديمية واحدة. فقد أدركت منذ البداية أن كتابة التاريخ عملية معقدة، تتداخل فيها الوثيقة مع التفسير، والمعرفة مع السلطة، والاكتشاف العلمي مع المصالح السياسية، والذاكرة الجماعية مع الرغبة الإنسانية في العثور على جذور بعيدة للهوية المعاصرة.

وقد وجدت أن المشكلة لا تكمن دائماً في تزوير الوثيقة أو اختلاق النص، بل قد تبدأ من عملية أبسط وأكثر تأثيراً: اقتطاع عبارة من سياقها، أو توسيع معنى اسم قديم، أو تحويل احتمال لغوي إلى حقيقة سكانية، أو اعتبار مشروع سياسي لم ينفذ دولة قائمة، أو تقديم شهادة رحالة أوروبي بوصفها حكماً نهائياً في أصول جماعة بشرية.

ومن هنا اخترت أن يكون هذا الكتاب محاولة لإعادة الاعتبار إلى المصدر الأصلي، وإلى الفروق التي ينبغي أن يحافظ عليها المؤرخ بين ما تثبته الوثيقة وما يستنتجه منها، وبين التاريخ القديم والهوية الحديثة، وبين استمرار السكان واستمرار الدولة، وبين اللغة التي استخدمتها جماعة وبين القومية التي ينسبها إليها مؤلف لاحق.

وأنا، بوصفي باحثاً ومؤرخاً كوردياً، لا أخفي أن اهتمامي بهذا الموضوع يرتبط أيضاً بما أراه من حاجة إلى إعادة دراسة تاريخ الكورد وسكان زاغروس وبلاد الرافدين بعيداً عن التهميش والمبالغة معاً. لكنني أؤمن بأن الدفاع عن التاريخ الكوردي لا يكتسب قوته من تبني كل رواية تربطه بحضارة قديمة، بل من الاستعداد لإخضاع تلك الروايات للمعايير النقدية نفسها التي أطالب الآخرين باحترامها.

ولهذا فإن الفصل الأخير ليس إعادة سرد لما ورد في الفصول السابقة، وإنما محاولة لصياغة موقف منهجي واضح: كيف ينبغي أن نقرأ الوثيقة؟ وكيف نكشف انتقال الفرضية إلى حقيقة شائعة؟ وكيف ندرس دور التفسيرات التوراتية والأوروبية دون إنكار الإنجازات العلمية الحقيقية؟ وكيف نحمي تاريخ المجتمعات المحلية من الاحتكار القومي دون أن ننكر حقوق الجماعات المعاصرة في تعريف نفسها؟

إنني أريد أن يكون هذا الفصل خاتمة لكتاب، وبداية لسؤال أكبر: هل نستطيع أن نكتب تاريخ بلاد الرافدين انطلاقاً من أدلتها الأصلية، وأن نسمح للماضي بأن يتحدث بلغته وسياقه، بدلاً من أن نجبره على ترديد ما نريد نحن سماعه؟

## المبحث الأول: لماذا أعدت فتح هذا الملف التاريخي؟

لم أبدأ هذا البحث لأنني أريد أن أنتزع تاريخ شعب وأمنحه لشعب آخر، ولا لأنني أبحث عن انتصار لفظي في صراع الهويات المعاصرة. لقد بدأت لأنني وجدت أن تاريخ بلاد الرافدين يقدم أحياناً للقارئ في صورة مكتملة، بينما تكشف العودة إلى مصادره عن أسئلة لم تحسم، وتأويلات تغيرت، وافتراضات اكتسبت مع الزمن قوة الحقائق الشائعة.

كان السؤال الذي رافقني طوال هذه الدراسة يتعلق بالطريقة التي تنتقل بها المعرفة التاريخية من الوثيقة الأصلية إلى الكتاب الأكاديمي، ثم إلى الموسوعة والمدرسة والإعلام والخطاب السياسي. ففي كل مرحلة من هذه المراحل قد يحدث اختصار أو إعادة تفسير أو حذف للسياق، حتى تصبح النتيجة النهائية مختلفة عن حدود الشاهد الأول.

وقد لاحظت أن بعض الروايات تستند إلى أسماء قديمة موثقة، لكنها تستخدم تلك الأسماء لإثبات انتماءات قومية لم تكن معروفة بالمعنى الحديث في زمن كتابة النصوص. كما وجدت أن بعض المؤلفين يتعاملون مع استمرار المؤسسات الدينية بوصفه استمراراً سياسياً، أو مع بقاء السكان في منطقة معينة بوصفه دليلاً على ثبات هويتهم عبر آلاف السنين.

إنني أرى أن إعادة فتح هذا الملف ليست اعتراضاً على وجود المعرفة التاريخية الحديثة، وإنما اعتراض على تحويل نتائجها إلى أحكام لا تقبل المراجعة. فالعلم لا يكتسب قوته من عدد الذين يكررون استنتاجاً معيناً، بل من قدرته على عرض الأدلة التي تسمح للآخرين بفحصه.

ولذلك لم يكن هدفي هدم تاريخ بلاد الرافدين، بل إعادة التمييز بين تاريخها الذي يمكن توثيقه، والتفسيرات التي أضيفت إليه في مراحل لاحقة.

وأعتبر أن هذا التمييز هو البداية الضرورية لأي مشروع يريد إعادة قراءة الماضي دون أن يقع في فخ استبدال رواية قومية بأخرى.

## المبحث الثاني: بلاد الرافدين قبل أن تصبح موضوعاً للتفسير الأوروبي

كانت بلاد الرافدين تمتلك تاريخها قبل وصول الرحالة والمنقبين الأوروبيين إليها بقرون طويلة. فقد ترك سكانها آلاف النصوص المسمارية، وشيدوا المدن والمعابد والقصور، وطوروا نظم الإدارة والقانون والتجارة والعلوم، وأنتجوا تراثاً أدبياً ودينياً وسياسياً واسعاً.

ولم تكن هذه المجتمعات تنتظر قارئاً أوروبياً لكي تصبح جزءاً من التاريخ الإنساني. فقد كانت لها مؤسساتها وأسماؤها ولغاتها وطرقها الخاصة في تسجيل الأحداث وتفسير العالم.

لكن المعرفة الأكاديمية الحديثة بهذه الحضارات تشكلت عبر عملية طويلة من اكتشاف النصوص وفك أنظمة الكتابة ومقارنتها بالمصادر الأخرى. وقد أسهم باحثون أوروبيون في هذه العملية إسهاماً علمياً حقيقياً، ولا يصح إنكار ذلك.

غير أن الاعتراف بقيمة الاكتشاف لا يلزمنا بقبول جميع التفسيرات التي صاحبته.

فقد جاء بعض المنقبين إلى الشرق الأوسط وهم يحملون تصورات دينية وتاريخية سابقة، وكانوا يبحثون عن مدن وملوك وأحداث عرفوها من النصوص الكتابية. وقد أثرت هذه الخلفيات في اختيار بعض مواقع البحث، وفي العناوين التي استخدموها، وفي الطريقة التي قدموا بها الاكتشافات إلى الجمهور الأوروبي.

وهنا أرى ضرورة الفصل بين تاريخ الاكتشاف وتاريخ التفسير. فالأول يتعلق بما عثر عليه الباحثون وكيف قرؤوه، أما الثاني فيتعلق بالمعاني التي نسبوها إلى المكتشفات.

وقد كان بإمكان اكتشاف أثري صحيح أن يستخدم في بناء تفسير تاريخي يحتاج إلى مراجعة، كما كان بإمكان نص مسماري أصيل أن يقدم للجمهور ضمن إطار ديني أو سياسي أضيق من مضمونه الفعلي.

إنني أرى أن استعادة تاريخ بلاد الرافدين لا تعني إنكار أعمال المنقبين الأوروبيين، بل تعني إعادة قراءة نتائجهم في ضوء النصوص الأصلية والمعرفة اللاحقة، والاعتراف بأن الحضارات التي درسوها كانت أوسع وأغنى من الأسئلة التي حملوها معهم.

## المبحث الثالث: التوراة بين المصدر التاريخي والمرجع التفسيري

لا يمكن دراسة بدايات علم آثار الشرق الأدنى الحديث دون الاعتراف بتأثير النصوص التوراتية في اهتمام بعض الباحثين الأوروبيين بالمنطقة.

فقد ارتبطت أسماء مدن وملوك وأحداث في الوعي الأوروبي بروايات دينية سابقة، وسعى بعض الباحثين إلى العثور على شواهد أثرية تتعلق بها. وكان هذا الاهتمام أحد العوامل التي

ساهمت في توجيه التنقيبات الأولى وفي تقديم الاكتشافات إلى الجمهور.

لكن النص الديني ليس بديلاً تلقائياً عن الوثيقة المعاصرة للحدث.

فإذا ورد اسم ملك في نص توراتي، وظهر الاسم نفسه في نقش مسماري، فإن المقارنة بين النصين قد تكون مفيدة، لكنها لا تعني أن جميع تفاصيل الرواية الدينية أصبحت مثبتة.

كما أن وجود اختلاف بين النصين لا يسمح تلقائياً بإعلان أحدهما مزوراً.

بل يجب تحديد تاريخ كل نص، والغاية التي كتب من أجلها، ونوع المعلومات التي يقدمها، ومدى قربه من الأحداث التي يرويها.

وقد كانت النصوص الملكية المسمارية نفسها تحمل أحياناً خطاباً دعائياً يمجد الحاكم ويبالغ في انتصاراته. ولذلك فإنها لا تقرأ بوصفها سجلات محايدة في جميع تفاصيلها، لمجرد أنها أقدم أو أقرب إلى الحدث.

إنني أرى أن تحرير تاريخ بلاد الرافدين من هيمنة تفسير واحد لا يعني استبعاد التوراة من البحث، بل وضعها في موقعها الصحيح ضمن مجموعة المصادر، وإخضاعها للمعايير النقدية نفسها التي تطبق على النقوش والحوليات والروايات اليونانية وغيرها.

فالتاريخ لا يكتب بإعطاء حصانة لمصدر ديني، ولا بإعطاء حصانة مقابلة لمصدر مسماري، بل بمقارنة الشواهد وتحديد ما يمكن إثباته من خلالها.

**المبحث الرابع: لماذا لا تكفي الترجمة وحدها؟**

قد يعتقد القارئ أن العثور على نقش قديم وترجمته يحسم الخلاف التاريخي. لكن الترجمة ليست نهاية البحث، بل إحدى مراحله.

فالنصوص القديمة كتبت بلغات تنتمي إلى نظم لغوية وثقافية تختلف عن لغاتنا الحديثة، وقد تحمل الكلمة الواحدة معاني متعددة بحسب السياق.

كما أن أسماء الشعوب والأقاليم والوظائف السياسية لا تتطابق دائماً مع المصطلحات الحديثة.

فقد يدل اسم معين على سكان مدينة، أو رعايا ملك، أو إقليم إداري، أو جماعة لغوية، دون أن يكون مرادفاً لكلمة قومية بمعناها المعاصر.

ولهذا يجب أن يبدأ التحقيق من اللفظ الأصلي، ثم من استعمالاته في نصوص أخرى، ثم من السياق الذي ورد فيه.

ولا يجوز أن نختار ترجمة لأنها تؤيد موقفنا السياسي، ثم نستبعد الترجمات الأخرى دون مناقشة.

كما ينبغي التمييز بين قراءة العلامات المسمارية وبين تفسير دلالة النص. فقد يتفق الباحثون على قراءة اسم معين، ويختلفون في تحديد المنطقة التي يشير إليها أو طبيعة الجماعة التي حملته.

إنني أرى أن هذا الاختلاف لا يمثل فشلاً للعلم، بل جزءاً من طبيعته النقدية.

ومن واجب الباحث الذي لا يتخصص في قراءة لغة قديمة أن يحدد الطبعة العلمية والترجمة التي اعتمد عليها، وأن يبين مواضع الخلاف عندما تكون مؤثرة في استنتاجه.

فالمؤرخ لا يصبح أكثر دقة عندما يخفي الاختلافات، بل عندما يوضح للقارئ أين ينتهي النص الأصلي وأين يبدأ تفسيره.

**المبحث الخامس: التاريخ الكوردي وضرورة التحرر من ردود الفعل**

بوصفي مؤرخاً كوردياً، لا أستطيع تجاهل أن التاريخ الكوردي تعرض في مراحل مختلفة للتهميش والتبسيط، وأن تاريخ مناطق كوردستان كثيراً ما كتب من منظور الدول والإمبراطوريات التي حكمتها.

وقد أدى ذلك أحياناً إلى تراجع حضور المجتمعات المحلية في السرديات التاريخية، رغم دورها في الحياة الاقتصادية والعسكرية والثقافية.

لكن الدفاع عن التاريخ الكوردي لا ينبغي أن يدفعنا إلى تبني ادعاءات لا تثبتها المصادر.

فإذا أردت دراسة العلاقة بين الكورد والميديين، فعلي أن أبدأ بالنصوص المتعلقة بالميديين، وبالمعرفة اللغوية المتاحة، وبالمصادر التي تناولت سكان زاغروس في العصور اللاحقة.

ولا يكفي التشابه الجغرافي أو اللغوي العام لإثبات تطابق كامل بين شعبين تفصل بينهما قرون طويلة.

كما لا يجوز أن أنسب كل حضارة ظهرت في زاغروس إلى الكورد المعاصرين دون أدلة محددة.

وفي المقابل، لا يجوز أن يستخدم غياب النصوص الكوردية المبكرة لإنكار التاريخ الطويل للسكان الذين ساهموا في تشكل المجتمع الكوردي.

فالمسألة تتعلق بالتطور التاريخي، لا بوجود شعب نقي وثابت منذ بداية الزمن.

إنني أرى أن قوة التاريخ الكوردي لا تحتاج إلى المبالغة، بل إلى تحقيق أدق في النقوش والأسماء واللغات والوثائق المحلية.

وأرفض أن يكون ردنا على تهميش تاريخنا هو الوقوع في الأخطاء المنهجية نفسها التي ننتقدها لدى الآخرين.

فإذا طالبنا بإعادة الاعتبار إلى التاريخ الكوردي، وجب أن نطالب في الوقت نفسه بإعادة الاعتبار إلى الحقيقة التاريخية، حتى عندما لا توافق بعض نتائجها توقعاتنا.

**المبحث السادس: الحوريون والميديون وسكان زاغروس**

احتل الحوريون مكانة مهمة في تاريخ شمال بلاد الرافدين والأناضول خلال الألفين الثالث والثاني قبل الميلاد، وتركوا شواهد لغوية وسياسية وثقافية مهمة.

كما ظهر الميديون في المصادر خلال الألف الأول قبل الميلاد، وأصبحوا قوة سياسية بارزة في تاريخ المنطقة.

لكن العلاقة بين هذه المجتمعات وبين الجماعات الحديثة تحتاج إلى تمييز واضح بين الاستمرارية الجغرافية والاستمرارية السكانية واللغوية والقومية.

فاللغة الحورية ليست لغة إيرانية، بينما تنتمي الكوردية إلى الفرع الإيراني من اللغات الهندية الأوروبية.

ولهذا لا يجوز القول إن الكوردية امتداد لغوي مباشر للحورية.

لكن الاختلاف اللغوي لا يمنع احتمال مساهمة سكان قدامى من المنطقة في التكوين السكاني للمجتمعات اللاحقة.

كما أن وجود عناصر سكانية قديمة في تاريخ منطقة ما لا يعني أنها احتفظت باللغة أو الهوية نفسها.

أما الميديون، فإن محدودية الشواهد المباشرة على لغتهم تفرض الحذر عند تحديد علاقتها التفصيلية بالكوردية الحديثة.

إنني أرى أن البحث في أصول الكورد يجب أن يظل مفتوحاً على الأدلة الجديدة، بعيداً عن النفي المطلق والإثبات المطلق.

وقد يكون من الممكن دراسة استمراريات جغرافية وسكانية وثقافية في زاغروس، لكن تحويل هذه الاستمراريات إلى سلسلة قومية واحدة غير منقطعة يحتاج إلى أدلة لا توفرها الجغرافيا وحدها.

إن الدفاع العلمي عن تاريخ الكورد يبدأ من الاعتراف بتعقيد هذا التاريخ، لا من اختزاله في معادلة بسيطة تجعل كل سكان زاغروس القدماء جماعة واحدة تحمل اسماً حديثاً.

**المبحث السابع: لماذا يجب إعادة قراءة المصادر اليونانية والرومانية؟**

تقدم المصادر اليونانية والرومانية معلومات مهمة عن شعوب الشرق الأدنى ومناطقه، لكنها كتبت من خارج كثير من المجتمعات التي تصفها.

وقد استخدم مؤلفوها أسماء جغرافية وإثنية تختلف أحياناً عن التسميات المحلية، كما أن بعضهم اعتمد على أخبار منقولة أو معلومات جغرافية غير دقيقة.

ولهذا لا يجوز التعامل مع الاسم الوارد في مصدر يوناني باعتباره تعريفاً ذاتياً للسكان دون دليل.

كما ينبغي التمييز بين المؤلف الذي عاصر الأحداث والمؤلف الذي كتب عنها بعد قرون.

فقد تتغير حدود الأقاليم ومعاني الأسماء، وقد ينقل المؤلف اللاحق مصطلحاً قديماً دون أن يكون مستخدماً في عصره بالمعنى نفسه.

ومن هنا فإن المقارنة بين النصوص اليونانية والرومانية والمسمارية والآرامية والفارسية وغيرها ضرورية لفهم تاريخ التسميات.

إنني أرى أن المشكلة لا تكمن في استخدام المصادر اليونانية والرومانية، بل في منحها سلطة نهائية عندما يتعلق الأمر بتحديد هوية مجتمعات لم تترك لنا شهادات ذاتية كافية.

فقد يقدم المؤلف الخارجي وصفاً مهماً، لكنه يظل وصفاً يحتاج إلى المقارنة بالمصادر الأخرى.

ولا ينبغي أن يكون الهدف العثور على اسم يؤيد رواية قومية معاصرة، بل تحديد معنى الاسم في زمن استعماله.

وإذا تعارضت التسميات الخارجية مع الشواهد المحلية، وجب تفسير هذا التعارض بدلاً من إخفائه.

**المبحث الثامن: المسيحية وتحول الهويات في بلاد الرافدين**

كان انتشار المسيحية في بلاد الرافدين وشمالها من أهم التحولات الدينية والثقافية التي شهدتها المنطقة خلال القرون الأولى للميلاد.

وقد نشأت مؤسسات كنسية وتقاليد أدبية ولغوية أثرت في حياة المجتمعات المحلية، وأسهمت في تشكيل شبكات واسعة من التعليم والكتابة والعبادة.

لكن التحول الديني لا يعني أن السكان الذين اعتنقوا المسيحية كانوا جميعاً من أصل واحد.

كما أن استعمال لغة دينية مشتركة لا يثبت وحدة الهوية القومية لجميع المؤمنين.

وقد أصبحت السريانية الكلاسيكية لغة أدبية وطقسية مهمة، واستخدمت في مجتمعات متعددة.

لكن تاريخ اللغة الدينية لا يطابق بالضرورة تاريخ اللغات المحكية أو الأسماء القومية.

ومن هنا فإن دراسة المسيحيين الشرقيين تحتاج إلى الفصل بين تاريخ الكنائس وتاريخ الجماعات السكانية وتاريخ التسميات السياسية.

إنني أرى أن هذا التمييز ضروري لفهم التحولات التي حدثت خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، عندما اكتسبت بعض الأسماء الدينية والتاريخية دلالات قومية جديدة.

كما ينبغي دراسة التحول الديني بوصفه عملية تاريخية قد تشمل استمرار السكان مع تغير معتقداتهم ومؤسساتهم.

فلا يجوز أن نحول انتشار المسيحية إلى دليل على انتقال جماعة سكانية واحدة إلى جميع المناطق التي ظهرت فيها الكنائس، كما لا يجوز أن نعتبر استمرار الكنيسة دليلاً على استمرار دولة قديمة.

**المبحث التاسع: من الكنيسة إلى الحركة القومية الحديثة**

شهدت المجتمعات المسيحية الشرقية خلال العصر الحديث تحولات مرتبطة بالتعليم والطباعة والهجرة والاتصالات الأوروبية والتغيرات السياسية.

وقد ظهرت حركات ثقافية وقومية استخدمت أسماء تاريخية وقدمت تصورات جديدة عن الماضي.

لكن هذه التحولات لم تكن نتيجة عامل واحد.

فقد أسهمت المؤسسات الكنسية والمدارس والمثقفون المحليون والجمعيات المهاجرة والظروف السياسية في تشكيل الخطاب الحديث.

كما أن اختلاف الكنائس والتسميات واللغات أدى إلى ظهور مشاريع هوية متعددة.

ومن هنا فإن دراسة القومية الحديثة تحتاج إلى تحديد تاريخ ظهور المؤسسات والبرامج والمطبوعات والرموز.

ولا يكفي العثور على اسم قديم لإثبات أن الحركة السياسية الحديثة كانت موجودة في العصور القديمة.

كما لا يجوز إنكار الهوية المعاصرة لمجرد أن تنظيمها السياسي ظهر حديثاً.

إنني أرى أن الهوية الحديثة حقيقة اجتماعية، أما روايات أصولها القديمة فهي ادعاءات تاريخية تحتاج إلى أدلة مستقلة.

ولهذا فإن المؤرخ يستطيع دراسة تاريخ تشكل الهوية دون أن يقرر للناس كيف ينبغي أن يعرفوا أنفسهم.

كما يستطيع نقد الروايات المتعلقة بالأصول القديمة دون إنكار وجود الجماعة التي تتبناها اليوم.

**المبحث العاشر: الوثائق البريطانية بين الإدارة وصناعة المعرفة**

تحتفظ الأرشيفات البريطانية بمراسلات وتقارير ومذكرات تتعلق بالعراق وكوردستان والجماعات المسيحية الشرقية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين.

وتكتسب هذه الوثائق أهمية كبيرة لأنها تكشف عن طريقة تفكير المسؤولين البريطانيين ومصالحهم ومواقفهم من القيادات المحلية.

لكن الوثيقة البريطانية ليست مرآة محايدة لجميع الوقائع.

فقد يكتب الموظف تقريره لخدمة غرض إداري أو سياسي، وقد يعتمد على مترجم أو وسيط محلي، وقد ينقل معلومات لم يتحقق منها بنفسه.

كما أن بعض المراسلات يعبر عن رأي شخصي أو مقترح لم تعتمده الحكومة.

ومن هنا فإن وجود وثيقة في أرشيف وزارة الخارجية لا يعني أن مضمونها يمثل سياسة رسمية نهائية.

ويجب تحديد اسم المرسل وصفته والجهة التي تلقت الوثيقة وتاريخها ومرفقاتها والقرارات التي ترتبت عليها.

كما ينبغي مقارنة الوثائق البريطانية بالمصادر العثمانية والعراقية والفرنسية والمحلية عندما تكون متاحة.

إنني أرى أن الاعتماد على أرشيف دولة واحدة قد يؤدي إلى إعادة إنتاج منظور تلك الدولة، حتى عندما يكون الباحث ناقداً لها.

ولهذا فإن إعادة قراءة التاريخ تحتاج إلى توسيع قاعدة المصادر، وإلى البحث عن أصوات المجتمعات المحلية التي ظهرت أحياناً في الوثائق الرسمية بوصفها موضوعاً للإدارة، لا بوصفها طرفاً يمتلك روايته الخاصة.

**المبحث الحادي عشر: آغا بطرس والحدود الفاصلة بين المشروع والدولة**

أظهرت دراسة آغا بطرس أن المرحلة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى شهدت مشاريع سياسية متعددة تتعلق بمستقبل الجماعات النازحة.

وقد سعت قيادات مختلفة إلى الحصول على الحماية أو الاستيطان أو الاعتراف السياسي.

لكن المشروع السياسي لا يصبح دولة بمجرد تقديمه إلى حكومة أجنبية.

كما أن الخريطة المقترحة لا تتحول إلى حدود دولية دون اتفاق أو قرار نافذ، والعلم المقترح لا يصبح علماً رسمياً لدولة لم يثبت قيامها.

ومن هنا فإن دراسة مشاريع آغا بطرس تحتاج إلى الوثائق الأصلية التي تحدد طبيعة مطالبه والجهات التي تعاملت معه.

كما يجب تحديد مدى تمثيله للجماعات التي تحدث باسمها.

إنني أرى أن المذكرات السياسية لا يجوز أن تتحول إلى دليل على إجماع السكان أو على اعتراف دولي لم يصدر.

وقد بينت الفصول السابقة أن بعض الإحالات المتعلقة بمراسلات أكتوبر سنة 1923 تحتاج إلى فحص النسخ الأصلية قبل استخدامها لإثبات اعتماد مشروع سياسي أو علم معين.

ولهذا فإنني أميز بين وجود مشروع تاريخي موثق، وبين نجاح ذلك المشروع في الحصول على اعتراف سياسي، وبين قيام دولة تمتلك مؤسسات وسلطة فعلية.

فلكل مستوى من هذه المستويات أدلته الخاصة، ولا يجوز الانتقال بينها دون وثيقة تسمح بذلك.

**المبحث الثاني عشر: يوسف مالك وحدود الشهادة السياسية**

قدم يوسف مالك في كتابه الصادر سنة 1935 رواية شديدة النقد للسياسة البريطانية تجاه الجماعات التي استخدم لها التسمية الآشورية.

وقد كان كتابه نتاجاً لمرحلة شهدت أزمات سياسية وأحداث عنف، ولا سيما مأساة سميل سنة 1933.

وتكمن أهميته في أنه يحفظ جانباً من الخطاب السياسي والشهادات والمراسلات التي كانت متداولة في ذلك العصر.

لكن المؤلف كتب من موقع سياسي واضح، ولذلك فإن تفسيراته تحتاج إلى المقارنة بالمصادر المستقلة.

فقد يكون شاهداً مهماً على أحداث عاصرها، لكنه لا يمتلك سلطة خاصة على تاريخ الممالك القديمة.

كما أن اتهامه لبريطانيا بالخيانة يحتاج إلى تحديد الوعود والالتزامات التي يرى أنها نقضت.

ومن هنا فإن دراسة كتابه لا ينبغي أن تتحول إلى قبول شامل أو رفض شامل.

بل يجب فحص كل وثيقة وكل ادعاء على حدة.

إنني أرى أن الكتاب السياسي يمكن أن يكون مصدراً أولياً مهماً لفهم موقف صاحبه، لكنه لا يصبح حكماً تاريخياً نهائياً لمجرد أنه كتب قريباً من الأحداث.

كما أن اختلافنا مع تفسير المؤلف لا يبرر تجاهل المعلومات التي يمكن التحقق منها في كتابه.

وهذه هي القاعدة التي ينبغي أن تحكم التعامل مع جميع المذكرات السياسية، سواء وافقت موقف الباحث أم خالفته.

**المبحث الثالث عشر: سميل وضرورة الفصل بين الجريمة والرواية القومية**

وقعت أحداث سميل سنة 1933، وشهدت عمليات قتل جماعي استهدفت مدنيين من الجماعات المسيحية المعنية.

وقد تركت هذه الأحداث آثاراً عميقة في تاريخ العراق الحديث وذاكرة الضحايا.

لكن دراسة الجريمة تحتاج إلى تحديد المسؤوليات العسكرية والسياسية، ولا يجوز استخدامها لإثبات ادعاءات أخرى لا ترتبط بها مباشرة.

فإثبات تعرض جماعة للقتل لا يثبت بالضرورة جميع الروايات المتعلقة بأصولها القديمة.

كما أن نقد تلك الروايات لا ينفي وقوع الجريمة أو مسؤولية مرتكبيها.

إنني أرى أن المؤرخ مطالب بحماية استقلال الوقائع التاريخية عن الصراعات السياسية اللاحقة.

ويجب أن تدرس سميل بوصفها مأساة حقيقية في تاريخ الدولة العراقية الحديثة، مع تحديد المسؤوليات دون تعميمها على الشعوب والأديان.

كما ينبغي الفصل بين تحليل السياسات البريطانية والعراقية وبين إصدار أحكام جماعية على السكان.

فالمسؤولية التاريخية تتعلق بالأفعال والقرارات والجهات التي شاركت فيها، ولا تنتقل تلقائياً إلى جميع أفراد جماعة دينية أو قومية.

إن احترام الضحايا لا يتطلب قبول كل رواية سياسية، كما أن النقد التاريخي لا يبرر إنكار المأساة.

**المبحث الرابع عشر: كيف نمنع التزوير في كتابة التاريخ؟**

لا يمكن منع الأخطاء التاريخية بمجرد إعلان الالتزام بالحقيقة.

بل يحتاج البحث إلى إجراءات واضحة تسمح للآخرين بمراجعة النتائج.

وأول هذه الإجراءات هو تحديد المصدر الأصلي لكل معلومة مهمة.

فإذا وردت عبارة في نقش، وجب تحديد رقم النقش وموضع نشره وقراءته وترجمته.

وإذا وردت معلومة في مراسلة بريطانية، وجب تحديد رقم الملف والوثيقة وتاريخها والصفحة أو الورقة.

وإذا استند الباحث إلى كتاب حديث، وجب تحديد الطبعة والصفحة والمصدر الذي اعتمد عليه المؤلف.

كما ينبغي الفصل بين الاقتباس المباشر والتلخيص والتفسير.

ولا يجوز وضع كلمات بين علامتي اقتباس ما لم تكن مطابقة للمصدر.

ومن الضروري أيضاً بيان درجة اليقين.

فقد تكون النتيجة مثبتة، أو راجحة، أو محتملة، أو غير محسومة.

إنني أرى أن الاعتراف بعدم الحسم ليس ضعفاً في البحث، بل علامة على احترام الأدلة.

كما أن التزوير المتعمد يختلف عن الخطأ العلمي أو الاختلاف في التفسير، ولا يجوز اتهام مؤرخ بالتزوير دون إثبات فعل محدد يتعلق بتغيير وثيقة أو اختلاق شاهد أو إخفاء معلومة على نحو متعمد.

فقد يكون الاستنتاج خاطئاً دون أن يكون صاحبه مزوراً، وقد يكون النص صحيحاً لكن تفسيره غير مقنع.

ولهذا فإن دقة المصطلحات الأخلاقية لا تقل أهمية عن دقة المصطلحات التاريخية.

**المبحث الخامس عشر: خطر تحويل الفرضية إلى حقيقة قومية**

قد تبدأ الرواية التاريخية بفرضية يقدمها باحث في كتاب محدود الانتشار.

ثم ينقلها مؤلف آخر، وتظهر في مقالة أو موسوعة أو موقع إلكتروني.

ومع مرور الزمن قد تصبح المعلومة شائعة، حتى يظن القراء أنها ثابتة منذ زمن طويل.

لكن تكرار الادعاء لا يضيف إليه دليلاً جديداً.

فإذا كانت جميع المصادر الحديثة تعتمد على مؤلف واحد، فإن كثرتها لا تعني وجود شهادات مستقلة.

ومن هنا ينبغي تتبع سلسلة النقل حتى الوصول إلى أقدم شاهد.

وقد يتبين أن المعلومة بدأت بتخمين أو قراءة غير مؤكدة أو تفسير سياسي.

إنني أرى أن هذا التحول من الفرضية إلى الحقيقة الشائعة يمثل أحد أخطر المشكلات في كتابة التاريخ القومي.

فقد يصبح الاسم الذي استخدمه باحث على سبيل الاحتمال دليلاً قاطعاً لدى مؤلف لاحق، ثم يتحول إلى شعار سياسي يتكرر دون مراجعة.

ولا يعني هذا أن كل رواية شائعة خاطئة، لكنه يعني أن شهرتها لا تكفي لإثباتها.

ولهذا فإن واجب المؤرخ هو العودة إلى نقطة البداية، وتحديد ما إذا كانت الأدلة قد ازدادت بالفعل، أم أن عدد الذين يكررون الفرضية هو الذي ازداد فقط.

**المبحث السادس عشر: كيف نقرأ التاريخ عندما تتعارض المصادر؟**

قد تقدم وثيقتان معاصرتان روايتين مختلفتين للحدث نفسه.

وقد يكون الاختلاف ناتجاً عن موقع الكاتب أو معلوماته أو غرضه السياسي.

ولا يجوز اختيار الرواية التي توافق موقفنا وإهمال الأخرى.

بل ينبغي تحديد الظروف التي كتبت فيها كل وثيقة، ومدى قرب صاحبها من الحدث، والمعلومات التي كان يستطيع الوصول إليها.

كما ينبغي البحث عن شواهد مستقلة يمكن أن تساعد على الترجيح.

وقد لا تسمح الأدلة بحسم جميع التفاصيل.

وفي هذه الحالة يجب عرض الاختلاف بوضوح، وتحديد ما يمكن إثباته وما يبقى موضع خلاف.

إنني أرى أن التاريخ النقدي لا يشترط أن يقدم جواباً قاطعاً لكل سؤال.

فقد يكون من الممكن إثبات وقوع حدث معين، بينما يبقى عدد المشاركين فيه أو دوافعهم أو بعض تفاصيله غير محسوم.

وقد تتفق المصادر على النتيجة العامة، لكنها تختلف في تفسير الأسباب.

ولهذا فإن المؤرخ يجب أن يميز بين الخلاف حول وقوع الحدث، والخلاف حول تفسيره، والخلاف حول التفاصيل المرتبطة به.

ولا يجوز أن يؤدي الاختلاف في تفصيل معين إلى إنكار جميع الوقائع التي تؤكدها الأدلة الأخرى.

**المبحث السابع عشر: الأرشيف المحلي الذي غاب عن كثير من الدراسات**

اعتمدت دراسات كثيرة عن تاريخ بلاد الرافدين الحديث على الأرشيفات الأوروبية، بسبب وفرة الوثائق المحفوظة فيها وسهولة الوصول النسبي إليها.

لكن هذا الاعتماد قد يؤدي إلى تراجع حضور المصادر المحلية.

فقد تحتفظ العائلات والكنائس والمؤسسات الدينية والبلديات بسجلات ومراسلات وصور ووثائق مهمة.

كما قد توجد روايات شفوية تحفظ تفاصيل عن الهجرة والاستيطان والعلاقات الاجتماعية.

ومن الضروري جمع هذه المصادر ومقارنتها بالأرشيفات الرسمية.

لكن الرواية الشفوية تحتاج أيضاً إلى نقد تاريخي، لأنها قد تتأثر بالذاكرة الفردية والتحولات السياسية.

إنني أرى أن إعادة كتابة التاريخ تحتاج إلى توسيع قاعدة المصادر، لا إلى استبدال الأرشيف الأوروبي برواية محلية غير مفحوصة.

كما ينبغي الاهتمام بوثائق المجتمعات التي لم تمتلك مؤسسات دولة قوية، لأن غيابها عن الأرشيفات الرسمية لا يعني غيابها عن التاريخ.

وقد تكشف سجلات الضرائب والأوقاف والمحاكم والكنائس والعائلات عن تفاصيل لا تظهر في التقارير السياسية الكبرى.

ومن هنا فإن إعادة الاعتبار إلى التاريخ المحلي تمثل جزءاً أساسياً من مشروع إعادة قراءة بلاد الرافدين وكوردستان.

**المبحث الثامن عشر: لماذا يجب أن ندرس تاريخ الشعوب معاً؟**

لم تكن بلاد الرافدين وكوردستان مناطق تعيش فيها الشعوب بمعزل عن بعضها.

فقد تداخلت القرى والأسواق والطرق التجارية والعلاقات العائلية واللغات والأديان.

وقد شارك الكورد والعرب والتركمان والمسيحيون والإيزيديون واليهود وغيرهم في تاريخ اجتماعي طويل.

لكن بعض الروايات القومية الحديثة تقدم الماضي بوصفه ملكية حصرية لجماعة واحدة.

وهذا التصور يختزل تاريخ المنطقة.

فقد تكون المدينة الواحدة قد شهدت تغيرات لغوية ودينية وسياسية متعددة، وقد ساهمت جماعات مختلفة في عمرانها وثقافتها.

إنني أرى أن دراسة التاريخ المشترك لا تعني إنكار الخصوصيات، بل فهمها ضمن شبكة العلاقات التي نشأت فيها.

كما أن الاعتراف بتعدد المساهمات لا يمنع التحقيق في النزاعات والاضطهاد والتمييز.

بل يسمح بدراسة هذه الوقائع دون تحويلها إلى اتهامات جماعية دائمة.

ومن هنا فإن التاريخ المشترك لا يعني أن جميع الجماعات كانت متطابقة، وإنما يعني أنها تفاعلت داخل فضاء تاريخي واحد، وأن دراسة إحداها بمعزل عن الأخرى قد تؤدي إلى نتائج ناقصة.

**المبحث التاسع عشر: ماذا تعني إعادة كتابة التاريخ؟**

إعادة كتابة التاريخ لا تعني تغيير أسماء الشعوب أو نقل إنجازات حضارة إلى جماعة أخرى.

كما لا تعني البحث عن رواية بديلة أكثر إرضاء للهوية القومية.

بل تعني العودة إلى المصادر، وإعادة اختبار التفسيرات، وتصحيح الأخطاء عندما تظهر أدلة جديدة.

وقد يؤدي هذا العمل إلى تأكيد بعض النتائج السابقة، أو تعديلها، أو رفضها.

ومن هنا فإن إعادة كتابة التاريخ عملية علمية مستمرة، وليست إعلاناً سياسياً نهائياً.

وقد يكون من الضروري أحياناً التخلي عن فرضية كنا نعتقد بصحتها.

إنني أرى أن المؤرخ الذي لا يستطيع مراجعة استنتاجاته يصبح مدافعاً عن عقيدة، لا باحثاً عن الماضي.

ولهذا فإن إعادة كتابة تاريخ بلاد الرافدين يجب أن تقوم على نشر الأدلة وتوضيح طرق الاستدلال، لا على استبدال سلطة تفسيرية بسلطة أخرى.

فالتاريخ لا يتحرر عندما نغير اسم الجماعة التي ننسب إليها الحضارة، بل عندما نمنع احتكار تفسيرها دون دليل.

**المبحث العشرون: ما الذي تعلمته من هذه الرحلة البحثية؟**

لقد علمتني هذه الدراسة أن أكثر الأسئلة أهمية ليست دائماً تلك التي تقدم إجابات سريعة.

فقد يبدو الاسم القديم دليلاً واضحاً، ثم تكشف المقارنة اللغوية أن معناه تغير.

وقد تبدو الوثيقة البريطانية اعترافاً سياسياً، ثم يتبين بعد فحصها أنها مجرد مذكرة داخلية أو مقترح لم يعتمد.

وقد يظهر العلم الحديث إلى جانب رمز أثري قديم، فيظن القارئ أن التصميم استمر آلاف السنين، بينما تكشف الوثائق أن العلم صمم في القرن العشرين.

وفي المقابل، قد يؤدي التشكيك المفرط إلى إنكار روابط تاريخية محتملة لم تكتمل أدلتها بعد.

ومن هنا فإن المنهج النقدي يحتاج إلى توازن بين الشك والتحقيق.

فلا ينبغي قبول الرواية لمجرد شهرتها، ولا رفضها لمجرد أنها ارتبطت بحركة قومية.

إنني أرى أن أهم ما تعلمته هو أن الوثيقة يجب أن تظل نقطة البداية، وأن الاستنتاج يجب أن يظل قابلاً للمراجعة.

كما تعلمت أن قوة الباحث لا تظهر في قدرته على تقديم إجابة عن كل سؤال، بل في قدرته على تحديد الأسئلة التي لا تزال تحتاج إلى أدلة.

فالتاريخ الذي يدعي امتلاك اليقين الكامل قد يكون أقل دقة من تاريخ يعترف بحدود معرفته.

**المبحث الحادي والعشرون: مسؤولية المؤرخ تجاه القارئ**

يتحمل المؤرخ مسؤولية خاصة لأنه يقدم للقارئ تصوراً عن الماضي قد يؤثر في فهمه للحاضر.

وقد تتحول الأخطاء التاريخية إلى أسباب للتوتر بين المجتمعات عندما تستخدم لإثبات التفوق أو نفي وجود الآخرين.

ولهذا يجب أن تكون اللغة دقيقة، وأن تنسب المسؤوليات إلى أصحاب الأفعال، لا إلى الشعوب بأكملها.

كما ينبغي تجنب استخدام التاريخ لإهانة الجماعات المعاصرة أو إنكار معاناتها.

فالنقد العلمي يستطيع أن يكون حازماً دون أن يتحول إلى عداء قومي.

وقد تكون النتيجة التي يصل إليها الباحث مخالفة لرواية جماعة معينة، لكن ذلك لا يبرر الانتقاص من أفرادها أو حقوقهم.

إنني أرى أن قوة البحث تظهر في دقة الأدلة، لا في قسوة الألفاظ.

كما أن احترام القارئ يقتضي عدم إخفاء المصادر المخالفة، وعدم تقديم الفرضيات بوصفها حقائق نهائية.

فالمؤرخ مسؤول عن توضيح الفرق بين ما يعرفه وما يرجحه وما لا يستطيع إثباته.

وهذه المسؤولية تصبح أكثر أهمية عندما يتعلق البحث بتاريخ جماعات تعرضت للنزاعات والتهجير والاضطهاد، لأن الأخطاء في عرض الماضي قد تستخدم لتبرير مواقف سياسية معاصرة.

**المبحث الثاني والعشرون: نحو مشروع جديد لدراسة تاريخ بلاد الرافدين**

أرى أن إعادة دراسة تاريخ بلاد الرافدين تحتاج إلى مشروع علمي طويل المدى يجمع بين النقوش واللغات والآثار والوثائق السياسية والدراسات السكانية.

ويجب أن يشمل هذا المشروع مراجعة التسميات القديمة، وتاريخ التحولات اللغوية، وانتشار الأديان، ونشأة المؤسسات الكنسية، وتأثير المدارس والمطبوعات الحديثة، وتطور الحركات القومية.

كما ينبغي دراسة الأرشيفات البريطانية والعثمانية والعراقية والفرنسية وغيرها، مع الاستفادة من الوثائق المحلية.

ومن الضروري أن تنشر النصوص الأصلية إلى جانب الترجمات، وأن توضح المواضع التي يختلف فيها الباحثون.

كما ينبغي إتاحة الخرائط والصور والوثائق المؤرخة للقارئ، حتى يستطيع التمييز بين المصدر والتفسير.

إنني أرى أن هذا المشروع يحتاج إلى تعاون بين مؤرخين ولغويين وآثاريين ومتخصصين في الأرشيفات، لأن الأسئلة المتعلقة بالاستمرارية السكانية واللغوية والقومية لا يستطيع تخصص واحد حسمها بمفرده.

كما ينبغي أن يشمل المشروع دراسة تاريخ الكورد وسكان زاغروس ضمن التاريخ الإقليمي الأوسع، دون اختزالهم في تاريخ الدول التي حكمت مناطقهم، ودون افتراض نتائج قومية مسبقة.

ولا يمكن لهذا المشروع أن ينجح إذا انطلق من نتيجة مقررة سلفاً.

بل يجب أن تكون نتائجه مفتوحة على ما تكشفه الأدلة.

**المبحث الثالث والعشرون: التاريخ المسروق، ماذا يعني العنوان؟**

اخترت عنوان «التاريخ المسروق» لأنه يعبر عن مشكلة أراها في طريقة تداول الماضي، لا لأنه يثبت مسبقاً وقوع عملية تزوير واحدة شملت جميع العصور.

فقد يسلب التاريخ من سياقه عندما تنتزع عبارة من نقش وتستخدم لإثبات معنى لم يقصده صاحبها.

وقد يسلب من تنوعه عندما تنسب حضارة كاملة إلى جماعة واحدة، ويستبعد الآخرون من تاريخ المنطقة.

وقد يسلب من مصادره عندما تصبح رواية مؤلف حديث أكثر سلطة من الوثيقة الأصلية.

وقد يسلب من تعقيده عندما تتحول قرون من التغير السكاني واللغوي والديني إلى قصة بسيطة عن شعب لم يتغير.

إنني أرى أن استعادة التاريخ لا تعني امتلاكه، بل تحريره من التفسيرات التي لا تسندها الأدلة.

ولذلك فإن كلمة المسروق في عنوان هذا الكتاب ليست حكماً جنائياً عاماً على الباحثين الذين درسوا بلاد الرافدين، وإنما وصف نقدي لحالات ينتزع فيها الماضي من سياقه، أو تقدم فيها الاستنتاجات اللاحقة كما لو كانت جزءاً من الشاهد الأصلي.

وقد يكون هذا الانتزاع نتيجة انحياز أو تبسيط أو سوء فهم أو توظيف سياسي، ولا يجوز افتراض التعمد في جميع الحالات.

إنني أريد من القارئ أن يفهم أن المشكلة ليست في اختلاف المؤرخين، بل في إخفاء الفرق بين الوثيقة والرواية.

فالتاريخ يصبح أكثر عرضة للتشويه عندما يفقد القارئ القدرة على العودة إلى المصدر الذي بني عليه الاستنتاج.

**المبحث الرابع والعشرون: الكلمة الأخيرة في مسألة الهوية**

لا أرى أن من حق المؤرخ أن يقرر للناس كيف يجب أن يعرفوا أنفسهم في الحاضر.

فالهويات المعاصرة تتشكل من اللغة والثقافة والذاكرة والانتماء الاجتماعي والسياسي.

لكن من حق المؤرخ، بل من واجبه، أن يختبر الادعاءات المتعلقة بالماضي.

فإذا قالت حركة قومية إنها تستند إلى تاريخ قديم، وجب دراسة الأدلة التي تقدمها.

وإذا قالت جماعة أخرى إنها الوريث الوحيد لحضارة معينة، وجب اختبار هذا الادعاء بالمعايير نفسها.

وإذا استخدمت دولة تاريخاً قديماً لتبرير سياسات حديثة، وجب الفصل بين البحث التاريخي والمطالب السياسية.

إنني أرى أن الهوية لا يجوز أن تصبح حصانة تمنع النقد، كما لا يجوز أن يتحول النقد إلى وسيلة لإنكار الهوية.

فقد تكون الجماعة المعاصرة موجودة بوصفها حقيقة اجتماعية وثقافية وسياسية، بينما تبقى بعض الروايات المتعلقة بأصولها القديمة موضع نقاش.

كما أن إثبات ظهور حركة قومية منظمة في العصر الحديث لا يعني بالضرورة أن جميع عناصرها الثقافية واللغوية والدينية ظهرت في ذلك العصر.

ولهذا فإن المؤرخ يجب أن يميز بين الاعتراف بالهوية المعاصرة وبين قبول الادعاءات التاريخية المتعلقة بها.

ولا أرى تعارضاً بين احترام الإنسان في حاضره وبين مراجعة الرواية التي يقدمها عن ماضيه.

بل إن هذا التمييز هو الذي يسمح ببحث علمي لا يتحول إلى صراع على شرعية الوجود.

**المبحث الخامس والعشرون: خاتمة الكتاب، التاريخ لا يملكه أحد**

بعد هذه الرحلة الطويلة عبر تاريخ بلاد الرافدين، من النصوص المسمارية إلى الأرشيفات البريطانية، ومن سقوط نينوى إلى

أحداث سميل، ومن اللغات القديمة إلى الأعلام القومية الحديثة، أصل إلى نتيجة أعتبرها أساس هذا العمل كله.

إن التاريخ لا يملكه شعب واحد، ولا كنيسة واحدة، ولا دولة واحدة، ولا مدرسة أكاديمية واحدة.

فالماضي الإنساني أوسع من الحدود السياسية التي نرسمها اليوم، وأعقد من الأسماء التي نستخدمها لتعريف أنفسنا.

وقد كانت بلاد الرافدين موطناً لحضارات ومجتمعات متعددة، تركت آثاراً متراكمة في الأرض واللغة والثقافة والذاكرة.

ومن الخطأ أن نحاول اختزال هذا التاريخ في رواية واحدة، مهما كانت جذابة أو شائعة.

كما أن اكتشاف خطأ في رواية تاريخية لا يمنحنا الحق في اختراع رواية مضادة.

فالمؤرخ لا ينتصر عندما يهزم خصمه في الجدل، بل عندما يقترب من الحقيقة بقدر ما تسمح به الأدلة.

وأنا، بوصفي باحثاً ومؤرخاً كوردياً، أرى أن الدفاع عن تاريخ كوردستان وبلاد الرافدين يبدأ من احترام الوثيقة، لا من إخضاعها للرغبة القومية.

فالتاريخ الكوردي، مثل تاريخ بقية شعوب المنطقة، يستحق دراسة جادة تحرره من التهميش والمبالغة معاً.

ولا أريد لهذا الكتاب أن يكون حكماً نهائياً يغلق باب البحث، بل دعوة إلى إعادة فتح الملفات التي اعتدنا قبول نتائجها دون مراجعة.

فكل نقش جديد، وكل وثيقة أصلية، وكل دراسة لغوية أو أثرية دقيقة، قد تضيف إلى معرفتنا أو تدفعنا إلى تصحيح استنتاج سابق.

وهذه ليست نقطة ضعف في التاريخ، بل مصدر قوته.

إن استعادة التاريخ لا تبدأ بإعلان امتلاكه، وإنما بالاعتراف بأن الحقيقة أكبر من جميع الروايات التي نحاول أن نضعها في خدمتها.

ولهذا أختم هذا العمل بقناعة واضحة:

لا يمكن تحرير تاريخ بلاد الرافدين من التأويلات المنحازة إلا إذا أخضعنا جميع الروايات، بما فيها رواياتنا نحن، للمحاكمة العلمية نفسها.

فالتاريخ الذي لا يحتمل السؤال يتحول إلى عقيدة، والتاريخ الذي لا يقبل المراجعة يفقد صفته العلمية.

أما التاريخ الذي يعود دائماً إلى وثائقه، ويعترف بحدود معرفته، فإنه يظل مفتوحاً أمام الأجيال القادمة.

وهذا هو التاريخ الذي سعيت إلى الاقتراب منه في صفحات هذا الكتاب.

وأقول للقارئ في نهاية هذه الرحلة إنني لم أكتب هذه الصفحات لأطالبه بأن يتبنى جميع استنتاجاتي، بل لأدعوه إلى اختبارها. فإذا وجد في وثيقة أصلية ما يصحح نتيجة توصلت إليها، فإن التصحيح سيكون إضافة إلى المعرفة، لا انتقاصاً من قيمة البحث.

لقد تعلمت من تاريخ بلاد الرافدين أن الحضارات أعظم من الشعارات التي ترفع باسمها، وأن الشعوب أوسع من الروايات

التي يكتبها عنها الآخرون، وأن الحقيقة التاريخية لا تكتسب قيمتها من موافقتها لرغباتنا.

وإذا كان لهذا الكتاب أن يترك أثراً، فإنني أتمنى أن يكون ذلك الأثر هو إعادة الاعتبار إلى السؤال، وإلى الوثيقة، وإلى حق الأجيال القادمة في معرفة الماضي دون أن يرثوا معه أحكاماً لا تقبل النقاش.

إنني لا أطالب القارئ بأن يستبدل رواية جاهزة برواية أخرى، بل بأن يتعلم كيف يميز بين المصدر والتفسير، وبين الحقيقة والاحتمال، وبين الذاكرة والتاريخ.

فالحضارات التي نشأت على ضفاف دجلة والفرات، وفي سهول شمال بلاد الرافدين وجبال زاغروس، لم تكن ملكاً لمؤرخ جاء بعد آلاف السنين، ولن تصبح ملكاً حصرياً لمن يرفع شعاراً باسمها اليوم.

لقد كانت جزءاً من التجربة الإنسانية، وستظل موضوعاً مفتوحاً للبحث والاكتشاف والمراجعة.

وأنا، أمير أبو حديد، أضع هذا العمل بين يدي القارئ بوصفه مساهمة نقدية في دراسة تاريخ بلاد الرافدين وكوردستان، لا بوصفه الكلمة الأخيرة في هذا التاريخ.

فإذا نجح هذا الكتاب في دفع قارئ واحد إلى العودة إلى وثيقة أصلية قبل قبول رواية شائعة، أو في دفع باحث إلى مراجعة استنتاج اعتاد تكراره، أو في فتح سؤال جديد حول تاريخ ظل مهمشاً، فإنني أكون قد حققت جانباً أساسياً من الغاية التي بدأت من أجلها هذه الرحلة.

لقد انتهت صفحات هذا الكتاب، لكن البحث عن الحقيقة لم ينته.

فالتاريخ الذي ندرسه اليوم سيظل قابلاً للتصحيح غداً، وكل جيل مسؤول عن أن يضيف إلى المعرفة ما يستطيع إثباته، لا ما يرغب في تصديقه.

وهكذا أختم كتابي بقناعة لم تتغير منذ الصفحة الأولى: إن التاريخ لا يستعاد بالقوة، ولا يحتكر بالاسم، ولا يثبت بالشعار، وإنما يستعاد بالوثيقة، ويصان بالنقد، ويظل حياً ما دام الإنسان قادراً على طرح السؤال.

الباحث والمؤرخ الكوردي

أمير أبو حديد

**المراجع المنهجية والعلمية الختامية**


Marc Bloch, The Historian's Craft, 1953.

E. H. Carr, What Is History?, 1961.

R. G. Collingwood, The Idea of History, 1946.

John Tosh, The Pursuit of History, 1984, and later editions.

Benedict Anderson, Imagined Communities, 1983.

Eric Hobsbawm and Terence Ranger, editors, The Invention of Tradition, 1983.

Anthony D. Smith, The Ethnic Origins of Nations, 1986.

John Joseph, The Modern Assyrians of the Middle East, 2000.

Adam H. Becker, Revival and Awakening, 2015.

Sargon George Donabed, Reforging a Forgotten History, 2015.

Naures Atto, Hostages in the Homeland, Orphans in the Diaspora, 2011.

David McDowall, A Modern History of the Kurds, 2004.

Martin van Bruinessen, Agha, Shaikh and State, 1992.

Holger Gzella, A Cultural History of Aramaic, 2015.

Gernot Windfuhr, editor, The Iranian Languages, 2009.

Yusuf Malek, The British Betrayal of the Assyrians, 1935.

League of Nations, Question of the Frontier between Turkey and Iraq, 1925.

Treaty of Lausanne, 24 July 1923.

Treaty of Ankara, 5 June 1926.

**ملاحظة منهجية ختامية**

يمثل هذا الفصل خلاصة منهجية وتحليلية للفصول الأربعة والعشرين السابقة، ولا يدعي أنه يقدم تحقيقاً أرشيفياً جديداً لجميع الوثائق التي نوقشت في الكتاب.

وقد حافظت هذه الصياغة الموسعة على المباحث الخمسة والعشرين الواردة في النص الأصلي، مع تعزيز التمييز بين المصدر والتفسير، وبين النقد التاريخي والاتهام بالتزوير، وبين احترام الهوية المعاصرة وفحص الروايات المتعلقة بأصولها.

وقبل اعتماد المخطوط للنشر الأكاديمي، ينبغي استكمال الإحالات الدقيقة إلى النصوص الأصلية وأرقام الصفحات والوثائق الأرشيفية، ولا سيما في المواضع التي تتعلق بالمراسلات البريطانية والمشاريع السياسية والأعلام التاريخية.

**خاتمة الكتاب**

**التاريخ المسروق: حين تصبح العودة إلى الوثيقة ضرورة لاستعادة الحقيقة**

بعد رحلة طويلة امتدت عبر خمسة وعشرين فصلاً، تنقلت فيها بين حضارات بلاد الرافدين، ونقوشها المسمارية، ولغاتها القديمة، ومدنها وممالكها، وبين جبال زاغروس وذاكرة شعوبها، ثم عبرت إلى القرن التاسع عشر وما شهده من اكتشافات أثرية وتفسيرات أوروبية، وصولاً إلى الوثائق البريطانية والتحولات السياسية والقومية في القرن العشرين، أجد نفسي أمام حقيقة أساسية: إن

تاريخ بلاد الرافدين أعظم من أن تختصره رواية واحدة، وأعمق من أن يحتكره شعب واحد، وأقدم من أن يصبح تابعاً لتصورات دينية أو سياسية نشأت بعده بقرون طويلة.

لم أكتب هذا الكتاب لكي أستبدل رواية قومية بأخرى، ولم أضع هذه الصفحات لكي أنتزع تاريخ جماعة وأمنحه لجماعة أخرى. لقد كتبته لأنني، بوصفي باحثاً ومؤرخاً كوردياً، وجدت أن كثيراً من الأسئلة المتعلقة بتاريخ هذه المنطقة تستحق إعادة فتحها، وأن بعض الاستنتاجات التي انتقلت من مؤلفات الرحالة والمنقبين إلى الدراسات الحديثة والخطابات القومية أصبحت تتردد أحياناً دون العودة إلى الشواهد التي بنيت عليها.

وكان السؤال الذي رافقني منذ بداية هذا العمل هو: هل نقرأ تاريخ بلاد الرافدين كما تكشفه وثائقه الأصلية، أم نقرأ صورة عن ذلك التاريخ تشكلت عبر قرون من التفسير والاختيار وإعادة الصياغة؟

لقد كانت بلاد الرافدين موطناً لحضارات عظيمة قبل أن تصبح موضوعاً للتنقيبات الأوروبية الحديثة. فقد ترك سكانها آلاف النصوص المسمارية التي سجلت أسماء الملوك والمدن، والمعاهدات والحروب، والتجارة والضرائب، والعبادات والقوانين، والحياة اليومية للإنسان الذي عاش على ضفاف دجلة والفرات وفي السهول والجبال المحيطة بهما.

كانت تلك النصوص جزءاً من عالم تاريخي قائم بذاته، له لغاته ومؤسساته وتصوراته عن السلطة والمجتمع والآلهة والإنسان. ولم يكن أصحابها يكتبون لكي يجيبوا عن الأسئلة القومية التي ظهرت بعد آلاف السنين، ولا لكي يؤكدوا روايات دينية أو سياسية صيغت في عصور لاحقة.

ومن هنا فإن أول واجب يقع على عاتق المؤرخ هو أن يعيد النص إلى زمنه، وأن يقرأ الاسم ضمن لغته، وأن يفهم الحدث ضمن ظروفه، وألا يحمل الوثيقة ما لم يقله صاحبها.

لقد كشفت هذه الدراسة أن بعض الباحثين الأوروبيين الذين ساهموا في اكتشاف آثار بلاد الرافدين وفك كتاباتها كانوا يعملون في مناخ فكري تأثر بالنصوص التوراتية وبالاهتمامات الدينية والسياسية السائدة في أوروبا خلال القرن التاسع عشر. وقد انعكس هذا التأثير على بعض الأسئلة التي طرحوها، وعلى المواقع التي بحثوا فيها، وعلى الطريقة التي قدموا بها اكتشافاتهم إلى الجمهور.

لكنني ميزت طوال هذا البحث بين الإنجاز العلمي الحقيقي وبين التفسير الذي قد يتأثر بأفكار عصره. فنجاح الباحث في قراءة نقش لا يجعل جميع استنتاجاته التاريخية صحيحة، كما أن وجود انحياز في تفسير معين لا يثبت أن النصوص القديمة نفسها مزورة.

إن القضية التي حاولت الكشف عنها ليست وجود مؤامرة واحدة تتحكم في التاريخ كله، بل الكيفية التي يمكن أن تنتقل بها المعلومة من مصدرها الأصلي إلى تفسير لاحق، ثم إلى رواية سياسية أو قومية، حتى يصبح الاستنتاج أحياناً أكثر شهرة وسلطة من الوثيقة التي يفترض أنه يستند إليها.

وقد وجدت أن أخطر ما يمكن أن يصيب التاريخ ليس الاختلاف بين الباحثين، وإنما اختفاء الحدود بين الحقيقة والفرضية. فعندما يتحول التشابه بين اسمين إلى دليل قاطع على وحدة شعبين، أو تتحول استمرارية السكان إلى إثبات لاستمرار قومية دون تغير، أو تتحول مؤسسة دينية إلى امتداد مباشر لدولة قديمة، فإننا نكون قد تجاوزنا ما تسمح به الأدلة.

ومن هذا المنطلق تناولت تاريخ نينوى وسقوطها سنة 612 قبل الميلاد، وميزت بين انهيار الدولة واستمرار السكان، وبين التحولات اللغوية والهوية القومية. فالدول قد تسقط بينما يبقى سكانها، وقد تتغير اللغات والأديان والمؤسسات دون أن تختفي المجتمعات البشرية التي عاشت في المنطقة. لكن بقاء السكان لا يعني أن هوياتهم السياسية والقومية ظلت ثابتة عبر آلاف السنين.

كما تناولت تاريخ المسيحية الشرقية والمؤسسات الكنسية والتسميات الدينية التي ظهرت في المصادر المختلفة. ووجدت أن دراسة هذه المؤسسات تتطلب احترام تاريخها الحقيقي، مع التمييز بين الاستمرارية الدينية والتاريخ السياسي القديم، وبين الأسماء الكنسية والتعريفات القومية الحديثة.

ولم يكن هدفي من ذلك إنكار هوية أي جماعة معاصرة، وإنما التحقق من الروايات التي تربط تلك الهوية بتاريخ أقدم. فالإنسان لا يحتاج إلى إثبات نسب يعود إلى آلاف السنين لكي يكون له الحق في لغته وثقافته وذاكرته ووجوده.

وقد قادتني هذه الأسئلة إلى دراسة دور الرحالة والمبشرين الأوروبيين، وفي مقدمتهم أوستن هنري لايارد، وإلى البحث في العلاقة بين الاكتشاف الأثري وإعادة تشكيل التصورات الحديثة عن تاريخ بلاد الرافدين.

وأرى أن من واجب الباحث أن يعترف بما قدمه هؤلاء من إسهامات علمية، وأن يحتفظ في الوقت نفسه بحقه في نقد تفسيراتهم، ومراجعة المصطلحات التي استخدموها، ومقارنة أقوالهم بالنقوش والوثائق والدراسات اللاحقة.

فلا ينبغي أن تتحول أسماء الباحثين الكبار إلى سلطة تمنع السؤال، كما لا ينبغي أن يتحول الاعتراض عليهم إلى إنكار لما أنجزوه بالفعل.

ثم انتقلت في هذا الكتاب إلى مرحلة أخرى من التاريخ، حين أصبحت بلاد الرافدين وكوردستان موضوعاً لمشاريع سياسية ودبلوماسية ارتبطت بالحرب العالمية الأولى، وانهيار النظام العثماني، والانتداب البريطاني، والنزاع على الموصل، ومصير الجماعات النازحة.

وقد درست في هذا السياق مشاريع آغا بطرس، والمراسلات البريطانية، والمقترحات المتعلقة بالاستيطان والحماية والتمثيل السياسي، وميزت بين تقديم المطالب والاعتراف بها، وبين المشروع السياسي والدولة القائمة، وبين العلم المقترح والعلم الرسمي المعتمد.

كما تناولت كتاب يوسف مالك «الخيانة البريطانية للآشوريين» بوصفه مصدراً مهماً لفهم مرحلة تاريخية مضطربة، دون أن أتعامل مع جميع تفسيراته باعتبارها أحكاماً نهائية لا تقبل المراجعة.

وفي دراسة أحداث سميل سنة 1933، حرصت على الفصل بين إثبات المأساة وتحديد المسؤوليات وبين الروايات المتعلقة بالأصول القديمة للجماعات التي تعرضت للعنف. فالجرائم التي ارتكبت بحق المدنيين لا تحتاج إلى إثبات نسب تاريخي بعيد لكي تستحق الإدانة، كما أن نقد خطاب قومي لا يبرر إنكار معاناة أصحابه.

إن هذا الفصل بين التاريخ والحقوق الإنسانية يمثل بالنسبة إلي جزءاً أساسياً من أخلاق البحث، لأن المؤرخ الذي يطالب بالدقة في الوثائق يجب أن يلتزم بالدقة نفسها عندما يتناول حياة البشر ومآسيهم.

أما تاريخ الكورد، الذي يشكل جانباً مهماً من اهتمامي البحثي، فقد تعاملت معه انطلاقاً من القاعدة نفسها.

لقد عاشت في زاغروس وشمال بلاد الرافدين مجتمعات قديمة متعددة، وكان للحوريين والميديين وغيرهم حضور مهم في تاريخ المنطقة. لكن دراسة العلاقة بين هذه المجتمعات وبين الكورد المعاصرين تحتاج إلى أدلة لغوية وسكانية وتاريخية، ولا يجوز اختزالها في التشابه الجغرافي أو في الرغبة بإثبات امتداد قومي مباشر.

فاللغة الكوردية تنتمي إلى اللغات الإيرانية، بينما تنتمي الحورية إلى عائلة لغوية مختلفة. وهذا الاختلاف يمنع الادعاء بوجود امتداد لغوي مباشر بينهما، لكنه لا يحسم وحده جميع الأسئلة المتعلقة بتاريخ السكان والتحولات التي شهدتها المنطقة.

وأما العلاقة بين الكورد والميديين، فإنها تحتاج إلى دراسة نقدية تراعي محدودية الشواهد المباشرة على اللغة الميدية وتعقيد التطورات اللغوية والسكانية اللاحقة.

إنني لا أرى في هذا الحذر انتقاصاً من التاريخ الكوردي، بل أراه دفاعاً عنه. فالتاريخ الذي يستند إلى أدلة قابلة للفحص أقوى من تاريخ يعتمد على المبالغة، والهوية التي تعرف جذورها وتعترف

بتعقيدها أقدر على مواجهة محاولات التهميش من الهوية التي تحتاج إلى نسب كل حضارة قديمة إلى نفسها.

لقد تعلمت من هذه الرحلة أن الحقيقة التاريخية لا تصبح حقيقة لأننا نحبها، ولا تصبح باطلة لأننا نرفض نتائجها. فالمؤرخ مطالب بأن يكون مستعداً لتعديل استنتاجاته عندما تظهر وثيقة جديدة، أو قراءة لغوية أدق، أو دراسة أثرية تغير فهمنا لحدث قديم.

كما تعلمت أن غياب الوثيقة لا يثبت دائماً عدم وجود الظاهرة، لكنه لا يمنحنا الحق في إثباتها دون شاهد. وبين النفي المطلق والإثبات المطلق مساحة واسعة من البحث العلمي يجب أن نعترف بها.

ومن هنا فإنني أدعو إلى إعادة قراءة تاريخ بلاد الرافدين من خلال مشروع علمي يضع الوثائق الأصلية في مركز البحث، ويجمع بين علم الآثار واللغويات والتاريخ السياسي والاجتماعي ودراسة الأرشيفات، ويمنح المصادر المحلية مكانتها إلى جانب المصادر الأوروبية.

وأرى ضرورة أن تكون النصوص القديمة متاحة للقارئ مع ترجماتها، وأن توثق المراسلات السياسية بأرقام ملفاتها وتواريخها، وأن تدرس الخرائط والأعلام والمشاريع القومية ضمن الظروف التي ظهرت فيها، لا بوصفها أدلة تلقائية على وجود دول أو هويات سياسية أقدم منها.

إنني أؤمن بأن كتابة التاريخ مسؤولية تتجاوز المؤرخ نفسه، لأنها تتعلق بذاكرة الشعوب وبالطريقة التي تفهم بها الأجيال ماضيها.

ولذلك فإن الأمانة العلمية لا تعني فقط تجنب اختلاق الوثائق، بل تعني أيضاً تجنب المبالغة في تفسيرها، وعدم إخفاء الأدلة المخالفة، والتمييز بين الاقتباس والاستنتاج، وبين الشهادة المعاصرة والرواية المتأخرة.

وقد اخترت عنوان «التاريخ المسروق» لأنني أرى أن التاريخ قد يسلب من سياقه عندما تفرض عليه معانٍ لم تكن جزءاً منه، وقد يسلب من تنوعه عندما تحتكر جماعة واحدة حضارة شاركت في تشكيلها مجتمعات متعددة، وقد يسلب من مصادره عندما يصبح رأي المؤلف الحديث أكثر سلطة من النص القديم.

لكن استعادة هذا التاريخ لا تعني أن يصبح ملكاً لي أو لقوميتي أو لأي جماعة أخرى. بل تعني إعادته إلى مجال البحث المفتوح، حيث تستطيع الوثيقة أن تصحح الرواية، ويستطيع الدليل الجديد أن يغير الاستنتاج، ويستطيع الباحث اللاحق أن يراجع ما كتبه من سبقه.

ولذلك فإنني لا أقدم هذا الكتاب بوصفه حكماً نهائياً على تاريخ بلاد الرافدين، ولا أدعي أن جميع الأسئلة التي تناولتها قد حسمت. فما زالت هناك وثائق تحتاج إلى فحص مباشر، ونقوش تستحق إعادة الدراسة، ومراسلات أرشيفية ينبغي تحقيق نصوصها، ومسائل سكانية ولغوية لا تسمح الأدلة الحالية بإصدار أحكام قطعية بشأنها.

وهذه ليست ثغرة ينبغي إخفاؤها، بل حقيقة يجب الاعتراف بها.

فالمؤرخ الذي يعلن أن جميع الأسئلة قد انتهت يغلق باب المعرفة، أما المؤرخ الذي يحدد ما ثبت وما بقي مفتوحاً فإنه يترك للبحث العلمي فرصة الاستمرار.

وأنا، أمير أبو حديد، لم أكتب هذه الصفحات لأطلب من القارئ أن يؤمن بكل ما توصلت إليه، بل لأدعوه إلى العودة إلى المصادر، ومراجعة الأدلة، والتفكير في الطريقة التي تشكلت بها الروايات التاريخية.

إنني أريد للقارئ أن يسأل عندما يواجه ادعاء عن أصل شعب أو تاريخ دولة أو اسم لغة أو حدود مملكة: أين الوثيقة؟ وما تاريخها؟ ومن كتبها؟ وماذا تقول بالفعل؟ وهل الاستنتاج الذي يقدم باسمها موجود فيها، أم أضيف إليها بعد قرون؟

وإذا استطاع هذا الكتاب أن يجعل من هذه الأسئلة عادة لدى القارئ، فإنني أكون قد حققت جانباً مهماً من الغاية التي كتبت من أجلها.

لقد عاشت شعوب بلاد الرافدين وكوردستان تاريخاً طويلاً من التفاعل والصراع والتعايش والتحول، ولا يمكن فهم هذا التاريخ من خلال رواية واحدة تستبعد الآخرين. فالحضارات لا تنشأ في فراغ، والهويات لا تبقى ثابتة خارج الزمن، واللغات والأديان والمؤسسات تتغير بفعل العلاقات الإنسانية والظروف السياسية والاجتماعية.

ومن هنا فإن الاعتراف بالتنوع التاريخي ليس تنازلاً عن هوية أي شعب، بل احترام لحقيقة أن الماضي كان أكثر تعقيداً من الحدود التي نرسمها له اليوم.

وفي نهاية هذا العمل، أعود إلى السؤال الذي بدأت به: من كتب تاريخ بلاد الرافدين، ومن منح بعض الروايات سلطة الحقيقة؟

لقد حاولت أن أجيب عن هذا السؤال من خلال دراسة النصوص والاكتشافات والتفسيرات والوثائق السياسية، لكنني وصلت أيضاً إلى قناعة أعمق: إن المشكلة لا تنتهي بمجرد معرفة أسماء الذين كتبوا التاريخ، بل تبدأ من الطريقة التي نقرأ بها ما كتبوه.

فقد يكون المؤرخ الأوروبي مخطئاً في تفسيره، وقد يكون المؤرخ المحلي مخطئاً أيضاً. وقد تنحاز الرواية الدينية، وقد تنحاز الرواية القومية المضادة لها. وليس معيار الحقيقة هو هوية المؤلف، بل الدليل الذي يستطيع تقديمه، والمنهج الذي يسمح للآخرين بمراجعته.

ولهذا فإنني أرفض أن يصبح تاريخ بلاد الرافدين ساحة لتبادل الاتهامات دون وثائق، أو مجالاً لتوزيع الحضارات وفق الرغبات القومية المعاصرة.

إنني أريد تاريخاً يستطيع أن يعترف بإنجازات الباحثين وينتقد أخطاءهم، وأن يحترم هويات الشعوب ويفحص رواياتها، وأن يدين الجرائم دون أن يوظف ضحاياها لإثبات ادعاءات لا علاقة لها بتلك الجرائم.

وأريد تاريخاً يمنح الكورد، وسائر المجتمعات التي عاشت في هذه المنطقة، مكانتهم التي تثبتها المصادر، دون زيادة أو نقصان.

لقد انتهت صفحات هذا الكتاب، لكن تاريخ بلاد الرافدين لم ينته، والأسئلة المتعلقة به لن تنتهي.

فقد تكشف وثيقة جديدة ما لم نكن نعرفه، وقد تصحح قراءة نقش استنتاجاً استمر عقوداً، وقد يعيد تحقيق أرشيفي فهمنا لمشروع سياسي أو حدث تاريخي.

وهذا هو جوهر المعرفة الإنسانية: أن تبقى قابلة للتصحيح، وأن يكون احترام الحقيقة أقوى من التمسك بالرأي.

وأختم كتابي برسالة أوجهها إلى كل من يقرأ التاريخ أو يكتبه أو يستند إليه في تعريف هويته:

لا تخشوا السؤال عن الروايات التي ورثتموها، ولا تجعلوا الاعتزاز بالماضي سبباً لإغلاق باب البحث، ولا تمنحوا أي مؤلف سلطة أكبر من الأدلة التي يقدمها.

فالشعوب لا تفقد كرامتها عندما تراجع تاريخها، بل تكتسب معرفة أعمق بنفسها. والحضارات لا تفقد عظمتها عندما نعيد تفسير آثارها، بل تصبح أكثر وضوحاً عندما نحررها من الأحكام المسبقة.

أما أنا، فقد سعيت في هذا الكتاب إلى أن أضع الوثيقة فوق الرواية، والدليل فوق الرغبة، والحقيقة التاريخية فوق الانتماء الذي قد يدفعنا أحياناً إلى رؤية ما نريد رؤيته.

ولا أدعي أنني بلغت الحقيقة كاملة، لكنني أؤمن بأن الاقتراب منها يبدأ بالشجاعة في طرح السؤال، والأمانة في عرض الدليل، والاستعداد للاعتراف بالخطأ.

إن تاريخ بلاد الرافدين لم يبدأ حين قرأه الأوروبيون، ولم ينته حين سقطت ممالكه القديمة، ولم يصبح ملكاً لجماعة واحدة حين ظهرت القوميات الحديثة.

لقد كان تاريخاً صنعته أجيال متعاقبة من البشر، وسيظل إرثاً إنسانياً يستحق الدراسة بعيداً عن الاحتكار والتوظيف.

**وإذا كانت هناك حقيقة واحدة أريد أن تبقى في ذهن القارئ بعد إغلاق الصفحة الأخيرة، فهي أن التاريخ لا يُستعاد باختراع ماضٍ جديد، وإنما بإعادة الاعتبار إلى الماضي الذي تستطيع الوثائق أن تشهد عليه.**

فليظل السؤال مفتوحاً، ولتبقَ الوثيقة حاضرة، ولتكن الحقيقة أسمى من كل رواية.

الباحث والمؤرخ أمير أبو حديد